٦٢٨

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University for Security Sciences
مركز الدراسات والبحوث

الضمانات الدولية للمحاكمة الجنائية العادلة



د. وحيد بن سعيد الوادعي

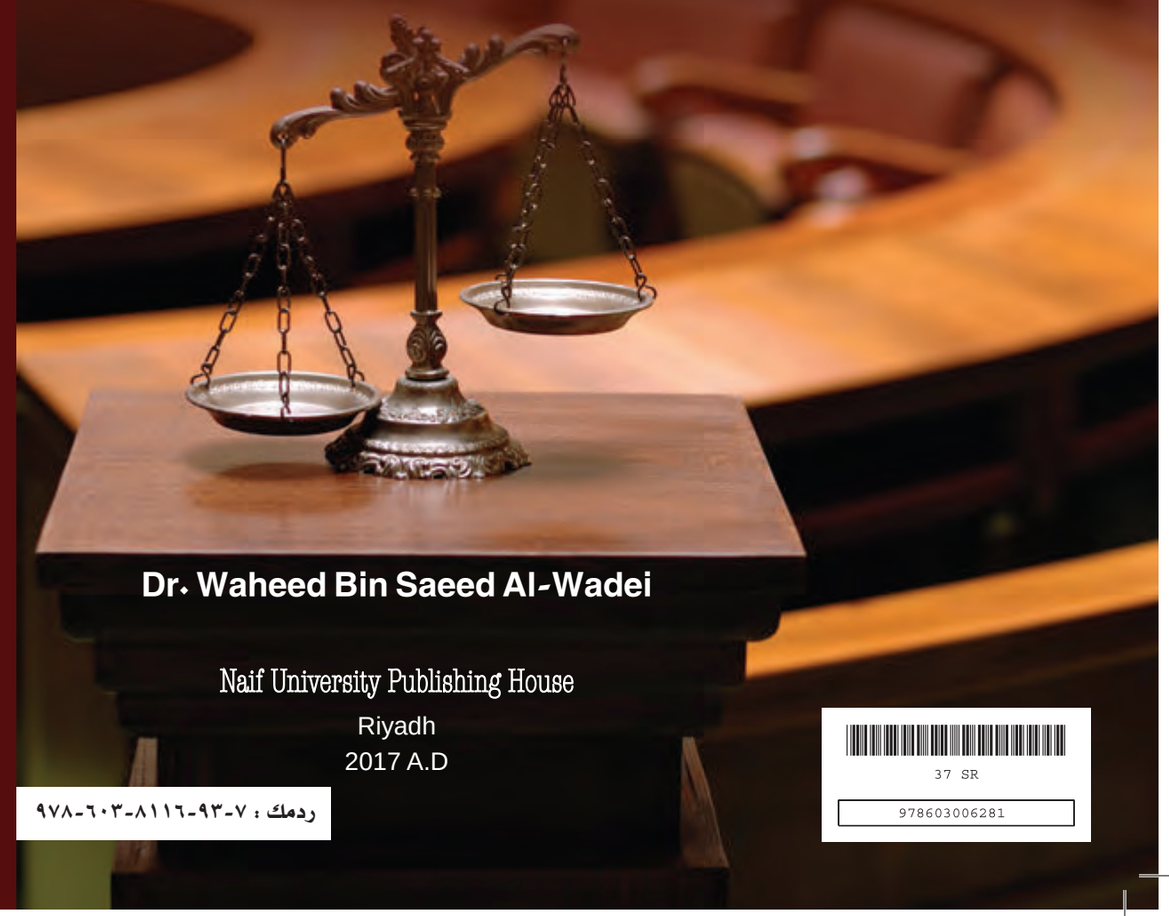
دار جامعة نايف للنشر
الرياض
١٤٣٨هـ-٢٠١٧م

الضمانات الدولية للمحاكمة الجنائية العادلة - د. وحيد بن سعيد الوادعي - ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م

628

Naif Arab University for Security Sciences
Studies and Research Center

International Guarantees on Providing Fair Criminal Trial



Dr. Waheed Bin Saeed Al-Wadei

Naif University Publishing House
Riyadh
2017 A.D

ردمك : ٩٧٨-٦٠٣-٨١١٦-٩٣-٧

37 SR

978603006281

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University for Security Sciences

الضمانات الدولية للمحاكمة الجنائية العادلة

د. وحيد بن سعيد الوادعي

دار جامعة نايف للنشر
الرياض
١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م



جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University for Security Sciences

الضمانات الدولية للمحاكمة الجنائية العادلة

د. وحيد بن سعيد الوادعي

دار جامعة نايف للنشر
الرياض
١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م

ⓒ (٢٠١٧م)، دار جامعة نايف للنشر ـ الرياض ـ

المملكة العربية السعودية. ص.ب ٦٨٣٠ الرياض: ١١٤٥٢
هاتف ٢٤٦٣٤٤٤ (١١ ـ ٩٦٦+) فاكس ٢٤٦٤٧١٣ (١١ ـ ٩٦٦+)
البريد الإلكتروني: nuph@nauss.edu.sa

Copyright© (2016) Naif Arab University
for Security Sciences (NAUSS)

ISBN 978 - 603 - 8116 - 93 - 7

P.O.Box: 6830 Riyadh 11452 Tel. (+966-11) 2463444 KSA
Fax (+966 -11) 2464713 E-mail nuph@nauss.edu.sa.

ⓒ (١٤٣٨هـ) دار جامعة نايف للنشر

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الوادعي، وحيد بن سعيد
الضمانات الدولية للمحاكمة الجنائية العادلة/ وحيد بن سعيد الوادعي، الرياض ١٤٣٨هـ
٤٠٠ ص ، ١٧ ـ ٢٤ سم
ردمك: ٧ ـ ٩٣ ـ ٨١١٦ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨
١ ـ المحكمة الجنائية ٢ ـ القانون الجنائي الدولي أ ـ العنوان
ديوي ٣٤١,٧٧ ١٤٣٨/٦٦٣٨

رقم الإيداع: ١٤٣٨/٦٦٣٨
ردمك: ٧ ـ ٩٣ ـ ٨١١٦ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨

الإخراج الفني والطباعة: مطابع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
الرياض ـ هاتف: ٢٤٦٣٤٤٤ تحويلة: ١٦٣٠ / ١٦٣١ ـ فاكس: ٢٤٦٠٠٤٥


بسم الله الرحمن الرحيم

حقوق الطبع محفوظة لـ
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

جميع الأفكار الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي صاحبها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الجامعة

المحتويـــات

المقدمـــــــة ٣

الفصل الأول: ماهية الضمانات الوضعية والشرعية للمحاكمة الجنائية العادلة.. ٢٣

١ .١مفهوم الضمانات، وأهميتها للمحاكمة الجنائية ٢٥

١ .٢ماهية ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة في القانون الدولي والشريعة الإسلامية ٣٤

١ .٣ ماهية ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة في النظام السعودي والقانون المصري ٥٥

١ . ٤ مصادر ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة ٦٣

الفصل الثاني: الضمانات الإجرائية للمحاكمة الجنائية العادلة في القانون والشريعة الإسلامية ١١٥

٢ .١ ضمانة الشرعية الإجرائية في القانون والشريعة الإسلامية .. ١١٨

٢ .٢ ضمانة حق المتهم في الصمت في القانون والشريعة الإسلامية.. ١٥٢

٢ .٣ ضمانة حق المتهم في الدفاع في القانون والشريعة الإسلامية.. ١٦٨

٢ .٤ ضمانة حق المتهم في الاستعانة بمترجم في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية ١٨٧

٢ .٥ضمانة حق المتهم في تكليفه بالحضور وإحاطته علمًا بالتهمة الموجهة إليه وفي وجاهية المحاكمة في القانون والشريعة الإسلامية .. ١٩٨

٢ .٦ضمانة حق المتهم في علنية المحاكمة في القانون والشريعة الإسلامية.. ٢١٢

٢ .٧ ضمانة حق المتهم في إحضار شهوده واستجوابهم ومناقشة أدلة الخصم في القانون والشريعة الإسلامية ٢٢٩

٢ .٨ ضمانة حق المتهم في محاكمة عادلة وعاجلة في القانون والشريعة الإسلامية ٢٤٠
٢ .٩ ضمانة حق المتهم في الطعن في الحكم الصادر ضده في القانون والشريعة الإسلامية ٢٥٨
الفصل الثالث: الضمانات الموضوعية للمحاكمة العادلة في القانون والشريعة الإسلامية ٢٧٩
٣ .١ ضمانة الشرعية الموضوعية في القانون والشريعة الإسلامية . ٢٨١
٣ .٢ ضمانة استقلال القضاء في القانون والشريعة الإسلامية ٢٩٩
٣ .٣ ضمانة تسبيب الأحكام القضائية في القانون والشريعة الإسلامية. ٣١٢
٣ .٤ ضمانة المساواة أمام القضاء في القانون والشريعة الإسلامية.٣٢٦
٣ .٥ ضمانة عدم جواز معاقبة المتهم على الواقعة أكثر من مرة في القانون والشريعة الإسلامية.....٣٤٢
الخاتمـــــــة ٣٥٦
قائمة المراجع ٣٦٠

المقدمـة

«إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ (آل عمران).

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴿١﴾﴾ (النساء).

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ (الأحزاب)[1].

أما بعد:

فيقول الله ـ تبارك وتعالى ـ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ بِغَيۡرِ مَا ٱكۡتَسَبُواْ فَقَدِ ٱحۡتَمَلُواْ بُهۡتَٰنٗا وَإِثۡمٗا مُّبِينٗا ﴿٥٨﴾﴾ (النساء).

لقد فرضت السياسة الجنائية في جميع التشريعات والنظم والقوانين تجريم بعض الأفعال الضارة بمصلحة الفرد، والمجتمع، وقررت العقوبات المناسبة لها؛ لأنه لا يمكن لأي مجتمع من المجتمعات أن ينعم بالاستقرار،

---

(١) تسمى هذه الخطبة (خطبة الحاجة)، كما أطلق عليها العلماء، وكان النبي ﷺ يعلمها أصحابه، ويستفتح بها خطبة النكاح، وغيرها، وكان السلف يفتتحون بها خطبهم، وقد حققها الشيخ: محمد ناصر الدين الألباني في رسالة له بعنوان: (خطبة الحاجة)، (المكتب الإسلامي، ١٤٠٠هـ).

والطمأنينة، والتقدم، والنمو، والمدنية خارج إطار التجريم والعقاب، ولما كان الأمر كذلك فإنه من الضروري أن تظهر العدالة الجنائية، التي تستوجب النظر إلى المتهم باعتباره إنسانًا، له كيانه، وشخصيته، وحرياته، وكرامته، وشعوره، مهما كانت طبيعة التهمة المنسوبة إليه، وأيًّا كانت حالته السياسية، والاجتماعية، والمالية، ومن حقه أن يتمتع بمحاكمة عادلة، في جميع مراحل سير الدعوى الجنائية، ابتداءً من مرحلة التحري، والتحقيق الابتدائي، وانتهاءً بمرحلة المحاكمة، وتنفيذ العقوبة.

إن ذلك هو المطلب الرئيس لكل الشعوب، وغايتهم المنشودة؛ لأن أساس قيام الدول، واستمرارها، هو: إقامة الحق، ونشر العدل، وبث الطمأنينة بين الناس.

لقد اهتم المجتمع الدولي المعاصر، وعلى رأسه هيئة الأمم المتحدة، وكذلك كثير من المنظمات والاتحادات الدولية، والإقليمية الأخرى ذات الصفة الحكومية وغير الحكومية (الأهلية)، وجمعيات حقوق الإنسان، ومنظمات المحامين في أغلب الدول، إن لم يكن جميعها، بحق المتهم في محاكمة عادلة، واعتبروه من أرقى حقوق الإنسان في العصر الحاضر.

وانطلاقًا من مبدأ الخوف من أن تطغى مصلحة السلطات العامة في الدول على ضمانات حقوق المتهم فقد عمل المجتمع الدولي على إقرار كثير من الضمانات الإجرائية، والموضوعية الضرورية، والمهمة للمحاكمة، والتزم بها أغلب الدول في المجتمع الدولي، ووُقعت من أجلها المعاهدات، والاتفاقيات، وسُنت من أجلها القوانين، والنظم، إلا أن بعض تلك الاتفاقيات الدولية والقوانين الداخلية أكدت أهمية المحاكمة العادلة، والضمانات المصاحبة لها من الناحية النظرية فقط، أما الواقع العملي فيبدو فيها مخالفًا تمامًا في عدد من الحالات، كما أنه كان لهذا الخوف وهذا الاهتمام أثرهما الواضح، والجلي،

والفاعل في الكشف عن الجوانب الإجرائية المختلفة للمحاكمة العادلة، وفي دفع المختصين لمضاعفة الجهد، والاهتمام أكثر بهذا الحق، وإعادة النظر في النظم القانونية المعمول بها، وتطويرها[1].

وتُعد المحاكمات العادلة ـ سواء على المستوى الداخلي أو الدولي ـ أهم ضمانة لحقوق المتهم في جميع مراحل الدعوى الجنائية، ولاستقرار أحكام القانون.

وتعتبر الشريعة الإسلامية صاحبة فضل السبق في تأكيد أهمية المحاكمات العادلة، ويؤكد التاريخ والوقائع التي حدثت في عهد الرسول ﷺ، والخلفاء الراشدين ـ رضوان الله عليهم ـ، أن الشريعة الإسلامية تمسكت بأهمية تطبيق القواعد الشرعية على الواقع، على عكس ما هو حاصل في بعض الأحكام الصادرة في العصر الحاضر، سواء على المستوى الدولي أو الداخلي.

مشكلة الدراسة

تتلخص مشكلة الدراسة في محاولة استيضاح مدى التوافق بين الضمانات التي رسختها المواثيق والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان مع الضمانات التي قررتها الشريعة الإسلامية للمحاكمة الجنائية العادلة وبيان موقف المنظم السعودي والمشرع المصري من تلك الضمانات.

أهمية الدراسة

ويُعد التقدم في العلاقات الدولية، وخصوصًا فيما يتعلق بالتعاون في أعمال السلطة القضائية، وإجراءات المحاكمة، نقطة انطلاق مهمة في سبيل

(١) بوضياف، عمار، المحاكمة العادلة في النظام الجنائي الإسلامي والمواثيق الدولية، دراسة منشورة، الشبكة العنكبوتية، www.startimes.com/f.aspx?t=20131596.

إقرار كثير من الضمانات اللازمة لسلامة المحاكمة الجنائية، التي تقوم على مبدأ العدل، والمساواة، وذلك من خلال المعاهدات الجماعية، والقرارات الصادرة من المنظمات الدولية، أو حتى الأنظمة، والقوانين الداخلية للدول، التي تؤكد أهمية تحقيق الضمانات اللازمة لكلٍّ من المتهمين، والقضاة، والدفاع أمام المحاكم.

ويؤكد الواقع العملي خلاف ذلك في بعض الحالات التي يتم فيها تجاوز الالتزامات الدولية، وللأسف الشديد في كثير من الأحيان إهمالها؛ أو إغفالها، أو حتى تعطيلها دون مبرر، أو قد يكون هناك مبرر، ولكنه مبرر مخالف للعقل والمنطق والواقع، وهو ما ينتج عنه حدوث إشكالات، وخلل في تطبيق تلك الاتفاقيات، والمعاهدات، المتعلقة بإجراءات المحاكمة.

ويمكن إبراز أهمية الدراسة من ناحيتين: علمية، وعملية.

أولًا: الأهمية العلمية

تتجلى الأهمية العلمية لهذه الدراسة فيما يلي:

- أنها تعد إحدى الدراسات التي تُعنى بالقانون الدولي الجنائي، والقانون الجنائي الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان: دراسة، وتحليلًا، وتأصيلًا في الشريعة الإسلامية، بغرض الوقوف على الضمانات الدولية للمحاكمة العادلة.
- يركز الجهد لتأصيل هذه الضمانات في الشريعة الإسلامية، بهدف معرفة اتساقها مع عالمية الرسالة الإسلامية، استنادًا لكتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ، وبناءً على القواعد التشريعية الأخرى في الدين الإسلامي، المندرجة تحت باب السياسة الشرعية.

- يوضح مفهوم الضمانات الدولية للمحاكمة الجنائية العادلة، ويبين كيف تمثل هذه الضمانات حماية لحقوق المتهم خلال مرحلة المحاكمة الجنائية.

- يقدم تحليلًا للضمانات المستفادة من المعاهدات الدولية، ومن المصادر الأخرى ذات القوة الدولية، ومن المواثيق الإقليمية، وأنظمة المحاكم الجنائية الدولية، ثم يتناول كل ضمانة على حدة بالدراسة الشرعية، للنظر في مدى اتساقها مع كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ وعمل الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم.

- يناقش مدى رعاية أنظمة المملكة العربية السعودية، وقوانين جمهورية مصر العربية لهذه الضمانات.

- ستعمل هذه الدراسة - بإذن الله - على الإضافة المعرفية للقائمين على العدالة في المملكة العربية السعودية، وغيرها من الدول، خاصة فيما يتعلق بالقوانين الدولية المتعلقة بالمحاكمة العادلة، ومدى توافقها، أو اختلافها مع القواعد الداخلية، خاصة فيما يتعلق بالمحاكمة العادلة، وضوابطها.

ثانيًا: الأهمية العملية

تتجلى الأهمية العملية لهذه الدراسة فيما يلي:

- ستفيد هذه الدراسة - بإذن الله تعالى - السلطات التنظيمية في كلٍّ من المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، في لفت النظر لهذه الضمانات، ما قد يكون مساعدًا في تبصير السياسة القانونية بمستقبل تنظيمي، يغطي الضمانات الدولية للمحاكمة العادلة.

ـ تتجلى هذه الأهمية العملية من خلال الضمانات الدستورية للمحاكمة العادلة، التي تتحقق على يد قضاء نزيه، محايد، ومستقل، في إطار الشرعية الجزائية، المبنية على أساس قرينة البراءة الأصلية، وعلى احترام الحرية، والكرامة، وحقوق الدفاع، والتكافؤ في الوسائل بين جميع الأطراف.

ـ سوف يبين موقف النظام السعودي والقانون المصري من هذه الضمانات، ثم المقارنة بينهما.

المفاهيم والمصطلحات

ـ الضمانات

«الضَّمَانَاتُ» في الاصطلاح اللغوي: «الضَّمَانَاتُ»: جَمْعُ «ضَمَانَة»، وهي: مَصْدَرٌ لِلْفِعْلِ «ضَمِنَ، يَضمَنُ، ضَمَانًا»، فهو: ضامنٌ، وضَمِينٌ، ومَضْمُونٌ، و«الضَّامِنُ»، و«الضَّمِينُ»: الكَفِيلُ، والمُلْتَزِمُ، والغَارِمُ، و«الضَّمَانَةُ»: الكَفَالَةُ، والرِّعَايَةُ، والحِفْظُ، والالْتِزَامُ، ويقال: «ضَمِنَ الضَّامِنُ الرَّجُلَ ضَمَانًا»، أي: كَفلَهُ، أو التَزَمَ أن يُؤَدِّيَ عنه ما قد يُقَصِّرُ في أدائه، فإنه حين ضَمِنَ فقد استوعبتْ ذِمَّتُهُ ما تَحَمَّلَتْ[1].

---

(١) أنيس، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، (دار إحياء التراث العربي، لبنان، بيروت، ط٢، ١٣٩٣هـ)، المجلد الأول، ص ٥٤٤، مادة (ضَمِنَ)، وابن فارس، أحمد، مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، (دار الجيل، لبنان، بيروت، ١٤١١هـ)، المجلد: الثالث، ص ٣٧٢، مادة (ضَمِنَ)، وابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، (دار صادر، لبنان، بيروت، الطبعة السابعة، ٢٠١١م)، ج: ٩، ص ٦٤، مادة (ضَمِنَ).

الضمانات في الاصطلاح الشرعي: الضَّمَانُ فيما وقفت عليه من تعريفات الفقهاء، يُطلق على معنيين، هما:

١ ـ الكَفَالَةُ، أو التَّضْمِينُ.

٢ ـ الغَرَامَةُ، والتَّغْرِيمُ.

والمهم هنا هو: المعنى الأول فقط.

وقد رجعت إلى ما أورده بعض فقهاء المذاهب الأربعة في تعريفهم للضمان، واتضح أن تعريفاتهم لا تخرج عن معنى الكَفَالَةِ، والزَّعَامَةِ، وهي: (ضَمُّ ذِمَّةٍ إلى أخرى في حَقِّ المطالبة)[١].

وأصل هذه المعاني قول الحق ـ تبارك وتعالى ـ: ﴿... وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٌ ﴿٧٢﴾﴾ (يوسف).

وقد ذكر المفسرون أن المقصود بقوله «زعيم»: (كَفِيلٌ، وضَامِنٌ)[٢].

---

(١) الزيلعي، فخر الدين، عثمان بن علي، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، (دار المعرفة، لبنان، بيروت، ط٢، د. ت)، ج ٤، ص١٤٦، والأبِّي، صالح عبدالسميع، جواهر الإكليل شرح مختصر الشيخ خليل، (دار المعرفة، لبنان، بيروت، د. ت)، المجلد الثاني، ص ١٠٩، والباجوري، إبراهيم، حاشية الباجوري على ابن قاسم الغزي، (دار إحياء الكتب العربية، مصر، د. ت)، ج: ١، ص ٣٧٨، وابن قدامة، عبدالله بن محمد بن أحمد، المغني، تحقيق: أ.د. عبدالله التركي، د. عبدالفتاح الحلو، (دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٢هـ)، ج٧، ص٧١.

(٢) الجصاص، أحمد بن علي، أحكام القرآن، تحقيق: عبدالسلام محمد شاهين، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط ٤، ١٤٣٤هـ)، ج ٣، ص٢٢٦، والشوكاني، محمد بن علي، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، تحقيق: عبدالرحمن عميرة، (دار الوفاء، مصر، المنصورة، ١٤٣٥هـ)، ج ٣، ص ٥٨، وابن العربي، أبو بكر محمد بن عبدالله، أحكام القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، (مكتبة الرياض الحديثة، المملكة العربية السعودية، الريـــاض،==

إلا أن هذه المعاني غير مَقْصُودَةٍ في هذا المقام؛ لكونها تختص بالكفالة الشَّخْصِيَّةِ، أو الغُرْمِيَّةِ.

الضمانات في الاصطلاح القانوني: «مجموعة الحقوق، والضمانات، التي يقررها القانون لمتهم، أو من يمثله، من أجل تمكينه من دحض الاتهام الموجه إليه»[1].

كما عرفت أيضًا بأنها: «حماية الشخص من ضرر يهدده، أو تعويضه عن ضرر وقع عليه»[2].

ومن القانونيين من استخدم مصطلح: (الالتزام) بدلًا من: (الضمانة)؛ انطلاقًا من المعنى اللغوي للضمان، وقد عُرِّف (الالتزام) في الاصطلاح القانوني بأنه: «تعهد بتنفيذ، أو إسناد سياسة معينة إلى مجموعة، أو فئة، أو إلى شخص وضعت الثقة فيه»[3].

وقد عَرَّفْتُ الضمانات بأنها: «غطاءٌ شرعيٌّ، وقانونيٌّ، يشتمل على مجموعة القواعد، والأسس، والالتزامات، التي تكفل حفظ الحقوق، وأداء الواجبات المقررة شرعًا، وقانونًا، بثبات، وطمأنينة، واستقلال، والتزام الأشخاص بها، وعدم الاعتداء عليها).

== د. ت، المجلد الثالث، ص١٠٩٦، وابن كثير، إسماعيل، تفسير القرآن العظيم، (مكتبة العلوم والحكم، المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة، ١٤١٣هـ)، ج ٢، ص ٤٦٧.

(١) مجمع اللغة العربية، معجم القانون، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م، ص ٣١٤، مادة (حقوق وضمانات الدفاع).

(٢) شيبوب، خليل، المعجم القانوني، (دار نشر الثقافة، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، ١٩٤٩م)، ص٣٩٩.

(٣) زيتون، وضاح، المعجم السياسي، (دار أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي، الأردن، عمّان، ٢٠١٠م)، ص٤٣، مادة: (التزام).

ـ الدولية

الدولية في الاصطلاح اللغوي: «دَوْلِيَّةٌ» نسبة إلى «دَوْلَة»، مَصْدَرُ «دَوَلَ»، والدَّالُ والوَاوُ واللَّامُ أَصْلٌ يدل على تحوِّل شيء من مكان إلى مكان، قال أهل اللغة: «انْدَالَ القومُ»، إذا تحولوا من مكان إلى مكان، ومن هذا الباب: تداول القوم الشيء بينهم، إذا صار من بعضهم إلى بعض، و«الدَّوْلَة»، و«الدُّولَة» لغتان، وقيل: إن «الدَّوْلَة» في الحرب، و«الدُّولَة» في المال، وإنما سُمِّيَا بذلك من قياس الباب؛ لأنه أمر يتداولونه، فيتحول من هذا إلى ذاك، ومن ذاك إلى هذا[1]، و«الدَّوْلَةُ»: الاستيلاء، والغَلَبَةُ، والشيء المتداول، و«مجموع كبير من الأفراد، يقطن بصفة دائمة إقليمًا معينًا، ويتمتع بالشخصية المعنوية، وبنظام حكومي، وبالاستقلال السياسي»[2].

الدولية في الاصطلاح الشرعي: (مجموعة الإيالات[3]، تجتمع لتحقيق السيادة على أقاليم معينة لها حدودها، ومستوطنوها، فيكون الحاكم، أو الخليفة، أو أمير المؤمنين على رأس هذه السلطات)[4].

الدولية في الاصطلاح القانوني: «اصطلاح يطلق على مجموعة من الأفراد الذين تجمع بينهم روابط مشتركة، مثل: وحدة الجنس، أو اللغة، أو

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص ٣١٤، مادة (دَوَلَ).
(٢) أنيس، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، مرجع سابق، المجلد الأول، ص ٣٠٤، مادة (الدَّوْلَة).
(٣) الإيالة: السياسة، واستعملت في بعض كتب الأنظمة الإسلامية بمعنى السلطة، فيقال: إيالة القضاء، إيالة الحسبة.
انظر: (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية الكويتية، الكويت، طباعة ذات السلاسل، ط٢، ١٤١٢هـ)، ج ٢١، ص ٣٦، مادة (دولة).
(٤) المرجع السابق ، ج: ٢١، ص ٣٦، مادة (دولة).

العقيدة، أو المصالح المشتركة، ويعيشون على إقليم خاص بهم، ويخضعون لسلطة عليا، تتصف بالسيادة داخليًّا، وخارجيًّا»[1].

كما عرفت كلمة «الدولية» في الاصطلاح القانوني بأنها: «ذلك المبدأ القائل بأهمية المصالح المشتركة بين الدول، بحيث تعلو النزعةُ الدوليةُ المجتمعات القومية، التي يجب أن تخضع لرقابة عليا، كما تهدف الدولية إلى حل الخلافات التي تنشأ بين الدول، سواء أكانت ترجع إلى عوامل جغرافية، أم تاريخية، وتعمل على حلها بالوسائل السلمية، عن طريق إنشاء منظمات مشتركة، حيث إنها عبارة عن نظام ذي أهدافٍ موضوعية»[2].

ونعرّف الضمانات الدولية في ضوء ما سبق بأنها: «مجموعة القواعد، والمبادئ، والأسس الدولية، التي تكفل لأطراف المحاكمة الجنائية التمتع بحقوقهم المقررة لهم شرعًا، وقانونًا، بثبات، واستقرار، والتزام السلطة العامة بها، وعدم الاعتداء عليها، في ضوء الأنظمة، والقوانين، والمعاهدات، والوثائق الدولية المنظمة لذلك».

ـ المحاكمة

المحاكمة في الاصطلاح اللغوي: هي مصدر سداسي، ومشتقة من الفعل «حَاكَمَ، يُحَاكِمُ، مُحَاكَمَةً»، و«الـمُحَاكَمَةُ»: الـمُخَاصَمَةُ إلى الحاكم، يقال: حَاكَمَهُ إلى الحَكَم، أي: دعاه إليه، وبِكَ حَاكَمْتُ، أي: رَفَعْتُ الحُكْمَ إليك، ولا حُكْمَ إلا لك، والتَّحَاكُمُ والاحْتِكَامُ بِمَعْنًى وَاحِدٍ، وهو: رَفْعُ

(١) مجمع اللغة العربية، معجم القانون، مرجع سابق، ص ١٧، مادة (الدَّوْلَة).
(٢) بدوي، أحمد زكي، المصطلحات السياسية والدولية، (دار الكتاب المصري، مصر، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، لبنان، بيروت، ط ٢، ١٤٢٥هـ ـ٢٠٠٤م)، مادة (دَوْلِيَّة).

الخُصُومَةِ، يقال: «تَحَاكَمَا إلى الحَاكِمِ»، و«احْتَكَمَا إليه»، أي: رَفَعَا خُصُومَتَهُمَا إليه، و«الحَكَمَةُ»: القُضَاةُ[1].

المحاكمة في الاصطلاح الشرعي: «المخاصمة إلى الحاكم»[2].

المحاكمة في الاصطلاح القانوني: يمكننا تعريف المحاكمة في الاصطلاح القانوني اعتمادًا على البُعد الإجرائي لهذا المصطلح، ومن أهم تعريفات المحاكمة في القانون ما يلي: «تحقيقٌ تُجريه المحكمة في الجلسة، لتحصيل اقتناع لديها، في شأن وقائع الدعوى، من حيث حدوثها، ومن حيث نسبتها إلى المتهم»[3].

كما عُرِّفَتْ بأنها: «مجموعة الأعمال الإجرائية التي تتابع بنظام معين، يفرضه القانون من أجل الفصل في النزاع، وهي تنشأ ابتداءً من المطالبة القضائية، وتسير من خلال أعمال يقوم ببعضها الخصوم وممثلوهم، ويقوم ببعضها القاضي وأعوانه، وتنتهي عادة بصدور حكم في موضوع المطالبة، وقد تنتهي بغير هذا الحكم»[4].

في ضوء ما سبق فإنني أُعرّف المحاكمة بأنها: «مجموعة من الأعمال الإجرائية، تقوم بها المحكمة، بطرق معينة، حددها النظام، تبدأ من رفع

---

(١) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٨٦ وما بعدها، مادة (حَكَمَ).

(٢) البركتي، محمد عميم الإحسان المجددي، التعريفات الفقهية، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط٢، ٢٠٠٩م)، ص١٩٦، مادة (محاكمة).

(٣) مجمع اللغة العربية، معجم القانون، مرجع سابق، ص ٣٠٦، مادة (تحقيق نهائي أو محاكمة).

(٤) خليل، أحمد، أصول المحاكمات المدنية، (منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بيروت، ٢٠١١م)، ص ٣٧.

الدعوى الجنائية، وتسير من خلال التصرفات التي يقوم بها أطراف المحاكمة، وتنتهي بصدور حكم في موضوع الدعوى».

ـ العدل

العدل في الاصطلاح اللغوي: «العَدْلُ» كلمة مُشْتَقَّةٌ مِنَ الفِعْلِ «عَدَلَ»، العَيْن والدَّال واللَّام، و«العَدْلُ»: الإِنْصَافُ، ضِدُّ الجَوْرِ، وهو: إِعْطَاءُ الـمَرْءِ ما لَهُ، وأخذ ما عليه، وهو أيضًا: ما قام في النفس أنه مستقيم[1].

العدل في الاصطلاح الشرعي: «العَدْلُ: مَصْدَرٌ، بمعنى: العَدَالَة، وهي: عِبَارَةٌ عن: «الاستقامة على الطريق الحق بالاختيار، عمَّا هو محظور دينًا»[2].

كما عُرِّفَتِ العدالة بأنها: «صفة في الإنسان، تحمله على اجتناب الكبائر، وعدم الإصرار على الصغائر، وتجنب ما فيه خسة من التصرفات»[3].

العدل في الاصطلاح القانوني: «ما يمكن لكل واحد أن يتوق إليه شرعًا، (استنادًا إلى القانون)، وهي ترتكز على: إعطاء كل واحد حقه، ومن طلب العدالة يعني أنه طلب ما وجب له، أي: بحقه»[4].

---

(١) أنيس، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص ٥٨٨، مادة (عَدَلَ)، وابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، مرجع سابق، ج ١٠، ص ٦١ وما بعدها مادة (عَدَلَ).

(٢) عبدالمنعم، محمود عبدالرحمن، معجم مصطلحات الألفاظ الفقهية، (دار الفضيلة، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٤١٩هـ)، ج ٢، ص٤٨٠ مادة (العدالة).

(٣) قلعه جي، محمد رواس، معجم لغة الفقهاء، (دار النفائس للنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، ط٢، ١٤٢٧هـ)، ص ٢٧٦، مادة (عَدَالَة).

(٤) جيرار كورنو، معجم المصطلحات القانونية، ترجمة، منصور القاضي، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، ١٤١٨هـ)، ج ٢، ص١٠٧٨ وما بعدها، مادة (العَدْل).

وهناك من العلماء المسلمين المعاصرين من مَيَّزَ بين: (العَدْلِ) و(العَدَالَةِ)، وذَكَرَ أنه إن كانت اللفظتان مترادفتين في الشريعة الإسلامية، وكلتاهما بمعنًى واحد، فإن (العدل) يقتضي (المساواة)، بينما (العدالة) تقتضي مراعاة الظروف، والأحوال، فالعدالة بمفهومها المتقدم عبرت عنها الشريعة الإسلامية بكلمة (الإحسان)، بدليل قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ٩٠﴾ (النحل) حيث بينت الآية القرآنية بشكل واضح أن الله سبحانه وتعالى أوجب تطبيق القواعد القانونية التي سماها (العدل)، مقرونة بالعدالة، وهي (الإحسان)، وعليه فإن (العدل) معناه المساواة في المكافأة، إنْ خَيْرًا فَخَيْر، وإنْ شَرًّا فَشَرّ، أما (الإحسان) فهو: مقابلة الخير بأكثر منه، والشر بأقل منه، ويتضح من هذا المعنى أن (العَدَالَة) تفوق (العَدْل)، وتزيد عليه؛ والسبب: أن (العدل) يعني: أن يعطي الإنسان ما عليه وأن يأخذ ما له، بينما (العدالة) معناها: أن يعطي الإنسان أكثر مما عليه، وأن يأخذ أقل مما له، وينتج من ذلك أنَّ تحرِّي (العدل) واجب، وتحري (الإحسان) ندب وتطوع، فإذا وجد (العدل) تحققت المساواة بين الناس، وإذا وجد (الإحسان) تحقق التآخي بينهم، وهذه هي غاية الشريعة الإسلامية، التي بنيت على أن يقوم المجتمع على أساس من التآخي، والتواد، والتراحم[1].

ونعرّف المحاكمة العادلة بأنها: «مجموعة الإجراءات التي تتم بها الخصومة الجنائية القضائية، في المحكمة المختصة، من خلال المحافظة على جميع حقوق الإنسان، وكرامته، وحرياته».

---

(١) الترمانيني، عبدالسلام، مفهوم العدل والعدالة في الشريعة الإسلامية، مجلة الحقوق والشريعة، (جامعة الكويت، كلية الحقوق والشريعة، الكويت، السنة الثانية، العدد الأول، صفر ١٣٩٨هـ)، ص ٢٥٧ ـ ٢٦٨.

وفي ضوء ما سبق من التعريفات الواردة فإن التعريف الذي أراه مناسبًا أنها: غطاء شرعي، وقانوني يشتمل على مجموعة القواعد، والالتزامات، التي تكفل لأطراف المحاكمة الجنائية أداء واجباتهم، والتمتع بحقوقهم، المقررة لهم شرعًا، وقانونًا، بثبات، وطمأنينة، واستقرار (استقلال)، والتزام السلطة العامة بها، وعدم الاعتداء عليها، في ضوء الأنظمة، والقوانين، والمعاهدات، والوثائق الدولية المنظمة لذلك».

ـ القانون

«**القانون**» **في الاصطلاح اللغوي**: أَصْلُهَا «قَنَّنَ، يُقَنِّنُ، تَقْنِينًا»، أيْ: وَضَعَ القَوَانِينَ، والقَانونُ كَلِمَةٌ مُعَرَّبَةٌ من الرومية، أو الفارسية، ومعناها: مِقْيَاسُ كُلِّ شَيْءٍ، وطَرِيْقُهُ[1].

القانون في الاصطلاح الشرعي: «أَمْرٌ كُلِّيٌّ مُنْطَبِقٌ عَلَى جَمِيعِ جُزْئِيَّاتِهِ»، أو هو: «النظامُ المكتوبُ الذي تَعْمَلُ به الحُكومةُ ويُطَبِّقُهُ الشَّعْبُ»[2].

القانون في الاصطلاح القانوني: «القواعد التي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع، تنظيمًا مقترنًا بالجزاء الوضعي»[3].

ـ القضاء

القضاءُ في الاصطلاح اللغوي: إِحْكَام الأَمْرِ، وإِتْقَانه، وإِنْفَاذه لِجِهَتِهِ، وهو مَصْدَرُ الفِعْلِ «قَضَى، يَقْضِي، قَضَاءً»، قال الله تعالى: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ

(١) أنيس، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص٧٦٢ وما بعدها، مادة (قَنَنَ)، وابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج ١٢، ص ٢٠٦، مادة (قَنَنَ).

(٢) قلعه جي، معجم لغة الفقهاء، مرجع سابق، ص٣٢٣، مادة (قانون).

(٣) مجمع اللغة العربية، معجم القانون، مرجع سابق، ص ١٢٢، مادة (قانون).

سَمَوَاتٍ...﴿١٢﴾﴾ (فصلت)، أي: أَحْكَمَ خَلْقَهُنَّ، و«القَضَاءُ»: الحُكْمُ، قال ـ سبحانه وتعالى ـ: ﴿...فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ إِنَّمَا تَقْضِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَآ ﴿٧٢﴾﴾ (طه)، أي اصْنَع، واحْكُم، ولذلك سُمِّيَ القاضي قَاضِيًا؛ لأنه يَحْكُمُ الأَحْكَامَ، ويُنْفِذُهَا، وسُمِّيَت الـمَنِيَّةُ قَضَاءً؛ لأنها أَمْرٌ يَنْفُذُ في ابن آدم وفي غَيْرِهِ مِنَ الخَلْقِ[1].

القضاء في الاصطلاح الشرعي: «الفصلُ في الخصومات»[2].

القضاء في الاصطلاح القانوني: «جهاز قضائي يختص بالتحقيق، أو الفصل في الدعوى، أو الإشراف على تنفيذ العقوبات، والتدابير الاحترازية»[3].

ـ المتهم

المُتَّهَمُ في الاصطلاح اللغوي: «التُّهْمَةُ»: الظَّنُّ، و«اتَّهَمَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ، وأَتْهَمَهُ، وَأَوْهَمَه»، أي: أَدْخَلَ التُّهْمَةَ عليه، فهو مُتَّهَم، و«اتَّهَمْتُهُ»، أي: ظَنَنْتُ فيه ما نُسِبَ إِليه[4].

المتهم في الاصطلاح الشرعي: «مَنْ يُظَنُّ به ما نُسِبَ إليه مما يَسْتَحِقُّ به العُقُوبَة»[5].

---

(١) ابن فارس، أحمد، مقاييس اللغة، مرجع سابق، المجلد الخامس، ص٩٩، مادة (قَضَى).

(٢) قلعه جي، معجم لغة الفقهاء، مرجع سابق، ص٣٣٣، مادة (قَضَاء).

(٣) مجمع اللغة العربية، معجم القانون، مرجع سابق، ص ٣٣٢، مادة (قضاء).

(٤) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج ١٥، ص ٢٩٢، مادة (وَهَمَ).

(٥) قلعه جي، معجم لغة الفقهاء، مرجع سابق، ص٣٧٣، مادة (متهم).

المتهم في الاصطلاح القانوني: الشَّخْصُ الذي وُجِّهَ الاتِّهَامُ إِليهِ، لأنه ثارت حوله تهمٌ أو شُبُهَاتٌ قويةٌ لارتكابِ فِعْلٍ يُعَاقِبُ القانونُ عليه، ويلتزمُ الـمُتَّهمُ بِمواجَهةِ الإِجْراءاتِ التي يُقرِّرُها القَانونُ بِنَاءً على ذلك[1].

ونعرّف المتهم بأنه: (الشَّخْصُ الذي يُوَجَّهُ إِلَيهِ الاتِّهامُ، بارتكابِ فِعْلٍ مُعَاقَبٍ عَلَيهِ شَرْعًا، أو قَانُونًا، بِنَاءً على أَدِلَّةٍ، أو قَرَائِنَ، أو دَلَائِلَ، تَوَافَرَتْ لدى جِهَةِ التحقيق الابتدائي، أو النهائي).

ـ المحامي

المحامي في الاصطلاح اللغوي: المُحَامي في القضاء: المُدَافِعُ عن أَحَدِ الخَصْمَيْنِ، والـمُحَامَاةُ: حِرْفَةُ المُحَامِي[2].

المحامي في الاصطلاح الشرعي: «الوكيل عن الشخص في الخصومة، للدفاع عنه، وإبراز وجهة نظره للقاضي»[3].

المحامي في الاصطلاح القانوني: «مُدَافِعٌ عَنْ الـمُتَّهَم، أو الـمُدَّعِي الـمَدَنِيِّ، أو الـمَسْؤولِ المَدَنِيِّ، رُخِّصَ لَهُ بِذَلكَ قَانُونًا، ولَهُ حُقُوقٌ، ورُخَصٌ، يُقَرِّرُهَا القَانونُ، مُسْتَمَدَّةٌ من دَوْرِهِ في الدعوى الجنائية»[4].

نعرّف المحامي بأنه: (الشخص المخول نظامًا بصلاحية الدفاع عن المتهم وكالة، والترافع عنه في جميع مراحل الدعوى الجنائية، ابتداءً من تحريكها، وحتى صدور حكم قضائي فيها، وتنفيذه).

---

(١) مجمع اللغة العربية، معجم القانون، مرجع سابق، ص ٣٣٦، مادة (متهم).
(٢) أنيس، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، مرجع سابق، المجلد الأول، ص٢٠٠ وما بعدها، مادة (حَمَى).
(٣) قلعه جي، معجم لغة الفقهاء، مرجع سابق، ص٣٧٨، مادة (محام).
(٤) مجمع اللغة العربية، معجم القانون، مرجع سابق، ص ٣٣٦، مادة (محامٍ).

ـ الاتفاقيات

الاتفاقيات في الاصطلاح اللغوي: جمع «اتفاقية»، وهي الميثاق بين دولتين فأكثر يتعلق ببعض الشؤون[١].

الاتفاقيات في الاصطلاح الشرعي: «مأخوذة من «الوفق»، وهو المطابقة بين الشيئين، والاتفاق: موافقة فعل الإنسان القدر، ويقال في الخير والشر، والتوفيق نحوه، لكنه مختص بالخير»[٢].

الاتفاقيات في الاصطلاح القانوني: «اصطلاح مأخوذ من النظام الأنجلوسكسوني يعبر عن اتفاق بين الساسة بشأن موضوع معين يرتب التزامات متبادلة على عواتقهم بصفتهم الشخصية باحترام هذا القانون، ويكون الخروج عليه ماسًّا بشرف الملتزم دون أن يرتب أي مسؤولية قانونية على الدولة التي يمثلها»[٣].

ـ المعاهدات

المعاهدات في الاصطلاح اللغوي: مشتقة من الفعل «عاهَدَ، يعاهِدُ، معاهدة»، وهي: «ميثاق يكون بين اثنين أو جماعتين، وفي القانون الدولي اتفاق بين دولتين أو أكثر لتنظيم علاقات بينهما»[٤].

---

(١) أنيس، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص١٠٤٧، مادة (وَفقَ).

(٢) عبدالمنعم، محمود عبدالرحمن، معجم الألفاظ الفقهية، مرجع سابق، ج ١، ص ٥٣، مادة (الاتفاق).

(٣) مجمع اللغة العربية، معجم القانون، مرجع سابق، ص ٥٨٨، مادة (اتفاق الشرفاء).

(٤) أنيس، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص٦٣٤، مادة (عهد).

المعاهدات في الاصطلاح الشرعي: «الميثاق الذي يكون بين اثنين أو جماعتين»[1].

المعاهدات في الاصطلاح القانوني: «اصطلاح يعبر عن معاهدة بين دولتين بصرف النظر عمَّا إذا كانت المعاهدة تنطوي على التزامات متبادلة أو لا»[2] أو هو «اصطلاح يطلق على بعض المعاهدات السياسية، وهو وإن كان لا يعبر عن طائفة متميزة من طوائف هذه المعاهدات، فإنه يطلق عادة على بعض المعاهدات ذات الأهلية السياسية الخاصة، مثل عهد عصبة الأمم وعهد باريس لتحريم الحرب في العلاقات الدولية المبرم عام ١٩٢٨م»[3].

ونعرّف المعاهدة بأنها «ميثاق يكون بين جماعتين أو دولتين أو أكثر ينطوي على التزامات متبادلة بين الأطراف في أي مجال من المجالات».

ـ المواثيق

المواثيق في الاصطلاح اللغوي: من «الوثيقة» وهي: إحكام الأمر والأخذ بالثقة، و«الميثاق» من المواثقة والمعاهدة، ومعناه: العهد، وجمعه «مواثيق»، و«مياثيق»[4].

---

(١) عبدالمنعم، محمود عبدالرحمن، معجم الألفاظ الفقهية، مرجع سابق، ج ٣، ص٣١١، مادة (المعاهدة).

(٢) مجمع اللغة العربية، معجم القانون، مرجع سابق، ص ٦٦٨، مادة (معاهدة ثنائية).

(٣) المرجع السابق، ص ٦٤٥، مادة (عهد).

(٤) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، مرجع سابق، ج ١٥، ص١٥٢، مادة (وثق).

المواثيق في الاصطلاح الشرعي: «الميثاق» هو: «الوعد الموثق المؤكد»[١] وعرف الميثاق في الاصطلاح الشرعي أيضًا بأنه «العهد»[٢].

المواثيق في الاصطلاح القانوني: «مصطلح يطلق عادة على معاهدة دولية جماعية تؤدي إلى إنشاء منظمة دولية، وقد يطلق هذا المصطلح على معاهدة دولية ذات أهمية سياسية خاصة»[٣].

ـ النظام

النِّظامُ في الاصطلاح اللغوي: النُّونُ والظَّاءُ والمِيمُ أَصْلٌ يَدُلُّ على تَأْلِيفِ الشَّيءِ وتَكْثِيْفِهِ، «نَظَمَهُ، يَنْظِمُهُ، نَظْمًا، ونِظَامًا»، و«نَظَّمَهُ، فَانْتَظَمَ، وتَنَظَّمَ»، يُقَالُ: «نَظَمْتُ الخَرَزَ نَظْمًا»، و«نَظَمْتُ الشِّعْرَ، وغَيْرَه»، و«النِّظَامُ»: الخَيْطُ يَجْمَعُ الخَرَزَ، والخَيْطُ الذي يُنْظَمُ فيه اللُّؤْلُؤ، يقال: «نَظَّمَ الأَشْيَاءَ نَظْمًا»: أيْ: جَمَعَهَا، وضَمَّ بَعْضَهَا على بَعْضٍ، ويُقالُ: «نَظَّمَ أَمْرَهُ»، أي: أَقَامَهُ، ورَتَّبَهُ، وجَمْعُهَا «أَنْظِمَةٌ»، و«نُظُمٌ»، و«أَنَاظِيم»[٤].

النظام في الاصطلاح الشرعي: «مجموعة الأوامر، والنواهي، والإرشادات، التي تحدد الطريقة التي يجب اتباعها في تصرف معين»[٥].

---

(١) قلعه جي، محمد رواس، معجم لغة الفقهاء، مرجع سابق، ص٤٤٠، مادة (ميثاق).

(٢) عبدالمنعم، محمود عبدالرحمن، معجم الألفاظ الفقهية، مرجع سابق، ج ٣، ص ٣٨٣، مادة (ميثاق).

(٣) مجمع اللغة العربية، معجم القانون، مرجع سابق، ص ٦٧٩، مادة (ميثاق).

(٤) أنيس، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص٩٣٣، مادة (نَظَمَ)، وابن فارس، أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، المجلد الخامس، ص٤٤٣ وما بعدها، مادة (نَظَمَ)، وابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، مرجع سابق، ج ١٤، ص ٢٩٤، مادة (نَظَمَ).

(٥) قلعه جي، معجم لغة الفقهاء، مرجع سابق، ص٤٥٢، مادة (نِظَام).

النظام في الاصطلاح القانوني عرف بأنه: (ضَمُّ القَوَاعِدِ، والأَحْكَامِ، بَعْضها إلى بَعْضٍ، لِتَحْكُمَ شَيْئًا مُحَدَّدًا، وَتُنَظِّمُهُ)[1].

ونعرّف النظام بدورنا بأنه: (مَجْمُوعةٌ من القَواعِد، والالتزاماتِ الأساسيةِ، والجوهريةِ، التي تَحْكُمُ إجراءاتِ الـمُحَاكَمَةِ الجِنَائِيةِ، وَتُنَظِّمُهَا).

المنهج المتبع

تحقيقًا لأهداف الدراسة في تحديد الضمانات الدولية للمحاكمة الجنائية العادلة، واستنباطها من الاتفاقيات، والمعاهدات الدولية، وتأصيلها ما أمكن تأصيلًا شرعيًّا، والوقوف على تطبيقاتها في أنظمة المملكة العربية السعودية، وقوانين جمهورية مصر العربية؛ فقد تم استخدام المنهج الوصفي، بأسلوبه الاستقرائي، الاستنتاجي، وهو ما يسمى (الطريقة العلمية)، وسميت الطريقة العلمية بذلك لأنها تعتمد في نتائجها النهائية على الفرضيات، قبولًا، أو رفضًا، أي على صحة علاقة الفرضيات، والمقترحات للمشكلة البحثية، وفي ضوء سلامة هذه العلاقة يتم قبولها، أو رفضها[2] وكذلك المنهج المقارن.

كما أنني عندما شرعت في هذه الدراسة ابتدأت بالحديث عن الضمانات في القانون قبل الشريعة الإسلامية، وذلك لأمرين اثنين:

الأول: بيان حاكمية الشريعة الإسلامية وهيمنتها على جميع القوانين الوضعية في العالم.

الثاني: حتى يستقيم الكلام فلا يكون التأصيل سابقًا للمؤصَّل.

(١) المرزوقي، محمد بن عبدالله، السلطة التنظيمية في المملكة العربية السعودية، (مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٥هـ)، ص ٢٢.

(٢) أبو سليمان، عبدالوهاب إبراهيم، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، (مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط ٩، ١٤٢٦هـ)، ص ٦٤ وما بعدها.

الفصل الأول

ماهية الضمانات الوضعية
والشرعية للمحاكمة الجنائية العادلة

١. ماهية الضمانات الوضعية والشرعية للمحاكمة الجنائية العادلة ومصادرها

في هذا الفصل تتم مناقشة ماهية ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، وماهية ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة في النظام السعودي والقانون المصري، وبيان مصادر هذه الضمانات، وذلك على النحو التالي:

١ .١ مفهوم الضمانات، وأهميتها للمحاكمة الجنائية

١ .١ .١ مفهوم الضمانات

الضمانات في الاصطلاح اللغوي: أصل الضمانات الممنوحة لأطراف المحاكمة الجنائية، جمع «ضمانة»، وهي مأخوذة من الضمان الذي هو الكفالة، والرعاية، والحفظ، والالتزام، يقال: «ضَمِنَ الضَّامِنُ الرَّجُلَ ضَمَانًا» أي: كَفلَهُ، أو التزمَ أن يؤديَ عنه ما قد يقصر في أدائه؛ فإنه حين ضَمِنَ فقد استَوعَبَتْ ذِمَّتُهُ ما تَحَمَّلَتْ[١].

(١) أنيس، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، (دار إحياء التراث العربي، لبنان، بيروت، ط٢، ١٣٩٣هـ)، المجلد الأول، ص٥٤٤، مادة (ضَمِنَ)، وابن فارس، أحمد، مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، (دار الجيل، لبنان، بيروت، ١٤١١هـ)، المجلد الثالث، ص٣٧٢، مادة (ضَمِنَ)، وابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، (دار صادر، لبنان، بيروت، الطبعة السابعة، ٢٠١١م)، ج ٩، ص٦٤، مادة (ضَمِنَ).

الضمانات في الاصطلاح القانوني: عرفت ضمانات المحاكمة الجنائية عند القانونيين بأنها (حماية الشخص من ضرر يهدده، أو تعويضه عن ضرر وقع عليه)[1].

الضمانات في الاصطلاح الشرعي: عرفت الضمانات الممنوحة لأطراف المحاكمة الجنائية عند فقهاء الشريعة بأنها: (الأمور التي تكفل حصول العدل والإنصاف)[2]، وهذا التعريف لا يخرج عن مضمون تعريف الضمان لغةً، الذي يطلق على الكفالة، والزعامة، والالتزام، والحفظ.

الضمانات في الاصطلاح النظامي: عرفت الضمانات في الاصطلاح النظامي بأنها (الحقوق التي يتمتع بها المتهم، والتي من أهمها حقه في الحرية، وإبداء الرأي، وحقه في الدفاع عن نفسه، أو انتداب محامٍ للدفاع عنه، وحقه في تطبيق الإجراءات التي تطبق على غيره، فلا تطبق عليه إجراءات استثنائية[3].

كما عرفت الضمانات في النظام أيضًا بأنها «ما تضمنته نظم الإجراءات الصادرة في المحاكم الشرعية من أصول، ومقررات، وضوابط تكفل حصول المتقاضين على العدالة أثناء ممارسة عملية القضاء، بحيث

(١) مجمع اللغة العربية، معجم القانون، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م، ص٣١٤، مادة (حقوق وضمانات الدفاع).

(٢) الجوفان، ناصر بن محمد، ضمانات عدالة القضاء في الفقه والنظام، (المعهد العالي للقضاء، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، غير منشورة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ)، ج/ ١، ص ٢٤.

(٣) القار، عبدالواحد محمد، قانون حقوق الإنسان، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، ط مطابع جامعة القاهرة، د. ت)، ص٤١٤.

تضمن لكل طرف حقوقه حال المرافعة، وتفيد بالقوة، والحصانة، والاستقرار للأحكام الصادرة عن المحاكم، ومؤسسات القضاء»[1].

وبالمقارنة بين مفهوم الضمان في الشريعة الإسلامية ومفهومه في النظام يتضح أن معنى الضمان في الشريعة الإسلامية الضمان الفقهي المعروف الذي يراد به التزام من يصح تبرعه بما وجب أو يجب على غيره، أما معناه في النظام فهو «الحقوق التي يتمتع بها المتهم، والالتزامات التي يجب على غيره القيام بها تجاهه»[2].

ويتبين أنّ وجه العلاقة بين التعريف اللغوي والاصطلاحي والنظامي والقانوني للضمانات هو أنها تصب في معنًى واحد، وهو الكفالة والرعاية والحفظ والالتزام التي يكفلها ويلتزم بها من يصح تصرفه، وهو المنظم أو المشرع[3] لأطراف المحاكمة الجنائية، في سبيل حفظ حقوقهم الممنوحة لهم شرعًا، وقانونًا.

(١) الدبيان، علي، الضمانات القضائية العامة في الأنظمة العدلية، (ندوة القضاء والأنظمة العدلية، وزارة العدل، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط ٢، ١٤٢٥هـ) المجلد الثالث، ص ٦ ـ ٧، وأبو نمر، فارس عبدالكريم، الضمانات القضائية للمتخاصمين أمام المحاكم الشرعية في قطاع غزة، (الجامعة الإسلامية في غزة، كلية الشريعة والقانون، دولة فلسطين،، رسالة مقدمة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القضاء الشرعي من كلية الشريعة والقانون في الجامعة الإسلامية بغزة، دراسة غير منشورة، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م)، ص ١٣.

(٢) الفقيه، عبدالمحسن بن علي، ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الجنائي في الفقه والنظام، (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المعهد العالي للقضاء، المملكة العربية السعودية، الرياض، رسالة ماجستير، غير منشورة، ١٤١٨هـ)، ص١٦.

(٣) إن استخدامي لمصطلح (المشرع) كان ـ فقط ـ تماشيًا مع المصطلحات القانونية المستخدمة في القوانين الوضعية، وإلا فإنني لا أتفق معها في الحقيقة؛ لأن المشرع هو الله ـ سبحانه وتعالى وحده ـ والتشريع له وحده ـ سبحانه ـ وليس لغيره.

وهناك من الباحثين من عرف الضمانات بالحقوق، مع إيماني التام بارتباطهما الوثيق ببعضهما، ولا أتفق معه فيما ذهب إليه، وأتفق مع الرأي الذي يرى اختلافهما في المضمون ويرجع السبب في ذلك إلى أن الحق سابق للضمانة والضمانة هي الوسيلة التي يمكن من خلالها العمل على تطبيق الحق وتفعيله على أرض الواقع وبدون وجود الضمانات لا يمكن التمتع بالحقوق غالبًا على الوجه الصحيح[1].

التعريف الإجرائي للضمانات يمكن تعريف ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة إجراءً بـأنها (غطاءٌ شرعيٌّ، وقانونيٌّ، يشتمل على مجموعة القواعد، والأسس، والالتزامات، التي تكفل لأطراف المحاكمة الجنائية حفظ حقوقهم المقررة لهم شرعًا وقانونًا، وأداء واجباتهم المفروضة عليهم، بثبات، وطمأنينة، واستقلال، والتزام الأشخاص بها، وعدم الاعتداء عليها، في ضوء الأنظمة، والقوانين، واللوائح، والأحكام المنظمة لذلك).

ويتضح من التعريفات السابقة أن الشريعة الإسلامية، وأغلب النظم، والقوانين، والمعاهدات، والاتفاقيات، والمواثيق الدولية قد كفلت لأطراف المحاكمة الجنائية كل ما يحفظ لهم حقوقهم، ويساعدهم على أداء واجباتهم، بثبات، واستقلال، وطمأنينة، في ضوء الأحكام الشرعية، والأنظمة، والقوانين، والقواعد المنظمة لذلك.

---

(١) محفوظ، أشرف محمود، الضمانات الدولية للمحاكمة العادلة والمنصفة، وموقف القانون المصري منها، (جامعة القاهرة، كلية الحقوق، جمهورية مصر العربية، القاهرة، رسالة ماجستير، غير منشورة، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م)، ص٥١ وما بعدها.

١ .١ .٢ أهمية الضمانات للمحاكمة الجنائية

يسعى النظام الإجرائي في الشريعة الإسلامية وتبعته نظم الإجراءات الجنائية الأخرى على اختلاف مشاربها لتحقيق حالة من التوازن في مرحلة المحاكمة بين مصلحة المجتمع المتمثلة في كشف الحقيقة ومحاسبة مرتكبي الجريمة من جهة، وبين مصلحة حماية حريات الناس وحقوق مستودعاتهم وأسرارهم الشخصية من أن تتعرض للانتهاك من جهة أخرى، وذلك من خلال النص على الإجراءات الجنائية، وإحاطتها بضمانات تحقق هذه الموازنة[١].

وإذا كانت هذه الضمانات تحقق السلامة بالنسبة للإجراء المتخذ، وتقدم للمتهم حماية يضمن بها حقه في براءته الأصلية، فإن أهمية تقرير الضمانات بالنسبة لبقية الأطراف (القاضي والمحامي) تختلف؛ حيث إن القاضي يعد بمثابة أداة يتم من خلالها أو بواسطتها تنفيذ الإجراء الجنائي، لذا فإن الضمانات بالنسبة له ليست موجهة لحماية حقه فقط، بل تتجه بشكل آخر لتكون عاملًا مساعدًا يمكنه من القيام بدوره المثالي على الوجهين الشرعي والقانوني، كما أن المحامي في المقابل يُعْتَبَرُ بمثابة المعاون للقاضي في السعي لإظهار الحقيقة، وذلك من خلال توضيح ما قد يخفى على القاضي أو يُشْكِلُ عليه من أحكام وردت في الشريعة الإسلامية، أو القانون، وكذلك مساعدة المتهم في الدفاع عن نفسه أثناء مرحلة المحاكمة.

---

(١) المرصفاوي، حسن صادق، المرصفاوي في أصول الإجراءات الجنائية، (منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٨م)، ص ٨ وما بعدها، وعبيد، رؤوف، مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري، (دار الفكر العربي، جمهورية مصر العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٦م)، ص ٦ وما بعدها.

وتُعْرَفُ أهمية أي موضوع قانوني ويمكن قياسها بمعرفة ما سيجنيه المجتمع ويحصله من مصلحة من وراء هذا الموضوع، مثل الأمن، والاستقرار، ومعرفة مدى إمكان دفع الضرر عنه من الفوضى والظلم، ومن هذا المنطلق فإن أهمية الضمانات تتجلى في نواحٍ كثيرةٍ، بعضها يعود بالنفع على المتهم، وبعضها على المجني عليه، وبعضها على المجتمع، فالنفع العائد على المتهم وعلى المجني عليه من هذه الضمانات يكون بحماية حقوق الإنسان بافتراض براءة المتهم؛ حيث إنه عندما توجه التهمة لشخص ما بارتكاب جريمة معينة أو الاشتراك فيها فإنه يواجه الدولة بأكملها، وينتج عن ذلك تعرضه لإجراءات قد تسلب منه حريته وبعض حقوقه المقررة له أصلًا، ولكن مبدأ البراءة هنا يتجلى ويحميه من العقاب بدون وجه حق، ويحميه كذلك من أي إجراء تعسفي قد يقيد حقوقه بأكثر من القدر اللازم، باعتبار أنه بريء أصلًا، ولا تجوز إدانته إلا بعد محاكمة يُسْتَوْفَى جميع شروطها، وأركانها، وضماناتها المقررة شرعًا، وقانونًا[1]، وبهذا يتبين كيف أن مبدأ افتراض البراءة يجعل الدولة تلتزم باحترام حقوق الإنسان، ومن بينها حق المتهم، كما أن من أهم الضمانات التي تُعنى بحقوق الإنسان: وَجَاهِيَّة إجراءات المحاكمة، وعلنيتها؛ حيث إن الوجاهية والعلنية تمكِّن أطراف المحاكمة الجنائية من حضور الإجراءات، والاطلاع على كيفية السير فيها، وتمكنهم من مناقشة الأدلة مناقشة شفهية، وعلنية، بحضور الخصوم والجمهور، وتساعد الخصوم في الاطلاع على الأدلة التي لم يتمكنوا من الاطلاع عليها خلال مرحلة التحقيق الابتدائي، ومناقشة الشهود، ومن ثم إعداد دفوعهم، كما

(١) عزيز، سردار علي، ضمانات المحاكمة العادلة للمتهم، دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية، (دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٠م، ص١٤ وما بعدها.

أنها تهدف إلى حماية المتهم من أي محاولة لإساءة استغلال إجراءات المحاكمة لإلحاق الأذى به بغير حق، وتؤدي إلى تمكينه من ممارسة حقوقه في الدفاع في ظل وجود الرقابة من الجمهور، ومحاولته إثبات براءته أمام الجمهور إن كان بريئًا، دون أن يستطيع أحد إخفاء هذه البراءة، أو تشويهها في ظل هذه الرقابة، كما أن كفالة حق الدفاع للمتهم توفر له الحرية الكاملة في الدفاع عن نفسه، سواء في مرحلة التحقيق النهائي أو المراحل التي تسبقها، حتى يتمكن من إظهار براءته من التهمة الموجهة إليه إن كان بريئًا فعلًا، وذلك من خلال الاستعانة بمحامٍ إذا عجز عن القيام بالدفاع بنفسه لضعفه، أو عدم خبرته، أو رأى أن المحامي أقدر منه على أداء هذه المهمة، ومن أهم الأهداف التي تتحقق عند الاستعانة بمحامٍ ما يلي:

الأول: المحافظة على مصلحة المتهم؛ من خلال تسهيل ممارسة حقوقه في الدفاع عن نفسه في مرحلة المحاكمة، وما يسبقها من مراحل، خصوصًا إذا لم تكن لديه الثقافة القانونية الكافية، أو لا يستطيع ممارسة حقه في الدفاع عن نفسه.

الثاني: الوصول لحكم عادل في القضية، لأن المحامي حين يقوم بالترافع والدفاع عن المتهم ليس له مصلحة شخصية بقدر ما يكون ذلك وظيفة اجتماعية، وهي معاونة الحاكم في إقامة العدل، والكشف عن الحقيقة.

ومن جهة أخرى فإن المحاكمة الجنائية العادلة بالإضافة إلى تحقيقها مصلحة للمتهم فإنها كذلك تحقق مصالح للمجتمع من خلال ما يلي:

أولًا: تحقيق أمن المجتمع؛ حيث إن توفير الوسائل التي تقوم عليها المحاكمة الجنائية العادلة، ومحاسبة المتهمين من قبل القاضي، تؤدي إلى كشف

الحقائق بدقة، ما يساعد على معرفة الفاعل الحقيقي للجريمة، وإنزال العقاب الملائم للجرم المرتكب، وبهذا يتحقق أمن المجتمع؛ لأنه يقلل من انتشار ظاهرة الجريمة في المجتمع من جهة، ولأنه يساعد على حماية الأبرياء من العقاب بمجرد الشكوك والشبهات، والذي يرفضه المجتمع من جهة أخرى.

ثانيًا: علنية المحاكمة تولِّد عند الجمهور الإحساس بالعدالة؛ لأنهم يرون الطريقة التي يتم بها تطبيق العدالة، ومدى حياد ونزاهة القضاة، وبالتالي تتولَّد لديهم الثقة، والطمأنينة بعدالة الأحكام الصادرة في المحاكم، كما أن العلنية تساعد على نشر الثقافة القانونية بين الجمهور الحاضر لجلسات المحاكمة.

ثالثًا: المحاكمات الجنائية العادلة تحقق الردع العام، فعندما يحضر الجمهور جلسات المحاكمة، ويرون ما سينزل بالجاني من العقوبة جزاءً لما أقدم عليه، يدركون أن أي مخالفة للأنظمة، أو القوانين، سوف تعرضهم للمساءلة، ومن ثم العقوبة أمام أعين الناس، وبهذا يرتدع كل من تُسَوِّلُ له نفسه ارتكاب جريمة أو مخالفة تستوجب العقاب لاحقًا[1].

ويتبين مما تقدم أنه لما كان الغرض والغاية من المحاكمة الجنائية منع الظلم وإزالته، وإقامة العدل، ورد الحقوق، ومعاقبة الجناة، وفصل الخصومات، وإنهاء العدوان، من أجل تحقيق الأمن، والمحافظة عليه، والمحافظة على الضروريات الخمس، وتطبيق الأحكام الشرعية، فإن إجراءات المحاكمة الجنائية تعتبر وسائل لتحقيق ذلك، وضمانات لها، حتى

---

(١) عزيز، سردار علي، ضمانات المحاكمة العادلة للمتهم، دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص١٤ وما بعدها.

يمكن الوصول إلى الهدف المطلوب، والغاية المنشودة، وعليه فإن الوسائل، والضمانات تأخذ أحكام الغايات؛ لأنه لا يمكن الوصول إلى الغايات إلا بالوسائل والضمانات، وعملًا بالقاعدة الأصولية: «ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب»[1].

وقد وضعت الأنظمة والقوانين إيمانًا منها بأهمية ضمانات الأحكام والوسائل التي تساعدها على تحقيق مقاصدها المذكورة من المحاكمة، وسنت القواعد والأسس اللازمة التي تكفل التطبيق اللائق لتحقيق العدالة بتحديد الإجراءات الكفيلة لذلك، وأوجبتها.

إن ما تجدر الإشارة إليه هو أن تلك الإجراءات، أو الضمانات، تُعد وسائل ضرورية لجميع أطراف المحاكمة الجنائية، حيث إنها ترشدهم إلى التزام الطريق السليم للكشف عن الحقيقة، وقياس مدى صلاحية الأدلة المقدمة من جهة التحقيق الابتدائي، ومعرفة الجناة الحقيقيين، ومعرفة الطريقة المثلى للتعامل معهم، والدفاع عن جميع الحقوق، حتى يتم بموجبها إثبات براءة البريء، وإدانة المتهم الحقيقي، ومحاسبته، وتطبيق العقوبات المشروعة والمقررة بحقه[2].

إن معظم الضمانات ـ إن لم تكن جميعها ـ تُعَدُّ علةً وسببًا في تمكين أطراف المحاكمة الجنائية من القيام بدورهم بالوجه الذي يحقق أهداف الشريعة الإسلامية، والقوانين الدولية المتمثلة في تحقيق التوازن بين المصلحة العامة ومصلحة المتهم، وكشف الحقيقة، ومحاسبة مرتكب الجريمة.

---

(١) السبكي، تاج الدين عبدالوهاب بن تقي الدين، الأشباه والنظائر، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م)، ج ٢، ص٨٨.

(٢) الزحيلي، محمد، الإجراءات الجنائية الشرعية، دراسة مقارنة مع الأنظمة والقوانين المعاصرة، (دار الفكر، سوريا، دمشق، ١٤٣٦هـ)، ج ١، ص٣٦ وما بعدها.

١ .٢ ماهية ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة في القانون الدولي والشريعة الإسلامية

١ .٢ .١ ماهية ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة في القانون الدولي

إن احترام كرامة الإنسان وحقوقه في حياته الخاصة المتمثلة في حقه في البراءة الأصلية التي يتمتع بها منذ ولادته، واحترام إنسانيته، وعدم امتهانها، واحترام حريته الشخصية، وعدم جواز تقييدها بدون سبب، أو مبرر قانوني، مكفول ومضمون في معظم نصوص القانون الدولي المتمثلة في المواثيق، والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، والاتفاقيات الإقليمية الأخرى.

إن ما تجب الإشارة إليه هو أن درجات هذا الاحترام تتفاوت، وتختلف من دولة إلى أخرى، ففي الدول الصناعية والمتقدمة علميًّا واقتصاديًّا توجد دول ذات سياسة استبدادية (ديكتاتورية)[1]، بمعنى أنها تستبعد أي معنًى لاحترام الفرد، وحرياته الخاصة، وعائلته، وحياتهم الخاصة، وتبرر ذلك بأنه من حق الدولة ممارسة الرقابة الكاملة على ساكنيها، وفي المقابل توجد

(١) الدكتاتورية هي: «لفظ مأخوذ من اللاتينية، وتعني: النظام السياسي المستبد الذي تتركز السلطة فيه بيد شخص أو هيئة واحدة مستبدة، ويقوم هذا الشخص أو تلك الهيئة بحكم البلاد عن طريق فرض قوانين استبدادية وإخضاع الشعب لها»، انظر: زيتون، وضاح، المعجم السياسي، مرجع سابق، ص ١٧٥، مادة (دكتاتورية).

دولٌ ذات سياسة ديمقراطية[1]، ترى أن أهمية التقاليد تتوقف على القانون، وخصوصًا على التطبيق، حيث إن سلطة البوليس العاملة على نصوص القانون قوية جدًّا على الرغم من أن القانون قد أخذ مركزه الطبيعي، والنتيجة أنها كسبت اليوم بُعدًا جديدًا مع التطور الهائل والسريع للعلوم والفنون.

وعلى صعيد الضمانات فقد مر التنظيم الدولي بمراحل مختلفة، وكان للتنظيمات الدولية دور كبير في إقرار كثير من الضمانات الدولية الخاصة بالمحاكمة الجنائية العادلة، وذلك من خلال التوقيع على كثير من المواثيق، والمعاهدات، والاتفاقيات، والمبادئ التي أقرتها التنظيمات العالمية والإقليمية المتطورة، والمتعاقبة، فقد أخذ مبدأ الالتزام بحماية حقوق الإنسان وضمانها شكله القانوني دوليًّا منذ ظهور عصبة الأمم[2] عام ١٩١٩م، والتي تعتبر أولى المنظمات الدولية التي اهتمت بالمحافظة على الأمن والسلم الدوليين في

(١) الديموقراطية: «نظام اجتماعي يؤكد قيمة الفرد وكرامته الشخصية الإنسانية، ويقوم على أساس مشاركة أعضاء الجماعة في إدارة شؤونها، وتتخذ هذه المشاركة أوضاعًا مختلفة، وقد تكون هذه الديمقراطية سياسية ويكون الشعب فيها مصدر السلطة، وتقرر الحقوق لجميع المواطنين على أساس من الحرية والمساواة لا تمييز بين الأفراد بسبب الأصل أو الجنس أو الدين أو اللغة...»، للاستزادة: بدوي، أحمد زكي، معجم المصطلحات السياسية والدولية، دار الكتاب المصري، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ط٢، ١٤٢٥هـ، ص ٤٢، مادة (ديمقراطية).

(٢) عصبة الأمم أول منظمة دولية ذات اختصاصات سياسية عامة نشأت غداة الحرب العالمية الأولى بهدف حفظ السلام ونبذ استخدام القوة واحترام القانون الدولي في العلاقات الدولية وزيادة التعاون الدولي، وكان عهد العصبة جزءًا من معاهدة فرساي التي تم التوقيع عليها في ٢٨ أبريل ١٩١٩م وانقضت العصبة قانونًا بنشأة هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م. للاستزادة: مجمع اللغة العربية، معجم القانون، مرجع سابق، ص ٦٤٤، مادة (عصبة الأمم).

العصر الحاضر؛ حيث كان لها دورها اليسير في تطوير أفكار حقوق الإنسان ومبادئها، حيث بدأت الفكرة تتجه نحو العالمية من خلال النص على حقوق الإنسان في عهد العصبة، والتي كان لها الأثر الأكبر في التأكيد على احترام الدول الأعضاء لهذه الحقوق، ولكن البداية الفعلية والرسمية للعمل بهذه الحقوق، وبلورتها، وترجمتها على أرض الواقع، وصياغتها على شكل قالب قانوني لم يكن إلا بعد ظهور منظمة الأمم المتحدة[1]، وهي المنظمة الدولية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية عام (١٩٤٥م)، حيث جاءت بمنظومة أكثر تطورًا، وأكثر عمقًا في نظرتها لهذه الحقوق والضمانات، فقامت بإقرار كثير من العهود، والاتفاقيات، والمواثيق المعنية بحقوق الإنسان عامةً، وبضمانات المحاكمة الجنائية العادلة على وجه الخصوص.

وعلى صعيد آخر ظهرت جامعة الدول العربية باعتبارها منظمة إقليمية لها أثرها الجلي في هذا المجال، كما أن هناك كثيرًا من المنظمات العالمية والإقليمية الأخرى التي أسهمت بفعالية في تعزيز أفكار حقوق الإنسان ومبادئها بصفة عامة، وعلى تأكيد أهمية ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة التي تُعد من أهم مبادئ حقوق الإنسان وأسسها تحديدًا على وجه الخصوص[2].

---

(١) منظمة الأمم المتحدة «منظمة سياسية دولية عالمية العضوية قامت في عام ١٩٤٥م عقب الحرب العالمية الثانية للعمل على منع نشوب الحرب ورسم ميثاقها نظامًا للأمن الجماعي يقوم على نبذ استخدام القوة في العلاقات الدولية وتوفير سبل تسوية المنازعات الدولية وأساليبها بالوسائل السلمية ودعم التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الدول الأعضاء بما يكفل تهيئة المناخ الدولي لسلام دائم». للاستزادة مجمع اللغة العربية، معجم القانون، مرجع سابق، ص ٦٠٣، مادة (الأمم المتحدة).

(٢) محفوظ، أشرف محمود، الضمانات الدولية للمحاكمة العادلة والمنصفة، وموقف القانون المصري منها، مرجع سابق، ص ٤٢.

وعليه فإنه يجب على المجتمع الدولي أن يتبنى موقفًا إيجابيًّا للتوفيق بين الوسائل والسبل الحديثة من جهة، وبين مبدأ احترام الحقوق والحريات الشخصية من جهة أخرى، وذلك لن يتم بالتأكيد إلا بتحليل طبيعة تلك الوسائل والسبل وقوتها وخصائصها، وبيان مدى توافقها مع المبادئ المعلنة في الاتفاقيات الدولية، والإعلانات العالمية والوطنية، وما ينتج عن المؤتمرات الدولية من محاولة لتحقيق التوازن بين مفهوم الكرامة الإنسانية وبين مصلحة المجتمع في الدولة.

وعلى صعيد أخص مما ذكر فإن هذه المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية ترى أنه إذا كان الهدف الرئيس من الإجراءات الجنائية هو كشف أبعاد الجريمة، ومعرفة مرتكبيها، ومعاقبتهم، فإنه من الواجب والضروري أن تكون هذه الإجراءات منظمة في كل مراحل الدعوى الجنائية، مع ملاحظة أنه مع كل هذه الرؤى، والمناداة بهذا التنظيم والترتيب، فإن حقوق المتهم لن تكون حقوقًا بالمعنى التام الصحيح، أو المفترض على أقل تقدير؛ لأنها ستكون مقيدة، وعليه فإن المسألة مسألة موازنة دقيقة بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع.

وتجدر الإشارة إلى أن فقهاء القانون الدولي اختلفوا في حقيقة تلك الإعلانات والمواثيق والاتفاقيات والمؤتمرات الدولية وطبيعتها، والتي يتم تنظيمها من قبل الهيئات الدولية والإقليمية والجمعيات القانونية، ومدى الالتزام بها إلى ثلاثة اتجاهات، وهل ترقى إلى مستوى الدساتير ومرتبتها أم تتفوق عليها؟

وقد اختلفوا في إجاباتهم عن هذا السؤال وانقسموا على ثلاثة اتجاهات أو آراء كما يلي:

الأول: جعل هذه المواثيق والاتفاقيات والإعلانات الخاصة بحقوق الإنسان لها قيمة تفوق ما للنصوص الدستورية من شأن، ويرجع السبب في ذلك إلى أن هذه المواثيق والمعاهدات تمخضت عن اتفاق وتم التصويت عليها من قبل أجهزة منتخبة، بالإضافة إلى أنها تعدّ عنصرًا مهمًّا في الدستور الاجتماعي في الدولة[1].

الثاني: يرى أن هذه المعاهدات، والمواثيق، والاتفاقيات، مجرد التزامات أدبية؛ لأنها تضمنت التأكيد على مبادئ محددة[2].

الثالث: يرى أصحاب الرأي الأخير وهم أعضاء مجلس الدولة الفرنسي أن هذه الإعلانات وإن خلت من القوة الملزمة فإنها تأخذ أحكام النصوص الدستورية التشريعية، وتعد في مرتبة أعلى، وأسمى منها، لكونها تنير الطريق للمشرعين، ولكونها أيضًا تحدد المبادئ القانونية العامة، والتي تتجسد لاحقًا على شكل قوانين مختلفة، يتحدد بموجبها المركز القانوني للفرد، ولكن هذا السمو له حدود، فهو لا يصل إلى درجة القانون الدستوري الداخلي ومستواه، وقد استقر قضاء مجلس الدولة الفرنسي على أن لهذه الإعلانات والاتفاقيات ـ التي تقدمت على الدستور ـ قيمتها الدستورية، وقد قرر المجلس الدستوري في فرنسا في عام ١٩٧١م عدم دستورية القانون الذي يخالف مقدمة الدستور[3].

---

(١) سرور، أحمد فتحي، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٣م)، ص١٤٦ وما بعدها، والكبيسي، عبدالستار سالم، ضمانات المتهم قبل وأثناء المحاكمة، (منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بيروت، ٢٠١٣م)، ص٦٨ وما بعدها.

(٢) الكبيسي، عبدالستار سالم، ضمانات المتهم قبل وأثناء المحاكمة، المرجع السابق، ص٦٩.

(٣) سرور، أحمد فتحي، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص١٤٦ وما بعدها، والكبيسي، عبدالستار سالم، ضمانات المتهم قبل وأثناء المحاكمة، مرجع سابق، ص ٦٨ وما بعدها.

ويرى بعض الباحثين أن هذه المواثيق، والاتفاقيات، والإعلانات، وإن جاءت خالية من عنصر الإلزام في الغالب، فإنها تعتبر مبادئ مهمة؛ حيث إنها نتاج لوعي الشعوب، وعصارة آرائها، وبالتالي فإنها تملي على المشرع التزامًا يحتم عليه إدخالها في الدستور والقانون، ويأتي هذا الالتزام تلبية لنداء الشعوب من خلال هذه الإعلانات، والاتفاقيات، والمواثيق تمامًا، كما يلتزم المشرع حين يضع القانون بتلبية آمال الشعب، والتعبير عن حاجاته[1].

وأتجه في جوابي عن مسألة الحكم على قوة ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة الواردة في المواثيق والمعاهدات الدولية، وهل تأخذ طابع الإلزام أو لا، وهل تأخذ تلك المعاهدات والاتفاقيات الدولية قوة الدساتير، إلى الأخذ بالرأي الأول الذي يرى أن لها قوة تماثل قوة الدستور، بل إنني أرى أنه يمكن أن تتفوق عليها، وذلك للأسباب التالية:

أولًا: إن الدولة حين وقعت على اتفاقية، أو معاهدة، أو ميثاق معين، فإنها قامت بهذا التصرف باعتبارها جزءًا من المنظومة الدولية التي تجتمع تحت مظلة الأمم المتحدة.

ثانيًا: إن الإعلانات، والاتفاقيات، والمعاهدات، والمواثيق الخاصة بحقوق الإنسان على وجه العموم مُجمع عليها من قبل جميع دول العالم تقريبًا، لا سيما تلك التي صدقت على تلك المواثيق، والمعاهدات، والاتفاقيات.

ثالثًا: حرصًا من تلك الدول على استقامة النظام الاجتماعي في مجتمعاتها، وهذا من الجانب النظري على أقل تقدير، أما مسألة الحكم

(١) الكبيسي، عبدالستار سالم، ضمانات المتهم قبل وأثناء المحاكمة، مرجع سابق، ص٧٠.

على قوة الاتفاقيات، والمواثيق، والمعاهدات، ومدى تأثيرها على الجانب العملي، أو التطبيقي في الدول، وخصوصًا تلك التي تُعنى بضمانات حقوق الإنسان في مجال المحاكمات الجنائية، فإن الواقع قد يكون مختلفًا؛ لأن المتأمل في الواقع العملي يجد أن بعض الدول تأخذ بهذه الاتفاقيات، والمعاهدات، والمواثيق في الجوانب الشكلية فقط، أي في جانب التنظير، والتقنين، والتشريع، بحكم أنها تعتبر جزءًا من المنظومة الدولية التي يجب أن تلتزم بقوانين الأمم المتحدة، ومعاهداتها، ومواثيقها، واتفاقياتها، وتأخذ بها عند وضع دستورها، وقوانينها الداخلية، ولكنها عند التقاضي والمحاكمات تطبق ما يمليه عليها قانون الحكم في البلد، سواءٌ أكان ديمقراطيًّا أم ديكتاتوريًّا، وهذا هو حال بعض الدول في العالم.

١ .٢ .٢ ماهية ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة في الشريعة الإسلامية

كرَّم الله سبحانه وتعالى الإنسان، وأحسن خلقه، وجعله الهدف الأساسي للتشريع الإسلامي، بل إنه المقصد الأسمى من إرسال الرسل، وإنزال الكتب، لإرشاده إلى الخير، وتحذيره من الشر والفساد، وحمايته من غواية الشيطان، وتنمية عقله، وتوسيع مداركه، والسمو بفكره وتصرفاته، فجاءت الشريعة الإسلامية مُؤَمِّنَةً لمصالحه، راعية لشؤونه، محققة لحاجاته، وجالبة له المصالح، ودارئة عنه المفاسد، حتى تصل به إلى درجة الكمال، كما أن الله سبحانه وتعالى لم يترك هذا الإنسان سُدًى، بل سخر له ما في السماوات وما في الأرض، وجعله نقطة الارتكاز الإنسانية للنبوات، ومحور الرسالات، وأرشده إلى أقوم السبل، فقال تعالى: ﴿...فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٨﴾﴾ (البقرة).

لقد حرص الإسلام على مراعاة حقوق الإنسان منذ أن خلق الله الإنسان، ونظم أحكام هذه الحقوق، ورعى شؤونها، وحافظ عليها في جميع نواحي الحياة ومراحلها، وفي جميع الأحوال، ومنع الاعتداء عليها، ووضع العقوبات لمن تجاوزها، ولم يترك تنظيمها للإنسان بل تفرَّد بها سبحانه وتعالى، حتى لا تكون لأحد مِنَّةٌ على أحد.

إن الشريعة الإسلامية الغرَّاء لم تقف عند وضع المبادئ فقط، بل تكفلت برعاية الإنسان، وضمان حقوقه، من لحظة ولادته، حتى مماته، ووضعت له الأحكام الشرعية الرشيدة، ومنحته جميع الحقوق؛ ليتمتع بها ويمارسها، ورسمت له الطريق القويم للوصول إلى مرتبة الكمال البشري في تصرفاته، ومشاعره، وعواطفه، وواقعه، من حيث علاقته بربه، ونفسه، ومجتمعه، وأمته، وحرصت على تأمين القواعد، والأسس، والضمانات الكفيلة بالتطبيق، والتنفيذ السليم.

إن ضمانات حقوق الإنسان في الدين الإسلامي كثيرة جدًّا، سواء على مستوى الجزئيات، أو التفاصيل، وقد حرص على التذكير بها على الدوام والاستمرار في جميع مصادر التشريع الإسلامي القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، والإجماع، وعَمَلِ الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم، وغيرها من مصادر التشريع الأخرى[1].

إن من مظاهر حرص الشريعة الإسلامية على المحافظة على حقوق الإنسان تنظيمها للمحاكمات الجنائية، وتأكيدها على ضمانات حقوق

(١) الزحيلي، محمد، حقوق الإنسان في الإسلام، دراسة مقارنة مع الإعلان العالمي والإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان، (دار ابن كثير، لبنان، بيروت، ط ٥، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م)، ص٣٦٢.

الإنسان فيها من أن تتعرض للاعتداء، أو التطاول، فالشريعة الإسلامية لم تقتصر على الإشارة إلى حقوق الإنسان، وبيانها نظريًّا، وجعلها مجرد شعارات يُنَادَى ويُتَاجَرُ بها فقط، بل أوجبت تطبيقها عمليًّا، لعلم الله سبحانه وتعالى بطبيعة هذا المخلوق (الإنسان)، الذي جُبِلَ على تعدي الحدود، والتهرب من الواجبات، والتعدي على حقوق الآخرين[1].

إن مما امتازت به الشريعة الإسلامية أنها عقيدة، وشريعة، وتطبيق عملي في الحياة والواقع، وليست مجرد شعارات براقة زائفة، هدفها المتاجرة بالقيم، والمبادئ، والحقوق، واستعمال مصطلح حقوق الإنسان بحسب المصالح والأهواء والتوجهات السياسية، فجعلت العقيدة والخوف من الله (الوازع الديني) هما الباعث الحقيقي للالتزام، والحافز الذاتي للتطبيق، وذلك من خلال رجاء ثواب الله ورضوانه، والطمع فيهما في الدارين لمن أقام حدود الله وأحكامه الشرعية، والخوف من عذابه وانتقامه في الدارين أيضًا لمن قصر في واجباته، وتهاون في تطبيقها، واعتدى على حقوق الآخرين، وليس ذلك فقط هو حقيقة ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة، ولكن هناك أيضًا قيام الدولة الراشدة، والحكومة العادلة، والقضاء السديد، التي تحيط بها الأخلاق الفاضلة، والقيم الرفيعة، والمعاملة الحسنة.

إن تحقيق ذلك كله على المستوى العملي مطلب جميع الشعوب في العالم كله.

لقد تناست المجتمعات الغربية التي تتباهى وتتفاخر بأنها صاحبة أكبر العهود وأعظمها التي تُنادي بضمان حقوق الإنسان، وكرامته، وحريته الشخصية، وتأمين حقوقه أن الشريعة الإسلامية قد سبقت عهودهم

(١) المرجع السابق، ص ٣٧٠ وما بعدها.

ومواثيقهم بأكثر من ألفٍ وأربعمائة عامٍ، مسجلة بذلك أروع انتصار لها في مجال صيانة الإنسانية، وحماية حقوقها، حيث قال الله تعالى في محكم التنزيل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا ٥٨﴾ (النساء) فلا خير في عدل في الإسلام لا نفاذ له، وقد انفرد التنظيم القضائي الإسلامي بخاصية ارتكازه على العقيدة والأخلاق، وهذه الخاصية جعلته يسمو على غيره من التنظيمات التي تفتقر إلى اعتبار العقيدة عند وضع الأنظمة والقوانين، وهذه الخاصية جعلت التنظيم القضائي الإسلامي أكثر ضمانًا للتطبيق، ويؤمن بها جانب العدالة أيضًا، ويعطى كل ذي حق حقه.

إن التنظيم القضائي في الإسلام يعتبر نقطة ارتكاز مهمة في كيان الدولة المسلمة؛ حيث إنها الحارسة على المجتمع والقضاء، وإليها يلجأ المتخاصمون للفصل بينهم في الخصومات، واستصدار الأحكام لصالح أحدهم[1].

لقد حرص الإسلام على تنظيم القضاء؛ حماية منه لحقوق الإنسان، ولأن الحقوق إذا لم تُراعَ، وتوفر لها الحماية فعلًا، ويتمتع بها الأفراد والمجتمعات؛ فما الفائدة منها؟!

ومن مظاهر ذلك وضع الإسلام الأحكام الشرعية الرشيدة، ومنح الإنسان جميع الحقوق التي يتمتع بها، ورسم له الطريق السليم للتمتع بها، وأرشده إلى أقوم السبل، ثم كلف الدولة الإسلامية الممثلة في سلطتها القضائية ونظامها القضائي بحماية تلك الحقوق، والمحافظة عليها، لتحقيق العدل والقسط، ومنع الظلم والعدوان، يقول الله تبارك وتعالى: ﴿لَقَدۡ

(١) الكبيسي، عبدالستار سالم، ضمانات المتهم قبل وأثناء المحاكمة، مرجع سابق، ص٢٤ ـ ٢٥.

أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ ...﴿٢٥﴾﴾ (الحديد)، ويقول سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿٥٨﴾﴾ (النساء).

يقول الإمام الجويني ـ رحمه الله ـ: «ثم لم ينحجز معظم الناس عن الهوى بالوعد والوعيد والترغيب والتهديد، فقيض الله السلاطين، وأولي الأمر، وازعين[1]، ليوفروا الحقوق على مستحقيها، ويبلغوا الحظوظ ذويها، ويكفوا المعتدين، ويعضدوا المقتصدين، ويشيدوا مباني الرشاد، ويحسموا معاني الغي والفساد، فتنتظم أمور الدنيا ويستمد منها الدين الذي إليه المنتهى..»[2].

ولما كان القضاء سلطة تتمتع بالنفوذ والقوة ولها الحق في إصدار الأحكام والقرارات، والناس يقفون أمامه محاطين بالشُّبَهِ وسوء الظن والتهم وافتراض العدوان والاعتداء مع احتمال مخالفة أحد الأطراف للقاضي في العقيدة أو المنهج أو السلوك، وهو ما قد يترتب عليه احتمال إساءة المعاملة وتجاوز الحدود وانتهاك الحرمات الشرعية من القاضي، واختلال حقوق الإنسان بتسلط القضاة على الخصوم أو حتى الخصوم على بعضهم بمرأًى من القضاة؛ لذا فقد جاء التنظيم القضائي الإسلامي واضح

(١) أصلها من الفعل «وَزَعَ» والوَزْعُ: الكفُّ والزجر والنهي والمنع والحبس، وهي هنا بمعنى موزعين الحقوق على أصحابها بمعنى مقسمين.

(٢) الجويني، أبو المعالي عبدالملك بن عبدالله، غياث الأمم في التياث الظلم، (الغياثي)، تحقيق أ.د. فؤاد عبدالمنعم أحمد وأ.د. مصطفى حلمي، (مؤسسة الريان، لبنان، بيروت، دار الزاحم، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م)، ص١٩٧ وما بعدها.

المعالم، مبينًا المنهج الأقوم لسير الإجراءات القضائية، مراعيًا حماية حقوق الأطراف، حتى حقوق المتهمين منهم، وكذلك من ثبتت التهمة بحقه واتصف بالإجرام وصدر بحقه حكم قضائي على الفعل الذي اقترفه فمنع امتهان كرامته والاعتداء على إنسانيته وإساءة معاملته، فقال سبحانه وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ٨﴾ (المائدة).

ويعد القضاء العادل في كل أمة رمز السيادة، والاستقلال، والعدل، والعزة؛ لأنه بالعدل قامت السموات والأرض، والأمة التي لا قضاء فيها لا حق فيها ولا عدل، وقد قال الخليفة الراشد أبو بكر الصديق رضي الله عنه: «أما بعد أيها الناس، فإني قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوِّموني، الصدق أمانة، والكذب خيانة، والضعيف فيكم قوي عندي حتى أريح عليه حقه إن شاء الله، والقوي منكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه إن شاء الله»[1] وعن عمير بن سعد أنه كان يقول على المنبر وهو أمير على حمص، وهو من أصحاب النبي ﷺ: «ألا إن الإسلام حائط منيع وباب وثيق، فحائط الإسلام العدل، وبابه الحق، فإذا نُقض الحائط وحُطِّم الباب استفتح الإسلام، فلا يزال الإسلام منيعًا ما اشتد السلطان، وليس شدة السلطان قتلًا بالسيف ولا ضربًا بالسوط، ولكن قضاءً بالحق

(١) ابن أبي عمرو، معمر، الجامع، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، (المجلس العلمي بباكستان، توزيع المكتب الإسلامي، لبنان، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ)، ملحق بمصنف عبدالرزاق، ج ١١، ص٣٣٦، والطبري، محمد بن جرير، تاريخ الرسل والملوك (تاريخ الطبري)، (دار التراث، لبنان، بيروت، ط ٢، ١٣٨٧هـ)، ج ٣، ص٢١٠.

وأخذًا بالعدل»[1]، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الله ينصر الدولة العادلة، وإن كانت كافرة، ولا ينصر الدولة الظالمة، وإن كانت مؤمنة»[2].

وحقيقة ضمانات المحاكمة الجنائية في الشريعة الإسلامية ما يلي:

١ ـ أن المحاكمة الجنائية العادلة وضماناتها جزءٌ لا يتجزأ من حقوق الإنسان عامة في الدين الإسلامي.

٢ ـ أن ضمانات المحاكمة العادلة ومراعاتها أمام القضاء تمثل شطرًا مهمًّا وخطيرًا من جملة الضمانات العامة لحقوق الإنسان في الإسلام؛ لأن المتهم في مرحلة المحاكمة أقرب ما يكون لحالة الضعف منه إلى القوة، وتتجلى القيمة الحقيقية لها من خلال صدق المناداة بها، والالتزام بموجبها بالتطبيق العملي لها أثناء المحاكمة الجنائية.

٣ ـ أن ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة تعد أهم جوانب حقوق الإنسان؛ لأن فيها ضمانًا لتطبيق بقية الحقوق وحمايتها ورعايتها، كما أنها تُمنح للشخص وهو في حالة الضعف، عندما يكون في موضع الاتهام، والشك، والريبة، أو عند تعرضه للاعتداء من غيره، فيحتاج

---

(١) ابن سعد، أبو عبدالله محمد بن سعد الهاشمي، الطبقات الكبرى، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ١٤١٠هـ)، ج ٤، ص٢٧٧، وخالد، خالد محمد، رجال حول الرسول، (دار الفكر للنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، ١٤٢١هـ)، وابن عبد ربه، أبو عمر شهاب الدين أحمد بن محمد، العقد الفريد، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ١٤٠٤هـ)، ج ١، ص ٢٧، والنويري، أحمد بن عبدالوهاب، نهاية الأرب في فنون الأدب، (دار الكتب والوثائق القومية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٤٢٣هـ)، ج٦، ص٣٥.

(٢) ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبدالحليم، الحسبة في الإسلام (وظيفة الحكومة الإسلامية)، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، د. ت)، ص ٧.

لليد الحانية، والقلب الرحيم، والعقل الواعي، والشعور الإنساني، والإحساس بالآخرين، والاعتدال، والموضوعية، والقضاء هو المكان الحقيقي لممارسة الإنسان لحقوقه، ومطالبته بها.

٤ ـ أن البحوث، والمؤتمرات، والندوات التي تتناول حقوق الإنسان وضماناته أثناء المحاكمات الجنائية تبقى وسائل نظرية، تستخدم للتذكير فقط، إن لم تأخذ طابع التفعيل والتطبيق على أرض الواقع، ويكون لها قوة تتابع تنفيذها وتطبيقها في الميدان.

٥ ـ أن الدعوات الملحة التي تنادي بحقوق الإنسان في جميع دول العالم، وخصوصًا غير المسلمة، ومنها دول أوربا، لم تأت عبثًا، وإنما جاءت ردَّ فِعْلٍ لما لاقاه الإنسان في العصور القديمة والوسطى في ظل وجود الدول الإقطاعية، والأنظمة الاستبدادية المادية، التي قامت في أوربا، وغيرها من دول العالم، فجاءت هذه المطالبات لتظهر للجميع أن حقوق الإنسان لا أصل لها في الغرب، ولا أساس لوجودها، وإنما لإخفاء العار في تاريخهم، ولتتبرأ من الأعمال والأفعال المشينة التي لقيها الإنسان بابتعاده عن دين الله سبحانه وتعالى وشريعته، وأن التاريخ الإسلامي منزه عن مثل ذلك[1].

ومن أهم الفروق بين ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي ما يلي:

كانت البشرية قبل مجيء الإسلام تعيش في ظلام الجهل، والظلم، والاستبداد؛ فكان القوي يسيطر على الضعيف، ويسلبه حقوقه، حتى جاء

(١) الزحيلي، محمد، حقوق الإنسان في الإسلام، دراسة مقارنة مع الإعلان العالمي والإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ٣٩٠ ـ ٣٩١.

الإسلام، وحفظ الحقوق وضمنها، ونظم علاقة الناس بربهم، وعلاقتهم فيما بينهم، وقرر المبادئ الخاصة بالحقوق بجميع أنواعها السياسية، والفكرية، والاجتماعية، والاقتصادية، والمدنية، والثقافية.. إلخ.

لقد قرر الإسلام للإنسان حقوقًا وضمانات ما سبقها إليه أي قانونٍ آخر من القوانين الوضعية الحديثة، ولا يمكن لأحدٍ أن يساوي بين الحقوق والضمانات التي قررها الإسلام وتلك التي قررتها القوانين الوضعية؛ لأن تلك التي قررتها الشريعة الإسلامية أشمل، وأعدل، وفيها من الحقوق والضمانات مالم تقرره القوانين الوضعية الحديثة، وما ذاك إلا لأن الدين الإسلامي خاتم الأديان، ورسالته خاتم الرسالات، جاء منهجه منهجًا متكاملًا، شاملًا، صالحًا لكل زمانٍ ومكان، ومحققًا للناس خيري الدنيا والآخرة، ومن أهم ما تميزت به ضمانات المحاكمة الجنائية في التشريع الإسلامي عن تلك الضمانات التي وردت في القانون الوضعي ما يلي:

١ ـ أنها ربانية المصدر، بمعنى أن مصدرها هو الله سبحانه وتعالى، فهي تشريعات ربانية، لا خلل فيها، ولا نقص، ولا تقصير، ولا ضيق نظر، فهي متوازنة، وتراعي مصلحة الفرد باعتباره من المنظومة الاجتماعية، وتراعي مصلحة المجتمع، أما في القوانين الوضعية فهي بشرية المصدر، أي أنها من وضع البشر وتقنينهم، فهم مركبون من النقص، وأخطاؤهم أكثر من صوابهم، إن أحاطوا بجزئية غفلوا عن أخـرى، وإن أحاطوا بأمر غفلوا عن آخر، وهنا يتجلى الفرق الكبير بين الأمرين، فالله سبحانه وتعالى هو الخالق، وهو الأعلم بحاجات الإنسان وما يصلحه، بخلاف الإنسان، فإنه ضعيف قاصر، لا يستطيع أن يعلم ما

في نفسه، ولا يستطيع إصلاحها، وغيره من باب أولى[1]، قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾ (الملك)وقال تعالى: ﴿مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا ﴿٥١﴾﴾ (الكهف).

٢ ـ أنها تنبثق من العقيدة الإسلامية، إنَّ منبع الضمانات في الإسلام هو عقيدة التوحيد، وهو الذي يقوم أساسه على (شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله)، ذلك المبدأ الذي تنطلق منه جميع الضمانات، والحقوق، والحريات؛ لأن الله ـ سبحانه تعالى ـ خلق الناس أحرارًا، متساوين، ويريدهم أحرارًا متساوين، وأمرهم بالمحافظة على تلك الضمانات والحقوق التي شرعها لهم، ومراعاتها، والحرص على الالتزام بها، والجهاد في سبيلها، والدفاع عنها، ومنع الاعتداء عليها، كما هو الحال في آيات القتال المتكررة في القتال والجهاد والتي منها قول الله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿١٩٠﴾﴾ (البقرة)[2].

أما في القوانين الوضعية فلم تظهر فكرة الضمانات بشكل رسمي عند الغرب إلا في القرن الثالث عشر الميلادي، الموافق للقرن السابع الهجري، أي بعد نزول الإسلام بسبعة قرون، وكان ذلك بشكل

---

(١) أبو غدة، حسن، الثقافة الإسلامية والتحديات الفكرية المعاصرة وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ١١١.

(٢) الزحيلي، محمد، حقوق الإنسان في الإسلام، دار الكلم الطيب، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م، ص ١٣٢، ومحمدن، محمد بن عبدالله، حقوق الإنسان والعدالة الجنائية، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٣١هـ)، ص٣٣.

جزئي، وذلك نتيجة ثورات طبقية وشعبية في أوربا، ثم في القرن الثامن عشر في أمريكا؛ لمقاومة التميز الطبقي، أو التسلط السياسي، أو الظلم الاجتماعي[1].

وقد نصت المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[2] على أنه «يولد جميع الناس أحرارًا متساوين في الكرامة والحقوق».

كما نص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[3] على أنه «لكل فرد الحق في الحرية، والسلامة الشخصية، ولا يجوز حرمان أحد من حريته، إلا على أساس من القانون، وطبقًا للإجراءات المقررة».

٣ ـ أنها تنبع من التكريم الإلهي للإنسان، فقد نص الله سبحانه وتعالى في مواضع كثيرة من القرآن الكريم على هذا المبدأ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿٧٠﴾﴾ (الإسراء) وقوله تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُواْ

(١) طشطوش، هايل عبدالمولى، حقوق الإنسان بين الفكر الإسلامي والتشريع الوضعي، (دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٧م)، ص١٠٥.

(٢) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اعتمد بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٢١٧) ألف (د ـ ٣) وتاريخ ١٠ ديسمبر لعام ١٩٤٨م، للاستزادة: بسيوني محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، (دار الشروق، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م)، المجلد الأول، ص٢٧.

(٣) اعتمد هذا العهد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة رقم (٢٢٠٠ ألف) وتاريخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر من عام ١٩٦٦م وأصبح نافذًا في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٧٦م، للاستزادة: المرجع السابق، المجلد الأول، ص٧٩ وما بعدها.

﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصۡرِهِمۡ لَقَدِيرٌ ﴿٣٩﴾﴾ (الحج)، فمدلول الآيات هنا واحد، ومتفق على أن ضمانات حقوق الإنسان في الإسلام نابعة من «التكريم الإلهي للإنسان»، وذلك ثابت بالنصوص الصريحة قطعية الدلالة، وهذا يُعد جزءًا من التصور الإسلامي، والعبودية لله، وفطرة الإنسان التي فطره الله عليها[1].

وقد قال أحد الباحثين: «كرامة الإنسان ينبوع كل الحقوق الأساسية، فهي دليل إنسانية البشر...»، ثم يقول: «إذا كانت الكرامة الإنسانية منهل حقوق الإنسان جميعًا، فقد كانت ولا تزال غاية جميع القوانين والدساتير الديمقراطية، وعماد حياة الفرد الاجتماعية المثالية...»، ثم يقول: «إن الكرامة الإنسانية التي هي عماد حرية الأفراد، وهي أيضًا عماد حرية الشعوب التي تتمثل في استقلال الدول»[2].

٤ ـ أنها منحة إلهية وتفضل من سبحانه وتعالى، إن هذه الضمانات والحقوق قررها الله سبحانه وتعالى تكريمًا وتشريفًا للإنسان؛ لأن الله سبحانه وتعالى يدرك أن حياة الإنسان لا تستقيم إلا بها؛ حتى تتحقق إنسانيته، ويرتفع عن مستوى غيره من المخلوقات، وذلك لما يتمتع به من مميزات كالعقل، والتفكير، والإدراك، والنطق، ووسائل التدبُّر والتفكير، ما يوحي بأن الله سبحانه وتعالى قد جعل هذه الضمانات والحقوق منحة منه لهذا الإنسان، حتى لا يمن عليه أحد بإقرار هذه الضمانات والحقوق، ولا يستذله، ولا

(١) الزحيلي، محمد، مرجع سابق، ص١٣٣، ومحمدن، محمد بن عبدالله، مرجع سابق، ص٣٣.

(٢) المحمصاني، صبحي، أركان حقوق الإنسان، (دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٧٩م)، ص ٦٠ وما بعدها.

يستعبده، أو يستغله من أجل منحة، أو حقٍّ من الحقوق، أو ضمانة من الضمانات، حفاظًا على إنسانيته وكرامته، وبالتالي فهي ليست من وضع البشر الذين يحكمهم القصور، والتأثر بمؤثرات الزمان، والمكان، والثقافة، أما حقوق الإنسان في القوانين الوضعية فهي ليست منحة، ولا هبة من أحد، حتى من الله تعالى، بل هي ضمانات وحقوق طبيعية، تولد مع الإنسان ككائن حي، مقطوع الصلة بالله تعالى[1].

٥ ـ أنها تتسم بالشمولية والسمو، أي أن هذه الضمانات والحقوق التي قررها الإسلام شاملة لجميع أنواع الضمانات، سواء الجنائية، أو القضائية، أو الاقتصادية، أو السياسية، أو الفكرية، أو الاجتماعية، أو المدنية.. إلخ، فهي ضمانات تسمو على غيرها من الضمانات والحقوق الأخرى التي سنتها القوانين الوضعية؛ لأن تلك الضمانات والحقوق التي أقرها الإسلام كانت وحيًا من عند الله، فهو سبحانه وتعالى هو الذي أقرها، وليس الإنسان[2].

٦ ـ أنها تتسم بالعالمية والذاتية، إن الشريعة الإسلامية في كل أحكامها، ومبادئها، وأنظمتها، ذات صبغة إنسانية، وخصيصة عالمية، فهي

---

(١) طشطوش، هايل عبدالمولى، حقوق الإنسان بين الفكر الإسلامي والتشريع الوضعي، مرجع سابق، ص١٠٥، والحقيل، سليمان بن عبدالرحمن، حقوق الإنسان في الإسلام وتطبيقاتها، (مؤسسة الممتاز للطباعة والتجليد، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢١هـ)، ص٢٢، وأبو غدة، حسن، الثقافة الإسلامية والتحديات الفكرية المعاصرة وحقوق الإنسان، (جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٣٥هـ)، ص١١١.

(٢) محمدن، محمد بن عبدالله، مرجع سابق، ص٣٣، وطشطوش، هايل عبدالمولى، حقوق الإنسان بين الفكر الإسلامي والتشريع الوضعي، مرجع سابق، ص٢٤.

رحمة للعالمين، وهداية للناس كافة، ومنهاج للبشرية عامة، ولهذا كانت تلك الضمانات التي قررها الإسلام مستحقة لكل إنسان تتم محاكمته، ويعيش على وجه الأرض، بغض النظر عن دينه، أو جنسه، أو لغته، أو قوميته، أو لونه، أو رأيه السياسي، حيث إنها مقررة لمجرد كونه إنسانًا فقط، فالضمانات في الإسلام ليست مقصورة على إقليم معين، بل إنها متعديةٌ ومتجاوزةٌ للحدود الوطنية والإقليمية؛ لأنها قيم ومبادئ عامة، وشاملة لكل الناس، قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٧﴾ (الأنبياء) فليس في الإسلام عنصرية، أو طبقية، أو عصبية، وإنما الناس فيه سواء، لا فضل لأحد على أحد إلا بالتقوى[1].

أما الضمانات في القوانين الوضعية فهي في غالبيتها تركز على الجوانب السياسية، وتطبيقها لها تطبيقًا انتقائيًّا، تحكمه المصالح السياسية، والاقتصادية للدول الكبرى، وكثيرًا ما غضت الدول الكبرى ـ التي تدعي المحافظة على حقوق الإنسان وحمايتها ـ الطرف عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في فلسطين، وأفغانستان، والشيشان، والبوسنة والهرسك، وغيرها من الدول المسلمة، وسكتت عن التجاوزات التي وقعت فيها[2].

٧ ـ أنها تتسم بالثبات والرسوخ، أي أن هذه الضمانات كاملة، وثابتة؛ لا تقبل الإلغاء، أو التبديل، أو التعطيل؛ لأنها جزء من الشريعة

---

(١) الحقيل، سليمان، حقوق الإنسان في الإسلام وتطبيقاتها، مرجع سابق، ص ٢٢، وطشطوش، هايل عبدالمولى، حقوق الإنسان بين الفكر الإسلامي والتشريع الوضعي، مرجع سابق، ص١٠٨.

(٢) أبو غدة، حسن، الثقافة الإسلامية والتحديات الفكرية المعاصرة وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ١١٢ ـ ١١٣.

الإسلامية، بينما في القوانين الوضعية تتعدل وتتبدل حسب موازين القوة والضعف، والأهواء، والتحالفات السياسية[1].

٨ـ أنها ضرورات إنسانية، هذه الضمانات والحقوق ليست مجرد ضمانات أو حقوق الهدف منها مجرد وجودها أو تحقيقها فقط، ولكنها ضرورات إنسانية، تهم الفرد والجماعة، وتحقق المصالح الخمس، حيث إن ضمان حق الإنسان في الحياة يساوي إحدى الضرورات الخمس، وهي حفظ النفس، وضمان حقه في التملك، يساوي حفظ المال.. وهكذا[2].

٩ـ أنها تتسم بالتكامل، أي أن الضمانات والحقوق في التشريع الإسلامي متكاملة، فلا يمكن ممارسة ضمانة دون أخرى، أو على حساب ضمانة أخرى دون البقية، أو إعطاء أفضلية لأي ضمانة من الضمانات على حساب بقية الضمانات[3].

١٠ ـ أنها سياسية وأساسية [4] بمعنى أن الضمانات في الإسلام خاصة لجميع البشر سواء أكانوا مسلمين أم لا، بدون تمييز، أما تلك الضمانات التي في القوانين الوضعية فإنها تعتمد الولاء للقوة والغلبة، والرغبات والشهوات، وميزان الرضا والغضب، كما أنه ليس بالضرورة أن تشمل جميع الناس، وإن دل على ذلك التأصيل النظري، إلا أن الواقع العملي يخالفه.

---

(١) المرجع السابق، ص ١١١ ـ ١١٢.

(٢) محمدن، محمد بن عبدالله، مرجع سابق، ص٣٣ ـ ٣٤.

(٣) طشطوش، هايل عبدالمولى، حقوق الإنسان بين الفكر الإسلامي والتشريع الوضعي، مرجع سابق، ص٢٤.

(٤) محمدن، محمد بن عبدالله، مرجع سابق، ص ٣٤.

١ .٣ ماهية ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة في النظام السعودي والقانون المصري

١ .٣ .١ ماهية ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة في النظام السعودي

تعني ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة في النظام السعودي: «ما تضمنته نظم الإجراءات الصادرة في المحاكم الشرعية من أصول، ومقررات، وضوابط تكفل حصول المتقاضِيَيْنِ على العدالة، أثناء ممارسة عملية القضاء، بحيث تضمن لكل طرف حقوقه حال المرافعة، وتفيد بالقوة، والحصانة، والاستقرار للأحكام الصادرة عن المحاكم، ومؤسسات القضاء»[1].

ولعلِّي أعرِّف ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة في النظام السعودي بأنها: (غطاءٌ نظامي، يشتمل على مجموعة القواعد، والأسس، والالتزامات، التي تكفل لأطراف المحاكمة الجنائية حفظ حقوقهم، وأداء واجباتهم المقررة شرعًا، بثبات، وطمأنينة، واستقلال، والتزام الأشخاص بها، وعدم الاعتداء عليها، في ضوء الأنظمة العدلية، واللوائح، والأحكام المنظمة لذلك في المملكة العربية السعودية).

(١) الدبيان، علي، الضمانات القضائية العامة في الأنظمة العدلية، مرجع سابق، ص٦ ـ ٧، وأبو نمر، فارس عبدالكريم، الضمانات القضائية للمتخاصمين أمام المحاكم الشرعية في قطاع غزة، (دولة فلسطين، الجامعة الإسلامية في غزة، كلية الشريعة والقانون، رسالة مقدمة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القضاء الشرعي من كلية الشريعة والقانون في الجامعة الإسلامية بغزة، دراسة غير منشورة، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م)، ص ١٣.

إن المملكة العربية السعودية دولة مسلمة تستمد جميع أنظمتها من الشريعة الإسلامية، وهذا ما نصت عليه المادة الأولى من النظام الأساسي للحكم[1] «المملكة العربية السعودية، دولة إسلامية، ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ...»، وقد كفلت الأنظمة في المملكة العربية السعودية حقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق أطراف المحاكمة الجنائية وضماناتهم على وجه الخصوص، حيث نصت المادة السادسة والعشرون من النظام الأساسي للحكم على أنه: «تَحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية»، كما نصت الأنظمة العدلية على ضمانات حقوق الإنسان على وجه العموم، وعلى ضمانات أطراف المحاكمة الجنائية بشكل خاص، فقد نصت المادة الثانية من نظام الإجراءات الجزائية[2] على أنه: «لا يجوز القبض على أي إنسان، أو تفتيشه، أو توقيفه، أو سجنه، إلا في الأحوال المنصوص عليها نظامًا، ولا يكون التوقيف، أو السجن إلا في الأماكن المخصصة لكل منهما، وللمدة التي تحددها السلطة العامة، ويحظر إيذاء المقبوض عليه جسديًّا، أو معنويًّا، ويحظر كذلك تعريضه للتعذيب، أو المعاملة المهينة للكرامة»، وهذا ما أكدته أيضًا المادة السادسة والثلاثون من النظام الأساسي للحكم، حيث نصت على أنه: «تُوفِّر الدولة الأمن لجميع مواطنيها، والمقيمين على إقليمها، ولا يجوز تقييد تصرفات أحد، أو توقيفه، أو حبسه، إلا بموجب أحكام النظام»، كما نصت المادة الرابعة من نظام الإجراءات الجزائية على أنه «يحق لكل متهم أن يستعين بوكيل، أو

(١) صدر النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية بموجب الأمر الملكي رقم (أ/ ٩٠)وتاريخ ٢٧/ ٨/ ١٤١٢هـ.

(٢) نظام الإجراءات الجزائية السعودي الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ ٢) وتاريخ ٢٢/ ١/ ١٤٣٥هـ.

محامٍ للدفاع عنه في مرحلتي التحقيق، والمحاكمة»، كما تولى نظام المرافعات الشرعية[1] تنظيم حالات رد القضاة وتنحيهم، وتولى نظام القضاء[2] تحديد كل ما يختص بالسلك القضائي، وتشكيله، وتعيينه، وتنظيمه، وعليه فإن جميع الضمانات الخاصة بأطراف المحاكمة الجنائية التي وردت في النظام السعودي ما هي إلا أحكام نابعة من الشريعة الإسلامية.

وإذا كان الهدف من هذه الضمانات هو المحافظة على حقوق أطراف المحاكمة الجنائية، وحمايتها من الاعتداء عليها، أو المساس بها أثناء المحاكمة؛ فإنها تُسهم في الوقت نفسه في توفير مناخ مناسب، يساعد على الكشف عن الجريمة، وحقيقتها، وظروفها، وملابساتها، بشكل ينسجم مع مصلحة المجتمع من جهة، وبين مصلحة أطراف المحاكمة الجنائية، وحقوقهم، وكرامتهم من جهة ثانية، وبين ما تنص عليه المواثيق، والاتفاقيات، والمعاهدات الدولية التي حرصت على ضمانات أطراف المحاكمة من جهة ثالثة[3].

ومن تلك الضمانات على سبيل المثال حق المتهم ووكيله أو محاميه في حضور جميع إجراءات المحاكمة، وحق المتهم في تكليفه بحضور المحاكمة، وإحاطته علمًا بالتهمة المنسوبة إليه، وتوضيحها له، وحق المتهم في الاستعانة

---

(١) صدر نظام المرافعات الشرعية السعودي بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ ١) وتاريخ ٢٢/ ١/ ١٤٣٥هـ.

(٢) صدر نظام القضاء السعودي بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ ٧٨) وتاريخ ١٩/ ٩/ ١٤٢٨هـ.

(٣) القحطاني، سعود بن عبدالله، ضمانات المتهم في نظام الإجراءات الجزائية السعودي في مرحلة المحاكمة، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، رسالة ماجستير، غير منشورة، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م)، ص٩٨.

بمحامٍ أو وكيل، وكذلك حقه في الصمت أو السكوت، وحقه في إحضار شهوده، واستجوابهم، وسماع ما لديهم، وحقه في سماع شهود الخصم، ومناقشتهم، وحقه أيضًا في محاكمة عادلة، وناجزة، وحقه في محاكمة علنية، وألَّا يعاقب عن الجرم الذي ارتكبه أكثر من مرة، ونحوها من الضمانات الأخرى التي كفلها النظام السعودي لأطراف المحاكمة الآخرين.

وقد كفل النظام السعودي، بشقيه الإجرائي، والموضوعي، جميع الضمانات الخاصة بأطراف المحاكمة الجنائية، ورتب على مخالفتها البطلان، كجزاءٍ لمخالفة تلك الحقوق والضمانات أو إهمالها[1].

١ .٣ .٢ ماهية ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة في القانون المصري

عرِّفت ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة في القانون المصري بأنها: «القنوات، أو الوسائل التي يمنحها القانون للشخص؛ لكي يتمتع بموجبها بحقوقه وتحميها، وتكون له الحرية أن يستعمل هذه الوسائل أو لا يستعملها، دون أن يترتب على ذلك إخلال بالتزامٍ قانوني، ويشترط فيها أن تشتمل على التزام يقع على الطرف الآخر في الرابطة الإجرائية»[2].

(١) انظر المادة (١٨٧) وما بعدها من نظام الإجراءات الجزائية السعودي، وعوض، محمد محيي الدين، أصول الإجراءات الجزائية (نظرية البطلان)، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٤ـ١٤٢٥هـ)، ص ٨٨ وما بعدها.

(٢) العيسوي، ناهد يسري، ضمانات المحاكمة الجنائية المنصفة، (جامعة عين شمس، كلية الحقوق، جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، ٢٠١٢م)، ص٥، وبريك، إدريس عبدالجواد، ضمانات المشتبه به في مرحلة الاستدلال، دراسة مقارنة، (دار الجامعة الجديدة، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٥م)، ص ٣٢.

لقد حرص المشرع المصري عند وضعه للدستور والقوانين الداخلية ذات العلاقة بحقوق الإنسان بشكل عام وحقوق وضمانات المحاكمة الجنائية بشكل خاص على مراعاة حماية كيان الإنسان المادي والمعنوي، سواء أكان متهمًا، أم مشتبهًا به، أم فردًا عاديًّا، أسوة بغيره من المشرعين الوضعيين، فهو بهذه التشريعات والقوانين يهدف إلى حماية الحريات الشخصية للمشتبه به، أو حماية حرمة البدن، وهو الكيان الذي يباشر الحياة ووظائفها، أو حماية ما يهدف إلى ضمان حرية التنقل، وحماية حرمة الحياة الخاصة، والتي تصب كلها في النهاية عند الحرص على ضمان حسن سير العدالة الجنائية[1]، كما حرص أيضًا على الاهتمام بضمانات المحاكمة العادلة والمنصفة، ومراعاتها، وبيَّن أن هذه الضمانات ليست هدفًا لأطراف المحاكمة الجنائية أو أحدهم فقط، بل كانت هدفًا للمشرع المصري حين يضع القوانين التي تنظم المحاكمة الجنائية، وكذلك هدفًا للقاضي الذي يتولى الحكم في الموضوع؛ صيانة لهيبة القضاء، وقدسيته، وضمانًا لاستمرار ثقة الأفراد في عدالته[2].

لم يقتصر حرص المشرع المصري على مراعاة حقوق الإنسان وحرياته، ومراعاة ضمانات المحاكمة الجنائية عند وضعه للدستور[3] فقط، وإنما تعداه إلى القوانين الداخلية أيضًا، فقد نص القانون الدستوري في مادته الرابعة على أن «السيادة في الدولة قائمة على مبدأ المساواة، والعدل، وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين»، كما نصت المادة الحادية والخمسون من الدستور ذاته على أن «الكرامة حق لكل إنسان، ولا يجوز المساس بها، وتلتزم الدولة باحترامها،

(١) بريك، إدريس عبدالجواد، ضمانات المشتبه به في مرحلة الاستدلال، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص٧٥، والعيسوي، ناهد يسري، ضمانات المحاكمة الجنائية المنصفة، مرجع سابق، ص٥.

(٢) العيسوي، ناهد يسري، المرجع السابق، ص٩.

(٣) دستور جمهورية مصر العربية الصادر في عام ٢٠١٤م.

وحمايتها»، كما نصت المادة الخامسة والخمسون من الدستور ذاته أيضًا على أن «كل من يقبض عليه، أو يحبس، أو تقيد حريته، يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامته، ولا يجوز تعذيبه، ولا ترهيبه، ولا إكراهه، ولا إيذاؤه بدنيًّا، أو معنويًّا، ولا يكون حجزه أو حبسه إلا في أماكن مخصصة لذلك، لائقة إنسانيًّا، وصحيًّا، وتلتزم الدولة بتوفير وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة، ومخالفة شيء من ذلك جريمة، يعاقب مرتكبها وفقًا للقانون، وللمتهم حق الصمت، وكل قول يثبت أنه صدر تحت وطأة شيءٍ مما تقدم، أو التهديد بشيءٍ منه يهدر، ولا يعول عليه»، كما نصت المادة الثانية والتسعون من الدستور ذاته على أن «الحقوق والحريات اللصيقة بشخص المواطن لا تقبل تعطيلًا، ولا انتقاصًا، ولا يجوز لأي قانون ينظم ممارسة الحقوق والحريات أن يقيدها بما يمس أصلها وجوهرها»، كما نصت المادة الثالثة والتسعون من الدستور نفسه على أن «تلتزم الدولة بالاتفاقيات، والعهود، والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، التي تصدق عليها مصر، وتصبح لها قوة القانون بعد نشرها، وفقًا للأوضاع المقررة».

كما تناول الباب الرابع من الدستور من المادة الرابعة والتسعين وحتى التاسعة والتسعين سيادة القانون، حيث بينت المادة الرابعة والتسعون أن «سيادة القانون أساس الحكم في الدولة، وتخضع الدولة للقانون، واستقلال القضاء، وحصانته، وحيدته، ضمانات أساسية لحماية الحقوق، والحريات»، كما نصت المادة الخامسة والتسعون على أن «العقوبة شخصية، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على قانون، ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون»، ونصت المادة السادسة والتسعون على أن «المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية عادلة، تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه، وينظم القانون استئناف الأحكام الصادرة

في الجنايات، وتوفر الدولة الحماية للمجني عليهم، والشهود، والمتهمين، والمبلغين عند الاقتضاء، وفقًا للقانون»، كما نصت المادة السابعة والتسعون من الدستور نفسه على أن «التقاضي حق مصون ومكفول للجميع، وتلتزم الدولة بتقريب جهات التقاضي، وتعمل على سرعة الفصل في القضايا، ويحظر تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء، ولا يحاكم شخص إلا أمام قاضيه الطبيعي، والمحاكم الاستثنائية محظورة»، كما نصت المادة الثامنة والتسعون على أن «حق الدفاع أصالةً أو بالوكالة مكفول، واستقلال المحاماة وحماية حقوقها ضمانٌ لكفالة حق الدفاع، ويضمن القانون لغير القادرين ماليًّا وسائل الالتجاء إلى القضاء، والدفاع عن حقوقهم»، كما تناولت المادتان الرابعة والثمانون والسادسة والثمانون بعد المائة استقلال القضاء، حيث نصت المادة الرابعة والثمانون بعد المائة على أن «السلطة القضائية مستقلة، تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها، ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفقًا للقانون، ويبين القانون صلاحياتها، والتدخل في شؤون العدالة أو القضايا جريمة لا تسقط بالتقادم»، كما نصت المادة السادسة والثمانون بعد المائة على أن «القضاة مستقلون، غير قابلين للعزل، ولا سلطان عليهم في عملهم لغير القانون، وهم متساوون في الحقوق، والواجبات، ويحدد القانون شروط تعيينهم، وإعارتهم، وتقاعدهم، وإجراءات كل ذلك، وينظم مساءلتهم تأديبيًّا، ولا يجوز ندبهم كليًّا، أو جزئيًّا، إلا للجهات، وفي الأعمال التي يحددها القانون، وذلك كله بما يحفظ استقلال القضاء، والقضاة، وحيدتهم، ويحول دون تعارض المصالح، ويبين القانون الحقوق، والواجبات، والضمانات المقررة لهم»، كما نص الدستور على الحق في محاكمة علنية حيث نصت المادة السابعة والثمانون بعد المائة على أن «جلسات المحاكمة علنية، إلا إذا رأت المحكمة سريتها مراعاةً للنظام العام، أو الآداب، وفي جميع الأحوال يكون النطق

بالحكم في جلسة علنية»، كما تناول الدستور في مادته الثامنة والتسعين بعد المائة مهنة المحاماة، حيث نصت المادة على أن «المحاماة مهنة حرة، تشارك السلطة القضائية في تحقيق العدالة، وسيادة القانون، وكفالة حق الدفاع، ويمارسها المحامي مستقلًّا، وكذلك محامو الهيئات، وشركات القطاع العام، وقطاع الأعمال العام، ويتمتع المحامون جميعًا أثناء تأديتهم حق الدفاع أمام المحاكم بالضمانات، والحماية التي تقررت لهم في القانون، مع سريانها عليهم أمام جهات التحقيق والاستدلال، ويحظر في غير حالات التلبس القبض على المحامي، أو احتجازه أثناء مباشرته حق الدفاع، وذلك كله على النحو الذي يحدده القانون».

إن تطور فكرة الضمانات لم يكن استجابة لحقوق الإنسان وتماشيًا مع تيار الدفاع الاجتماعي في مصر فقط، وإنما على مستوى الكيان الدولي، فإذا تقرر أن الأصل في الإنسان أنه بريء بفطرته، وأن هذه البراءة ثابتة، وملازمة له حتى يترجح في حقه الاتهام؛ فإنه من اللازم والضروري حماية هذه الحقوق والحريات الشخصية، وتتجلى هذه الحماية في أن يكون القانون مصدر التنظيم الإجرائي، وأن تُفترض براءة المتهم في كل إجراء يتم اتخاذه ضده، وأن يوفر له الضمان القضائي، حتى إذا صدر ضده حكم قضائي بإدانته سقطت عنه قرينة البراءة، وأصبح المساس بحريته أمرًا جائزًا بنص القانون، ولكن ضمن الحدود التي يرسمها القانون، استكمالًا لقاعدة «شرعية الجرائم والعقوبات»[1].

---

(١) سرور، أحمد فتحي، الشرعية الدستورية وحماية حقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٣ م، ص١٧ وما بعدها، والعيسوي، ناهد يسري، ضمانات المحاكمة الجنائية المنصفة، مرجع سابق، ص٦.

إن دراسة الضمانات الخاصة بالمحاكمة الجنائية العادلة لا تعني تناول حقوق المتهم وضماناته والقضاء والدفاع فقط، وإنما تمتد لحقوق المجني عليه، والمتضرر من الجريمة في الحصول على تعويض يتناسب مع الضرر الذي أصابه، وذلك بتمكينه من تقديم أدلة الإثبات التي تؤيد الاتهام لضمان حقه الإنساني، كما تهدف في الوقت ذاته إلى حماية حق المجتمع في القصاص من الجاني؛ ليسود الأمن، ويتحقق التوازن بين حق المجتمع والحقوق الشخصية[1].

١ .٤ مصادر ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة

تمهيد وتقسيم

إذا كان قد سبقت الإشارة إلى أن صدور الضمانات الدولية للمحاكمة الجنائية العادلة بشكلها الحالي وقالبها القانوني الحديث كان مع ظهور هيئة الأمم المتحدة إبان الحرب العالمية الثانية، وواكب ظهور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام (١٩٤٨م)، فلابد من الإشارة إلى أن هذه المعلومة ليست دقيقة؛ لأن وجود هذه الضمانات سابق لهذا التاريخ بأكثر من ألف وأربعمائة سنة، بل إنه متقرر منذ أن خلق الله سبحانه وتعالى الأرض، وأوجد الإنسان لبنائها، وعمارتها، ولم يفرق سبحانه وتعالى بين المسلم وغير المسلم.

إن المتأمل في أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها يجد أنها قد تضمنت تلك الضمانات بصورة واضحة وجلية، وبالتالي فإنه من الغلط البين، والعيب الجلي، أن ينسب الفضل إلى غير أهله، ويُتناسى أن هذه الشريعة الإسلامية الغراء هي المصدر الأساسي لضمانات المحاكمة الجنائية العادلة.

---

(١) العيسوي، ناهد يسري، ضمانات المحاكمة الجنائية المنصفة، مرجع سابق، ص٦.

لقد تناست التشريعات الجنائية الوضعية ذلك، وتجاهلت هذه الحقيقة، فقامت بجمع بعض القواعد وصياغتها نتيجة لبعض الاجتماعات الدولية التي تمت بين مندوبي الدول الديمقراطية، وخرجت على شكل إعلانات، ومواثيق، واتفاقيات دولية عالمية، أو إقليمية، أو حتى وطنية، وكان القاسم المشترك بينها هو حماية حقوق الإنسان عن طريق إقرار هذه الأسس والقواعد، لتكون وسيلة قانونية في يد الإنسان المتهم؛ لحماية حقوقه من الاعتداء عليها من قبل سلطات الدولة، حيث إن هذه القواعد لها ذاتيتها الخاصة عن غيرها من القواعد القانونية الأخرى.

وخلاصة القول في هذا المقام أنه لم يُعرف أنه وُجِدَ أصلٌ ديني واضح، أو عالمي، أريد به حماية حقوق الإنسان، يمنع من أن يكون له مصادر أخرى وضعية.

إن قوانين ضمانات حقوق الإنسان وآلياتها على وجه العموم، أو في المحاكمات الجنائية على وجه الخصوص، تخضع بصفة خاصة لهذه القاعدة؛ والسبب أن هذه الضمانات المنشودة دينية المصدر والمنشأ؛ لأنها خاصة بالإنسان، وهذا الإنسان خلقه الله سبحانه وتعالى، وشمله بقواعد وأسس لحمايته من حين ولادته إلى ساعة وفاته، ولكن النفس الإنسانية تختلف، فمنها التقية المطمئنة التي فيها هداها، وأوتيت تقواها، وفيها اللوامة الخبيثة التي يصاحبها فجورها.

إن المصادر الأخرى غير الدينية قد تقترب من هذا الأصل والمصدر الديني، وقد تبتعد عنه بمقدار تقاربها، واتفاقها، أو اختلافها مع منهج الله وشريعته، وبالتالي فإن لكل مصدر من هذه المصادر أصوله، ومبادئه،

وضوابط البحث فيه[1]، والحديث عن هذه المصادر يتطلب تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، على النحو التالي:

الأول: التشريع الإسلامي.

الثاني: التشريع الدولي.

الثالث: النظم والقوانين الوطنية.

١ .٤ .١ التشريع الإسلامي

كان الإسلام سبَّاقًا في إقرار المبادئ والضمانات الخالدة الخاصة بالمحاكمة الجنائية العادلة؛ لأنه ليس هناك أدنى شك في أن الإنسان مهما بلغ به علمه ورقيُّه في وضع الضمانات اللازمة والكاملة للمحاكمة العادلة فلن يصل إلى الدرجة التي وصلت لها الشريعة الإسلامية الغراء في ضماناتها، ومبادئها الرشيدة العادلة التي ضمنت حقوق الإنسان وحمتها في أرقى الصور وأكملها، ومهما أصدرت الأمم من إعلانات واتفاقيات، ومهما سنت من تشريعات لضمان حماية حقوق الإنسان أثناء المحاكمة؛ فلن تصل إلى الصورة النموذجية لهذه الضمانات مثل تلك التي كفلتها الشريعة الإسلامية وأوجدتها[2]، ومن مصادر ضمانات المحاكمة الجنائية في الشريعة الإسلامية ما يلي:

---

(١) الكباش، خيري أحمد، الحماية الجنائية لحقوق الإنسان، دراسة مقارنة في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والمبادئ الدستورية والمواثيق الدولية، (منشأة المعارف، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، ط ٢، ٢٠٠٨م، رسالة دكتوراه، منشورة)، ص ٨٦ وما بعدها.

(٢) أبو زيد، إيمان عبدالستار، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، (مركز الدراسات العربية، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤م) ص١٢٦ ـ ١٢٧.

١ ـ القرآن الكريم، فقد نص الله سبحانه في كتابه العزيز على تكريمه للإنسان على سائر المخلوقات، فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿٧٠﴾﴾ (الإسراء)، كما قال تعالى أيضًا ـ مُؤَصِّلًا لمبدأ الشرعية في الإسلام، التي مؤداها عدم جواز مساءلة أي شخص أو اتخاذ أي إجراء جنائي ضده إلا بعد التأكد من ارتكابه لفعل مجرم، ومخالف لنصوص الشريعة الإسلامية والقانون، وأن يكون التجريم سابقًا للفعل، وليس لاحقًا له ـ: ﴿مَّنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۗ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾ (الإسراء)، كما أمر سبحانه وتعالى بعدم المساس بضمانات المتهم وحقوقه إلا بعد التثبت بالدليل القاطع، والبرهان الجلي، وليس بمجرد الشبهات والظنون، فقال سبحانه وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱجْتَنِبُوا۟ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ ۖ وَلَا تَجَسَّسُوا۟ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ۚ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢﴾﴾ (الحجرات). وقال عز وجل أيضًا: ﴿وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴿٢٨﴾﴾ (النجم).

كما نصت الشريعة الإسلامية أيضًا على استقلال القضاء، فالقاضي في الإسلام مستقل، ولا سلطان عليه إلا سلطان الشريعة الإسلامية، ثم ضميره الذي يُفترض فيه النزاهة، والعدل، طاعةً وامتثالًا لقول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُوا۟ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓا۟ أَوْ تُعْرِضُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ

كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١٣٥﴾﴾ (النساء)، ولقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿٥٨﴾﴾ (النساء) ولقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٩٠﴾﴾ (النحل).

٢ ـ السنة النبوية المطهرة، لقد رسخ الإسلام مبدأ العدالة والمساواة في الحقوق والإجراءات أمام القضاء أثناء المحاكمة، فلا فرق بين شخص وآخر، مهما بلغت درجته وشرفه، سواءٌ أكان مسلمًا أم غير مسلم، وهذا المبدأ أوجده الرسول ﷺ حيث قال ـ عليه الصلاة والسلام ـ في حديث المخزومية الصحيح، التي سرقت وأَهَمَّ قريشًا أمرُها، فأرسلوا حِبَّ رسول الله ﷺ أسامة بن زيد ـ رضي الله عنهما ـ للشفاعة عند رسول ﷺ والعفو عن المخزومية التي سرقت، فلم يقبل النبي ﷺ شفاعته وردها وغضب، ففي الحديث عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ أن أسامة كلم النبي ﷺ في امرأة، فقال: (إنما هلك من كان قبلكم أنهم كانوا يقيمون الحد على الوضيع ويتركون الشريف، والذي نفسي بيده لو أن فاطمة فعلت ذلك لقطعت يدها[1].

٣ ـ عمل الخلفاء الراشدين وسيرهم، رسَّخَ الخلفاء الراشدون ـ رضي الله عنهم ـ ما بدأ به الرسول ﷺ وأقره من ضمانات للقضاء،

(١) البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير الناصر، (دار طوق النجاة، مصورة عن السلطانية، ١٤٢٢هـ) ج٨، ص١٦٠، كتاب الحدود، باب إقامة الحدود على الشريف والوضيع، رقم الحديث ٦٧٨٧.

بدليل ما جاء في رسالة عمر بن الخطاب لأبي موسى الأشعري ـ رضي الله عنهما ـ: «أما بعد؛ فإن القضاء فريضة محكمة، وسنَّة مُتَّبَعَة، افهم إذا أُدلي إليك، فإنه لا ينفع كلمة حق لا نفاذ له، آسِ بين الناس في وجهك، ومجلسك، وعدلك، حتى لا يطمع شريف في حيفك، ولا يخاف ضعيف من جورك»[1].

كما أقر الدين الإسلامي مبدأ علنية المحاكمة، وتعجيلها، وعدم تأخيرها؛ حيث إن علنية المحاكمة تأخذ حكمها من المكان الذي كانت تقام فيه، وهو المسجد، حيث كان الرسول ﷺ يقضي بين الناس في المسجد، ولم يكن يمنع الناس من حضور جلسات القضاء، كما كانت إجراءات القضاء متتابعة وسريعة، ولا تستغرق وقتًا يزيد على المعقول، ما يدل على أن لسرعة المحاكمات وإنجازها أصلًا في الشريعة الإسلامية[2].

وعلى صعيد الاتفاقيات والمعاهدات والإعلانات أرى أنه من الضروري الإشارة إلى أهم الاتفاقيات والمعاهدات والإعلانات في الإسلام، ابتداءً من عصر صدر الإسلام وصحيفة المدينة في السنة الأولى من الهجرة النبوية المباركة، وانتهاءً بإعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام عام ١٩٩٠م.

---

(١) ابن القيم، محمد بن أبي بكر، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق محمد عبدالسلام إبراهيم، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ١٤١١هـ)، ج ١، ص٦٧ وما بعدها.

(٢) محمدن، محمد بن عبدالله، حقوق الإنسان والعدالة الجنائية، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٣١هـ)، ص ٩٠ وما بعدها، وأبو زيد، إيمان عبدالستار، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص١٢٦ ـ ١٢٨.

أولًا: صحيفة المدينة

كانت هذه الوثيقة أول وثيقة دستورية بالمعنى العصري والمفهوم الحديث، حيث نظمت علاقة سكان المدينة من المسلمين (المهاجرين والأنصار) والمشركين واليهود، فيما بينهم، وحددت علاقة كل طرف بالآخر، وجسدت الوحدة الوطنية بين أصحاب العقائد المختلفة، وجسدت الأمن والأمان والمساواة بين الناس[1]، فقد تضمنت الوثيقة في مقدمتها ما يلي: (هذا كتاب من الرسول ﷺ بين المؤمنين والمسلمين من قريش، وبين أهل يثرب، ومن تبعهم فلحق بهم، وجاهد معهم، أنهم أمة واحدة من دون الناس)، فقد صار الرابط الوحيد بينهم هو العقيدة الإسلامية، وقضت على الرابط العصبي، أو القبلي، أو العرقي[2]، فالناس متساوون في الحقوق والواجبات على جميع المستويات، ومن تلك الحقوق التي تساووا فيها: الحق في محاكمة عادلة، بجميع ضماناتها، والمستوفِيَة لشروط صحتها، وأركانها، بـدون تمييز، أو تفرقـة بسبب اللون، أو السـن، أو العرق، أو الجنسية، أو غيرها.

ثانيًا: عهد عمر بن الخطاب لأبي موسى الأشعري رضي الله عنهما

كان هذا العهد في العام الرابع عشر من الهجرة النبوية، وقد تضمن شروط القضاء، وتطرق إلى أهم ضمانات المحاكمة العادلة، وهي وجوب المساواة بين الخصوم، وعدم التفرقة بينهم، حيث ورد فيه: «أما بعد، فإن

(١) ابن هشام، عبدالملك بن هشام، السيرة النبوية، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبدالحفيظ الشلبي، (شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، القاهرة، ط ٢، ١٣٧٥هـ)، ج ٢، ص٥٠١ وما بعدها، ومحمدن، محمد بن عبدالله، حقوق الإنسان والعدالة الجنائية، مرجع سابق، ص٥٥.

(٢) محمدن، محمد بن عبد الله، حقوق الإنسان والعدالة الجنائية، مرجع سابق، ص٥٩.

القضاء فريضة محكمة، وسنة متبعة، فافهم إذا أُدلي إليك؛ فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له، آسِ بين الناس في مجلسك، وفي وجهك، وقضائك، حتى لا يطمع شريف في حيفك، ولا ييأس ضعيف من عدلك، البينة على المدعي، واليمين على من أنكر، والصلح جائز بين المسلمين، إلا صلحًا أحلَّ حرامًا أو حَرَّمَ حَلالًا، ومن ادعى حقًّا غائبًا أو بينةً فاضرب له أمدًا ينتهي إليه، فإن بيَّنهُ أعطيته بحقه، وإن أعجزه ذلك استحللت عليه القضية، فإن ذلك هو أبلغ في العذر، وأجلى للعمى، ولا يمنعنك قضاء قضيت فيه اليوم، فراجعت فيه رأيك، فهديت فيه لرشدك، أن تراجع فيه الحق، فإن الحق قديم لا يُبطله شيء، ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل، والمسلمون عدول بعضهم على بعض، إلا مجربًا عليه شهادة زور، أو مجلودًا في حدٍّ، أو ظنينًا في ولاء أو قرابة؛ فإن الله تعالى تولى من العباد السرائر، وستر عليهم الحدود إلا بالبينات والأيمان، ثم الْفَهْمَ الْفَهْمَ فيما أُدلي إليك مما ورد عليك مما ليس في قرآن ولا سُنَّة، ثم قايس الأمور عند ذلك، واعرف الأمثال، ثم اعمد فيما ترى إلى أحبها إلى الله، وأشبهها بالحق، وإياك والغضب، والقلق، والضجر، والتأذي بالناس، والتنكر عند الخصومة، أو الخصوم، شك أبو عبيد؛ فإن القضاء في مواطن الحق مما يوجب الله به الأجر، ويحسن به الذكر، فمن خلصت نيته في الحق ولو على نفسه كفاه الله ما بينه وبين الناس، ومن تزين بما ليس في نفسه شانه الله، فإن الله تعالى لا يقبل من العباد إلا ما كان خالصًا، فما ظنك بثواب عند الله في عاجل رزقه، وخزائن رحمته، والسلام عليك ورحمة الله»[1].

(١) سبق تخريجها ص ٦٨.

ثالثًا: إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام[1]

صدر هذا الإعلان إيمانًا من الدول الأعضاء في هذا المؤتمر بالدور الحضاري والتاريخي للأمة الإسلامية، وتأكيدًا له، تلك الأمة التي تركت للعالم حضارة عالمية متوازنة تربط بين الدنيا والآخرة، وجمعت بين العلم والإيمان، وأنه يجب عليها المساهمة في الجهود البشرية التي تناولت حقوق الإنسان، بهدف حمايتها من الاستغلال والاضطهاد، وتأكيدًا لحريته، وحفظًا لحقوقه في أن يعيش حياةً كريمة تتفق مع الشريعة الإسلامية، وأصولها، وقيمها، ومبادئها الربانية.

لقد استشعرت دول المؤتمر آنذاك أن المجتمعات الغربية قد بلغت مبلغًا بعيدًا في مدارج العلوم المادية والدنيوية ومنازلها، التي منها حقوق الإنسان، ولكنها لا تزال خاوية وخالية من السند الرباني، والإيماني، والوازع الديني الذاتي، الذي يحرس حقوقها، ومضامينها، والذي يُعد لازمًا وضروريًّا لذلك التقدم، والحضارة المنشودة.

ولما كان الإيمان قائمًا بأن الحقوق السياسية والحريات العامة جزء لا يتجزأ من الدين الإسلامي، بحيث لا يملك أحدٌ الحق في تعطيلها، أو خرقها، أو تجاهلها؛ لأنها أحكام ربانية تكليفية أنزل الله بسببها الكتب، وبُعث من أجلها الرسل، وختم الله برسالة محمد ﷺ جميع الرسالات السماوية، التي أوجبت

(١) يُعد هذا الإعلان بمنزلة إرشادات عامة لدول العالم الإسلامي في مجال حقوق الإنسان، وقد صدر عن المؤتمر الإسلامي التاسع عشر لوزراء الخارجية (دورة السلام والتكافل والتنمية) الذي انعقد في القاهرة بجمهورية مصر العربية في المدة من ٩ ـ ١٣ محرم ١٤١١هـ الموافق ٣١ يوليو أغسطس ١٩٩٠م، وللاستزادة: بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص٣٩ وما بعدها.

رعايتها، وجعلت تلك الرعاية عبادة، وجعلت إهمالها أو تجاهلها عدوانًا عليها، ورتبت المسؤولية على كل فرد وحده، وعلى الأمة الإسلامية بالتضامن، فقد نص هذا الإعلان على أن البشر جميعهم أسرة واحدة، تجمعهم عبادة الله وحده، والتساوي بين الناس في أصل الكرامة الإنسانية، وفي أصل التكليف والمسؤولية، دون تمييز بينهم، لأي سبب كان، وأن العقيدة الصحيحة هي ضمان نمو هذه الكرامة، عن طريق تكامل الإنسان، وأن الناس كلهم عباد الله، ولا فضل لأحد على آخر إلا بالتقوى والأعمال الصالحة، وأن الحياة هبة من الله، وهي مكفولة لكل إنسان، وعلى الدول والمجتمعات والأفراد حماية هذا الحق من أي اعتداء عليه، ولا يجوز إزهاق أي روح بشرية بدون مقتضًى أو موجب شرعي، كما نصت على أن سلامة جسد الإنسان مصونة، ويحرم الاعتداء عليها، كما أنه لا يجوز المساس بها بدون مسوغ شرعي، وتتكفل الدولة بحماية ذلك، كما تضمن هذا الإعلان في مادته الثامنة عشرة أنه يحق لكل إنسان أن يعيش آمنًا على نفسه، ودينه، وأهله، وعرضه، وماله، كما نصت المادة التاسعة عشرة على مبدأ المساواة أمام الشرع، ويستوي في ذلك الحاكم والمحكوم، وأن حق اللجوء إلى القضاء مكفول للجميع، وأن المسؤولية شخصية، فلا يؤخذ أحد بجريرة غيره، كما أكدت «مبدأ الشرعية» بنوعيه: الإجرائي، والموضوعي، فقررت أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بموجب أحكام الشريعة، كما أكدت مبدأ «البراءة الأصلية»، فقررت براءة المتهم حتى تثبت إدانته بموجب محاكمة عادلة، تؤمن له فيها الضمانات الكفيلة بالدفاع عنه، كما منعت المادة العشرون القبض على أي إنسان، أو تقييد حريته، أو نفيه، أو عقابه بغير موجب شرعي، ومنعت تعريضه لأي نوع من أنواع التعذيب البدني، أو النفسي، أو إخضاعه لأي نوع من أنواع المعاملات المذلة، أو المهينة، أو القاسية، أو المنافية للكرامة الإنسانية.

وقبل أن أختم الحديث عن التشريع الإسلامي باعتباره أهم مصدر لضمانات المحاكمة الجنائية العادلة؛ أود الإشارة إلى ضرورة تقرير أمر مهم أراه مدخلًا أساسيًّا لتحقيق ما يسعى إليه أنصار حقوق الإنسان، والحريصون على غرس تلك الحقوق والحريات في النسيج الثقافي للحضارات المعاصرة، وهو أن الشريعة الإسلامية حسب رأي كثير من علماء المسلمين ليست محصورة في الفقه فقط، وإنما الفقه الحقيقي والمطلوب هو ما يقوم به العلماء المختصون من تفسير لنصوص القرآن الكريم، والسنة النبوية، واستقراء ما ثبت من سير السلف الصالح، وعلى رأسهم الخلفاء الراشدون، وعامة الصحابة، واستنباط الأحكام النظامية والقانونية من تلك الأدلة الجزئية، فإذا تم المطلوب الحقيقي أصبح الفقه بهذه الصورة جزءًا من مسيرة إنسانية، متطورة، لا نهاية لتطورها، وإذا كان اجتهاد الفقهاء القدامى، وما تركوه لنا من تراث خالد على مدى القرون السابقة يُعد ـ ولا يزال ـ مرجعًا غنيًّا بالسوابق القضائية، التي لا يزال كثير منها صالحًا ونافعًا، فإنها لا تُعد نهاية المطاف، وخصوصًا في مجال تطور الفقه، لأن التجديد مطلوب، والحاجة والضرورة ملحة، ما يعني أن المهمة ليست سهلة، بل شاقة، ودقيقة، وتحتاج إلى مزيد من الجهد، والمهارة الذهنية، والملكة القانونية، أكثر من غيرهم من الفقهاء القدامى؛ لأن المسافة الزمنية بين النصوص الشرعية والواقع الاجتماعي لم تكن قد اتسعت، مثل اتساعها على علماء العصر الحديث.

إن القضية الأهم في هذا المقام ليست قضية دفاع عن الإسلام فقط؛ ولكنها في المقام الأول قضية السعي للارتقاء بالواقع المعيش فيه إلى الأفق الرفيع الذي ارتضاه الإسلام لحقوق الإنسان وحرياته، وإذا كان المسلمون قد ازدادوا بحكم تجاربهم الطويلة اقتناعًا بضرورة توفير الحماية الفاعلة لحقوق الإنسان وحرياته، وخصوصًا فيما يخص المحاكمات الجنائية، فإن

عليهم الحرص على مضاعفة الجهود، وإيجاد الآليات المناسبة للدفاع عن تلك الحقوق، والمشاركة في أنشطة المنظمات المتخصصة التي تُعنى بهذه الحقوق وتتولى الدفاع عنها[1].

١ .٤ .٢ التشريع الدولي

يُعد هذا المصدر من أهم المصادر التي تؤسس للحماية الجنائية الوضعية لحقوق الإنسان، كما أنه يمكن القول بأن أهداف قواعد هذا المصدر لا تتعارض في الجملة مع الأهداف والمبادئ والأحكام الإسلامية ذات الصلة بضمانات حقوق الإنسان على وجه التحديد والخصوص.

لقد تكون من خلال هذا المصدر الدولي ما يسمى (قانون حقوق الإنسان)، أو (الشرعة الدولية لحقوق الإنسان)، أو (الميثاق الدولي لحقوق الإنسان)، وأصبح لهذا القانون ذاتيته، واستقلاله عمَّا يشابهه في النظام القانوني الدولي[2].

إن المقصود بالتشريع الدولي أو الشرعة الدولية لحقوق الإنسان عمومًا في الاصطلاح القانوني على وجه التحديد ثلاث وثائق، الأولى: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨م، الثانية: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عام ١٩٦٦م والملحقان الإضافيان له، الثالثة: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر عام ١٩٦٦م.

---

(١) الكباش، خيري أحمد، الحماية الجنائية لحقوق الإنسان، دراسة مقارنة في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والمبادئ الدستورية والمواثيق الدولية، مرجع سابق، ص ١٠٨ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق، ص ١١٧.

لقد أطلقت لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثانية المنعقدة في ديسمبر سنة ١٩٤٧م هذا المصطلح على سلسلة الوثائق التي يجري إعدادها في ذلك الوقت والمتمثلة في التالي:

أولًا: إعلان يحدد المبادئ أو المعايير العامة لحقوق الإنسان.

ثانيًا: اتفاقية دولية تضع حقوقًا واضحة ومحددة المعالم.

ثالثًا: وثيقة بشأن تدابير التنفيذ، ولكنَّ هناك اعتبارات عملية تسببت في تأخر صدور تلك الوثائق، فقد تبنت ذلك الجمعية العامة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨م، وفي عام ١٩٥١م - ١٩٥٢م وأثناء انعقاد اجتماع الجمعية العامة في دورتها السادسة طلبت الجمعية العامة من لجنة حقوق الإنسان أن تضع عهدين خاصين بحقوق الإنسان، الأول يشتمل على الحقوق المدنية والسياسية، والثاني يشتمل على الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وقد تم الانتهاء من إعداد العهدين وإقرارهما من الجمعية العامة في عام ١٩٦٦م[١].

تنوعت مصادر ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة في القانون الدولي أو التشريع الدولي؛ وذلك نظرًا لتعدد الإعلانات والاتفاقيات والمبادئ والمواثيق والمعاهدات المندرجة تحت مظلة أو مصطلح القانون الدولي وكثرتها، ومادام المقام هنا لا يتسع للإسهاب في الحديث عن تلك المصادر فسوف أتطرق لتلك المصادر بشيء من الإجمال؛ نظرًا لضرورة الإشارة إليها وتناولها، وسوف أقسم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع:

---

(١) انظر بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، المجلد الأول، ص٢٣.

الأول: الضمانات المستمدة من الإعلانات الدولية.

الثاني: الضمانات المستمدة من الاتفاقيات الدولية.

الثالث: الضمانات المستمدة من الاتفاقيات الإقليمية.

الفرع الأول: الضمانات المستمدة من الإعلانات الدولية والمبادئ العالمية

لقد حرصت الأمم المتحدة على مدى سنوات كثيرة منذ إنشائها على الاهتمام بحقوق الإنسان عمومًا، وبالجانب العدلي على وجه الخصوص، لا سيما فيما يتعلق بحق المساواة في إقامة العدل، والحرص على استقلال القضاء ونزاهته، ونحو ذلك من الحقوق الأخرى، فقامت ببحث المعايير واجبة التطبيق للقضاء على جميع أشكال الظلم والتمييز في هذا المقام، وصياغتها بشكل قانوني عن طريق وضع إستراتيجيات خاصة لتنفيذ هذه المعايير، ومن تلك الإستراتيجيات الموضوعة ما قامت به الأمم المتحدة من إصدار لكثير من الإعلانات الدولية التي تُعنى بحقوق الإنسان بصفة عامة، وضمانات المحاكمة الجنائية العادلة بصفة خاصة[1]، ومن أهم تلك الإعلانات والمبادئ العالمية التي كان لها الأثر الأبرز في إقرار أغلب ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة ما يلي:

أولًا: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

يُقصد بإعلان حقوق الإنسان بشكل عام: «اصطلاح يطلق على وثيقة تتضمن الحقوق والحريات العامة التي يجب كفالتها للإنسان، مثل إعلان الحقوق الصادر عقب الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م، والإعلان العالمي

(١) محفوظ، أشرف محمود، الضمانات الدولية للمحاكمة العادلة والمنصفة، وموقف القانون المصري منها، مرجع سابق، ص ٧٢ – ٧٣.

لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٤٨م»[١]، أما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[٢] فهو وثيقة أنشأتها وأعدتها منظمة الأمم المتحدة تتضمن الحقوق والحريات العامة التي يجب كفالتها للإنسان، وقد اكتسب هذا الإعلان أهمية خاصة، ويرجع سبب تلك الأهمية إلى أن جميع الحقوق الواردة فيه تُعد عامة لجميع الناس على اختلاف مشاربهم وألوانهم وأشكالهم ومعتقداتهم وجنسياتهم، ولجميع أعضاء المجتمع الدولي بدون استثناء، كما أن نصوص مواد هذا الإعلان قد انعكست على الدساتير الأساسية والقوانين الداخلية الوطنية لمعظم دول العالم، حيث تضمنت هذه الدساتير والقوانين أهم الحقوق والحريات الأساسية التي نص عليها هذا الإعلان العالمي وحرصت على احترامها وتقديرها[٣].

لقد نال هذا الإعلان اعترافًا واحترامًا واسعًا من قبل معظم دول العالم؛ لأنه تضمن مجموعة من المبادئ المعترف بها عالميًّا، التي تشكل في مجموعها الحد الأدنى من الحقوق والضمانات التي ينبغي أن يتمتع بها كل شخص في أي مكان في العالم باعتباره إنسانًا[٤]، حيث نصت المادة الأولى من هذا

---

(١) مجمع اللغة العربية، معجم القانون، مرجع سابق، ص ٥، مادة (إعلان حقوق الإنسان).

(٢) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اعتمد بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٢١٧) ألف (د - ٣) وتاريخ ١٠ ديسمبر لعام ١٩٤٨م، للاستزادة: بسيوني محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، المجلد الأول، ص٢٧.

(٣) أبو زيد، إيمان عبدالستار، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص١٢٨ - ١٢٩.

(٤) محفوظ، أشرف محمود، الضمانات الدولية للمحاكمة العادلة والمنصفة، وموقف القانون المصري منها، مرجع سابق، ص٧٣.

الإعلان على أنه: «يولد جميع الناس أحرارًا، ومتساوين في الكرامة والحقوق، وهم قد وُهبوا العقل والوجدان، وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضًا بروح الإخاء»، كما نصت المادة الثانية على أنه: «يحق لكل إنسان التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان بدون تمييز بسبب الجنس، أو اللون، أو العنصر، أو اللغة، أو الدين، وغير ذلك»، كما نصت المادة الخامسة منه على عدم جواز إخضاع أي شخص للتعذيب، أو المعاملة اللاإنسانية التي تحطّ من الكرامة، أو العقوبة القاسية، كما نصت المادة السابعة منه على حق الناس في المساواة أمام القانون، وعلى حق التمتع بالحماية القانونية دون تمييز، ونصت المادة الثامنة أيضًا على حق الفرد في اللجوء للمحاكم الوطنية لإنصافه من أي اعتداء يمثل انتهاكًا لحقوقه الأساسية الممنوحة له من الدستور، كما منعت المادة التاسعة اعتقال أي شخص، أو حجزه، أو نفيه تعسفًا، وأعطت المادة العاشرة منه الحق لكل إنسان أن يكون على قدم المساواة التامة مع الآخرين في أن تَنظر قضيته محكمة مستقلة، ومحايدة، نظرًا علنيًّا، ومنصفًا، للفصل في حقوقه، والتزاماته، أو أي قضية جنائية تقام ضده، كما كفلت المادة الحادية عشرة حق البراءة الأصلية للمتهم، والشرعية الجنائية الموضوعية، وكذلك حقه في الدفاع عن نفسه، كما منعت المادة الثانية عشرة تعريض الشخص للتدخل التعسفي في حياته الخاصة، أو في شؤون أسرته، أو مسكنه، أو مراسلاته، أو أن يتم التعرض له بحملات تمس شرفه وسمعته.

ثانيًا: مجموعة المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية[1]

لقد أكدت شعوب العالم في ميثاق الأمم المتحدة تصميمها على تهيئة الظروف التي يمكن أن تسود العدالة في ظلها، وعلى الظروف التي تساعد على تحقيق التعاون الدولي في ميدان تعزيز احترام حريات وحقوق الإنسان الأساسية وتشجيعها دون تفرقة أو تمييز.

وإذا كانت الإعلانات والمعاهدات والمواثيق الدولية الأخرى، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وغيرها؛ قد أرست كثيرًا من المبادئ والضمانات اللازمة للمحاكمات، مثل افتراض مبدأ البراءة، والمساواة أمام القانون والقضاء، والحق في محاكمة علنية، ونزيهة، ومستقلة يتم تشكيلها وفق القانون، وأن تكون المحاكمة عادلة، وناجزة، دون تأخير يستوجب ذلك، فإنه من الواجب على الحكومات أن تراعي، وتحترم، وتلتزم بأهم المبادئ الأساسية اللازمة لضمان استقلال القضاء، التي وُضعت من أجل مساعدة الدول في مهمتها المتعلقة بهذا الخصوص، وأن تعمل على تعزيزها، وأن تعرض هذه المبادئ على القضاة، والمحامين، والمختصين، والجمهور على وجه العموم.

وقد ركزت هذه المجموعة من المبادئ على الضمانات الأساسية لأعضاء السلك القضائي، التي رأت الأمم المتحدة أنها توفر الحد الأدنى من القواعد والضمانات اللازمة لاستقلال السلطة القضائية الواردة بالإعلان العالمي

(١) اعتمدت هذه المبادئ في مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في ميلانو من تاريخ ٢٦ آب/ أغسطس إلى أيلول/ ١٩٨٥م، وأقرت بقراري الجمعية العامة: رقم (٤٠/ ٣٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥م، ورقم (٤٠/ ١٤٦) المؤرخ في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر١٩٨٥م.

لحقوق الإنسان، وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[1]، حيث تضمن التأكيد على ضمان استقلال القضاة من التأثير عليهم، أو التدخل في شؤونهم الخاصة، أو العامة من قبل مؤسسات الدولة الحكومية، أو الأهلية، كما أنها أرست مبادئ يسترشد بها في مسألة استقلال القضاة، ومنها عدم التمييز بين القضاة، أو التأثير عليهم، أو التدخل في أعمالهم، أو ممارسة أي نوع من أنواع الضغوط عليهم خصوصًا أثناء تأديتهم لواجبات وظيفتهم القضائية، كما أقرت هذه المجموعة حق السلك القضائي في حرية التعبير عن الرأي، وتكوين الجمعيات، ووضعت كثيرًا من المعايير اللازمة والضرورية لاختيار أعضاء السلك القضائي وتعيينهم، والتي منها النزاهة، والكفاءة، وأن يكون الـمُعَيَّن على مستوًى مناسب من التعليم والتدريب، كما أقرت كثيرًا من الضمانات اللازمة لأعضاء السلك القضائي، مثل عدم جواز عزلهم، أو كف أيديهم عن العمل بدون مبرر نظامي أو قانوني، وأكدت على منحهم الحصانة القضائية، والأمان، والحماية اللازمة، كما أكدت على الواجبات التي ينبغي على القضاة مراعاتها، والالتزام بها، مثل النزاهة، والحيدة، والحفاظ على سرية العمل[2].

---

(١) اعتمد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وعرض للتوقيع والانضمام بقرار الجمعية العامة رقم (٢٢٠٠ /أ) وتاريخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦م، وبدأ العمل به في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٧٦. للاستزادة: بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، المجلد الأول، ص٧٩.

(٢) بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، المجلد الأول، ص٧٤٦ وما بعدها، ومحفوظ، أشرف محمود، الضمانات الدولية للمحاكمة العادلة والمنصفة، وموقف القانون المصري منها، مرجع سابق، ص ٧٤ وما بعدها.

ثالثًا: معايير الأمم المتحدة حول دور المدعي العام (عضو النيابة العامة)[1]

اهتمت هذه المعايير بمساعدة الدول في مهامها المتمثلة في ضمان فعالية دور أعضاء النيابات العامة وتعزيز هذا الدور، وأثر حيادهم وعدالتهم في الإجراءات الجنائية، فقد أكدت هذه المعايير على أن يتم اختيار المدعي العام أو عضو النيابة على أساس النزاهة، والكفاءة، والجدارة، والتعليم، والمؤهلات المناسبة لشَغْلِ الوظيفة، وليس على أساس المحاباة، أو التمييز بين الأشخاص على أساس اللون، أو الجنس، أو الدين، أو اللغة، أو الرأي السياسي، أو غيرها، كما تضمنت وجوب تأمين التعليم، والتدريب اللائق والمناسب لأعضاء النيابة، ووجوب توعيتهم بما يجب عليهم من واجبات، ومُثُلٍ أخلاقية تتطلبها المهنة، وكذلك تنبيههم إلى وجوب مراعاة الحماية الدستورية والقانونية لحقوق المتهم أو المشتبه به، وحتى الضحية، ومراعاة حقوق الإنسان عامة التي قررها القانون الدولي، كما كفلت لهم الحق في ممارسة واجباتهم الوظيفية وأدائها دون ترهيب، أو مضايقة، أو ضغوط، أو تدخلات غير لائقة، أو مساءلة قانونية أو مدنية بدون مبرر، كما كفلت لهم الحق في حرية التعبير، وحرية العقيدة، وتشكيل الرابطات والانضمام إليها، ويحق لهم بصفة خاصة المشاركة في الأمور المتصلة بالقانون وإقامة العدل، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وكذلك الانضمام إلى المنظمات المحلية والإقليمية والدولية، وتشكيلها، وحضور اجتماعاتها، والمشاركة في الحياة العامة، كما أكدت على وجوب أن تكون وظيفة عضو النيابة مفصولة تمامًا

---

(١) هذه المعايير اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المعقود في هافانا من ٢٧ آب/ أغسطس إلى ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠م. للاستزادة: بسيوني محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، المجلد الأول، ص٧٥٠ـ٧٥٦.

عن وظيفة القاضي، كما أكدت دور أعضاء النيابة الفعال في الإجراءات الجنائية، وفي حسن سير العدالة الجنائية وتحقيقها.

رابعًا: المبادئ الرئيسة حول دور المحامي[1]

تضمنت هذه المبادئ كثيرًا من الضمانات والقواعد اللازمة والخاصة بالمحامين، وأكدت في ديباجتها على أنه يجب على الدول والحكومات عند صياغة دساتيرها وقوانينها الداخلية وممارساتها الوطنية مراعاة المبادئ الأساسية الخاصة بدور المحامين في الإجراءات الجنائية واحترامها، ومن تلك الضمانات أنه يحق لكل شخص الاستعانة بمحامٍ يختاره هو من تلقاء نفسه إن أراد؛ لحمايته، والدفاع عنه وعن حقوقه في جميع مراحل الدعوى الجنائية، وأنه من الواجب على الحكومات توفير الإجراءات الفاعلة، والآليات القادرة على الاستجابة، التي تتيح الاستعانة بالمحامين بصورة فعالة، مع تساوي جميع الأشخاص المقيمين على أراضي الدولة والخاضعين لولايتها، بدون أي تمييز أو تفرقة بين شخص وآخر، كما كفلت توفير التمويل الكافي والموارد اللازمة لتقديم جميع الخدمات القانونية للفقراء، وغيرهم من الأشخاص المعدمين المحرومين، كما أنه على الحكومات والروابط الـمِهْنِيَّةِ إعداد وطرح البرامج التوعوية التي تستهدف الجمهور؛ لإعلامه بحقوقه وواجباته المقررة قانونًا، وبيان دور المحامين في حماية الحريات الأساسية، مع ضرورة مراعاة الفقراء والمحرومين وإيلائهم عناية خاصة؛ لمساعدتهم في الدفاع عن حقوقهم، سواء عن طريق المحامين أو عن طريق غيرهم، كما أنه على الحكومات أن تضمن قيام السلطة المختصة فورًا بإبلاغ جميع الأشخاص بأن لهم الحق في اختيار محامٍ

(١) اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في هافانا من ٢٧ آب/ أغسطس إلى ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠م. للاستزادة: بسيوني محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، المجلد الأول، ص٧٥٦ - ٧٦٠.

يتولى تمثيلهم، والدفاع عنهم أمام القضاء، ومساعدتهم في اختيار المحامي المناسب عند اقتضاء الحاجة لذلك في مدة لا تتجاوز ثمانيًا وأربعين ساعة من وقت القبض عليهم أو احتجازهم، كما يجب أن توفر لجميع المقبوض عليهم أو المحتجزين أو المسجونين فرصًا، وأوقاتًا، وتسهيلاتٍ تكفي لأن يزورهم محامٍ للحديث معهم، واستشارتهم، دون تأخير أو تدخل أو مراقبة، وبسرية تامةً، كما يجب على الحكومات أن تكفل للمحامين توفير التعليم، والتدريب المناسب، والتوعية إلى المثل والواجبات الأخلاقية للمحامين، وإلى حقوق الإنسان وحرياته الأساسية المعترف بها في القانون الوطني الدولي، كما يجب على المحامين أن يحافظوا على شرف المهنة وكرامتها، باعتبار أن مهنة المحاماة عامل أساسي في مجال إقامة العدل، كما يجب على المحامي إسداء المشورة لموكله فيما يتعلق بحقوقه والتزاماته القانونية، ومساعدته بشتى الطرق الملائمة، واتخاذ الإجراءات القانونية التي تكفل حفظ حقوقه، وخصوصًا أمام المحاكم بجميع أنواعها والسلطات الإدارية حسب الاقتضاء، كما يجب على المحامي أثناء حمايته حقوق موكله التمسك بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي يعترف بها القانون الدولي، وأن تكون تصرفاته حرة، متيقظة، تتماشى مع القانون والمعايير المعترف بها، وأخلاقيات المهنة القانونية، وأن يحترم دائمًا مصالح موكله بصدق وولاء.

خامسًا: مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن[1]

اهتمت هذه المبادئ بحماية حقوق الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز، أو السجن، أو تقييد الحرية، حيث نصت على

(١) اعتمدت هذه المبادئ ونشرت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٤٣/ ١٧٣) المؤرخ في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨م.

وجوب معاملة كل من يتعرض لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن معاملة إنسانية تحترم فيها كرامته، وتصان فيها حقوقه، ولا يجوز الانتقاص منها، أو تقييدها بحجة أن هذه المبادئ لا تعترف بهذه الحقوق، أو تعترف بها ولكن بدرجة أقل، كما أنه لا يجوز احتجاز أي شخص أو سجنه أو اتخاذ أي تدبير يمس حقوقه وحرياته الأساسية إلا بأمر من السلطة القضائية، أو سلطة أخرى، أو كان ذلك الأمر خاضعًا لرقابتها الفعلية، وأن تطبق على العموم سواسية بدون تمييز عنصري مهما كان نوعه، ولا يجوز تعريضه للتعذيب والمعاملة اللاإنسانية، وعلى الدول أن تمنع وتجرم أي فعل يتنافى مع الحقوق والواجبات الواردة في هذه المبادئ، وأن تُخضع كل من ارتكب هذه التصرفات المخالفة لعقوبات وجزاءات مناسبة، وأن تجري تحقيقات محايدة لو وردت شكاوى بهذا الخصوص، كما أوصت في المبدأ الثامن على ضرورة التفريق بين المتهمين الموقوفين، وبين السجناء المحكومين بالفصل بينهم قدر الإمكان، وأن يعامل كل شخص منهم معاملة تتناسب مع وضعه باعتباره مدانًا أو غير مدانٍ، كما أنه يحظر على كل سلطة مخولة بممارسة القبض أو التوقيف تجاوز حدودها المهنية وصلاحيتها المعطاة لها من النظام أو القانون، وعند وقوع مثل هذه التجاوزات أو المخالفات فإنه يحق للمتضرر التظلم أمام الجهة القضائية، أو أي سلطة أخرى لها الحق في محاسبة المتجاوز، كما أكدت وجوب تبليغ المقبوض عليه بسبب القبض عليه، والتهمة الموجهة له على وجه السرعة، كما أوجبت تسجيل أسباب القبض، ووقته، ووقت إيداع المتهم دار التوقيف، وكذلك تسجيل تاريخ مثوله لأول مرة أمام السلطة القضائية أو أي سلطة أخرى، وكذلك أوجبت على السلطة التي باشرت القبض على المتهم وتوقيفه تزويد المتهم الموقوف بحقوقه القانونية، وأن تفسر له تلك الحقوق وكيفية استعمالها، وباللغة التي يفهمها، حتى لو لزم الأمر

الاستعانة بمترجم شفهي فيما يخص الإجراءات القانونية اللاحقة للقبض عليه، وكذلك تمكين الشخص المحتجز أو المسجون من الاتصال بمن يريد من العالم الخارجي، وخصوصًا إذا كان محاميه أو أسرته، وإذا كان المحتجز أو الموقوف أو المسجون حدثًا أو غير قادر على فهم حقوقه وإدراكها، فإنه يجب على السلطة المختصة أن تتولى من تلقاء نفسها القيام بإخطار أسرته، أو أشخاص مناسبين يختارهم، أو حتى السفارة، أو القنصلية، أو البعثة الدبلوماسية التي يتبعها إن كان أجنبيًّا، وبدون تأخير قدر الإمكان، مع الاهتمام الخاص عند إبلاغ الوالدين أو الأوصياء، كما أكدت هذه المبادئ في الجملة ضرورة تمكين الشخص الموقوف أو المسجون من الاستعانة بمحامٍ لو أراد، وأن تعين له السلطة محاميًا عند عدم استطاعته توكيل محامٍ منٍ عنده، مع وجوب تمكينه من الاتصال بمحاميه، ومقابلته، والتشاور معه، وتقديم التسهيلات اللازمة لذلك، دون تأخير أو مراقبة، وبسرية كاملة، إلا في ظروف استثنائية يحددها القانون أو النظام، مثل المحافظة على الأمن، وحسن سير النظام والعدالة، كما منعت هذه المبادئ استغلال الموقوف أو المحتجز استغلالًا غير لائق بهدف انتزاع الاعترافات منه، أو إرغامه على تجريم نفسه، أو الإقرار بارتكاب جرم لم يفعله، أو الشهادة ضد شخص آخر، كما أنه لا يجوز تعريض المحتجز ـ أثناء استجوابه ـ للعنف أو التهديد أو لأي أسلوب آخر من أساليب الاستجواب التي تنال من قدرته على اتخاذ قراراته، أو حكمه على الأمور، كما تناولت هذه المبادئ حق المسجون أو المحتجز في الرعاية الصحية، والتعليمية، والثقافية، والإعلامية، مع مراعاة الشروط والضوابط المنظمة لذلك، كما أن هناك كثيرًا من الضمانات الواردة في هذه المبادئ لا يتسع المجال لذكرها في هذا المقام[1].

(١) للاستزادة: بسيوني محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، المجلد الأول، ص٦٥٦ وما بعدها.

سادسًا: مجموعة القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء[1]

تمثل هذه القواعد في جملتها وفي مجموعها الحد الأدنى من الشروط والمواصفات التي اعترفت الأمم المتحدة بأنها تمثل الحد الأدنى والمقبول في معاملة السجناء، وهي تتكون من جزأين:

الجزء الأول: ركز على القواعد والمبادئ العامة المتعلقة بالإدارة العامة للمؤسسات العقابية، وهو ما ينطبق على جميع المسجونين بغض النظر عن أسباب إيداعهم السجن، أو الفئة التي تطبق بحقهم تدابير أمنية أو إصلاحية صدر بها أمر من القاضي.

الجزء الثاني: ركز على القواعد التي تنطبق على المسجونين بجميع فئاتهم، وحاولت أن توفر لهم الحد الأدنى من المعاملة الإنسانية، التي تعتبر من أهم ضمانات المحاكمة العادلة من حيث عدم خروج العقوبة عن هدفها الأساسي، وهو التقويم والإصلاح.

إن ما يمكن قوله عن هذه القواعد في الجملة أنها حاولت تحديد أفضل المبادئ والقواعد العملية في معاملة السجناء وإدارة السجون، والذي يمثل القدر الواجب الالتزام به في سائر التوجهات التشريعية التي تُسهم في تقرير حقوق المحكوم عليهم من المسجونين وحرياتهم، كما أن هذه القواعد النموذجية لما كانت تمثل الحد الأدنى من الحماية للمسجونين؛ تهدف بذلك إلى تعميق فلسفة الإصلاح والتأهيل، كما أنها تستهدف ضمان نظامية وقانونية العقوبة المحكوم بها، وهو ما يسمى (الشرعية الموضوعية)، بما يضمن سلامة

(١) اعتمدت هذه القواعد في مؤتمر الأمم المتحدة الأول لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في جنيف عام ١٩٥٥م وأقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراريه: رقم ٦٦٣ جيم (د - ٢٤) وتاريخ ٣١ تموز/ يوليو ١٩٥٧م، ورقم ٢٠٧٦ (د - ٦٢) وتاريخ ١٣ آيار/ مايو ١٩٧٧م.

مرحلة المحاكمة، والمتمثلة في ضمان قانونية المحاكمة، وشرعية التنفيذ في السجون[1].

سابعًا: نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[2]

يُعد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية من أهم الأنظمة والاتفاقيات الدولية الخاصة بالمحاكمات الجنائية؛ لكونه يحتوي على كثير من ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة، ولأنه تناول كثيرًا من الأفعال التي تعد انتهاكًا لحقوق الإنسان، والتي تم تجريمها من قبل المجتمع الدولي الذي صدّق على هذا النظام.

قد يتبادر إلى الذهن تساؤل أو اعتراض بأن هذا النظام خاص بالجرائم الدولية أو الأشد خطورة على المستوى الدولي، أو خاص بالمحكمة الجنائية الدولية.

والجواب عن هذا التساؤل أن هذا النظام مع أنه خاص بالمحكمة الجنائية الدولية التي أنشئت أصلًا لمحاسبة مرتكبي أشد الجرائم خطورة على المستوى الدولي ومحاكمتهم[3]، ومع التحفظ الكبير على طبيعة أعمال المحكمة، وكيفية إحالة المتهمين إليها ومحاكمتهم، فإنه من ـ وجهة نظري ـ يُعد من أهم الأنظمة والاتفاقيات في مجال المحاكمات الجنائية العادلة، وأرجع السبب في ذلك لأمرين اثنين:

(١) محفوظ، أشرف محمود، الضمانات الدولية للمحاكمة العادلة والمنصفة، وموقف القانون المصري منها، مرجع سابق، ص ٧٧ وما بعدها، للاستزادة: بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، المجلد الأول، ص٦٤٣ وما بعدها.

(٢) اعتمد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في مدينة روما بإيطاليا في ١٧ يوليو ١٩٩٨م ودخل حيز التنفيذ في ١ يوليو ٢٠٠٢م.

(٣) هذا ما نصت عليه المادتان: الأولى، والرابعة من نظام روما الأساسي.

الأول: أنه اهتم ببيان الأعمال المجرمة والأشد خطورة دوليًّا، والتي تعد انتهاكًا لحقوق الإنسان على المستوى الدولي[1] وإجراءات المحاكمة فيها.

الثاني: أنه اهتم أيضًا بضمانات المحاكمة الجنائية العادلة ـ وذلك من الجانب النظري على أقل تقدير ـ وبالتالي فلا يسوغ إهمالها أو تغافلها في هذا المقام.

ومن أهم ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة التي تناولها النظام ما يلي:

١ ـ ضمانة حق المتهم في الدفع بعدم اختصاص المحكمة أو مقبولية الدعوى[2].

٢ ـ ضمانة عدم جواز محاكمة المتهم عن الجريمة ذاتها مرتين[3].

٣ ـ ضمانة الشرعية الجنائية الموضوعية (ضمانة شرعية الجرائم والعقوبات)[4].

٤ ـ أكدت على ضمانات أعضاء السلك القضائي واستقلالهم[5].

---

(١) هذا ما نصت عليه المواد من (من الخامسة إلى الثامنة) من النظام ذاته.

(٢) هذا ما نصت عليه المادة التاسعة عشرة من النظام.

(٣) هذا ما نصت عليه المادة العشرون من النظام.

(٤) مبدأ الشرعية الجنائية الموضوعية أو شرعية الجرائم والعقوبات معناها (أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص)، للاستزادة: عوض، محمد محيي الدين، أصول الإجراءات الجزائية (نظرية البطلان)، مرجع سابق، ص١، ومبدأ الشرعية الموضوعية أو شرعية الجرائم والعقوبات، نصت عليه المادتان (الثانية والعشرون والثالثة والعشرون) من نظام روما الأساسي.

(٥) هذه الضمانات تناولتها المواد (٤٠ – ٤١) وكذلك المواد (٤٦ ـ ٤٩) من نظام روما الأساسي.

٥ ـ كما تناولت المادة الخامسة والخمسون من النظام نفسه الضمانات الإجرائية للمحاكمة الجنائية العادلة، ومنعت إجبار المتهم على تجريم نفسه أو الاعتراف بأنه مذنب، ومنعت كذلك تعريضه لأي نوع من أنواع التهديد أو القسر أو الإكراه أو إخضاعه للتعذيب أو لأي شكل آخر من أشكال المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وقررت حق المتهم في الاستعانة بمترجم إذا كانت المحاكمة بلغة لا يفهمها، والحصول على الترجمات التحريرية اللازمة للوفاء بمقتضيات العدالة والإنصاف، كما منعت القبض على أي شخص واحتجازه وحرمانه من حريته تعسفًا بدون مبرر قانوني، كما أكدت حق المتهم في إبلاغه بالتهمة المنسوبة إليه قبل الشروع في استجوابه ومحاكمته، وعلى حقه في الصمت دون اعتبار صمته دليلًا على إدانته، وعلى حقه القانوني في الاستعانة بمحامٍ سواء على حسابه الخاص أو على حساب المحكمة، وأوجبت عدمً استجوابه ومحاكمته إلا بوجود محاميه الذي اختاره، ما لم يتنازل عن حقه طواعية في الاستعانة بمحامٍ.

٦ ـ راعى النظام ضمانة اعتماد التهم الموجهة للمتهم قبل المحاكمة وأن يمكَّن المتهم ومحاميه من الاطلاع على التهم والأدلة المادية المتوافرة ضده، وأن يكون ذلك في مدة معقولة، وأن يكون له حق الرد والدفاع عن نفسه والاعتراض على التهم الموجهة له والأحكام الصادرة ضده، كما أن له الحق في تقديم أدلة النفي ومناقشة شهود الإثبات[1].

---

(١) انظر المادة (٦١) من نظام روما.

٧ ـ أكد النظام على وجوب انعقاد المحاكمة في مكان المحكمة ما لم يتقرر غير ذلك[١].

٨ ـ أكد النظام ضمانة وجاهية المحاكمة[٢].

٩ ـ أكد النظام أهمية أن تكون المحاكمة عادلة وناجزة تُحترم فيها حقوق أطراف المحاكمة وأن تكون المحاكمة أيضًا علنية يحضرها من يريد[٣].

١٠ ـ أكدت المادة السابعة والستون أغلب حقوق المتهم وضماناته أثناء المحاكمة الجنائية.

١١ ـ تضمنت المادة الرابعة والسبعون العقوبات واجبة التطبيق بحق المتهم الذي ثبتت إدانته، وهذا هو مبدأ الشرعية الموضوعية، وهو أنه: «لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص».

١٢ ـ بيَّن النظام العقوبات المقررة بشأن من ثبت في حقهم الاتهام، فلا تجوز الزيادة عليها[٤]، والعوامل التي تجب مراعاتها عند إقرار العقوبة[٥].

١٣ ـ أكد النظام على حق المتهم في الاعتراض على الأحكام، وبيَّن الطرق التي يتم بها الاعتراض، والإجراءات اللازمة لذلك[٦].

---

(١) انظر المادة (٦٢) من نظام روما.
(٢) انظر المادة (٦٣) من نظام روما.
(٣) انظر المادة السابعة والستين من نظام روما.
(٤) انظر المادة (٧٧) من نظام روما.
(٥) انظر المادة الثامنة والسبعين من نظام روما.
(٦) انظر المواد (٨١ ـ ٨٤) من نظام روما.

ثامنًا: إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام

سبق تناول هذا الإعلان والحديث عنه في المطلب السابق[1] أثناء الحديث عن ضمانات المحاكمة العادلة المستمدة من التشريع الإسلامي.

إن ما تجدر الإشارة إليه هو الحديث عن القيمة القانونية لتلك الإعلانات والمبادئ العالمية وعن طبيعة إلزام الدول بها: هل هو إلزام قانوني أم إلزام أدبي؟

اختلف فقهاء القانون الدولي حول هذا الموضوع على ثلاثة آراء:

الأول: يرى أن هذه النصوص خالية من أي قوة قانونية، وبالتالي فهي غير ملزمة للدول الأعضاء في المنظمة، ويرجعون السبب في ذلك إلى أنها توضح الأهداف فقط من وجود المنظمة وتعمل على تفسير أي التزام يقع على عاتق أي دولة طرف في الميثاق، دون أن تكون تلك الاتفاقية في حد ذاتها مصدر التزام، كما أن الميثاق لم يحدد حقوق الإنسان الواجبة حمايتها بدليل أنه لم يبيِّن أو يوضح وسائل حماية تلك الحقوق وسبلها، ولم يجز للأفراد أو الجماعات التظلم من أي اعتداء يمس حقوقهم.

الثاني: يرى أنها ملزمة قانونًا، أي أن احترام نصوص حقوق الإنسان الواردة في الإعلانات تتمتع بالقوة القانونية الملزمة باعتبارها من المبادئ العامة المشكلة لسياسة منظمة الأمم المتحدة، حالها حال غيرها من قواعد القانون الدولي وأسسه.

الثالث: وهو ما أخذ به الفقه الحديث الذي اعتبر نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان جزءًا لا يتجزأ من القانون الدولي العرفي واعتياد

(١)سبق تخريجها، ص ٧١ - ٧٤ .

الدول ما ورد فيه من قواعد جعله يُعتبر جزءًا لا يتجزأ من القانون الدولي العرفي، وبالتالي فإن ما ورد فيه يُعتبر قواعد ملزمة[1].

وإنني أتفق مع أحد الباحثين فيما يراه من أن الإشكالية لا تنحصر أو تكمن في حجم الإلزام أو قوته الموجودة في هذه الإعلانات، بل تتعدى إلى ما هو أكبر بكثير من ذلك، إن المشكلة الكبرى تكمن في ميثاق الأمم المتحدة ذاته[2]، حيث إن المتأمل في هذا الميثاق الذي يُعد النواة الأساسية التي تنبع منها هذه الإعلانات وتتمخض بسببها هذه المبادئ؛ يجد أنه خالٍ أو عارٍ من النصوص المقررة للعدالة، كما أنه تغافل العدالة عندما تحدث عن أهداف الأمم المتحدة ومبادئها، بدليل أن المادة الأولى من مواد الميثاق المشار إليه تناولت مقاصد الأمم المتحدة في أهدافٍ أربعة، لم يكن أيٌّ منها قد تناول العدالة بين الشعوب أو الأمم أو العدالة في العلاقات الدولية[3].

---

(١) أبو زيد، عبدالناصر، مصادر حقوق الإنسان، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠١٤م)، ص٧٥ وما بعدها.

(٢) وُقِّع ميثاق الأمم المتحدة في ٢٦ حزيران/ يونيه ١٩٤٥م في سان فرانسيسكو في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بنظام الهيئة الدولية، وأصبح نافذًا في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٥م. ويعتبر النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية جزءًا متممًا للميثاق.

وقد اعتمدت الجمعية العامة في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣م التعديلات التي أدخلت على المواد ٢٣ و٢٧ و٦١ من الميثاق، والتي أصبحت نافذة في ٣١ آب/ أغسطس ١٩٦٥. كما اعتمدت الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥م التعديلات التي أدخلت على المادة ١٠٩، وأصبحت نافذة في ١٢ حزيران/ يونيه ١٩٦٨م.

(٣) أبو زيد، عبدالناصر، مصادر حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ٥٧ ـ ٥٨.

الفرع الثاني: الضمانات المستمدة من الاتفاقيات الدولية

تقرر في عرف القانون الدولي أنه لا يمكن إيجاد أي التزام قانوني إلا بقيام مجموعة من الدول بعقد اتفاق معين خاص بموضوع معين، ومنها الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان ولا يكفي مجرد التصويت عليها في الجمعية العامة للأمم المتحدة[1]، ولهذا السبب سعت الأمم المتحدة سعيًا حثيثًا إلى إقرار كثير من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، والتي منها حقه في محاكمة عادلة تكون ملزمة للموقعين عليها، ومنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، وغيرها من الاتفاقيات الأخرى التي اهتمت بحقوق الإنسان وأكدت عليها، والتي من ضمنها وجوبًا ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة، ومن تلك الاتفاقيات التي تناولت حقوق الإنسان ما يلي:

أولًا: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[2]

لقد كان هذا العهد بمثابة محاولة من المجتمع الدولي التابع لهيئة الأمم المتحدة إلى تقنين وتنظيم حقوق الإنسان المدنية والسياسية، انطلاقًا من إيمانهم العميق بالكرامة الأصيلة لبني البشر، وأنهم متساوون في الحقوق الثابتة لهم بأصل الخِلْقَة، وأن ذلك أساس العدل والحرية والسلام في العالم.

---

(١) محفوظ، أشرف محمود، الضمانات الدولية للمحاكمة العادلة والمنصفة، وموقف القانون المصري منها، مرجع سابق، ص ٧٩.

(٢) اعتمد هذا العهد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة رقم (٢٢٠٠ ألف)، وتاريخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر من عام ١٩٦٦م، وأصبح نافذًا في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٧٦م، للاستزادة: بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، المجلد الأول، ص٧٩ وما بعدها.

لقد جاء هذا العهد مؤيدًا ومؤكدًا للحقوق الإنسانية المدنية والسياسية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بل إنه سعى لتوسيع نطاق هذه الحقوق[1].

كما بيَّن ما على الدول والأفراد من مسؤوليات تجاه هذا العهد من التزام بتعزيز الاحترام والمراعاة العالميتين لحقوق الإنسان وحرياته سواء على مستوى الفرد أو الجماعة، فقد أوجب هذا العهد على الدول الأطراف احترام جميع الحقوق المعترف بها فيه وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد المتواجدين على إقليم كل دولة والداخلين تحت ولايتها دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين، أو الرأي، سياسيًّا كان أو غير سياسيٍّ، أو غير ذلك من الأسباب، كما تضمنت الفقرة الثالثة من المادة الثانية أن تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد بكفالة توفير السبل الفعالة للتظلم لكل شخص انتهكت حقوقه أو حرياته المعترف بها في هذا العهد حتى لو صدر هذا الانتهاك من أشخاص يحملون الصفة الرسمية أو الطابع الرسمي، كما تضمنت المادة الثالثة من العهد أن على الدول الأطراف كفالة المساواة بين الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في هذا العهد، كما نصت المادة السادسة على الحق في الحياة، وأنه لا يجوز حرمان أي شخص من حياته تعسفًا، وأنه يجب على القانون أن يحمي هذا الحق، وأنه لا يجوز الحكم بعقوبة الإعدام إلا أن تكون جزاءً على أشد الجرائم خطورة وبعد حكم نهائي صادر عن محكمة مختصة، وأن يكون ذلك الحكم وفقًا للتشريع النافذ وقت ارتكاب الجريمة، كما منع هذا العهد في مادته السابعة إخضاع أي شخص للتعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية

(١) محفوظ، أشرف محمود، الضمانات الدولية للمحاكمة العادلة والمنصفة، وموقف القانون المصري منها، مرجع سابق، ص ٨٠.

أو معاملة تحط من كرامته الإنسانية، وعلى وجه الخصوص ألا يتم إخضاعه لأي فحوصات طبية أو علمية إلا بعد موافقته واختياره طواعية وبدون إجبار أو إكراه، كما نصت المادة التاسعة على الحق في الحرية والأمان، وأنه لا يجوز توقيف أي شخص أو اعتقاله وحرمانه من حريته إلا في الأحوال والأسباب المنصوص عليها في القانون، وطبقًا للإجراء المقرر فيه، مع سرعة إبلاغه بسبب توقيفه والقبض عليه والتهمة الموجهة له، وسرعة إحالته إلى قاضٍ مختص، وأن يحاكم في مدة معقولة، أو الإفراج عنه، كما أوجبت المادة العاشرة أن يعامل جميع المحرومين من حرياتهم معاملة إنسانية تُحترم فيها الكرامة الأصيلة في الإنسان، ويفصل فيها المتهمون عن المحكومين أو المدانين إلا في ظروف استثنائية، كما نص هذا العهد في مادته الرابعة عشرة على تساوي الناس أمام القضاء، وأنه من حق أي شخص وُجِّهت له تهمة جزائية أو مدنية أن تنظرها محكمة مختصة وحيادية ومستقلة أنشئت بحكم القانون، وأن تكون محاكمة علنية، كما أكدت المادة ذاتها مبدأ (براءة الذمة) وأن المتهم دائمًا بريء حتى تثبت إدانته بموجب القانون وتمنح له جميع الضمانات المقررة في القانون، والتي منها أن يُبْلَغَ فورًا بالتهمة الموجهة إليه، وأن يكون الإبلاغ بلغة يفهمها، وأن يُعطَى الفرصة والتسهيلات الكافية لتجهيز دفاعه والاتصال بمحاميه، وأن تتم محاكمته بدون تأخير، وأن يُمَكَّن من مناقشة شهود الخصم بنفسه، أو من قِبَلِ غيره، وأن يستعين بمترجم عند الحاجة، وألا يُكرَه على الاعتراف أو الشهادة ضد نفسه أو ضد غيره، وألا يحاكم على الجرم الذي ارتكبه مرتين، كما نصت على الشرعية بشقيها الإجرائية والموضوعية وأكدت عليهما، كما أكد هذا العهد في مادته السادسة والعشرين تساوي الناس أمام القانون بدون أي تمييز لأي سبب، وأنه يجب على القانون أن يكفل الحماية الفعالة للناس على حد سواء من التمييز.

ثانيًا: اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة[1]

لقد أكدت هذه الاتفاقية حماية الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية والمهينة واللاإنسانية، وأكدت كثيرًا من الضمانات المهمة للمحاكمة الجنائية العادلة، حيث ألزمت هذه الاتفاقية في مادتها الأولى كل دولة من الدول الأطراف باتخاذ إجراءات تشريعية وإدارية وقضائية فعالة لمنع أعمال التعذيب في كل إقليم يقع تحت اختصاصها القضائي، مهما كانت الأسباب والظروف، كما نصت المادة الرابعة على أنه على كل دولة طرف تجريم جميع أعمال التعذيب والنص عليه في قانونها الجنائي، وأن يشمل ذلك أيضًا كل شخص قام أو حاول القيام بمحاولة ممارسة التعذيب، أو قام بأي عمل آخر من شأنه أن يشكل تواطؤًا أو مشاركة في التعذيب، وأن تجعل هذه الأعمال والأفعال مستوجبة للعقوبة المناسبة التي تأخذ في اعتبارها طبيعتها الخطرة، كما تضمنت الاتفاقية أيضًا أن تقوم كل دولة باستعراض منظم لقواعد الاستجواب والمحاكمة وتعليماتها وممارساتها وأساليبها، وكل ما يتعلق بالترتيبات المتعلقة بحجز الأشخاص الموقوفين أو المحتجزين أو المعتقلين في السجون في أي إقليم يقع تحت ولايتها القضائية، والترتيبات المتعلقة بمعاملتهم، منعًا من حدوث أي حالات تعذيب، مع وجوب إجراء تحقيق عادل وسريع ونزيه كلما قامت أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن عملًا من أعمال التعذيب قد ارتكب في أي إقليم من الأقاليم الواقعة تحت الولاية القضائية للدولة، كما أوجبت على كل دولة أن تضمن إنصاف كل

---

(١) اعتمدت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٣٩/ ٤٦) المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر١٩٨٤م، للاستزادة: بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، المجلد الأول، ص ٦٩٤ وما بعدها.

من يتعرض لأي عمل من أعمال التعذيب، ومنحته الحق في تعويض عادل ومناسب، كما ألزمت هذه الاتفاقية في المادة الخامسة عشرة كل دولة طرف بعدم الاستشهاد بأي أقوال ثبت أنه تم الإدلاء بها نتيجة للإكراه والتعذيب، باعتبارها دليلًا في الإجراءات.

ثالثًا: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[1]

لقد نصت هذه الاتفاقية على أنه انطلاقًا من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يؤكد مبدأ عدم جواز التمييز وأن الناس جميعًا على اختلافهم متساوون في الحقوق والكرامة، وأن لكل إنسان الحق في التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة في الإعلان العالمي المنوه عنه دون أي نوع من أنواع التمييز بما في ذلك التمييز بسبب الجنس، حيث اتفقت الدول الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية على شجب جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وعلى ضرورة اتخاذ الإجراءات والوسائل المناسبة، وبدون تأخير للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومن أهم الضمانات التي وردت في هذه الاتفاقية ما ورد في المادة الخامسة عشرة من وجوب اعتراف الدول الأطراف في الاتفاقية بمساواة المرأة للرجل أمام القانون، من حيث الأهلية، ومساواة الرجل كذلك في إبرام العقود وإدارة الممتلكات وتعاملهما على قدم المساواة في جميع مراحل إجراءات المحاكمة، وأن أي إجراء قانوني أو أي عقود أو صكوك خاصة ذات أثر قانوني تستهدف الحد من أهلية المرأة القانونية تعتبر لاغية وباطلة.

(١) اعتمدت هذه الاتفاقية وصدق عليها بموجب قرار جمعية الأمم المتحدة رقم (٣٤/ ١٨٠) المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩م، ودخلت حيز النفاذ في الثالث من أيلول/ سبتمبر ١٩٨١م، للاستزادة: بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، المجلد الأول، ص ٤٤٠ وما بعدها.

رابعًا: اتفاقية حقوق الطفل[1]

حيث أكدت هذه الاتفاقية أنه انطلاقًا من المبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة التي تؤكد أهمية الاعتراف بالكرامة المتأصلة لجميع البشرية وبحقوقهم المتساوية غير القابلة للتصرف، وانطلاقًا من أن الطفل يُعد أحد أفراد الأسرة التي تُعد النواة والوحدة الأساسية للمجتمع؛ فقد وقعت هذه الاتفاقية التي تضمنت كثيرًا من الحقوق والضمانات العامة للطفل باعتباره أحد أفراد المجتمع والخاصة بالمحاكمة الجنائية العادلة باعتباره متهمًا ارتكب فعلًا مخالفًا للقانون، فقد أكدت المادتان السابعة والثلاثون، والأربعون، أنه على الدول الأطراف أن تكفل عدم تعرض أي طفل للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة القاسية والمهينة أو اللاإنسانية، وألا تفرض عليه عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة بسبب جرائم ارتكبها مَن يقل عمره عن ثمانية عشر عامًا ، وألا يحرم أي طفل من حريته بصورة تعسفية أو غير قانونية، كما أنه لا يجوز اعتقاله أو احتجازه أو سجنه إلا بموجب أحكام القانون، كما تجب معاملة أي طفل محروم من حريته معاملة إنسانية تُحترم فيها كرامته المتأصلة باعتباره إنسانًا، وبطريقة تُراعى فيها ظروف من هم في سنِّه، وأن يفصل عن الأشخاص البالغين، كما أن له الحق في الاتصال بأهله وأسرته عن طريق المراسلات والزيارات، وكذلك له الحق في سرعة الحصول على مساعدة قانونية، أو أي نوع آخر من المساعدات المناسبة التي يحتاجها، وأن تُجْرَى محاكمته بسرعة في محكمة مختصة ومستقلة ونزيهة ومحايدة، وأن تفترض

---

(١) اعتمدت هذه الاتفاقية بموجب قرار اللجنة العامة للأمم المتحدة رقم (٤٤/ ٢٥) المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩م، للاستزادة: بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، المجلد الأول، ص٨٧٥ وما بعدها.

براءته حتى تثبت إدانته، وأن يخطر فورًا بالتهمة المنسوبة إليه، وألا يكره على الإدلاء بشهادة أو الاعتراف بذنب، وتأمين مترجم إذا احتاج الطفل ذلك ولم يكن يتقن اللغة أو اللهجة المستعملة.

خامسًا: الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري[1]

لقد أكدت الدول الأطراف في هذه الاتفاقية في جملتها على شجبها وتجريمها وإدانتها لجميع أشكال التمييز العنصري وأوجبت على جميع الأعضاء اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمواجهة أي تمييز في جميع المجالات والميادين والتي يدخل من ضمنها النظام القضائي كما في المادتين الأولى والثانية من هذه الاتفاقية[2].

الفرع الثالث: الضمانات المستمدة من الاتفاقيات الإقليمية

أولًا: الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب[3]

لقد أخذت الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية عند وضعها للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ما قررته وأكدته في ميثاق الوحدة الإفريقية الذي ينص على أن الحرص والمساواة والعدالة والكرامة

---

(١) هذه الاتفاقية اعتمدتها الجمعية العامة وعرضتها للتوقيع والتصديق بقرارها رقم (٢١٠٦ ألف) (د - ٢٠) المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥ م، ودخلت حيز النفاذ في ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩م، للاستزادة: بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، المجلد الأول، ص ٣٨٥ وما بعدها. وأقصد به جميع المتعاملين مع القضاء.

(٢) محفوظ، أشرف محمود، الضمانات الدولية للمحاكمة العادلة والمنصفة، وموقف القانون المصري منها، مرجع سابق، ص ٨٣.

(٣) تم إقرار هذا الميثاق في عام ١٩٨١م، للاستزادة: بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص ٣٧٩ وما بعدها.

أهداف أساسية لتحقيق التطلعات المشروعة للشعوب الإفريقية، حيث أكدت المادة الأولى وجوب اعتراف الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية الأطراف في هذا الميثاق بالحقوق والحريات والواجبات الواردة فيه، وأن عليها اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيقها، كما أكدت المادة الثانية منه أنه يحق لكل شخص التمتع بالحقوق والحريات المعترف بها والمكفولة في هذا الميثاق دون أي تمييز سواءٌ أكان بسبب العنصر أو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، كما ساوت المادة الثالثة بين الناس أمام القانون وفي أحقية الناس في المساواة في الحماية أمام القانون، كما تضمنت مادته الرابعة أنه لا يجوز انتهاك حرمة أي إنسان تعسفًا، وأنه من حقه أن تُحترم حياته وسلامة شخصه البدنية والمعنوية، كما بينت المادة الخامسة أن لكل فرد الحق في احترام كرامته واحترام شخصيته القانونية، وحظرت جميع أشكال استغلاله وامتهانه واستعباده أو تعذيبه بأي نوع من أنواع التعذيب، أو معاملته معاملة وحشية أو مُهينة أو لاإنسانية أو مذلة، وكفلت المادة السادسة الحق في الحرية والأمان الشخصي، ومنعت حرمان أي شخص من حريته إلا في حالات محددة سلفًا في القانون، وأنه لا يجوز القبض على أي شخص أو احتجازه تعسفًا، كما بينت المادة السابعة أن حق التقاضي مكفول للجميع، ويشتمل هذا الحق على الحق في اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصة في كل عمل يُعد خرقًا للحقوق الأساسية المعترف له بها، والتي تضمنتها الاتفاقيات والقوانين واللوائح والعرف السائد، كما أكدت مبدأ البراءة الأصلية، وأن الإنسان بريء حتى تثبت إدانته أمام محكمة مختصة، وأنه له الحق في محاكمته خلال مدة معقولة، كما أنه له الحق في الدفاع عنه واختيار من يراه مناسبًا للدفاع عنه، كما أكدت مبدأ الشرعية بشقيه الإجرائي والموضوعي، كما أكدت المادة الثامنة عشرة وجوب قيام الدولة بالقضاء على

كل أشكال التمييز ضد المرأة، وأن تقوم الدولة بكفالة كل حقوقها وحقوق الطفل، وفق ما ورد في الإعلانات والاتفاقيات الدولية، كما أكدت المادة السادسة والعشرون أنه يتعين على الدول الأعضاء ضمان استقلال المحاكم وإتاحة إنشاء المؤسسات الوطنية المختصة التي يعهد إليها بالنهوض وحماية الحقوق والحريات التي يكفلها الميثاق، وتحسينها.

ثانيًا: الميثاق العربي لحقوق الإنسان[1]

انطلقت حكومات الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية من إيمانها بكرامة الإنسان منذ أن أكرمها الله وأعزها بجعل الوطن العربي مهد الديانات وموطن الحضارات التي أكدت أن لكل فرد الحق في أن يحيا حياة كريمة تقوم على أسس العدل والحرية والسلام.

وحرصًا من الدول الأعضاء على تحقيق تلك المبادئ الخالدة التي أرستها الشريعة الإسلامية والديانات السماوية الأخرى في الأخوة والمساواة بين البشر، وتأكيدًا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأحكام العهدين الدوليين للأمم المتحدة بشأن الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام فقد أكد الميثاق في مواده أهم ضمانات حقوق الإنسان بشكل عام، وضمانات المحاكمة العادلة بشكل خاص، حيث أكدت وجوب أن تتعهد كل دولة طرف في هذا الميثاق بأن تكفل لكل إنسان موجود على أراضيها وخاضع لسلطتها حق التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة فيه بدون أي نوع من أنواع التمييز، وأنه لا يجوز تقييد أي حق من الحقوق

(١) اعتمد هذا الميثاق ونشر بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم (٥٤٢٧) المؤرخ في ١٥ سبتمبر ١٩٩٧م، للاستزادة: بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص ٥٠٨ وما بعدها.

الأساسية المقررة للإنسان، كما أنه لا يجوز فرض القيود على الحقوق والحريات المكفولة في هذا الميثاق سوى ما نص عليه القانون ويعتبره ضروريًّا لحماية النظام العام أو الحقوق أو حريات الآخرين والأخلاق العامة، كما حظرت المساس بالحقوق والضمانات الخاصة بمناهضة التعذيب والإهانة ومنعهما، والخاصة بالمحاكمة وعدم جواز تكرار المحاكمة عن فعل مرتين، وأكدت مبدأ الشرعية بشقيها الإجرائي والموضوعي، وأن لكل فرد الحق في الحياة والحرية والسلامة، وأن هذه الحقوق محمية بقوة القانون، وأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه، وأكدت الحق في الحرية والسلامة الشخصية ومنعت القبض على أي شخص أو حجزه أو توقيفه بغير سند قانوني، مع ضرورة إحالته إلى القضاء بدون تأخير، كما أكد الميثاق تساوي الناس جميعًا أمام القضاء، وأن حق التقاضي مكفول للجميع ما داموا يسكنون إقليم الدولة، وأن عقوبة الإعدام لا تكون إلا في الجنايات بالغة الخطورة، ولكل من حكم عليه بالإعدام الحق في التماس طلب العفو أو تخفيف العقوبة، وأنه لا يجوز تنفيذ حكم الإعدام في حق من يقل عمره عن ثمانية عشر عامًا، أو المرأة الحامل حتى تضع حملها، وعلى الأم المرضع حتى ينقضي عامان كاملان على تاريخ الولادة، كما حظر هذا الميثاق أن يعذب أي شخص أو يعامل معاملة لا إنسانية أو قاسية أو مهينة تحط من كرامته، وأنه لا بد أن يعامل المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية معاملة إنسانية، وألا تتم محاكمة أي شخص مرتين على جرم واحد، وقررت الحق لمن حوكم مرتين بأن يعترض، وله الحق في التعويض، وأكدت أنه لكل شخص شخصيته القانونية الملازمة له.

ثالثًا: الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان[1]

حرصًا من المجلس الأوربي على تحقيق اتحاد أوثق بين أعضائه، وإيمانًا منه بأن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتحقيق المزيد منها إحدى وسائل بلوغ هذا الهدف، وتأكيدًا منها على إيمانها العميق بأن هذه الحريات الأساسية تُعد أساس العدالة والسلام فقد عقدت دول المجلس العزم باعتبارها دولًا تسودها ثقافة فكرية واحدة ذات تراث مشترك من الـمُثُل والتقاليد والحرية واحترام القانون على اتخاذ الخطوات الأولى نحو التنفيذ الجماعي لبعض الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقامت بتوقيع هذه الاتفاقية التي تضمنت أن لكل إنسان الحق في الحياة، وهو حق محمي قانونًا، كما ضَمِنَتْ الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية لكل شخص يخضع لنظامها القانوني حق التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة في هذه الاتفاقية، كما منعت تعريض أي شخص للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة المهينة للكرامة، ومنحت كل شخص الحق في العيش بحرية والأمن لشخصه، ومنعت التعدي على هذه الحرية وحرمان صاحبها منها إلا في الأحوال المنصوص عليها قانونًا، كما منعت حبس أي شخص إلا بناءً على محاكمة قانونية أمام محكمة مختصة، وألا يتم القبض على أي شخص إلا بناءً على اشتباه معقول بارتكابه جريمة معينة، وأنه لا بد من إبلاغه فورًا عند القبض عليه بالتهمة الموجهة له وأسبابها، وأن يُعرض بسرعة على القاضي المختص، وأن تكون محاكمته علنية وأمام محكمة مختصة خلال مدة معقولة، ومن تم القبض عليه تعسفيًّا فله الحق في المطالبة بالتعويض، كما اعتبرت

---

(١) وقعت هذه الاتفاقية في روما في الرابع من نوفمبر سنة ١٩٥٠م، انظر: بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص ٥٤ وما بعدها.

هذه الاتفاقية مبدأ (البراءة الأصلية) في المتهم حتى تثبت إدانته، فإن وُجِّهَ له الاتهام فله الحق في إخطاره فورًا بطبيعة التهمة وسببها ومنحه الوقت الكافي والتسهيلات المناسبة لإعداد دفاعه، ومساعدته في اختيار محامٍ وتعيينه إن رغب في ذلك، ودفع تكاليفه إن لم تكن لديه القدرة على دفعها، مع وجوب السماح له بمقابلة شهود الخصوم ومناقشتهم، وتعيين مترجم إن كان لا يتكلم اللغة المستعملة في المحكمة أو لا يفهمها، كما منعت إدانة أي شخص ارتكب فعلًا لم يكن مجرمًا في القانون الوطني أو الدولي قبل ارتكابه له، ولكل إنسان حق التمتع بهذه الضمانات والحقوق والحريات الواردة في هذه المعاهدة أيًّا كان أساسه دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو الدين أو اللون أو المعتقد أو اللغة أو الرأي السياسي أو الاجتماعي.

رابعًا: الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (سان خوسيه)[1]

لقد حرصت الدول الأمريكية التي وقعت على هذه الاتفاقية على التأكيد على تعزيز إقامة نظام ديمقراطي مبني على الحرية الشخصية والعدالة الاجتماعية، وعلى احترام حقوق الإنسان الأساسية، إيمانًا منها بأن تلك الحقوق لم تُمنح للإنسان باعتباره مواطنًا في دولة ما وإنما انطلاقًا من الصفات الشخصية البشرية التي يتمتع بها، وحتى تكون هذه الاتفاقية بمثابة حماية دولية تدعم وتكمل الحماية التي توفرها القوانين الداخلية للدول الأعضاء، حيث نصت هذه الاتفاقية على ضمانات حقوق الإنسان بشكل عام، وضمانات المحاكمة الجنائية العادلة بشكل خاص، فقد أوجبت على الدول الأطراف احترام الحقوق والحريات المعترف بها في هذه الاتفاقية، وأن تضمن لكل الأشخاص الخاضعين لولايتها القانونية الممارسة الحرة والكاملة

(١) أقرت هذه الاتفاقية في تاريخ ٢٢/ ١١/ ١٩٦٩م، انظر: بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص ٢٠٣ وما بعدها.

لتلك القوة والحريات بدون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الدين أو اللغة أو الجنس أو الرأي السياسي أو الاجتماعي... إلخ، كما أكدت هذه الاتفاقية في مادتها الثالثة حق كل إنسان في الاعتراف بشخصيته القانونية، كما أكدت المادة الرابعة حقه في الحياة، وجرمت المادة الخامسة التعذيب بشتى أشكاله وصوره وأنواعه، ونصت المادتان السابعة والثامنة على ضمانات المحاكمة العادلة والحق في الحرية الشخصية والأمان الشخصي، فمنعت حبس أي شخص أو توقيفه إلا بسبب قانوني وفي الأحوال المنصوص عليها قانونًا، مع سرعة إبلاغه بالتهمة الموجهة له وبسبب القبض عليه، وأن يحال إلى المحكمة المختصة بدون تأخير أو إبطاء، وأكدت حقه في محاكمة عادلة مستوفية لجميع الضمانات اللازمة، مثل إجراء المحاكمة في وقت معقول، وأن تكون المحاكمة أمام محكمة مختصة مستقلة ونزيهة مؤسسة سابقًا وفق القانون، وأن يُراعَى أثناء المحاكمة مبدأ (براءة الذمة)، أي أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته وفق الإجراءات القانونية المحددة سلفًا، وله الحق في الدفاع عن نفسه مباشرة، أو عن طريق الاستعانة بمحامٍ، وأن يُعَيَّنَ له مترجم إن لم يفهم لغة المحكمة، كما أن له الحق في الاتصال بمحاميه سرًّا، وبِحُرِّيَة، وأن يعطى الوقت الكافي والتسهيلات اللازمة لإعداد دفاعه، كما أكدت حق الدفاع في استجواب الشهود الموجودين، وفي طلب الخبراء وغيرهم ممن قد يسهمون في إيضاح الحقائق، كما أكدت حق المتهم في الاعتراف بالذنب أو الشهادة على نفسه أو غيره، وأن له الحق في استئناف الحكم أمام محكمة أعلى من تلك التي أصدرت عليه الحكم الابتدائي، وأن تكون المحاكمة علنية وألا يحاكم المتهم مرتين في التهمة نفسها، ومن صدر بحقه حكم بالبراءة غير قابل للطعن والاستئناف فلا تجوز إعادة محاكمته للسبب نفسه، وقد أكدت المادة التاسعة تحريم رجعية القوانين، وبينت المادة العاشرة أن لكل من حكم عليه بحكم نهائي مشوب

بإساءة تطبيق أحكام العدالة الحق في التعويض طبقًا للقانون، وتناولت المادة الحادية عشرة حق الإنسان في احترام شرفه وصيانة كرامته، كما نصت المادة الرابعة والعشرون على أن الناس سواسية أمام القانون، وبالتالي لهم جميعًا الحق في الحماية القانونية بدون تمييز، كما أكدت المادة الخامسة والعشرون الحق في الحماية القضائية، فلكل إنسان الحق في اللجوء إلى محكمة مختصة لحماية نفسه من أي عمل ينتهك حقوقه الأساسية المعترف بها في دستور دولته أو قوانينها أو في هذه الاتفاقية، حتى لو كان هذا الانتهاك من أشخاص يعملون أثناء تأدية واجباتهم الرسمية.

ويود الباحث قبل أن يختم حديثة عن مصادر ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة في الاتفاقيات الدولية أن يبين طبيعة الالتزامات الناشئة والناتجة عن تلك الاتفاقيات، بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية السياسية، حيث إن تلك الالتزامات تعتبر التزامات وحقوقًا سلبية، بمعنى أن إعمالها وتحقيقها يتطلب في الأساس امتناع الدول الأطراف عن التدخل أو الاعتراض على تمتع الأشخاص بها، وممارستهم لها، وعليه فإن كل التزام ينشأ عن هذه الاتفاقيات الغرض منه تحقيق غاية فقط بغض النظر عن الوضع المادي أو الاقتصادي أو أي التزام آخر لدى الدولة[1].

١ .٤ .٣ الضمانات المستمدة من النظم والقوانين الوطنية

تتمثل مصادر ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة المستمدة من النظم الوطنية في النظام الأساسي للحكم، ونظام المرافعات الشرعية، ونظام الإجراءات الجزائية، ونظام القضاء، ونظام المحاماة، ونظام هيئة التحقيق والادعاء العام، وغيرها من الأنظمة الجزائية الأخرى المعمول بها في المملكة العربية السعودية، وسيكون الحديث عنها في سبعة فروع، على النحو التالي:

(١) أبو زيد، عبدالناصر، مصادر حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ١١٣ - ١١٤.

الفرع الأول: النظام الأساسي للحكم (الدستور)[1]

يُعد النظام الأساسي للحكم أو (الدستور) في المملكة العربية السعودية أحد أهم المصادر التنظيمية لضمانات المحاكمة الجنائية العادلة لأمرين اثنين، الأول: لكون أحكامه وبنوده مستقاة من أحكام الشريعة الإسلامية، والثاني: لأنه النظام الأسمى صاحب الصدارة في أنظمة الدولة، وباقي الأنظمة نابعة منه، وتنزل عند أحكامه وجوبًا عند تعارضها معه[2].

لقد نص النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية على مجموعة من أهم ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة، مثل أنها دولة إسلامية دستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ كما في مادته الأولى، وهذه أهم ضمانة على الإطلاق، لأن ضمانات حقوق الإنسان في الإسلام، والتي تدخل فيها ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة، مكفولة وجوبًا في كتاب الله تعالى وسنة رسوله محمد ﷺ منذ أكثر من ألفٍ وأربعمائة سنة وبالتالي فإن كل ضمانة وردت في الكتاب العزيز والسنة النبوية الشريفة والتشريع الإسلامي الخالد، ولو لم يتضمنها النظام الأساسي للحكم والأنظمة الأخرى فهي معتبرة بموجب نص هذه المادة، كما أكدت المادة الثامنة قيام الحكم في المملكة العربية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق أحكام الشريعة الإسلامية، كما أنها حظرت المصادرة العامة للأموال، ومنعت المصادرة الخاصة لها إلا بحكم قضائي، كما في المادة التاسعة عشرة، كما تضمنت المادة السادسة والعشرون حماية الدولة لحقوق الإنسان وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وضمانات المحاكمة الجنائية تدخل ضمنًا في حقوق الإنسان

---

(١) صدر النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية بموجب الأمر الملكي رقم (أ/ ٩٠) وتاريخ ٢٧/ ٨/ ١٤١٢هـ.

(٢) المرزوقي، محمد بن عبدالله، السلطة التنظيمية في المملكة العربية السعودية، (الشبكة العربية للأبحاث والنشر، لبنان، بيروت، ٢٠١٤م)، ص٦١ وما بعدها.

المكفولة من الشريعة الإسلامية، كما نص النظام في مادته الثامنة والثلاثين على شخصية العقوبة، وعلى مبدأ الشرعية الموضوعية في المحاكمة الجنائية، حيث إن «العقوبة شخصية، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على نص شرعي، أو نص نظامي، ولا عقاب إلا على الأعمال اللاحقة للعمل بالنص النظامي»، كما تضمن النظام في مادته السادسة والأربعين التأكيد على استقلال السلطة القضائية، وأنه لا سلطان لأحد عليهم، ولا يخضعون في قضائهم إلا لأحكام الشريعة الإسلامية، ومن المعلوم بالضرورة أن الشريعة الإسلامية قد كفلت لأطراف المحاكمة الجنائية ضماناتهم وحقوقهم كاملة، كما أكدت المادة السابعة والأربعين مبدأ المساواة بين المواطنين والمقيمين في حق التقاضي، وتضمنت المادة الثامنة والأربعون من النظام ذاته أهم ضمانة، وهي أن تطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية، وفقًا للكتاب والسنة، وتتجلى أهميتها في أن الشريعة الإسلامية قد كفلت وضمنت الحقوق بدون إفراط ولا تفريط.

الفرع الثاني: نظام المرافعات الشرعية السعودي[1]

إنما ذكرت هذا النظام في هذا المقام مع أنه خاص بالمرافعات المدنية، والمنظم قد أفرد الإجراءات الجزائية بنظام مستقل لأمور ثلاثة:

الأول: لأن بينهما عمومًا وخصوصًا، حيث إن نظام المرافعات الشرعية هو الأصل ونظام الإجراءات الجزائية مستقًى منه، باعتبار أن نظام المرافعات الشرعية عامٌّ لجميع أنواع إجراءات المرافعة التي تدخل فيها ضمنًا الإجراءات الجزائية الواردة في نظام الإجراءات الجزائية[2].

(١) صدر نظام المرافعات الشرعية السعودي بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ ١) وتاريخ ٢٢/ ١/ ١٤٣٥هـ.

(٢) صدر نظام الإجراءات الجزائية السعودي بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ ٢) وتاريخ ٢٢/ ١/ ١٤٣٥هـ.

الثاني: مع أن المنظم السعودي قد أفرد الإجراءات الجزائية بنظام مستقل، فإنه قد أحال في مسألة مهمة تعد من أهم ضمانات المحاكمة ـ وهي تنحي القضاة وردّهم ـ الواردة في المادة السادسة والأربعين بعد المائة إلى نظام المرافعات الشرعية[1]، كما أن المادة الأولى من هذا النظام قد تضمنت أن تقوم المحاكم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على القضايا المعروضة أمامها وفقًا لما دل عليه الكتاب والسنة.

الثالث: أن نظام الإجراءات الجزائية في مادته الثامنة عشرة بعد المائتين أحال إلى النظام المرافعات الشرعية لتطبيق أحكامه فيما لم يرد فيه حكم في نظام الإجراءات الجزائية وفيما لا يتعارض مع طبيعة الدعوى الجزائية.

الفرع الثالث: نظام الإجراءات الجزائية السعودي

تضمن نظام الإجراءات الجزائية كثيرًا من الضمانات المهمة للمحاكمة الجنائية العادلة، حيث تضمن في مادته الأولى وجوب تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على جميع القضايا المعروضة أمام المحاكم، وفقًا لما دل عليه الكتاب والسنة وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة، وأكدت المادة الثانية منه الحرية والكرامة الإنسانية، فمنعت القبض على أي شخص وسجنه إلا في الأحوال المنصوص عليها نظامًا، وأن تكون في الأماكن المخصصة، كما منعت تعذيب المتهم وإيذاءه بأي نوع من أنواع الإيذاء، ومعاملته معاملة مهينة للكرامة، وأكدت المادة الثالثة مبدأ الشرعية بشقيها الموضوعي والإجرائي، وبينت المادة الرابعة أن لكل متهم الحق في الاستعانة بمحامٍ خلال مرحلتي التحقيق والمحاكمة، كما أكدت المادة التاسعة

(١) وردت ضمانة تنحي القضاة وردِّهم في المواد الرابعة والتسعين وما بعدها إلى المائة من نظام المرافعات الشرعية.

الحق في الاعتراض على الأحكام الجزائية، وفي المادة العاشرة بيَّن المنظم أن الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف أو المؤيدة منها بالقتل أو القطع أو الرجم أو القصاص في النفس أو فيما دونها لا تكون نهائية إلا بعد تأييدها من المحكمة العليا، وأكدت المادة الحادية عشرة هذا المبدأ وأضافت عند عدم تأييد المحكمة العليا الحكم المعروض عليها وفق ما ورد في المادة العاشرة السابق ذكرها في هذا النظام أنها تنقض الحكم وتعيد القضية إلى محكمة الدرجة الأولى لتحكم فيها من جديد، من غير القضاة الذين نظروها في المرة الأولى، كما أكدت المادة الثانية عشرة أن تكون محاكمة الأحداث والفتيات وفق الأنظمة واللوائح المنظمة لذلك، كما أكد النظام مبدأ علنية الجلسات، كما في المادة الرابعة والخمسين بعد المائة، كما أوجبت المادة الستون بعد المائة مبدأ وجاهية المحاكمة، حيث تضمنت أن على المحكمة أن توجه التهمة إلى المتهم في الجلسة وتتلى عليه لائحة الدعوى وتوضح له، ويُعطَى صورة منها، ثم تسأله المحكمة عن الجواب، كما أكدت المادة الثالثة والستون على أنه لكل واحد من الخصوم أن يطلب سماع من يريد من الخصوم والشهود، كما أكدت المادتان الثامنة والتسعون بعد المائة والرابعة بعد المائتين على الحق في الاعتراض على الأحكام بطلب نقضها أمام المحكمة العليا أو التماس إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالعقوبة في الأحوال المنصوص عليها نظامًا، كما أكد النظام على ضمانة مهمة، وهي ضمانة تنحي القضاة وردهم عن الحكم في القضايا الجزائية في المادة السادسة والأربعين بعد المائة، وأحال إلى نظام المرافعات الشرعية لتطبيق أحكامه فيما لم يرد فيه حكم في نظام الإجراءات الجزائية، وفيما لا يتعارض مع طبيعة الدعوى الجزائية[1]، ومن ذلك الحالات التي يجب ـ أو يجوز ـ فيها رد القضاة وتنحيتهم.

(١) انظر المادة (٢١٨) من نظام الإجراءات الجزائية.

الفرع الرابع: نظام القضاء السعودي[1]

لقد تناول نظام القضاء السعودي كثيرًا من الضمانات المهمة للمحاكمة الجنائية العادلة وخصوصًا منها ذات الصلة بالسلطة القضائية من حيث استقلال أعضائها ونزاهتهم وحمايتهم من أي تأثير قد يؤدي إلى الإخلال بواجباتهم الوظيفية.

الفرع الخامس: نظام هيئة التحقيق والادعاء العام[2]

نظام هيئة التحقيق والادعاء العام لا يختلف عن سابقه (نظام القضاء)، باعتبار أن كلا النظامين خاص بالسلطة القضائية، ووجه الاختلاف بينهما أن نظام هيئة التحقيق والادعاء العام يتناول كل ما يخص سلطة التحقيق وواجباتهم ومهامهم، حيث بين كل ما له علاقة باستقلال أعضاء الهيئة ونزاهتهم وحمايتهم من أي مؤثرات قد تؤدي إلى الإخلال بواجباتهم الوظيفية.

الفرع السادس: نظام المحاماة السعودي[3]

لقد اهتمت النظم والتشريعات العالمية بمهنة المحاماة، باعتبارها ركنًا من أركان العدالة في المحاكمة الجنائية، وباعتبار أن حق الدفاع ضمانة من أهم ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة، على اعتبار أن مهنة المحاماة مهنة حرة تشارك السلطة القضائية وتساعدها في تحقيق العدالة، وتأكيد سيادة القانون

(١) صدر نظام القضاء السعودي بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ ٧٨) وتاريخ ١٤٢٨/ ٩/ ١٩هـ.

(٢) صدر نظام هيئة التحقيق والادعاء العام بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ ٥٦) وتاريخ ١٤٠٩/ ١٠/ ٢٤هـ.

(٣) صدر نظام المحاماة السعودي بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ ٣٨) وتاريخ ١٤٢٢/ ٧/ ٢٨هـ.

وكفالة حق الدفاع عن حقوق المتهمين وحرياتهم، فأكدت على استقلال المحامين، وأنه لا سلطان عليهم إلا ضمائرهم وأحكام القانون، كما بينت كثيرًا من الضمانات والحقوق اللازمة للمحامين باعتبار أن المحاماة ركن مهم من أركان المحاكمة الجنائية العادلة[1]، أما نظام المحاماة السعودي فإنه لم يتضمن الضمانات الواردة في التشريعات العالمية والعربية الأخرى، وإنما اكتفى بالنص على العقوبات التي يتم توقيعها على المحامي عند مخالفته وإخلاله بالواجبات والالتزامات الملقاة على عاتقه[2].

الفرع السابع: النظام الجزائي السعودي

النظام الجزائي في المملكة العربية السعودية يستمد وجوده من أحكام الشريعة الإسلامية، فقضايا الحدود والقصاص تكون الإجراءات فيها محددة، وتكون العقوبات فيها مقدرة ومنصوصًا عليها في الكتاب أو السنة، أما في قضايا التعازير فإن الشارع الحكيم قد ترك تقدير الإجراءات والعقوبات الخاصة بها لولي الأمر لتحديد ما يلائمها وما يحقق المصلحة ويدرأ المفسدة عن المجتمع، وقد صدرت أنظمة كثيرة في هذا المجال، منها:

١ ـ نظام مكافحة الرشوة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٣٦) وتاريخ ٢٩/ ١٢/ ١٤١٢هـ.

٢ ـ نظام مكافحة التزوير الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ١١) وتاريخ ١٨/ ٢/ ١٤٣٥هـ.

---

(١) محفوظ، أشرف محمود، الضمانات الدولية للمحاكمة العادلة والمنصفة، وموقف القانون المصري منها، مرجع سابق، ص٨٩.

(٢) العصيمي، عبدالله محمد، ضمانات المحامي في نظام المحاماة السعودي دراسة تأصيلية مقارنة، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، ١٤٣٣هـ)، ص ٩٤.

٣ ـ نظام انتحال صفة رجل السلطة العامة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٤٦) وتاريخ ٨/ ٩/ ١٤٠٨هـ.

٤ ـ ونظام مكافحة غسل الأموال الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٣١) وتاريخ ١١/ ٥/ ١٤٣٣هـ.

٥ ـ نظام مكافحة الإرهاب الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ١٦) وتاريخ ٢٤/ ٢/ ١٤٣٥هـ.

٦ ـ نظام عقوبات نشر الوثائق والمعلومات السرية وإفشائها الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٣٥) وتاريخ ٨/ ٥/ ١٤٣٢هـ.

٧ ـ نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ١٧) وتاريخ ٨/ ٣/ ١٤٢٨هـ.

٨ ـ نظام التعاملات الإلكترونية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ١٨) وتاريخ ٨/ ٣/ ١٤٢٨هـ.

٩ ـ النظام الجزائي الخاص بتزييف النقود وتقليدها الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ١٢) وتاريخ ٢٠/ ٧/ ١٣٧٩هـ المعدل بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ ٣٨) وتاريخ ٢٣/ ١/ ١٤٢١هـ.

١٠ ـ نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٣٩) وتاريخ ٨/ ٧/ ١٤٢٦هـ، وصدرت لائحته التنفيذية بموجب القرار رقم (٢٠١) وتاريخ ١٠/ ٦/ ١٤٣١هـ.

علمًا بأن بعض هذه الأنظمة صدرت لها أنظمة سابقة قبل عام ١٣٨٠هـ.

الفصل الثاني

الضمانات الإجرائيـة للمحاكمة الجنائية العادلـة في القانون والشريعة الإسلامية

٢ . الضمانات الإجرائية للمحاكمة الجنائية العادلة في القانون والشريعة الإسلامية

تمهيد وتقسيم

عند تناول الضمانات الإجرائية للمحاكمة الجنائية العادلة في القانون والشريعة الإسلامية فإنه يتعين الحديث عن ضمانة الشرعية الإجرائية في القانون والشريعة الإسلامية، وضمانة حق المتهم في الصمت في القانون والشريعة الإسلامية، وضمانة حق المتهم في الدفاع في القانون والشريعة الإسلامية، وضمانة حق المتهم في الاستعانة بمترجم في القانون والشريعة الإسلامية، وضمانة حق المتهم في تكليفه بالحضور، وإحاطته علمًا بالتهمة الموجهة إليه، وحقه في وجاهية المحاكمة في القانون والشريعة الإسلامية، وضمانة حق المتهم في علنية المحاكمة في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية، وضمانة حق المتهم في إحضار شهوده واستجوابهم، ومناقشة شهود الخصم في القانون والشريعة الإسلامية، وضمانة حق المتهم في محاكمة عادلة وعاجلة في القانون والشريعة الإسلامية، وضمانة حق المتهم في الطعن في الحكم الصادر ضده في القانون والشريعة الإسلامية، وعليه فإنه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى تسعة مباحث كما يلي:

٢ .١ضمانة الشرعية الإجرائية في القانون والشريعة الإسلامية

٢ .١ .١ ضمانة الشرعية الإجرائية في القانون الدولي

ماهية ضمانة الشرعية الإجرائية ومفهومها

يُقصد بمصطلح (الشرعية) أو (الشرعي) في المعاجم المتخصصة ما يلي:

الشرع: «نهج الطريق الواضح»[١].

الشرعي: «نسبة إلى الشرع، وهو ما كان مطابقًا لمقتضيات الشرع»[٢]، كما عُرفت الشرعية بأنها: «حالة ما أصبح شرعيًّا»[٣]، وعُرفت الشرعية أيضًا في معجم القانون بأنها: «مبدأٌ يقرر خضوع الدولة والأفراد للقانون، والالتزام بما تقضي به أحكامه»[٤].

فيتبين من جملة التعريفات أن معنى الشرعية في هذا المقام: استقامة الإجـراء، وسلامته، والالتزام بمقتضياته، وخضوع الدولة والأفراد الخاضعين لولايتها للقانون، ووجوب التزامهم بما يقتضيه من أحكام.

إن (الشرعية) باعتبارها مصطلحًا مجردًا تختلف باختلاف ما تضاف إليه، فإن أضيفت إلى الدستور كانت شرعية دستورية، وكان على الدولة وجوبًا

---

(١) الأصفهاني، الراغب، مفردات ألفاظ القرآن الكريم، تحقيق صفوان داوودي، (دار القلم، سوريا، دمشق، ط ٣، ١٤٢٣هـ).

(٢) قلعه جي، معجم لفة الفقهاء، مرجع سابق، ص ٢٣١، مادة (شرعي). مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني.

(٣) قلعه جي، معجم لفة الفقهاء، مرجع سابق، ص ٢٣١، مادة (الشرعية).

(٤) مجمع اللغة العربية، معجم القانون، مرجع سابق، ص٣٢٢، مادة (شرعية).

الالتزام بأحكامه، وإن أضيفت إلى النظام كانت شرعية نظامية، وكان على الأفراد المخاطبين به الالتزام بأحكامه[١]، وكذلك الشرعية إذا أضيفت إلى الجنائية كانت شرعية جنائية.. وهكذا.

ولما كان الحديث في هذا المقام عن ضمانة الشرعية الإجرائية في المحاكمة الجنائية العادلة فإن المقصود بمبدأ الشرعية الجزائية الإجرائية هو: أنَّ «الأصل في المتهم البراءة، ويحدد القانون الإجراءات الجنائية، وتخضع مباشرتها لضمان القضاء»[٢] كما عرفت أيضًا بأنها: «عدم جواز توقيع أي عقوبة جزائية على أي شخص إلا بعد ثبوت إدانته بناءً على حكم نهائي بعد محاكمة تجري وفقًا للوجه الشرعي»[٣]، وعرفت أيضًا بأنها: «لا تحديد للإجراءات الجنائية إلا بقانون يكفل الضمانات للحرية الشخصية تحت إشراف القضاء»[٤]، كما عرفت الشرعية الإجرائية أيضًا بأنها: «لا إجراء بغير سند من القانون»[٥].

ويتبين مما سبق أن مضمون الشرعية الإجرائية يتمثل في أمورٍ ثلاثة:

---

(١) الورقان، أحمد بن إبراهيم، مبدأ الشرعية الإجرائية في نظام الإجراءات الجزائية السعودي دراسة تأصيلية مقارنة، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م أطروحة دكتوراه، غير منشورة)، ص ٣٤.

(٢) سرور، أحمد فتحي، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص١٦٦.

(٣) عوض، محمد محيي الدين، أصول الإجراءات الجزائية (نظرية البطلان)، مرجع سابق، ص٢.

(٤) سرور، أحمد فتحي، الشرعية الإجرائية الجنائية، (المجلة الجنائية القومية، جمهورية مصر العربية، المجلد التاسع، العدد ٣ نوفمبر سنة ١٩٧٨)، ص ٣٤٠.

(٥) مهدي عبدالرؤوف، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠١٣م)، ص٤١.

الأول: أن يحدد القانون الجنائي كل إجراءٍ جنائي مع تقييد الجهات المختصة بالتنفيذ بنصوص ذلك القانون.

الثاني: ينظم القانون سير الإجراءات الجنائية مراعيًا ضمانة قرينة البراءة الأصلية وما ينبثق عنها من ضمانات دفاعية.

الثالث: ينظم القانون الإشراف القضائي على حسن سير الإجراءات الجنائية لضمان الحريات[1].

ولما كان الخطر الأكبر الذي يهدد الحقوق والحريات التي كفلها الدستور هو المواد الخاصة بالإجراءات الجنائية؛ فإن وظيفة المشرع هي توفير الضمانات اللازمة والكافية لهذه الحماية ويبين دور القاضي في تأمين هذه الحماية والمحافظة عليها من خلال سن الأنظمة والقوانين التي تبين كيفية التعامل مع الشخص المتهم[2].

إن الشرعية الجنائية جانبان:

الأول: جانب موضوعي (شرعية موضوعية)، ويندرج تحته قانون العقوبات، أو ما يسمى قاعدة (شرعية الجرائم والعقوبات) المتمثلة في قاعدة: (لا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على قانون).

والثاني: جانب إجرائي (شرعية إجرائية)، وجوهر هذه الشرعية الإجرائية أن الشرعية الموضوعية لا تكفي وحدها لحماية حرية الإنسان

---

(١) بريك، إدريس عبدالجواد، ضمانات المشتبه به في مرحلة الاستدلال، مرجع سابق، ص٨٨، ومهدي عبدالرؤوف، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ٤١.

(٢) سرور، أحمد فتحي، القانون الجنائي الدستوري، (دار الشروق، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ط ٢، ١٤٢٢هـ)، ص٨.

وكرامته عند القبض عليه أو حبسه أو اتخاذ أي إجراء لازم لمحاكمته مع افتراض إدانته، حيث إن كل إجراء يتخذ ضد الإنسان المتهم دون افتراض براءته الأصلية سوف يؤدي إلى مسألة كبرى أكثر خطورة وهي أن يتحمل عبء إثبات براءته مما نسب إليه، فإذا عجز عن إثبات براءته اعتبر مسؤولًا عن جريمة لم تصدر عنه، ما سينتج عنه حتمًا قصور في الحماية التي تَكْفُلُهَا القاعدة الموضوعية السابقة: (لا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على قانون)، حيث إنه بناءً على هذا المنطق يجوز المساس بحرية المتهم من غير تنظيم من القانون وإسناد الجرائم إلى شخص بريء عن طريق افتراض إدانته، لذلك كان من الضروري استكمال القاعدة الأولى (الموضوعية) بأخرى إجرائية؛ حتى تُحْكِمَ تنظيم الإجراءات التي تتخذ من الدولة ضد المتهم بحيث تحفظ وتضمن كرامة الإنسان وحقوقه وحريته الشخصية، مع أن كفالة هذه القاعدة الإجرائية لحريات المتهم الشخصية وحقوقه لا تكون إلا بشرط ضروري وأساسي، وهو أن يكون القانون المصدر الوحيد للتنظيم الإجرائي، وأن يكون مبدأ افتراض براءة المتهم محل احترام الدولة عند اتخاذ أي إجراء ضد المتهم مع توفير الضمان القضائي في الإجراءات[1].

إن أهمية هذه الضمانة تتجلى في كونها أصلًا أساسيًّا في النظام الإجرائي الجنائي لا يجوز بأي حال من الأحوال الخروج عنه أو تجاوزه، وإذا كانت قاعدة (شرعية الجرائم والعقوبات) هي التي تحدد سياسة التجريم والعقاب في الدولة فإن قاعدة (الشرعية الإجرائية) هي التي تحدد المسار الذي يجب

(١) سرور، أحمد فتحي، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ١٣٦ ـ ١٣٧.

أن ينتهجه المشرع الإجرائي، وتضع الإطار الذي يجب أن يلتزمه المخاطبون بقواعد الإجراءات الجنائية، وعليه فإن الأساس الذي تقوم عليه الشرعية الإجرائية والذي يجب على المشرع مراعاته أثناء سَنِّهِ للإجراءات الجنائية أمران:

الأول: موضوعي، ويقوم على مبدأ حماية حقوق الإنسان وحرياته.

الثاني: شكلي، ويقوم على المصدر الدستوري[1]، كما أن أهمية ضمانة مبدأ الشرعية في القانون الجنائي عمومًا تتجلى أيضًا في صيانتها لحقوق الإنسان من خطر التجريم والعقاب بغير الطرق التشريعية التي سمح بها النظام ومنحتها الدساتير لسلطة سن القوانين واللوائح الخاصة بمكافحة الجرائم وبسط الأمن في المجتمع[2].

إن الغاية من الشرعية الإجرائية في المحاكمة الجنائية ما يلي:

أولًا: تحديد المحاكم والسلطات القضائية التي تطبق قانون العقوبات بأسلوب محدد.

ثانيًا: تلمس الطريق الصحيح لمعرفة وقوع الأفعال المجرمة، ومعرفة فاعليها بأصح الطرق، وكيفية إنزال العقوبة المقررة شرعًا وقانونًا بهم، ما يعني ضرورة تقرير هذه الضمانة وأهميتها لإمكان تطبيق قانون العقوبات على الوجه السليم.

ثالثًا: تكملة الشق الآخر للشرعية الموضوعية، فإذا كانت الشرعية الموضوعية تتناول الأساس والموضوع والحقوق وبعض الإجراءات أحيانًا؛ فإن

---

(١) سرور، أحمد فتحي، المرجع السابق، ص ١٣٨.

(٢) تاج الدين، مدني عبدالرحمن، أصول التحقيق الجنائي وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، دراسة مقارنة، (معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٥هـ)، ص٧٣.

الشرعية الإجرائية تتناول الأصول والإجراءات والشكل في الغالب، وقد يتناول أحيانًا بعض الحقوق كحق المتهم في الدفاع والحق في التسوية بين الخصوم في الدعوى، وحق المتهم في البراءة الأصلية، حتى تثبت إدانته وغيرها[1].

لقد أكد القانون الدولي أن الأساس الذي تقوم عليه الشرعية الإجرائية هو أساس موضوعي يقوم على احترام حقوق الإنسان، وأساس شكلي يقوم على المصدر الدستوري في الدولة، ذلك المصدر الذي يحدد نطاق الأساس الموضوعي ومقصده في الدولة القانونية، حيث إن الدستور ليس عملًا منغلقًا ولا مقفلًا، وإنما هو عمل منفتح دائم التكوين، دائم الحركة، موجود في الحاضر، متفاعل مع المستقبل، ويقول (فيدل): (فإن الدستور يقول ما يجب أن نفعله ولا يمكنه أن يقول ما سنفعله)[2]، وإذا كان مبدأ سيادة القانون معناه: خضوع الدولة في أعمالها للقانون، فإن ذلك لا يكفي، بل لا بد من بيان المجال والنطاق الذي يتحدد به هذا القانون ومضمونه، وهذه هي الشرعية[3].

من أجل تلك الأسس والمبادئ أُقرت مواثيق كثيرة لحقوق الإنسان الدولية التي تناولت كل ما يعني المحاكمة الجنائية العادلة، وتضمنت على وجه الخصوص الشرعية الجنائية بشقيها الإجرائي والموضوعي؛ رغبة منها في التأكيد على الحريات، وكفالتها، وضبط تصرفات الدولة، وتنظيم أعمال

(١) الزحيلي، محمد، الإجراءات الجنائية الشرعية، دراسة مقارنة مع الأنظمة والقوانين المعاصرة، مرجع سابق، ص١٧.

(٢) سرور، أحمد فتحي، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص١٥١.

(٣) سرور، أحمد فتحي، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص١٣٩.

السلطات فيها عند الحاجة إلى اقتضاء حق المجتمع في مساءلة المتهم، ومحاسبة الجاني في حدود القانون.

ومن المواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية التي نصت على ضمانة الشرعية الإجرائية ما يلي:

١ ـ ميثاق الأمم المتحدة، حيث بينت الفقرة الثالثة من المادة الأولى منه أن من أغراض إنشاء هذه المنظمة ومقاصدها ـ أي منظمة الأمم المتحدة ـ تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعًا والتشجيع على ذلك بدون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو الدين أو اللغة، ومقتضى هذه المادة وجوب احترام كل ما يتعلق بحقوق الإنسان وكرامته وحرياته التي ينبثق منها مبدأ الشرعية الإجرائية عند توجيه الاتهام إليه.

وتمخض عن هذا الميثاق كثير من الإعلانات والعهود والمواثيق والاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تنص وتؤكد وجوب مراعاة مبدأ الشرعية الإجرائية في الإجراءات الجنائية.

٢ ـ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي نص في كل مواده على وجوب المحافظة على الحقوق والحريات واحترام الكرامة الإنسانية، فقد تضمنت المادة الحادية عشرة منه مبدأ البراءة الأصلية المندرج تحت مبدأ الشرعية الإجرائية، حيث نصت على أن كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئًا إلى أن تثبت إدانته قانونًا بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه[1].

---

(١) انظر: بسيوني، محمود شريف، محيي الدين، خالد، الوثائق الدولية والإقليمية المعنية بالعدالة الجنائية، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ط ٣، ٢٠١٢م)، ج ١، ص ٣٢ وما بعدها.

٣ ـ العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي تضمن في الفقرة الأولى من مادته الثانية أنه يجب على كل دولة طرف في هذا العهد أن تتعهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الساكنين في إقليمها والداخلين تحت ولايتها دون أي تمييز بسبب العرق أو الدين أو الجنس أو اللون أو اللغة أو غير ذلك، كما أكدت الفقرة الثانية من ذات المادة أنه يجب على كل دولة طرف ـ إذا كانت التدابير التشريعية أو غير التشريعية في نظامها لا تكفل إعمال تلك الحقوق والحريات المعترف بها في هذا العهد وتفعيلها ـ أن تقوم باتخاذ الإجراءات الضرورية لإعمال التدابير التشريعية وغير التشريعية[١].

٤ ـ المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية في موادها من (٢ -٧) والتي نصت وأكدت مبدأ الشرعية بشقيه، لاسيما الإجرائية[٢].

٥ ـ المبادئ التوجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة في موادها الحادية عشرة، والثانية عشرة، والثالثة عشرة، والتي نصت على وجوب أن يكون للنيابة العامة دور فعال في الإجراءات الجنائية، وأن تكون أعمالهم دائمًا وفق القانون وأن تتصف بالإنصاف والسرعة مع وجوب مراعاة حقوق الإنسان وحمايتها واحترام كرامته الإنسانية بدون تحيز أو تمييز لأي سبب.

٦ ـ المبادئ الأساسية بشأن دور المحامين في المادة الأولى منها، والتي تضمنت أنه يحق لأي شخص طلب المساعدة من محامٍ يختاره بنفسه

(١) انظر: بسيوني، محمود شريف، محيي الدين، خالد، المرجع السابق، ج ١، ص ٥٨ وما بعدها.

(٢) انظر: بسيوني، محمود شريف، محيي الدين، خالد، المرجع السابق، ج ١، ص ٤٦٩ وما بعدها.

لحماية حقوقه وإثباتها والدفاع عنها في جميع مراحل الإجراءات الجنائية، والشرعية الإجرائية من أهم ضمانات حقوق المتهم في الدعوى الجنائية، وخصوصًا في مرحلة المحاكمة التي تعد أخطر مراحل الدعوى الجنائية.

٧ ـ الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان الذي أكد في مادته الثامنة عشرة الحق في محاكمة عادلة، حيث يجوز لكل شخص اللجوء إلى القانون لضمان احترام حقوقه القانونية، ويجب أن توفر له الإجراءات المبسطة والموجزة، ويحق للمحاكم أن تحميه من أي عمل مجحف ومخالف للحقوق الدستورية الجوهرية، وقد أكدت المادة السادسة والعشرون من الإعلان نفسه الحق في الإجراءات القانونية السليمة وأنه يجب افتراض البراءة في كل متهم حتى يثبت العكس، وهو إدانته، كما يحق لكل متهم الحصول على محاكمة عادلة من قبل المحاكم المختصة وفقًا للقوانين القائمة مسبقًا، وألا يتعرض لأي معاملة مهينة لإنسانيته.

٨ ـ الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان أكدت هذا المبدأ في المادة الثالثة، حيث نصت على عدم جواز إخضاع أي شخص للتعذيب أو المعاملة الإنسانية المهينة وأيضًا في الفقرة (أ) من أولًا من المادة الخامسة، حيث نصت على عدم جواز حبس أي شخص أو حرمانه من حريته إلا بعد محاكمة قانونية أمام محكمة مختصة، وأكدت ذلك أيضًا المادة السادسة من الاتفاقية ذاتها على مبدأ الشرعية الإجرائية من حيث حق المتهم في محاكمة علنية عادلة في مدة معقولة أمام محكمة مستقلة، وأن يكون صدور الحكم علنيًّا، مع اعتبار المتهم

بريئًا حتى تثبت إدانته وفق القانون، وأن يُمَكَّنَ من إعداد دفوعه بمنحه التسهيلات الكافية والوقت الكافي لذلك.

٩ـ الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب أكد في المادة الثانية وجوب تمتع كل شخص بالحقوق والحريات المعترف بها والمكفولة في هذا الميثاق دون أي تمييز، والشرعية الإجرائية من الحقوق والضمانات المكفولة قانونًا للمتهم، كما أكدت المادة الخامسة من الميثاق نفسه أن لكل فرد الحق في احترام كرامته الإنسانية والاعتراف بشخصيته القانونية وحظر استغلاله وامتهانه وممارسة التعذيب ضده، وكل ذلك من الشرعية الإجرائية.

١٠ ـ إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام، فقد أكدت المادتان التاسعة عشرة والعشرون مبدأ الشرعية الإجرائية فنصت على براءة المتهم حتى تثبت إدانته في محاكمة عادلة تؤمن له فيها كل الضمانات الكفيلة بالدفاع عنه، كما منعت القبض على أي شخص أو تقييد حريته أو نفيه أو عقابه بغير موجب شرعي، ولا يجوز تعريضه للتعذيب البدني أو النفسي أو أي نوع من أنواع المعاملات القاسية أو المذلة أو المهينة للكرامة الإنسانية، وكل ذلك من الشرعية الإجرائية.

١١ ـ الميثاق العربي لحقوق الإنسان[1] حيث أكدت المادة الثانية منه أنه «على كل دولة طرف في الميثاق أن تكفل لكل شخص خاضع لولايتها حق التمتع بالحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا

(١) اعتمد هذا الميثاق ونشر بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية (٥٤٢٧) المؤرخ في ١٥ سبتمبر ١٩٩٧م.

الميثاق، وأن تتخذ التدابير اللازمة لتأمين المساواة اللازمة والفعلية للتمتع بهذه الحقوق والضمانات».

ومن ضمن الضمانات والحقوق المنصوص عليها في جملة مواد هذا الميثاق: الشرعية الإجرائية، كما أكدت المادتان الرابعة عشرة والسادسة عشرة من الميثاق ذاته ضمانة الشرعية الإجرائية وبينت كثيرًا من الضمانات الإجرائية التي يجب أن يتمتع بها المتهم خلال مرحلة التحقيق والمحاكمة.

٢ .١ .٢ ضمانة الشرعية الإجرائية في الشريعة الإسلامية

اهتمت الشريعة الإسلامية بمبدأ الشرعية عمومًا، وأكدت عليه، فمنعت تجريم أي فعل والعقوبة عليه إلا بنص من الشريعة الإسلامية، كما بينت الطريقة المثلى في التعامل مع الإنسان المتهم بما يحفظ عليه كرامته وإنسانيته، وأرجعت السبب في ذلك إلى مراعاة كرامة الإنسان وحفظ حقوقه في نفسه وماله وعرضه، كما أوجبت أن تكون الأدلة والأحكام الشرعية هي الأساس الذي تهتدي به الدولة عند سنها للإجراءات الجزائية، وربطت مبدأ الشرعية عمومًا بسيادة وهيمنة وحاكمية الشريعة الإسلامية الذي يحتم على الدولة الإسلامية مراعاة ذلك والامتثال لأحكامها في جميع مناشطها[1].

لقد سبقت الشريعة الإسلامية الغراء القوانين الوضعية في إقرارها حقوق الإنسان المتصلة بالإجراءات الجزائية وصيانتها واحترامها، وعلى وجه الخصوص الشرعية الإجرائية، حيث أقرت العدل وأمرت به، وأوصى الله به الرسل عند تبليغهم للدعوة، بل جعلته من أهم الركائز الأساسية لقيام الدولة واستقرارها واستمرارها، فكان العدل هو خط الدفاع الأول

(١) تاج الدين، مدني عبدالرحمن، أصول التحقيق الجنائي وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص٧٣.

عن حقوق الإنسان وكرامته وحرياته من أن تتعرض للاعتداء والتطاول والتحكم من قبل السلطات العامة[1]، وكانت الشرعية الإجرائية الجزائية من أهم السبل المحققة لذلك، ويتجلى ذلك في كثير من النصوص الشرعية التي تجاوزت مائة آية[2] في القرآن الكريم وكذلك كثير من الأحاديث النبوية الشريفة وسير الخلفاء الراشدين، والقواعد الأصولية والفقهية التي استقر عليها علماء الشريعة الإسلامية، ومن ذلك ما يلي:

١ ـ قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿٧٠﴾﴾ (الإسراء).

يتبادر إلى الذهن مباشرة أن الله سبحانه وتعالى بيَّن في الآية الكريمة أنه قد كرّم الإنسان، وأوجب له الحقوق، وألزم نفسه عز وجل بالمحافظة عليها بتكريمه للإنسان في جميع المجالات، حتى صار ذلك في حكم الواجبات المأمور بها.

وإذا كان الله سبحانه وتعالى وهو الخالق المتصرف في شؤون عباده بما يريد، والمتحكم فيها قد التزم وألزم نفسه بتكريم الإنسان، وإقرار الحقوق له، ووعده بالمحافظة عليها، فإن التزام البشر وهم المخلوقون وامتثالهم لهذه الأوامر والواجبات فيما بينهم أوكد وأوجب.

---

(١) الورقان، أحمد بن إبراهيم، مبدأ الشرعية الإجرائية في نظام الإجراءات الجزائية السعودي دراسة تأصيلية مقارنة، مرجع سابق، ص٦٣.

(٢) انظر عبدالباقي، محمد فؤاد، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، (دار الحديث، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ط ٣، ١٤١١هـ).

ومن مظاهر التكريم الواردة في الآية الكريمة مراعاة حقوق المتهمين، والمحافظة عليها، واحترام إنسانيتهم، وتجريم إيذائهم وتعذيبهم، وتجريم المعاملة القاسية، واللاإنسانية المهينة، وعدم اضطهادهم، واحترام مبدأ البراءة الأصلية الموهوب لهم من الله سبحانه وتعالى بأصل خلقتهم ومن لحظة ولادتهم، وعدم زواله بدون موجب أو دليل قوي.

٢ ـ قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾﴾ (المائدة).

ينبه الله سبحانه وتعالى في الآية الكريمة كل من تولى أمرًا من أمور الناس إلى ضرورة العدل في تصرفاته، وعدم الجور في الأحكام والتصرفات والأفعال، وبين سبحانه وتعالى أن ذلك من أخلاق النبي ﷺ وأخلاق المؤمنين، بل إنه سبحانه وتعالى ألزم نبيه ﷺ بالالتزام بما حدده سبحانه وتعالى من الأحكام والحدود بدون تجاوز أو تقصير، فالعمل فيه بأمره سبحانه وتعالى والانتهاء إلى حده سبحانه وتعالى، فينبغي ألا تكون العداوة والبغضاء سببًا في الجور، وعدم العدل، وحين وصف الله سبحانه وتعالى العدل بقربه للتقوى من الظلم والجور؛ فما ذاك إلا لأن العادل يكون مطيعًا لله بعدله، فكان من أهل التقوى، ومن كان جائرًا كان لربه عاصيًا، وبالتالي كان بعيدًا عن التقوى[1].

(١) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق أحمد محمد شاكر، (مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م)، ج ١٠، ص ٩٥ وما بعدها.

وأضيف أن من مقتضيات العدل ولوازمه العدل في الإجراءات الجزائية وخصوصًا فيما يتعلق بمعاملة المتهمين من احترام لحقوقهم، وكرامتهم الإنسانية، وعدم الاعتداء على حرياتهم وتقييدها، إلا وفق الضوابط والشروط المحددة شرعًا ونظامًا.

٣ـ وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِىٓ أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا ۚ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِى ٱلْقُرَىٰٓ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَٰلِمُونَ ﴿٥٩﴾﴾ (القصص).

معنى الآية الكريمة أن الله سبحانه وتعالى لم يهلك القرى الظالمة بعد استحقاقها الهلاك والعقوبة، ومع أنه سبحانه وتعالى عالمٌ بأحوالهم ومطلع على سرائرهم فإنه لم يكتفِ بعلمه ليكون حجة عليهم، وإنما أرسل لهم الرسل وأنزل عليهم الكتب وأعذر إليهم بالعذاب والهلاك عند عدم امتثال أوامر رسلهم وما جاءت به رسالاتهم، فلما استمروا في ضلالهم وطغيانهم وأقامت رسلهم الحجّة عليهم واستحقوا العذاب أنزله الله سبحانه وتعالى عليهم، وفي هذا دليل على عدله سبحانه وتعالى حيث لم يهلكهم إلا بعد الإعذار إليهم وإنذارهم وإقامة الحجة عليهم[1].

٤ ـ وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٥٦﴾﴾ (الفرقان).

في هذه الآية دليل واضح وجليٌّ على أصل ضمانة الشرعية الإجرائية في الشريعة الإسلامية، فالله سبحانه وتعالى يبين أن النبي ﷺ ما هو إلا مبشر لقومه ونذير لهم من عذاب الله، والبشارة والإنذار

---

(١) القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أحمد البردوني ولإبراهيم أطفيش، (دار الكتب المصرية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ط ٢، ١٣٨٤هـ)، ج ١٣، ص٣٠٢.

هي حقيقة الشرعية الإجرائية، والثواب والعقاب الذي يكون في الآخرة هو نتيجة الموقف الذي تتخذه الأقوام من رسلها ودعواتهم، وبالتالي فإن الحكم النهائي في الآخرة بالجنة أو بالنار يأتي بعد جملة من الإجراءات المتمثلة في الأقوال والأفعال المشروعة التي قام بها الرسل والأنبياء لدعوة أقوامهم حتى قامت عليهم الحجة[1].

٥ ـ قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ۖ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ ۚ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿٢٥﴾﴾ (الحديد).

أي ليقوم الناس بالحق والعدل وهو اتباع الرسل فيما أخبروا به وطاعتهم فيما أمروا به، فإن الدين الذي جاؤوا به هو الحق الذي ليس وراءه حق، لأنه سبحانه وتعالى قال: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ ۚ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿١١٥﴾﴾ (الأنعام)، فالصدق في الإخبار، والعدل في الأوامر والنواهي[2].

وأضيف أن مما يقتضيه ويتضمنه العدل في الأوامر والنواهي مراعاة احترام كرامة الإنسان وحقوقه، والنهي عن انتهاكها أو

---

(١) البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق محمد ابن عبدالله النمر وآخرين، (دار طيبة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط ٤، ١٤١٧هـ)، ج ٦، ص٩١، والزحيلي، وهبة مصطفى، التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، (دار الفكر المعاصر، سوريا، دمشق، ط ٢، ١٤١٨هـ)، ج ١٩، ص ٩٣.

(٢) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تحقيق محمد حسين شمس الدين، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ١٤١٩هـ)، ج ٨، ص ٦٠.

التطاول عليها أو تقييدها بدون سبب أو مبرر من الشرع أو القانون يستوجب ذلك.

٦ ـ قول الرسول ﷺ: (إنما أنا بشر، وإنه يأتيني الخصم، فلعل بعضًا أن يكون أبلغ من بعض، أقضي له بذلك، وأحسب أنه صادق، فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار فليأخذها أو ليدعها[1]، فاليقين هنا ناتج عن الأدلة المادية المطروحة أمام الرسول ﷺ في مجلس القضاء، والتي ربما توافق الحقيقة والواقع، وربما قد تخالفهما، فالقاضي هنا يتخذ الإجراءات الجنائية اللازمة التي تتفق مع روح الشريعة الإسلامية ومقاصدها للوصول إلى الحق المنشود، ثم يحكم بناءً على ما يظهر له في مجلس القضاء.

٧ ـ ما ورد من قصة هلال بن أمية حين قذف امرأته عند النبي ﷺ بشريك بن سحماء، فقال النبي ﷺ: (البينة أو حد في ظهرك)، فقال: يا رسول الله، إذا رأى أحدنا على امرأته رجلًا ينطلق يلتمس البينة! فجعل النبي ﷺ يقول: (البينة وإلا حد في ظهرك)، فقال هلال: والذي بعثك بالحق إني لصادق، فلينزلن الله ما يبرئ ظهري من الحد، فنزل جبريل وأنزل عليه: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ أَزۡوَٰجَهُمۡ وَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمۡ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمۡ أَرۡبَعُ شَهَٰدَٰتِۭ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ٦ وَٱلۡخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعۡنَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ ٧ وَيَدۡرَؤُاْ عَنۡهَا ٱلۡعَذَابَ أَن تَشۡهَدَ أَرۡبَعَ شَهَٰدَٰتِۭ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ ٨ وَٱلۡخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ٩﴾ (النور)، فانصرف النبي ﷺ

(١) البخاري، صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير الناصر، (دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ)، ج٩، ص ٧٣، كتاب الأحكام، باب القضاء في قليل المال أو كثيره، رقم الحديث ٧١٨٤.

فأرسل إليها، فجاء هلال فشهد، والنبي ﷺ يقول: (إن الله يعلم أن أحدكما كاذب، فهل منكما تائب؟)، ثم قامت فشهدت، فلما كانت عند الخامسة وقفوها، وقالوا: إنها موجبة، قال ابن عباس: فتلكأت ونكصت، حتى ظننا أنها ترجع، ثم قالت: لا أفضح قومي سائر اليوم، فمضت، فقال النبي ﷺ: (أبصروها، فإن جاءت به أكحل العينين، سابغ الأليتين، خدلج الساقين، فهو لشريك بن سحماء)، فجاءت به كذلك، فقال النبي ﷺ: (لولا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولها شأن)[1].

٨ ـ قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: «لو وجدت رجلًا على حد من حدود الله لم أحده أنا، ولم أدع له أحدًا حتى يكون معي غيري»[2].

وجه الاستشهاد من الحديث السابق ومن هذا الأثر أن القاضي حين يقضي لا يجوز له القضاء بما يعلمه، وإنما بناءً على إجراءات، وأصول محددة، وثابتة شرعًا، الأصل فيها المحافظة على الحقوق، والحريات المكفولة شرعًا، مثل مبدأ (براءة الذمة)، وهذا هو أصل مبدأ الشرعية الإجرائية، حتى لا يكون هناك تعدٍّ أو تطاول أو اعتداء على حقوق المتهمين، وبهذا تتجلى أروع الصور لمراعاة الإسلام لمبدأ الشرعية الإجرائية، لا سيما في ظل وجود الرسول ﷺ ونزول الوحي عليه.

---

(١) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، ج ٦، ص ١٠٠، كتاب تفسير القرآن، باب: ﴿وَيَدْرَؤُا۟ عَنْهَا ٱلْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٨﴾﴾ (النور)، رقم الحديث ٤٧٤٧.

(٢) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط ٣، ١٤٢٤هـ)، ج ١٠، ص ٢٤٢، كتاب آداب القاضي، باب من قال: ليس للقاضي أن يقضي بعلمه، رقم الأثر (٢٠٥٠٥).

٩ ـ ما رواه عمرو بن العاص رضي الله عنه في قصة إسلامه قال: فلما جعل الله الإسلام في قلبي أتيت النبي ﷺ، فقلت: ابسط يمينك فَلْأُبَايِعْكَ، فبسط يمينه، قال: فقبضت يدي، قال: «ما لك يا عمرو؟» قال: قلت: أردت أن أشترط، قال: «تشترط بماذا؟» قلت: أن يُغفر لي، قال: «أما علمت أن الإسلام يهدم ما كان قبله، وأن الهجرة تهدم ما كان قبلها، وأن الحج يهدم ما كان قبله؟»[1].

وجه الاستشهاد من الحديث أن العقوبة الأخروية لا بد أن يسبقها إجراءات، وهذا ما حصل في هذا المقام من البشارة والإنذار، فقد بشَّرَ الرسول ﷺ عمرو بن العاص رضي الله عنه بأن الإسلام والهجرة والحج تهدم ما قبلها من الذنوب والآثام والمعاصي، وأما ما بعدها فإن عَمْرًا مسؤول عنها أمام الله سبحانه وتعالى ثم أمام أُولِي الأمر، وإنذار الله سبحانه وتعالى ببعث رسوله الله ﷺ هو أكبر دليل على اعتبار الدين الإسلامي لضمانة الشرعية الإجرائية ومراعاته لها.

١٠ ـ ما رواه جابر بن عبد الله رضي الله عنه في حديث صفة حجة الوداع عندما جاء النبي ﷺ فخطب الناس وقال: «إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم، كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا، في بلدكم هذا، ألا كل شيء من أمر الجاهلية تحت قدمي موضوع، ودماء الجاهلية موضوعة، وإن أول دم أضع من دمائنا دم ابن ربيعة بن الحارث، كان مسترضعًا في بني سعد فقتلته هذيل، وربا الجاهلية موضوع، وأول ربًا أضع ربانا ربا عباس بن عبدالمطلب، فإنه موضوع كله،

(١) مسلم، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، (دار إحياء التراث العربي، لبنان، بيروت، د. ت)، ج ١، ص ١١٢، باب كون الإسلام يهدم ما قبله، رقم الحديث (١٢١).

فاتقوا الله في النساء، فإنكم أخذتموهن بأمـان الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله، ولكم عليهن ألا يوطئن فرشكم أحدًا تكرهونه، فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضربًا غير مبرح، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف، وقد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به، كتاب الله، وأنتم تسألون عني، فما أنتم قائلون؟»، قالوا نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت، فقال بإصبعه السبابة، يرفعها إلى السماء وينكتها إلى الناس: «اللهم اشهد، اللهم اشهد، ثلاث مرات»[1].

وجه الاستشهاد من الحديث أن الله سبحانه وتعالى قد أقام الحجة على من شهد حجة الوداع خاصة، وعلى المسلمين عامة، ببعثه للرسول محمد ﷺ، وأن هذا بمثابة إنذار للناس جميعًا ببيان ما يحل لهم وما يحرم عليهم حتى يكونوا على بينة من أمرهم، وأنه بهذه الخطبة وبهذا الموقف قد قامت عليهم الحجة واتضح البيان، ولم يعد يخفى على الأمة شيء من أمورها المهمة، ومن وقع في الحرام المنهيِّ عنه بعد ذلك فقد استحق العقوبة المقررة شرعًا، وهذا هو مبدأ الشرعية الإجرائية.

١١ ـ أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه نهى الرجال أن يطوفوا مع النساء، فرأى رجلًا يصلي مع النساء فضربه بالدرة، فقال الرجل: والله إن كنت أحسنت لقد ظلمتني، وإن كنت أسأت فما علمتني، فقال عمر: أما شهدت عزمتي؟ فقال: ما شهدت لك عزمة، فألقى إليه الدرة وقال له: اقتص، قال: لا أقتص اليوم، قال: فاعف عني،

(١) مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، ج ٢، ص ٨٨٦، باب حجة النبي ﷺ، رقم الحديث (١٢١٨).

قال: لا أعفو، فافترقا على ذلك، ثم لقيه من الغد فتغير لون عمر، فقال له الرجل: يا أمير المؤمنين، كأني أرى ما كان مني قد أسرع فيك؟ قال: أجل، قال: فأشهد الله أني قد عفوت عنك»[1].

وجه الاستشهاد من الأثر أن فيه دليلًا واضحًا على أن المحاكمة الشرعية المنتهية بالعقوبة لا بد أن يسبقها إجـراءات وأفعال مخصوصة صحيحة وسليمة ومعتبرة شرعًا، وهي التي يتصدرها ابتداءً مبدأ «افتراض براءة الذمة» عند المتهم، فالخليفة الراشد عمر ابن الخطاب رضي الله عنه كان في اعتقاده أن الرجل قد رفض نهيه وتحذيره للناس من الصلاة مع النساء، وبالتالي كان مستحقًّا للعقوبة في نظر عمر بن الخطاب رضي الله عنه لمخالفته أمر الخليفة، ولكن لما عرف عمر أن الرجل لم يشهد النهي ولا التحذير أدرك رضي الله عنه أنه قد تجاوز في حكمه، وأخطأ في تنفيذ العقوبة لعدم تحققه وتثبته من حقيقة الأمر، فتراجع رضي الله عنه وطلب من الرجل أن يقتص منه، ولو كان عمر رضي الله عنه واثقًا من صحة الإجراء الذي قام به لما طلب من الرجل الاقتصاص منه؛ لأنه ينفذ حكمًا شرعيًّا، وهذه هي الشرعية الإجرائية.

١٢ ـ القواعد الفقهية الآتية:

أ ـ قاعدة «اليقين لا يزول بالشك»[2].

---

(١) الماوردي، أبو الحسن، علي بن محمد، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، (دار الحديث، جمهورية مصر العربية، القاهرة، د. ت)، ص ٣٦٢.

(٢) الزحيلي، محمد، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، (دار الفكر، لبنان، بيروت، ط ٥، ١٤٣٦هـ)، ج١، ص٩٧.

ب ـ قاعدة «الأصل براءة الذمة»[1].

ج ـ قاعدة «الأصل بقاء ما كان على ما كان»[2].

د ـ قاعدة «الأصل في الصفات العارضة العدم»[3].

هـ ـ قاعدة «الأمور بمقاصدها»[4].

و ـ قاعدة «العبرة بالقصد والمعنى، لا اللفظ والمبنى»[5].

لقد كان مبدأ البراءة الأصلية في الإنسان ذا اعتبار في الشريعة الإسلامية؛ لأنها الحالة الطبيعية التي يولد بها الإنسان، فهي حالة ترافقه وتستصحبه منذ خروجه إلى الدنيا، والجريمة أمر طارئ وشاذ، وما دامت البراءة ثابتة يقينًا، ومادامت الجريمة أمرًا طارئًا وشاذًّا، أي في حكم المشكوك فيه؛ فإنه يبقى الأصل على حاله حتى يثبت العكس، ويعمل بالقاعدة الشرعية المشار إليها: «اليقين لا يزول بالشك».

إن اليقين المقصود في هذا المقام هو اليقين القضائي، أو اليقين أمام القضاء، لأنه يثبت بالحجج والأدلة والبراهين، وليس بالحقيقة الفعلية، حيث

---

(١) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، الأشباه والنظائر، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ١٤١١هـ)، ص ٥٣.

(٢) ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، تحقيق زكريا عميرات، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، سنة ١٤١٩هـ)، ص ٤٩.

(٣) الزحيلي، محمد، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، مرجع سابق، ج ١، ص ١٣٨.

(٤) السبكي، تاج الدين عبدالوهاب، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ج ١، ص ٥٤.

(٥) الزحيلي، محمد، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، مرجع سابق، ج ١، ص٦٣.

إن الحقيقة القضائية قد تطابق الحقيقة الفعلية، وقد لا تطابقها، فالقاضي حين يحكم فإنه يحكم بالظاهر، وأمر السرائر متروك لله عز وجل[1].

ما تجب الإشارة إليه في هذا المقام هو أن الشريعة الإسلامية قد سبقت القوانين الوضعية في هيمنتها وحاكميتها على حقوق الإنسان عمومًا، وعلى حقوق وضمانات المتهمين على وجه الخصوص.

وإذا كانت القوانين الوضعية تتفاخر بأنها لم تترك شيئًا من حقوق المتهمين المتعلقة بالضمانات الإجرائية للمحاكمة العادلة إلا تناولتها في قوانينها ومعاهداتها ومواثيقها الدولية والإقليمية والمحلية مقارنة بالشريعة الإسلامية التي جاءت نصوصها المتعلقة بالضمانات الإجرائية قليلة جدًّا؛ فإن الرد على ذلك بالقول بأنه من المتقرر أن الإجـراءات الجزائية هي الوسيلة الوحيدة والمثلى للتطبيق السليم للأحكام القضائية سواء الشرعية أو القانونية، كما أن الشريعة الإسلامية قد سبقت القوانين الوضعية فيما يتعلق بحقوق الإنسان واعتبرتها فرائض واجبة.

إن قلة النصوص الشرعية التي تناولت الإجراءات الجزائية ليس عيبًا أو منقصة في الشريعة الإسلامية وإجراءاتها الجنائية، بل هي أمر طبيعي يدل على كمال رحمة الله بعباده، حيث إن الإجراءات الجزائية هي الوسيلة المثلى لتطبيق أحكام شرع الله في الأرض، كما أن تلك الوسائل والإجراءات متعلقة بمصالح العباد، وتختلف باختلاف المكان، وتطور الزمان، ولما كان الأمر كذلك فإنه من عظمة الشريعة الإسلامية، وكمالها، وشموليتها، ومرونتها أن اقتصرت في تشريعها على الأهداف، والغايات، وتركت التفصيل والتفريع

---

(١) ولد محمدن، محمد بن عبدالله، حقوق الإنسان والعدالة الجنائية، مرجع سابق، ص٩٣.

في هذه الإجراءات لأولياء الأمور، وعلماء الأمة، وحكامها، فقام الفقهاء مشكورين بتفصيل ذلك في كتب القضاء، وعلم القضاء، والتنظيم القضائي في التاريخ الإسلامي، ثم قاموا في العصر الحاضر بإصدار القوانين والأنظمة المحددة لذلك، أداءً لواجبهم في إقامة الدين، وسياسة الدنيا، مراعين في ذلك التالي:

١ ـ أن تحقق الإجراءات مصالح المسلمين المقررة والمعتبرة شرعًا، لأن تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة، ومن الواجب عليه القيام بجميع الإجراءات والأعمال التي تؤمن مصالح الناس بناءً على الاستحسان والعرف والاستصلاح وسد الذرائع.

٢ ـ أن تكون الإجـراءات مستمدة من النصوص الشرعية العامة والقواعد الكلية المقررة وألا تخالفها بأي حالٍ من الأحوال.

٣ ـ أن تكون الإجراءات منسجمة مع ظروف الزمان والعصر، متسمة بالتطور والحداثة العلمية والتقنيات، وأن تكون مواكبة لتطور الحياة المعاصرة من وسائل مادية وأجهزة متطورة ووسائل معينة وغيرها من الاكتشافات والاختراعات، ولذلك فهي متجددة متطورة تخضع دائمًا للتطوير والتجديد والتغيير والتبديل وفقًا لتغير المكان والزمان[1].

إن الشرعية الإجرائية الجزائية في الشريعة الإسلامية قائمة على مبدأ الموازنة بين الحقوق عمومًا، وبين حق الفرد ومصلحة المجتمع، والله سبحانه وتعالى حين خلق الفرد شرع له من الأحكام ما يتفق مع فطرته كما خلقه على طبيعة فردية وطبيعة اجتماعية، فالفردية تعتبر جزءًا أصيلًا من كيانه الإنساني،

(١) الزحيلي، محمد، الإجراءات الجنائية الشرعية، مرجع سابق، ص١٦.

فهو يحب نفسه ويميل لإثباتها واستقلالها في كل ما يخصها، كما أن فيه نزعة فطرية للاجتماع بغيره، والشريعة أو النظام الصالح هو الذي يراعي هاتين النزعتين بدون إفراط ولا تفريط؛ لأن الإسلام دين الوسطية والعدالة، فلا يعطي الفرد على حساب المجتمع فيصل به إلى درجة الدلال بكثرة الحقوق والمنح، ولا المجتمع على حساب الفرد بتكليف الفرد بالواجبات التي قد لا يطيقها، ويتضح مما سبق أن النظام الجزائي في الدين الإسلامي قائم على الشرعية الإجرائية الجزائية بمضمونه، كما أنه لا يختلف عن الشرعية الإجرائية الجزائية بمفهومها، فلا تجوز مباشرة أي إجراءٍ مخالفٍ لنص من الكتاب أو السنة، والأصل في الإنسان براءة ذمته، والقضاء هو الطريق إلى الفصل في الخصومات والنزاعات وتقييم الإجراءات واعتبارها[1].

٢ . ١ . ٣ ضمانة الشرعية الإجرائية في النظام السعودي

لقد كان النظام السعودي أحد الأنظمة التي أوجبت مراعاة هذه الضمانة وأكدت عليها سواء في دستورها (النظام الأساسي للحكم)[2] أو في نظمها الجزائية الإجرائية أسوةً بباقي دول العالم، إلا أن النظام السعودي يتفوق على الدساتير والأنظمة والقوانين العالمية الأخرى بأن مصدره الشريعة الإسلامية الغراء التي تتميز أنظمتها بالشمول، والواقعية، والعدل، والرحمة، وصلاحيتها لكل زمان ومكان، ومراعاة حقوق الإنسان جملةً وتفصيلًا، ومراعاة ظروف الزمان والمكان والحال، وتتطور بتطورها، وليس العقول البشرية القاصرة التي ينقصها كثير من الإدراك والوعي اللازم.

(١) الورقان، أحمد إبراهيم، مبدأ الشرعية الإجرائية في نظام الإجراءات الجزائية السعودي دراسة تأصيلية مقارنة، مرجع سابق، ص٧٢ وما بعدها.

(٢) صدر النظام الأساسي للحكم بموجب الأمر الملكي رقم (أ / ٩٠) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

لقد التزم المنظم السعودي عند سنِّه الأنظمة الخاصة بالدولة سواء في النظام الأساسيِّ للحكم أو في غيره من الأنظمة الأخرى بتطبيق الشريعة الإسلامية وأحكامها في جميع المجالات والمعاملات، ومن ذلك التزامه بأحكام النظام الجزائي الإسلامي عند سنِّه لجميع النظم الجزائية الإجرائية، ويتجلى ذلك الالتزام في تطبيقها جميع أحكام الشريعة الإسلامية، هذا التطبيق الذي أوجبه النظام الأساسي للحكم في مواده وكان ذلك على النحو التالي:

١ ـ نصت المادة السابعة منه على أن «يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله، وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة».

٢ ـ أكدت عليه المادة الثامنة بقولها: «يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية».

٣ ـ تضمنته المادة الثالثة والعشرون إجمالًا وأكدت عليه بقولها: «تحمي الدولة عقيدة الإسلام، وتطبق شريعته، وتأمر بالمعروف، وتنهى عن المنكر، وتقوم بواجب الدعوة إلى الله».

٤ ـ أكدت المادة السادسة والعشرون على حماية الدولة لحقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية وضوابطها بما نصه: «تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية».

٥ ـ أوجبت المادة الثامنة والأربعون على المحاكم تطبيق أحكام نصوص الكتاب والسنة وما يصدره ولي الأمر من الأنظمة التي لا تتعارض معهما، فنصت على أن «تُطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية، وفقًا لما دل عليه الكتاب والسنة، وما يُصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة».

٦ ـ بينت المادة السابعة والستون اختصاص السلطة التنظيمية في الدولة وضعها للأنظمة واللوائح التي تحقق المصلحة وتدرأ المفسدة وتدفعها في جميع شؤون الدولة ومصالحها وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها وأسسها ووفقًا للنظم الأساسية في الدولة، هذا النظام، ونظامَيْ مجلس الوزراء ومجلس الشورى، حيث نصت على أن «تختص السلطة التنظيمية بوضع الأنظمة واللوائح، فيما يُحقق المصلحة، أو يرفع المفسدة في شؤون الدولة، وفقًا لقواعد الشريعة الإسلامية، وتُمارس اختصاصاتها وفقًا لهذا النظام ونظامَيْ مجلس الوزراء ومجلس الشورى».

وأما ما يتعلق بنظام الإجراءات الجزائية السعودي فقد بيَّن المنظم لجميع السلطات التنظيمية والقضائية والتنفيذية في الدولة أن النظام[1] هو مصدر الإجراءات في الدعوى الجزائية، وذلك عند مباشرتها لمهامها في الدعوى الجزائية، وقيدها بما ورد في هذا النظام من نصوص تعالج هذا الموضوع[2]، ويمكن بيان ذلك على النحو التالي:

١ ـ في المادة الأولى أكد المنظم السعودي على أن «تطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية، وفقًا لما دل عليه الكتاب والسنة، وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة، وتتقيد في إجراءات نظرها بما ورد في هذا النظام» حيث قيدت هذا المادة في مضمونها إجراءات المحاكمة بما

(١) المقصود بالنظام هنا نظام الإجراءات الجزائية السعودي الصادربموجب المرسوم الملكي رقم (م/ ٢) وتاريخ ٢٢/ ١/ ١٤٣٥هـ.

(٢) الورقان، أحمد بن إبراهيم، مبدأ الشرعية الإجرائية في نظام الإجراءات الجزائية السعودي دراسة تأصيلية مقارنة، مرجع سابق، ص ٧٦.

ورد في هذا النظام من نصوص حاكمة لإجراءات سير المحاكمة الجنائية.

٢ ـ في المادة الثانية تم التأكيد على أنه «لا يجوز القبض على أي إنسان أو تفتيشه أو توقيفه أو سجنه إلا في الأحوال المنصوص عليها نظامًا، ولا يكون التوقيف أو السجن إلا في الأماكن المخصصة لكلٍّ منهما وللمدة التي تحددها السلطة المختصة، ويحظر إيذاء المقبوض عليه جسديًّا أو معنويًّا، ويحظر كذلك تعريضه للتعذيب أو المعاملة المهينة للكرامة» ففي هذه المادة منع المنظم اتخاذ أي إجراء فيه مساس بحريات المتهم أو حقوقه إلا في الأحوال المنصوص عليها نظامًا، كما أنه لم يجز أي تعدٍّ على كرامة المتهم المقبوض عليه ولم يُجِزْ تعذيبه أو إيذاءه أو معاملته معاملة مهينة للكرامة نهائيًّا.

٣ ـ تناولت المادة الثالثة مبدأ الشرعية بشقيه الموضوعي والإجرائي، حيث نصت على أنه «لا يجوز توقيع عقوبة جزائية على أي شخص إلا بعد ثبوت إدانته بأمر محظور شرعًا أو نظامًا بعد محاكمة تُجْرى وفقًا للمقتضى الشرعي» ففي النصف الأول من المادة تم التأكيد على الشرعية الموضوعية، وفي الجزء الأخير منها تم التأكيد على ضمانة الشرعية الإجرائية، حيث ألزم المنظم جهات الاختصاص في الدولة بعدم معاقبة أي شخص صدر بحقه حكم جزائي إلا بعد اكتساب الحكم صفة القطعية، ومن الطبيعي ألا يكتسب الحكم صفة القطعية إلا بعد استكمال جميع الإجراءات الخاصة بالمحاكمة الجنائية حسبما ورد في نص النظام.

٤ ـ في المادة السادسة أوجب المنظم على السلطة القضائية أن تتولى بنفسها محاكمة المتهمين فيما يسند إليهم من تهم وفقًا للمقتضى

الشرعي وطبقًا للإجراءات المنصوص عليها في هذا النظام، حيث نصت على: «تتولى المحاكم محاكمة المتهمين فيما يُسند إليهم من تُهم؛ وفقًا للمقتضى الشرعي وطبقًا للإجراءات المنصوص عليها في هذا النظام... إلخ».

٥ ـ حددت المادة الثانية عشرة الضوابط الخاصة بالتحقيق مع الأحداث والفتيات ومحاكمتهم، حيث نصت على أن «يكون التحقيق مع الأحداث والفتيات ومحاكمتهم وفقًا للأنظمة واللوائح المنظمة لذلك».

٦ ـ رتب المنظم السعودي جزاء البطلان على كل إجراء مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية، أو الأنظمة المستمدة منها، فقد نصت المادة السابعة والثمانون بعد المائة على أن «كل إجراء مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية أو الأنظمة المستمدة منها يكون باطلًا».

٧ ـ بينت المادتان الثامنة والثمانون والتاسعة والثمانون بعد المائة الحالات التي يحكم فيها ببطلان الإجراء، حيث نصت المادة الثامنة والثمانون بعد المائة على أنه: «إذا كان البطلان راجعًا إلى عدم مراعاة الأنظمة المتعلقة بولاية المحكمة من حيث تشكيلها أو اختصاصها بنظر الدعوى، فيتمسك به في أي حال كانت عليه الدعوى، وتقضي به ولو بغير طلب» ونصت المادة التاسعة والثمانون بعد المائة على أنه: «في غير ما نص عليه في المادة الثامنة والثمانين بعد المائة من هذا النظام إذا كان البطلان راجعًا إلى عيب في الإجراء يمكن تصحيحه فعلى المحكمة أن تصححه، وإن كان راجعًا إلى عيب لا يمكن تصحيحه فتحكم ببطلانه».

٨ ـ بينت المادة الثامنة والتسعون بعد المائة الحالات التي يجوز فيها نقض الأحكام والقرارات الصادرة أو المؤيدة من محاكم الاستئناف، حيث نصت على أنه: «للمحكوم عليه وللمدعي العام وللمدعي بالحق الخاص الاعتراض بطلب النقض أمام المحكمة العليا على الأحكام والقرارات التي تصدرها أو تؤيدها محاكم الاستئناف متى كان محل الاعتراض على الحكم ما يلي:

أ ـ مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض معها.

ب ـ صدور الحكم من محكمة غير مشكلة تشكيلًا سليمًا طبقًا لما نص عليه نظامًا.

ج ـ صدور الحكم من محكمة أو دائرة غير مختصة.

د ـ الخطأ في تكييف الواقعة أو وصفها وصفًا غير سليم».

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

أكدت على هذه الضمانة النصوص الشرعية وأحكامها والأنظمة المرعية المستمدة منها، وبالتالي فإن إهمالها وعدم مراعاتها يترتب عليه بطلان المحاكمة بطلانًا مطلقًا وفقًا لما نصت عليه المادة السابعة والثمانون بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائية «كل إجراء مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية أو الأنظمة المستمدة منها يكون باطلًا».

٢ .١ .٤ ضمانة الشرعية الإجرائية في القانون المصري

لا يختلف دستور جمهورية مصر العربية وقوانينها الداخلية عن دساتير باقي دول العالم وقوانينها التي راعت حقوق الإنسان ومبدأ الشرعية الإجرائية الجزائية واهتمت بها، فعلى صعيد الدستور نصت المادة الثانية

منه على أن «الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع» والشريعة الإسلامية كما ذكرت آنفًا قد كفلت جميع الحقوق والحريات على جميع الأصعدة والمستويات، كما ألزم المشرع المصري نفسه باحترام حقوق الإنسان وحرياته حسب ما هو مبين في الدستور فقد نصت المادة الخامسة على أن «يقوم النظام السياسي على أساس التعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات والتوازن بينها وتلازم المسؤولية مع السلطة، واحترام حقوق الإنسان وحرياته على الوجه المبين في الدستور»، كما ألزم المشرع الدولة بكفالة تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في جميع الحقوق وفقًا لأحكام الدستور، فقد نصت المادة الحادية عشرة منه على أن «تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقًا لأحكام الدستور» كما نصت المادة الحادية والخمسون على أن «الكرامة حق لكل إنسان ولا يجوز المساس بها، وتلتزم الدولة باحترامها وحمايتها»، فقد أوجب المشرع على الدولة احترام الكرامة الإنسانية وحمايتها في الدستور، كما أكدت المادة الثانية والخمسون من الدستور ذاته أن «التعذيب بجميع صوره وأشكاله جريمة لا تسقط بالتقادم»، فقد جرم الدستور المصري جميع أنواع التعذيب وأشكاله وجعله من الجرائم التي لا تسقط بالتقادم، كما ساوى الدستور بين الناس أمام القانون في الحقوق والحريات والواجبات ومنع جميع أشكال التمييز، بل إنه جعل التمييز والحض على الكراهية جريمة يعاقب عليها القانون، فقد نصت المادة الثالثة والخمسون على أنه: «المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة لا تمييز بينهم بسبب الدين أو العقيدة أو الجنس أو الأصل أو العرق أو اللون أو اللغة أو الإعاقة أو المستوى الاجتماعي أو الانتماء السياسي أو الجغرافي، أو

لأي سبب آخر، والتمييز والحض على الكراهية جريمة يعاقب عليها القانون وتلتزم الدولة باتخاذ جميع التدابير اللازمة للقضاء على جميع أشكال التمييز وينظم القانون إنشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض»، كما أوجب المشرع على الدولة إنشاء نظام قضائي خاصٍّ بالأطفال المجني عليهم والشهود، ومنع مساءلة الأطفال جنائيًّا إلا في الأحوال والمدة المنصوص عليها نظامًا، حيث نصت المادة الثمانون على: «تلتزم الدولة بإنشاء نظام قضائي خاص بالأطفال المجني عليهم والشهود، ولا تجوز مساءلة الطفل جنائيًّا أو احتجازه إلا وفقًا للقانون، وللمدة المحددة فيه... إلخ» كما منع المشرع المصري في الدستور انتقاص الحريات أو تعطيلها، والحقوق الأساسية اللصيقة بشخص المواطن، ومنع أي قانون خاص بتنظيم ممارسة الحقوق والحريات أن يقيدها بما يمس أصلها وجوهرها، فقد نصت المادة الثانية والتسعون على أن «الحقوق والحريات اللصيقة بشخص المواطن لا تقبل تعطيلًا ولا انتقاصًا، ولا يجوز لأي قانون ينظم ممارسة الحقوق والحريات أن يقيدها بما يمس أصلها وجوهرها»، وفي المادة الثالثة والتسعين أوجب المشرع المصري على الدولة الالتزام بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية التي تصدق عليها مصر، حيث نصت على أنه: «تلتزم الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق التي تصدق عليها مصر، وتصبح لها قوة القانون وفقًا للأوضاع المقررة»، والمواثيق والاتفاقيات والعهود الدولية في أغلبها نصت على مبدأ الشرعية الجنائية الإجرائية، وأكدت عليه في ثناياها، كما أكدت المادة الخامسة والتسعون على أن «العقوبة شخصية، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على قانون، ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ هذا القانون»، فقد أكدت هذه المادة على شخصية العقوبة، وعلى الشرعية الموضوعية، وأكدت أيضًا على مبدأ الشرعية الإجرائية ضمنًا، ولم تصرح

بها صراحةً حين بينت أن العقوبة لا توقع إلا بحكم قضائي، ما يدل على أن الحكم القضائي لا بد أن يسبقه إجراءات قانونية صارمة تكفل للمتهم حقوقه المعترف بها، وفي المادة السادسة والتسعين يتبين أنها نصت صراحة على ضمانة الشرعية الإجرائية، حيث ورد فيها أن «المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية عادلة تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه، وينظم القانون استئناف الأحكام الصادرة من الجنايات، وتوفر الدولة الحماية للمجني عليهم، والشهود، والمتهمين، والمبلغين عند الاقتضاء وفقًا للقانون»، فقد نص المشرع المصري في هذه المادة على مبدأ الشرعية الإجرائية صراحةً، وبيَّن أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته بموجب محاكمة عادلة تجرى وفق القانون يمنح فيها المتهم جميع الحقوق والضمانات المنصوص عليها في القانون، ويتجلى ذلك أيضًا في قانون الإجراءات الجنائية المصري[1]، حيث إن المشرع المصري قد نص على مبدأ الشرعية الإجرائية في الدعوى الجنائية عمومًا، وبيَّن أن النيابة العامة هي الجهة الوحيدة المختصة برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها، ولا يحق لأي جهة أخرى رفع الدعوى الجنائية إلا في الأحوال المبينة في القانون، فقد نصت المادة الثانية على أنه: «تختص النيابة العامة دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها ولا ترفع من غيرها إلا في الأحوال المبينة في القانون»، كما منع القانون تعطيل الدعوى الجنائية أو تركها أو وقفها إلا في الأحوال المبينة في القانون، وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة، وهذا تأكيد صريح على مبدأ الشرعية الإجرائية الذي يحدد الحالات والإجراءات التي يجوز بموجبها التعامل السلبي مع الدعوى الجنائية، وقيد ذلك بوجوب الرجوع إلى القانون لمعرفة الحالات التي تجيز ذلك، كما ألزم القانون المحاكم بالنظر في جميع المسائل الجنائية المعروضة أمامها، التي يتوقف

(١) قانون الإجراءات الجنائية المصري رقم (٥٠) لسنة ١٩٥٠م.

الحكم في الدعاوى الجنائية عليها، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، كما في المادة الحادية والعشرين بعد المائتين، التي نصت على أنه: «تختص المحكمة الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك».

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

رتب المشرع المصري جزاء البطلان المطلق المتعلق بالنظام العام عند مخالفة أحكام هذا القانون التي تتعلق بأي إجراءٍ جوهري أو ارتكاب مخالفة تمس النظام العام، وهذا ما أكدت عليه المادتان الحادية والثلاثون والثانية والثلاثون بعد الثلاثمائة من النظام ذاته، حيث نصت المادة الحادية والثلاثون بعد الثلاثمائة على أنه: «يترتب البطلان على عدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بأي إجراء جوهري»، كما نصت المادة الثانية والثلاثون بعد الثلاثمائة على أنه: «إذا كان البطلان راجعًا لعدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بتشكيل المحكمة أو بولايتها بالحكم في الدعوى أو باختصاصها من حيث نوع الجريمة المعروضة عليها أو بغير ذلك مما هو متعلق بالنظام العام؛ جاز التمسك به في أي حالة كانت عليها الدعوى وتقضي به المحكمة ولو بغير طلب».

يتبين مما تقدم أن المشرع المصري قد راعى ضمانة الشرعية الإجرائية، واعتبرها إحدى ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة، ورتب على عدم مراعاتها جزاء البطلان؛ لكونها متعلقة بالنظام العام وحسن سير العدالة الجنائي[1].

---

(١) يقصد بحسن سير العدالة الجنائية: «مراعاة القواعد الإجرائية المتعلقة بمصلحة المجتمع، وأيضًا القواعد التي تكفل وتضمن الحرية الفردية، وكذلك القواعد التي تضمن حق الدفاع»، انظر: عبدالمنعم، سليمان، بطلان الإجراء الجنائي، (دار الجامعة الحديثة، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، ١٩٩٩م)، ص ٨٩ وما بعدها.

٢ . ١ . ٥ أوجه الاتفاق والاختلاف بين موقف النظام السعودي والقانون المصري من ضمانة الشرعية الإجرائية

يتفق النظام السعودي مع القانون المصري في تقرير هذه الضمانة في جميع مراحل الدعوى الجنائية، وخصوصًا مرحلة المحاكمة أو التحقيق النهائي، وتتجلى مظاهر ذلك الاتفاق في التالي:

١ ـ كون النظام أو القانون مصدرًا للإجراءات الجزائية.

٢ ـ إلزام الجهات التنفيذية بالتقيد بنصوص النظام والقانون.

٣ ـ مراعاة مبدأ البراءة الأصلية في المتهم وما ينبثق عنها من ضمانات أخرى خاصة بالدفاع عن المتهم.

٤ ـ أوكلت مراعاة سير الإجراءات الجزائية وتنظيمها إلى النظام أو القانون.

٥ ـ إلزام القضاء بالإشراف على حسن سير الإجراءات الجزائية من أجل المحافظة على الحريات، وأوكلت تنظيم ذلك الإشراف إلى النظام أو القانون.

٦ ـ احترام حقوق الإنسان وكرامته واحترام حرياته المقررة والممنوحة له شرعًا وقانونًا.

٧ ـ اعتبار البطلان المطلق المتعلق بالنظام العام جزاءً حتميًّا عند عدم مراعاة ضمانة الشرعية الإجرائية.

ويختلفان في المصدر، فمصدر الشرعية الإجرائية في النظام السعودي هو الشريعة الإسلامية، بخلاف الشرعية الإجرائية في القانون المصري فإنه

يجب الأخذ في الحسبان المبادئ العامة المستمدة من أحكام القانون الجنائي، بالإضافة إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها مصر.

٢ . ٢ ضمانة حق المتهم في الصمت[١] في القانون والشريعة الإسلامية

٢ . ٢ . ١ ضمانة حق المتهم في الصمت في القانون الدولي

مفهوم حق المتهم في الصمت: يقصد بذلك (أن يكون للمتهم الحق وكامل الحرية في التزام الصمت والامتناع عن الإجابة عن الأسئلة التي توجه إليه، سواء أكان ذلك الامتناع من بداية المحاكمة، أم في بعض الأسئلة دون البعض الآخر)[٢].

ويمكن أن يعبر عن الصمت بأنه (امتناع الشخص عن التعبير عما بداخله، سواء بالقول أو الكتابة أو الإشارة والإيماء)[٣].

يعتبر حق الإنسان الطبيعي في الكلام حقًّا طبيعيًّا وأساسيًّا اكتسبه بمجرد إنسانيته، وما دام حقه في الكلام معتبرًا فحقه في الصمت له اعتباره

---

(١) يسمى «عدم الشهادة ضد النفس»، بحسب التعديل الخامس للدستور الأمريكي، ويعني أن يظل المتهم صامتًا بحسب القضاء الأمريكي، انظر: حماد، محمد يوسف، حقوق وضمانات المتهم في مراحل الدعوى الجنائية دراسة مقارنة، (جامعة القاهرة، كلية الحقوق، جمهورية مصر العربية، القاهرة، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، ٢٠١١م)، ص ٢٤٥.

(٢) قنان، صالح رمضان، ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة الجنائية في التشريعين المصري والليبي، (جامعة القاهرة، كلية الحقوق، جمهورية مصر العربية، القاهرة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، ٢٠١٥م)، ص ٣٩٨ وما بعدها.

(٣) حماد، محمد يوسف، حقوق وضمانات المتهم في مراحل الدعوى الجنائية دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ٢٤٥.

أيضًا في كل التشريعات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، فهو حق مكفول لكل شخص على وجه الأرض.

ولكن قد يتبادر إلى الذهن تساؤل مهم مضمونه أن حق الصمت مكفول للإنسان الطبيعي فما هو حال الإنسان المتهم الذي وُجِّهَتْ إليه أصابع الاتهام بارتكاب جريمة معينة؟ وهل هذا الحق مكفول له أيضًا في حال اتهامه أم لا؟

والجواب عن هذا التساؤل كما يلي: ترى القوانين الوضعية أنّ هذا الحق إذا كان مقررًا للإنسان الطبيعي باعتبار إنسانيته؛ فإنه من باب أولى مقررٌ في حق الإنسان الذي وُجهت إليه أصابع الاتهام بارتكاب جريمة معينة؛ لأن اتهامه بارتكاب جريمة معينة أو حتى في حال ثبوتها في حقه لا يعني خروجه من دائرة الإنسانية، ولا يعني خروجه من دائرة حق البراءة الأصلية المكفول له منذ ولادته، وبالتالي فإنه من حق أي شخص متهم أن يبقى في حالة صمت، وأن يتمسك بهذا المبدأ تجاه التهمة المنسوبة إليه سواء في مرحلة التحقيق الابتدائي أو حتى في مرحلة المحاكمة والتحقيق النهائي[1].

ولما كان حق المتهم في التدخل والمساهمة الإيجابية أثناء المحاكمة بالدفاع عن نفسه وتفنيد الأدلة القائمة ضده ومناقشة شهود الإثبات والخصوم وتقديم كل دفوعه التي يحاول دحض التهمة بها، فإن حق الصمت حق أصيل له دون أن يفسر هذا الصمت بأنه اعتراف بالتهمة الموجهة إليه، أو أنه دليل قائم على سلامة الاتهام الموجه إليه؛ لأنه ربما يكون هذا الصمت ناتجًا

(١) زيد، محمد إبراهيم، نظم العدالة الجنائية في الدول العربية في المراحل السابقة لمرحلة المحاكمة، مجموعة أبحاث المؤتمر الدولي حول القضاء والعدالة، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ٢٠٠٦م)، ج ٢، ص ١٤٣، والكبيسي، عبدالستار سالم، ضمانات المتهم قبل وأثناء المحاكمة، مرجع سابق، ص ١٢٢.

عن الخوف أو الحزن أو الاكتئاب أو خشية أن يقول شيئًا يسيء إلى مركزه القانوني قبل استشارة محاميه[١].

إن هذه الضمانة منبثقة عن مبدأ مهم وضروري وهو حق البراءة الأصلية الذي نصت عليه الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية والتي ألقت بعبء الإثبات في الدعوى الجنائية على سلطة الاتهام، باعتبار أن الأصل في المتهم البراءة، ولا يجوز أن يُكلف المتهم عناء إثبات براءته ودحض الاتهام عن نفسه، وبالتالي فإن للمتهم الحرية الكاملة في الكلام والدفاع عن نفسه أو التزام الصمت[٢].

ويترتب على ضمانة حق المتهم في الصمت ثلاثة آثار بالغة الأهمية:

الأول: عدم جواز إجبار المتهم على الكلام، فلا يجوز بأي حالٍ من الأحوال إجبار المتهم على الكلام أو الشهادة ضد نفسه، لأن في إجباره معنى الضغط على إرادته وإكراهه، وبالتالي يعتبر كل ما يصدر عنه في هذا الخصوص باطلًا[٣].

الثاني: عدم جواز معاقبة المتهم على صمته: من الآثار المهمة المترتبة على هذه الضمانة عدم جواز معاقبة المتهم على صمته، فمن غير المعقـول أن

---

(١) أحمد، حسام الدين محمد، حق المتهم في الصمت دراسة مقارنة، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ط ٣، ٢٠٠٣م، ص ١١، ومهدي، عبدالرؤوف، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ١٦٦٣.

(٢) سرور، أحمد فتحي، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ٢٠١ وما بعدها، والكباش، خيري أحمد، الحماية الجنائية لحقوق الإنسان، دراسة مقارنة في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والمبادئ الدستورية والمواثيق الدولية، مرجع سابق، ص ٦٣٨.

(٣) السبيعي، منيرة بنت سعود، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، (جامعة القاهرة، كلية الحقوق، جمهورية مصر العربية، القاهرة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، ٢٠١٠م)، ص ٤٦٤.

يمنح القانون المتهم حقوقًا ثم يقرر عليها العقوبة والجزاء عند ممارسة هذه الحقوق[1].

الثالث: عدم جواز تفسير الصمت ضد مصلحة المتهم، إن هذه النتيجة من النتائج التي تعد غاية في الأهمية، لأنه لا يجوز أن يفسر صمت المتهم دليلًا ضده، وبالتالي لا يجوز للمحكمة عند تكوين عقيدتها وقناعتها في الدعوى المنظورة أمامها استخلاص دليل الإدانة من صمت المتهم[2].

إن استخلاص المحكمة دليل الاتهام من مجرد صمت المتهم يجعل الحكم معيبًا، وذلك لسببين:

الأول: لأن فيه إهدارًا وتجاهلًا لحق البراءة الأصلية المكفول شرعًا وقانونًا.

الثاني: أنه ينطوي على فساد في الاستدلال، حيث إن مجرد صمت المتهم لا يعني عقلًا ولا دلالةً اعتراف المتهم بالتهمة المنسوبة إليه، ما يوحي بانتزاع المحكمة للنتيجة من مقدمات لا تقود إليها منطقيًّا[3].

---

(١) أبو شقة، محمد بهاء الدين، ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة الجنائية دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة، (جامعة القاهرة، كلية الحقوق، جمهورية مصر العربية، القاهرة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، ٢٠٠٥م)، ص ٣٩٤.

(٢) عثمان، دعاء محسن، ضمانات المحاكمة العادلة في ضوء النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، (جامعة القاهرة، كلية الحقوق، جمهورية مصر العربية، القاهرة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م)، ص ١٢٦، والسبيعي، منيرة بنت سعود، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص ٤٦٥، وقنان، صالح رمضان، ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة الجنائية في التشريعين المصري والليبي، مرجع سابق، ص ٤٠٣.

(٣) أبو شقة، محمد بهاء الدين، ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة الجنائية دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة، مرجع سابق، ص ٣٩٥.

لقد أكد القانون الدولي ضمانة حق المتهم في الصمت، ويتجلى ذلك في التالي:

١ ـ أوصى المؤتمر السادس لقانون العقوبات المنعقد في مدينة روما بإيطاليا سنة (١٩٥٣م) بألا يجبر المتهم على الإجابة عن الأسئلة الموجهة إليه، وألا يكره عليها، وعلل ذلك بحريته في اختيار الطريق الذي يسلكه ويراه محققًا لمصلحته.

٢ ـ أكدت هذه الضمانة لجنة حقوق الإنسان بهيئة الأمم المتحدة والمنعقدة في الخامس من يناير سنة (١٩٦٢م) حيث نادت بوجوب عدم إجبار المتهم على الشهادة ضد نفسه، كما أنه يجب قبل استجواب أي محبوس أو مقبوض عليه أن يحاط علمًا بأن له حق الصمت وعدم الكلام[١].

٣ ـ أكد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في الفقرة (ز) من (ثالثًا) من المادة الرابعة عشرة التي تناولت ضمانات المتهم أثناء النظر في قضيته على «ألا يُكْرَهَ على الشهادة ضد نفسه أو على الاعتراف بذنب».

٤ ـ أكد نظام روما الأساسي هذه الضمانة، حيث نصت الفقرة (ب) من (ثانيًا) من المادة الخامسة والخمسين الخاصة بحقوق المتهم أثناء التحقيق على أنّ للمتهم الحق في «التزام الصمت دون أن يعتبر هذا الصمت عاملًا في تقرير الذنب أو البراءة»، وكذلك تضمنت الفقرة (ز) من (أولًا) من المادة السابعة والستين من النظام ذاته التي

(١) حجازي، إسراء حسين، ضمانات المحاكمة العادلة أمام القضاء الجنائي الدولي، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠١٥م)، ص ٢٦٢.

تناولت حقوق المتهم أنه: «لا يجبر على الشهادة ضد نفسه أو على الاعتراف بالذنب، ويلزم الصمت، دون أن يدخل هذا الصمت في الاعتبار لدى تقرير الذنب أو البراءة».

وما نراه هو أن صمت المتهم لا يعد حقًّا أو ضمانة له أثناء محاكمته بدون سبب موجب لاعتباره، أي أنه إذا وجد ما يبرر صمت المتهم قُبِلَ منه ذلك، وإلا فلا، والسبب في ذلك أن الحقوق متعلقة بأطراف آخرين ينتظرون ما ستؤول إليه نتيجة هذه المحاكمة، سواء أكانت الحقوق متعلقة بالله عز وجل تعلقًا محضًا أو كانت حقوقًا مشتركة بين الله سبحانه وبين المجتمع، أو كانت حقًّا محضًا للمجتمع.

٢ .٢ .٢ ضمانة حق المتهم في الصمت في الشريعة الإسلامية

ذكر فقهاء الشريعة الإسلامية أنه ليس للمتهم حق الصمت أثناء نظر الدعوى، وإنما هو مخير بين أمرين، إما الإقرار، وإما الإنكار، فلو صمت المتهم فعلى القاضي أن يلزمه بالإجابة، فإن لم يجب فيحكم القاضي بنكوله[١]، وهذا النكول يعد نكولًا حكميًّا يُنَزّل منزلة النكول الحقيقي، ويكون جانيًا لعدم طاعته لولي الأمر فيؤدبه القاضي بالحبس[٢]، وهناك من الفقهاء من فصل في الأمر فقال: لا يترك المتهم عند صمته حتى يقر أو ينكر، ويجبر على

(١) ابن أبي الدم، شهاب الدين، أدب القضاء، تحقيق محيي هلال السرحان، (مطبعة الإرشاد، جمهورية العراق، بغداد، ١٤٠٤هـ)، ج ١، ص ٤٨٩ وما بعدها، وزيدان، عبدالكريم، نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، (مؤسسة الرسالة، الجمهورية العربية السورية، دمشق، ط ٣، ١٤٣٢هـ)، ص ١٢١.

(٢) الطرابلسي، علاء الدين أبو الحسن علي بن خليل، معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام، (مؤسسة القدس، ١٤٣٠هـ)، ص ١٢٦.

ذلك بالسجن، فإن تمادى ولم يتراجع عن صمته ضُرِبَ، فإن أصرّ اعتبر ذلك منه نكولًا وحكم عليه بالحق؛ لأن الإصرار على ذلك في قوة الإقرار[1].

بيد أن الأمر ليس على إطلاقه وإجماله، حيث إن الجرائم في الشريعة الإسلامية ليست على مستوًى واحد، فمن المعلوم والمقرر أن الجرائم في الشريعة الإسلامية تنقسم إلى ثلاثة أقسام جرائم الحدود، وجرائم القتل والقصاص والديات، وجرائم التعازير، والسؤال المهم هو:

ما أثر الصمت في كلٍّ من هذه الأقسام الثلاثة؟

الجواب: أثر الصمت يمكن تناوله على النحو التالي:

أولًا: جرائم الحدود: يرى بعض الفقهاء أن صمت المتهم عند توجيه الاتهام له بارتكاب جريمة حدية لا يعد اعترافًا منه بارتكابها، ويعللون لهذا الرأي بالتالي:

١ ـ أن جرائم الحدود لا تثبت إلا بالإقرار أو بالشهادة، وبعضها لا يثبت إلا بهما معًا.

٢ ـ أن الحدود تُدرأ بالشبهات، والسكوت يعتبر من الشبه الدارئة للحد.

٣ ـ جرائم الحدود يغلب عليها حق الله سبحانه وتعالى، وحقوق الله مبنية على الستر والمسامحة.

---

(١) ابن فرحون، برهان الدين أبو الوفاء إبراهيم، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، د. ت)، ج ١، ص ١٣٠، وياسين، محمد نعيم، نظرية الدعوى بين الشريعة الإسلامية وقانون المرافعات المدنية والتجارية، (دار النفائس، الأردن، ط ٢، ١٤٣٢هـ)، ص ٤٤٢، وموسى، أبو السعود عبدالعزيز، ضمانات المتهم (المدعى عليه) وحقوقه في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، (دار الفكر والقانون، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠١٥م)، ص ٧٣٦ وما بعدها.

٤ ـ أن جرائم الحدود يتشوف الشارع فيها دائمًا لدرئها ويغلب فيها جانب الستر.

٥ ـ جواز الرجوع عن جرائم الحدود، ولو بعد ثبوتها بالإقرار.

٦ ـ نصت القاعدة الفقهية على أنه: (لا ينسب لساكت قول)[١].

ثانيًا: جرائم الاعتداء على النفس وما دونها: هذا النوع من الجرائم مختلف عن سابقه، ولعل السبب في ذلك هو تعلقها بحقوق العباد أكثر من حق الله سبحانه وتعالى، بل إن حقوق العباد فيها قد تكون حقوقًا محضة، ولهذا فإن الصمت فيها يخضع للقاعدة الفقهية التي تنص على أنه: (لا ينسب لساكت قول؛ ولكن السكوت في معرض الحاجة إلى البيان بيان)[٢]. هذه القاعدة مشتملة على فقرتين، الفقرة الثانية منها: (ولكن السكوت في معرض الحاجة إلى البيان بيان) تُعد استثناءً من الفقرة الأولى (لا ينسب لساكت قول)، والتي تبين أن الشارع الحكيم قد ربط معاملات الناس بالألفاظ التي تدل على مقاصدهم، ولم يجعل السكوت حكمًا تُبنى عليه المعاملات أو الحقوق مثلما تُبنى عليه مع

---

(١) السبكي، تاج الدين عبدالوهاب، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ج ٢، كتاب الإجماع، ص ١٦٧، والبورنو، محمد صدقي، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، (مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ط ٤، ١٤١٦هـ)، ص ٢٠٥، وابن قيم الجوزية، أبو عبدالله محمد بن أبي بكر، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق سيد عمران، (دار الحديث، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٤٢٣هـ)، ص٩٥ وما بعدها، والتركماني، عدنان خالد، الإجراءات الجنائية الإسلامية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٠هـ)، ص ٢١٧ ـ ٢١٨.

(٢) المرجع السابق.

الألفاظ، وبينت أن السكوت يأخذ حكم النطق في كل موطن تظهر الحاجة فيه إلى بيان، وهو ما يسميه علماء الأصول «بيان الضرورة»، الذي يقوم فيه السكوت مقام الكلام والنطق، وذلك إما أن يكون لدلالة حال في المتكلم تدل على أن سكوته لو لم يكن بيانًا ما كان ينبغي عليه السكوت عنه، وإما أن يكون لأجل حالٍ قائم بالشخص، فيعتبر سكوته كلامًا لأجل حاله مثل سكوت الناكل عن اليمين، فإنه يعد بيانًا لثبوت الحق، وبالتالي فإن السكوت في موطن يجب الكلام فيه يعد إقرارًا، وإذا دلت القرائن ودلائل الحال على أن صمت المتهم رضًا منه وجب تنزيل الصمت منزلة النطق والكلام قطعًا[1]، فلو أن شخصًا وُجهت له تهمة القتل وسكت وهو يعلم علم اليقين أن ثبوت التهمة بحقه سوف ينتهي به إلى القتل، فإن سكوته يُعد اعترافًا بالجريمة وتأكيدًا للتهمة المنسوبة إليه، ولا يمكن أن يفسر صمته بأي تفسير آخر، لأن احتمالات السكوت الواردة في هذا المقام مهما ارتقت فلن تصل إلى درجة أن يقدم نفسه للموت إن لم يكن هو نفسه القاتل، وفي كل الأحوال مهما وجدت الحاجة إلى الصمت، بل وارتقت إلى درجة الضرورة؛ فلن ترتقي إلى درجة دفاع المتهم عن نفسه بالنطق والكلام في حال براءته، ولأن التزامه بالصمت مع براءته سيكون سببًا في إدانته المنتهية بالقتل، وهذا انتحار حرمته الشريعة الإسلامية[2].

---

(١) البورنو، محمد صدقي، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

(٢) التركماني، عدنان خالد، الإجراءات الجنائية الإسلامية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٢١٩.

ثالثًا: جرائم التعازير: غاية الشريعة الإسلامية من العقوبات التعزيرية تأديب الجاني وإصلاحه، والجرائم التعزيرية لا يخلو الحال فيها من أمرين، الأول: أن يكون فيها اعتداء على حق للأفراد وبالتالي لا يجوز للإمام أو الحاكم التنازل عن العقوبة أو العفو فيها. الثاني: أن يكون الاعتداء واقعًا على حقٍّ من حقوق الجماعة، فيجوز للحاكم العفو أو التنازل عنها.

وإذا توجه الاتهام إلى شخص بارتكاب جريمة تعزيرية تمس مصلحة الجماعة وسكت عن الإجابة وخصوصًا في الجرائم اليسيرة فإن الحاكم مخير بين أمرين، إن شاء عاقبه، وإن شاء عفا عنه، ويرجع السبب في تخيير الحاكم بين العفو وإنفاذ العقوبة أن السكوت ـ وإن كان مورثًا للشبهة ـ فإن العقوبة التعزيرية يمكن إيقاعها وتنفيذها مع الشبهة، وأما أن يُوجه الاتهام إلى الشخص بجريمة تعزيرية تمس حق الأفراد وكان المتهم ملتزمًا الصمت، فإنه يؤاخذ بالتهمة، لا سيما بعد أن يحلف المدَّعي اليمين على صدقه في دعواه، لأن حقوق العباد مبنية على المشاحة[1].

من خلال ما تقدم من رأي القانون الدولي والشريعة الإسلامية في ضمانة حق الصمت للمتهم فإنني أتفق مع رأي بعض الباحثين والقائل بعدم الاعتراف للمتهم بحقه في الصمت أثناء محاكمته لأنه إن كان بريئًا فسوف يحاول إثبات براءته ويطلب مناقشته حول التهمة المنسوبة إليه، وإن كان مرتكبًا للجريمة فسوف يتجه إلى الصمت ويتمسك به باعتباره حقًّا من

(١) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، (المكتبة الأزهرية للتراث، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٤٣٤هـ)، ص ٣٨٧، والتركماني، عدنان خالد، الإجراءات الجنائية الإسلامية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٢١٩ وما بعدها.

حقوقه، ويترك أجهزة العدالة المختصة تواصل البحث مسخرة كل إمكاناتها وجهدها ووقتها الذي هي في أمس الحاجة إليه لإنجاز القضايا في أسرع وقت ممكن، وفي النهاية قد تصل إليه وقد لا تصل؛ لبراعته في عدم ترك أي أثر أو دليل يدل عليه، ويمكنه بذلك الإفلات من العقوبة، وعند ذلك ما فائدة سن الأنظمة والقوانين التي تساعد المجرمين في الإفلات من العقوبة؟! في حين لو أنه تم استجوابه وأجبر على الكلام والرد على الأسئلة الموجهة له لكان من الممكن الوصول إلى الحقيقة[1].

٢ .٢ .٣ ضمانة حق المتهم في الصمت في النظام السعودي

النظام السعودي نظام إسلامي بحت، يستقي مواده وتشريعاته من أحكام الشريعة الإسلامية وأدلتها، التي تميزت بمراعاة حقوق الإنسان على جميع الأصعدة والمستويات، فقد نصت الأنظمة العدلية وغيرها من أنظمة المملكة الجزائية على هذا الأساس، فقد أكد النظام الأساسي للحكم على هذا المبدأ في مواده، حيث ورد ما يلي:

١ ـ نصت المادة السابعة منه على أنه: «يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ، وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة».

٢ ـ أكدت المادة الثامنة على قيام الحكم في الدولة على مبدأ العدل والمساواة وفق أحكام الشريعة الإسلامية: «يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية».

(١) موسى، أبو السعود عبدالعزيز، ضمانات المتهم (المدعى عليه) وحقوقه في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، مرجع سابق، ص ٩٤١.

٣ ـ التزمت الدولة بحماية عقيدة الإسلام وتطبيق الشريعة الإسلامية، وهذا ما أكدته المادة الثالثة والعشرون من النظام ذاته، بقولها: «تحمي الدولة عقيدة الإسلام، وتطبق شريعته، وتأمر بالمعروف، وتنهى عن المنكر، وتقوم بواجب الدعوة إلى الله».

٤ ـ التزم المنظم بمراعاة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية وضوابطها، فقد نصت المادة السادسة والعشرون على أنه: «تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية»، وفي المادة الثامنة والأربعين ألزم المنظم المحاكم بتطبيق الأحكام الشرعية وما يصدره ولي الأمر من أنظمة ولوائح لا تتعارض معها عند نظر القضايا المعروضة أمامها «تُطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية، وفقًا لما دل عليه الكتاب والسنة، وما يُصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة».

٥ ـ أكدت المادة السابعة والستون على أن تراعي السلطة التنظيمية عند سنها للأنظمة واللوائح كل ما يراعي تحقيق المصلحة ودرء المفسدة في جميع شؤون الدولة ومصالحها وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها، ووفقًا للنظم الأساسية في الدولة، فقد نصت على أنه: «تُطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية، وفقًا لما دل عليه الكتاب والسنة، وما يُصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة»، وعليه فقد أكدت الشريعة الإسلامية أنه (لا ينسب لساكتٍ قول، ولكن السكوت في معرض الحاجة إلى البيان بيان)[1] ومن خلال هذه القاعدة الفقهية التي تتكون من فقرتين يتضح أنها في فقرتها الأولى لم تنسب للساكت

(١) سبق تخريجها ص ١٥٩.

قولًا ولم تجعل من سكوته دليلًا على إدانته، ولكنها في الوقت نفسه لم تترك هذا الأمر على إطلاقه، بل قيدته في الفقرة الثانية من القاعدة حين بينت أن السكوت في معرض الحاجة إلى بيان، فليس كل سكوت معتبرًا ومقبولًا، ويعتبر حقًّا للمتهم يتجاوز من خلاله قفص الاتهام إلى فضاء البراءة، ولهذا فإن الصمت ـ أو السكوت ـ اعتبره بعض الشراح مرحلة بين الصمت والإنكار، بل إن صمته هذا يعد إنكارًا إذا لم توجد أدلة تعضد التهمة، فيحكم ببراءته استنادًا إلى مبدأ البراءة الأصلية، أما إذا كانت هناك أدلة على إدانته، ولم يدحضها، والتزم الصمت أمام القاضي؛ فإنه يحق للقاضي أن يعول عليها عند اقتناعه بها ويحكم بإدانته[1]، وعلى صعيد نظام الإجراءات الجزائية فقد نصت المادة الثانية بعد المائة منه على أنه: «يجب أن يكون استجواب المتهم في حالٍ لا يكون فيها تأثير على إرادة المتهم في إبداءِ أقواله ولا يجوز تحليفه ولا استعمال وسائل الإكراه ضده...»، ومعنى هذه المادة أنه ما دام النظام أعطى المتهم الحق في عدم تجريم نفسه أو عدم التأثير على إرادته عند إبداء أقواله بتحليفه أو استعمال أيٍّ من وسائل الإكراه ضده، فإن ذلك يقتضي عدم إجباره على الكلام إن كان يرغب في ذلك[2].

ولكنني لا أتفق مع هذا الرأي على إطلاقه، بل أرى أن السكوت قد يكون حقًّا في مَوَاطِنَ، وقد لا يكون كذلك، حسب التفصيل المذكور في المطلب السابق من تقسيم الجرائم إلى حدود وقصاص وتعازير، وأن منها ما يتعلق بحق الله تعلقًا محضًا، ومنها ما هو متعلق بحق العباد تعلقًا محضًا،

(١) عوض، محمد محيي الدين، أصول الإجراءات الجزائية، (نظرية البطلان)، مرجع سابق، ص ٩٦ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق، ص ٩٦ وما بعدها.

ومنها ما هو مشترك بينهما، والذي لا أرى أن هناك حاجة إلى ذكره في هذا المقام منعًا للتكرار[1].

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

إن أثر عدم مراعاة هذه الضمانة في جرائم الحدود يستوجب بطلان المحاكمة؛ لأن الحدود في الشريعة الإسلامية مبنية على الستر والدرء بالشبهات، وهذا المبدأ قررته الشريعة الإسلامية، وبالتالي فإن مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية تستوجب بطلان المحاكمة؛ إعمالًا لما نصت عليه المادة السابعة والثمانون بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائية السعودي، أما في جرائم القصاص والديات، والجرائم التعزيرية فعلى العكس تمامًا، حيث إن المتهم يؤاخذ بصمته، كما تبين.

٢ .٢ .٤ ضمانة حق المتهم في الصمت في القانون المصري

نص القانون المصري على اعتبار ضمانة حق المتهم في الصمت ورفض الكلام والإجابة عن الأسئلة الموجهة له، فقد نصت المادة الثالثة من الدستور المصري على أنه: «للمتهم حق الصمت»، وقد ذكر أحد الشراح أن هذه الضمانة تتنازعها نظريتان:

الأولى: إلزام المتهم بالكلام وإبداء الحقيقة.

الثانية: أن للمتهم مطلق الحرية في اختيار الصمت أو الكلام، والسائد هو النظرية الثانية التي أكدت حقه في الصمت باعتبار أن الأصل فيه البراءة[2].

---

(١) انظر المطلب الثاني من هذا المبحث (حق المتهم في الصمت في الشريعة الإسلامية)، ص (١٤٢).

(٢) سرور، أحمد فتحي، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ط ١٠، ٢٠١٦م)، ج ١، ١٠٢٢.

ولم أقف على نص صريح في قانون الإجراءات الجنائية المصري ينص صراحة على حق المتهم في الصمت، إلا أن المادة الرابعة والسبعين بعد المائتين نصت على أنه: «لا يجوز استجواب المتهم إلا إذا قبل ذلك، وإذا ظهر أثناء المرافعة والمناقشة بعض وقائع، يرى لزوم تقديم إيضاحات عنها من المتهم لظهور الحقيقة، يلفته القاضي إليها، ويرخص له بتقديم تلك الإيضاحات، وإذا امتنع المتهم عن الإجابة أو إذا كانت أقواله في الجلسة مخالفة لأقواله في محضر جمع الاستدلالات أو التحقيق، جاز للمحكمة أن تأمر بتلاوة أقواله الأولى»، وهناك من الشراح من استند إلى هذه المادة في إقرار حق المتهم في الصمت والامتناع عن الإجابة عن أي سؤال تطرحه المحكمة دون أن يؤخذ ذلك قرينة ضده[1]، فحضور المتهم في القانون المصري لا يتعلق بحضوره الجسدي فقط، وإنما يتعلق أيضًا بإنسانية المتهم وحقوقه[2].

وإذا كان حق الصمت من الحقوق المسلم بها للمتهم وفقًا للقواعد الدولية بما يستوجب معه اتخاذ صمته قرينة له على الإدانة أو إكراهه على الكلام، ولو معنويًّا، فإنه يجب ملاحظة أنه في بعض الأحوال أن توافر الأدلة ضد المتهم يقتضي أن يقدم تفسيرًا لها، لا سيما إذا كانت الجريمة جسيمة، والأدلة المتوافرة كثيرة وكافية لتوجيه الاتهام، ولكن إذا كان الصمت وحده هو الدليل المتوافر ضد المتهم، فإنه لا يجوز للمحكمة أن تستخلص منه دليلًا

(١) محب الدين، محمد مؤنس، شرح قانون الإجراءات الجنائية، (جامعة المنوفية، كلية الحقوق، جمهورية مصر العربية، منشورة بمعرفة المؤلف، د. ت)، ص ١١٤ وما بعدها.

(٢) الكباش، خيري أحمد، الحماية الجنائية لحقوق الإنسان، دراسة مقارنة في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والمبادئ الدستورية والمواثيق الدولية، مرجع سابق، ص ٦٣٨.

على إدانة المتهم، لأن المتهم حين اختار الصمت، فإنه يستخدم أحد حقوقه في الدفاع، التي لا تجيز له تقديم الدليل ضد نفسه[1].

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

رتب المشرع المصري على عدم مراعاة هذه الضمانة جزاء البطلان المتعلق بالنظام العام؛ حفاظًا على حسن سير العدالة الجنائية، حيث إن المشرع المصري نص في الدستور على أن حقوق الإنسان مكفولة، ونص صراحة على حق المتهم في الصمت في المادة الثالثة منه.

٢ .٢ .٥ أوجه الاتفاق والاختلاف بين موقف النظام السعودي والقانون المصري من ضمانة حق المتهم في الصمت

أوجه الاتفاق:

يتفق النظام السعودي مع القانون المصري في هذه الضمانة في الجملة، فالنظام السعودي يقرر للمتهم حقه في الصمت في جرائم الحدود المتعلقة بالله سبحانه وتعالى على وجه الخصوص؛ لأن الحدود تدرأ بالشبهات.

رتب كلٌّ منهما جزاء البطلان المتعلق بالنظام العام عند عدم مراعاة هذه الضمانة.

أوجه الاختلاف:

يختلفان في بقية الجرائم، التي فيها تعلق بحق العباد، أو الجرائم التعزيرية، فالمنظم السعودي لا يقر المتهم على الصمت، بل إنه يعتبر صمته نكولًا منه، وتجب مؤاخذته عليه، لا سيما مع توافر القرائن أو الدلائل التي تعضد الاتهام وتقويه، أما القانون المصري فيرى أن الصمت حق من حقوق المتهم الداخلة ضمن حقوقه في الدفاع.

---

(١) سرور، أحمد فتحي، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ج١، ص١٠٢٣.

٢ .٣ ضمانة حق المتهم في الدفاع في القانون والشريعة الإسلامية

استنادًا لمبدأ الشرعية الحاكم للدولة القانونية أو النظامية؛ فإنه يجب على المنظم أو المشرع كفالة إقامة التوازن بين حقوق الدولة (الادعاء العام)، وبين حقوق المتهم بالشكل الذي يضمن حريته، وجميع حقوقه، وكرامته الإنسانية، وحق المتهم في الدفاع عن نفسه بنفسه، أو توكيل محامٍ باعتباره واحدًا من جملة هذه الحقوق المكفولة التي تجب على الدولة حمايتها، واحترامها، وتمكين المتهم من مباشرته لها لضرورتها، ولزومها لتحقيق المحاكمة العادلة[١].

إن مفهوم حق الدفاع في المحاكمة الجنائية العادلة هو (حق أصيل يتمتع به المتهم بمجرد توجيه الاتهام إليه قانونًا ليستخدمه بنفسه أو عن طريق محاميه أمام القضاء لدحض التهمة المسندة إليه)[٢].

أهمية حق الدفاع في المحاكمة الجنائية

من خلال ما تقدم من تعريف حق الدفاع يتبين أنه حق لا يهدف إلى تحقيق مصالح خاصة بالمتهم فقط، وإنما يهدف إلى مصلحة أكبر وأعم وأشمل، وهي حماية مصالح المجتمع بأكمله، والمتمثلة في إظهار الحقيقة

---

(١) خوين، حسن بشيت، ضمانات المتهم في الدعوى الجزائية، دراسة مقارنة، (دار الثقافة للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمّان، ط ٢، ١٤٣١هـ) ج ٢، ص ١٢٠، وحجازي، إسراء حسين، ضمانات المحاكمة العادلة أمام القضاء الجنائي الدولي، مرجع سابق، ص ٢٤٨ ـ ٢٤٩.

(٢) القبائلي، سعد حماد صالح، ضمانات حق المتهم في الدفاع أمام القضاء الجنائي دراسة مقارنة، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٨م)، ص ١٦.

وتحقيق العدالة، وبالتالي فإن هذا الحق يعتبر معاونًا للقضاء في الوصول إلى حقائق غائبة منشودة، وفي المقابل لو غاب هذا الحق (حق الدفاع) فربما يؤدي ذلك إلى ضياع الحقوق وتزييف الحقائق، ما ينتج عنه في نهاية الأمر تضليل العدالة وإخفاء الحقيقة وضياعها والانزلاق في أخطاء قضائية خطيرة[1].

وبهذا يتبين أنه لا يختل معنى هذه الضمانة إذا قام المتهم بالدفاع عن نفسه بنفسه أو بواسطة محامٍ يختاره ويرتضيه، وقد وجدت أن هناك من الشراح من أفرد كلًّا منها بالحديث على اعتبار أنهما ضمانتان مستقلتان، فتناول كل ضمانة منهما على حدة، وهناك فريق آخر تحدث عنهما في ضمانة واحدة، باعتبار اتحاد الهدف والمضمون، ومنعًا للتكرار أثناء تناول نصوص المواد القانونية الخاصة بهما.

إن الحديث عن ضمانة حق المتهم في الدفاع في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية يستلزم الحديث عن هذه الضمانة في القانون الدولي، وفي الشريعة الإسلامية، وضمانة حق المتهم في الدفاع في النظام السعودي، وضمانة حق المتهم في الدفاع في القانون المصري، ثم أبين أوجه الاتفاق والاختلاف بين موقف النظام السعودي والقانون المصري من ضمانة حق المتهم في الدفاع؛ ولذا فإنني سأقسم هذا المبحث إلى خمسة مطالب على النحو التالي:

الأول: ضمانة حق المتهم في الدفاع في القانون الدولي.

الثاني: ضمانة حق المتهم في الدفاع في الشريعة الإسلامية.

الثالث: ضمانة حق المتهم في الدفاع في النظام السعودي.

---

(١) عبدالخالق، عبدالمعطي، ضمانات حقوق الإنسان في الدستور وقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠١٤م)، ص ٣٠٤، والقبائلي، سعد حماد صالح، ضمانات حق المتهم في الدفاع أمام القضاء الجنائي دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ١٦ ـ ١٧.

الرابع: ضمانة حق المتهم في الدفاع في القانون المصري.

الخامس: أوجه الاتفاق والاختلاف بين موقف النظام السعودي والقانون المصري من ضمانة حق المتهم في الدفاع.

٢ .٣ .١ ضمانة حق المتهم في الدفاع عن نفسه والاستعانة بوكيل أو محامٍ في القانون الدولي

أغلب المواثيق والعهود والاتفاقيات الدولية ـ إن لم يكن جميعها ـ نصت على هذه الضمانة، بهدف الوصول إلى محاكمة عادلة من الناحية الفعلية، وخصوصًا للمتهمين في الدعوى الجزائية، وأكدت على أن لكل فرد الحق أثناء محاكمته في الدفاع عن نفسه بنفسه أو بواسطة محامٍ يختاره للدفاع عنه:

١ ـ نصت الفقرة الأولى من المادة الحادية عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه: «كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئًا إلى أن تثبت إدانته قانونًا بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه».

٢ ـ أكدت الفقرة (ب) من ثالثًا من المادة الرابعة عشرة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه: «لكل متهم أن يُعطَى من الوقت ومن التسهيلات ما يكفيه لإعداد دفاعه وللاتصال بمحامٍ يختاره بنفسه»، كما نصت الفقرة (د) من (ثالثًا) من المادة نفسها على أنه: «من حق أي متهم أن يحاكم حضوريًّا، وأن يدافع عن نفسه بشخصه، أو بواسطة محامٍ من اختياره، وأن يخطر بحقه في وجود من يدافع عنه إذا لم يكن له مَن يدافع عنه، وأن تزوده المحكمة حكمًا، أي (وجوبًا) ـ كلما كانت مصلحة العدالة تقتضي ذلك ـ بمحامٍ

يدافع عنه دون تحميله أجرًا على ذلك، إذا كان لا يملك الوسائل الكافية لدفع هذا الأجر».

٣ ـ أكد المبدأ السابع عشر من مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن على أنه يحق للشخص المحتجز أن يحصل على مساعدة محامٍ وتقوم السلطة المختصة بإبلاغه بحقه فور القبض عليه مع توفير التسهيلات المعقولة لممارسته، وإذا لم يكن للمتهم محامٍ يختاره فإن له الحق في أن تعين له المحكمة محاميًا يدافع عنه بدون أن يتحمل المتهم أي تكاليف إذا كان لا يملك شيئًا، والفقرة الأولى من المبدأ الثامن عشر من المبادئ ذاتها أكدت على حق المتهم في الاتصال بمحاميه والتشاور معه.

٤ ـ أكدت الضمانة الخامسة من الضمانات التي تكفل حماية الذين يواجهون عقوبة الإعدام[1] على أنه: «لا يجوز تنفيذ عقوبة الإعدام إلا بموجب حكم نهائي صادر عن محكمة مختصة بعد إجراءات قانونية توفر كل الضمانات الممكنة لتأمين محاكمة عادلة، مماثلة على الأقل للضمانات الواردة في المادة (١٤) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك حق أي شخص مشتبه في ارتكابه جريمة يمكن أن تكون عقوبتها الإعدام أو متهم بارتكابها في الحصول على مساعدة قانونية كافية في كل مراحل المحاكمة».

٥ ـ أكدت مجموعة المبادئ الرئيسة حول دور المحامي في الفقرة الأولى منها على أنه: «لكلٍّ الحق في طلب المساعدة من محامٍ يختاره بنفسه

---

(١) اعتمدت هذه الضمانات بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٤/ ٥٠ المؤرخ في ٢٥ آيار/ مايو ١٩٨٤م.

لحماية حقوقه وإثباتها وللدفاع عنه في جميع مراحل الإجراءات الجنائية»، وفي الفقرة الثانية من المجموعة نفسها على أنه «تضمن الحكومات توفير إجراءات فاعلة وآليات قادرة على الاستجابة تتيح الاستعانة بالمحامين بصورة فعالة، وعلى قدم المساواة لجميع الأشخاص الموجودين على أراضيها الخاضعين لولايتها دون تمييز من أي نوع... إلخ»، كما بينت الفقرات من الخامسة إلى الثامنة أن الحكومات تضمن قيام السلطات المختصة فورًا بإبلاغ جميع الأشخاص بحقهم في المساعدة بمحامين يختارونهم أو أن يتم اختيار محامين على مستوى عالٍ من الخبرة والكفاءة التي تتفق مع طبيعة الجريمة المتهمين فيها وبدون مقابل مادي، مع كفالة إمكانية الاستعانة بمحامٍ فورًا خلال مدة لا تزيد على ثمانٍ وأربعين ساعة من وقت القبض عليهم أو احتجازهم مع توفير الفرص والتسهيلات اللازمة التي تكفي لأن يزور المحامون المتهمين ويتحدثوا معهم ويستشيروهم دون أي إبطاء أو مراقبة، وبسرية تامة.

٦ ـ نصت الفقرتان (ب) و(ج) من (ثالثًا) من المادة السادسة من الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان على أن يمنح المتهم الوقت الكافي والتسهيلات المناسبة لإعداد دفاعه، وأن له تقديم دفاعه بنفسه أو بمساعدة محامٍ يختاره هو، وإذا لم تكن لديه الإمكانات اللازمة لدفع تكاليف المحامي فإنها توفره له مجانًا كلما استدعى الأمر ذلك.

٧ ـ نصت الفقرات (ج، د، هـ) من (ثانيًا) من المادة الثامنة من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان على حق المتهم في الحصول على الوقت الكافي والوسائل المناسبة لإعداد دفوعه وأن له الحق في الدفاع عن نفسه شخصيًّا أو بواسطة محامٍ يختاره بنفسه، وأن له الحق في الاتصال

بمحاميه بحريّة وبسرية تامة، وإذا لم يستطع الاستعانة بمحام فإنه من حقه أن توفر له الدولة محاميًا من قبلها سواء بأجر أو بدون أجر، حسبما ينص عليه القانون المحلي.

٨ ـ نصت الفقرة (هـ) من المادة التاسعة عشرة من إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام على أن «المتهم بريء حتى تثبت إدانته بمحاكمة عادلة تؤمن له فيها كل الضمانات الكفيلة بالدفاع عنه».

٩ ـ أكد الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في الفقرة (د) من (١) من المادة السابعة على أن «حق التقاضي مكفول للجميع ويشمل ذلك حق الدفاع بما في ذلك الحق في اختيار مدافع عنه».

١٠ ـ نصت المادة السابعة من الميثاق العربي لحقوق الإنسان[١] على أن «المتهم بريء إلى أن تثبت إدانته بمحاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه».

١١ ـ أكدت الفقرتان (ج، د) من (١) من المادة الخامسة والخمسين من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي اهتمت بحقوق الأشخاص أثناء التحقيق على أنه «يحق للمتهم الاستعانة بالمساعدة القانونية التي يختارها، وإذا لم يكن لدى الشخص مساعدة قانونية توفر له تلك المساعدة في أي حالة تقتضي فيها دواعي العدالة ذلك، ودون أن يدفع الشخص تكاليف تلك المساعدة في أي حالة من هذا النوع، إذا لم تكن لديه الإمكانات الكافية لتحملها، ويجري استجوابه في حضور محامٍ، ما لم يتنازل الشخص طواعية عن حقه في

(١) اعتمد هذا الميثاق ونشر بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم (٥٤٢٧) المؤرخ في ١٥ سبتمبر ١٩٩٧م.

الاستعانة بمحامٍ»، كما نصت الفقرتان (ب) و(د) من (١) في المادة السابعة والستينً من النظام نفسه التي تناولت حقوق المتهم على أنه يتاح له ما يكفي من الوقت والتسهيلات لتحضير دفاعه، وللتشاور بحرية مع محامٍ من اختياره، وذلك في جو من السرية، وأن يكون حاضرًا في أثناءً المحاكمة، وأن يدافع عن نفسه بنفسه أو بالاستعانة بمساعدة قانونية من اختياره، وأن يبلغ إذا لم يكن لديه المساعدة القانونية بحقه هذا، وفي أن توفر له المحكمة المساعدة القانونية كلما اقتضت ذلك مصلحة العدالة، ودون أن يدفع أي أتعاب لقاء هذه المساعدة إذا لم تكن لديه الإمكانات الكافية لتحملها، وعلى هذا المعنى أكد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[١].

٢ .٣ .٢ ضمانة حق المتهم في الدفاع عن نفسه والاستعانة بوكيل أو محامٍ في الشريعة الإسلامية

إن الهدف من إيجاد منصب القضاء وما تفرع عنه من هيئات هو تحقيق المصلحة المتمثلة في جلب المنفعة ودرء الضرر؛ والذي يتجلى من خلال إنصاف المظلوم من الظالم، وإعادة الحقوق إلى أهلها ونصابها، ومحاسبة العابثين والمفسدين وكل من يحاول المساس بحق الأفراد والجماعة، ولأجل ذلك الهدف السامي كان من اللازم أن يُعطى المتهم الحق في الدفاع عن نفسه، مساواة بالمدعي الذي أُعطي الحق في عرض دعواه ضد المتهم[٢].

---

(١) انظر نص الفقرتين (ج) و(د) من (٢) من المادة (٥٥) من نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية.

(٢) التركماني، عدنان خالد، الإجراءات الجنائية الإسلامية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٨٤.

لقد سما المنهج الإسلامي بحماية هذا الحق إلى أبعد درجات الحماية، وحفظه أشد درجات الحفظ، ويتجلى ذلك في منحه للمتهم حق الدفاع عن نفسه مباشرة، أو توكيل محامٍ للدفاع عنه، إن لزم الأمر، وأعطى القاضي صلاحية تعيين المحامي عند حاجة المتهم لذلك، بل إن حماية الشريعة الإسلامية للمتهم لم تتوقف عند هذا الحد، حيث أوجبت أن يكون على إلمام كامل بجميع عناصر التهمة وملابساتها، والتأكد من سلامة المتهم ومدى إمكان مساءلته جنائيًّا وتمكين المتهم من الرد والدفاع عن نفسه، والعدول عن إقراره متى أراد ذلك، لا سيما إذا كان ذلك الإقرار هو الدليل الوحيد ضده[1]، ومن أدلة الشريعة الإسلامية على مشروعية حق المتهم في الدفاع عن نفسه ما يلي:

١ ـ قال تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ ﴿٢١﴾ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَىٰ دَاوُۥدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ ۖ قَالُوا۟ لَا تَخَفْ ۖ خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ فَٱحْكُم بَيْنَنَا بِٱلْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَٱهْدِنَآ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلصِّرَٰطِ ﴿٢٢﴾ إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِىَ نَعْجَةٌ وَٰحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِى فِى ٱلْخِطَابِ ﴿٢٣﴾ قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ ۖ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْخُلَطَآءِ لَيَبْغِى بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ۗ وَظَنَّ دَاوُۥدُ أَنَّمَا فَتَنَّٰهُ فَٱسْتَغْفَرَ رَبَّهُۥ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ۩ ﴿٢٤﴾ فَغَفَرْنَا لَهُۥ ذَٰلِكَ ۖ وَإِنَّ لَهُۥ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَـَٔابٍ ﴿٢٥﴾ يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴿٢٦﴾﴾ (ص).

---

(١) الكباش، خيري أحمد، الحماية الجنائية لحقوق الإنسان دراسة مقارنة في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والمبادئ الدستورية والمواثيق الدولية، مرجع سابق، ص ٦١٧ – ٦١٨.

وجه الاستشهاد من الآيات أن الله سبحانه وتعالى عاتب نبيه داود عليه السلام عندما حكم للمدعي دون أن يسمع رد المدعَى عليه وبيناته، كما أمره عز وجل بأن يحكم بين الناس بالحق والعدل ولا يتبع ما يمليه عليه هواه، وهو ما جعل داود عليه السلام يستغفر ربه ويخر ساجدًا منيبًا له[1]، فدلت هذه الآيات على وجوب سماع الدعوى وفهمها وسماع الدفاع من المتهم في الخصومة الجنائية، وأن ذلك من مقتضيات الحكم بين الناس بالعدل وعدم الجور حتى يكون الحكم موافقًا لأحكام الشريعة ومقاصدها وقواعدها الكلية التي نصت على أنه: (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)[2] كما جعلت (للوسائل أحكام المقاصد)[3].

٢ ـ دلت السنة النبوية على هذا الحق في قصة ماعز رضي الله عنه حينما أتى إلى النبي ﷺ معترفًا بالزنا ويريد من النبي ﷺ أن يطهره[4]، ووجه الدلالة من هذه القصة في مجمل رواياتها أن فيها معنًى جليًّا وواضحًا لضمانة حق المتهم، وهو ماعز رضي الله عنه، في الدفاع عند قاضيه محمد ﷺ، فمع أن ماعزًا رضي الله عنه جاء إلى النبي ﷺ مقرًّا ومعترفًا

---

(١) القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، ج ١٥، ص ١٧٧ وما بعدها.

(٢) البورنو، محمد صدقي، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، مرجع سابق، ص ٣٩٣، والبدري، محمد أحمد، الضمانات الدستورية للمتهم في مرحلة المحاكمة الجنائية دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، (جامعة طنطا، كلية الحقوق، جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة) ص ٢٩٩ - ٣٠٠.

(٣) البورنو، محمد صدقي، موسوعة القواعد الفقهية، (مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ١٤٢٤هـ)، ج ٨، ص ٧٧٥.

(٤) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، ج ٨، ص ١٦٧، رقم الحديث (٦٨٢٤).

بالزنا وهو يعلم بالنتيجة الحتمية والعقوبة المقررة له ـ وهي الرجم ـ فإن النبي ﷺ أقام لماعز رضي الله عنه دفاعًا لم يقمه ماعز لنفسه، وقصد الرسول ﷺ من ذلك أن يَعْدِلَ ماعزٌ أو يتراجع عن هذا الإقرار، لأنه الدليل الوحيد في هذه القضية، فلما أصر ماعز رضي الله عنه على هذا الإقرار أمام الرسول ﷺ الذي تأكد من سلامة إدراكه وتمييزه لما يقر به وتأكد هذا الإقرار منه أربع مرات والرسول ﷺ في كل مرة يشيح بوجهه الكريم عنه علّه يرجع، فلما تأكد الرسول عليه الصلاة والسلام من سلامة ماعز من العته والجنون ومن كل ما يؤثر عليه سأله: «ماذا تريد بإقرارك هذا؟»، قال ﷺ: أريد أن تطهرني، فالذي يتبين أن القاضي هنا، وهو الرسول ﷺ، قد منح ماعزًا الذي يقف في موقف الاتهام فرصة في مواجهة التهمة وأدلتها والرد عليها، ثم قام القاضي بواجبه وهو التأكد من سلامة المتهم الواقف أمامه من كل ما قد يؤثر على دليل الاتهام والتأكد من أن المتهم قد فهم التهمة الموجهة إليه والدليل القائم ضده ونتيجة ذلك الدليل[1]، وهذه هي حقيقة ضمانة دفاع المتهم عن نفسه.

أما ما يخص الاستعانة بوكيل أو محامٍ أثناء المحاكمة فقد اعترف النظام الإسلامي بهذا الحق وأقر للمتهم هذه الضمانة بدليل ما ورد في القرآن الكريم على لسان نبيه موسى عليه السلام عندما طلب من ربه سبحانه وتعالى أن يرسل معه أخاه هارون؛ لأنه أفصح منه في اللسان، وأقوى منه في الحجة، عندما أمره ربه بالذهاب إلى فرعون وبني إسرائيل لدعوتهم، قال تعالى:

(١) الكباش، خيري أحمد، الحماية الجنائية لحقوق الإنسان دراسة مقارنة في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والمبادئ الدستورية والمواثيق الدولية، مرجع سابق، ص ٦١٨ - ٦١٩.

﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي قَتَلْتُ مِنْهُمْ نَفْسًا فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ ﴿٣٣﴾ وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴿٣٤﴾ ﴾ (القصص).

وجه الاستشهاد من هاتين الآيتين أن نبي الله موسى عليه السلام حينما أرسله ربه عز وجل إلى بني إسرائيل خاف منهم لأنه سبق أن قتل واحدًا منهم، فطلب من ربه أن يرسل معه أخاه هارون عليه السلام مدافعًا عنه في التهمة المنسوبة إليه، وهي القتل، حيث إن هارون عليه السلام كان أفصح من أخيه موسى عليه السلام وأبلغ في الحجة، ومن أسباب تقرير ضمانة حق المتهم في الاستعانة بمحامٍ أن المتهم قد ينتابه بعض الاضطرابات النفسية نتيجة الاتهام، وهو ما قد ينتج عنه تشتت في الذهن وضياع للأفكار فلا يستطيع تقديم دفاعه بالشكل الصحيح والمطلوب، فيحتاج إلى الاستعانة بمحامٍ يساعده ويمنعه من الوقوع في الخطأ عند عرضه لدفوعه بحيث يساعد القاضي على تحقيق العدالة وكشف الحقيقة[1]، كما أن للوكالة بالخصومة أساسًا شرعيًّا، فقد قال تعالى: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُوا۟ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ إِن يُرِيدَآ إِصْلَٰحًا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَآ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا ﴿٣٥﴾ ﴾ (النساء)، فالحكمان هما في الحقيقة وكيلان عن طَرَفَي النزاع أو الخلاف.

وبهذا يتبين كيف كفلت الشريعة الإسلامية حق المتهم في الدفاع أيًّا كانت وسيلته، سواء بأن يتولى المتهم الدفاع عن نفسه بنفسه أو بواسطة محامٍ يستطيع معه عرض دفاعه بصورة صحيحة تخدم القاضي في الوصول

(١) البدري، محمد أحمد، الضمانات الدستورية للمتهم في مرحلة المحاكمة الجنائية دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، مرجع سابق، ص ٣٠٧.

إلى الحق وإصدار الحكم العادل في الدعوى، ما يدل على تفوق الشريعة الإسلامية على سائر القوانين الوضعية منذ أكثر من ألف وأربعمائة عام[1].

٢ .٣ .٣ ضمانة حق المتهم في الدفاع عن نفسه والاستعانة بوكيل أو محامٍ في النظام السعودي

لقد أكد النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية على أن المملكة دولة إسلامية تطبق في سياستها وجميع تعاملاتها أحكام الشريعة الإسلامية القائمة على الكتاب والسنة والعدل والشورى والمساواة[2] كما أكدت المادة السادسة والعشرون من الدستور ذاته على أنه: (تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية)، ومقتضى ذلك أن المملكة العربية السعودية ـ منهجًا ودستورًا ـ تراعي كل ما يتعلق بحقوق الإنسان، ومن جملة حقوق الإنسان التي راعتها الشريعة الإسلامية وأحكامها حق المتهم في الدفاع عن نفسه بنفسه أو عن طريق توكيل محامٍ يدافع عنه أثناء محاكمته، وعلى صعيد الأنظمة الإجرائية أكد نظام الإجراءات الجزائية على التالي:

١ ـ أكد في مادته الأولى على أنه: «تطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية، وفقًا لما دل عليه الكتاب والسنة، وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة وتتقيد في إجراءاتها بما ورد في هذا النظام»، فهذه المادة تقتضي أن يُمَكَّنَ المتهم من الدفاع عن نفسه بأي وسيلة مشروعة لا تتعارض مع أحكام الشريعة ونصوص هذا النظام.

---

(١) البدري، محمد أحمد، الضمانات الدستورية للمتهم في مرحلة المحاكمة الجنائية، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، مرجع سابق، ص ٣٠٧.

(٢) أكدت على ذلك نصوص المواد (١، ٧، ٨، ٢٣) من النظام الأساسي للحكم.

٢ ـ أكد في المادة الثالثة منه على حق المتهم في الدفاع عن نفسه، وله الحق في توكيل محامٍ إن أراد ذلك، حيث نصت على أنه «لا يجوز توقيع عقوبة جزائية على أي شخص إلا بعد ثبوت إدانته بأمر محظور شرعًا أو نظامًا بعد محاكمة تجرى وفقًا للمقتضى الشرعي»، ومما يقصد بالمقتضى الشرعي في هذه المادة أن يُمَكَّنَ المتهم من حقه في الدفاع عن نفسه مباشرة أو بواسطة محامٍ يدافع عنه.

٣ ـ منحت الفقرة الأولى من المادة الرابعة الحق للمتهم صراحة في الاستعانة بوكيل أو محامٍ للدفاع عنه في مرحلتي التحقيق والمحاكمة، فنصت على أنه: «يحق لكل متهم أن يستعين بوكيل أو محامٍ للدفاع عنه في مرحلتي التحقيق والمحاكمة».

٤ ـ أعطت المادة التاسعة والثلاثون بعد المائة المتهم الحق في الاستعانة بمحامٍ عند حضوره الوجوبي أمام المحكمة في الجرائم الكبيرة، كما منحته الحق في أن يطلب من المحكمة أن تندب له محاميًا للدفاع عنه على نفقة الدولة، أما في الجرائم الأخرى (أي غير الكبرى) فأجاز له النظام ندب محامٍ أو وكيل يختاره لتقديم دفاعه[1]، كما أوجب النظام على المحكمة عند توجيه التهمة إلى المتهم أن تسمع أقواله وتناقشه فيها مناقشة تفصيلية، سواءٌ في حالة إقرار المتهم أو في إنكاره، وفي حالة إنكار المتهم أو امتناعه عن الإجابة فعلى المحكمة أن تبدأ في

(١) آل ظفير، سعد بن محمد، الإجراءات الجنائية في المملكة العربية السعودية، دراسة تفصيلية تأصيلية لنظام الإجراءات الجزائية السعودي، (مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط ٢، ١٤٣٦هـ)، ص ٢٠١ وما بعدها، والموجان، إبراهيم حسين، إيضاحات على نظام الإجراءات الجزائية، (د. ن، ط ٢، ١٤٢٧هـ)، ص ١٨٤ وما بعدها.

النظر في باقي الأدلة وأن تستجوب المتهم استجوابًا مفصلًا حولها، وما تضمنته الدعوى[1].

٥ ـ أكدت المادة الثالثة والسبعون بعد المائة من النظام ذاته على حق المتهم أو وكيله في الدفاع، فقد نصت على وجوب أن تسمع المحكمة دعوى المدعى العام ثم جواب المتهم أو وكيله أو محاميه عنها، ثم دعوى المدعي بالحق الخاص، ثم جواب المتهم أو وكيله أو محاميه عنها، وأعطت الحق لكل طرف في التعقيب والرد على الطرف الآخر، وأن يكون المتهم هو آخر من يتكلم، وفي هذا دليل على أن المنظم السعودي قد منح المتهم الحق في الدفاع عن نفسه والاستعانة بوكيل أو محامٍ لو أراد ذلك، وإذا حكمت المحكمة في الدعوى دون أن تتيح الفرصة للمتهم أو محاميه لإبداء دفوعهم فإن حكمها يعد باطلًا ويجب نقضه لما وقع فيه من إخلال صريح بحق الدفاع[2].

٦ ـ فصلت اللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات الجزائية[3] في مادتها السادسة والتسعين الحديث عن الإجراءات اللازمة للاستعانة بمحامٍ على نفقة الدولة[4].

---

(١) هذا ما نصت عليه المادتان (١٦١، ١٦٢) من نظام الإجراءات الجزائية، والموجان، إبراهيم حسين، إيضاحات على نظام الإجراءات الجزائية، مرجع سابق، ص ٢٠٩ – ٢١٤.

(٢) الحجيلان، صلاح إبراهيم، الملامح العامة لنظام الإجراءات الجزائية السعودي ودوره في حماية حقوق الإنسان، (منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بيروت، ١٤٢٧هـ)، ص ٤٠٢.

(٣) صدرت اللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات الجزائية بموجب القرار رقم (١٤٢) وتاريخ ٢١/ ٣/ ١٤٣٦هـ.

(٤) آل ظفير، سعد بن محمد، الإجراءات الجنائية في المملكة العربية السعودية دراسة تفصيلية تأصيلية لنظام الإجراءات الجزائية السعودي، مرجع سابق، ص ٢١٢ وما بعدها.

ويرى أحد شراح النظام السعودي وجوب تعيين محامٍ للمتهم في القضايا الكبيرة ليدافع عنه، وإذا لم يعين المتهم محاميًا من عنده وجب على المحكمة أن تعين له محاميًا تختاره من جهتها[1].

الوكالة في الترافع عن الآخر أمام المحاكم السعودية

لم يُعَرِّفْ نظام المحاماة السعودي ولا لائحته التنفيذية الوكيل، ولم تبين المقصود منه، إلا أنه باستقراء نصوص النظام ولائحته التنفيذية يتبين أن المقصود بالوكيل كل شخص له حق الترافع عن الآخرين أمام المحاكم أو ديوان المظالم أو اللجان المشار إليها في المادة الأولى من نظام المحاماة، وليس من المحامين المقيدين في جدول الممارسين[2].

أوجه الاتفاق والاختلاف بين المحامي والوكيل

يتفق الوكيل والمحامي في اشتراط النظام في عدم ممارستهما لأي وظيفة حكومية باستثناء ما ورد في اللائحة التنفيذية بخصوص الوكيل من أنه يتولى الترافع عن الأجهزة الحكومية رئيس الجهاز، أو رئيس فرع الجهاز، أو من يفوضه من موظفي الجهاز بمذكرة رسمية للجهة المترافع أمامها، على أن يكون الموظف سعودي الجنسية[3]، وكذلك في حمل الجنسية السعودية، ويختلفان في التالي:

أولًا: أجاز النظام ممارسة مهنة المحاماة للمحامي السعودي ولغير السعودي، مع مراعاة الاتفاقيات المعمول بها بين المملكة وبلد من يرغب في

---

(١) الدرعان، عبدالله بن عبدالعزيز، المبسوط في قواعد الإجراءات الجزائية، (مكتبة التوبة، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٣٤هـ)، ص ٩٠٠ وما بعدها.

(٢) انظر المادة الثامنة عشرة من نظام المحاماة السعودي.

(٣) انظر الفقرة (١) من المادة (١٨) من اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة السعودي.

مزاولة مهنة المحاماة إذا كان غير سعودي[1]، بخلاف الوكيل، فإنه لا تجوز الوكالة إلا للشخص السعودي، ولم يجز النظام لغير السعودي التوكل عن الآخر والترافع عنه أمام المحاكم والجهات المختصة.

ثانيًا: لم يجز النظام للوكيل التوكل والترافع في أكثر من ثلاث قضايا منفردة لأكثر من ثلاثة أشخاص منفردين، ولا تقبل وكالته عن غيرهم[2]، باستثناء بعض الحالات الواردة في النظام، مثل الوكالة عن الأزواج أو الأصهار أو الأشخاص من ذوي القربى حتى الدرجة الرابعة، والممثل النظامي للشخص المعنوي، والوصي والقيم وناظر الوقف في قضايا الوصاية والقوامة ونظارة الوقف التي يقومون عليها[3].

والذي أراه أن جواز توكيل غير المحامي في النظام السعودي يعتبر من السلبيات، وليس من الإيجابيات، في ظل توجه العالم نحو التخصص.

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

هذه الضمانة من المبادئ المنصوص عليها في أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية، وبالتالي فإن إهمالها وعدم مراعاتها يستوجبان بطلان المحاكمة بطلانًا مطلقًا لمخالفته قاعدة إجرائية جوهرية[4] إعمالًا لنص المادة السابعة والثمانين بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائية.

---

(١) انظر المادة (٣) من نظام المحاماة السعودي.

(٢) انظر المادة الثامنة عشرة من نظام المحاماة السعودي.

(٣) انظر الفقرة (٥) من المادة (١٨) من نظام المحاماة السعودي.

(٤) الحرقان، عبدالحميد بن عبدالله، شرح نظام الإجراءات الجزائية، (مطابع الحميضي، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٣٦هـ)، ص ٥٠.

٢ .٣ .٤ ضمانة حق المتهم في الدفاع عن نفسه والاستعانة بوكيل أو محامٍ في القانون المصري

احترم القانون المصري حق المتهم في الدفاع عن نفسه وتوكيل محامٍ للدفاع عنه وأكد عليه، فقد أكد الدستور المصري في مادته الرابعة والخمسين على أنه: «في جميع الأحوال لا تجوز محاكمة المتهم في الجرائم التي يجوز الحبس فيها إلا بحضور محامٍ موكل أو منتدب»، كما نصت المادة السادسة والتسعون من الدستور ذاته على أن «المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية عادلة تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه»، كما أكدت المادة الثامنة والتسعون على أن حق دفاع المتهم عن نفسه سواء بالأصالة عن نفسه أو بالوكالة عن المتهم (أي: بمحامٍ) مكفول، وبين أنّ ضمانات استقلال المحامي وحماية حقوقه من ضمان كفالة حق المتهم في الدفاع، كما ألزم المشرع المصري القانون المصري بمساعدة غير القادرين ماليًّا عند حاجتهم إلى الالتجاء إلى القضاء والدفاع عن حقوقهم، ويعني «حق الدفاع أصالة مكفول» أنه يحق للمتهم أن يبدي وجهة نظره بحرية تامة بخصوص كل ما يتعلق بالاتهام الموجه ضده وتطبيق أحكام القانون عليه، وما يتبع ذلك من حقه في تقديم أدلة النفي ومناقشة أدلة الإثبات المقدمة ضده والطعن في الحكم الصادر ضده، أما حق الدفاع بالوكالة فيعني حق المتهم في توكيل محامٍ يتولى مهمة الدفاع عنه وعرض وجهة نظره أمام المحكمة في شأن الدعوى المقامة ضده[١]، ويتضح من ذلك أن الجرائم التي يجوز فيها حبس المتهم لا تجوز فيها محاكمة المتهم

(١) أبو خضرة، محمد الغرياني المبروك، استجواب المتهم وضماناته في مراحل الدعوى الجزائية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، منشورة، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠١١م)، ص ١٢٠١.

إلا بحضور محاميه أيًّا كان نوع الجريمة ما دامت مما يجوز فيه الحبس، وهذا ما نصت عليه المادة الرابعة والخمسون من الدستور المصري، والمنوه عنها أعلاه، وكذلك المادة السابعة والثلاثون بعد المائتين من قانون الإجراءات الجنائية المصري، والتي أوجبت على المحكمة إذا لم يكن للمتهم الحاضر في جنحة معاقب عليها بالحبس وجوبًا محام؛ أن تندب له محاميًا للدفاع عنه[1]، أما في الجنايات فإنه من المبادئ المقررة أنً يكون لكل متهم في جناية من يدافع عنه، وقد أكد قانون الإجراءات الجنائية هذا المبدأ[2] فأوجب على المحامي العام من تلقاء نفسه أن يندب محاميًا لكل متهم بجناية إذا تمت إحالته إلى محكمة الجنايات إن لم يكن قد وكل محاميًا للدفاع عنه، وهذا المبدأ لا يعدّ ضمانة للمحامي فقط، وإنما هو ضمانة لحسن سير العدالة الجنائية، حيث إن المحامي لو تخلف عن الجلسة بدون عذر ولم يعين مكانه من ينوب عنه؛ حكم عليه من محكمة الجنايات بغرامة مقدارها خمسون جنيهًا، مع عدم الإخلال بالمحاكمة التأديبية إذا اقتضاها الحال[3].

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

هذه الضمانة من المبادئ الأساسية المتعلقة بالعدالة، ومن المبادئ الوثيقة الصلة بمبدأ «البراءة الأصلية»، وبالتالي فإنها تعد من المبادئ المتعلقة بالنظام

(١) سرور، أحمد فتحي، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ج ١، ص ١٣٥٣ - ١٣٥٤.

(٢) هذا ما نصت عليه المادة (٢١٤) من قانون الإجراءات الجنائية المصري.

(٣) هذا ما نصت عليه المادة (٣٧٥) من قانون الإجراءات الجنائية المصري، وانظر سرور، أحمد فتحي، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ج ١، ص ١٣٥٥، وأبو خضرة، محمد الغرياني المبروك، استجواب المتهم وضماناته في مراحل الدعوى الجزائية دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ١٢١٥ وما بعدها، ومهدي، عبدالرؤوف، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ١٥٥٦ وما بعدها، وكذلك ص ١٥٨٤ وما بعدها.

العام، ومراعاتها مراعاة لحسن سير العدالة الجنائية، لذا رتب المشرع المصري على إهمالها وعدم مراعاتها جزاء البطلان المتعلق بالنظام العام[1].

٢ .٣ .٥ أوجه الاتفاق والاختلاف بين موقف النظام السعودي والقانون المصري من ضمانة حق المتهم في الدفاع عن نفسه والاستعانة بوكيل أو محامٍ

أوجه الاتفاق:

١ ـ يتفق النظام السعودي مع القانون المصري في إقراره لمبدأ حق المتهم في الاستعانة بمحامٍ أثناء المحاكمة، وأنه إذا لم يستطع المتهم الاستعانة بمحامٍ على حسابه الخاص لقلة موارده المالية يجب على المحكمة أن تعين له محاميًا للدفاع عنه على نفقتها متى رأت المحكمة ضرورة ذلك، وحاجة المتهم الملحة لمن يدافع عنه.

٢ ـ رتب كلٌّ منهما جزاء البطلان المطلق المتعلق بالنظام العام عند إهمال هذه الضمانة وعدم مراعاتها.

أوجه الاختلاف:

١ ـ تميز القانون المصري على النظام السعودي عندما أوجب الاستعانة بمحامٍ في حال كون الجريمة من جرائم الجنايات، بخلاف المنظم السعودي، فإنه لم يلزم المحكمة بتوكيل محامٍ للدفاع عن المتهم في الجرائم المعاقب عليها بالقتل أو القطع أو الرجم إلا في حال طلب المتهم ذلك من المحكمة، أو رأت المحكمة ضرورة ذلك.

---

(١) عبدالمنعم، سليمان، بطلان الإجراء الجنائي، (دار الجامعة الحديثة، مصر، الإسكندرية، ١٩٩٩م)، ص ٨٩.

٢ ـ أجاز النظام السعودي مسألة توكيل غير المحامي ولو لم يكن يحمل رخصة محاماة، بخلاف القانون المصري الذي لم يتطرق لموضوع التوكيل أصلًا.

٢ .٤ ضمانة حق المتهم في الاستعانة بمترجم في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية

٢ .٤ .١ ضمانة حق المتهم في الاستعانة بمترجم في القانون الدولي

يقصد بالمترجم: «شخص تندبه المحكمة لترجمة أقوال المتهم إذا كان لا يتكلم لغة تفهمها المحكمة، ووضعه هو وضع الخبير»[(١)].

يحق لكل متهم بارتكاب فعل جنائي الحصول على مساعدة مترجم متخصص ذي كفاءة عالية وبـدون مقابل، وذلك عند جهله باللغة المستخدمة في المحكمة أو عدم فهمه لها حتى يساعده على فهم الاتهامات والاستفسارات والأسئلة الموجهة له، وينقل للمحكمة رده على الاتهامات الموجهة إليه[(٢)]، وبالتالي فإن هذا الحق يعتبر حقًّا أساسيًّا للمتهم حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه[(٣)].

(١) مجمع اللغة العربية، معجم القانون، مرجع سابق، ص ٣٣٦، مادة (مترجم).

(٢) حجازي، إسراء حسين، ضمانات المحاكمة العادلة أمام القضاء الجنائي الدولي، مرجع سابق، ص ٢٦٠، وأبو خضرة، محمد الغرياني، استجواب المتهم وضماناته في مراحل الدعوى الجنائية دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ٨٢٩ وما بعدها، ومحب الدين، محمد مؤنس، شرح قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

(٣) النقبي، جمال محمد خلفان، الإجراءات الجنائية أمام المحكمة الجنائية الدولية، (أكاديمية شرطة دبي، كلية القانون وعلوم الشرطة، دولة الإمارات العربية المتحدة، إمارة دبي، رسالة ماجستير، منشورة، ١٤٣٢هـ)، ص ١٧٠.

إن المقصود من هذه الضمانة التيسير على المحكمة في الوصول إلى الحقيقة وتحقيق العدالة، وكذلك التسهيل على المتهم في مباشرة حقه في الدفاع والحصول في النهاية على محاكمة عادلة.

إن حقيقة مهمة المترجم أثناء المحاكمة مساعدة القاضي في فهم كل ما يتلفظ به المتهم، ما يساعد القاضي على الإلمام بجوانب الدعوى المختلفة، وصولًا إلى الحقيقة كما ذكرت.

وإذا دفع المتهم بجهله باللغة الرسمية فإن ذلك يعد دفعًا موضوعيًّا يقتضي إثارته أمام محكمة الموضوع، ولا يقبل أمام محكمة الطعن أو الاستئناف، ومن مقتضيات الاستعانة بمترجم للمتهم الأجنبي أثناء المحاكمة أن يكون للمتهم الحق في ترجمة كل الأوراق والمستندات الواردة في الدعوى، التي يعتبر من الضروري إحاطة المتهم علمًا بمحتواها؛ وصولًا إلى الهدف المنشود وهو تحقيق العدالة[1].

لقد اعترفت المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية بهذه الضمانة وأقرتها، ومن تلك الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق ما يلي:

١ ـ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في فقرته الأولى من المادة الحادية عشرة نصَّ على أن «كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئًا إلى أن تثبت إدانته قانونًا بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه»، ومما تقتضيه هذه المادة أن توفير المترجم الكفء مع المتهم حتى يساعده أثناء محاكمته من أهم الضمانات القانونية اللازمة لدفاع المتهم عن نفسه.

(١) حجازي، إسراء حسين، ضمانات المحاكمة العادلة أمام القضاء الجنائي الدولي، مرجع سابق، ص ٢٦١، وأبو خضرة، محمد الغرياني، استجواب المتهم وضماناته في مراحل الدعوى الجنائية، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ٨٣٠ وما بعدها.

٢ ـ العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية نصَّ في الفقرة (و) من (ثالثًا) من المادة الرابعة عشرة على أنه: «يزود المتهم بترجمان إذا كان لا يفهم أو لا يتكلم اللغة المستخدمة في المحكمة».

٣ ـ مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن[١].

٤ ـ مجموعة الضمانات التي تكفل حماية الذين يواجهون عقوبة الإعدام[٢].

٥ ـ مبادئ حماية الأشخاص المصابين بمرض عقلي وتحسين العناية بالصحة العقلية[٣].

٦ ـ إعلان القاهرة حول حقوق الإسلام[٤].

٧ ـ الاتفاقية الأوربية لحماية حقوق الإنسان[٥].

---

(١) انظر المبدأ الرابع عشر منها.

(٢) اعتمدت هذه المجموعة بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١٩٨٤/ ٥٠) المؤرخ في ٢٥ آيار/ مايو ١٩٨٤م، وانظر: الضمانة الخامسة التي نصت على «عدم جواز تنفيذ عقوبة الإعدام إلا بموجب حكم نهائي صادر من محكمة مختصة بعد إجراءات قانونية توفر كل الضمانات الممكنة لتأمين محاكمة عادلة» ومقتضى هذه المادة أنه من الضمانات القانونية اللازمة للمحاكمة العادلة الاستعانة بمترجم إن استدعت الحاجة ذلك.

(٣) اعتمدت ونشرت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٤٦/ ١١٩) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١م، وانظر: (٢) من المبدأ الثامن عشر من هذه المبادئ والمتعلق بالضمانات الإجرائية.

(٤) انظر الفقرة (هـ) من المادة التاسعة عشرة.

(٥) انظر الفقرة (هـ) من المادة السادسة.

٨ ـ الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان[١].

٩ ـ الميثاق العربي لحقوق الإنسان[٢].

١٠ ـ نظام روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية[٣].

٢ .٤ .٢ ضمانة حق المتهم في الاستعانة بمترجم في الشريعة الإسلامية

إن من أهم القواعد والأسس الحاكمة لإجراءات التحقيق النهائي العادل فهم جميع الجوانب المتعلقة بالدعوى واستيعابها حتى يتمكن القاضي من الوصول إلى الحق والحكم الصحيح في الدعوى المطروحة أمامه؛ لأن الوصول إلى الحقيقة أمر واجب، والقاضي مأمور به، وذلك لا يتأتى إلا بفهم الدعوى المطروحة أمامه واستيعابها.

لقد أجازت الشريعة الإسلامية للقاضي الاستعانة بالمترجم المشهود له بالعدالة والصلاح عند الحاجة إليه[٤]، لأن المترجم يساعد القاضي ويعاونه

---

(١) انظر الفقرة (أ) من رقم (٢) من المادة الثامنة.

(٢) انظر المادة السابعة من مواد الميثاق، التي فيها يقتضي مفهوم (القانونية) وكذلك (تأمين حقوق الدفاع) التأكيد على حق المتهم في مترجم عند جهله باللغة المستخدمة في المحكمة.

(٣) انظر الفقرة (ج) من (١) من المادة (٥٥).

(٤) ابن أبي الدم، كتاب أدب القضاء، مرجع سابق، ص ٣٣٠ وما بعدها، وابن فرحون، محمد، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٥، وحيدر، علي خواجة، درر الحكام في شرح مجلة الأحكام، تعريب فهمي الحسيني، (دار الجيل، لبنان، بيروت، ١٤١٤هـ)، ج١، ص ٧٢، وزيدان، عبدالكريم، نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص ٤٩، والجويني، أبو المعالي، غياث الأمم في التياث الظلم، مرجع سابق، ص ١٧٥.

في الوصول إلى الحقيقة عن طريق ترجمة أقوال أطراف الدعوى إلى القاضي متى لزم الأمر، وكان لا يعرف لغتهم[1]، وقد نص الفقهاء على أنه إذا قَدِمَ إلى القاضي رجل أعجمي، ولم يفهم القاضي كلامه، فإنه يترجم له رجل ثقة عدل؛ لأن الترجمة بمنزلة الشهادة، فلا يقوم بها إلا من تُقبل منه الشهادة، وقول المترجم مقبول في جرائم الحدود والقصاص وسائر الحقوق؛ لأن الحاجة إلى معرفة الكلام قائمة مع عجز القاضي عنها[2] وإلا فكيف يمكن للقاضي فهم الدعوى والحكم فيها وهو جاهل بلغة أحد أطرافها؟!

وقد ورد اعتراض على هذا الأمر مضمونه أن قول المترجم يعد بدلًا عن قول الأصيل (المتهم)، ولا يصار إلى البدل إلا عند العجز عن قول الأصيل، والأبدال في الحدود والعقوبات لا مجال فيها، قياسًا على الشهادة على الشهادة، وكتاب القاضي على القاضي.

ويجاب عن هذا الاعتراض بأن ما ورد في هذا الاعتراض لا ينطبق على هذه المسألة؛ لأن الحكم هنا لا يبنى على قول المترجم، وإنما يبنى على قول الأصيل الذي ينقله المترجم حرفيًّا بمعناه، ولا يعرف كلام الأصيل إلا عن طريقه، ولا يصح أن يقال: إن الحكم هنا قائم على البدل؛ لأن الترجمة نقل للأصيل وليست بدلًا عنه، وكون قيام الحكم على قول المترجم مقام الحكم بالأصل وكونه لم يصر إليه إلا بعد العجز عن قول الأصيل؛ فإن ذلك لا يعني بحال من الأحوال أن يصير كلام

---

(١) زيدان، عبدالكريم، نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص ٤٩.

(٢) عبدالعزيز، عمر (الحسام الشهيد)، شرح أدب القاضي للإمام أبي بكر الخصاف، تحقيق الشيخ أبي الوفاء الأفغاني، والشيخ أبي بكر الهاشمي، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ١٤١٤هـ)، ص ٢٨٧.

المترجم بدلًا عن كلام الأصيل، بدليل أن البينة لا يصار إليها إلا عند العجز عن الإقرار وليست بدلًا عنه[1].

وأرى أن الاستعانة بالمترجم الثقة أثناء المحاكمة الجنائية عند الحاجة إليه ترتقي من درجة الجواز إلى درجة الوجوب؛ إعمالًا لقواعد الشريعة الإسلامية الكلية ومقاصدها وأدلتها التي نصت على أنَّه: (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)[2] كما أنّ (الوسائل لها أحكام المقاصد)[3]، ويدل على ذلك مقتضى قول الله عز وجل مخاطبًا نبيه داود عليه الصلاة والسلام: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴿٢٦﴾﴾ (ص)، وهذا دليل واضح على أنه يجب على القاضي أن يحكم بين الناس بالحق والعدل، ولا يتبع ما يمليه عليه هواه[4]، كما دلت هذه الآية أيضًا على وجوب استيعاب القاضي للدعوى وفهمها وسماع كلام المتهم في الخصومة الجنائية وفهمه فهمًا سليمًا، وذلك لا يتأتى مع المتهم الأجنبي الذي لا يستطيع القاضي فهم لغته إلا عن طريق مترجم ثقة؛ لأن ذلك من

(١) عبدالعزيز، عمر (الحسام الشهيد)، شرح أدب القاضي للإمام أبي بكر الخصاف، مرجع سابق، ص ٢٨٧ وما بعدها.

(٢) البورنو، محمد صدقي، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، مرجع سابق، ص ٣٩٣، والبدري، محمد أحمد، الضمانات الدستورية للمتهم في مرحلة المحاكمة الجنائية، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، مرجع سابق، ص ٢٩٨ وما بعدها.

(٣) البورنو، محمد صدقي، موسوعة القواعد الفقهية، (مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ١٤٢٤هـ)، ج ٨، ص ٧٧٥.

(٤) القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، ج ١٥، ص ١٧٧ وما بعدها.

مقتضيات الحكم بين الناس بالعدل وعدم الجور، وحتى يكون الحكم موافقًا لأحكام الشريعة ومقاصدها.

٢ .٤ .٣ ضمانة حق المتهم في الاستعانة بمترجم في النظام السعودي

من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام القضائي في المملكة العربية السعودية أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للمحاكم، وقد أكد النظام القضائي السعودي على أن يكون هناك مترجم يعاون القاضي في نقل أقوال أطراف الدعوى من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية؛ إذ إنه لا يجوز أن تُجْرَى المحاكمة بغير اللغة العربية، ولو اتفق الخصوم على ذلك[١].

إن نظام العدالة الجنائية السعودي كغيره من نظم العدالة الجنائية الأخرى، يعتمد إلى حد كبير على اعتراف المتهم كدليل في إثبات ارتكابه للجريمة المنسوبة إليه، ما يعني أنه يجب على القاضي بذل الوسع في تحري صحة هذا الاعتراف، وأنه موافق لما تضمنه من معلومات توافرت لدى سلطة التحقيق الابتدائي[٢].

لقد حرص المنظم السعودي على مراعاة تحري صحة الاعتراف الصادر من المتهم وخُلُوِّه من كل ما قد يعتريه من عيوب، فأوجب أن تُتلى لائحة الدعوى على المتهم، وأن توضح له، وأن يُعطى صورة منها، ثم تسأله

---

(١) مخلوف، أحمد صالح، الوسيط في شرح التنظيم القضائي الجديد بالمملكة العربية السعودية، (معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٣٤هـ)، ص ٤٥٣.

(٢) الحرقان، عبدالحميد بن عبدالله، شرح نظام الإجراءات الجزائية، مرجع سابق، ص ٢٤٦.

المحكمة عن الجواب، وراعى أن المتهم قد لا يجيد اللغة العربية فأوجب مراعاة ذلك، وأن يتم توجيه التهمة له وتزويده بكل ما يخص الدعوى من إجراءات بلغته التي يفهمها ويجيدها، وقد بينت اللائحة التنفيذية في الفقرة الأولى من المادة الثانية عشرة بعد المائة أنه «إذا لم يكن المتهم يفهم اللغة العربية؛ تُتلَى عليه لائحة الدعوى في جلسة المحكمة بلغته»، كما نصت المادة الثالثة والعشرون من نظام المرافعات الشرعية السعودي على أنَّ «اللغة العربية هي اللغة الرسمية للمحاكم وتسمع أقوال الخصوم والشهود ونحوهم من غير الناطقين باللغة العربية عن طريق مترجم، وتقدم ترجمة معتمدة من مكتب مرخص له باللغة العربية للأوراق المكتوبة بلغة أجنبية».

إن استعانة القاضي بالمترجم أمر ضروري، ولو مع إجادته للغة الأجنبية التي يتكلم بها المتهم أو الشاهد، وذلك حتى يتفرغ لأداء مهمته القضائية من ناحية، وحتى لا يتكون لديه رأي سابق في موضوع الدعوى من ناحية أخرى، وعليه فإنه يجب ألا يكون المترجم من الخصوم، أو من الشهود في الدعوى، كما أنه على المترجم أن يقوم بعمله بصدق وإخلاص وأمانة، فينقل الأقوال كما سمعها، كما تشمل الترجمة بمعناها الواسع لغة الإشارة الخاصة بالصم والبكم، حيث يتمكن القاضي من فهمها عند الحاجة إليها، وذلك إذا كان الخصوم أو أحدهم من ذوي الاحتياجات الخاصة الذين لا يستطيعون السمع أو النطق[1].

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

كل ما يوصل إلى حفظ الحقوق وصيانتها واحترام كرامة الإنسان هو مطلوب الشريعة الإسلامية ومقصدها، وضمانة حق المتهم في الاستعانة

(١) مخلوف، أحمد صالح، الوسيط في شرح التنظيم القضائي الجديد بالمملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٤٥٣ وما بعدها.

بمترجم من أهم الضمانات وأوكدها؛ لأن المتهم لن يستطيع الدفاع عن نفسه ودرء التهمة عنه ما لم يستطع فهم لغة المحكمة، وقد نصت القاعدة الشرعية على أنه: «ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب»، وعليه فإن عدم مراعاة هذه الضمانة وإهمالها مخالفة إجرائية جوهرية ومخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية، ما يجب معه بطلان المحاكمة بطلانًا مطلقًا[1] وفقًا لما نصت عليه المادة السابعة والثمانون بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائية السعودي.

٢ .٤ .٤ضمانة حق المتهم في الاستعانة بمترجم في القانون المصري

الأصل في المحاكمة أن تكون باللغة العربية، لأنها اللغة الرسمية في الدولة؛ استنادًا إلى المادة الثانية من الدستور المصري، التي نصت على أن «الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع»، وقد نص قانون السلطة القضائية المصري[2] على أن يلحق بكل محكمة العدد اللازم من المترجمين يقومون بنقل أقوال الخصوم أو الشهود إلى العربية بعد حلف اليمين[3]، فالذي يتضح أن طبيعة عمل هذه المادة محصور في الترجمة من ـ وإلى ـ اللغة العربية؛ لكون أطراف الدعوى أو أحدهم غير ناطق بالعربية[4]، أي أنه في حال تعذر إجراء المحاكمة باللغة الرسمية، وهي اللغة العربية، فإنه يجب على المحكمة الاستعانة

(١) الحرقان، عبدالحميد بن عبدالله، شرح نظام الإجراءات الجزائية، مرجع سابق، ص ٥٠.

(٢) قانون السلطة القضائية المصري رقم (٤٦) لعام (١٩٧٢م).

(٣) انظر المادة (١٦٥) من قانون السلطة القضائية المصري.

(٤) محب الدين، محمد مؤنس، شرح قانون الإجراءات الجنائية، ج ٢، مرجع سابق، ص ١٣٠.

بوسيط، وهو (المترجم)، بعد حلفه اليمين؛ لأن إجراءات المحاكمة لا بد أن تكون بلغة مفهومة للخصوم، وترتبط أهمية هذا الحق بضمانة حضور المتهم لجلسات المحاكمة لتمكينه من متابعة إجراءات الدعوى وأدلتها وتقديم دفاعه في ضوء ذلك[١]، حيث إن مبدأ مواجهة الخصوم يقتضي تمكين كل خصم من الاطلاع على حقيقة الاتهام الموجه إليه، وكذلك الاطلاع على أدلة خصمه ومناقشتها ودحضها، ما يستلزم الحوار بلغة المحكمة نفسها التي تنظر الدعوى[٢] وهذا ما أكد عليه القانون المصري، حيث نص على أنَّ «لغة المحاكم هي اللغة العربية، وعلى المحكمة أن تسمع أقوال الخصم أو الشهود الذين يجهلونها بواسطة مترجم بعد حلف اليمين»[٣].

إن الاستعانة بمترجم أمر موضوعي تقدره المحكمة في ضوء حرصها على حسن سير العدالة الجنائية، كما أن اللغة هي الوسيلة الأساسية للاتصال في جميع الإجراءات القانونية[٤]، ومن ثم فإن إعمال العدالة يستوجب إيجاد القدرة الكافية على فهم لغة الإجراءات، وبناءً على ذلك، فإنه من المنطقي تزويد المتهم بمترجم بدون مقابل مادي ـ كالمحامي تمامًا ـ عند جهله باللغة التي تُجْرَى بها المحاكمة، وكانت موارده المالية لا تمكنه من الاستعانة بمترجم على نفقته الخاصة[٥].

(١) سرور، أحمد فتحي، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ج ١، ص ١٣٤٨.

(٢) محب الدين، محمد مؤنس، شرح قانون الإجراءات الجنائية، ج ٢، مرجع سابق، ص ١٦٠.

(٣) انظر المادة (١٩) من قانون السلطة القضائية المصري.

(٤) حماد، محمد يوسف، حقوق وضمانات المتهم في مراحل الدعوى الجنائية دراسة مقارنة، ص٢٤١.

(٥) محب الدين، محمد مؤنس، شرح قانون الإجراءات الجنائية، ج ٢، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

لا يختلف الحال في القانون المصري عن الحال في النظام السعودي، لأن القانون المصري قد نص صراحة على ضرورة وجود مترجم عند الحاجة إليه، وجعله أمرًا موضوعيًّا تقدره المحكمة بناءً على ما يخدم حسن سير العدالة الجنائية، وبالتالي فإنه عندما يوجب الأمر إحضار مترجم وتغفل المحكمة هذا الأمر فإن المحاكمة تكون باطلة بطلانًا متعلقًا بالنظام العام[1].

٢ .٤ .٥ أوجه الاتفاق والاختلاف بين موقف النظام السعودي وموقف القانون المصري من ضمانة حق المتهم في الاستعانة بمترجم

يتفق النظام السعودي مع القانون المصري في إقراره لضمانة حق المتهم في الاستعانة بمترجم من حيث المبدأ، ويختلفان في التالي:

١ ـ اختلف القانون المصري عن النظام السعودي حين جعل المترجمين جزءًا من تشكيل المحكمة، بخلاف النظام السعودي، فلم ينص على ذلك.

٢ ـ اختلف النظام السعودي عن القانون المصري عندما أوجب الاستعانة بالمترجم دون مقابل عند الحاجة إليه استنادًا لمجانية التقاضي، بخلاف القانون المصري، فإنه أجاز الاستعانة بمترجم، ولكن على حساب المتهم، إلا أن يعجز عن تحمل التكاليف المالية، فعندئذٍ تتكفل المحكمة بدفع التكاليف، مثل المحامي تمامًا.

---

(١) عبدالمنعم، سليمان، بطلان الإجراء الجنائي، مرجع سابق، ص ٨٩ وما بعدها.

٢ .٥ ضمانة حق المتهم في تكليفه بالحضور وإحاطته علمًا بالتهمة الموجهة إليه وفي وجاهية المحاكمة في القانون والشريعة الإسلامية

٢ .٥ .١ ضمانة حق المتهم في تكليفه بالحضور وإحاطته علمًا بالتهمة الموجهة إليه وفي وجاهية المحاكمة في القانون الدولي

يُقصد بحق تكليف المتهم بحضور جلسات المحاكمة أن يتم تمكينه من حضور جلسات التحقيق النهائي الذي تجريه المحكمة في حضور جميع الخصوم في الدعوى[١].

ويُقصد بحق المتهم في إحاطته بالتهمة الموجهة إليه حق المتهم في معرفة الادعاءات والوقائع والأفعال المسندة إليه أو المشتبه في أنه ارتكبها؛ حتى يتمكن من تحقيق الدفاع عن نفسه[٢].

ويُقصد بوجاهية المحاكمة «وجوب أن تُجْرَى جميع إجراءات المحاكمة وجاهة، أي بصوت مسموع في الجلسة التي تعقدها»[٣]، بمعنى أن الخصوم والشهود والخبراء يدلون بأقوالهم وجاهةً أمام القاضي، وكذلك يناقشون فيها الطلبات، والدفوع، وتتم مرافعات الادعاء والدفاع كلها شفهيًّا، حيث

(١) القاضي، محمد محمد مصباح، حق الإنسان في محاكمة عادلة، دراسة مقارنة، (دار النهضة، مصر، القاهرة، ط ٢، د. ت)، ص ٨٥.

(٢) حجازي، إسراء حسين، ضمانات المحاكمة العادلة أمام القضاء الجنائي الدولي، مرجع سابق، ص ٢٤٦.

(٣) السعيد، كامل، مفهوم المحاكمة العادلة وضماناتها، بحث من ضمن مجموعة أبحاث بعنوان دراسات جنائية معمقة في الفقه والقانون والقضاء المقارن، مرجع سابق، ص ٣٠٥.

إنها تُعد من القواعد الأساسية التي تتميز بها إجراءات المحاكمة بصفة عامة، ولأن القاضي يعتمد على ما يُطرح أمامه في الجلسة لتكوين عقيدته، ولأن الشفهية تستند أصلًا إلى أساس فكري يساعد القاضي على بذل وسعه من أجل التوصل إلى حقيقة الأمر الجنائي وعدم اتخاذ الموقف السلبي من طرفي الخصومة[1].

إن مما يقتضيه حق المتهم في الدفاع عن نفسه ما يلي:

أولًا: تمكينه من حضور التحقيق النهائي الذي تجريه المحكمة؛ لأن حضوره يسهل له مناقشة الأدلة المقدمة ضده، ودحضها في الوقت المناسب، وهذا من الأصول العامة التي تقوم عليها الدعوى[2].

ثانيًا: أحقية كل طرف من الأطراف بإحاطته علمًا إحاطة شاملة بأدلة خصمه وبكل ما يطرح في الدعوى بصفة عامة، مع إعطائه الفرصة كاملة في الاطلاع عليها وتفنيدها ثم الرد عليها، إقرارًا وتحقيقًا لمبدأ المساواة بين الخصوم.

ثالثًا: وجوب أن تكون الأحكام الصادرة عن المحكمة ناتجة عن قناعة تامة بما توصلت إليه من حقائق أثناء سير إجراءات نظر الدعوى وجلساتها بحضور الخصوم، وما تم تقديمه من وثائق ومستندات نوقشت وجاهة وشفاهة أمام المحكمة، وبالتالي لا يجوز للقاضي أن يقضي بعلمه الشخصي.

---

(١) أبو خضرة، محمد الغرياني، استجواب المتهم وضماناته في مراحل الدعوى الجنائية، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ١١٤١ وما بعدها.

(٢) خوين، حسن بشيت، ضمانات المتهم في مرحلة الدعوى الجزائية، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ج٢، ص ١٢٧.

رابعًا: عدم جواز إبعاد أي طرف من أطراف الخصومة عن جلسات المحكمة أثناء نظر الدعوى ومناقشتها نهائيًّا إلا عند ارتكاب الخصم أي تصرف يقصد منه التشويش أو الإساءة، فيجوز للمحكمة إخراجه لمدة معينة ثم تتم إعادته إلى الجلسة[1].

إن ما يعزز أهمية هذه الضمانة المتمثلة في حضور المتهم المحاكمة وإحاطته علمًا بالتهمة الموجهة إليه وشفهية الترافع فيها هو أن في ذلك نوعًا من الرقابة على صحة الإجراء، وإدخال الطمأنينة إلى نفس المتهم[2].

لقد أكد القانون الدولي أهمية مراعاة تلك الضمانة، وتضمنته كثير من الاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية ذات العلاقة والصلة بحقوق الإنسان كما يلي:

١ ـ نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الفقرة الأولى من المادة الحادية عشرة منه على أن «كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئًا إلى أن يثبت ارتكابه لها قانونًا في محاكمة علنية تكون قد وفرت له فيها جميع الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه»، ومما تقتضيه هذه المادة أن من الضمانات اللازمة لدفاع المتهم عن نفسه ودحض الاتهام عنه تكليفه بالحضور وإحاطته علمًا بالتهمة المنسوبة إليه، وشفهية المحاكمة.

٢ ـ نص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في الفقرة (أ) من (ثالثًا) من المادة الرابعة عشرة على أن يتم إعلام المتهم سريعًا وبالتفصيل وفي لغة يفهمها بطبيعة التهمة الموجهة إليه وأسبابها.

---

(١) سديرة، نجوى يونس، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص ٢٦٣ وما بعدها.

(٢) عبدالمنعم، سليمان، بطلان الإجراء الجنائي، مرجع سابق، ص ١٦٢ وما بعدها.

٣ ـ نصت الفقرة (د) من (ثالثًا) من المادة نفسها على حق المتهم في المحاكمة الحضورية.

٤ ـ نصت المادة الخامسة من الضمانات التي تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام على أنه (لا يجوز تنفيذ عقوبة الإعدام إلا بموجب حكم نهائي صادر عن محكمة مختصة بعد إجراءات قانونية توفر كل الضمانات الممكنة لتأمين محاكمة عادلة، مماثلة على الأقل للضمانات الواردة في المادة (١٤) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية... إلخ).

٥ ـ أكدت الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان هذا المبدأ، فنصت الفقرة (أ) من (ثالثًا) من المادة السادسة على وجوب إخطار المتهم فورًا وبلغة يفهمها وبالتفصيل بطبيعة الاتهام الموجه ضده وسببه، كما نصت المادة نفسها في (أولًا) على أنه «لكل شخص عند الفصل في حقوقه المدنية والتزاماته أو في اتهام جنائي موجه إليه الحق في مرافعة علنية... إلخ»، ومعنى الترافع ومقتضاه شفهية المحاكمة، والمعنى ذاته أكدت عليه بقية الفقرات التالية.

٦ ـ مبادئ حماية الأشخاص المصابين بمرض عقلي وتحسين العناية بالصحة العقلية[١].

٧ ـ إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام[٢].

٨ ـ الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان[٣].

---

(١) انظر الفقرة (٥) من المبدأ الثامن عشر.
(٢) مقتضى الفقرة (هـ) من المادة التاسعة عشرة.
(٣) انظر الفقرة (ب) من (ثانيًا) من المادة الثامنة.

٩ ـ الميثاق العربي لحقوق الإنسان[١].

١٠ ـ نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية في فقرته الأولى من المادة الخامسة والخمسين.

٢ .٥ .٢ ضمانة حق المتهم في تكليفه بالحضور وإحاطته علمًا بالتهمة الموجهة إليه وفي وجاهية المحاكمة في الشريعة الإسلامية

الأصل في الفقه الإسلامي عدم صحة نظر القاضي للدعوى مع غياب أحد الخصوم، ولا أن يدخل أحد الخصوم مجلس الخصوم دون الآخر، ولا يجيب في غياب الآخر[٢]، إن تكليف المتهم بالحضور وإحاطته بتهمته ومواجهته بها أمر مهم وضروري، وتتبلور تلك الأهمية في تمكين المتهم من الاستفادة من حقه في الدفاع عن نفسه، حيث إن تكليفه بالحضور يكون من أجل إحاطته بالتهمة، فإذا حضر المتهم أحيط علمًا بالتهمة المنسوبة إليه، وإحاطته بالتهمة المنسوبة إليه هي في جملتها الوجاهية التي إذا حصلت عرف المتهم كيف يدافع عن نفسه، وهذا هو ما تقتضيه الشريعة الإسلامية[٣].

ومن الأدلة على اعتبار الشريعة الإسلامية لهذه الضمانة ما يلي:

---

(١) انظر المادة السابعة التي نصت على أن قانونية المحاكمة والضمانات الضرورية للدفاع تقتضي تكليف المتهم بالحضور وإحاطته علمًا بالتهمة الموجهة إليه وأن تكون المرافعة شفهية.

(٢) ابن فرحون، محمد، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٣، وياسين، محمد نعيم، نظرية الدعوى بين الشريعة الإسلامية وقانون المرافعات المدنية والتجارية، ص ٤٤٠.

(٣) التركماني، عدنان خالد، الإجراءات الجنائية الإسلامية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٢٠٤.

١ ـ حديث صفوان بن أمية رضي الله عنه أنه طاف بالبيت وصلى، ثم لف رداء له من برد، فوضعه تحت رأسه، فنام، فأتاه لص، فاستله من تحت رأسه، فأخذه، فأتى به النبي ﷺ، فقال: إن هذا سرق ردائي، فقال له النبي ﷺ: «أسرقت رداء هذا؟» قال: نعم. قال: «اذهبا به فاقطعا يده»[١].

٢ ـ ما ورد في قصة العسيف حينما قال النبي ﷺ: «اغد يا أنيس إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها»، قال: فغدا عليها، فاعترفت، فأمر بها رسول الله ﷺ، فرجمت[٢].

٣ ـ ما رواه علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن قاضيًا، فقلت: يا رسول الله، ترسلني وأنا حديث السن، ولا علم لي بالقضاء! فقال: «إن الله سيهدي قلبك، ويثبت لسانك، فإذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقضين حتى تسمع من الآخر، كما سمعت من الأول، فإنه أحرى أن يتبين لك القضاء»، قال: فما زلت قاضيًا، أو: ما شككت في قضاء بعد[٣].

تدل هذه الأحاديث بعد التأمل فيها على أن فيها إعلامًا للمتهمين بالتهم المنسوبة إليهم حين قال صفوان رضي الله عنه: (إن هذا سرق ردائي)، كما أن

---

(١) النسائي، أحمد بن شعيب، سنن النسائي، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، (مكتب المطبوعات الإسلامية، سوريا، حلب، ط ٢، ١٤٠٦هـ)، ج ٨، ص ٦٩، الحديث رقم (٤٨٨١) وصححه الألباني.

(٢) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٩١، رقم الحديث ٢٧٢٤ باب الشروط التي لا تحل في الحدود.

(٣) أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، (المكتبة العصرية، لبنان، بيروت، د. ت)، ج ٣، ص ٣٠١، رقم الحديث ٣٥٨٢، باب كيف القضاء، حسنه الألباني.

فيه دليلًا على وجاهية المحاكمة حين سأل رسول الله ﷺ المتهم: «أسرقت رداء هذا؟»، وهو بهذا يعطي المتهم ضمانة الدفاع عن نفسه في التهمة الموجهة إليه، كما أن رسول الله ﷺ لم يقتنع بهذا الاعتراف إلا لعلمه بأنه ناتج عن إدراك كامل من المتهم بطبيعة التهمة المنسوبة إليه[1]، وكذلك حينما أمر النبي ﷺ أنيسًا بالذهاب إلى المرأة وسؤالها، فإن في السؤال إبلاغًا لها بالتهمة المنسوبة إليها ومواجهة لها بالتهمة أثناء محاكمتها، ولم تنفذ بحقها العقوبة إلا بعد علمها وإحاطتها بالتهمة وإعطائها فرصتها في الدفاع عن نفسها، وفي الحديث الثالث دلالة على وجوب حضور المتهم، وسماع أقواله منه مباشرة، وهذا هو معنى وجاهية المحاكمة.

كما أجمع الفقهاء على أن المدعَى عليه إذا كان متهمًا بما يُدَّعَى به عليه ذلك فقد وجب على الحاكم أن يسمع من المتهم[2].

إن وجاهية المحاكمة وشفهيتها تقتضي أن تتم جميع إجراءات المحاكمة من طلبات ودفوع مشافهة، وبمواجهة جميع الخصوم، وأن يكون ذلك بصوت مسموع، وأن يدلي الشهود والخبراء بأقوالهم مشافهة، وألا يكتفي القاضي بما ورد في محاضر التحقيق المكتوبة، بل يعتبرها تمهيدًا للتحقيق الشفهي النهائي الذي يتم مباشرة من القاضي، ويواجه به الخصوم حتى يصل إلى درجة الاقتناع، كما أن في حضور المتهم للمحاكمة دورًا إيجابيًّا يتيح له تفنيد أدلة الاتهام، مع تقدير المحكمة لشخصيته أثناء توجيه الاتهام

---

(١) التركماني، عدنان خالد، الإجراءات الجنائية الإسلامية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٩٩ وأيضًا ص ٢٠٤ وما بعدها.

(٢) ابن حزم، علي بن أحمد، مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، د. ت)، ص ٥٤.

له، وكذلك الاستفسارات، كما يفتح أمامه باب مراعاة الظروف المخففة والاستفادة منها[1].

٢ .٥ .٣ ضمانة حق المتهم في تكليفه بالحضور وإحاطته علمًا بالتهمة الموجهة إليه وفي وجاهية المحاكمة في النظام السعودي

عند رفع القضية وإحالتها إلى المحكمة المختصة بنظر الدعوى يجب تكليف المتهم بالحضور أمامها استنادًا للمادة الخامسة والثلاثين بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائية التي نصت على أنه: «إذا رفعت الدعوى إلى المحكمة فإنه يكلف المتهم بالحضور أمامها، ويستغنى عن تكليفه بالحضور إذا حضر الجلسة ووجهت إليه التهمة»، كما أنه يجب على المحكمة توجيه التهمة للمتهم في الجلسة، وأن تتلى عليه لائحة الدعوى المقدمة من الادعاء العام وتوضح له ويعطى صورة منها ثم تسأله المحكمة عن جوابه عن الدعوى[2]، وهذا ما نص عليه نظام الإجراءات الجزائية في مادته الستين بعد المائة التي أكدت أنه: «تُوَجَّهُ التهمة إلى المتهم في الجلسة وتتلى عليه لائحة الدعوى وتوضح له ويعطى صورة منها ثم تسأله المحكمة الجواب عن ذلك»، كما نصت أن يكون تبليغ المتهم بالحضور طبقًا للقواعد المقررة في نظام المرافعات الشرعية السعودي[3] حيث يسلم أمر التبليغ إلى من وُجهت إليه (المتهم) في مكان إقامته أو عمله إن وجد، وإلا فيسلمها إلى من يقرر أنه وكيله أو يعمل في

(١) الزحيلي، محمد، الإجراءات الجنائية الشرعية دراسة مقارنة مع الأنظمة والقوانين المعاصرة، (دار الفكر المعاصر، لبنان، بيروت، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م)، ج ١، ص ٣٣٦ وما بعدها.

(٢) آل ظفير، سعد بن محمد، الإجراءات الجنائية في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٢١٤.

(٣) انظر المادة السابعة والثلاثين بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائية السعودي.

خدمته أو أنه من الساكنين معه من أهله وأقاربه وأصهاره، فإذا لم يوجد منهم أحد أو امتنع من وجد عن التسلم أو كان قاصرًا فيسلم الصورة ومرفقاتها بحسب الأحوال إلى عمدة الحي أو مركز الشرطة أو رئيس المركز أو معرف القبيلة الذين يقع مكان إقامة الموجه إليه التبليغ في نطاق اختصاصهم حسب الترتيب السابق مع أخذ توقيعهم على الأصل بالتسلم[1]، كما يعتبر مكان وقوع الجريمة هو آخر محل إقامة للمتهم ما لم يثبت خلافه[2] ويكون إبلاغ الموقوفين والمسجونين بوساطة مدير التوقيف أو السجن أو من يقوم مقامهما[3]، فإذا لم يتم إعلان ورقة التكليف بالحضور أصلًا أو لم يبلغ المتهم بالحضور تبليغًا صحيحًا ونتج عنه تغيبه وعدم حضوره فإن المحكمة لا تعتبر متصلة بالدعوى نظامًا وتكون إجراءات المحاكمة وما نتج عنها من أحكام باطلة[4].

إن الأصل في حضور إجراءات المحاكمة للمتهم هو الجواز، بمعنى أنه حق له، وليس واجبًا عليه، لذا فإن المقصود من هذه الضمانة تمكين المتهم من حضور الجلسات ومتابعة الإجراءات، وليس الحضور الفعلي، أي أنه إذا تم تمكين المتهم من الحضور ولم يحضر فإن الإجراءات تكون سليمة وصحيحة، وإلا لاتخذ المتهم تغيبه المتعمد عن حضور الإجراءات عذرًا

(١) انظر المادة الرابعة عشرة من نظام المرافعات الشرعية السعودي.
(٢) انظر المادة السابعة والثلاثين بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائية السعودي.
(٣) انظر المادة الثامنة والثلاثين من نظام الإجراءات الجزائية السعودي.
(٤) المزمومي، محمد، الشامل في شرح نظام الإجراءات الجزائية في المملكة العربية السعودية، (المركز القومي للإصدارات القانونية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠١٦م)، ص ١٦٨، وعوض، محمد محيي الدين، أصول الإجراءات الجزائية (نظرية البطلان)، مرجع سابق، ص ٨٩ وما بعدها.

لإبطال المحاكمة[1]، إلا أن المنظم السعودي قد أوجب حضور المتهم في الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف[2] مع عدم الإخلال بحقه في الاستعانة بوكيل أو محامٍ، وأجاز له فيما عداها أن ينيب عنه وكيلًا أو محاميًا لتقديم دفاعه، وللمحكمة في كل الأحوال أن تأمر بحضوره شخصيًّا[3].

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

هذه الضمانة ضرورية لإحقاق الحق ونشر العدل والمحافظة على حقوق المتهم التي أكدت عليها الشريعة الإسلامية، وفي مقدمتها حق «البراءة الأصلية»، لأنه عندما يسمح للمتهم بحضور محاكمته ويحاط علمًا بالتهمة الموجهة إليه، وتكون محاكمته بمواجهته وحضوره فإنه سيستطيع حينها الدفاع عن نفسه ومعرفة كل ما يدور في جلسة المحاكمة، بخلاف ما لو كانت المحاكمة غيابية، وهذا الحق كفلته الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية، وبالتالي فإن عدم مراعاة هذه الضمانة يستوجب بطلان المحاكمة بطلانًا مطلقًا، وفقًا لما نصت عليه المادة السابعة والثمانون بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائية.

---

(١) الحرقان، عبدالحميد بن عبدالله، شرح نظام الإجراءات الجزائية، مرجع سابق، ص ٢٣٥ وما بعدها.

(٢) الجرائم الكبيرة هي جرائم يتم تحديدها من قبل وزير الداخلية بناءً على ما يرفع له من رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام استنادًا إلى المادة الثانية عشرة بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائية التي نصت على أنه: «يحدد وزير الداخلية بناءً على توصية رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام ما يعد من الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف وينشر ذلك في الجريدة الرسمية»، وكان آخر قرار صدر من وزير الداخلية بهذا الخصوص هو القرار رقم (٢٠٠٠) المؤرخ في ١٠/ ٦/ ١٤٣٥هـ.

(٣) انظر المادة (١٣٩) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي.

٢ .٥ .٤ ضمانة حق المتهم في تكليفه بالحضور وإحاطته علمًا بالتهمة الموجهة إليه وفي وجاهية المحاكمة في القانون المصري

اعتبر القانون المصري حضور المتهم إجراءات المحاكمة الجنائية من أهم الضمانات التي يجب توفيرها له، والسبب في ذلك أن الحضور حق مقرر له ولمصلحته حتى يتمكن من تحضير دفاعه ومناقشة شهود الخصم، وباقي أطراف الخصومة، وحتى يحيط إحاطة تامة خلال حضوره بجميع عناصر الدعوى المطروحة أمام المحكمة في هذه المرحلة الحاسمة التي تدخل فيها الدعوى حوزة القضاء، ليقول في المتهم كلمته الأخيرة، سواء بالبراءة أو بالإدانة[١]، وبالتالي فإن القانون المصري يقضي بحق المتهم في حضور جميع مراحل التحقيق النهائي، وعدم جواز إبعاده عن الجلسات إلا في الأحوال المبينة في القانون، حتى يتمكن المتهم من مراقبة السير في التحقيق وأقوال المتهمين الآخرين والشهود وليوجه أسئلته إليهم وليحضر دفاعه بناءً على ذلك، ولذلك فإن إبعاد المتهم عن الجلسة بدون مبرر قانوني يُعدُّ مخالفة قانونية، وبالتالي فإن حضور المتهم جلسات المحاكمة شرط أساسي وضروري لصحتها، وإبعاده دون سبب يؤدي إلى بطلانها بطلانًا متعلقًا بالنظام العام[٢]، وقد أكد القانون المصري على هذه الضمانة في المادة السبعين بعد المائتين من قانون الإجراءات الجنائية بقوله: «يحضر المتهم الجلسة بغير قيود ولا أغلال، إنما تُجرى عليه الملاحظة اللازمة، ولا يجوز إبعاده عن الجلسة أثناء نظر الدعوى، إلا إذا وقع منه تشويش يستدعى ذلك، وفى هذه

(١) القبائلي، سعد حماد صالح، ضمانات حق المتهم في الدفاع أمام القضاء الجنائي دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص١٧١.

(٢) موسى، أبو السعود عبدالعزيز، ضمانات المتهم (المدعى عليه) وحقوقه في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، مرجع سابق، ص ٩٢٣ وما بعدها.

الحالة تستمر الإجراءات إلى أن يمكن السير فيها بحضوره، وعلى المحكمة أن توقفه على ما تم في غيبته من الإجراءات».

إن تمكين المتهم من حضور جلسات المحاكمة ما هو إلا تحقيق لمقتضيات الحياد وتمكين للقاضي من الوفاء بواجب تفريد العقوبة بالنسبة للمتهم، فإذا ظهر أن المتهم لم يبلغ أو كان تبليغه تبليغًا باطلًا وجرت المحاكمة في غيابه كان الحكم فيها باطلًا؛ لأن الإعلان المستوفي لشرائط سلامته القانونية هو وحده الذي يصل المتهم بالدعوى أمام قضاء الحكم، وهو وحده المعيار القانوني لتوافر التمكين للحضور بالنسبة له، كما أن المتهم إذا لم يتمكن من حضور جلسات المحاكمة أو أي إجراء من إجراءاتها التي تجريها المحكمة كان ذلك الإجراء باطلًا ومبطلًا للحكم الناتج عنه إذا استند القاضي إلى ذلك الإجراء في حكمه، لأن المتهم لم يتمكن من مناقشة الدليل المستفاد منه[1]، وبناءً على ذلك فإنه لا يجوز إبعاد المتهم عن جلسات المحاكمة إلا في حالات استثنائية حددها القانون، وتعتبر المحاكمة في هذه الحالة حضورية؛ لأن الإبعاد كان بسبب ارتكابه خطأ منه[2].

وإذا حضر المتهم المحكمة من تلقاء نفسه سقط حقه في التكليف بالحضور، لأن المقصود من التكليف والإبلاغ بالحضور قد حصل، وهو الحضور إلى المحكمة، وهذا ما نص عليه قانون الإجراءات الجنائية المصري، حيث أكد على جواز الاستغناء عن تكليف المتهم بالحضور إذا حضر الجلسة ووجهت إليه التهمة من النيابة العامة[3].

---

(١) أبو عامر، محمد زكي، الإجراءات الجنائية، (منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بيروت، ٢٠١٠م)، ص ٨٢٩ وما بعدها.

(٢) أبو عامر، محمد زكي، الإجراءات الجنائية، المرجع السابق، ص ٨٣١.

(٣) انظر المادة (٢٣٢) من قانون الإجراءات الجنائية المصري.

لقد أخذ المشرع المصري بهذه الضمانة وأوجب حضور المتهم في جرائم الجنايات والجنح المعاقب عليها قانونًا بالحبس الفوري، أما في المخالفات والجنح غير المعاقب عليها بالحبس الفوري فأجاز المشرع أن يوكل المتهم وكيلًا ينوب عنه في حضور إجراءات المحاكمة وتقديم دفاعه مع احتفاظ المحكمة بحقها في تكليف المتهم بالحضور شخصيًّا، حيث نص القانون المصري على أنه: «يجب على المتهم فى جنحة معاقب عليها بالحبس الذي يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به أن يحضر بنفسه، أما في الجنح الأخرى وفى المخالفات فيجوز له أن ينيب عنه وكيلاً لتقديم دفاعه، وهذا مع عدم الإخلال بما للمحكمة من الحق في أن تأمر بحضوره شخصيًّا»[1]، وأعطى القانون المتهم وجميع الخصوم الحق في الاطلاع على أوراق الدعوى بمجرد إعلانهم بالحضور أمام المحكمة[2].

إن الفرق الجوهري بين حضور المتهم التحقيق الابتدائي وحضوره التحقيق النهائي هو أن حضوره التحقيق الابتدائي ماديٌّ، بينما حضوره التحقيق النهائي حضور فعال، لأنه حين يحضر المحاكمة يكون له حق مناقشة الخصوم وشهودهم وتفنيد أدلتهم وتوجيه الأسئلة إلى من يشاء من الخصوم، وبناءً على هذه الأهمية وجبت دعوته لحضور إجراءات المحاكمة بناءً على إجراءات قانونية صحيحة[3].

---

(١) انظر المادة (٢٣٧) من قانون الإجراءات الجنائية المصري.

(٢) انظر المادة (٢٣٦) من قانون الإجراءات الجنائية المصري.

(٣) القبائلي، سعد حماد صالح، ضمانات حق المتهم في الدفاع أمام القضاء الجنائي دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ١٨٤ وما بعدها.

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

رتب القانون المصري جزاء البطلان المتعلق بالنظام العام عند عدم مراعاة هذه الضمانة، لتعلقه بحسن سير العدالة الجنائية[1].

٢ .٥.٥ أوجه الاتفاق والاختلاف بين موقف النظام السعودي والقانون المصري من ضمانة حق المتهم في تكليفه بالحضور وإحاطته علمًا بالتهمة الموجهة إليه وفي وجاهية المحاكمة

يتفق النظام السعودي مع القانون المصري في إقرارهما هذه الضمانة، وتتجلى مظاهر هذا الاتفاق في النقاط التالية:

١ ـ أن المتهم له حق حضور محاكمته، وليس لأحد الحق في أن يمنعه منها إلا في أحوال معينة حددها النظام والقانون.

٢ ـ للمتهم الحق في إحاطته علمًا بالتهمة المنسوبة إليه.

٣ ـ للمتهم الحق في أن تكون المحاكمة وجاهية (حضورية).

٤ ـ إلزام المتهم بالحضور في القضايا الكبيرة الموجبة للتوقيف في النظام السعودي، وفي جرائم الجنايات والجنح المعاقب عليها بالحبس الفوري في القانون المصري، مع الاتفاق بينهما أيضًا على عدم الإخلال بحقه في الدفاع عن نفسه والاستعانة بمحامٍ للدفاع عنه.

٥ ـ أعطى كلٌّ من النظام السعودي والقانون المصري الحقَّ للمحكمة في إلزام المتهم بالحضور متى رأت ضرورة حضوره بغض النظر عن نوع التهمة المنسوبة إليه.

٦ ـ رتب كلٌّ منهما جزاء البطلان المطلق المتعلق بالنظام العام عند عدم مراعاة هذه الضمانة.

ولم أقف على وجه للاختلاف بينهما.

(١) عبدالمنعم، سليمان، بطلان الإجراء الجنائي، مرجع سابق، ص ٨٩ وما بعدها.

٢ .٦ ضمانة حق المتهم في علنية المحاكمة في القانون والشريعة الإسلامية

٢ .٦ .١ ضمانة حق المتهم في علنية المحاكمة في القانون الدولي

يقصد بعلنية المحاكمة: «تمكين جمهور الناس بغير تمييز من الاطلاع على إجراءات المحاكمة والعلم بها»[١].

لما كانت الغاية من المحاكمات هي تحقيق العدالة بمحاسبة مرتكبي الجرائم ومعاقبتهم؛ فإن ضمانة علنية المحاكمة من الضمانات والقواعد المهمة التي لا بد من توافرها في المحاكمات الجنائية؛ لأنها تهدف إلى إقامة حسن سير العدالة الجنائية، وبالتالي فإن علنية المحاكمة ضمان أساسي لعدالة القضاء واستقلاليته، فالمتهم ـ أو محاميه ـ سيشعر بالأمان وهو يدفع الاتهام، ولن يجد حرجًا من إبداء كل ما من شأنه رد التهمة ودحضها، كما أن هذه الضمانة لا تقتصر على المتهم وحده، بل تتعداه إلى الادعاء العام، فهي ضمانة لعدم انحراف هذا الجهاز عن مقتضيات العدالة الجنائية، كما أن فيه إحاطة للرأي العام بما يجري أثناء المحاكمات، ومن جهة أخرى فإن العلنية تضمن أيضًا عدم انحراف المحكمة عن القانون، كما تضمن أيضًا عدم التأثير على أيٍّ من أطراف الدعوى، وأيضًا عدم إصدار أحكام مخالفة للقانون بسبب مراقبة الرأي العام لما يجري في قاعة المحاكمة، وهذه العلنية لا تقتصر على إجراءات المحاكمة فقط بل تمتد إلى النطق بالحكم[٢].

---

(١) السعيد، كامل، مفهوم المحاكمة العادلة وضماناتها، بحث من ضمن مجموعة أبحاث بعنوان دراسات جنائية معمقة في الفقه والقانون والقضاء المقارن، (دار الثقافة، الأردن، عمَّان، ١٤٢٣هـ)، ص ٢٩٧.

(٢) سديرة، نجوى يونس، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، رسالة ماجستير، (دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، عمَّان، ١٤٣٥هـ)، ص ٢٠٣ وما بعدها.

إن من أهم أهداف علنية المحاكمة ومقاصدها ما يلي:

أولًا: دعم ثقة الجمهور بالقضاء، فعندما تُجْرَى المحاكمة تحت أنظار الجمهور ورقابته سوف يتبين لهم حياد المحكمة وتجردها ومدى التزامها بأحكام القانون.

ثانيًا: احترام الحقوق والحريات الشخصية، حيث إن العلنية تمنع القضاة من المساس بحقوق المتهم وحرياته الشخصية بدون مبرر أو سند قانوني، بخلاف ما لو كانت المحاكمة سرًّا وبدون رقابة من الجمهور.

ثالثًا: تحقيق العدالة، إن العلنية ستحمل القضاة على تحري الدقة في الإنصاف ودفع الظلم عن المظلومين واحترام القانون وتطبيقه التطبيق السليم وعدم التمييز في المعاملة بين المتهمين.

رابعًا: تحقيق مصلحة المجتمع، إن العلنية يتبعها اطمئنان الجمهور إلى عدم إفلات المجرمين من العقوبة، وإلى عدم مخالفة المحكمة أحكام القانون، وأن العدالة تطبق بإجراءات صحيحة.

خامسًا: تحقيق الردع والزجر، فعندما يحضر الجمهور المحاكمة فإنهم سوف يرون مصير المجرمين ويكون في ذلك عظة وعبرة حتى لا يقع أحدهم فيما وقع فيه المجرم فينال المصير نفسه[1].

---

(١) انظر فيما سبق: الحديثي، عمر فخري، حق المتهم في محاكمة عادلة، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، (دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط ٢، ١٤٣١هـ)، ص ١٢١ وما بعدها، والسعيد، كامل، مفهوم المحاكمة العادلة وضماناتها، بحث من ضمن مجموعة أبحاث بعنوان دراسات جنائية معمقة في الفقه والقانون والقضاء المقارن، مرجع سابق، ص ٢٩٩ وما بعدها، وسديرة، نجوى يونس، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص ٢١١ وما بعدها.

ويتحقق مبدأ العلنية بأحد أمرين:

الأول: حضور الجمهور، فلكل فرد من الناس بدون تمييز حق حضور المحاكمات بقدر ما يتسع المحل المخصص للجمهور.

الثاني: النشر، فمن حضر المحاكمة من الجمهور فإنه من حقه أن ينقل ما رآه في جلسات المحاكمة، وما نتج عنها من أحكام للرأي العام ونشره في الصحف[1].

كما أن نطاق العلنية يكون شاملًا لجميع إجراءات المحاكمة ابتداءً باستدعاء الشهود والخصوم في الجلسة، وسؤال المتهم عن التهمة، وطلبات الادعاء العام وسماع الدفاع، وانتهاءً بالنطق بالحكم، ما عدا المداولة التي تكون بعد قفل باب الترافع في الدعوى، فإنها مستثناة من مبدأ العلنية، والواجب فيها أن تكون سرية، وعند النطق بالحكم لابد أن يكون ذلك في جلسة علنية؛ حتى لو تمت المحاكمة سرًّا، إلا أن النطق في الحكم لا بد أن يكون في جلسة علنية[2].

إلا أن القانون قد أذن بإجراء المحاكمات في جلسات سرية، وتغاضى عن مبدأ العلنية في حالات، بَيَّنَهَا القانون، وهي كما يلي:

---

(١) سرور، أحمد فتحي، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ج ١، ص ١٣٢٠، والحديثي، عمر فخري، حق المتهم في محاكمة عادلة، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ١٢٢ وما بعدها.

(٢) الحديثي، عمر فخري، حق المتهم في محاكمة عادلة، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ١٢٣ وما بعدها.

أولًا: مراعاة النظام العام[1] والآداب العامة[2] ومنع فئات معينة من حضور الجلسات، وذلك في الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي أو الخارجي خشية أن يؤدي انتشار أخبار المحاكمة إلى تهديد أمن الدولة ونظامها، أو كانت جرائم تمس العرض والأخلاق فيجوز للمحكمة أن تنظر القضية في جلسة سرية، أو كانت هناك فئات معينة كالنساء والأطفال عندما تكون طبيعة الدعوى مما يستوجب منعهم من حضورها، وهو منع نسبي على فئة دون أخرى من الجمهور، دون أن تشمل السرية الخصوم ووكلاءهم، فهم لا يمكن إبعادهم إلا في حالة ما إذا صدر من أحدهم ما يستوجب إبعاده عن الجلسة، على أن يتم إبلاغه بما تم أثناءها خلال غيابه[3].

ثانيًا: الأحداث أو الأطفال، فهذا استثناء آخر من القاعدة الأساسية (قاعدة العلنية)، ويرجع السبب في ذلك إلى حرص القانون أو النظام على عدم تأثر الحدث بسبب اطلاع الناس عليه، ولعدم التشهير به، ومراعاة لشعوره أن يسيطر عليه الغرور عندما يجد نفسه موطن

---

(١) النظام العام (كل ما يتعلق بالمبادئ التي تعبر عن المصالح والقيم الأساسية العليا للمجتمع)، للاستزادة: الحديثي، عمر فخري، حق المتهم في محاكمة عادلة، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ١٢٤.

(٢) الآداب العامة (مجموعة القواعد الخلقية التي يعتبرها المجتمع أساسًا لا يجوز الخروج عنه)، للاستزادة: مجمع اللغة العربية، معجم القانون، مرجع سابق، ص ٤٥، مادة (آداب عامة).

(٣) السعيد، كامل، مفهوم المحاكمة العادلة وضماناتها، بحث من ضمن مجموعة أبحاث بعنوان دراسات جنائية معمقة في الفقه والقانون والقضاء المقارن، ص ٣٠١ وما بعدها، وخوين، حسن بشيت، ضمانات المتهم في الدعوى الجزائية، مرجع سابق، ج ٢، ص ٩٩ وما بعدها.

اهتمام الحضور في المحكمة والصحافة ووسائل الإعلام الأخرى عندما تنشر أخباره[1]، وقد أكد القانون الدولي على هذه الضمانة واهتم بهذا المبدأ، ويتجلى ذلك في المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات التالية:

١ ـ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث أكدت الفقرة الأولى من المادة الحادية عشرة على أنه: «كل متهم بجريمة يعتبر بريئًا إلى أن يثبت ارتكابه لها في محاكمة علنية» وكذلك المادة العاشرة من الإعلان ذاته.

٢ ـ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي نص في الفقرة (١) من المادة الرابعة عشرة على أن «كل حكم في قضية جنائية أو دعوى مدنية يجب أن يصدر بصورة علنية، ويجوز منع الصحافة والجمهور من حضور المحاكمة كلها أو بعضها لدواعي الآداب العامة أو النظام العام أو الأمن القومي، أو كان الأمر يتصل بأحداث تقتضي مصلحتهم خلاف ذلك أو كانت الدعوى تتعلق بخلافات زوجية أو بالوصاية على أطفال»، والمعنى ذاته أكدته بقية الفقرات.

٣ ـ مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن[2].

٤ ـ مجموعة الضمانات الخاصة بمن يحكم عليهم بالإعدام[3].

---

(١) سرور، أحمد فتحي، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ج ١، ص ١٣١٩.

(٢) انظر المبدأ رقم (٣٦).

(٣) انظر المادة (٥) من الضمانات.

٥ ـ المبادئ الخاصة بالمصابين بمرض عقلي[١].

٦ ـ الاتفاقية الأوربية لحماية حقوق الإنسان[٢].

٧ ـ ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوربي[٣].

٨ ـ الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان[٤].

٩ ـ الميثاق العربي لحقوق الإنسان[٥].

١٠ ـ النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[٦].

٢ .٦ .٢ ضمانة حق المتهم في علنية المحاكمة في الشريعة الإسلامية

تُعد علنية المحاكمة ضمانة مهمة للمتهم، لأن محاكمته تتم في جلسة علنية من خلال إجراءات يتاح له فيها العلم بالتهمة المسندة إليه وحرية الدفاع عن نفسه وإبداء أقواله بحرية تامة ومواجهة أدلة الاتهام في محاكمة علنية منصفة يتاح له فيها نفي الاتهام المنسوب إليه[٧].

---

(١) انظر الفقرة (٧) من المبدأ (١٨).

(٢) انظر الفقرة رقم (١) من المادة (٦).

(٣) بدأ العمل به في السابع من ديسمبر عام ٢٠٠٠م، وفي الضمانة نفسها انظر: المادة (٤٧) من هذا الميثاق.

(٤) انظر الفقرة (٥) من المادة (٨).

(٥) هذا ما اقتضته المادة (٧) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

(٦) انظر الفقرة (٧) من المادة (٦٤) من النظام.

(٧) البدري، محمد أحمد، الضمانات الدستورية للمتهم في مرحلة المحاكمة الجنائية، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، مرجع سابق، ص ٢٤٧.

إن الأصل في القضاء في الشريعة الإسلامية أن تكون المحاكمة علنية، ولا يجوز أن تكون سرية إلا في أحوالٍ وظروف معينة[1]، وتتجلى أهمية العلنية فيما يلي:

١ ـ حتى تكون الدعوى معلومة لعامة الناس، فيدخل فيها من يجد أنها تتعدى إليه، أو له علاقة بها.

٢ ـ حتى تحصل الطمأنينة لدى الخصوم من خلال اطِّلاعهم على كل ما يدور داخل قاعة المحاكمة.

٣ ـ تحقيق الزجر والردع للحاضرين[2].

٤ ـ تأمين رقابة الجمهور على أعمال القضاء.

٥ ـ تمكين من يرغب في حضور الجلسات ومشاهدة المرافعات.

٦ ـ ضمان حسن سير العدالة الجنائية.

٧ ـ ضمان المصلحة العامة.

٨ ـ دعم الثقة بالقضاء[3].

إن العلة من تقرير علنية المحاكمة في النظام القضائي الإسلامي هي أن في ذلك ضمانة من حيث تأكد القاضي من سلامة الاتهام الموجه إلى المتهم من خلال التحقيق الذي يجريه بنفسه مع المتهم، ثم يصدر الحكم عليه نتيجة

(١) أبو السعود، عبدالعزيز، ضمانات المتهم (المدعى عليه) وحقوقه في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، مرجع سابق، ص ٤٥١.

(٢) ياسين، محمد نعيم، نظرية الدعوى بين الشريعة الإسلامية وقانون المرافعات المدنية والتجارية، مرجع سابق، ص ٤٣٦.

(٣) الزحيلي، محمد، الإجراءات الجنائية الشرعية، دراسة مقارنة مع الأنظمة والقوانين المعاصرة، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٣٠ وما بعدها.

ما أسفر عنه تحقيقه مع المتهم من نتائج، وحتى ينفي القاضي الشبهة عنه في الانحياز إلى أحد الأطراف[1].

ومن مظاهر العلنية في النظام القضائي الإسلامي أن القضاء في السابق كان في المسجد أو في مكان عام، وكان القاضي يدعو العلماء إلى مجلس القضاء لمشاورتهم والاستئناس بآرائهم عندما يُشْكِلُ عليه أمر من الأمور في الدعوى استئناسًا بقوله تعالى: ﴿... وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ... ﴿١٥٩﴾﴾(آل عمران)، مع العلم بأن النبي ﷺ ليس في حاجة للمشورة من أحد، لأنه مسدد بالوحي من الله سبحانه وتعالى، ولكن حتى تكون سنّة للقضاة والحكام من بعده[2]، وهذا نوع من أنواع الرقابة على القاضي، ويُعد أجدى وأنفع من مراقبة العوام له، حيث إن اللحن في الحجج والالتواء في الاستنتاج غدا في أيامنا أيسر طرقًا وأوسع مجالًا ممَّا مضى، لا سيما مع وجود مهنة المحاماة التي أصبحت من أربح المهن، ولم يعد الهدف منها إظهار الحق وإزهاق الباطل، وإنما جمع المال وكسب الشهرة، بغض النظر عن الهدف الرئيس من هذه المهنة، وهو مساعدة العدالة في إظهار الحق ورد الحقوق إلى أصحابها، وإتاحة الفرصة للعلماء بالرقابة على القضاة ومعاونيهم أفضل من مراقبة العامة من الناس؛ لأن العلماء أقدر من غيرهم على اكتشاف انحرافهم وفنونهم في الالتواء والتأويل[3]، كما أن القضاء في المسجد والأماكن العامة أنفى للتهمة عن

(١) البدري، محمد أحمد، الضمانات الدستورية للمتهم في مرحلة المحاكمة الجنائية، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، مرجع سابق، ص ٢٤٨ وما بعدها.

(٢) ابن فرحون، برهان الدين أبو الوفا، إبراهيم، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٦ - ٢٩.

(٣) ياسين، محمد نعيم، نظرية الدعوى بين الشريعة الإسلامية وقانون المرافعات المدنية والتجارية، مرجع سابق، ص ٤٣٩.

القاضي، وأسهل للناس للدخول عليه[1]، وخير دليل على اعتبار النظام القضائي الإسلامي لمبدأ علنية المحاكمة أن رسول الله ﷺ كان يباشر القضاء في مسجده، وكان الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم يجلسون للفصل بين الخصومات في المساجد، بل إن بعض القضاة كانوا يقضون بين الناس في الطرقات العامة من غير مضايقة للمارّة[2].

وقد ذكر أحد الباحثين أن الفقهاء لم ينصّوا على وجوب نظر الخصومات في جلسة علنية، ولم يستنبطوا ذلك الوجوب من الواقع الكريم الذي كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه من نظر الخصومات في جلسات علنية، إلا أن ذلك لا يمنع ولي الأمر من الحق في فرضه على القضاة لا سيما في الزمن الحاضر الذي أصبحت فيه الحاجة أشد وأقوى من قبل بسبب فساد الزمان وعدم التشدد في شروط تولية القضاة[3].

إن العلنية ـ وإن كانت هي الأصل في المحاكمات في الشريعة الإسلامية ـ فإن هناك استثناءات ترد عليها، فهناك حالات تجب فيها السرية، ولكنها محددة في النظام الإسلامي إذا رأى القاضي أن المصلحة الشرعية تقتضي ذلك، أو إذا طلبها أحد الخصوم ورأى القاضي أن طلبه مقبول، حيث إن القاضي يعمل ما فيه مصلحة الناس وما فيه احتياط، وأن جعل المرافعة سرية فيما يخشى وقوف الناس عليه مما ينبغي كتمانه من أمور الدعوى والخصوم هو

---

(١) الطرابلسي، علاء الدين أبو الحسن علي بن خليل، معين الحكام فيما يترد بين الخصمين من الأحكام، مرجع سابق، ص ٣٥.

(٢) ياسين، محمد نعيم، نظرية الدعوى بين الشريعة الإسلامية وقانون المرافعات المدنية والتجارية، مرجع سابق، ص ٤٣٦.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٣٦ وما بعدها.

من النظر للخصوم ومن رعاية مصالحهم المشروعة[1]، وخير دليل على هذا ما فعله الرسول ﷺ في قصة العسيف: أتى إليه رجلٌ من الأعراب، فقال: يا رسول الله، أنشدك الله إلا قضيت لي بكتاب الله، فقال الخصم الآخر وهو أفقه منه: نعم، فاقض بيننا بكتاب الله، وَأْذَنْ لي، فقال رسول الله ﷺ: «قل»، قال: إن ابني كان عسيفًا على هذا، فزنا بامرأته، وإني أُخبرت أن على ابني الرجم، فافتديت منه بمائة شاة، ووليدة، فسألت أهل العلم، فأخبروني أن ما على ابني جلد مائة وتغريب عام، وأن على امرأة هذا الرجم، فقال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله، الوليدة والغنم رد، وعلى ابنك جلد مائة، وتغريب عام، اغد يا أنيس إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها»، قال: فغدا عليها، فاعترفت، فأمر بها رسول الله ﷺ فرجمت[2].

فقد أرسل النبي ﷺ أنيسًا إلى المرأة ليسألها هل زنت، فإن اعترفت أمره برجمها، وإن لم تعترف أمره بتركها، فهذه المحاكمة في شقها الأول جرت بصورة علنية، وفي شقها الثاني الخاص بالمرأة كانت سرية، عندما رأى النبي ﷺ المصلحة في ذلك[3].

٢ . ٦ . ٣ ضمانة حق المتهم في علنية المحاكمة في النظام السعودي

أكد النظام السعودي على مبدأ علنية المحاكمة الجنائية، حيث نص نظام الإجراءات الجزائية السعودي على أن «جلسات المحاكم علنية، ويجوز

(١) زيدان، عبدالكريم، نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص ١٢١ وما بعدها.

(٢) سبق تخريجه ص ٢٠٣.

(٣) التركماني، عدنان خالد، الإجراءات الجنائية الإسلامية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ١٦٠.

للمحكمة استثناءً أن تنظر الدعوى كلها أو بعضها في جلسات سرية، أو تمنع فئات معينة من الحضور فيها، مراعاة للأمن أو محافظة على الآداب العامة، أو كان ذلك ضروريًّا لإظهار الحقيقة»[1] وهذا ما نص عليه نظام المرافعات الشرعية السعودي أيضًا[2]، وعليه فإن الأصل في جلسات المحاكمة الجنائية في النظام السعودي أن تكون علنية، ولمن أراد حضورها الحق في ذلك، إلا أن المنظم السعودي ـ استثناءً من مبدأ العلنية ـ أعطى القاضي الحق في نظر الدعوى كلها أو بعضها في جلسات سرية، أو يمنع فئات معينة من الحضور؛ مراعاة فيها للأمن، أو للمحافظة على الآداب العامة، أو إذا كان ذلك ضروريًّا لإظهار الحقيقة، واستثناءً من مبدأ العلنية أيضًا ما نصت عليه المادة الثانية والأربعون بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائية التي أعطت رئيس جلسة المحاكمة الحق في إخراج من يخل بنظامها استنادًا إلى سلطته في ضبط الجلسة وإدارتها، وهذا الاستثناء الوارد من مبدأ العلنية إنما يهدف إلى مراعاة ما يقتضيه نظر الدعوى من الهدوء والوقار، وتنظيم الدخول إلى جلسات المحاكمة إذا كانت الأعداد التي ترغب في حضور الجلسة تفوق الطاقة الاستيعابية لقاعة المحاكمة[3].

وإذا كان المنظم السعودي قد أباح سرية الجلسات استثناءً مراعاة لبعض الظروف المنصوص عليها نظامًا على وجه التحديد فإنه أوجب أن يكون النطق بالحكم في جلسة علنية ولو كانت الدعوى قد نظرت في جلسات

---

(١) انظر نظام الإجراءات الجزائية المادة (١٥٤).

(٢) انظر المادة (٦٤) من نظام المرافعات الشرعية السعودي.

(٣) الحرقان، عبدالحميد بن عبدالله، شرح نظام الإجراءات الجزائية، مرجع سابق، ص ٢٣٠.

سرية مع وجوب حضور جميع أطراف الدعوى والقضاة الذين اشتركوا في إصدار الحكم ما لم يحدث لأحدهم مانع من الحضور[1].

ومن مظاهر العلنية في النظام السعودي حرص المنظم السعودي وتأكيده على ضرورة نشر الأحكام الجزائية، حيث نص نظام القضاء السعودي[2] على أن «ينشأ في وزارة العدل مركز للبحوث ويؤلف من عددٍ كافٍ من الأعضاء المتخصصين لا يقل مؤهل أيٍّ منهم عن الشهادة الجامعية، ويتولى نشر الأحكام القضائية المختارة بعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء»[3].

ومن أهم أهداف نشر تلك الأحكام تمكين الجمهور من الاطلاع على ما يصدره القضاء من أحكام مما يمكنهم من فرض الرقابة اللازمة على أعمال القضاء دون انتهاكٍ لخصوصية أطراف الدعوى[4].

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

هذا المبدأ من المبادئ الأساسية التي نصت عليها الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية في المملكة العربية السعودية، إعمالًا لمبدأ العدالة والمساواة، وبالتالي فإن عدم مراعاة هذا المبدأ ينتج عنه بطلان المحاكمة بطلانًا مطلقًا لمخالفته للنظام العام، وعدم مراعاة حسن سير العدالة الجنائية، وإعمالًا

---

(١) هذا ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة (١٨١) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي، ومخلوف، أحمد صالح، الوسيط في شرح التنظيم القضائي الجديد بالمملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٤٦.

(٢) صدر نظام القضاء السعودي الجديد بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ ٧٨) وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ.

(٣) انظر الفقرة (٣) من المادة (٧١) من نظام القضاء السعودي الجديد.

(٤) الحرقان، عبدالحميد بن عبدالله، شرح نظام الإجراءات الجزائي، مرجع سابق، ص ٢٣٢ وما بعدها.

لنص المادة السابعة والثمانين بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائية التي نصت على بطلان كل إجراء مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المستمدة منها.

٢ .٦ .٤ ضمانة حق المتهم في علنية المحاكمة في القانون المصري

يقصد بعلانية الجلسات في القانون المصري أن تكون قاعة الجلسة مفتوحة لمن يشاء حضورها من الجمهور[١].

إن الأصل في المحاكمات أن تكون علنية، ويُعد هذا الأصل من الأصول الدستورية[٢]، ومن ضمانات حقوق الإنسان، وأحد المبادئ العامة في القانون[٣].

إن المقصود بالعلنية في الجلسات تمكين حضور الجمهور بدون تمييز من الاطلاع على إجراءات المحاكمة والعلم بها، وأبرز مظاهر ذلك هو السماح لهم بدخول قاعة المحاكمة والاطلاع على ما يجري فيها من إجراءات وما يدور فيها من مناقشات وأقوال ومرافعات، فالعلانية تعني إذن وجوب قبول غير أطراف الدعوى باعتبارهم شهودًا وسامعين للإجراءات داخل قاعة المحاكمة[٤].

---

(١) أبو عامر، محمد زكي، الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ٨٣١.

(٢) سرور، أحمد فتحي، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ج ١، ص ١٣١٩.

(٣) مهدي، عبدالرؤوف، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ١٥٠٨.

(٤) عبدالخالق،عبدالمعطي، ضمانات حقوق الإنسان في الدستور ـ قانون العقوبات ـ قانون الإجراءات الجنائية، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠١٤م)، ص ٢٨٥.

ويَرجع السبب في أهمية العلنية إلى كونها ضمانة أساسية من ضمانات حقوق الدفاع وكذلك ضمانًا للصالح العام، ولأن الجمهور يتمكن من خلالها من متابعة أعمال القضاء، وهو ما يعزز ويدعم مبدأ الثقة به، حيث إن العلنية لإجراءات المحاكمة تعد الوسيلة الرقابية الفريدة من أجل فاعلية العدالة، ومن خلالها يستطيع الإعلام نشر معلومات محايدة تتعلق بنشاط المحاكم، يجعلها تسهم بصدق وشفافية في تقويم أعمال القضاء دون التأثير في مجرياته[١].

إن الأساس القانوني لهذه الضمانة هو ما نص عليه الدستور المصري من أن «جلسات المحاكم علنية، إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية؛ مراعاة للنظام العام أو الآداب، وفي جميع الأحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية»[٢]، وكذلك قانون الإجراءات الجنائية، بقوله: «يجب أن تكون الجلسة علنية، ويجوز للمحكمة مع ذلك مراعاة النظام العام، أو محافظة على الآداب، أن تأمر بسماع الدعوى كلها أو بعضها في جلسة سرية، أو تمنع فئات معينة من الحضور فيها»[٣]، وكذلك قانون السلطة القضائية الذي أكّد على أن «تكون جلسات المحاكم علنية إلا إذا أمرت المحكمة بجعلها سرية؛ مراعاة للآداب أو محافظة على النظام العام، ويكون النطق بالحكم في جميع الأحوال في جلسة علنية، ونظام الجلسة وضبطها منوطان بالرئيس»[٤]، كما أكد قانون

(١) سرور، أحمد فتحي، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ج ١، ص ١٣١٩، ومحب الدين، محمد مؤنس، شرح قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٤١.

(٢) انظر المادة (١٨٧) من الدستور المصري لسنة (٢٠١٤م).

(٣) انظر المادة (٢٦٨) من قانون الإجراءات الجنائية المصري.

(٤) انظر المادة (١٨) من قانون السلطة القضائية.

المرافعات المدنية والتجارية[1] على هذا المبدأ، فقال: «تكون المرافعة علنية إلا إذا رأت المحكمة من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب أحد الخصوم إجراءها سرًّا؛ محافظة على النظام العام أو مراعاة للآداب أو لحرمة الأسرة»[2].

ونظرًا لأهمية مبدأ العلنية فإن المشرع لم يجعله مقصورًا على المرافعات في الإجراءات الجنائية، وإنما يسري على جميع الإجراءات بلا تخصيص في نوع الدعوى المقامة[3].

إن مبدأ العلنية يقتضي أنه من حق أي شخص حضور جلسات المحاكمة، ولكن لا يعني إطلاقًا أنه يحق له نقل ما يدور في جلسات المحاكمة إلى بيته أو مكتبه أو التقاط الصور للمتهمين أو الشهود أو القضاة، حيث إن ذلك لا صلة له بمبدأ العلنية، حيث إن المقصود من هذا المبدأ علنية إجراءات المحاكمة من سماع شهادات الشهود ومناقشاتهم وسماع أقوال الخبراء وسماع مرافعات الاتهام والدفاع، أما التقاط الصور فهو مسألة إدارة الجلسة، وهي منوطة برئيس الجلسة[4].

وإذا كان الأصل في المحاكمات أن تكون علنية وصولًا إلى تحقيق المحاكمات العادلة؛ فإن المشرع المصري قيد هذا المبدأ استثناءً في حالات أجاز فيها للمحكمة نظر الدعاوى وسماعها كلها أو بعضها في جلسات سرية،

---

(١) قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري رقم (١٣) لعام ١٩٨٦م.

(٢) انظر المادة (١٠١) من قانون المرافعات المدنية والتجارية.

(٣) عبدالخالق، عبدالمعطي، ضمانات حقوق الإنسان في الدستور ـ قانون العقوبات ـ قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ٢٨٦.

(٤) مهدي، عبدالرؤوف، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ١٥٠٨وما بعدها.

حسب تقديرها لظروف الدعوى مراعاة للنظام العام أو محافظة على الآداب، كما أن هذه السرية قد تمتد إلى جميع الإجراءات أو بعضها في أحوال معينة قررها القانون، وقد يتخذ هذا المنع أو السرية في صورة منع فئات معينة من حضور جلسات المحاكمة، كمنع النساء وصغار السن أو عامة الناس أو الصحفيين للمحافظة على النظام العام والآداب[1].

ويرى البعض أن العلنية قد تضر بالمتهم أحيانًا، ومع كونه بريئًا حتى تثبت إدانته بحكم نهائي صادر عن محكمة مختصة، فإن وضعه في حالة الاتهام قد يبقى عالقًا في أذهان الجمهور فضلًا على المتهم، ما يؤدي إلى بنائهم لعلاقاتهم الاجتماعية معه على أساس الشك الذي يساورهم في ثقتهم به حتى في حالة حكم المحكمة ببراءته، والجواب عن هذا الاعتراض أن المتهم لا يضره وقوفه أمام المحكمة علنًا ليقول القضاء كلمته، كما أن الادعاء بتعلق موقف الاتهام في ذهن المتهم والجمهور سيتبدد حال صدور الحكم بالبراءة علنًا، بالإضافة إلى ما تقرره المحكمة أحيانًا من نشر الأحكام القضائية في الصحف[2]، كما أن هذا التعلق يجب ألا يكون له وجود في مجتمع يؤمن بعدالة قضائه وحصانة أحكامه المبنية على تحقيق قضائي دقيق وعادل[3].

---

(١) أبو خضرة، محمد الغرياني، استجواب المتهم وضماناته في مراحل الدعوى الجنائية، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ١١٣٦.

(٢) الكبيسي، عبدالستار سالم، ضمانات المتهم قبل وأثناء المحاكمة، مرجع سابق، ص ٦٢٧.

(٣) أبو خضرة، محمد الغرياني، استجواب المتهم وضماناته في مراحل الدعوى الجنائية، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ١١٤٠.

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

ويترتب على الإخلال بمبدأ علنية المحاكمة في القانون المصري بطلان إجراءات المحاكمة بطلانًا متعلقًا بالنظام العام وضمانة لحسن سير العدالة الجنائية[1].

٢ .٦ .٥ أوجه الاتفاق والاختلاف بين موقف النظام السعودي والقانون المصري من ضمانة حق المتهم في علنية المحاكمة

يتفق النظام السعودي مع القانون المصري في إقرار هذه الضمانة، وتبرز مظاهر هذا الاتفاق في النقاط التالية:

١ ـ أن الأصل في المحاكمات أن تكون في جلسات علنية.

٢ ـ أنه يجوز ـ استثناءً من الأصل ـ أن تعقد المحاكمات في جلسات سرية لظروف معينة حددها النظام والقانون، وهي على سبيل الحصر مراعاة النظام العام والآداب العامة، والخلافات العائلية.

٣ ـ وجوب أن يكون النطق بالحكم في جلسة علنية، حتى وإن كانت جلسات المرافعة قد تمت بسرية.

٤ ـ اتفق كلٌّ منهما على جواز نشر الأحكام القضائية في الصحف واعتبار ذلك داخلًا تحت مبدأ العلنية.

٥ ـ رتب كلٌّ منهما جزاء البطلان المطلق المتعلق بالنظام العام عند عدم مراعاة هذه الضمانة إعمالًا لمبدأ مراعاة النظام وحسن سير العدالة الجنائية.

---

(١) عبدالمنعم، سليمان، بطلان الإجراء الجنائي، مرجع سابق، ص ٢٦٥ وما بعدها.

ولا يوجد بينهما وجه اختلاف في هذه الضمانة إلا أن اختلاف البيئة والظروف الاجتماعية بين المجتمعين قد تفرض نوعًا من الخصوصية على علنية المحاكمة في النظام السعودي.

٢ .٧ ضمانة حق المتهم في إحضار شهوده واستجوابهم ومناقشة أدلة الخصم في القانون والشريعة الإسلامية

٢ .٧ .١ ضمانة حق المتهم في إحضار شهوده واستجوابهم ومناقشة أدلة الخصم في القانون الدولي

تعتبر الشهادة في القانون الجنائي من أهم الأدلة في القضايا الجنائية؛ لأن الشهود هم آذان العدالة وعيونها، بما لهم من أثر مهم في تكوين القاضي لعقيدته ورأيه في الدعوى المنظورة أمامه، وخصوصًا إذا لم يكن أمام القاضي إلا شهادة الشهود كدليل في القضية، والعثور على شاهد سواءٌ أكان شاهد نفي أم إثبات يعد مكسبًا للعدالة، لا سيما إذا كان صادقًا، وقد يحضر الشاهد بطلب من المتهم أو من السلطة العامة، فتباشر المحكمة بالحصول على شهادة الشهود سواءٌ أكانت شهادة نفي أم إثبات، كما أن أداء الشهادة يعد التزامًا قانونيًّا وأدبيًّا مفروضًا على كلٍ من توافرت لديه أي معلومة عن الجريمة المرتكبة أن يتقدم بها إلى المحكمة مساهمة منه في إظهار الحقيقة وتحقيق العدالة، وتأكيدًا لقيمتها القانونية من حيث كونها حقًّا للمتهم وواجبًا على المحكمة[1].

وتعني هذه الضمانة حق المتهم في طلب بيِّناته وشهوده ومناقشة أدلة الخصوم وشهودهم أثناء المرافعة؛ حتى تكون جزءًا من البيِّنات التي يبنى

(١) حجازي، إسراء حسين، ضمانات المحاكمة العادلة أمام القضاء الجنائي الدولي، مرجع سابق، ص ٢٥٧.

عليها حكم المحكمة عند الفصل في القضية، وهي تشمل بشكل خاص الطلبات المقدمة إلى المحكمة من أجل إثبات ادعاء معين أو نفي ادعاء آخر كطلب الاستماع إلى شهادة بعض الشهود أو ندب خبير لأخذ رأيه في مسألة معينة ومهمة للفصل في الدعوى، أو طلب إجراء كشف أو ضم أوراق أو مستندات إلى الدعوى[1].

إن قيمة هذه الضمانة وأهميتها ـ من وجهة نظري ـ تتجليان في أمرين:

الأول: أن تلك الدفوع والطلبات الموضوعية والدفاعية التي تقدم بها المتهم أثناء محاكمته إنما قصد بها تحقيق غايته من الخصومة في الدعوى.

الثاني: أن هذه الطلبات المقدمة أثناء المرافعة ستكون لها قيمتها وأثرها المتهم في سير الدعوى لأنها ستكون جزءًا من البينات المتوافرة، وبالتالي فإنه عقيدة القاضي ورأيه سيكونان مبنيين على هذه الأدلة، وسيصدر حكمه بناءً عليها[2].

ويمكن من خلال هذه الضمانة تحقيق النتائج التالية:

أولًا: كفالة التطبيق السليم لمبدأ الاقتناع القضائي، حيث إن المحكمة لا تبني قناعتها إلا على أساس يقيني يقوم على الدليل المعروض أمامها، وليس على صورة أو ملخص يدخله سوء احتمال التحريف أو سوء العرض، فينتج عنه فساد اقتناع المحكمة.

ثانيًا: كفالة العرض السليم لأدلة الدعوى والارتقاء بها عن التشويه والتأويل والانحراف، أو إصلاح ما قد يعتري الدليل من الفساد أو الخطأ.

(١) خوين، حسن بشيت، ضمانات المتهم في الدعوى الجزائية، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٣٠.

(٢) المرجع السابق، ج ٢، ص ١٣٠ وما بعدها.

ثالثًا: إضفاء الحياة والحركة على المحاكمة، حيث إنهما تتيحان تعاونًا كاملًا وتامًّا بين المحكمة وأطراف الدعوى من أجل الوصول إلى فهم سليم لجميع عناصرها.

رابعًا: إتاحة الطريق وتسهيله أمام شفهية الإجراءات وعلنية المحاكمة[1].

وباستقراء نصوص القانون الدولي المتمثلة في الاتفاقيات والمواثيق والمعاهدات والإعلانات العالمية يتبين أنها قد كفلت هذا الحق للمتهم أثناء محاكمته، ومنها ما يلي:

١ ـ نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن «كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئًا إلى أن تثبت إدانته قانونًا بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه»[2] وإحضار شهود المتهم ومناقشتهم والاستماع إلى شهود الخصم من الضمانات اللازمة والضرورية للدفاع عن المتهم أثناء المحاكمة عملًا بمقتضى هذه المادة.

٢ ـ نص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على أنه لكل متهم الحق في مناقشة شهود الاتهام بنفسه أو من قبل غيره، وأن يحصل على الموافقة على استدعاء شهود النفي بذات الشروط المطبقة في حالة شهود الاتهام[3].

---

(١) السعيد، كامل، مفهوم المحاكمة العادلة وضماناتها، بحث من ضمن مجموعة أبحاث بعنوان دراسات جنائية معمقة في الفقه والقانون والقضاء المقارن، مرجع سابق، ص ٣١٤.

(٢) انظر الفقرة (١) من المادة الحادية عشرة.

(٣) انظر الفقرة (هـ) من (٣) من المادة الرابعة عشرة.

٣ ـ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والذي أكد أن للمتهم الحق في أن يستجوب شهود الإثبات بنفسه أو بواسطة آخرين، وأن يؤمن له حضور شهود النفي واستجوابهم بالشروط نفسها المتعلقة بشهود الإثبات، ويكون للمتهم الحق في إبداء أوجه الدفاع وتقديم أدلة أخرى مقبولة... إلخ»[١].

٤ ـ نصت الضمانات التي تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام على عدم جواز تنفيذ عقوبة الإعدام إلا بموجب حكم نهائي صادر عن محكمة مختصة بعد إجراءات قانونية توفر كل الضمانات الممكنة لتأمين محاكمة عادلة مماثلة على الأقل للضمانات الواردة في المادة (١٤) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك حق أي مشتبه في جريمة يمكن أن تصل عقوبتها إلى الإعدام، أو متهم بارتكابها على مساعدة قانونية في كل مراحل المحاكمة[٢]، فمضمون هذه المادة ومقتضاها ضرورة توفير الحد الأدنى من الضمانات اللازمة والضرورية للمحاكمة العادلة، ومناقشة شهود النفي والإثبات واستجوابهم من أوكد ضمانات المحاكمة العادلة، وأهمها؛ لكون عقيدة المحكمة وآرائها وأحكامها تُبنى على ما يتم عرضه من أدلة أثناء جلسات المحاكمة.

٥ ـ أكدت الاتفاقية الأمريكية على حق المتهم في استجواب الشهود الموجودين في المحكمة وفي استحضار الخبراء بوصفهم شهودًا ونحوهم ممن يلقون الضوء على وقائع القضية[٣]، والمعنى ذاته أكد عليه بقية الفقرات.

---

(١) انظر الفقرة (هـ) من (١) من المادة السابعة والستين.

(٢) انظر المادة الخامسة.

(٣) انظر الفقرة (و) من (٢) من المادة الثامنة.

٦ ـ إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان[١].

٧ ـ الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان[٢].

٨ ـ الميثاق العربي لحقوق الإنسان[٣].

٢ .٧ .٢ ضمانة حق المتهم في إحضار شهوده واستجوابهم ومناقشة أدلة الخصم في الشريعة الإسلامية

اهتم النظام القضائي الإسلامي بشهادة الشهود، وجعل لها الأثر البالغ في إظهار الحقيقة، وأمر القاضي بالاعتماد عليها عند نظره للدعاوى وإصدار الأحكام، بل إنه جعلها من الأدلة الرئيسة في إثبات الدعاوى وإثبات الحقوق ومعاقبة الجاني[٤]، فقد قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَاۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُواْۚ وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١٣٥﴾﴾ (النساء)، وقال تعالى: ﴿...وَلَا تَكْتُمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿٢٨٣﴾﴾ (البقرة)، ويقول عز وجل: ﴿...وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌۚ وَإِن تَفْعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقٌۢ بِكُمْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٨٢﴾﴾ (البقرة)، وقد أجاز العلماء للمتهم سؤال شهود الإثبات، لأنه الأقدر على مواجهتهم وسؤالهم وتذكيرهم بما يريد أن يذكرهم به، وإذا تذكروا فلهم

---

(١) انظر الفقرة (هـ) من المادة التاسعة عشرة.

(٢) انظر الفقرة (د) من (١) من المادة السادسة.

(٣) انظر المادة السابعة.

(٤) أبو السعود، عبدالعزيز، ضمانات المتهم (المدعى عليه) وحقوقه في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، مرجع سابق، ص ٦٩٤ وما بعدها.

حق الرجوع، لأن ذلك كله في مصلحة المتهم[1]، إن الهدف من منح المتهم حق إحضار شهوده ومناقشتهم مع شهود الإثبات (الخصم) هو استيضاح الصورة الحقيقية والقناعة منهم، فيبدأ الادعاء العام بتوجيه الأسئلة إليهم، ثم المجني عليه إن كان حاضرًا، يليه المتهم لإيضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عنها في إجاباتهم على أن تستمع المحكمة شهادة كل شاهد وحده، ثم يأتي دور المحكمة في توجيه الأسئلة إلى الشهود واستجوابهم فيما أدلوا به في شهادتهم بما يساعد على ظهور الحقيقة، وتَضْمَنُ المحكمة للشهود الحماية من كل ما يخيفهم أو يؤدي إلى اضطراب أفكارهم، ولكن يجب على المحكمة منع توجيه الأسئلة التي ليس لها علاقة بالدعوى، لأنه ضياع للوقت في غير ما يفيد[2].

٢ .٧ .٣ ضمانة حق المتهم في إحضار شهوده واستجوابهم ومناقشة أدلة الخصم في النظام السعودي

نصت المادة الثانية والستون بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائية السعودي على أنه: «إذا أنكر المتهم التهمة المنسوبة إليه أو امتنع عن الإجابة فعلى المحكمة أن تشرع في النظر في الأدلة المقدمة وتجري ما تراه لازمًا في شأنها، وأن تستجوب المتهم تفصيلًا في شأن تلك الأدلة وما تضمنته الدعوى، ولكل من طرفي الدعوى مناقشة شهود الطرف الآخر وأدلته بإذن من المحكمة»، كما نصت المادة الثالثة والستون بعد المائة من النظام نفسه على

(١) ابن فرحون، برهان الدين أبو الوفاء إبراهيم، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٩.

(٢) الزحيلي، محمد، الإجراءات الجنائية الشرعية دراسة مقارنة مع الأنظمة والقوانين المعاصرة، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٣٨ وما بعدها.

أنه «لكلٍّ من الخصوم أن يطلب سماع من يرى من شهود والنظر فيما يقدمه من أدلة، وأن يطلب القيام بإجراء معين من إجراءات التحقيق... إلخ».

يعتبر الشهود في الدعاوى عماد البينة وأساسها، لذا فإن من حق أي خصم من الخصوم أن يطلب من المحكمة سماع من يرى من الشهود[1]، حيث إنه لن يتمكن المتهم من الدفاع عن نفسه ودحض التهمة الموجهة إليه وتفنيدها إلا بالاطلاع على أدلة الخصوم ابتداءً[2]، ولذلك قرر النظام أنه لا يجوز للمحكمة أن تستند في أحكامها إلا على الأدلة المقدمة والمطروحة أمام المحكمة أثناء المرافعة، حيث نصت المادة التاسعة والسبعون بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائية السعودي على أنه: «تستند المحكمة في حكمها إلى الأدلة المقدمة إليها أثناء نظر القضية، ولا يجوز للقاضي أن يقضي بعلمه، ولا بما يخالف علمه».

ولما كان عبء الإثبات في الدعوى الجنائية على الادعاء العام فإن دور المتهم هو الدفاع عن نفسه ضد التهمة الموجهة إليه، وهذا غالبًا ما يكون في تفنيد الأدلة المقدمة من المدعي العام، وأوجب النظام على المدعي العام أن يحيط الدائرة القضائية التي تنظر الدعوى كتابيًّا عند ظهور أدلة نفي مؤكدة فور علمه بها[3]، كما كفل النظام للمتهم أو محاميه حق الإجابة عن دعوى المدعي العام والمدعي بالحق الخاص، وأعطت كل طرف حق التعقيب على

---

(١) الحجيلان، صلاح إبراهيم، الملامح العامة لنظام الإجراءات الجزائية السعودي ودوره في حماية حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ٣٨٢.

(٢) الحرقان، عبدالحميد بن عبدالله، شرح نظام الإجراءات الجزائية، مرجع سابق، ص ٢٣٧.

(٣) هذا ما أكدته الفقرة الثانية من المادة الثالثة والعشرين بعد المائة من اللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات الجزائية، وانظر: الحرقان، عبدالحميد بن عبدالله، شرح نظام الإجراءات الجزائية، مرجع سابق، ص ٢٣٧ وما بعدها.

أقوال الطرف الآخر على أن يكون المتهم أو محاميه آخر من يتكلم قبل قفل باب المرافعة[1]، ويعتبر عدم مراعاة المحكمة لهذا الحق إخلالًا بحق الدفاع[2].

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

قررت الشريعة الإسلامية هذا الحق للمتهم، وأكد عليه النظام السعودي، وبالتالي فإن عدم مراعاتها وإغفالها يستوجب بطلان المحاكمة بطلانًا مطلقًا؛ لتعلقها بالنظام العام وحسن سير العدالة الجنائية، وإعمالًا لنص المادة السابعة والثمانين بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائية.

٢. ٧ . ٤ ضمانة حق المتهم في إحضار شهوده واستجوابهم ومناقشة شهود الخصم في القانون المصري

إن الأصل أن تلتزم المحكمة بسماع الشهود الذين يطلب المتهم أو دفاعه سماعهم، سواءٌ أكانوا شهود نفي أم إثبات، وهذا الالتزام قائم حتى ولو كان الاستماع إلى الشهود قد تم في مرحلة التحقيق الابتدائي، فإذا رفضت المحكمة طلب متهم بسماع شاهد معين فإنها تكون قد أخلَّت بحق من حقوق الدفاع، وبالتالي فإن الحكم الصادر نتيجة هذه المحاكمة يكون معيبًا، ومتى حضر الشاهد وجب الاستماع إليه ولو لم يتمسك الدفاع بهذا الحق، ويتصل بهذا الحق أنه يجب على المحكمة أن تأمر بضبط الشاهد الذي تخلف عن الحضور وإحضاره، رغم إعلانه، فإن امتنع القاضي عن ذلك كان مخلًّا بحق من حقوق المتهم في الدفاع[3].

---

(١) انظر نص المادة (١٧٣) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي.

(٢) الحجيلان، صلاح إبراهيم، الملامح العامة لنظام الإجراءات الجزائية السعودي ودوره في حماية حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ٣٨٢.

(٣) أبو خضرة، محمد الغرياني المبروك، استجواب المتهم وضماناته في مراحل الدعوى الجزائية دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ١٢٥٥، ومهدي، عبدالرؤوف، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ١٧٢٢.

إن المحكمة لا تعد متصلة اتصالًا صحيحًا بالدعوى، ولن تكون على بينة من أمرها ما لم تسمع الشهود بنفسها وتناقشهم فيما جاء في شهاداتهم، لأن سماع الشاهد في جلسة علنية حضورية من جديد ينبه الشاهد إلى خطورة أقواله، لا سيما إذا كان سبق له أن أدلى بشهادته في مرحلة التحقيق الابتدائي، وسيدفعه إلى الإصرار عليها إن كان صادقًا فيها أو العدول عنها إن كان كاذبًا، كما أن سماع المتهم أو وكيله لشهادة الشاهد يمكنه من مراقبتها وتمحيصها إن أراد الدفاع، ولأن الأصل في الأحكام الجنائية أن تُبنى على المرافعة التي تحصل أمام القاضي نفسه الذي أصدر الحكم، وعلى التحقيق الشفهي الذي أجراه بنفسه، حيث إن أساس المحاكمة الجنائية هو حرية القاضي في تكوين عقيدته من التحقيق الشفوي الذي يجريه بنفسه ويسمع فيه الشهود[1]، وهذا ما قرره قانون الإجراءات الجنائية حينما أكد على أن «يبدأ التحقيق في الجلسة بالمناداة على الخصوم والشهود، ويسأل المتهم عن اسمه ولقبه وسنه وصناعته ومحل إقامته ومولده، وتُتلى التهمة الموجهة إليه بأمر الإحالة أو بورقة التكليف بالحضور على حسب الأحوال ثم تقدم النيابة العامة والمدعي بالحقوق المدنية ـ إن وجد ـ طلباتهما، وبعد ذلك يسأل المتهم عما إذا كان معترفًا بارتكاب الفعل المسند إليه، فإن اعترف جاز للمحكمة الاكتفاء باعترافه، والحكم عليه بغير سماع الشهود، وإلا تسمع شهادة شهود الإثبات، ثم يتم توجيه الأسئلة للشهود من المتهم، ثم المسؤول عن الحقوق المدنية، وللنيابة العامة وللمجني عليه وللمدعي بالحقوق المدنية أن يستجوبوا الشهود المذكورين

(١) موسى، أبو السعود عبدالعزيز، ضمانات المتهم (المدعى عليه) وحقوقه في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، مرجع سابق، ص ٩٠٦ وما بعدها، ومهدي، عبدالرؤوف، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ١٧١٩.

مرة أخرى؛ لإيضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عليها في أجوبتهم»[1] كما أكد في المادة الأخرى على أنه: «بعد سماع شهادة شهود الإثبات يُسمع شهود النفي ويُسألون بمعرفة المتهم أولًا، ثم بمعرفة المسؤول عن الحقوق المدنية، ثم بمعرفة النيابة العامة، ثم بمعرفة المجني عليه، ثم بمعرفة المدعي بالحقوق المدنية، وللمتهم والمسؤول عن الحقوق المدنية أن يوجها للشهود المذكورين أسئلة مرة أخرى لإيضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عليها في أجوبتهم عن الأسئلة التي وجهت إليهم، ولكل من الخصوم أن يطلب إعادة سماع الشهود المذكورين لإيضاح الوقائع التي أدوا شهادتهم عليها أو تحقيقها، أو أن يطلب سماع شهود غيرهم لهذا الغرض»[2]، ولا يجوز للمحكمة الافتئات على هذا الحق لأي علة كانت، إلا إذا تعذر سماع الشاهد لأي سبب من الأسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنًا[3].

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

رتب المشرع المصري على عدم مراعاة هذا المبدأ جزاء البطلان المتعلق بالنظام العام، لإخلاله بمبدأ حسن سير العدالة الجنائية[4].

---

(١) انظر المادة (٢٧١) من قانون الإجراءات الجنائية المصري.

(٢) انظر المادة (٢٧٢) من قانون الإجراءات الجنائية المصري.

(٣) موسى، أبو السعود عبدالعزيز، ضمانات المتهم (المدعى عليه) وحقوقه في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، مرجع سابق، ص ٩٠٧ وما بعدها.

(٤) عبدالمنعم، سليمان، بطلان الإجراء الجنائي، مرجع سابق، ص ٨٩ وما بعدها.

٢ .٧ .٥ أوجه الاتفاق والاختلاف بين موقف النظام السعودي والقانون المصري من ضمانة حق المتهم في إحضار شهوده واستجوابهم ومناقشة شهود الخصم

يتفق النظام السعودي مع القانون المصري في إقرار هذه الضمانة، ويمكن إبراز مظاهر هذا الاتفاق من خلال التالي:

١ ـ اتفقا على أنه إذا أنكر المتهم التهمة المنسوبة إليه أو امتنع عن الإجابة فعلى المحكمة أن تشرع في استجواب المتهم استجوابًا تفصيليًّا وأن تبدأ في النظر في الأدلة المقدمة وتجري ما تراه لازمًا بشأنها.

٢ ـ اتفقا على حق المتهم في أن يطلب سماع من يراه من شهود النفي أو الإثبات وأن يقدم ما يراه من الأدلة.

٣ ـ اتفقا على أنه يحق للمتهم أو محاميه مناقشة الشهود وأن يكون المتهم آخر من يتكلم.

٤ ـ اتفقا على أن القاضي لا يبني رأيه ولا يُكَوِّنُ عقيدته في الدعوى المنظورة أمامه من خلال علمه، وإنما من خلال الأدلة المطروحة أمامه والإجراءات التي تمت أثناء نظر الدعوى.

٥ ـ رتب كلٌّ منهما جزاء البطلان المطلق عند عدم مراعاة هذا المبدأ وإغفاله.

ولم يظهر لي وجه اختلاف بينهما في هذه الضمانة.

٢ .٨ ضمانة حق المتهم في محاكمة عادلة وعاجلة في القانون والشريعة الإسلامية

٢ .٨ .١ ضمانة حق المتهم في محاكمة عادلة وعاجلة في القانون الدولي

إن الوصول إلى العدالة لا يعني صدور القرار العادل والحل المنصف فقط، وإنما يتعداه إلى لزوم صدوره في الوقت المحدد والمطلوب، وذلك لأن عامل الزمن له أهميته في تحقيق العدالة، والعدالة إذا تأخرت عن وقتها المناسب فقد لا يؤدي ذلك إلى رفع الظلم وزواله[١].

ويقصد بهذه الضمانة أن يتم الفصل في الدعوى خلال مدة معقولة، وفقًا للمدد المتبعة في الإجراءات[٢].

كما عرفت أيضًا هذه الضمانة بأنها «التزام السلطات القضائية بتوفير محاكمة للمتهم على ما اقترفه خلال مدة معقولة ابتداءً من تاريخ الاتهام وانتهاءً بصدور الحكم البات النهائي فيه»[٣]، وعليه فإن مفهوم المخالفة لهذا الضمانة استبعاد مفهوم المحاكمة المتسرعة التي تضيع معها وتهدر حقوق

---

(١) الحديثي، عمر فخري، حق المتهم في محاكمة عادلة دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ١٣٢.

(٢) السعيد، كامل، مفهوم المحاكمة العادلة وضماناتها، بحث من ضمن مجموعة أبحاث بعنوان دراسات جنائية معمقة في الفقه والقانون والقضاء المقارن، مرجع سابق، ص ٣١٦.

(٣) حجازي، إسراء حسين، ضمانات المحاكمة العادلة أمام القضاء الجنائي الدولي، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

الدفاع ومدد الطعن في الأحكام[1]، كما أن مبدأ سرعة الفصل في الدعاوى في وقت معقول واجب عام ومبدأ يجب على المحكمة التزامه تحقيقًا للمصلحتين العامة والخاصة، إلا أن هذه المعقولية في التوقيت لا بد أن يراعى فيها ظروف كل قضية لأنها مسؤولية تتعلق بالوقائع، وبالتالي فإن قاضي الموضوع يقع على عاتقه مسؤولية تقدير عناصر الواقعة وطبيعتها تلك الظروف التي يتوقف عليها تحديد الموعد المناسب والمعقول للفصل في الدعوى، كما أن سلوك أطراف الدعوى وتعاونهم مع المحكمة من الظروف المساعدة والمهيئة لسرعة الفصل في الدعوى[2].

إن من أهم الأغراض التي تتحقق مع سرعة المحاكمة ما يلي:

أولًا: إنه من لوازم الوفاء بمقتضيات الزجر العام ومنع الجاني من العود إلى الجريمة مسارعة القضاء بإنزال العقوبة عليه حتى يدرك الناس ويتأكد الشعور لديهم بالتلازم الموجود والفوري بين الجريمة وعقوبتها[3].

ثانيًا: حفظ حقوق المتهم في الأمن والاستقرار النفسي والوجداني وكذلك حقه في الدفاع[4].

---

(١) السعيد، كامل، مفهوم المحاكمة العادلة وضماناتها، بحث من ضمن مجموعة أبحاث بعنوان دراسات جنائية معمقة في الفقه والقانون والقضاء المقارن، مرجع سابق، ص ٣١٦.

(٢) القاضي، محمد محمد مصباح، حق الإنسان في محاكمة عادلة دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ٦٢.

(٣) الحديثي، عمر فخري، حق المتهم في محاكمة عادلة دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ١٣٤.

(٤) حجازي، إسراء حسين، ضمانات المحاكمة العادلة أمام القضاء الجنائي الدولي، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

ثالثًا: من مستلزمات المحافظة على كرامة المتهم وآدميته وعدم بقائه طويلًا معلق المصير تعجيل القضاء بالبت في موضوع الحكم على المتهم بالبراءة إن كان بريئًا أو بالإدانة إن كان مذنبًا[١].

رابعًا: حفظ حق المجتمع في ضمان فاعلية الأجهزة القضائية تحقيقًا للردع العام[٢].

خامسًا: إن سرعة الفصل في الدعوى له الأثر الكبير في تحقيق العدالة، حيث إنه من المقرر والمتعارف عليه أن العدالة البطيئة نوع من أنواع الظلم[٣]، ولأهمية هذه الضمانة أكدت عليها كثير من الإعلانات والمواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، ومنها ما يلي:

١ ـ العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي أكد على وجوب محاكمة المتهم دون تأخير لا مبرر له[٤].

٢ ـ الاتفاقية الأوربية لحماية حقوق الإنسان التي نصت على أنه من حق أي شخص يلقى عليه القبض أن يعرض فورًا على القاضي أو أي موظف آخر مخول قانونًا بممارسة أعمال السلطة القضائية، وأن يقدم للمحاكمة خلال مدة معقولة أو يفرج عنه مع الاستمرار في المحاكمة[٥].

---

(١) الحديثي، عمر فخري، حق المتهم في محاكمة عادلة دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ١٣٤.

(٢) حجازي، إسراء حسين، ضمانات المحاكمة العادلة أمام القضاء الجنائي الدولي، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

(٣) الحديثي، عمر فخري، حق المتهم في محاكمة عادلة دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ١٣٤.

(٤) انظر الفقرة (ج) من (٣) من المادة الرابعة عشرة.

(٥) انظر (٣) من المادة الخامسة.

٣ ـ ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوربي الذي راعى هذه الضمانة وأكد على أنه من حق أي شخص المحاكمة خلال وقت معقول[١].

٤ ـ الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان التي نصت على هذه الضمانة وأكدت على أنه من حق أي شخص متهم محاكمة تتوافر فيها الضمانات الكافية وتُجرى خلال وقت معقول[٢].

٥ ـ نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، حيث أكد عليها عند تناوله حقوق المتهم، وبين أنه من حق المتهم أن يحاكم دون أي تأخير لا موجب لـه[٣]، وعلى المعنى ذاته أكدت بقية الفقرات التالية.

٦ ـ الضمانات التي تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام[٤].

٧ ـ إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام[٥].

٨ ـ الميثاق العربي لحقوق الإنسان[٦].

٢ .٨ .٢ ضمانة حق المتهم في محاكمة عادلة وعاجلة في الشريعة الإسلامية

إن الأصل في القضاء الإسلامي أنه متى أصبحت الدعوى صالحة وجاهزة للحكم فيها فإنه يجب على القاضي أن يحكم فيها فورًا وبدون تأخير، وإلا كان بتأخره آثمًا؛ وعلة ذلك ما يلي:

---

(١) انظر المادة السابعة والأربعين.

(٢) انظر رقم (١) من المادة الثامنة.

(٣) انظر الفقرة (ج) من (١) من المادة السابعة والستين.

(٤) انظر المادة الخامسة.

(٥) مقتضى الفقرة (هـ) من المادة التاسعة عشرة.

(٦) مقتضى المادة السابعة.

١ ـ ما يترتب على هذا التأخير في إصدار الأحكام من إلحاق الضرر بأطراف الدعوى أو أحدهم، وتعطيل مصالحهم وضياع حقوقهم[١].

٢ ـ أن الغرض من القضاء الفصل في الخصومات وحسم المنازعات، فإذا انتهى القاضي من سماع أقوال الخصوم وما يقدمونه من حجج وأجوبة ودفوع وطعون، وأصبح الحق واضحًا جليًّا أمامه وجب عليه إصدار حكمه فورًا وإيصال الحقوق إلى أصحابها.

٣ ـ أن الإسراع في فصل الخصومة في وقت قصير أفضل لئلا يتأخر وصول الحق إلى أصحابه فيطول انتظارهم[٢].

٤ ـ ثبت عن رسول الله ﷺ أنه كان يقضي في مجلس الخصومة بدون تأخير، ويتجلى ذلك في التالي:

أ ـ حديث قصة العسيف[٣]، حيث أجاب الرسول الرسول ﷺ أطراف الدعوى فورًا في مجلس القضاء وبدون تأخير بأن على ابن المدعى عليه جلد مائة وتغريب عام، وعلى زوجة المدعي الرجم، وأمر ﷺ أنيسًا رضي الله عنه بأن ينطلق إلى زوجة المدعي فيسألها فإن اعترفت فليرجمها، فاعترفت فرجمها في الحال، وفي هذا دلالة واضحة وجلية على وجوب الإسراع في

---

(١) الأغبش، محمد الرضا، السياسة القضائية في عهد عمر بن الخطاب وصلتها بواقعنا المعاصر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤١٧هـ)، ص ١٣٦.

(٢) زيدان، عبدالكريم، نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص ٢١٨، وياسين، محمد نعيم، نظرية الدعوى بين الشريعة الإسلامية وقانون المرافعات المدنية التجارية، مرجع سابق، ٤٥٧.

(٣) سبق تخريجه في ص ٢٠٣.

الفصل في الخصومات وعدم تأخيرها إلا لمبرر وسبب معقول، مثل أن يتوقف إصدار الحكم على التثبت من مسألة أولية يجب الوقوف عليها، وهذا ما حصل في قصة العسيف، عندما أمر الرسول ﷺ أنيسًا بعدم تنفيذ حد الرجم إلا بعد سؤال زوجة المدعي وإقرارها بالزنا، فلما أقرت رجمها في الحال.

وجه الدلالة أن تأجيل التنفيذ عند وجود مقتضاه وعند وجود مبرر معقول واجب في الشريعة الإسلامية.

ب ـ حديث قصة ماعز رضي الله عنه عندما اعترف بالزنا[1].

وجه الاستشهاد أن رسول الله ﷺ أمر برجم ماعز رضي الله عنه فورًا وبدون تأخير بعد أن تأكد من توافر المقتضى الشرعي وعدم وجود الموانع من إقامة حد الزنا عليه.

ج ـ قضاؤه عليه الصلاة والسلام بين كعب بن مالك وعبدالله بن أبي حدرد رضي الله عنهما بالنصف في دينٍ كان بينهما، وكانت أصواتهما قد ارتفعت إلى أن جاءهما النبي ﷺ وأشار إلى كعب ابن مالك بأن يقبل بنصف الدين[2].

وجه الدلالة أن النبي ﷺ خرج إلى كعب بن مالك وابن أبي حدرد رضي الله عنهما عندما علت أصواتهما وارتفعت بسبب دين كان بينهما فأنهى النبي ﷺ خصومتهما في الحال وأصلح بينهما في المجلس نفسه بنصف الدين مما يدل على مشروعية الإسراع في إنهاء الخصومة والفصل فيها.

---

(١) سبق تخريجه في ص ١٧٦.

(٢) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب الصلح، باب هل يشير الإمام بالصلح، ج ٣، ص ١٨٧، الحديث رقم (٢٧٠٦).

د ـ عن عبدالله بن الزبير رضي الله عنهما أن رجلًا من الأنصار خاصم الزبير عند النبي ﷺ في شراج الحرة، التي يسقون بها النخل، فقال الأنصاري: سَرِّح الماء يمر، فأبى عليه، فاختصما عند النبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ للزبير: «اسقِ يا زبير، ثم أرسل الماء إلى جارك»، فغضب الأنصاري، فقال: إن كان ابن عمتك؟! فتلوَّن وجه رسول الله ﷺ، ثم قال: «اسقِ يا زبير، ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر»، فقال الزبير: والله إني لأحسب هذه الآية نزلت في ذلك، قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ (النساء)[1].

وجه الاستشهاد أن الرسول ﷺ فصل في الخصومة مباشرة بعد أن استمع إلى الدعوى ولم يؤخر إصدار الحكم فيها، وهو ما يدل على مشروعية التعجيل في إصدار الأحكام ووجوبه وعدم التأخر فيها.

هـ ـ ماثبت عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن رجلًا أسلم ثم تهود، فأتى معاذ بن جبل وهو عند أبي موسى فقال: ما لهذا؟ قال: أسلم ثم تهود، قال: «لا أجلس حتى أقتله، قضاء الله ورسوله ﷺ»[2].

---

(١) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب المساقاة، باب سكر الأنهار، ج ٣، ص ١١١، الحديث رقم (٢٣٥٩).

(٢) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب الأحكام، باب الحاكم يحكم بالقتل على من وجب عليه دون الإمام الذي فوقه، ج ٩، ص ٦٥، الحديث رقم (٧١٥٧).

وجه الدلالة من هذا الأثر أن سرعة الفصل في الدعاوى والحكم فيها بدون تأخير من الأمور الواجبة والمأمور بها في الشريعة الإسلامية وأنها من قضاء الله عز وجل وقضاء رسوله ﷺ.

٥ ـ كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما وهو أمير الشام: «أما بعد.. كتبت إليك في القضاء بكتاب لم آلك فِيْهِ ونفسي خيرًا، فالزم خصالًا يسلم دينك، وتأخذ بأفضل حظيك عليك؛ إِذَا حضر الخصمان فالبينة العدول، والأيمان القاطعة؛ أدنِ الضعيف حتى يجترئ قلبه وينبسط لسانه، وتعاهد الغريب، فإنه إن طال حبسه ترك حقه، وانطلق إِلَى أهله، وإنما أبطل حقه من لم يرفع به رأسًا، واحرص على الصلح بين الناس ما لم يستبن لك القضاء»[1]، وفي رواية أخرى: «كتب عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه إلى أبي عبيدة بن الجراح وهو بالشام: «أما بعد؛ فإني كتبت إليك بكتابك لم آلك ونفسي خيرًا، الزم خمس خلال يسلم لك دينك وتحظ بأفضل حظيك، إذا حضرك الخصمان فعليك بالبينات العدول والأيمان القاطعة، ثم أدن الضعيف حتى تبسط لسانه ويجترئ قلبه، وتعهد الغريب فإنه إذا طال حبسه ترك حاجته وانصرف إلى أهله، وإن الذي أبطل من لم يرفع به رأسًا، واحرص على الصلح ما لم يستبن لك القضاء، والسلام»[2].

---

(١) وكيع، أبو بكر محمد بن خلف الضبي، أخبار القضاة، تحقيق عبدالعزيز بن مصطفى المراغي، (المكتبة التجارية الكبرى، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٣٦٦هـ)، ج ١، ص ٧٤ – ٧٥.

(٢) الأنصاري، أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب، الخراج، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد وسعد حسن محمد، (المكتبة الأزهرية للتراث، جمهورية مصر العربية، القاهرة، د. ت)، ص ١٣٠.

وجه الدلالة وجوب الإسراع والتعجيل في إصدار الأحكام على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم، وأن تأخير الحكم فيها من الظلم والجور المنهي عنهما، كما أن إنجاز المحاكمة والإسراع في إجراءاتها من السياسة الشرعية التي بعث الله بها رسوله ﷺ وأنزل بها كتبه، يقول ابن القيم رحمه الله تعالى: «فإن الله سبحانه أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط، وهو العدل الذي قامت به الأرض والسماوات، فإذا ظهرت أمارات العدل وأسفر وجهه بأي طريق كان فثم شرع الله ودينه، والله سبحانه أعلم وأحكم وأعدل أن يخص طرق العدل وأماراته وأعلامه بشيء، ثم ينفي ما هو أظهر منها وأقوى دلالة وأبين أمارة، فلا يجعله منها، ولا يحكم عند وجودها وقيامها بموجبها، بل قد بين سبحانه بما شرعه من الطرق أن مقصوده إقامة العدل بين عباده وقيام الناس بالقسط، فأي طريق استخرج بها العدل والقسط فهي من الدين وليست مخالفة له»[1].

وجه الاستشهاد من كلام ابن القيم رحمه الله أن كل طريق تؤدي إلى قيام الناس بالقسط وإقامة العدل بينهم فإنها من الدين الواجب القيام به، والإسراع في المحاكمة من أهم الضمانات والطرق التي تؤدي إلى إقامة العدل وإيصال الحقوق إلى أصحابها.

وقد قال الشيخ محمد الطاهر بن عاشور رحمه الله تعالى: «بقي علينا إكمال القول في مقصد التعجيل بإيصال الحقوق إلى أصحابها، وهو مقصد من السمو بمكان، فإن الإبطاء بإيصال الحق إلى صاحبه عند تعيينه بأكثر مما يستدعيه تتبع طريق ظهوره، يثير مفاسد كثيرة، منها:

---

(١) ابن القيم، أبو عبدالله محمد بن أبي بكر، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق نايف بن أحمد الحمد، (دار التدمرية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط ٣، ١٤٣٥هـ)، ج ١، ص ٣١.

١ ـ حرمان صاحب الحق من الانتفاع بحقه، وذلك إضرار به.

٢ ـ إقرار غير المستحق على الانتفاع بشيء ليس له، وهو ظلم للمحق.

وقد أشار إلى هذين قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٨﴾﴾ (البقرة).

٣ ـ استمرار المنازعة بين المحق والمحقوق، وفي ذلك فساد حصول الاضطراب في الأمة، فإن كان في الحق شبهة للخصمين ولم يتضح المحق من المحقوق، ففي الإبطاء مفسدة بقاء التردد في تعيين صاحب الحق، وقد يمتد التنازع بينهما في ترويج كلٍّ شبهته، وفي كلتا الحالتين تحصل مفسدة تعريض الأخوة الإسلامية للوهن.

٤ ـ تطرق التهمة إلى الحاكم في تريثه بأنه يريد إملال المحق حتى يسأم متابعة حقه فيتركه فينتفع المحقوق ببقائه على ظلمه، فتزول حرمة القضاء من نفوس الناس. وزوال حرمته من النفوس مفسدة عظيمة، فهذا تعليله من جهة المعنى والنظر»[1].

٢ .٨ . ٣ ضمانة حق المتهم في محاكمة عادلة وعاجلة في النظام السعودي

يتضح باستقراء مواد النظام السعودي حرص المنظم على مراعاة هذا المبدأ على وجه العموم ابتداءً من مرحلة الاستدلالات وانتهاءً بمرحلة المحاكمة، وبما أن هذه الدراسة تُعنَى بضمانات المحاكمة الجنائية العادلة

(١) ابن عاشور، محمد الطاهر، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ١٤٢٥هـ)، ج ٣، ص ٥٣٦.

فسيقتصر الحديث في هذا المقام على مراعاة النظام للسرعة في إجراءات المحاكمة وإنجازها.

إن مظاهر حرص المنظم السعودي على حصول المتهم على محاكمة عادلة وناجزة تتجلى في التالي:

أولًا: إعلام الخصوم بالحضور أمام المحكمة المختصة قبل انعقاد الجلسة بوقت كافٍ، فقد نص نظام الإجراءات الجزائية السعودي على أن يكون الحضور في المحكمة بعد ثلاثة أيام على الأقل من تاريخ تبليغ الخصوم بلائحة الدعوى، كما يجوز إنقاص هذا الموعد إلى ساعة واحدة بشرط أن يحصل تبليغ الخصم أو الخصوم في حال إنقاص الموعد، وأن يكون بإمكانه الوصول إلى المحكمة في الموعد المحدد[1]، كما نص نظام المرافعات الشرعية على أن يكون موعد حضور الخصوم أمام المحكمة العامة ثمانية أيام على الأقل من تاريخ تبليغ صحيفة الدعوى[2]، كما أنه يجوز إحضار المتهم المقبوض عليه متلبسًا بالجريمة إلى المحكمة فورًا وبغير موعد[3]، ولكن إذا طلب المتهم بعد حضوره مهلة لإعداد دفوعه، فإنه يجب على المحكمة أن تمنحه الفرصة الكافية لذلك[4]، وذلك مراعاة لحقوق المتهم في الدفاع عن نفسه وحتى لا يتسبب الحرص على سرعة المحاكمة وإنجازها في عدم تمكين المتهم في الدفاع عن نفسه فيترتب على تلك السرعة إفشال المحاكمة وعدم نجاحها وبطلانها[5].

(١) انظر المادة (١٣٦) من نظام الإجراءات الجزائية.
(٢) انظر المادة (٤٤) من نظام المرافعات الشرعية السعودي.
(٣) انظر المادة (١٣٦) من نظام الإجراءات الجزائية.
(٤) انظر المادة (١٣٦) من نظام الإجراءات الجزائية.
(٥) عوض، محمد محيي الدين، أصول الإجراءات الجنائية (نظرية البطلان)، مرجع سابق، ص ١٠٧.

ثانيًا: أن غياب المتهم بعد تكليفه بالحضور وعدم إرساله وكيلًا في الأحوال التي يسوغ فيها ذلك لا يمنع المحكمة من سماع دعاوى وبينات المدعي غيابيًّا مع مراعاة عدم صدور الحكم إلا في جلسة علنية، وبحضور المتهم ومواجهته، لأن الأحكام الجنائية وجاهية وعلنية، وللقاضي مراعاة لمبدأ إنجاز المحاكمة وعدم تأخيرها أن يأمر بالقبض على المتهم المتغيب أو المتخلف عن حضور جلسات المحاكمة وتوقيفه إذا كان تخلفه أو تغيبه لعذر غير مقبول، وهذا ما أكد عليه نظام الإجراءات الجزائية، حيث نصت المادة الأربعون بعد المائة على أنه: «إذا لم يحضر المتهم المكلف بالحضور بحسب النظام في اليوم المعين في ورقة التكليف بالحضور ولم يرسل وكيلًا عنه في الأحوال التي يسوغ فيها التوكيل، فيسمع القاضي دعوى المدعي وبيناته ويرصدها في ضبط القضية ولا يحكم إلا بعد حضور المتهم، وللقاضي أن يصدر أمرًا بتوقيفه إذا لم يكن تخلفه لعذر مقبول».

ثالثًا: جرائم الجلسات، أيضًا من مظاهر مراعاة النظام السعودي لمبدأ عدالة المحاكمات وإنجازها إعطاؤه القاضي الحق في نظر الجرائم والاعتداءات التي تقع أثناء جلسات المحاكمة مباشرة إذا كانت من اختصاص المحكمة التي وقع الاعتداء أثناء انعقادها، وإذا كانت من اختصاص محكمة أخرى فتحال إلى المحكمة المختصة بنظر مثل تلك الجرائم والاعتداءات، وإذا لم تنظر تلك الاعتداءات أو الجرائم في الحال، وكانت داخلة في اختصاص المحكمة النوعي، فإن نظرها يكون وفقًا للقواعد العامة المتبعة بالنسبة لأي جريمة[1].

(١) انظر المواد (١٤٣، ١٤٤، ١٤٥) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي.

فالمنظم السعودي منح المحكمة الحق في أن تحكم في الحال بعد سماع أقوال المتهم في أي جريمة، أو تعدٍّ، أو إهانة وقعت على هيئتها أو أحد أعضائها أو موظفيها[1].

رابعًا: أنه يحق للمحكمة رفض طلبات الخصوم المقدمة أثناء المحاكمة إذا كان الغرض منها المماطلة أو الكيد أو تضليل العدالة أو رأت المحكمة أن إجابة طلبه لا فائدة منها، حيث نص نظام الإجراءات الجزائية السعودي على أنه: «لكلٍّ من الخصوم أن يطلب سماع من يرى من شهود والنظر فيما يقدمه من أدلة وأن يطلب القيام بإجراء معين من إجراءات التحقيق، وللمحكمة أن ترفض الطلب إذا رأت أن الغرض منه المماطلة أو الكيد أو التضليل، أو أنه لا فائدة من طلبه»[2].

الأثر المترتب على عدم مراعاة هذه الضمانة

لا يترتب على عدم مراعاة هذه الضمانة بطلان المحاكمة أو بطلان الحكم الناتج عنها وخصوصًا إذا كان التأخير بناءً على طلب المتهم أو كان التأخير لسبب من جانبه[3].

بيد أنني لا أتفق مع هذا الرأي على إطلاقه، فأرى بطلان المحاكمة بطلانًا نسبيًّا، لأنه يجب النظر إلى نوع المصلحة التي تحميها أو تهدف إليها القاعدة الإجرائية، فإذا ترتب على التأخر في السير في إجراءات المحاكمة مصلحة

---

(١) عوض، محمد محيي الدين، أصول الإجراءات الجنائية (نظرية البطلان)، مرجع سابق، ص ١٠٨.

(٢) انظر المادة (١٦٣) من نظام الإجراءات الجزائية.

(٣) عوض، محمد محيي الدين، أصول الإجراءات الجنائية (نظرية البطلان)، مرجع سابق، ص ١٠٣.

عامة فإن البطلان المترتب على مخالفتها بطلانٌ مطلق، وإذا كان الأمر متعلقًا بمصلحة خاصة بالخصوم فإن البطلان المترتب على هذا بطلان نسبي[١]، والتأخر في إجراءات المحاكمة وعدم إنجازها له تعلق بمصلحة الخصوم، ولهذا السبب كان البطلان نسبيًّا.

٢ .٨ .٤ ضمانة حق المتهم في محاكمة عادلة وعاجلة في القانون المصري

مضمون هذه الضمانة التزام الجهات القضائية بتوفير محاكمة عادلة للمتهم خلال مدة معقولة منذ توجيه الاتهام إليه وحتى صدور الحكم الجنائي البات بإدانته أو براءته[٢]، وقد نص الدستور المصري على وجوب سرعة الفصل في القضايا[٣] مع كون هذه المادة عامة لجميع قضايا المنازعات وليست خاصة بالقضايا الجنائية[٤].

إنه من حق المتهم أن يحصل على حكم المحكمة دون إبطاء أو تأخير، وفي وقت مناسب ومعقول بغض النظر عن طبيعة الحكم الصادر لأنه إن كان الحكم قد صدر في صالحه فقد حصل على حقه الذي كان يطالب به واستراح بعد أن حقق بغيته، وإن كان الحكم الصادر ضده ارتاح من مواصلة تحمل أعباء ومصاريف التقاضي والانتظار لمدة أطول، واستعد لتنفيذ مقتضيات

(١) عبدالمنعم، سليمان، بطلان الإجراء الجنائي، مرجع سابق، ص ٩٠ وما بعدها.
(٢) أبو خضرة، محمد الغرياني المبروك، استجواب المتهم وضماناته في مراحل الدعوى الجزائية دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ١٢٦٤.
(٣) انظر المادة (٩٧) من الدستور.
(٤) السعيد، كامل، مفهوم المحاكمة العادلة وضماناتها، بحث من ضمن مجموعة أبحاث بعنوان دراسات جنائية معمقة في الفقه والقانون والقضاء المقارن، مرجع سابق، ص ٣١٦.

ذلك الحكم[1]، ولم يغفل المشرع المصري عن التأكيد على هذه الضمانة إيمانًا منه بأهميتها، حيث ورد كثير من النصوص في قانون الإجراءات الجنائية، حيث أكد على عدم جواز تأجيل نظر الدعوى المقامة في جرائم القذف بطريق النشر في إحدى الصحف أو غيرها من المطبوعات أكثر من مرة واحدة لمدة لا تزيد على ثلاثين يومًا، وينطق الحكم مشفوعًا بأسبابه[2]، كما أكدت على المبدأ نفسه المادة السادسة والسبعون بعد المائتين (مكرر)[3]؛ فحدد المشرع أن يكون تكليف المتهم بالحضور قبل يوم واحد من المحاكمة في قضايا الجنح، وثلاثة أيام كاملة في قضايا الجنايات من غير مواعيد مسافة الطريق، وأوجب أن تنظر القضية في جلسة تعقد في غضون أسبوعين من تاريخ إحالتها للمحكمة المختصة.

---

(١) عبدالخالق، عبدالمعطي، ضمانات حقوق الإنسان في الدستور ـ قانون العقوبات ـ قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ٢٩٢.

(٢) انظر المادة (١٢٣) من قانون الإجراءات الجنائية المصري.

(٣) حيث نصت على أنه: «يحكم على وجه السرعة في القضايا الخاصة بالأحداث، الخاصة بالجرائم المنصوص عليها في الأبواب: الأول والثاني، والثاني مكرر والثالث والرابع، والرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨ من قانون العقوبات إذا وقعت بواسطة الصحف، والقانون رقم ٣٩٤ لسنه ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنه ١٩٥٤، ويكون تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة في القضايا المبينة بالفقرة السابقة قبل انعقاد الجلسة بيوم كامل في مواد الجنح وثلاثة أيام كاملة في مواد الجنايات، غير مواعيد مسافة الطريق، ويجوز أن يكون الإعلان بواسطة أحد المحضرين أو أحد رجال السلطة العامة، وتنظر القضية في جلسة تعقد في ظرف أسبوعين من يوم إحالتها على المحكمة المختصة، وإذا كانت القضية محالة إلى محكمة الجنايات يقوم رئيس محكمة الاستئناف المختصة بتحديد جلسة في الميعاد المذكور».

وفي جرائم الجلسات منح المشرع المصري الحق للمحكمة الجنائية في إقامة الدعوى على المتهم الذي تطاول على المحكمة أو على أحد أعضائها في الحال وتحكم فيها بعد سماع أقوال النيابة العامة ودفاع المتهم، وهذا في جرائم الجنايات، أما في جرائم الجنح والمخالفات فإنها تحرك الدعوى الجنائية وتحكم فيها في الحال[٤][٥] استنادًا لنص المادة الرابعة والأربعين بعد المائتين من قانون الإجراءات الجنائية المصري.

إن هذه النصوص لا تحصر الأحوال التي تجب فيها مراعاة سرعة الفصل في القضايا الجنائية وإنجازها، ولكنها تؤكد بوجه خاص أحوالًا معينة على سبيل التخصيص وليس على سبيل الحصر فسرعة الفصل في القضايا أو الدعاوى في وقت معقول واجب عام تلتزم به المحكمة تحقيقًا للمصلحة العامة والخاصة على السواء، مع أنه لا يجوز التضحية بحق الدفاع في سبيل السرعة في الإجراءات حتى لا يتسبب هذا المبدأ أو هذه الضمانة في ضياع ضمانة أخرى وهي كفالة حقوق الدفاع[٦].

---

(٤) سرور، أحمد فتحي، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ج ١، ص ١٢٩٤، ومهدي، عبدالرؤوف، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ١٩٢٣.

(٥) نصت المادة (٢٤٤) من قانون الإجراءات الجنائية المصري على أنه: «إذا وقعت جنحة أو مخالفة فى الجلسة، يجوز للمحكمة أن تقيم الدعوى على المتهم فى الحال، وتحكم فيها بعد سماع أقوال النيابة العامة ودفاع المتهم.

ولا يتوقف رفع الدعوى فى هذه الحالة على شكوى أو طلب إذا كانت الجريمة مـن الجرائم المنصوص عليها فى المواد: ٣، ٨، ٩ من هذا القانون، أما إذا وقعت جناية يصدر رئيس المحكمة أمرًا بإحالة المتهم إلى النيابة العامة بدون إخلال بحكم المادة ١٣ من هذا القانون».

(٦) القاضي، محمد محمد مصباح، حق الإنسان في محاكمة عادلة، مرجع سابق، ص ٦٢.

الجدير بالذكر هنا أن مبدأ إنجاز المحاكمة ومعقولية الموعد الذي يتعين فيه الفصل في الدعوى يتوقف على ظروف كل قضية، لأنها مسؤولية تتعلق بالوقائع، وقاضي الموضوع هو الذي يقع على عاتقه تقدير عناصر الواقعة وطبيعتها، حيث إنها هي التي يتوقف عليها تحديد الموعد المعقول للفصل في الدعوى بالإضافة إلى سلوك أطراف الدعوى وتعاونهم مع المحكمة لسرعة الفصل في الدعوى[1]، ومن أهم السلبيات والمساوئ الناتجة عن البطء في التقاضي ما يلي:

أولًا: زوال مصلحة المدعي من دعواه لأنه كثيرًا ما تتعلق المصلحة العليا في الطلب بتحققه في وقت معين، فإذا انقضى الوقت مضت معه المصلحة بدون رجعة.

ثانيًا: ترك الخصومة لفقد الأمل في القضاء وجدواه، فعند طول مدة التقاضي يمل المتقاضي لطول مدة الانتظار، ويفقد الأمل في الحصول على حقه عن طريق المحكمة.

ثالثًا: إن بطء التقاضي في الدعوى الجنائية يسبب للمتهم آلامًا نفسية بسبب وضعه في موضع الاتهام لكون ذلك مما يمس شرفه واعتباره وقدره بين الناس لا سيما مع مبدأ علنية المحاكمات، كما أن طول مدة المحاكمة قد يفقده قدرته أو يضعفها على جمع الأدلة التي تفند أداة الاتهام، كما أنها قد تؤدي إلى إصابة الشهود بالنسيان، ما قد يؤثر على معرفة الحقيقة[2].

---

(١) أبو خضرة، محمد الغرياني المبروك، استجواب المتهم وضماناته في مراحل الدعوى الجزائية دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ١٢٧٢.

(٢) عبدالخالق، عبدالمعطي، ضمانات حقوق الإنسان في الدستور ـ قانون العقوبات ـ قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ٢٩٢.

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

هذه الضمانة متعلقة بمصلحة الخصوم وبالتالي فإن عدم مراعاتها يترتب عليه بطلان المحاكمة بطلانًا نسبيًّا[1].

٢ .٨ .٥ أوجه الاتفاق والاختلاف بين موقف النظام السعودي والقانون المصري من ضمانة حق المتهم في محاكمة عادلة وعاجلة

يتفق النظام السعودي مع القانون المصري في إقرار ضمانة حق المتهم في محاكمة سريعة وعاجلة، ومن مظاهر هذا الاتفاق ما يلي:

١ ـ يتفقان في إقرارهما لهذا المبدأ باعتباره أحد مقومات العدالة في المحاكمات الجنائية.

٢ ـ يتفقان على وجوب إعلان الخصوم قبل الجلسة بوقت كافٍ.

٣ ـ يتفقان على جواز أن تصدر المحكمة حكمها على جرائم الجلسات الواقعة أثناء انعقاد جلسات المحاكمة.

ولم أقف على أي وجه للاختلاف بينهما.

---

(١) عبدالمنعم، سليمان، بطلان الإجراء الجنائي، مرجع سابق، ص ٩٠ وما بعدها.

٢ .٩ ضمانة حق المتهم في الطعن في الحكم الصادر ضده في القانون والشريعة الإسلامية

٢ .٩ .١ ضمانة حق المتهم في الطعن في الحكم الصادر ضده في القانون الدولي

يمكن تعريف الطعن في الأحكام بأنه: «مجموعة الإجـراءات التي تستهدف إعادة طرح موضوع الدعوى على القضاء، أو تستهدف تقدير الحكم في ذاته، وذلك ابتغاء إلغائه أو تعديله»[١].

يُعد الطعن في الأحكام من أهم الضمانات الرئيسة لتحقيق عدالة المحاكمة، وتتجلى تلك الأهمية في التالي:

١ ـ أن أحقية المتهم في الدفاع عن نفسه تقتضي إتاحة الفرصة له في الوصول إلى جميع درجات التقاضي المتاحة قانونًا، وذلك هو مبدأ حق الطعن في الأحكام، وهو مبدأ استقرت عليه جميع النظم القانونية، وإنكاره يعد إنكارًا للعدالة المنصوص عليها في النظم القانونية[٢].

٢ ـ أن الوصول إلى الحقيقة أو إلى ضمان حسن تطبيق القانون وتحقيق أهدافه بالشكل السليم بناء على الحكم الابتدائي في الخصومة

---

(١) السعيد، كامل، مفهوم المحاكمة العادلة وضماناتها، بحث من ضمن مجموعة أبحاث بعنوان دراسات جنائية معمقة في الفقه والقانون والقضاء المقارن، مرجع سابق، ص ٣٢٦.

(٢) سديرة، نجوى يونس، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص ٣٠١.

الجنائية قد يكون أمرًا صعبًا، حيث إن الحكم الجنائي الابتدائي قد تشوبه بعض العيوب أو الأخطاء الموضوعية أو الإجرائية، أو يتبين بعد صدوره أنه قد خالف القانون أو الواقع، ما يجعل فتح باب الطعن أمرًا واجبًا ومتعينًا[1].

٣ ـ أن ضمانة الطعن في الأحكام تؤدي دورًا إصلاحيًّا مهمًّا للحكم الجنائي بقصد ضمان الوصول إلى الحقيقة وحسن تطبيق القانون وتحقيق أهدافه، وذلك في حدود معينة تظهر في أمرين، هما:

أ ـ تفادي ما قد يشوب الحكم الجنائي من أخطاء إجرائية أو موضوعية لها تعلق بالواقع أو القانون، وذلك إما بالإلغاء أو التعديل.

ب ـ تعديل الحكم بعد صدوره إن وجد أنه مخالف للواقع أو القانون، أو إذا تبين أنه صدر قانون أصلح للمتهم، أو في حالات طلب إعادة النظر[2].

أما الحالات التي يجوز فيها الطعن ويكون مقبولًا حالتان:

الأولى: أن يكون الطعن في الأحكام التي تفصل في موضوع الدعوى، فلو كان الطعن في أي قرارات أو أوامر إدارية ليس لها تعلق بموضوع الدعوى لم يُقبل الطعن نهائيًّا.

الثانية: وجود المصلحة للمتهم في رفع الطعن، ويُقصد بالمصلحة للمتهم هنا إن كان المتهم يريد بطعنه في الحكم إلغاءه أو تعديله فيما أضر به، ما

---

(١) سرور، أحمد فتحي، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ج ٢، ص ٥.

(٢) المرجع السابق.

يعني أن المتهم قد خسر الدعوى أو حُكِمَ عليه في جزءٍ منها، وما سوى ذلك فلا يُقبل منه الطعن[1].

والطعن في الأحكام له نوعان: الطعن بطرق عادية، والطعن بطرق غير عادية (استثنائية)، فالطرق العادية هي التي تسمح بطبيعتها بنقل الدعوى برمتها إلى محكمة الطعن وإعادة بحث الموضوع من جديد أمامها، وهي المعارضة والاستئناف، ولا تتقيد بأسباب معينة ومحددة من قبل القانون، أما طرق الطعن غير العادية فلا تسمح أصلًا بنقل الدعوى برمتها إلى محكمة الطعن، ولا تنفتح هذه الطرق إلا لأسباب معينة محددة في القانون بقصد إبطال الحكم المطعون فيه، كما أنها لا تجيز النظر في الطعن إلا في حدود معينة حددها القانون[2].

أهم نتائج التفريق بين طرق الطعن ما يلي:

١ ـ أن طرق الطعن العادية لا تتقيد بأسباب معينة، بخلاف طرق الطعن غير العادية فلا يجوز الالتجاء إليها إلا بناءً على أسباب محددة في القانون على سبيل الحصر.

٢ ـ أن المحكمة المختصة بنظر طرق الطعن العادية لها وظيفة عامة شاملة لجميع جوانب الدعوى، وهو ما يسمى الأثر الناقل للطعن العادي، أما المحكمة المختصة بنظر طرق الطعن غير العادية فإن لها وظيفة ذاتية خاصة تنحصر في مناقشة أوجه الطعن ولا تستطيع الخروج عنها.

---

(١) خوين، حسن بشيت، ضمانات المتهم في الدعوى الجزائية، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٨١ وما بعدها.

(٢) سرور، أحمد فتحي، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ج ٢، ص ٦.

٣ ـ من مميزات طرق الطعن العادية أنها تحول بذاتها بحسب الأصل دون تنفيذ الأحكام الجنائية ما لم يرد نص قانوني يفيد خلاف ذلك، أما في الطرق غير العادية فإنها لا تحول بذاتها دون تنفيذ الأحكام إلا في عقوبة الإعدام، حيث يجب إيقاف تنفيذها عند الطعن فيها بالنقض[١].

إن طرق الطعن العادية تتميز بعمومية أسباب الطعن والأثر الناقل للطعن، وأثرها في إيقاف تنفيذ الأحكام المطعون فيها، أما طرق الطعن غير العادية فإنها تتميز بخصوصية أسباب الطعن وعدم توافر الأثر الناقل للطعن وعدم قابليتها بذاتها لإيقاف تنفيذ الأحكام المطعون فيها[٢].

وقد راعت المواثيق والاتفاقيات والعهود الدولية هذه الضمانة، ولم تغفلها، ويمكن بيان ذلك على النحو التالي:

١ ـ أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الفقرة (١) من المادة الحادية عشرة على أن «كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئًا إلى أن يثبت ارتكابه لها قانونًا في محاكمة علنية تكون قد وفرت له فيها جميع الضمانات اللازمة للدفاع عنه»، ومقتضى هذه المادة وجوب توفير الضمانات اللازمة للدفاع عن المتهم أثناء محاكمته، ومن أهم الضمانات اللازمة حقه في الطعن في الحكم الصادر ضده بالإدانة.

٢ ـ نص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه «لكل شخص أدين بجريمة حق اللجوء وفقًا للقانون إلى محكمة أعلى كيما تعيد النظر في قرار إدانته وفي العقاب الذي حكم به عليه»[٣].

---

(١) سرور، أحمد فتحي، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ج ٢، ص ٧.
(٢) المرجع السابق، ج ٢، ص ٦.
(٣) انظر الفقرة (٥) من المادة (١٤).

٣ ـ أكدت الضمانات التي تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام على أنه «لا يجوز تنفيذ عقوبة الإعدام إلا بموجب حكم نهائي صادر عن محكمة مختصة بعد إجراءات قانونية توفر كل الضمانات الممكنة لتأمين محاكمة عادلة، مماثلة على الأقل للضمانات الواردة في المادة (١٤) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بما في ذلك حق أي شخص مشتبه في ارتكابه جريمة يمكن أن تكون عقوبتها الإعدام أو متهم بارتكابها في الحصول على مساعدة قانونية كافية في كل مراحل المحاكمة»، كما نصت المادة التي تليها على أنه «لكل من يحكم عليه بالإعدام الحق في الاستئناف لدى محكمة أعلى، وينبغي اتخاذ الخطوات الكفيلة بجعل هذا الاستئناف إجباريًّا»[١].

٤ ـ أكد نظام روما الأساسي على هذه الضمانة، حيث أجاز للمتهم أو المدعي العام نيابة عن ذلك الشخص أن يتقدم باستئناف استنادًا إلى أيٍّ من الأسباب التالية: الغلط الإجرائي، الغلط في الوقائع، الغلط في القانون، أي سبب آخر يمس نزاهة أو موثوقية الإجراءات أو القرار، كما أجازت للمدعي العام أو الشخص المدان أن يستأنف أي حكم بالعقوبة وفقًا للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات بسبب عدم التناسب بين الجريمة والعقوبة[٢]، وعلى هذا المضمون أكدت بقية الفقرات التالية.

٥ ـ إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام[٣].

٦ ـ الاتفاقية الأوربية[٤].

---

(١) انظر المادتين (٥) و(٦).

(٢) انظر المادة الحادية والثمانين من نظام روما.

(٣) انظر الفقرة (هـ) من المادة التاسعة عشرة.

(٤) انظر رقم (٢) من المادة السادسة.

٧ ـ ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوربي[١].

٨ ـ كذلك الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان[٢].

٩ ـ الميثاق العربي لحقوق الإنسان[٣].

٢ .٩ .٢ ضمانة حق المتهم في الطعن في الحكم الصادر ضده في الشريعة الإسلامية

كفل التنظيم القضائي الإسلامي للمتهم حقه في الطعن في الأحكام القضائية التي صدرت ضده، بل إنه جعل نقض الحكم الجنائي في بعض الأحيان واجبًا متى كان حكم القاضي مخالفًا للنصوص القطعية أو الإجماع، يقول الصدر الشهيد: «اعلم أن قضايا القضاة التي ترفع إلى القاضي لا تخلو من ثلاثة أوجه: إما أن تكون جورًا بخلاف الكتاب أو السنة أو إجماع العلماء، وإما أن تكون في محل الاجتهاد إذا اجتهد فيه العلماء والفقهاء، وإما بقول مهجور.

ففي الوجه الأول فالقاضي الذي رفع إليه القضية ينقضها، ولا ينفذها، حتى لو أنفذها ثم رفع إلى قاضٍ ثالثٍ فإنه ينقضها، لأنه متى خالف الكتاب أو السنة أو الإجماع كان حكمه باطلًا، وضلالًا، والباطل لا يجوز الاعتماد عليه، فعلى القاضي الثاني أن ينقضها»[٤]، ويقول ابن حزم في مراتب الإجماع:

---

(١) انظر الفقرة (١) من المادة الثامنة والأربعين.

(٢) انظر الفقرة رقم (١) من المادة الثامنة.

(٣) انظر المادة السابعة.

(٤) ابن مازة، عمر بن عبدالعزيز (الصدر الشهيد)، شرح أدب القاضي للخصاف، تحقيق محيي هلال السرحان، (وزارة الأوقاف العراقية، العراق، بغداد، ١٣٩٨هـ)، ج ٣، ص ١٠٩.

«إن حكم بما يخالف الإجماع فإن حكمه مردود»[1]، ويقول ابن عابدين في حاشيته: «ثم اعلم أنهم قسموا الحكم ثلاثة أقسام: قسم يرد بكل حال، وهو ما خالف النص أو الإجماع»[2]، وقال ابن قدامة: «ولا يَنْقُضُ من حكم غيره إذا رفع إليه إلا ما خالف نصَّ كتاب أو سُنَّةٍ أو إجماعًا»[3]، كما أنه يأخذ حكم الإباحة إذا كان صحيحًا في نفسه، ولكنه خالف أحكام الولاية، سواء أكانت تلك المخالفة نوعية أم مكانية أم زمانية، فلا يجوز للحاكم الإمضاء ويجوز له النقض[4].

ومن الأدلة على حق المتهم في الطعن على الأحكام من القرآن الكريم ما يلي:

١ ـ قال تعالى: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيۡمَٰنَ إِذۡ يَحۡكُمَانِ فِي ٱلۡحَرۡثِ إِذۡ نَفَشَتۡ فِيهِ غَنَمُ ٱلۡقَوۡمِ وَكُنَّا لِحُكۡمِهِمۡ شَٰهِدِينَ ٧٨ فَفَهَّمۡنَٰهَا سُلَيۡمَٰنَۚ وَكُلًّا ءَاتَيۡنَا حُكۡمٗا وَعِلۡمٗاۚ وَسَخَّرۡنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلۡجِبَالَ يُسَبِّحۡنَ وَٱلطَّيۡرَۚ وَكُنَّا فَٰعِلِينَ ٧٩﴾ (الأنبياء).

---

(١) ابن حزم، علي بن أحمد، مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، مرجع سابق، ص ٤٩.

(٢) ابن عابدين، محمد أمين، رد المحتار على الدر المختار، (دار الفكر، لبنان، بيروت، ط ٢، ١٤١٢هـ)، ج ٥، ص ٣٩٤.

(٣) ابن قدامة، عبدالله بن أحمد، المغني، تحقيق الدكتور عبدالله التركي، والدكتور عبدالفتاح الحلو، (دار عالم الكتب، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م)، ج ١٤، ص ٣٤.

(٤) الشمري، محمد فلاح، نقض الأحكام الجنائية في الشريعة الإسلامية وتطبيقاته في القضاء السعودي، رسالة ماجستير، غير منشورة، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٢هـ)، ص ١١١ وما بعدها.

وجه الاستشهاد من هاتين الآيتين: يخبر المولى عز وجل في كتابه العزيز عن قصة النبيين داوود وابنه سليمان عليهما الصلاة والسلام عندما اجتهد داوود عليه السلام وأخطأ ولم يوفق في الحكم، فحكم فيها سليمان عليه السلام بعد أن فهم المسألة وأدركها، فأصاب في حكمه، وأصبح حكمه ناقضًا لحكم والده، ولم يرد ذلك في معرض الذم لنبينا داوود؛ لأنه أمرٌ قابل للاجتهاد»[1].

٢ ـ قال تعالى: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحْتِ ۚ فَإِن جَآءُوكَ فَٱحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ۖ وَإِن تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيْـًٔا ۖ وَإِنْ حَكَمْتَ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٤٢﴾﴾ (المائدة).

وجه الدلالة من هذه الآية قول مالك: «إذا حكَّم رجلٌ رجلًا فحكمه ماضٍ، وإن رفع إلى قاضٍ أمضاه، إلا أن يكون جورًا»[2]، أي أنه يجب نقض الحكم القضائي عند ظهور الجور البيّن من القاضي والميل عن طريق العدل والإنصاف في هذا الحكم[3].

ومن السنة النبوية المطهرة ما يلي:

---

(١) ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تحقيق سامي محمد سلامة، (دار طيبة، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط ٢، ١٤٢٠هـ)، ج ٥، ص ٣٥٥ وما بعدها.

(٢) الزحيلي، وهبة مصطفى، التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، (دار الفكر المعاصر، سوريا، دمشق، ط ٢، ١٤١٨هـ)، ج ٦، ص ١٩٨، وابن العربي، محمد بن عبدالله، أحكام القرآن، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط ٣، ١٤٢٤هـ)، ج ٢، ص ١٢٤.

(٣) الشمري، محمد فلاح، نقض الأحكام الجنائية في الشريعة الإسلامية وتطبيقاته في القضاء السعودي، مرجع سابق، ص ٨٦.

١ ـ ما ورد في شرح الإمام النووي على صحيح مسلم في باب (نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور) من قوله ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»، وفي الرواية الثانية: «من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد»[١]، قال أهل العربية: الرد هنا بمعنى: المردود، ومعناه: فهو باطل غير معتد به، وهذا الحديث قاعدة عظيمة من قواعد الإسلام، وهو من جوامع كلمه ﷺ فإنه صريح في رد كل البدع والمخترعات.. وهذا الحديث مما ينبغي حفظه واستعماله ـ في إبطال المنكرات ـ، وإشاعة الاستدلال به»[٢].

وجه الاستشهاد بهذا الدليل: يبين هذا الحديث أن من أوجد وأدخل على المسلمين ما ليس من شريعتهم ولا من دينهم فهو عمل مردود عليه، والحكم المخالف للأدلة الشرعية وأصول القضاء ليس من الشريعة الإسلامية فوجب رده ونقضه.

٢ ـ ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «بينما امرأتان معهما ابناهما، جاء الذئب، فذهب بابن إحداهما، فقالت هذه لصاحبتها: إنما ذهب بابنك أنت، وقالت الأخرى: إنما ذهب بابنك، فتحاكمتا إلى داود، فقضى به للكبرى، فخرجتا على سليمان بن داود عليهما السلام، فأخبرتاه، فقال: ائتوني بالسكين أشقه بينكما، فقالت الصغرى: لا، ويرحمك الله، هو ابنها، فقضى به للصغرى»[٣].

---

(١) هذه الرواية وردت في فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، (دار المعرفة، لبنان، بيروت، ١٣٧٩هـ)، ج ٥، ص ٣٠٢، باب قوله تعالى: ﴿...أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ...﴿١٢٨﴾﴾(النساء)،رقم الحديث(٢٦٩٧).

(٢) النووي، محيي الدين يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (دار إحياء التراث العربي، لبنان، بيروت، ط ٢، ١٣٩٢هـ)، ج ١٢، ص ١٦.

(٣) مسلم، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، (دار إحياء التراث العربي، لبنان، بيروت، د، ت)، ج ٣، ص ١٣٤٤، باب باب بيان اختلاف المجتهدين، رقم الحديث ١٧٢٠.

وجه الاستشهاد من الحديث أنه لما تبين لسليمان أن حكم والده داود عليهما السلام مجانب للصواب حكم بالحكم الصحيح الموافق للحق بعد أن تبين له أن الحق مع الصغرى.

الدليل على وجوب هذا الحق من الإجماع:

ما حكاه ابن حزم الظاهري في بداية حديثه عن كتاب الأقضية في (مراتب الإجماع): «اتفقوا أن من ولاه الإمام القرشي الواجبة طاعته الأحكام فإن أحكامه إذا وافقت الحق نافذة، على أنه إن حكم بما يخالف الإجماع فإن حكمه مردود»[1].

وكذلك الدليل على هذا الحق من آثار الصحابة الكتاب الذي بعثه عمر ابن الخطاب إلى قاضيه أبي موسى الأشعري رضي الله عنهما: «أما بعد، لا يمنعك قضاء قضيته بالأمس راجعت الحق، فإن الحق قديم، لا يبطل الحق شيء، ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل» ورواه أحمد بن حنبل وغيره عن سفيان. وقالوا في الحديث: «لا يمنعك قضاء قضيته بالأمس راجعت فيه نفسك وهديت فيه لرشدك أن تراجع الحق، فإن الحق قديم، وإن الحق لا يبطله شيء، ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل»[2].

وجه الاستشهاد أن الخليفة الراشد عمر بن الخطاب وجه قاضيه أبا موسى الأشعري رضي الله عنهما جميعًا إلى الاحتياط في القضاء وضرورة مراجعة الأحكام القضائية التي يصدرها، ومتى ظهر له الحق بعد القضاء

---

(١) ابن حزم، علي بن أحمد، مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، مرجع سابق، ص ٤٩.

(٢) البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط ٣، ١٤٢٤هـ)، ج ١٠، ص ٢٠٤، باب من اجتهد ثم رأى أن اجتهاده خالف نصًّا، الحديث رقم (٢٠٣٧٢).

فلا يمنعه ذلك القضاء السابق من الرجوع إلى الحق؛ لأن الحق قديم لا يبطله شيء[1].

٢ .٩ .٣ ضمانة حق المتهم في الطعن في الحكم الصادر ضده في النظام السعودي

من أهم المبادئ القضائية في النظام السعودي مبدأ التقاضي على درجتين، الذي يُقصد به أن النزاع الواحد تنظره محكمتان على التوالي: محكمة الدرجة الأولى، ثم محكمة الدرجة الثانية، وهي محكمة الاستئناف، بحيث يتم عرض الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى بحق المتهم على محكمة الدرجة الثانية في حال عدم قناعة المحكوم عليه بالحكم أو كانت الجريمة معاقبًا عليها بالقتل أو القطع أو الرجم؛ لكي تعيد النظر في الحكم الصادر وتتأكد من صوابه وعدالته[2].

لقد أعطى المنظم السعودي الحق لجميع أطراف الدعوى في الطعن في الأحكام الجزائية، فقد نصت المادة التاسعة من نظام الإجراءات الجزائية على أنه: «تكون الأحكام الجزائية قابلة للاعتراض عليها وفقًا للأحكام المنصوص عليها في هذا النظام»، فمن حق المحكوم عليه أو المدعي العام أو المدعي بالحق الخاص طلب استئناف الأحكام الصادرة عن محاكم الدرجة الأولى أو تدقيقها خلال المدة المقررة نظامًا، وقد حدد المنظم طرق الاعتراض على الأحكام على الطرق التالية:

---

(١) الشمري، محمد فلاح، نقض الأحكام الجنائية في الشريعة الإسلامية وتطبيقاته في القضاء السعودي، مرجع سابق، ص ٩٣.

(٢) مخلوف، أحمد صالح، الوسيط في شرح التنظيم القضائي الجديد بالمملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٥٥.

الطريقة الأولى: الاستئناف والتدقيق

وتعد من أقدم طرق الطعن الموجودة، وتقوم على أساس فكرة الحكم الأسلم بالنظر إلى الحكم الصادر في الاستئناف، أو على فكرة الخطأ المحتمل في الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى، وهو الأسلم، لأن ما يقوم به قضاة الاستئناف من المراجعة والتقويم للدعوى ذاتها يتميز بدقة أكثر وعمق أبعد من الحكم الأول[1]، أما التدقيق فمعناه: «رفع الحكم إلى محكمة الاستئناف لتدقيقه من غير حاجة إلى حضور خصوم أو غيرهم لإجراء مرافعة أمام محكمة الاستئناف»[2]، وقد تضمن نظام الإجراءات الجزائية ولائحته الإجراءات الخاصة للاستئناف والتدقيق وأحكام كلٍّ منهما على النحو التالي:

أولًا: يجوز لأطراف الدعوى طلب استئناف الأحكام الصادرة من محاكم الدرجة الأولى أو تدقيقها خلال المدة المقررة نظامًا، ويجب على المحكمة أن تبلغهم بهذا الحق عند النطق بالحكم، على أن يحدد المجلس الأعلى للقضاء الأحكام التي يُكتفى بتدقيقها من محكمة الاستئناف دون الحاجة إلى الترافع أمامها ولو لم تطلب محكمة الاستئناف ذلك[3].

كما نصت اللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات الجزائية على أنه يجب أن يدون في الضبط إعلام أطراف الدعوى بحقهم في الاعتراض على

---

(١) آل ظفير، سعد بن محمد، الإجراءات الجنائية في المملكة العربية السعودية، دراسة تفصيلية تأصيلية لنظام الإجراءات الجزائية السعودي، مرجع سابق، ص ٢٣٢، وأبو عامر، محمد زكي، الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ١٠٨٧ وما بعدها.

(٢) آل ظفير، سعد بن محمد، الإجراءات الجنائية في المملكة العربية السعودية دراسة تفصيلية تأصيلية لنظام الإجراءات الجزائية السعودي، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

(٣) انظر المادة (١٩٢) من نظام الإجراءات الجزائية.

الحكم والمدة المحددة لذلك، وأن الحكم سيكتسب صفة القطعية بمضي تلك المدة دون تقديم مذكرة الاعتراض، ما لم يكن الحكم واجب التدقيق[1].

ثانيًا: تحدد المحكمة بعد النطق بالحكم موعدًا أقصاه عشرة أيام لتسلم صورة صك الحكم مع إثبات ذلك في ضبط القضية وأخذ توقيع الخصوم[2].

ثالثًا: حدد النظام مدة الاعتراض بطلب الاستئناف أو التدقيق بثلاثين يومًا، فإذا لم يتقدم المعترض باعتراضه خلال هذه المدة سقط حقه في الاستئناف أو التدقيق، ما لم يكن الحكم قد صدر بالقتل أو الرجم أو القطع، أو القصاص فيما دون النفس، فيجب رفعه إلى محكمة الاستئناف، ولو لم يطلب الخصوم ذلك[3].

الطريقة الثانية: النقض

وهو الاعتراض على الحكم بطلب نقضه، ولا يستهدف عرض النزاع كاملًا أمام الجهة القضائية المختصة، والسبب في ذلك أنه من المفترض أن تكون الدعوى قد عرضت على محكمتين سابقتين وهما محكمة الدرجة الأولى ومحكمة الاستئناف، ولكنها عرضت الآن للتأكد من مطابقة الحكم الصادر

---

(١) انظر الفقرة (١) من المادة (١٣٩) من اللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات الجزائية.

(٢) انظر المادة (١٩٣) من نظام الإجراءات الجزائية.

(٣) انظر المادة (١٩٤) من نظام الإجراءات الجزائية، وانظر آل ظفير، سعد بن محمد، الإجراءات الجنائية في المملكة العربية السعودية، دراسة تفصيلية تأصيلية لنظام الإجراءات الجزائية السعودي، مرجع سابق، ص ٢٣٤ وما بعدها، والحرقان، عبدالحميد بن عبدالله، شرح نظام الإجراءات الجزائية السعودي، مرجع سابق، ص ٢٦٦.

للشريعة والنظام مع التسليم بصحة الوقائع المستند إليها من محكمة الموضوع عند إصدارها للحكم[1].

وتنظر المحكمة العليا المختصة في طلبات النقض متى كان محل الاعتراض على الحكم ما يلي:

١ ـ مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض معها.

٢ ـ صدور الحكم من محكمة غير مشكلة تشكيلًا سليمًا طبقًا لما نص عليه نظامًا.

٣ ـ صدور الحكم من محكمة أو دائرة غير مختصة.

٤ ـ الخطأ في تكييف الواقعة، أو وصفها وصفًا غير سليم[2].

الطريقة الثالثة: طلب إعادة النظر

وهو «[3]طلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالعقوبة في حالات محددة على سبيل الحصر لإصلاح خطأ قضائي تعلق بتقدير الدعوى»، وقد حدد النظام السعودي الحالات التي يسوغ فيها طلب إعادة النظر وهي على النحو التالي:

١ ـ إذا حكم على المتهم في جريمة قتل ثم وجد المدَّعى قتله حيًّا.

٢ ـ إذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة، ثم صدر حكم على شخص آخر من أجل الواقعة نفسها وكان بين الحكمين تناقض يفهم منه عدم إدانة أحد المحكوم عليهما.

---

(١) الحرقان، عبدالحميد بن عبدالله، شرح نظام الإجراءات الجزائية السعودي، مرجع سابق، ص ٢٦٦.

(٢) انظر المادة (١٩٨) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي.

(٣) آل ظفير، سعد بن محمد، الإجراءات الجنائية في المملكة العربية السعودية، دراسة تفصيلية تأصيلية لنظام الإجراءات الجزائية السعودي، مرجع سابق، ص ٢٤٠.

٣ ـ إذا كان الحكم قد بُني على أوراق ظهر بعد الحكم تزويرها، أو بُني على شهادة قُضي من الجهة المختصة بعد الحكم بأنها شهادة زور.

٤ ـ إذا كان الحكم مبنيًّا على حكمٍ صادرٍ من إحدى المحاكم ثم أُلغي هذا الحكم.

٥ ـ إذا ظهر بعد الحكم بينات أو وقائع لم تكن معلومة وقت المحاكمة، وكان من شأن هذه البينات أو الوقائع عدم إدانة المحكوم عليه أو تخفيف العقوبة[١].

يتبين مما ذكر أن من خصائص إعادة النظر أنه لا يجوز اللجوء إليه إلا عند اكتساب الحكم صفة القطعية أو النهائية، كما أنه لا يجوز اللجوء إليه إلا إذا شاب الحكم خطأ من حيث الوقائع فلا يعتبر وسيلة لإصلاح الأخطاء المتعلقة بتطبيق القانون، ومنها أيضًا أن طلب إعادة النظر لا يُلجأ إليه إلا عند ظهور وقائع جديدة بعد صدور الحكم النهائي بالإدانة، ولو كانت تلك الحقائق والوقائع موجودة لما حكمت المحكمة بالإدانة أو كان الحكم بعقوبة أخف، ولذلك فإن الهدف من إعادة النظر هو تصحيح الخطأ القضائي الذي وقع على المحكوم عليه بالإدانة عن طريق طلب إعادة النظر في الحكم على ضوء الوقائع الجديدة[٢].

ويلاحظ من حالات إعادة النظر أنها تقتصر على الأحكام المتعلقة بإدانة المحكوم عليه، أما أحكام البراءة فلا يجوز الطعن فيها أو الاعتراض عليها

(١) هذا ما نصت عليه المادة (٢٠٤) من نظام الإجراءات الجزائية.

(٢) الحرقان، عبدالحميد بن عبدالله، شرح نظام الإجراءات الجزائية السعودي، مرجع سابق، ص ٢٧٤ وما بعدها، وآل ظفير، سعد بن محمد، الإجراءات الجنائية في المملكة العربية السعودية، دراسة تفصيلية تأصيلية لنظام الإجراءات الجزائية السعودي، مرجع سابق، ص ٢٤٠ وما بعدها.

مهما كان الخطأ الواقع الذي عابها، والسبب في ذلك أن المصلحة العامة تقتضي استقرار الأحكام النهائية وحماية مبدأ عدم جواز محاكمة المتهم نفسه على الفعل ذاته مرتين حتى وإن ظهرت أدلة تثبت ارتكابه للفعل الذي اتهم به[1].

الجدير بالذكر أن النظام القضائي السعودي أخذ بمبدأ وجاهية الأحكام الجنائية إلا أنه استثناءً من هذا المبدأ أجاز الأحكام الغيابية في حق المتهمين في قضايا الإرهاب، حيث نص نظام مكافحة الإرهاب وتمويله[2] على أنه: «للمحكمة أن تصدر حكمًا غيابيًّا في حق المتهم بارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام إذا تبلغ تبليغًا صحيحًا عن طريق وسائل التبليغ أو إحدى وسائل الإعلام الرسمية، وللمحكوم عليه حق الاعتراض على الحكم»[3].

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

انفرد النظام السعودي عن بقية الأنظمة والقوانين الدولية بالتأكيد والنص على بطلان كل إجراءٍ مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية أو الأنظمة المرعية المستمدة منها[4]، فقد نص نظام الإجراءات الجزائية في مادته الأولى على أن الشريعة الإسلامية والأنظمة المستمدة منها والتي لا تخالفها هي

(١) الحرقان، عبدالحميد بن عبدالله، شرح نظام الإجراءات الجزائية السعودي، مرجع سابق، ص ٢٧٤.

(٢) صدر نظام مكافحة الإرهاب وتمويله بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ ١٦) وتاريخ ٢٤/ ٢/ ١٤٣٥هـ.

(٣) انظر المادة (٩) من نظام مكافحة الإرهاب وتمويله.

(٤) آل ظفير، سعد بن محمد، الإجراءات الجنائية في المملكة العربية السعودية دراسة تفصيلية تأصيلية لنظام الإجراءات الجزائية السعودي، مرجع سابق، ص ٢٦١ وما بعدها.

مصدر هذا النظام، وفي المادة السابعة والثمانين بعد المائة من النظام ذاته نصت على بطلان أي إجراء مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية أو الأنظمة المستمدة منه، وبناءً عليه فقد رتب المنظم السعودي جزاء البطلان على عدم مراعاة هذه الضمانة باعتبار أنها مخالفة لأصل من الأصول التي قامت عليها الشريعة الإسلامية وهو احترام الإنسان وتكريمه بالمحافظة على حقوقه وحرياته المكفولة له منذ ولادته، ولمخالفته قاعدة إجرائية جوهرية تهدف لحماية المصلحة العامة ورعايتها[1].

٢ .٩ .٤ ضمانة حق المتهم في الطعـن في الحكم الصادر ضده في القانون المصري

عُرِّف الطعن في الحكم في القانون المصري بأنه: «النعي عليه بمخالفة القانون أو الواقع»[2].

لقد وضع المشرع المصري طرقًا محددة للطعن في الأحكام القضائية، بهدف احترام الأحكام القضائية من جهة، فلا تتعرض للنقد بدون تنظيم تشريعي، ومن جهة أخرى يحتمل أن يكون قد شابتها أخطاء فيجب تصحيحها فلا يكتسب الحكم المطعون فيه قوة الأمر المقضي لحين مراجعته[3].

إن قابلية الطعن في الأحكام الجنائية تُعد ضمانة مهمة للمحاكمة العادلة، لأنها تؤدي إلى صدور حكم عادل في موضوع الدعوى، لأن السماح

---

(١) الحرقان، عبدالحميد بن عبدالله، شرح نظام الإجراءات الجزائية السعودي، مرجع سابق، ص ٥٠.

(٢) مهدي، عبدالرؤوف، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ١٨٧٢.

(٣) مهدي، عبدالرؤوف، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، المرجع السابق، ص ١٨٧٢.

بهذا المبدأ يخدم المصلحة الخاصة للمتهم والمصلحة العامة للمجتمع، حيث إنه لا مصلحة لأحد في صدور الأحكام الخطأ أو إجازتها، وإذا كان عدم السماح بالطعن في الأحكام أو التضييق من نطاقها يعد اتجاهًا استبداديًّا فإن التوسع في السماح فيها يعد إهدارًا للاستقرار القانوني، ولهذا فإن السياسة التشريعية تتمثل في التوفيق بين هذين الاعتبارين، وذلك بالسماح للطعن في جميع الأحكام مع حصر طرق الطعن وإخضاعها لتنظيم محكم متكامل، تتجلى معالمه في اللجوء إلى الطعن وفق إجراءات ومواعيد محددة[1].

وقد قسم المشرع المصري طرق الطعن إلى قسمين:

الأول: طرق الطعن العادية.

الثاني: طرق الطعن غير العادية.

والطرق العادية هي التي تسمح بطبيعتها بنقل الدعوى برمتها إلى محكمة الطعن وإعادة بحث الموضوع من جديد أمامها، وهي المعارضة والاستئناف، ولا تتقيد بأسباب معينة حددها القانون.

أما طرق الطعن غير العادية فهي التي لا تسمح بحسب الأصل بنقل الدعوى برمتها إلى محكمة الطعن، ولا تنفتح هذه الطرق إلا لأسباب معينة حددها القانون بقصد إبطال الحكم المطعون فيه، ولا تجيز نظر الطعن إلا في حدود معينة حددها القانون، وهي النقض، وطلب إعادة النظر[2].

---

(١) السعيد، كامل، مفهوم المحاكمة العادلة وضماناتها، بحث من ضمن مجموعة أبحاث بعنوان دراسات جنائية معمقة في الفقه والقانون والقضاء المقارن، مرجع سابق، ص ٣٢٧.

(٢) سرور، أحمد فتحي، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ج ٢، ص ٧، ومهدي، عبدالرؤوف، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ١٨٧٩.

إنه من المتقرر أن اللجوء إلى الطعن في الأحكام لا يكون إلا عند حدوث خلل أو خطأ في الحكم الجنائي نتج عنه إلحاق الضرر بالمحكوم عليه مما يستوجب الطعن فيه، ويمكن إيجاز الحديث عن هذا الخطأ والطرق والحالات التي يجوز اللجوء إلى الطعن فيها، وهما حالتان، بيانهما على النحو التالي:

الأولى: وجود «خطأ عام»، أي شامل، غير محدد، يستقيم في جوهره على نظام القرائن المعروف، حيث يفترض خطأ الحكم إذا جرت المحاكمة في ظل غياب ضمانة أساسية من ضمانات سلامة الحكم، وهي «حضور المتهم»، وبالتالي فإن غيابه يقيم قرينة مفادها «افتراض وجود الخطأ في الحكم»، وهذا هو سبب المعارضة ومحور أحكامها، أما «الخطأ المحتمل في الحكم» فهو أساس «الاستئناف»، الذي يهدف إلى التحقق من سلامة الحكم أو تحقيقها قبل حيازة الحكم الحجية، والخطأ العام لا يقوم على أساس التمسك بخطأ محدد وقع بالفعل في الحكم وإنما يقوم على افتراض هذا الخطأ واحتماله[1].

الثانية: وجود «الخطأ المحدد»، وهو الخطأ الذي وقع بالفعل في الحكم ويمكن تحديده بذاته، وهذا النوع لا يكون إلا بعد عبور الحكم مرحلة تصحيح الخطأ العام أو افتراض سلامته القانونية، وهذا الخطأ قد يكون في القانون ويأخذ شكل مخالفة القانون، وهذا هو سبب الطعن «بالنقض»، كما أن الخطأ قد يكون «في الواقع» وهذا هو سبب الطعن بـ «إعادة النظر»، فطبيعة الخطأ المحدد التي جعلته يفرض نفسه أمام طريق التصحيح الواجب اتباعه نحو هذا الخطأ فيكون أمام إحدى مرحلتين:

---

(١) أبو عامر، محمد زكي، الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ١٠٥٣ وما بعدها.

١ ـ طلب نقض الحكم أو «طلب إعادة نظر الدعوى»، وهي مرحلة يتم التحقق فيها من وقوع الخطأ فعلًا في الحكم، وتنتهي إما بنقض الحكم أو إبرامه.

٢ ـ إعادة نظر الدعوى إذا نقض الحكم[١].

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

هذه الضمانة متعلقة بالنظام العام وحسن سير العدالة الجنائية، وبالتالي فإن المشرع المصري رتب على عدم مراعاة هذه الضمانة جزاء البطلان المطلق لمخالفته قاعدة جوهرية[٢].

٢ .٩ .٥ أوجه الاتفاق والاختلاف بين موقف النظام السعودي والقانون المصري من ضمانة حق المتهم في الطعن في الحكم الصادر ضده

أوجه الاتفاق: يتفق النظام السعودي مع القانون المصري فيما يلي:

١ ـ إقرارهما لهذه الضمانة واعتبارها إحدى مقومات المحاكمة الجنائية العادلة وإحدى ضماناتها المهمة.

٢ ـ أن هناك طريقتين للطعن، طريقة عادية، وتتمثل في المعارضة والاستئناف، وطريقة غير عادية، وتتمثل في طلب النقض والتماس إعادة النظر.

٣ ـ أن كلًّا منهما رتب على عدم مراعاة هذه الضمانة جزاءَ البطلان المطلق لمخالفة النظام العام وعدم مراعاة حسن سير العدالة الجنائية.

---

(١) أبو عامر، محمد زكي، الإجراءات الجنائية، المرجع السابق، ص ١٠٥٤.

(٢) عبدالمنعم، سليمان، بطلان الإجراء الجنائي، مرجع سابق، ص ٨٩ وما بعدها.

ويختلفان في أنّ المشرع المصري اعتبر المعارضة من طرق الطعن العادية، في حين أن المنظم السعودي أوردها استثناءً في نظام مكافحة الإرهاب نظرًا للظروف المحيطة بأعمال تلك الجرائم وطبيعتها.

الفصل الثالث

الضمانات الموضوعية للمحاكمة العادلة في القانون والشريعة الإسلامية

٣ . الضمانات الموضوعية للمحاكمة العادلة في القانون والشريعة الإسلامية

تمهيد وتقسيم

عند بحث الضمانات الموضوعية للمحاكمة الجنائية العادلة في القانون والشريعة الإسلامية فإنه يتعين الحديث عن ضمانة الشرعية الموضوعية في القانون والشريعة الإسلامية، وضمانة حق المتهم في استقلال القضاء في القانون والشريعة الإسلامية، وضمانة حق المتهم في تسبيب الأحكام القضائية في القانون والشريعة الإسلامية، وضمانة حق المتهم في المساواة أمام القضاء في القانون والشريعة الإسلامية، وضمانة حق المتهم في عدم جواز معاقبته على الواقعة أكثر من مرة في القانون والشريعة الإسلامية، وعليه فإنه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى خمسة مباحث.

١.٣ ضمانة الشرعية الموضوعية في القانون والشريعة الإسلامية

١.١.٣ ضمانة الشرعية الموضوعية في القانون الدولي

مفهوم هذه الضمانة أنه لا توجد جريمة ولا عقوبة ولا تدبير احترازي إلا بنص، بمعنى أنه لا يجوز محاكمة أي شخص عن واقعة غير مجرمة بنص القانون، كما أنه لا يجوز توقيع أي عقوبة أو تدبير احترازي سوى تلك المقررة في نصوص القانون[1].

لقد ظهرت هذه القاعدة لكي تحمي الإنسان من خطر التجريم والعقاب الذي قد يصدر من غير أداة التشريع التي هي القانون، حتى يكون بعيدًا

(١) العيسوي، ناهد، ضمانات المحاكمة الجنائية المصنفة، مرجع سابق، ص ١٩.

عن خطر القياس في التجريم والعقاب، وحتى يكون في مأمن من رجعية القانون[1].

إن المقصود من هذه الضمانة هو أن مصادر التجريم والعقاب محصورة في نصوص القانون فقط، فتحديد الأفعال التي تعد جرائم وبيان أركانها وتحديد العقوبات المقررة لها سواء من حيث نوعها أو مقدارها من اختصاص المشرع وعمله، والسبب في ذلك أن لهذه الضمانة اتصالًا وثيقًا بالحريات العامة والحقوق الفردية من حيث إن الفرد إذا قام بفعل لم يجرمه القانون فهو في مأمن من المسؤولية الجنائية بناءً على هذه القاعدة، كما أنه ليس في وسع السلطة العامة لومه أو محاسبته لأجل ذلك الفعل الذي قام به، وعليه فإن هذا المبدأ يضع حدودًا واضحة تفصل بين الفعل المشروع والفعل غير المشروع[2].

يقوم مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات بصفة أساسية على دعامتين، هما:

الأولى: حماية الحرية الشخصية.

الثانية: حماية المصلحة العامة.

فأما حماية الحرية الشخصية فهي نتيجة التحكم الذي عانت منه العدالة الجنائية لمدة طويلة من الزمن فجاء هذا المبدأ ليضع حدودًا واضحة لتجريم الأفعال قبل ارتكابها، فيبصرهم من خلال نصوص محددة وجلية بكل ما هو مشروع أو غير مشروع من الأفعال قبل القيام بها، وحتى يبعث الأمن

---

(١) سرور، أحمد فتحي، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ١٣٤.

(٢) الكباش، خيري أحمد، الحماية الجنائية لحقوق الإنسان، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ٤٠٣.

والطمأنينة في نفوسهم، ويحول أيضًا دون تحكم القاضي، فلا يملك إدانة أي شخص إلا إذا كانت الجريمة المنسوبة إلى المتهم والعقوبة التي يتعرض لها قد سبق النص عليهما في القانون.

وأما حماية المصلحة العامة فتتحقق من خلال إسناد وظيفة التجريم والعقاب والإجراءات الجنائية إلى المشرع وحده، تطبيقًا لمبدأ انفراد المشرع بالاختصاص في مسائل الحقوق والحريات على اعتبار أن القيم والمصالح المحمية من قانون العقوبات لا يمكن تحديدها إلا بواسطة الشعوب أو من يمثلها، وهو ما يمكن التعبير عنه بالقيم الجوهرية العليا التي يصدر القانون الجنائي لحمايتها، وأن التعبير عن إرادة هذه الشعوب لا بد أن يكون بيد السلطة التشريعية التي بيدها سلطة تقرير وتحديد الأفعال التي يجب أن تجرم، وتحديد العقوبات المناسبة لها حتى تكون مشروعة، فإذا تم ذلك عرف الأفراد مسبقًا القيم والمصالح المحمية من قبل القانون[1] والتي بُني عليها المجتمع، بحيث يسهم ذلك في تنمية الروح الاجتماعية ويحقق التماسك الاجتماعي ويحافظ على الثقة بين الدولة والشعب، ويحقق الاستقرار في المجتمع الذي يقوم عليه الأمن القانوني[2].

لقد أكد كثير من الإعلانات والمواثيق والاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية على هذه الضمانة؛ وبيانها على النحو التالي:

١ ـ أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه «لا يدان أي شخص بجريمة بسبب أي عمل أو امتناع عن عمل لم يكن في حينه يشكل جرمًا بمقتضى القانون الوطني أو الدولي، كما لا توقع عليه أي

(١) المقصود قانون العقوبات.

(٢) سرور، أحمد فتحي، الوسيط في قانون العقوبات القسم العام، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ط ٦، ٢٠١٥م)، ص ٧٩ وما بعدها.

عقوبة أشد من تلك التي كانت سارية في الوقت الذي ارتكب فيه الفعل الجرمي»[1] والمعنى ذاته أكدته بقية الفقرات التالية.

٢ ـ العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية[2].

٣ ـ الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان[3].

٤ ـ ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوربي[4].

٥ ـ الميثاق العربي لحقوق الإنسان[5].

٦ ـ الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان[6].

٧ ـ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[7].

٨ ـ نص إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام على أنه: «لا جريمة ولا عقوبة إلا بموجب أحكام الشريعة»[8].

إن من أهم النتائج المترتبة على ربط قاعدة (شرعية الجرائم والعقوبات) بحماية الحرية الشخصية ما يلي:

أولًا: مراعاة ألا تكون العقوبة الجنائية التي توقعها الدولة بتشريعاتها مهينة في ذاتها أو بالغة القسوة.

---

(١) انظر الفقرة (٢) من المادة (١١).
(٢) انظر الفقرة (١) من المادة (١٥).
(٣) انظر الفقرة (١) من المادة (٧).
(٤) انظر الفقرة (١) من المادة (٤٩).
(٥) انظر المادة (٦).
(٦) انظر المادة (٩).
(٧) انظر المادتين (٢٢) و(٢٣).
(٨) انظر الفقرة (د) من المادة (١٩).

ثانيًا: مراعاة رجعية القانون الأصلح للمتهم، وأنه ضرورة حتمية، يقتضيها صون الحرية الفردية.

ثالثًا: أن تكون الأفعال المجرمة بنصوص قانون العقوبات واضحة ومحددة بصورة قاطعة بما يحول دون التباسها بغيرها، وبمراعاة أن تكون دومًا جلية وواضحة في بيان الحدود الضيقة لنواهيها.

رابعًا: مراعاة أنَّ هناك ركنًا ماديًّا لكل جريمة لا يمكن أن تقوم بدونه، يتمثل أساسًا في فعلٍ أو امتناع عن فعلٍ وقع مخالفة لنص عقابي، فلا يجوز اعتبار النوايا المضمرة في نفس الإنسان واقعة في حدود التجريم[1].

٣ .١ .٢ ضمانة الشرعية الموضوعية في الشريعة الإسلامية

سبقت الشريعة الإسلامية بعدالتها ومراعاتها لمبدأ الشرعية الموضوعية واحترامه والأخذ بنتائجه وتطبيقها المجتمعات الغربية بأكثر من اثني عشر قرنًا من الزمان، بل إن المجتمعات الغربية لم تأت بجديد فقد أخذت مبتكرات الشريعة الإسلامية[2].

إن تصرفات العباد من الأقوال والأفعال لا تخلو من أحد أمرين:

الأول: عبادات يصلح الله بها دينهم وتستقيم بها أمورهم.

الثاني: عادات يحتاجون إليها في دنياهم.

فأما العبادات فبعد استقراء أصول الشريعة يتبين أنها التي أمر الله بها وأوجبها ولا يثبت الأمر بها إلا بالشرع، وأما العادات التي يحتاجها الناس

(١) سرور، أحمد فتحي، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ١٣٥ وما بعدها.

(٢) عودة، عبدالقادر، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنًا بالقانون الوضعي، (دار الرسالة العالمية، الجمهورية العربية السورية، دمشق، ط ٢، ١٤٣٣هـ)، ج ١، ص ١٨٧.

في حياتهم واعتادوها فالأصل فيها الإباحة وعدم الحظر، ولا يجوز حظرها أو حظر شيء منها إلا بأمر من الله سبحانه وتعالى، وما ذاك إلا لأن الأوامر والنواهي شرع الله، والعبادات لا بد أن تكون مأمورة بها، فما لم يثبت أنه مأمور به لا يحكم بأنه عبادة، وما لم ينه عنه ويحظر من قبل الشارع لا يمكن الحكم عليه بأنه محظور؛ لأن الأصل في العبادات التوقيف؛ فلا يشرع منها إلا ما شرعه الله وأوجبه[1]، وقد دلت أدلة كثيرة من الكتاب والسنة والإجماع وغيرها من أدلة التشريع الإسلامي على اعتبار هذه الضمانة ومراعاتها من قبل الشارع الحكيم، وسأستعرض بعض الأدلة التي نصت على مراعاة ذلك المبدأ، وهي على النحو التالي:

أولًا: من القرآن الكريم:

قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِىٓ أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِنَا ۚ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِى ٱلْقُرَىٰٓ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَـٰلِمُونَ ﴿٥٩﴾﴾ (القصص).

وجه الدلالة من هذه الآية الكريمة: يخبر الله سبحانه وتعالى عن عظيم عدله وتمامه وجزيل كرمه بأنه لا يعذب أحدًا ظالمًا لنفسه بإهلاكه ابتداءً، وإنما يهلك من قامت عليه الحجة بعصيانه أوامر رسوله الذي بعثه الله له بأن ينتهي عن ظلمه لنفسه وشركه بالله سبحانه وتعالى، وحتى لا يتوهم أحد أن عقوبة الله عز وجل قد سبقت إعذاره وإنذاره لتلك القرى التي حل بها عذاب الله جل وعلا، قال تعالى: ﴿... إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَـٰلِمُونَ ﴿٥٩﴾﴾ (القصص)، أي

(١) ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم، (شيخ الإسلام)، مجموع الفتاوى، تحقيق عبدالرحمن ابن محمد بن قاسم، (مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة، ١٤١٦هـ)، ج ٢٩، ص ١٦ وما بعدها.

لا ينزل بهم الهلاك والعذاب إلا بعد إصرارهم على الظلم بعد بعثة الرسل إليهم وإبلاغهم برسالة ربهم، أما إذا انتهوا فلا مؤاخذة عليهم[1].

قال تعالى: ﴿مَّنِ ٱهۡتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهۡتَدِي لِنَفۡسِهِۦۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيۡهَاۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٞ وِزۡرَ أُخۡرَىٰۗ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا ١٥﴾ (الإسراء).

وجه الاستشهاد: يخبر سبحانه عن تمام عدله بأنه لا يعذب أحدًا بإدخاله النار إلا بعد أن يقيم عليه الحجة بإرسال الرسل إليه[2]، وقد قال القرطبي في تفسيره عند حديثه عن هذه الآية: «أي لم نترك الخلق سُدًى، بل أرسلنا الرسل، وفي هذا دليل على أن الأحكام لا تثبت إلا بالشرع... والجمهور على أن هذا في حكم الدنيا، أي أن الله لا يهلك أمة بعذاب إلا بعد الرسالة إليهم والإنذار»[3].

قال تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغۡفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ وَإِن يَعُودُواْ فَقَدۡ مَضَتۡ سُنَّتُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٣٨﴾ (الأنفال).

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ أَوۡ كَفَّٰرَةٞ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوۡ عَدۡلُ ذَٰلِكَ صِيَامٗا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمۡرِهِۦۗ عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَۚ وَمَنۡ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنۡهُۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٞ ذُو ٱنتِقَامٖ ٩٥﴾ (المائدة).

(١) ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي بن محمد سلامة، (دار طيبة، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط ٢، ١٤٢٠هـ)، ج ٦، ص ٢٤٨، والحسون، مبدأ الشرعية في المسائل الجنائية في الفقه الإسلامي، وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية، (جامعة الملك سعود، كلية التربية، المملكة العربية السعودية، الرياض، رسالة ماجستير، غير منشورة، ١٤٠٣هـ)، ص ٦٧.

(٢) ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي بن محمد سلامة، مرجع سابق، ج ٥، ص ٥٣.

(٣) القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، ج ١٠، ص ٢٣١.

وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡبَيۡعُ مِثۡلُ ٱلرِّبَوٰاْۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمۡرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۖ وَمَنۡ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ٢٧٥﴾ (البقرة).

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدۡ سَلَفَۚ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةٗ وَمَقۡتٗا وَسَآءَ سَبِيلًا ٢٢ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ وَبَنَاتُكُمۡ وَأَخَوَٰتُكُمۡ وَعَمَّٰتُكُمۡ وَخَٰلَٰتُكُمۡ وَبَنَاتُ ٱلۡأَخِ وَبَنَاتُ ٱلۡأُخۡتِ وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِيٓ أَرۡضَعۡنَكُمۡ وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِ وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمۡ وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِي دَخَلۡتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمۡ تَكُونُواْ دَخَلۡتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ وَحَلَٰٓئِلُ أَبۡنَآئِكُمُ ٱلَّذِينَ مِنۡ أَصۡلَٰبِكُمۡ وَأَن تَجۡمَعُواْ بَيۡنَ ٱلۡأُخۡتَيۡنِ إِلَّا مَا قَدۡ سَلَفَۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ٢٣﴾ (النساء).

وجه الاستشهاد من الآيات السابقة أن الشخص لا يؤاخذ بأفعاله المخالفة للنصوص إذا كانت قد صدرت منه قبل نزولها، حيث إن المؤاخذة لا تتم إلا بعد قيام الحجة وصدور التشريع الخاص بتحريمها أو المنع منها[1].

ثانيًا: من السنة النبوية:

١ ـ قصة إسلام عمرو بن العاص رضي الله عنه المشهورة[2].

وجه الاستشهاد من هذه القصة أن الصحابي الجليل عندما مد يده لمبايعة النبي ﷺ تذكر ما كان عليه في الجاهلية من الذنوب والمعاصي

(١) الحسون، مبدأ الشرعية في المسائل الجنائية في الفقه الإسلامي، وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٩٧.

٢) سبق ذكرها والإشارة إليها في الفصل السابق ص ١٣٥.

وتذكر إسرافه في حق نفسه فسحب يده وامتنع عن مبايعة النبيﷺ خوفًا من استحقاقه للعقاب جرّاء ما اقترفه من أقوال وأفعال، ولأنه أصبح الآن داخلًا تحت ولاية الحكم الإسلامي، ولكن الرسول صلوات ربي وسلامه عليه صحح مفاهيمه ونفى تلك الظنون الواهية وأنه بمجرد دخوله في الإسلام ستُمحى ذنوبه ولا يؤاخذ بما صدر منه أيام الجاهلية، وإنما سيكون الثواب والعقاب بما يقوم به بعد إسلامه من خير أو شر[1].

وفي ذلك دلالة واضحة على مراعاة الدين الإسلامي لمبدأ الشرعية الموضوعية وأنه لا جريمة ولا عقوبة قبل الإنذار والإعذار.

٢ ـ حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنه في صفة حجة الوداع[2].

وجه الاستشهاد من الحديث أن فيه إقرارًا لمبدأ الشرعية الموضوعية المتضمن أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، حيث بين عليه الصلاة والسلام أن القتل وأخذ المال الحرام والربا حرام اعتبارًا من ذلك اليوم ـ أي يوم حجة الوداع ـ وما كانوا يفعلونه قبل إسلامهم أو بعد إسلامهم، ولكن قبل نزول الوحي وصدور التشريع الإسلامي بتحريمه والنهي عنه، فهم غير مستحقين للعقاب عليه... إلخ.

ثالثًا: من آثار الصحابة رضوان الله عليهم

أكتفي بذكر قصة الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما رأى رجلًا يطوف مع النساء وقد سبق أن نهى ﷺ عن طواف الرجال مع النساء[3].

---

(١) الحسون، مبدأ الشرعية في المسائل الجنائية في الفقه الإسلامي، وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٩٩.

(٢) سبق ذكرها والإشارة إليها في الفصل السابق ص ١٣٥- ١٣٦.

(٣) سبق ذكرها والإشارة إليها في الفصل السابق ص ١٣٦-١٣٧.

وجه الاستشهاد أن فيه دليلًا واضحًا على اعتبار مبدأ الشرعية الموضوعية في الشريعة الإسلامية، فالخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه اعتقد أن الرجل لما طاف مع النساء كان عنده علم بنهيه عن الطواف معهم واعتبره بفعله هذا مخالفًا لنهيه فاستحق العقوبة، ولكن لما تأكد عمر أن الرجل لم يحضر العزمة ولم يعلم بالنهي استسمحه وطلب منه أن يقتص منه، ولو لم يكن لهذه القاعدة اعتبار لما طلب منه عمر أن يقتص منه.

رابعًا: القواعد الفقهية التي تتضمن مبدأ الشرعية الموضوعية:

١ ـ «لا حكم لأفعال العقلاء قبل ورود الشرع»[١].

وجه الدلالة والاستشهاد بهذه القاعدة أن أفعال المكلفين لا تسمى أحكامًا شرعية قبل ورود الدليل الشرعي الذي ينص عليها، فلا يمكن وصف الفعل بالحل أو الحرمة قبل ورود الدليل بذلك، وبالتالي لا يمكن وصف الفعل بأنه جريمة إلا بناءً على نص شرعي أو قانوني يُدخل ذلك الفعل تحت حكم الحل أو الحرمة[٢].

٢ ـ « الأصل في الأشياء الإباحة حتى يدل الدليل على التحريم»[٣].

---

(١) الآمدي، علي بن أبي علي، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق الدكتور عبدالله بن علي الشهراني، (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، المملكة العربية السعودية، الرياض، رسالة ماجستير، غير منشورة، ١٤٣٣هـ)، ج ١، ص ٣٥٩.

(٢) الحسون، مبدأ الشرعية في المسائل الجنائية في الفقه الإسلامي، وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ١٠٧ وما بعدها.

(٣) السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ص ٦٠، وابن نجيم، زين الدين بن محمد، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ص ٥٦، والزحيلي، محمد، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، مرجع سابق، ج ٢، ص ٨١٣.

وهذه القاعدة عامة وشاملة لجميع الأقوال والأفعال والأعيان والمنافع والمضار وغيرها[1]، فمقتضى هذه القاعدة أن كل فعل أو ترك أو غيرهما يعتبر مباحًا عملًا بمقتضى مبدأ الإباحة الأصلية، فلا يلام من أتى فعلًا لم ينه عنه أو امتنع عن فعل لم يأت الأمر به، فالإنسان مخير بين الفعل والترك، وبالتالي فلا تجريم ولا عقاب على فعل لم يُنص على تجريمه والعقاب عليه[2].

وإذا كانت القوانين الوضعية تتفاخر بتطبيقها للشرعية الموضوعية، فإن الشريعة الإسلامية تفخر بتميزها في تطبيقها لهذا المبدأ، فمن حيث الأسبقية تميزت الشريعة بمعرفتها لهذا المبدأ قبل القوانين الوضعية باثني عشر قرنًا على الأقل، وعليه فالقوانين الوضعية لم تأت بجديد، وإنما أخذت واستفادت مما ابتكرته الشريعة الإسلامية، ومن حيث التطبيق على وجه العموم فتطبيق هذه القاعدة في الشريعة الإسلامية يختلف باختلاف كل جريمة ونوعها، ففي الجرائم الخطيرة التي يتأثر بها أمن الجماعة ونظامها تأثرًا شديدًا، تتشدد الشريعة تشددًا تامًّا في تحديد الجريمة وتعيين العقوبة، وهذا هو المتبع في جرائم الحدود وجرائم القصاص والدية، وتتساهل في الجرائم الأقل خطورة، وهي جرائم التعازير بصفة عامة، وتساهل الشريعة في تطبيق العقوبة يتجلى في وضع عدة عقوبات لجريمة واحدة، وتترك القاضي يختار ما يراه مناسبًا من هذه العقوبات، أما في جرائم التعازير المقررة للمصلحة العامة فإن الشريعة تتساهل في تطبيق القاعدة من ناحية التجريم، فتكتفي بوضع نصوص عامة جدًّا يدخل تحتها أي فعل يمس المصلحة العامة

(١) الزحيلي، محمد، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، المرجع السابق، ج ٢، ص ٨١٣.

(٢) الحسون، مبدأ الشرعية في المسائل الجنائية في الفقه الإسلامي، وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ١٠٨ وما بعدها.

والنظام العام، بخلاف القوانين الوضعية فإنها تطبق القاعدة بطريقة واحدة على كل الجرائم، كما أن الشريعة تراعي مرونة النص وعمومه عند التجريم، والتعميم في النص يأخذ مداه، بحيث يندرج تحته كل ما يمكن تصوره من الحالات الداخلية تحت باب التعازير ما عدا الحدود والقصاص، فإنها تضيق من دائرة التعميم، بخلاف القوانين الوضعية فإن الأصل فيها تحديد الجريمة وتعيينها تعيينًا دقيقًا وأن تبين أركانها الأساسية التي لا تقوم بغيرها، وبالتالي فإن الأفعال التي تندرج تحت النصوص محدودة، وأما العقوبة فإن القاعدة العامة في التشريع الإسلامي أن تحدد تحديدًا لا يتطرق إليه شك أو احتمال ولا يترك للقاضي أن يجتهد بعقوبة من عنده، وقد ميزت الشريعة في الجرائم التي تمس أمن الجماعة والنظام العام كجرائم الحدود والقصاص والديات وبين غيرها من الجرائم كجرائم التعازير، ففي القسم الأول لكل جريمة عقوبة أو عقوبات محددة لا خيار للقاضي في إنزالها وهو ملزم بالحكم بها متى ثبت لديه موجبها، أما في القسم الثاني وهو جرائم التعازير فقد عينت الشريعة مجموعة من العقوبات وتُرك الاختيار للقاضي حسبما يراه ملائمًا، وتركت له تقدير الحد الأعلى والحد الأدنى من العقوبة إذا كانت ذات حدين، وأن يوقف تنفيذ العقوبة أو يمضيها طبقًا لما يراه ملائمًا لحال المجرم وظروف الجريمة، بخلاف القوانين الوضعية التي حددت لكل جريمة عقوبة في الغالب تكون ذات حدين أو عقوبتين، وتترك للقاضي أن يختار إحداهما أو يختارهما معًا... إلخ[1].

(١) عودة، عبدالقادر، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنًا بالقانون الوضعي، مرجع سابق، ج ١، ص ١٨٧ وما بعدها.

٣ .١ .٣ ضمانة الشرعية الموضوعية في النظام السعودي

تأكيدًا لما سبقت الإشارة إليه في الفصل السابق من أن مصدر التنظيم في المملكة العربية السعودية هو الشريعة الإسلامية[١]، فإن المنظم السعودي قد راعى مبدأ الشرعية الموضوعية عند سنّهِ للأنظمة واللوائح، وما ذاك إلا لأن الشريعة الإسلامية هي المرجعية العليا لجميع الأنظمة والسلطات في المملكة العربية السعودية، وبناءً عليها تصدر جميع الأنظمة واللوائح، وبالتالي فإن الأحكام تصدر تبعًا لذلك[٢]، فقد نص النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية صراحة على أن جميع التعاملات والأحكام ومن ضمنها الأحكام الجنائية لا بد أن تكون وفق أحكام الشريعة الإسلامية، حيث ورد النص على أنه: «تطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية وفقًا لما دل عليه الكتاب والسنة وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة»[٣]، كما قيّد المنظم السلطة التنظيمية عند ممارستها لأعمالها واختصاصاتها في سن الأنظمة واللوائح بالالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال استنباط الأحكام التفصيلية من أدلتها وقواعدها الكلية ومصادرها المعتمدة[٤].

---

(١) انظر المبحث الأول من الفصل السابق عند الحديث عن (ضمانة الشرعية الإجرائية) ص ١٤١. وما بعدها وقد اكتفيت بالإشارة إليه في هذا المقام منعًا للتكرار.

(٢) أحمد، فؤاد عبدالمنعم، بحوث في النظام الجنائي الإسلامي وتطبيقه في المملكة العربية السعودية، (دار المطبوعات الجامعية، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، ١٤٣٥هـ)، ص ٣٠.

(٣) انظر المادة (٤٨) من النظام الأساسي للحكم.

(٤) أحمد، فؤاد عبدالمنعم، بحوث في النظام الجنائي الإسلامي وتطبيقه في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٣٠ وما بعدها.

وانطلاقًا من تأكيد النظام الأساسي للحكم الواضح والصريح على اعتماد الشريعة الإسلامية مرجعًا وحيدًا في تحديد القضايا الجنائية وإصدار الأحكام عليها فقد نص نظام الإجراءات الجزائية على التالي:

١ـ «تطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية وفقًا لما دل عليه الكتاب والسنة وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة وتتقيد في إجراءات نظرها بما ورد في هذا النظام»[١].

٢ ـ جاءت المادة الثالثة من النظام ذاته ـ أي نظام الإجراءات الجزائية ـ مؤكدة تأكيدًا صريحًا على مبدأ الشرعية الموضوعية فنصت على أنه: «لا يجوز توقيع عقوبة جزائية على أي شخص إلا بعد ثبوت إدانته بأمر محظور شرعًا أو نظامًا، بعد محاكمة تُجرى وفقًا للمقتضى الشرعي»، فهذه المادة قد نصت صراحة على أنه لا تجريم لفعل ولا عقوبة عليه إلا بنص شرعي أو نظامي صادر قبل ارتكاب الشخص لذلك الفعل المجرم أو المنهي عنه، وبمعنى آخر كل فعل نهى عنه الشارع الحكيم أو توعد عليه بعقوبة يعتبر جريمة شرعية، وكل فعل توعد المنظم بالعقوبة عليه عند ارتكابه فإنه يعتبر جريمة أو مخالفة نظامية، وهذه هي شرعية التجريم، أو شرعية الجريمة، وكذلك الحال بالنسبة لشرعية العقوبة، فإن الجزاء المنصوص عليه من الشارع الحكيم يُعد نتيجة لما ارتكبه الشخص من فعل محرم أو معصية منهي عنها، وهذه هي العقوبة التي أنيط بولي الأمر أو من ينيبه مسؤولية تطبيقها[٢]، وهذا ما أكد عليه النظام الأساسي للحكم

(١) انظر المادة الأولى من نظام الإجراءات الجزائية.

(٢) الشوافة، خالد شارع، التعليق على نظام الإجراءات الجزائية في مرحلتي الاستدلال والتحقيق، (مكتبة القانون والاقتصاد، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٣٣هـ)، ص ١٩ وما بعدها.

فيما نصه: «العقوبة شخصية، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على نص شرعي، أو نص نظامي، ولا عقاب إلا على الأعمال اللاحقة للعمل بالنص النظامي»[١].

آثار عدم مراعاة هذه المبدأ

إن عدم مراعاة هذا المبدأ يترتب عليه بطلان المحاكمة بطلانًا مطلقًا؛ لمخالفته أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المستمدة منها، ولتعلقها بالنظام العام وحسن سير العدالة الجنائية[٢]، فقد نص نظام الإجراءات الجزائية على أنه: «كل إجراء مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية أو الأنظمة المستمدة منها يكون باطلًا»[٣]، كما نصت المادة الأخرى على أن البطلان إذا كان راجعًا لعيب في الإجراء لا يمكن تصحيحه يحكم ببطلانه[٤].

٣ .١ .٤ ضمانة الشرعية الموضوعية في القانون المصري

يعد مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات في القانون المصري ذا قيمة دستورية، حيث يعود أساس هذا المبدأ وجذوره إلى متطلبات سيادة القانون ونظام الحكم الديمقراطي بالإضافة إلى أن الدستور نص عليها صراحة[٥]، فقد نص المشرع على هذه الضمانة في الدستور المصري بقوله: «العقوبة شخصية

---

(١) انظر المادة (٣٨).

(٢) آل ظفير، سعد بن محمد، الإجراءات الجنائية في المملكة العربية السعودية دراسة تفصيلية تأصيلية لنظام الإجراءات الجزائية السعودي، مرجع سابق، ص ٢٥٢ وص ٢٦٠ وما بعدها، والحرقان، عبدالحميد بن عبدالله، شرح نظام الإجراءات الجزائية، مرجع سابق، ص ٥٣ وما بعدها.

(٣) انظر المادة (١٨٧).

(٤) انظر المادة (١٨٩).

(٥) سرور، أحمد فتحي، القانون الجنائي الدستوري، مرجع سابق، ص ٣٥.

ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على قانون، ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون»[1] كما أكد الدستور أيضًا مبدأ سيادة القانون وديمقراطية الحكم بقوله: «سيادة القانون أساس الحكم في الدولة، وتخضع الدولة للقانون...»[2] كما أكد في مادة أخرى على مبدأ ديمقراطية الحكم وسيادة القانون في مطلع مواد الدستور فنص صراحة على أن «جمهورية مصر العربية دولة ذات سيادة، ...، نظامها جمهوري ديمقراطي، يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون...»[3].

إن معنى شرعية الجرائم والعقوبات في القانون المصري لا تجريم لفعل ولا عقوبة عليه إلا بناءً على نص قانوني ساري المفعول، والمشرع وحده هو الذي يملك بيان الأفعال التي تستوجب العقوبة، وهو وحده الذي يملك تحديد العقوبات التي توقع على مرتكبيها، وفي حدود تلك النصوص القانونية تتحدد صلاحية القاضي وسلطاته في تجريم الأفعال وكذلك في إقرار العقوبة التي تناسب الجريمة المرتكبة من غير اجتهاد في التجريم أو اختيار للعقوبة بدون نص قانوني[4].

إن من أهم النتائج المترتبة على مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات ما يلي:

١ ـ الالتزام بتوقيع العقوبة الخاصة بكل جريمة بنص القانون حيث يلتزم القاضي الجنائي بالحكم على المتهم بالعقوبة المقررة قانونًا على الجرم الذي ارتكبه المتهم دون غيرها من العقوبات، وإذا حكم بغيرها كان جزاؤه البطلان.

(١) انظر المادة (٩٥) من الدستور المصري.

(٢) انظر المادة (٩٤) من الدستور المصري.

(٣) انظر المادة الأولى من الدستور المصري.

(٤) عبدالخالق، عبدالمعطي، ضمانات حقوق الإنسان في الدستور ـ قانون العقوبات ـ قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ١٣٣.

٢ ـ حظر القياس في النصوص الجنائية يمنع القاضي الجنائي من القياس عند تفسيره للنصوص الجنائية المتعلقة بالتجريم والعقوبة، ويرجع السبب في ذلك إلى أن القاضي عند قياسه سيختلق جرائم جديدة لم ينص عليها المشرع أو الحكم بعقوبة لم يرد بها نص قانوني وهذا اعتداء على مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات.

٣ ـ عدم رجعية النصوص الجنائية لا يجوز للقاضي أن يطبق قانون العقوبات فيما يختص بمسائل التجريم والعقاب إلا على الوقائع اللاحقة على العمل بهذا القانون، وهذا المبدأ يتقيد به كلٌّ من المشرع والقاضي إلا أن هناك استثناء في حالة واحدة وهي ما إذا كان تطبيق القانون العقابي الجديد الصادر بعد ارتكاب الواقعة الإجرامية التي يحاكم عليها المتهم من مصلحته[١].

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

لقد رتب المشرع المصري جزاء البطلان المطلق عند عدم مراعاة هذه الضمانة لتعلقها بالنظام العام وحسن سير العدالة الجنائية[٢]، ومما يتعلق بالنظام العام كل قاعدة قررها المشرع واعتبرها ضمانة لأي طرف من أطراف المحاكمة الجنائية ومنها الشرعية الموضوعية[٣].

---

(١) انظر الفقرة (٢) من المادة (٥) من قانون العقوبات المصري رقم (٥٨) لسنة ١٩٣٧م المعدل بالقانون رقم (٩٥) لسنة ٢٠٠٣م، والبدري، محمد أحمد، الضمانات الدستورية للمتهم في مرحلة المحاكمة الجنائية دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، مرجع سابق، ص ٢٠٠ وما بعدها.

(٢) انظر المادة (٢٣٢) من قانون الإجراءات الجنائية.

(٣) مهدي عبدالرؤوف، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ٢٣٠.

٣ . ١ . ٥ أوجه الاتفاق والاختلاف بين موقف النظام السعودي والقانون المصري من ضمانة الشرعية الموضوعية

أوجه الاتفاق: يتفق النظام السعودي مع القانون المصري في التالي:

١ ـ أن كلًّا منهما اعتبر ضمانة الشرعية الموضوعية من أسس ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة.

٢ ـ أن كلًّا منهما أكد أنه لا تجريم إلا للأفعال المجرمة بنص النظام أو القانون اللاحق لتاريخ نفاذ كلٍّ منهما.

٣ ـ أن كلًّا منهما قد رتب جزاء البطلان المطلق عند الإخلال بهذه الضمانة وعدم مراعاتها.

أوجه الاختلاف: يختلف النظام السعودي عن القانون المصري في التالي:

١ ـ أن الشرعية الموضوعية في القانون المصري مشتقة من القانون الفرنسي، وبالتالي فإن مصدرها القوانين الوضعية، أما الشرعية الموضوعية في النظام السعودي فإنها مشتقة أصلًا من أحكام الشريعة الإسلامية مباشرة وما يسنّه ولي الأمر من أنظمة وأحكام وتعليمات لا تتعارض معها.

٢ ـ أن المشرع المصري أكد عدم تجريم أي فعل إلا بنص القانون، وأي تجريم لفعل لم ينص عليه القانون يعتبر باطلًا، وهذا في جميع الجرائم، أما النظام السعودي فإنه محكوم بالتشريع الجنائي الإسلامي الذي قسم الجرائم إلى ثلاثة أقسام: جرائم الحدود، وجرائم القصاص والديات، وجرائم التعازير.

فالقسمان الأول والثاني لا مجال لولي الأمر في الاجتهاد فيهما؛ لأنهما محدودان بنصوص شرعية ثابتة، وأما القسم الثالث وهو التعازير فهو متروك لولي الأمر ليتعامل معه بما يحقق المصلحة للأمة ويدفع المفسدة عنها.

٣ . ٢ ضمانة استقلال القضاء في القانون والشريعة الإسلامية

٣ . ٢ . ١ ضمانة استقلال القضاء في القانون الدولي

يقصد باستقلال القضاء في القانون الدولي «أن يكون القضاة مستقلين في عملهم ولا سلطان عليهم لغير ضمائرهم وأحكام القانون»[١]، ويعتبر هذا المبدأ ضمانة مهمة وأساسية لحماية الحقوق والحريات وتطبيقًا مهمًّا لمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث في الدولة الذي تقره كل النظم الدستورية في العالم، وكذلك تحرير القضاة واستقلالهم من أي تدخل قد يؤثر في أحكامهم من وعد أو وعيد أو ترغيب أو ترهيب فلا يقعون تحت أي نوع من أنواع الضغط النفسي أو المادي[٢].

يرتكز هذا المبدأ على أساس مهم، وهو أن استقلال القضاء ضمانة مهمة لتحقيق العدل القضائي والمساواة بين الخصوم، وعليه فإن هذه النتائج المنشودة لن تتحقق مالم يتمتع القاضي بالاستقلال التام والحرية الكاملة

(١) الروبي، أسامة، الشناوي، وليد، ضمانات استقلال القضاء دراسة مقارنة بين الأنظمة القانونية في مصر والإمارات وسلطنة عمان وألمانيا، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠١٥م)، ص ٢٠.

(٢) شموط، حسن تيسير، العدالة القضائية وتطبيقاتها في الشريعة الإسلامية، (دار النفائس، الأردن، عمّان، ١٤٢٦هـ)، ص ٤٥ وما بعدها، والكبيسي، عبدالستار سالم، ضمانات المتهم قبل وأثناء المحاكمة، مرجع سابق، ص ١٦٠، والروبي، أسامة، الشناوي، وليد، ضمانات استقلال القضاء، دراسة مقارنة بين الأنظمة القانونية في مصر والإمارات وسلطنة عمان وألمانيا، مرجع سابق، ص ٢٠.

والإرادة السليمة وعدم الضغط أو التأثير عليه، سواءٌ أكان ذلك بصورة مباشرة أم غير مباشرة[١] بحيث لا تتدخل السلطتان التشريعية والتنفيذية في عمله، ولا يكون خضوعه إلا لنصوص القانون وأحكامه، وهذا الضابط الأخير هو الذي يحقق لاستقلال القضاء تكامله ومعناه الإيجابي[٢] كما أنه يبث روح الثقة والاطمئنان في نفوس المتقاضين، ويوفر للقضاء قدسيته، ويؤدي إلى ترسيخ العدالة[٣]، كما يؤكد ثقة الرأي العام في نزاهة السلطة القضائية وأمانتها[٤].

وتتجلى أهمية هذه الضمانة عند مباشرة الإجراءات الجزائية، وعندما يكون المساس بالحريات والحقوق والشخصية أمرًا متاحًا وضروريًّا لتحقيق المصلحة العامة، وذلك من خلال المحاكمة العادلة والمنصفة التي تنتهي بتوقيع العقوبة المناسبة والملائمة للفعل المضر بمصلحة الفرد أو المجتمع[٥].

وأكد كثير من الإعلانات والمواثيق والاتفاقيات والمعاهدات الدولية على مبدأ استقلال القضاء وأهميته لإيمان أطرافها التام بأهمية هذا المبدأ، ولما

---

(١) الحديثي، عمر فخري، حق المتهم في محاكمة عادلة دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ٩٩.

(٢) سديرة، نجوى يونس، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص ٩١.

(٣) العيسوي، ناهد، يسري، ضمانات المحاكمة الجنائية المنصفة، مرجع سابق، ص ٣٨.

(٤) الكبيسي، عبدالستار سالم، ضمانات المتهم قبل وأثناء المحاكمة، مرجع سابق، ص ١٦١.

(٥) العيسوي، ناهد، يسري، ضمانات المحاكمة الجنائية المنصفة، مرجع سابق، ص ٣٨.

يحققه من مصلحة تتمثل في استقرار شعوبها والحفاظ على كرامتهم نتيجة الإجراءات القضائية النزيهة والعادلة[١]، وبيان ذلك على النحو التالي:

١ ـ أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على مبدأ استقلال القضاء وأن لكل متهم الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة محايدة[٢].

٢ـ أكد على هذا المبدأ أيضًا العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي نصّ على أنّ «الناس جميعًا سواءٌ أمام القضاء ومن حق كل فرد لدى الفصل في أي تهمة جزائية توجه إليه أو في حقوقه والتزاماته في أي دعوى مدنية أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلني من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية منشأة بحكم القانون...»[٣]، والمعنى ذاته أكدته بقية الفقرات التالية.

٣ ـ الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان[٤].

٤ ـ الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان[٥].

٥ ـ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[٦].

٦ ـ ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوربي[٧].

---

(١) الكبيسي، عبدالستار سالم، ضمانات المتهم قبل وأثناء المحاكمة، مرجع سابق، ص ١٦١.

(٢) انظر المادة (١٠).

(٣) انظر الفقرة (١) من المادة (١٤).

(٤) انظر الفقرة (١) من المادة (٦).

(٥) انظر الفقرة (١) من المادة (٨).

(٦) انظر المادة (٤٠).

(٧) انظر المادة (٤٧).

٧ ـ مجموعة مبادئ بانجلور للسلوك القضائي[١].

٨ ـ مجموعة المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية، والتي أكدت في جملتها على أهمية هذا المبدأ، حيث نصت على ضرورة التزام الدولة بكفالة استقلال القضاء، والتزامها بالتأكيد على هذا المبدأ في دستورها بالنص عليه فيه، وإلزام جميع السلطات في الدولة باحترام هذا المبدأ ومراعاته، كما تضمنت التأكيد على اختصاص السلطة القضائية بالنظر في جميع الدعاوى والمسائل القضائية[٢].

من خلال ما تقدم فإنه يمكن القول إن تلك المبادئ والمعاهدات والمواثيق الدولية قد تضمنت مجموعة من الضمانات التي تشكل الحد الأدنى لاستقلال السلطة القضائية، والتي يفترض توافرها لقيام السلطة القضائية المستقلة في أي مجتمع، ومن تلك العناصر والضمانات ما يلي:

١ ـ النص على مبدأ استقلال السلطة القضائية ضمن دستور الدولة.

٢ ـ وجوب احترام باقي سلطات الدولة الأخرى لمبدأ استقلال السلطة القضائية.

٣ ـ شمول ولاية السلطة القضائية لجميع النزاعات والمسائل ذات الطابع القضائي[٣].

---

(١) مجموعة مبادئ بانجلور للسلوك القضائي تبنتها المجموعة القضائية لتدعيم الأمانة القضائية والمعدلة في اجتماع المائدة المستديرة لرؤساء المحاكم العليا المنعقدة في قصر السلام بلاهاي في ٢٥ – ٢٦ نوفمبر سنة ٢٠٠٢م، للاستزادة انظر: بسيوني، محمود شريف، ومحيي الدين، خالد، الوثائق الدولية والإقليمية المعنية بالعدالة الجنائية، مرجع سابق، ج ١، ص ٥٢٣.

(٢) انظر المواد (١ – ٧).

(٣) محفوظ، أشرف محمود، الضمانات الدولية للمحاكمة العادلة والمنصفة وموقف القانون المصري منها، مرجع سابق، ص ٢٩٠ وما بعدها.

٣ . ٢ . ٢ ضمانة استقلال القضاء في الشريعة الإسلامية

سبقت الشريعة الإسلامية الغرّاء كل هذه النصوص بأكثر من أربعة عشر قرنًا من الزمان عندما فصلت بين السلطات الثلاث[١]، حيث إن مبدأ الاستقلال متقرر في قواعد الشريعة الإسلامية، فقد منعت الحاكم من التدخل في أعمال هذه الولايات التي منها القضاء بقصد الإخلال بسير العدالة وتسيير الحكم لصالح أحد الأطراف في القضية، حيث أمرت الشريعة الإسلامية بالعدل في الأحكام، وهذا من أهم مضامين استقلال القضاء، ومن النصوص الشرعية التي تناولت ذلك ما يلي:

١ ـ قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا ٥٨﴾ (النساء).

٢ ـ قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ٩٠﴾ (النحل).

٣ ـ قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُۚ وَلَا تَكُن لِّلۡخَآئِنِينَ خَصِيمٗا ١٠٥﴾ (النساء).

٤ ـ كما أمر سبحانه وتعالى بالعدل ولو مع عدم المحبة، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ ٨﴾ (المائدة).

---

(١) محب الدين، محمد مؤنس، شرح قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢١ وما بعدها.

٥ ـ ما ثبت عن رسول الله ﷺ: «من أعان على خصومة بظلم فقد باء بغضب من الله»[١].

٦ ـ ويقول الرسول ﷺ: «من أعان على خصومة بظلم أو يعين على ظلم لم يزل في سخط الله حتى ينزع»[٢].

فيتضح من الأدلة السابقة أمر الشارع الحكيم بوجوب إقامة العدل بين الناس، والخطاب هنا يفيد العموم ويشمل الحاكم والمحكوم بدون تفريق أو استثناء.

وما دام الحاكم ملزمًا من قبل الشارع الحكيم بتطبيق شرع الله فيما يقوم به من مهام وواجبات فإن غيره من باب أولى ممن يلي مثل هذه الولايات كالقاضي فإنه يجب عليه تطبيق شرع الله في جميع ما يقوم به ويتخذه من إجراءات وقرارات وأحكام، ولن يتحقق العدل وتطبيق شرع الله من قبل القاضي إلا باستقلاله عن السلطات الأخرى في الدولة حتى لا يقع تحت أي تأثير خارجي من شأنه أن يغير مسار القضية ويُحَيِّدهَا عن مسارها الصحيح، وقد كفل له الشرع ذلك بدليل ما ثبت في الصحيحين عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه أنه قال: «بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في العسر واليسر، وفي المنشط والمكره وعلى أثرة علينا، وألا ننازع الأمر أهله، وأن نقوم

(١) أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د. ت)، باب فيمن يعين على خصومة من غير أن يعلم أمرها، ج/ ٣، ص ٣٠٤، حديث رقم (٣٥٩٨).

٢) ابن ماجه، عبدالله محمد بن يزيد، سنن ابن ماجة، (مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، المملكة العربية السعودية، د. ت)، باب من ادعى ما ليس له وخاصم فيه، ج/ ٢، ص ٧٧٨، حديث رقم (٣٢٠).

ـ أو نقول ـ بالحق أينما كنا، لا نخاف في الله لومة لائم» متفق عليه، واللفظ لمسلم[1].

ومن مظاهر استقلال القضاء في الإسلام منع الوساطة في الأحكام الشرعية بدليل «ما ورد في قصة المخزومية التي سرقت في عهد رسول الله ﷺ، حين أهمَّ قريشًا شأنها فقالوا ومن يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد، فتغير أو تلون وجه الرسول ﷺ وقال: «أتشفع في حدٍّ من حدود الله»، فقال أسامة: استغفر لي يا رسول الله، فلما كان العشي قام رسول الله ﷺ فاختطب فأثنى على الله تعالى بما هو أهله ثم قال: «أما بعد.. فإنما أهلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، والذي نفسي بيده، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها»، ثم أمر بتلك المرأة فقطع يدها، متفق عليه[2].

وقد تناول الفقهاء ضمانة استقلال القضاء تحت شرط «الكفاية اللائقة»، بل إنهم اعتبروه من شروط انعقاد أهلية القضاء، وعرفت الكفاية اللائقة عند بعض الفقهاء بأنها: (التشمير والاستقلال بالأمر ومواتاة النفس على الجد...)[3].

---

(١) البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ: «سترون بعدي أمورًا تنكرونها»، ج ٨، ص ٨٧ – ٨٨، ومسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية، ج ٣، ص ١٤٧٠، حديث رقم (١٧٠٩).

(٢) البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، مرجع سابق، ج ٥، ص ١٥١، رقم الحديث (٤٣٠٤)، ومسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، مرجع سابق، باب قطع السارق الشريف، ج ٣، ص ١٣١٥، رقم الحديث (١٦٨٨).

(٣) ابن أبي الدم، شهاب الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عبدالله، أدب القضاء، تحقيق أ. د. محمد الزحيلي، (دار الفكر، دمشق، سورية، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ)، ص ٨١.

كما ورد في كتاب (تبصرة الحكام) (أن من صفات الكمال في القاضي ألا يخشى في الله لومة لائم)[1].

وهذه النصوص جميعها تنص على حماية استقلال القاضي الذي يعتبر عنصرًا مهمًّا من عناصر العدالة، ويفترض أن يسعى لتحقيقها.

٣ .٢ .٣ ضمانة استقلال القضاء في النظام السعودي

يقصد باستقلال القضاء في النظام السعودي «ألا يقع القاضي تحت تأثير سلطة أو شخص يصرفه عن تحقيق ما نصب من أجله وهو إقامة العدل بين الناس ورفع الظلم عنهم وإيصال الحقوق إلى أصحابها»[2].

وأعرّف استقلال القاضي بأنه: (عدم خضوع القاضي أثناء تأديته لواجباته الوظيفية لأي سلطان في الدولة إلا لسلطان الشريعة والنظام).

إن ارتباط هذا الجهاز بالعدالة إنما هو بسبب الأعباء والمهام الملقاة على عاتقه والتي لها اتصال وثيق بحقوق الناس وحرياتهم ومصالحهم وصيانتها والمحافظة على الضروريات الخمس التي أوجب الشارع مراعاتها، وبالتالي فإنه من الواجب أن يكون على قدر كبير من الاستقلال التام وعدم الوقوع تحت تأثير أي سلطة من السلطات الأخرى في الدولة، وما ذلك إلا لأن إجراءات القضاء قد تنطوي على المساس بحريات الأفراد وحقوقهم مما قد يؤثر سلبًا على القاضي في اتخاذه لقراراته وإجراءاته.

---

(١) ابن فرحون، أبو الوفاء إبراهيم بن محمد، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٠.

(٢) الجوفان، ناصر بن محمد، استقلال القضاء في المملكة العربية السعودية، (مجلة العدل، المملكة العربية السعودية، الرياض، بحث منشور، العدد الأول، محرم ١٤٢٠هـ)، ص ١٤٣.

وقد راعى المنظم السعودي هذه الضمانة وأكد عليها بالنسبة للقضاء؛ ويتجلى ذلك في التالي:

١ ـ نص النظام الأساسي للحكم على أنَّ «القضاء سلطة مستقلة، ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية»[١].

٢ ـ نص نظام القضاء الجديد في مادته الأولى على أنّ «القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية، وليس لأحد التدخل في القضاء»، وهذا دليل واضح على تمتع أعضاء السلك القضائي في النظام السعودي بضمانة الاستقلال، كما بينت استقلال القضاء عن السلطتين التنظيمية والتنفيذية عندما نصت على أنه «ليس لأحد التدخل في القضاء»[٢] فالقاضي مهما كانت درجته في سلك القضاء يتم تعيينه بأمر ملكي، أي أن تعيينه يكون من أعلى وأسمى سلطة في البلاد، ويعتبر مستقلًّا بمجرد تعيينه وصدور الأمر الملكي بذلك[٣].

إن عدم خضوع القضاء إلا لما تقتضيه مصلحة الوصول إلى الحقيقة وفي وضع معين مع الأخذ في الاعتبار المصلحة العامة وحماية الأرواح والقيم والممتلكات أمر لازم وضروري لتحقيق العدالة المنشودة، ولن تتأتى هذه المصلحة إلا بتمتع أعضاء السلك القضائي بالقدر اللازم من الاستقلال

---

(١) انظر المادة (٤٦) من النظام الأساسي للحكم.

(٢) مخلوف، أحمد صالح، الوسيط في شرح التنظيم القضائي الجديد بالمملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٤٢.

(٣) آل دريب، سعود بن سعد، التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية في ضوء الشريعة الإسلامية ونظام السلطة القضائية، (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤١٩هـ)، ص ٥١٩.

وحرية العمل، وتأكيدًا لهذا المبدأ وحرصًا من المنظم السعودي على استقلال القضاء عن السلطتين التنظيمية والتنفيذية وعن كل ما قد يؤثر عليه فقد جرّم نظام محاكمة الوزراء[1] تدخل أعضاء مجلس الوزراء والموظفين المعينين بمرتبة وزير في أعمال القضاء، حيث نصت المادة الخامسة منه على المعاقبة بالسجن لمن يتدخل شخصيًّا في شؤون القضاء والهيئات والدوائر الحكومية[2].

آثار عدم مراعاة هذه الضمانة

إن عدم مراعاة هذا المبدأ يترتب عليه بطلان المحاكمة بطلانًا مطلقًا؛ لمخالفته أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المستمدة منها، ولتعلقه بالنظام العام[3] وحسن سير العدالة الجنائية، فقد نص نظام الإجراءات الجزائية على أنه: «كل إجراء مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية أو الأنظمة المستمدة منها يكون باطلًا»[4]، كما نصت المادة الأخرى على أن البطلان إذا كان راجعًا لعيب في الإجراء لا يمكن تصحيحه يحكم ببطلانه[5].

---

(١) صدر نظام محاكمة الوزراء بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٨٨) وتاريخ ٢٢/ ٩/ ١٣٨٠هـ.

(٢) جيرة، عبدالمنعم عبدالعظيم، نظام القضاء في المملكة العربية السعودية، (معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٠٩هـ)، ص ٦٤ وما بعدها.

(٣) آل ظفير، سعد بن محمد، الإجراءات الجنائية في المملكة العربية السعودية دراسة تفصيلية تأصيلية لنظام الإجراءات الجزائية السعودي، مرجع سابق، ص ٢٥٢ وص ٢٦٠ وما بعدها، والحرقان، عبدالحميد بن عبدالله، شرح نظام الإجراءات الجزائية، مرجع سابق، ص ٥٣ وما بعدها.

(٤) انظر المادة (١٨٧).

(٥) انظر المادة (١٨٩).

٣ . ٢ . ٤ ضمانة استقلال القضاء في القانون المصري

أكد القانون المصري على ضمانة استقلال القضاء وعدّها ضمانة أساسية، حتى يستطيع القاضي أن يؤدي رسالته في تمكين سيادة القانون وتدعيم السلام بين الناس وتوقيع العقاب باسم الهيئة الاجتماعية[١].

لقد راعى المشرع المصري هذا المبدأ وضمنه دستور الدولة وقوانينها الداخلية ذات العلاقة حيث نص الدستور المصري على أنّه: «تخضع الدولة للقانون، واستقلال القضاء وحصانته وحيدته ضمانات أساسية لحماية الحقوق والحريات»[٢]، كما نص على أن «السلطة القضائية مستقلة، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر أحكامها وفق القانون، ويبين القانون صلاحياتها، والتدخل في شؤون العدالة أو القضايا جريمة لا تسقط بالتقادم»[٣] وفي مادة أخرى أكد الدستور على أن القضاة مستقلون وغير قابلين للعزل ولا سلطان عليهم في عملهم لغير القانون[٤]، وقد أكدت المحكمة العليا في مصر هذه المبادئ وقررت أن السلطة القضائية تعد سلطة أصيلة تقف على قدم المساواة مع السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتستمد كيانها ووجودها من الدستور ذاته، وليس من التشريع، وبالتالي فإن الدستور قد أناط بها وحدها وسيلة تحقيق العدالة مستقلة عن باقي السلطات، ومن ثم فلا يجوز أن تهدر ولاية تلك السلطة عن طريق التشريع[٥].

---

(١) مهدي، عبدالرؤوف، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ١٢١٠ وما بعدها.

(٢) انظر المادة (٩٤) من الدستور المصري.

(٣) انظر المادة (١٨٤) من الدستور المصري.

(٤) انظر المادة (١٨٦) من الدستور المصري.

(٥) أبو شقة، محمد بهاء الدين، ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة الجنائية دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة، مرجع سابق، ص٤٢ وما بعدها.

إن استقلال القضاء يعني حريته في ممارسة ولايته العامة في نطاق القانون، ويتحقق بأحد أمرين:

الأول: أن القضاء مستقل عن غيره من السلطات الأخرى ولا سلطان لأحد عليه إلا بالقانون.

الثاني: أن المحكمة مستقلة عن غيرها من ناحية قضائها، فلا تعتمد على غيرها: فإذا عرضت مسائل قانونية يتوقف على الفصل فيها الفصل في الدعوى بأكملها فهي وحدها التي تفصل فيها، ولا يتحقق استقلال المحكمة إلا بتحديد اختصاصاتها طبقًا للقانون في إطار الهيكل التنظيمي للقضاء، كما أنه يتحقق الاختصاص من حيث المكان والشخص والنوع ونوع العقوبة كما قرره القانون دون الاعتماد على تقدير السلطة التنفيذية[1].

الجزاء المترتب على عدم مراعاة هذه الضمانة في القانون المصري

لقد رتب المشرع المصري جزاء البطلان المطلق عند عدم مراعاة هذه الضمانة لتعلقها بالنظام العام وحسن سير العدالة الجنائية[2]، ومما يتعلق بالنظام العام كل قاعدة قررها المشرع واعتبرها ضمانة لأي طرف من أطراف المحاكمة الجنائية، ومنها استقلال السلطة القضائية[3].

---

(١) محب الدين، محمد مؤنس، شرح قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ج ٢، ص ٩٤.

(٢) انظر المادة (٢٣٢) من قانون الإجراءات الجنائية.

(٣) مهدي عبدالرؤوف، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ٢٣٠، وعبدالمنعم، سليمان، بطلان الإجراء الجنائي، مرجع سابق، ص ٨٩ وما بعدها.

٣ . ٢ . ٥ أوجه الاتفاق والاختلاف بين موقف النظام السعودي والقانون المصري من ضمانة استقلال القضاء

يتفق النظام السعودي مع القانون المصري في كل ما يتعلق بهذه الضمانة، وتتجلى مظاهر هذا الاتفاق في النقاط التالية:

١ ـ عدم خضوعهما أثناء تأديتهما لواجباتهما الوظيفية لأي سلطة في الدولة إلا لسلطان الشريعة والنظام أو القانون.

٢ ـ اعتبر كل منهما السلطة القضائية إحدى السلطات الثلاث التي تقوم عليها الدولة مع السلطتين التشريعية والتنفيذية.

٣ـ أنهما منعا أي سلطة في الدولة من التدخل في أعمال القضاء بما في ذلك السلطتين التشريعية والتنفيذية ورتبت العقوبات اللازمة على ذلك عند التدخل في أعمال القضاء.

٤ ـ استقلال السلطة القضائية عن بقية السلطات في الدولة.

٥ ـ رتب كلٌّ منهما جزاء البطلان المطلق عند عدم مراعاة هذه الضمانة لتعلقها بالنظام العام وحسن سير العدالة الجنائية في كلٍّ منهما.

ولم أقف على أي اختلاف بينهما.

٣.٣ ضمانة تسبيب الأحكام القضائية في القانون والشريعة الإسلامية

٣.٣.١ ضمانة تسبيب الأحكام القضائية في القانون الدولي

يقصد بتسبيب الأحكام القضائية: «التسجيل الدقيق والكامل للنشاط القانوني المبذول من المحكمة حتى النطق بالحكم، وهذا النشاط هو مجموعة من الأسانيد الواقعية والمنطقية والقانونية التي استقام عليها هذا المنطوق»[١].

طبيعة التسبيب القانونية من خلال ما سبق من تعريف التسبيب يتبين أن فكرة التسبيب تقوم على ركيزتين أساسيتين:

الأولى: أنه إجراء، حيث إنه بواسطته يعرض القاضي في حكمه مجموعة الاعتبارات والدوافع القانونية والواقعية التي قادته إلى النتيجة التي خلص إليها في قضائه.

والثانية: أنه نتيجة، إذ إنّ هذه الأسباب تعبر عن العملية العقلية والذهنية التي دارت في عقل القاضي ويقينه عند بحثه عن الحكم المناسب للدعوى المعروضة أمامه للفصل فيها، فهو نشاط ذو طبيعة قانونية؛ لأن القاضي عند تسبيبه للأحكام القضائية يكون محكومًا بالأصول والضوابط القانونية التي لا يمكن إغفالها[٢].

---

(١) أبو عامر، محمد زكي، الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ٩٦٦.

(٢) الخرشة، محمد أمين، تسبيب الأحكام الجزائية، (دار الثقافة، الأردن، عمان، ١٤٣٢هـ)، ص ٧٠ وما بعدها.

أهمية التسبيب في الأحكام القضائية

١ ـ يعتبر التسبيب بالنسبة للقاضي الطريق الوحيد حتى يكون حكمه متفقًا مع القانون فلا يتعرض الحكم للبطلان أو الإلغاء[١]، وبمعنى آخر فإن التسبيب يعتبر أساسًا قانونيًّا للحكم وبدونه لا يصبح الحكم سليمًا من الناحية القانونية[٢].

٢ ـ أن التسبيب ضمان لعدم إصدار القضاء أحكامه بناءً على الأهواء الشخصية من جانب القضاة[٣].

٣ ـ أن في التسبيب ضمانة مهمة لصالح الرأي العام، فالتسبيب يساعد الرأي العام على معرفة الأحكام الصادرة من القضاء وفهمها، كما أنه يساعد على كسب ثقة أطراف الدعوى، ويدفع عن المحكمة الظنون والشك والريبة[٤].

٤ ـ أنه يعتبر ضمانة مهمة للخصوم، لأنه بواسطة التسبيب يتمكن الخصوم من معرفة السند الواقعي، والأساس القانوني، الذي أقام عليه القاضي حكمه، ما يترتب عليه مباشرة حقهم في الطعن وإبداء الدفاع أمام محكمة الطعن[٥].

---

(١) عبيد، رؤوف، ضوابط تسبيب الأحكام الجنائية وأوامر التصرف في التحقيق، (دار الجيل، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٦م)، ص ٨، وسرور، أحمد فتحي، القانون الجنائي الدستوري، مرجع سابق، ص ٥١٤.

(٢) سرور، أحمد فتحي، القانون الجنائي الدستوري، مرجع سابق، ص ٥١٤.

(٣) الخرشة، محمد أمين، تسبيب الأحكام الجزائية، مرجع سابق، ص ٦٧.

(٤) حمودة، علي محمود، النظرية العامة في تسبيب الحكم الجنائي في مراحله المختلفة، رسالة دكتوراه، منشورة، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٤م)، ص ٨٤.

(٥) سرور، أحمد فتحي، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ٣٦٢.

٥ ـ أن التسبيب ضمانة أكيدة لحكمة وعدالة البراءة أو الإدانة[١].

٦ ـ أن تسبيب الأحكام يفتح الطريق أمام المحكمة الأعلى (الاستئناف أو التمييز) لمراقبة المحاكم الأدنى (الابتدائية) في كيفية فهمها لوقائع الدعوى والأدلة المقدمة، ولن تؤتي هذه الرقابة ثمارها مالم تكن الأحكام مسببة تسبيبًا صحيحًا وكافيًا، فبدون التسبيب لن تستطيع محاكم الدرجة الأعلى أداء دورها في الرقابة على صحة الأحكام[٢].

وقد أكد كثير من الاتفاقيات الدولية على ضمانة تسبيب الأحكام، منها ما يلي:

١ ـ نصت الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان على أن «تصدر أحكام محكمة حقوق الإنسان الأوربية مسببة»[٣].

٢ ـ نصت الفقرة الأولى من المادة السادسة والخمسين من نظام محكمة العدل الدولية[٤]على وجوب أن يكون الحكم مسببًا، والمعنى ذاته أكدته بقية الفقرات التالية.

٣ ـ الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان[٥].

٤ ـ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[٦].

---

(١) سرور، أحمد فتحي، القانون الجنائي الدستوري، مرجع سابق، ص ٥١٤.

(٢) بني فضل، علاء باسم، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، (جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، رسالة ماجستير، غير منشورة، ٢٠١١م)، ص ١٥١، والخرشة، محمد أمين، تسبيب الأحكام الجزائية، مرجع سابق، ص ٦٨ وما بعدها.

(٣) انظر المادة (٥١).

(٤) صدر هذا النظام عام ١٩٤٥م عندما أنشئت محكمة العدل الدولية بدلًا من محكمة العدل الدولية الدائمة.

(٥) انظر المادة (٦٦).

(٦) انظر الفقرتين (٢) و(٥) من المادة (٧٤).

٢.٣.٣ ضمانة تسبيب الأحكام القضائية في الشريعة الإسلامية

يقصد بتسبيب الأحكام القضائية في الشريعة الإسلامية «بيان القاضي ما بنى عليه حكمه القضائي من الأحكام الكلية، وأدلتها الشرعية، وذكر الوقائع القضائية المؤثرة وصفة ثبوتها بطرق الحكم المعتدِّ بها»[١]، والتسبيب في الشريعة الإسلامية نوعان: تسبيب شرعي، وتسبيب واقعي.

النوع الأول: التسبيب الشرعي للأحكام، ويُقصد به: «بيان الحكم الكلي الشرعي في الواقعة ودليله من الكتاب والسنة وأقوال أهل العلم، ووجه الدلالة منه، وتفسيره عند الاقتضاء»[٢] أي أنه يجب على القاضي أن يبين للمتقاضين حكم الشريعة الإسلامية في الواقعة المنظورة أمامه ويدلل عليها، كما عليه أن يبين لأطراف الدعوى أن الأدلة التي سيبني عليها أحكامه القضائية هي الكتاب، والسنة، والإجماع والقياس، وما تكلم به الصحابة والعلماء[٣].

النوع الثاني: التسبيب الواقعي للأحكام، ويقصد به: «بيان الواقعة المؤثرة في الحكم القضائي وصفة ثبوتها»[٤].

وتسبيب الأحكام في الشريعة ثابت ومشروع بنص الكتاب والسنة النبوية وفعله ﷺ في قضائه، فمن الأدلة على ذلك ما يلي:

---

(١) آل خنين، عبدالله بن محمد، تسبيب الأحكام القضائية في الشريعة الإسلامية، (دار ابن فرحون، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط ٣، ١٤٣٤هـ)، ص ١٧.

(٢) آل خنين، عبدالله بن محمد، تسبيب الأحكام القضائية في الشريعة الإسلامية، المرجع السابق، ص ٢٣.

(٣) ابن فرحون،، أبو الوفاء إبراهيم بن محمد، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٤ وما بعدها.

(٤) آل خنين، عبدالله بن محمد، تسبيب الأحكام القضائية في الشريعة الإسلامية، المرجع السابق، ص ٢٤.

أولًا: تعليل القرآن الكريم للأحكام الكلية:

١ ـ قال الله تعالى: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٧﴾﴾ (الحشر).

٢ ـ قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٠٤﴾﴾ (التوبة).

٣ ـ قال تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴿١٦٠﴾﴾ (النساء).

٤ ـ قال تعالى: ﴿...وَأَشْهِدُوٓا۟ إِذَا تَبَايَعْتُمْ ۚ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ۚ وَإِن تَفْعَلُوا۟ فَإِنَّهُۥ فُسُوقٌۢ بِكُمْ ۗ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٨٢﴾﴾ (البقرة).

وجه الدلالة من هذه الآيات الكريمة أن الله سبحانه وتعالى يبين العلل والمصالح والأوصاف والمعاني المؤثرة التي بنيت عليها الأحكام ليبين أن الحكم متعلق بها حيث وجودها وأنها مقتضية لأحكامها وأنها لا تتخلف عنها إلا لمانع اقتضى تخلفها، حيث إن العلة هي الوصف المشتمل على الحكمة الباعثة على تشريع الحكم[1].

---

(١) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق محمد عبدالسلام إبراهيم، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ١٤١١هـ)، ج ١، ص ١٥١، والجيزاني، محمد بن حسين، معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، (دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الرياض، رسالة دكتوراه، منشورة، ط ٥، ١٤٢٧هـ)، ص ٢٠٠ وما بعدها.

ثانيًا: تعليل السنة للأحكام الكلية

لقد جاءت السنة النبوية معللة للأحكام مبينة للأوصاف المؤثرة فيها مدللة على ارتباطها بها متعدية بتعدي أوصافها وعللها[1]، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

١ ـ ما ورد في قصة ابنة حمزة بنت عبد المطلب رضي الله عنه عندما اختصم على حضانتها علي وجعفر ابنا أبي طالب وزيد بن حارثة فقضى النبي ﷺ بها لخالتها، وعلل حكمه ﷺ بقوله: «الخالة بمنزلة الأم»[2].

٢ ـ ما رواه سهل بن سعد، قال: اطلع رجل من جحر في حجر النبي ﷺ، ومع النبي ﷺ مدرى يحك به رأسه، فقال: «لو أعلم أنك تنظر لطعنت به في عينك، إنما جعل الاستئذان من أجل البصر»[3].

وجه الدلالة أن النبي ﷺ بين أنَّ علة مشروعية الاستئذان من أجل غض البصر وحفظه.

٣ ـ قوله ﷺ عن الصدقة: «إن هذه الصدقات إنما هي أوساخ الناس، وإنها لا تحل لمحمد، ولا لآل محمد»[4]، وجه الدلالة من الحديث أن النبي ﷺ علل عدم قبوله وآله الصدقة بأنها من أوساخ الناس.

---

(١) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، إعلام الموقعين عن رب العالمين، مرجع سابق، ج ١، ص ١٥٢.

(٢) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، ج ٥، ص ١٤١، باب عمرة القضاء، رقم الحديث ٤٢٥١.

(٣) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، ج ٨، ص ٥٤، باب الاستئذان من أجل البصر، رقم الحديث ٦٢٤١.

(٤) مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، مرجع سابق، ج ٢، ص ٧٥٤، باب ترك استعمال آل النبي على الصدقة، حديث رقم (١٠٧٢).

ثالثًا: أفعال النبي ﷺ في قضائه

ما ثبت عن أنس رضي الله عنه أن الربَيعَ عَمَّتَهُ كسرت ثنية جارية، فطلبوا إليها العفو فأبوا، فعرضوا الأرش فأبوا، فأتوا رسول الله ﷺ وأبوا إلا القصاص، فأمر رسول الله ﷺ بالقصاص، فقال أنس بن النضر: يا رسول الله، أتكسر ثنية الربيع؟ لا والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنيتها، فقال رسول الله ﷺ: «يا أنس، كتاب الله القصاص»، فرضي القوم فعفوا، فقال رسول الله ﷺ: «إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره»[1].

وجه الاستشهاد من الحديث أن النبي ﷺ علل حكمه بالقصاص من الربيع، وأنّه بناه على ما ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٥﴾﴾ (المائدة)[2].

٣ .٣ .٣ ضمانة تسبيب الأحكام القضائية في النظام السعودي

بالتأمل في النظام القضائي في المملكة العربية السعودية يتبين أن المنظم السعودي قد ألزم القضاة بتسبيب الأحكام القضائية وأوجب عليهم ذلك ومنع صدور أي حكم قضائي إلا أن يكون مبنيًّا على أسبابٍ نظامية وواقعية ويمكن إبراز موقف النظام السعودي من خلال التالي:

---

(١) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، ج ٦، ص ٢٤، باب ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى ... ﴿١٧٨﴾﴾(البقرة)، رقم الحديث (٤٥٠٠).

(٢) آل خنين، عبدالله بن محمد، تسبيب الأحكام القضائية في الشريعة الإسلامية، المرجع السابق، ص ٣١ وما بعدها.

١ ـ نصت الفقرة الثانية من المادة الحادية والثمانين بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائية على أنه: (تصدر المحكمة بعد الحكم صكًّا مشتملًا على اسم المحكمة التي أصدرت الحكم، وتاريخ إصداره، وأسماء القضاة، وأسماء الخصوم ووكلائهم وأسماء الشهود، والجريمة موضوع الدعوى وملخص لما قدمه الخصوم من طلبات، أو دفاع، وما استُنِدَ إليه من الأدلة والحجج، وخلاصة الدعوى، وعدد ضبط الدعوى، وتاريخ ضبطها، ثم أسباب الحكم ونصه ومستنده الشرعي، ثم يوقع عليه ويختمه القاضي أو القضاة الذين اشتركوا في الحكم).

٢ ـ نصت اللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات الجزائية على أنه: «إذا قررت المحكمة إرجاء الفصل في طلبات المدعي بالحق الخاص أو المتهم استنادًا إلى المادة (الثمانين بعد المائة) من النظام فيضمن ذلك مع أسبابه في الحكم الصادر في الدعوى الجزائية»[1].

٣ ـ نصت المادة الثانية بعد المائتين على أنه: «مع عدم الإخلال بما نصت عليه المادتان (العاشرة) و(الحادية عشرة) من هذا النظام، إذا قبلت المحكمة العليا الاعتراض شكلًا، فتفصل في موضوع الاعتراض استنادًا إلى ما في الملف من الأوراق، دون أن تتناول وقائع القضية، فإن لم تقتنع بالأسباب التي بُنِيَ عليها الاعتراض أيدت الحكم، وإلا نقضت الحكم كله أو بعضه ـ بحسب الحال ـ مع ذكر المستند، وتعيد القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لتحكم فيها من جديد من غير من نظرها، فإن كان النقض للمرة الثانية ـ وكان الموضوع بحالته صالحًا للحكم ـ وجب عليها أن تحكم في الموضوع»، فقد

(١) انظر الفقرة (١) من المادة (١٢٩) من اللائحة.

أوجب النظام على محكمة الدرجة الثانية عند نقضها للحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى أن تسبب إجراء النقض الذي قامت به.

٤ ـ نصت الفقرة الثالثة عشرة من تعليمات تمييز الأحكام الشرعية[١] على أنه: «إذا تبين للهيئة[٢] أن الحكم قد خالف نصًّا من الكتاب أو السنة أو الإجماع فعليها أن تعد قرارًا بذلك مع بيان مستندها الشرعي، ويبعث القرار من قبل الرئيس للمحكمة التي أصدرت الحكم».

٥ ـ أكدت الفقرة التاسعة عشرة من التعليمات ذاتها على أنه يجب على القاضي ذكر الحيثيات والأسباب التي بنى عليها حكمه بما نصه: «على القاضي ذكر الحيثيات التي يبني عليها حكمه».

من خلال ما تقدم يتبين أن تسبيب الأحكام واجب، والتزام القضاة به أوجب، حيث إن إغفال التسبيب يعرض الأحكام للطعن بالنقض، وبالتالي فإنه يشكل ضمانة أساسية لصحة الأحكام، وضمانة مهمة لتحقيق العدالة الجنائية، حيث إنه من غير الممكن قياس مدى صحة الأحكام، وسلامة موقف القاضي من عدمه إلا بالتسبيب، وكذلك هل كان إصدار الحكم ناتجًا عن إلمام كامل بما تضمنه ملف الدعوى (القضية) من أوراق ومستندات وحيثياتٍ أم لا، كما أن فيه حملًا للقضاة على الحرص وبذل المزيد من الجهد في تمحيص القضايا قبل إصدار الأحكام عليها، كما أنه يُمَكِّن أطراف النزاع من الاطلاع على جميع تفصيلات الحكم ومسوغاته، وهل كانت هذه الأسباب مطابقة للواقع وللحكم الشرعي أم لا، كما أن التسبيب يمكنهم من الطعن

---

(١) صدرت الموافقة على العمل بهذه التعليمات بموجب الأمر الملكي رقم (٢٤٨٣٦) المؤرخ في ٢٩/ ١٠/ ١٣٨٦هـ، وعممت على المحاكم بالخطاب رقم (٢٦٨١/ ٣/ م) في ٢٥/ ١١/ ١٣٨٣هـ.

(٢) أي هيئة التمييز آنذاك.

في الحكم أمام محكمة الدرجة الأعلى عند عدم القناعة به، أو قد تكون تلك الأسباب سبيلًا لقناعتهم بالحكم ونزولهم عنده وتسليمهم به[1].

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

إن عدم تسبيب الأحكام أو قصور التسبيب فيها يعتبر من أهم أسباب الطعن في الحكم وتعييبه ويستوجب ضرورة مراجعته، وبالتالي فإن البطلان المطلق هو الجزاء الإجرائي الذي يلحق بالحكم حال عدم تسبيبه أو حال قصوره وعدم كفايته[2]؛ لتعلقه بالنظام العام، ومراعاة لحسن سير العدالة الجنائية.

وقد أخذ المنظم السعودي بهذا الاتجاه ورتب على عدم مراعاة التسبيب أو قصوره جزاء البطلان المطلق، حيث نص نظام الإجراءات الجزائية على ذلك بقوله: «كل إجراء مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية، أو الأنظمة المستمدة منها، يكون باطلًا»[3]، كما نصت المادة الأخرى على أنه: «في غير ما نص عليه في المادة (الثامنة والثمانين بعد المائة) من هذا النظام، إذا كان البطلان راجعًا إلى عيب في الإجراء يمكن تصحيحه، فعلى المحكمة أن تصححه، وإن كان راجعًا إلى عيب لا يمكن تصحيحه، فتحكم ببطلانه»[4].

---

(١) المهوس، يوسف بن محمد، تسبيب الحكم القضائي بين الفقه الإسلامي والنظام القضائي السعودي، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٥هـ، رسالة ماجستير، غير منشورة)، ص ١٣٨.

(٢) عبدالمنعم، سليمان، بطلان الإجراء الجنائي، مرجع سابق، ص ٢٢٦ وما بعدها.

(٣) انظر المادة (١٨٧).

(٤) انظر المادة (١٨٩).

٣ .٤ .٣ ضمانة تسبيب الأحكام القضائية في القانون المصري

تعتبر ضمانة تسبيب الأحكام من أهم الضمانات الدستورية للمتهم أثناء المحاكمة الجنائية في القانون المصري، لأن تسبيب الأحكام دليل على مدى التزام المحكمة باتباع القواعد والإجراءات المنصوص عليها في القانون ومدى احترامها للضمانات المقررة للمتهم من قبل المشرع ومدى التزامها بها[١].

لقد ألزم المشرع المصري القضاة بتسبيب الأحكام الجنائية التي يصدرونها ضمانًا لجديتها وثقة في عدالتها[٢]، حيث نص قانون الإجراءات الجنائية على أنه: «يجب أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بني عليها، وكل حكم بالإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها، وأن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه»[٣]، كما أكد المشرع على المبدأ ذاته أيضًا في المادة التي تليها والخاصة بالفصل في الطلبات المقدمة من الخصوم والتي توجب على القضاة تسبيب الأحكام عند الفصل في الطلبات، حيث نصت المادة على: «يجب على المحكمة أن تفصل في الطلبات التي تقدم لها من الخصوم وتبين الأسباب التي تستند إليها»[٤].

---

(١) البدري، أحمد حامد، الضمانات الدستورية للمتهم في المحاكمة الجنائية دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، مرجع سابق، ص ٣٢٠، وأبو خضرة، محمد الغرياني المبروك، استجواب المتهم وضماناته في مراحل الدعوى الجنائية دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ١١٥٣.

(٢) سرور، أحمد فتحي، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ج ١، ص ١٤٦٢.

(٣) انظر المادة (٣١٠).

(٤) انظر المادة (٣١١).

وقد قالت محكمة النقض المصرية عن هذه الضمانة إن تسبيب الأحكام من أهم وأعظم الضمانات التي قررها القانون وفرضها على القضاة؛ لأنه دليل قيامهم بما عليهم من واجبات متمثلة في تدقيق البحث وإمعان النظر للتعرف على الحقيقة المعلنة من قبلهم والتي تخص الفصل في القضايا المعروضة أمام القضاء، وبه وحده ـ أي بتسبيب الأحكام ـ يسلمون من مظنة التحكم والاستبداد، لأنه كالعذر فيما يرونه ويقدمونه بين يدي الخصوم والجمهور، وبه يرفعون ما قد يتبادر إلى الأذهان من الشكوك والريبة فيدعون الجميع إلى عدلهم مطمئنين[1].

كما حدد المشرع المصري في المادة الثانية عشرة بعد الثلاثمائة من قانون الإجراءات الجنائية الموعد الخاص بتحرير الحكم المسبب، ومن الذي يتولى التوقيع على نسخة الحكم الأصلية بأسبابها، حيث نصت على: «يحرر الحكم بأسبابه كاملًا خلال ثمانية أيام من تاريخ صدروه بقدر الإمكان، ويوقع عليه رئيس المحكمة وكاتبها، وإذا كان الحكم صادرًا من المستشار الفرد أو من المحكمة الجزئية وكان القاضي الذي أصدره قد وضع أسبابه بخطه، ويجوز لرئيس محكمة الاستئناف أو رئيس المحكمة الابتدائية حسب الأحوال أن يوقع بنفسه على نسخة الحكم الأصلية، أو بندب أحد القضاة للتوقيع عليها بناء على تلك الأسباب، فإذا لم يكن القاضي قد كتب الأسباب بخطه يبطل الحكم لخلوه من الأسباب».

ووجه الدلالة من هذه المادة أن المشرع المصري لم يغفل التسبيب في المواد الخاصة بالأحكام الجنائية.

---

(١) أبو عامر، محمد زكي، الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ٩٦٦، وسرور، أحمد فتحي، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ج ١، ص ١٤٦٤ وما بعدها.

إنه من خلال النظر في المواد السابقة يتبين أنها نصوص عامة تشمل جميع الأحكام سواء أكانت أحكام الإدانة أم البراءة، إلا أن الأحكام الصادرة بالبراءة لا تحتاج عادة إلى القدر نفسه والمستوى نفسه من التسبيب الذي تحتاج إليه أحكام الإدانة، ويرجع السبب في ذلك إلى أن أحكام الإدانة تتطلب بالإضافة إلى بيان الواقعة استظهار توافر جميع أركان القانونية للجريمة وأدلة الإثبات التي جعلت المحكمة تقتنع بموجبها بثبوت الجريمة مع بيان الظروف الأخرى ذات الأثر القانوني كالظروف المخففة أو المشددة، في حين أن الأحكام الصادرة بالبراءة قد لا تحتاج سوى الحديث عن عدم توافر أحد أركان الجريمة أو عدم اقتناع المحكمة بالأدلة أو اطمئنانها إليها لأسباب موضوعية[1].

وبالتالي فإن الأسباب يجب أن تكون واضحة خالية من الغموض والإبهام والتجهيل، بمعنى أن التسبيب المعتبر للحكم هو تحرير الأسانيد والحجج التي بُني عليها الحكم والمنتجة في الدعوى، سواء أكانت قانونية أم واقعية، وحتى يتحقق ذلك الغرض فإنه لا بد أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يمكن من خلاله الوقوف على مسوغات ما قضى به، أما لو تم إفراغ الحكم في عبارات عامة أو غامضة أو مجهولة فإن الغرض الذي قصده المشرع من إيجاب تسبيب الأحكام لن يتحقق[2].

---

(١) البدري، أحمد حامد، الضمانات الدستورية للمتهم في المحاكمة الجنائية دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، مرجع سابق، ص ٣٢٣.

(٢) سرور، أحمد فتحي، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ج ١، ص ١٤٦٤.

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة في القانون المصري

اعتبر القانون المصري عدم تسبيب الحكم الجنائي أو قصوره سببًا وجيهًا للطعن فيه ورتب عليه البطلان المطلق كجزاء عند وجوده[١]، وهذا ما أكده قانون الإجراءات الجنائية الذي نص على أنه: «إذا لم يكن القاضي قد كتب الأسباب بخطه يبطل الحكم لخلوه من الأسباب»[٢]، باعتبار أن إغفال تسبيب الأحكام أو قصورها يعتبر إهمالًا لإجراءٍ جوهري، كما أن فيه عدم مراعاة لأحكام القانون المتعلقة بأي إجراءات جوهرية[٣]، وتسبيب الأحكام من الإجراءات الجوهرية التي رتب القانون على إغفالها أو قصورها البطلان[٤].

٣.٣.٥ أوجه الاتفاق والاختلاف بين موقف النظام السعودي والقانون المصري من ضمانة تسبيب الأحكام القضائية

يتفق النظام السعودي مع القانون المصري في هذه الضمانة، ويتجلى ذلك من خلال التالي:

١ ـ إقرارهما لهذه الضمانة بشكل عام واعتبارها إحدى المقومات الأساسية لسلامة الأحكام القضائية.

٢ ـ أنها تعد ضمانة أساسية لأطراف المحاكمة الجنائية.

٣ ـ أنها تعد ضمانة أساسية من ضمانات صحة المحاكمات الجنائية.

---

(١) عبدالمنعم، سليمان، بطلان الإجراء الجنائي، مرجع سابق، ص ٢٢٦ وما بعدها.

(٢) انظر المادة (٣١٢).

(٣) عبدالمنعم، سليمان، بطلان الإجراء الجنائي، مرجع سابق، ص ٢٢٦.

(٤) سلامة، مأمون محمد، قانون الإجراءات الجنائية معلقًا عليه بالفقه وأحكام النقض، (دار الفكر العربي، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٩٨٠م)، ص ٩٧٩.

٤ ـ رتب كلٌّ منهما جزاء البطلان المطلق عند عدم مراعاة هذه الضمانة وإغفالها.

ولا يوجد اختلاف بينهما في هذه الضمانة.

٣ .٤ ضمانة المساواة أمام القضاء في القانون والشريعة الإسلامية

٣ .٤ .١ ضمانة المساواة أمام القضاء في القانون الدولي

يقصد بهذه الضمانة: «المساواة في المعاملة بغير تمييز للمراكز القانونية الواحدة»[١]، كما عرفت المساواة أمام القضاء بأنها: «ممارسة جميع مواطني الدولة لحق التقاضي على قدم المساواة أمام محاكم واحدة وبلا تمييز أو تفرقة بينهم بسبب الأصل أو الجنس أو اللون أو العقيدة أو الآراء الشخصية»[٢]، وهذا يعني أن تساوي الجميع في إجراءات التقاضي أمام المحاكم أمر مطلوب، وأن لكل إنسان الحق في اللجوء إلى المحاكم أيًّا كانت درجتها ونوعها، والتي يجب عليها معاملة الناس معاملة متساوية، حيث إن مبدأ المساواة أمام القضاء يعد أحد عناصر المساواة أمام القانون[٣].

---

(١) سرور، أحمد فتحي، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ٣٢٦.

(٢) بسيوني، عبدالغني عبدالله، مبدأ المساواة أمام القضاء وكفالة حق التقاضي، (منشأة المعارف، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، ط ٢، ٢٠٠٤م)، ص ١٩.

(٣) أبو زيد، إيمان عبدالستار، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص ٢٦٦.

حقيقة هذه الضمانة وطبيعتها

هذه الضمانة تعني تساوي الجميع أمام القضاء، وأن لكل فرد متهم في قضية جنائية مجموعة من الضمانات تجب مراعاتها عند محاكمته كحد أدنى للمحاكمات الجنائية العادلة شريطة أن تُجرَى إجراءات تلك المحاكمة في مساواة تامة بين الخصوم، فلا يجوز اتهام أيٍّ من الخصوم أمام المحكمة بدون شبهة أو أدلة قانونية، كما لا يجوز توقيع أي عقوبة على المتهم بناء على أهواء الخصوم وأمزجتهم[1].

تجدر الإشارة إلى أن المساواة بين الخصوم وإن كانت تعد التزامًا على عاتق المحكمة، فإنها لا تعتبر قيدًا على حرية القاضي في تشكيل قناعته، كما أنه لا يتعارض مع سلطة القاضي التقديرية في تحديد العقوبة المناسبة، وينتج من ذلك أن المساواة المنشودة لا تعني معاملة جميع فئات المتهمين مع ما بينها من تفاوت وتباين معاملة متساوية ومتكافئة، إن المساواة المقصودة هي عدم التمييز بين الأنداد[2].

ويتجلى مبدأ المساواة أمام القضاء في أمرين مهمين، هما:

الأول: توافر المبدأ الأساسي الذي يقضي بالمساواة في معاملة الدفاع والادعاء على قدم المساواة بحيث يضمن إتاحة الفرص المتساوية لكل طرف في إعداد مرافعته والترافع خلال المحاكمة، بحيث يتحقق التوازن بين حقوق الدفاع وحقوق الاتهام.

---

(١) سديرة، نجوى يونس، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص ٢٢٨.

(٢) سرور، أحمد فتحي، القانون الجنائي الدستوري، مرجع سابق، ص٤٣٩ وما بعدها، وأبو زيد، إيمان عبدالستار، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص ٢٦٧.

الثاني: أنه يحق لكل متهم أن يعامل على قدم المساواة مع غيره من المتهمين الذين قاموا بارتكاب جرائم مماثلة بدون أدنى تمييز، ومهما كانت الأسباب[1].

أهمية مبدأ المساواة أمام القضاء

تتجلى أهمية المساواة أمام القضاء فيما يلي:

١ ـ أنها تولد لدى أطراف الدعوى الثقة والاطمئنان بتمتعهم بحقوقهم القانونية بالتساوي مع غيرهم أمام القضاء.

٢ ـ أنها تتطلب إجراء المحاكمة في جلسات علنية، وفي ذلك كفالة لحماية المبادئ العامة لحق المتهم في محاكمة عادلة.

٣ ـ أن مبدأ المساواة يقتضي عند اختلاف المراكز القانونية للمتهمين وتباينها أن يكون الاختلاف في معاملة الأطراف مبنيًّا على معيار موضوعي يستند إلى مبررات عدم تكافؤ المراكز، حتى يمكن الوصول إلى الغاية من القانون، وهي تحقيق المصلحة العامة.

٤ ـ أن مبدأ المساواة يفترض ألا يُبنى الحكم الصادر على المتهم على أساس عناصر لم يطلع عليها المتهم أو محاميه.

٥ ـ أن مبدأ المساواة أمام القضاء يقتضي وجب التوفيق بينه وبين مبدأ سلطة القاضي في التفريد العقابي وأنه لا تناقض بينهما.

٦ ـ أن هذا المبدأ يقتضي عدم جواز محاكمة المتهم أو معاقبته على جريمة سبق أن أدين بها أو بُرِّئ منها بحكم نهائي[2].

(١) سديرة، نجوى يونس، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص ٢٢٩ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٣٠ وما بعدها.

لقد أكد القانون الدولي على مبدأ المساواة أمام القضاء، ويتجلى ذلك في الإعلانات والمعاهدات والاتفاقيات والمواثيق التالية:

١ ـ نصت المادة العاشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه: «لكل إنسان على قدم المساواة التامة مع الآخرين الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحايدة...».

٢ ـ نص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن «الناس جميعًا سواء أمام القضاء»[١]، كما نص العهد ذاته على أن من حق المتهم أن يتمتع أثناء النظر في قضيته وعلى قدم المساواة التامة بكثير من الضمانات المهمة[٢].

٣ ـ نص إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان على أن «الناس سواسية أمام الشرع يستوي في ذلك الحاكم والمحكوم»[٣]، كما أكد على المبدأ ذاته بقية الفقرات التالية.

٤ ـ الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان[٤].

٥ ـ الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان[٥].

٦ ـ النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[٦].

٧ ـ الميثاق العربي لحقوق الإنسان[٧].

---

(١) انظر الفقرة (١) من المادة (١٤).
(٢) انظر الفقرة (٣) من المادة (١٤).
(٣) انظر الفقرة (أ) من المادة (١٩).
(٤) انظر الفقرة (١) من المادة (٦).
(٥) انظر المادة (٤٧).
(٦) انظر الفقرة (١) من المادة (٢٧).
(٧) انظر المادة (٩).

إن ما أوردته من نصوص الإعلانات والمواثيق والمعاهدات الدولية يعد دليلًا واضحًا على إدراك المجتمع الدولي لأهمية ضمانة المساواة بين الخصوم أمام القضاء، وأنها من أهم المبادئ التي تساعد على تحقيق العدالة واستقرار الشعوب.

٣ .٤ .٢ ضمانة المساواة أمام القضاء في الشريعة الإسلامية

يقصد بهذا المبدأ في الشريعة الإسلامية عدم اختلاف المحاكم أو تفاوتها باختلاف الأشخاص الذين يتقاضون أمامها أو تفاوتهم، فليس للحاكم محكمة خاصة، وليس هناك ميزة لطبقة اجتماعية معينة(١).

تتفاخر المجتمعات الغربية الحديثة بإقرارها لهذا المبدأ في دساتيرها وقوانينها الداخلية ووُقِّعت من أجله كثير من المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق العالمية والإقليمية، متناسية أن الشريعة الإسلامية قد أقرت هذا المبدأ منذ نزول الوحي على سيدنا محمد ﷺ منذ أكثر من ألف وأربعمائة سنة على أسس جلية ومتينة، حيث جاءت مقررة لمبدأ المساواة التامة بين جميع البشر، تاركة تلك المساواة على إطلاقها مساواة بين الأفراد ومساواة بين الجماعات ومساواة بين الحاكم والمحكومين(٢)، ودليل ذلك قول الحق تبارك وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ١٣﴾ (الحجرات).

(١) أحمد، فؤاد عبدالمنعم، مبدأ المساواة في الإسلام، (دار المطبوعات الجامعية، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، ط ٢، ٢٠١٤م)، ص ٨١.

(٢) عودة، عبدالقادر، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنًا بالقانون الوضعي، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٥٠ وما بعدها، والبدري، أحمد حامد، الضمانات الدستورية للمتهم في مرحلة المحاكمة الجنائية دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، مرجع سابق، ص ١٢٦ وما بعدها.

إن القاعدة في الإسلام أن تكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد لمبدأ المساواة بين الناس، حيث إنها كفلت حق المساواة للناس جميعًا أمام القانون، وألا يعلو أحد على آخر أمام القانون مهما علا شأنه، فأمير المؤمنين والولاة كلهم متساوون مع غيرهم من أفراد الأمة أمام القانون، ولا امتياز لهم دون غيرهم، كما أنهم متساوون أمام القضاء؛ لأن المساواة أمام القضاء أساس في الحكم، ومظهر من مظاهر العدل[1]، وليس للخليفة أو الولاة محاكم خاصة، وليس في الإسلام عمومًا منزلة أو ميزة خاصة لطائفة أو أسرة معينة، أو لجنس معين أو لون أو لثروة وتجارة إلا بالتقوى والعلم والعمل الصالح، بيد أن الإسلام لا يحول دون تفاوت درجات الأفراد أو مراكزهم إذا كان هذا التفاوت والتمايز راجعًا إلى التفاوت في العلم والتقوى والعمل الصالح، فقد قال الله تعالى: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٣٢﴾﴾ (الزخرف) وقال سبحانه: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِّمَّا عَمِلُوا ۖ وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿١٩﴾﴾ (الأحقاف)، وقال سبحانه: ﴿لَّا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً ۚ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ ۚ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٩٥﴾﴾ (النساء) بل إن التفضيل كان بين الرسل أنفسهم، فقال سبحانه: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۘ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ ۖ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ ۚ ...﴿٢٥٣﴾﴾ (البقرة)، فالإسلام لا ينكر أو يستنكر مثل ذلك التفاوت بين الأفراد في الدرجات[2].

(١) محمدن، محمد بن عبدالله، حقوق الإنسان والعدالة الجنائية، مرجع سابق، ص ٩٢.

(٢) متولي، عبدالحميد، مبادئ نظام الحكم في الإسلام مع المقارنة بالمبادئ الدستورية الحديثة، (منشأة المعارف، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، ط ٤، ١٩٧٨م)، ص ٣٨٧ وما بعدها.

إن القاضي في الإسلام مأمور بالمساواة بين الخصوم فيما يستطيعه من أمور المساواة ومظاهرها ومعانيها، فالقاعدة في القضاء (أنه يجب على القاضي المساواة بين الخصوم في كل شيء يقدر عليه فيما لا يعذر بتركه)، ومن مظاهر تلك المساواة مساواة القاضي بين الخصوم في المجلس، والنظرة، ولين الكلام والبشاشة، فلا يبتسم لأحد الخصوم دون الآخر ولا يظهر الاهتمام والإصغاء لطرف دون آخر ولا يتكلم مع طرف بلغة لا يفهمها الآخر ما دام قادرًا على الكلام بلغة يفهمها الخصوم، حتى إنه يجب أن يساوي بين الأب وابنه والخليفة والرعية، والمسلم وغير المسلم[1].

وقد دل القرآن الكريم والسنة النبوية وعمل الخلفاء الراشدين على مراعاة الإسلام لضمانة مبدأ المساواة أمام القضاء، وكان ذلك على النحو التالي:

١ ـ قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا ٥٨﴾ (النساء).

٢ ـ ما ورد في قصة المخزومية التي سرقت في عهد رسول الله ﷺ، حين أهمَّ قريشًا شأنها، فقالوا: ومن يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد؟ فتغير أو تلون وجه الرسول ﷺ وقال: «أتشفع في حدٍّ من حدود الله؟!»، فقال أسامة: استغفر لي يا رسول الله، فلما كان العشي قام رسول الله فاختطب فأثنى على الله تعالى بما هو أهله ثم قال: «أما بعد.. فإنما أهلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، والذي نفسي بيده، لو أن فاطمة

(١) زيدان، عبدالكريم، نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص ١١٥ وما بعدها.

بنت محمد سرقت لقطعت يدها، ثم أمر بتلك المرأة فقطع يدها) متفق عليه[1].

٣ ـ الحلف الذي عقده الرسول ﷺ بين المهاجرين وبين أهل المدينة من المسلمين واليهود والمشركين فيما نصه: «إنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده، فإن مرده إلى الله تعالى، وإلى محمد رسول الله ﷺ»[2].

٤ ـ عندما تولى الخليفة الراشد أبو بكر الصديق رضي الله عنه الخلافة حرص على السير على منهج رسول الله ﷺ، ومن مظاهر ذلك خطبته بعد تولي الخلافة: «أيها الناس، إني قد وليت عليكم ولست بخيركم... الضعيف فيكم القوي عندي حتى أزيح عليه حقه إن شاء الله، والقوي فيكم الضعيف عندي حتى آخذ منه الحق إن شاء الله»[3].

٥ ـ رسالة الخليفة الراشد عمر بن الخطاب إلى قاضيه أبي موسى الأشعري والتي نصها: «آسِ بين الناس في وجهك ومجلسك وفضائلك حتى لا يطمع شريف في حيفك، ولا ييأس ضعيف من عدلك»[4].

٦ ـ تخاصم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب مع أحد الرعية من المسلمين،

---

(١) سبق تخريجه، ص ٦٧.

(٢) ابن هشام، عبدالملك، السيرة النبوية، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبدالحفيظ الشلبي، (شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، جمهورية مصر العربية، ط ٢، ١٣٧٥هـ)، ج ١، ص ٥٠٤.

(٣) الأزدي، معمر بن أبي عمرو، الجامع، تحقيق:حبيب الرحمن، الأعظمي، المجلس العلمي، باكستان، توزيع المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢،١٤٠٣هـ،ج ١١، ص ٣٣٦٠..

(٤) البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، مرجع سابق، ج ١٠، ص ٢٢٩، رقم الحديث، (٢٠٤٦٠).

فأبى رضي الله عنه أن يتميز بمحكمة خاصة، وقال لزيد بن ثابت: «في بيته يؤتى الحكم»، ردًّا على سؤال زيد هلّا بعثت إليَّ فآتيك يا أمير المؤمنين»[١].

٧ ـ تفقد الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه درعه فوجدها عند نصراني أو يهودي يعرضها في السوق يريد بيعها، فلم يأخذها منه قسرًا وحاكمه عند قاضي المسلمين[٢].

فيتضح مما سبق أن الاسلام حريص على إقرار مبدأ المساواة بما في ذلك المساواة أمام القضاء، فجعلت جميع المتهمين أو أطراف الخصومة عمومًا متساوين أمام القضاء وذلك لأنها أدركت خطورة إغفال هذا المبدأ وأنه ربما يؤدي إلى ضياع الحقوق وفساد الأمة وكثرة الإجرام، فبدلًا من أن يكون القضاء وسيلة لإحقاق الحق ومنع الظلم ومعاقبة المجرم يصبح وسيلة للفساد والإفساد والخروج عن الحق وضياعه والجرأة عليه بفعل الباطل وارتكاب المنكرات[٣].

---

(١) ابن الهمام، كمال الدين محمد عبدالواحد، فتح القدير، (دار الفكر، د. ت)، ج ٧، ص ٣١٥.

(٢) ابن الأثير، أبو الحسن علي، الكامل في التاريخ، تحقيق عمر عبدالسلام تدمري، (دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت، ١٤١٧هـ)، ج ٢، ص ٧٥٠، وأحمد، فؤاد عبدالمنعم، مبدأ المساواة في الإسلام، مرجع سابق، ص ٨٢، وعبدالرؤوف، خلف الله أبو الفضل، مبدأ المساواة أمام القضاء بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، (دار الفكر الجامعي، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، ٢٠١٢م)، ص ٥٦ وما بعدها.

(٣) التركماني، خالد، الإجراءات الجنائية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ١٠١ وما بعدها.

٣ .٤ .٣ ضمانة المساواة أمام القضاء في النظام السعودي

يعتبر النظام القضائي في المملكة العربية امتدادًا للنظام القضائي الإسلامي لكونه كما ذكرت في السابق يعتمد الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي والوحيد له في التنظيم والذي يكرس من خلاله مبدأ المساواة بين الخصوم أمام القضاء، وبناءً عليه فقد أكد المنظم السعودي على هذا المبدأ، ونص عليه صراحة في مواد النظام الأساسي للحكم كما جاءت مضامين مواد أنظمة الإجراءات الجزائية والمرافعات الشرعية مؤكدة لهذا المبدأ باعتباره مبدأً جوهريًّا في النظام القضائي السعودي[1]، ومن النصوص النظامية التي كرّست هذا المبدأ ونصت عليه نصوص النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية والتي منها ما يلي:

١ ـ نصت المادة الثامنة على أنه: «يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية».

٢ ـ نصت المادة السابعة والأربعون من النظام ذاته على أن «حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والـمُقيمين في المملكة، ويُبين النظام الإجراءات اللازمة لذلك».

٣ ـ نصت المادة السابعة من النظام ذاته على أنه: «يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله، وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة»، وكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ يقتضيان المساواة والعدل بين الناس في شتى نواحي الحياة التي يعتبر القضاء جزءًا منها.

---

(١) اللبان، أسامة، سيد، الإجراءات الجزائية في المملكة العربية السعودية، (مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٣٥هـ)، ص ٢٧٩.

٤ ـ نصت المادة الثالثة والعشرون من النظام ذاته على أنه: «تحمي الدولة عقيدة الإسلام وتطبق شريعته...»، ومقتضى تطبيق الشريعة إقامة العدل وتطبيق المساواة بين الناس بدون استثناء في كل أمور الحياة.

٥ ـ نصت المادة السادسة والعشرون من النظام ذاته على أنه: «تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية»، ومن أهم حقوق الإنسان التي كفلتها الشريعة الإسلامية «مبدأ المساواة بين الناس».

٦ ـ منعت المادة الحادية والأربعون بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائية القاضي من الحكم على الخصم الذي تخلف عن الحضور إلا بعد حضوره، وأجازت له سماع دعوى المدعي وضبطها، وفي ذلك دليل واضح على تقرير المنظم السعودي مبدأ المساواة وإتاحة الفرصة للخصوم أمام القضاء.

٧ ـ نص نظام الإجراءات الجزائية على هذا المبدأ عندما قرر أن لكل من الخصوم مناقشة شهود الطرف الآخر أدلته بعد أخذ الإذن من المحكمة[١].

٨ ـ كما نص نظام المرافعات الشرعية على هذا المبدأ في كثير من المواطن، فقد ألزم المحكمة أن تنادي الخصوم على السواء في الوقت المعين لنظر قضاياهم[٢]، كما منعت المحكمة القاضي أو المدعي العام من أن يكون وكيلًا عن أحد الخصوم في الدعوى المنظورة ولو كانت منظورة أمام محكمة غير المحكمة التابع لها[٣]، وفي ذلك تحقيق لمبدأ

---

(١) انظر المادة (١٦٣) من نظام الإجراءات الجزائية.
(٢) انظر المادة (٦٣) من نظام المرافعات الشرعية.
(٣) انظر المادة (٥٤) من نظام المرافعات الشرعية.

المساواة، وأجاز النظام للقاضي تحقيقًا لمبدأ المساواة أن يسأل المدعي عن دعواه قبل استجواب المدعى عليه[1].

٩ ـ ونصت المادة الحادية والستون بعد المائة من نظام المرافعات الشرعية ـ مؤكدة لمبدأ المساواة وإعمالًا له ـ على أنه: «لا يجوز للمحكمة أثناء المداولة أن تسمع توضيحات من أحد الخصوم إلا بحضور الخصم الآخر»[2].

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

رتب المنظم السعودي على عدم مراعاة مبدأ المساواة بين الخصوم أمام القضاء جزاء البطلان المطلق؛ وذلك لما يلي:

١ ـ مخالفته لأحكام الشريعة الإسلامية التي أكدت على مبدأ المساواة عمومًا وفي مجلس القضاء بين الخصوم خصوصًا، وقد نص النظام على أن أي إجراء مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية أو الأنظمة المستمدة منها يكون باطلًا[3].

٢ ـ تعلقها بالنظام العام.

٣ ـ مراعاةً لحسن سير العدالة الجنائية.

وعلى صعيد آخر وحرصًا من المنظم السعودي على مراعاة مبدأ المساواة بين الخصوم في مجلس القضاء والابتعاد عن كل ما قد يزعزع الثقة في حياد القاضي ونزاهته فقد حدد المنظم السعودي حالات يكون فيها القاضي غير

---

(١) انظر المادة (٦٦) من نظام المرافعات الشرعية.

(٢) انظر مخلوف أحمد صالح، الوسيط في شرح التنظيم القضائي الجديد بالمملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٤٨ وما بعدها.

(٣) انظر المادة (١٨٧) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي.

صالح لنظر الدعوى بقوة النظام ولو لم يتمسك الخصوم بها، وهي حالات رد القاضي وتنحيته[1]، وهذا ليس عند عدم مراعاته هذا المبدأ فقط مع الخصوم في مجلس القضاء في الإجراءات المطروحة أمامه، وإنما أيضًا في حالة الخوف من عدم تطبيق القاضي لمبدأ المساواة في المستقبل، فمنعه المنظم من النظر في أي قضية يكون أحد أطرافها تربطه به علاقة زواج أو قرابة أو مصاهرة إلى الدرجة الرابعة، أو كان بينه وبين أحد الخصوم مودة أو صداقة أو اعتاد مؤاكلته أو قبول الهدية منه، تسمى هذه الحالات حالات عدم صلاحية القاضي[2].

٣ .٤ .٤ ضمانة المساواة أمام القضاء في القانون المصري

يقصد بالمساواة عمومًا في القانون المصري: «المعاملة بغير تمييز للمراكز القانونية الواحدة»[3].

ويقصد بالمساواة أمام القضاء: «تساوي الجميع في إجراءات التقاضي أمام المحاكم، فكل إنسان له الحق في اللجوء إلى المحاكم، وعلى هذه الأخيرة أن تعامل الناس معاملة متساوية»[4].

---

(١) انظر المواد من (٩٤) إلى (١٠٠) من نظام المرافعات الشرعية السعودي والتي بينت حالات الرد والتنحي الوجوبية والجوازية.

(٢) دويدار، طلعت محمد، الوسيط في شرح نظام المرافعات الشرعية الجديد ولائحته التنفيذية بالمملكة العربية السعودية، (دار حافظ، المملكة العربية السعودية، جدة، ط ٣، ١٤٣٦هـ)، ص ٨٠ وما بعدها.

(٣) سرور، أحمد فتحي، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ٣٢٦.

(٤) أبو زيد، إيمان عبدالستار، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص ٢٦٦.

إن فاعلية العدالة الجنائية تستوجب احترام مبدأ المساواة أمام السلطة القضائية؛ لارتباطه الوثيق بحقوق الإنسان[١].

ويراد بالمساواة في هذا المقام المساواة الإجرائية التي تتطلب عند تحقيقها من قبل المشرع وضع شروط موضوعية نظرًا لتماثل المراكز القانونية التي تلقى المعاملة نفسها، ومن هذا المنطلق يجب على المشرع عند تحديده للتماثل بين تلك المراكز القانونية أن يكون مبنيًّا على أسس وضوابط موضوعية تتفق مع الهدف من القانون والمصلحة العامة، لأنه عند عدم مراعاة تلك الضوابط فإنه سينتج عنها اختلاف في المراكز القانونية وسيتبعه بالتالي اختلاف في القاعدة القانونية التي تحكم كلًّا من هذه المراكز بما يستوجب اختلاف المعاملة القانونية لأصحابها[٢].

وأكد الدستور المصري على مبدأ المساواة أمام القانون عمومًا، حيث نصت المادة الأربعون منه على أنه: «المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين، أو العقيدة».

إن تحقيق المساواة بين الدفاع والاتهام ضروري بقدر الإمكان؛ لأنه من لوازم المحاكمة العادلة أن يمتلك الدفاع الوسائل الضرورية لتفنيد الأدلة المقدمة ضد المتهم بواسطة الادعاء بالإضافة إلى حقه في تقديم أدلته التي تفيد براءته[٣].

---

(١) سرور، أحمد فتحي، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ٣٢٥.

(٢) سرور، أحمد فتحي، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، المجلد الأول، ص ١٧٣.

(٣) القاضي، محمد محمد مصباح، حق الإنسان في محاكمة عادلة، مرجع سابق، ص ٩٩.

إن هذه المساواة المطلوبة بين مركزي الاتهام والدفاع إنما هي بسبب الاختلاف الحاصل بينهما بسبب طبيعة كلٍّ منهما، والذي يمكن إبرازه من خلال ما يلي:

١ ـ تجب إحاطة الدفاع بالتهمة والوقائع التي تستند إليها.

٢ ـ يحق للدفاع الاستفادة من مبدأ البراءة الأصلية.

٣ ـ يملك الاتهام كثيرًا من وسائل القوة التي يستخدمها أثناء مراحل التحقيق والمحاكمة.

٤ ـ يملك المتهم حق الصمت أثناء المحاكمة.

٥ ـ يملك المتهم حق الإتيان بأدلة غير مشروعة في سبيل تفنيد أدلة الاتهام، وهذا ما لا يملكه الاتهام الذي يجب أن يتقيد بالإجراءات المشروعة في أعماله.

٦ ـ يجب على سلطة الاتهام أو الادعاء الالتزام بالموضوعية في التصرفات، وخصوصًا عند طرح الآراء، وهو ما لا يجب على الدفاع الالتزام به[١]، وهذا فيما يخص الجانب الإجرائي.

وفي الجانب الموضوعي راعى المشرع المصري أيضًا المساواة بين المواطنين وغيرهم وبين الذكور والإناث فيما عدا بعض القوانين التي ميزت بين المرأة والرجل في بعض الجرائم التي منها على سبيل المثال جريمة الزنا[٢]، وكذلك جريمة القتل في حالة التلبس بالزنا المنصوص عليها في قانون العقوبات[٣]، أما في القوانين الإجرائية فقد عاملت القوانين الرجل والمرأة على قدم المساواة

(١) أبو خضرة، محمد الغرياني المبروك، استجواب المتهم وضماناته في مراحل الدعوى الجنائية دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ١٠٢١.

(٢) انظر المواد (٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٧) من قانون العقوبات.

(٣) انظر المادة (٢٣٧).

في جميع النواحي، بل إنها قررت بعض الحقوق والضمانات للمرأة مراعاة لطبيعتها، ومن ذلك ضمانتها أثناء مدة الاحتجاز، وكذلك ما تضمنه القانون من إقرار الحماية الخاصة بالنسبة للأطفال الذين يتعرضون للاحتجاز[1].

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

رتب المشرع المصري على الإخلال بهذه الضمانة جزاء البطلان المطلق؛ لكونها متعلقة بالنظام العام وحسن سير العدالة الجنائية، حيث إن الدستور المصري نص على أن الدولة قامت على العدل والمساواة بين الخصوم، والإخلال بهذا المبدأ يُعد مخالفة جوهرية تستلزم أن يكون البطلان المطلق جزاءً عليها[2].

٣ . ٤ . ٥ أوجه الاتفاق والاختلاف بين موقف النظام السعودي والقانون المصري من ضمانة المساواة أمام القضاء

يتفق النظام السعودي مع القانون المصري فيما يلي:

١ ـ إقرار كلٍّ منهما لمبدأ المساواة أمام القضاء.

٢ ـ اعتباره كلٌّ منهما من الضمانات الجوهرية واللازمة لسلامة إجراءات المحاكمة الجنائية وعدالتها، ومن المبادئ الأساسية التي قامت عليها الدولتان ونصتا عليه في النظام الأساسي للحكم والدستور الخاصين بكل منهما.

٣ ـ رتب كلٌّ منهما جزاء البطلان المطلق عند عدم مراعاة هذا المبدأ.

ولا يوجد بينهما أي اختلاف في هذه الضمانة.

---

(١) محفوظ، أشرف محمود، الضمانات الدولية للمحاكمة العادلة والمنصفة وموقف القانون المصري منها، مرجع سابق، ص٢٧٩.

(٢) عبدالمنعم، سليمان، بطلان الإجراء الجنائي، مرجع سابق، ص ٨٩ وما بعدها.

٣ .٥ ضمانة عدم جواز معاقبة المتهم على الواقعة أكثر من مرة في القانون والشريعة الإسلامية

٣ .٥ .١ ضمانة عدم جواز معاقبة المتهم على الواقعة أكثر من مرة في القانون الدولي

يقصد بهذه الضمانة عدم جواز محاكمة أي شخص أو معاقبته أكثر من مرة على الجريمة ذاتها وفقًا لمقتضيات العدالة؛ لأن تجريم الأفعال وتقدير العقوبات عليها يجب أن يكون بموجب نصوص قانونية صريحة ومحددة صونًا للحريات الفردية[١].

ويعرف هذا المبدأ باسم حجية الحكم الجنائي أمام القضاء الجنائي[٢]، والذي يُقصد به أن يكون للحكم أثر مانع من إعادة نظر الموضوع مرة أخرى بين الخصوم أنفسهم وعن الواقعة نفسها، أي أنه بمجرد صدور حكم قضائي باتٍّ بإدانة المتهم أو ببراءته مستنفدًا جميع طرق الطعن العادية، فإن الدعوى الجنائية تكون منتهية بالنسبة إليه[٣].

ويترتب على هذا المبدأ أنه لا يجوز لأطراف الخصومة إعادة طرح النزاع مرة أخرى بدعوى وجود خطأ في تحديد العلاقة الموضوعية بين طرفي الخصومة، مادامت طرق الطعن العادية قد استنفدت، والحكم القضائي الصادر في موضوع الدعوى قد أَعطَى وصفًا قانونيًّا دقيقًا ومعينًا للدعوى

---

(١) العيسوي، ناهد يسري، ضمانات المحاكمة الجنائية المنصفة، مرجع سابق، ص ١٢٢.

(٢) سرور، أحمد فتحي، القانون الجنائي الدستوري، مرجع سابق، ص ٥١٥.

(٣) عثمان، دعاء محسن محمد، ضمانات المحاكمة العادلة في ضوء النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص ١١٧.

وحكم استنادًا عليه بالبراءة أو بالإدانة، وبالتالي فإن هذا الوصف القانوني يأخذ قوة الشيء المحكوم به ويجعل الدعوى الجزائية منتهية بموجبه، فلا يجوز إعادة طرحها مرة أخرى إلا بطرق الطعن غير العادية، وهي إعادة النظر[1]، وبالتالي فإن مؤدَّى هذه الضمانة وخلاصتها أنه لا تجوز محاكمة أي شخص ومعاقبته أكثر من مرة على الجريمة ذاتها[2].

لقد تدرج هذا المبدأ حتى احتل مكانة مهمة كأحد أهم المبادئ الدستورية التي تحمي حقوق الأفراد، وأصبح من المبادئ المسلَّم بها في كلٍّ من قانون العقوبات الدولي أو الداخلي[3].

وتتجلى أهمية هذا المبدأ فيما يلي:

١ ـ أن عدم جواز محاكمة المتهم على الفعل الواحد أكثر من مرة سوف يحول دون تعريضه لعدة عقوبات بسبب ارتكاب هذا الفعل، ما يجعل ذلك الأمر متعارضًا مع مبدأ التناسب في العقاب، حيث إن هذه الضمانة ترتكز في الوقت ذاته على تأسيس التجريم والعقاب على مبدأ الضرورة والتناسب.

٢ ـ ترجع أهمية هذا المبدأ في إمكانية حجية الشيء المحكوم فيه في اكتساب الحكم الجنائي لقوة الشيء المحكوم به، وهي صفة أوجبتها اعتبارات الاستقرار القانوني وفكرة العدالة والحفاظ على الحريات

---

(١) فودة، عبدالحكم، البراءة وعدم العقاب في الدعوى الجنائية، (منشأة المعارف، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، ١٩٩٠م)، ص ١٠١.

(٢) فرحات، عبدالله حسين، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، (جامعة القاهرة، كلية الحقوق، جمهورية مصر العربية، القاهرة، رسالة ماجستير، غير منشورة، ٢٠١٢)، ص ١٣٩.

(٣) سرور، أحمد فتحي، القانون الجنائي الدستوري، مرجع سابق، ص ٥١٦.

العامة، حيث إن فكرة مبدأ الاستقرار القانوني تعني صعوبة تقبل المجتمع للمراكز القلقة وغير المستقرة التي تتردد ما بين الإدانة والبراءة أو تنوع العقوبة في مجال الإدانة، وبالتالي فإنه من الطبيعي أن يُعْطَى الحكم النهائي قوة لوقف الدعوى عند حد معين وذلك لكفالة الاستقرار القانوني، وإلا اعتبرت الأحكام بدون هذه القوة والحجية سيفًا مسلطًا على المتهمين بما يؤثر عليهم ويتنافى مع السياسات الجنائية الحديثة[1].

وقد أكدت الإعلانات والمواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية على وجوب مراعاة هذه الضمانة كما يلي:

١ ـ نص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه: «لا يجوز تعريض أحد مجددًا للمحاكمة أو العقاب على جريمة سبق أن أدين بها أو بُرِّئَ منها بحكم نهائي وفقًا للقانون وللإجراءات الجنائية في كل بلد»[2].

٢ ـ أكد نظام المحكمة الجنائية الدولية في المادة العشرين منه على عدم جواز المحاكمة عن الجريمة ذاتها مرتين، كما يلي:

أ ـ لا يجوز إلا كما هو منصوص عليه في هذا النظام الأساسي محاكمة أي شخص أمام المحكمة عن سلوك شَكَّلَ الأساس لجرائم كانت المحكمة قد أدانت الشخص بها أو برأته منها».

ب ـ لا تجوز محاكمة أي شخص أمام محكمة أخرى عن جريمة من تلك المشار إليها في المادة (٥) كان قد سبق لذلك الشخص أن أدانته بها المحكمة أو برأته منها.

---

(١) عثمان، دعاء محمد محسن، ضمانات المحاكمة العادلة في ضوء النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص ١١٨.

(٢) انظر الفقرة (٧) من المادة (١٤).

ج ـ الشخص الذي يكون قد حوكم أمام محكمة أخرى عن سلوك يكون محظورًا أيضًا بموجب المادة (٦) أو المادة (٧) أو المادة (٨) لا تجوز محاكمته أمام المحكمة فيما يتعلق بالسلوك نفسه إلا إذا كانت الإجراءات في المحكمة الأخرى حدث فيها ما يلي:

ـ اتخذت لغرض حماية الشخص المعني من المسؤولية الجنائية عن جرائم تدخل في اختصاص المحكمة.

ـ لم تجرِ بصورة تتسم بالاستقلال أو النزاهة وفقًا لأصول المحاكمات المعترف بها بموجب القانون الدولي، أو جرت في هذه الظروف على نحو لا يتسق مع النية إلى تقديم الشخص المعني للعدالة.

وعلى الضمانة ذاتها أكد كلٌّ من ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوربي[١]، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان[٢]، والميثاق العربي لحقوق الإنسان[٣].

٣ .٥ .٢ ضمانة عدم جواز معاقبة المتهم على الواقعة أكثر من مرة في الشريعة الإسلامية

من أهم الآثار الناتجة عن الحكم الجنائي في الشريعة الإسلامية أنه يصبح واجب النفاذ متى كان وفق الضوابط والأصول الشرعية، فلا يجوز للقاضي الرجوع عنه، ولا يجوز لغيره من القضاة نقضه ولو كان مخالفًا لمذهبهم[٤]،

(١) انظر المادة (٥٠).

(٢) انظر الفقرة (٤) من المادة (٨).

(٣) انظر المادة (١٦).

(٤) ياسين، محمد نعيم، نظرية الدعوى بين الشريعة الإسلامية وقانون المرافعات المدنية والتجارية، مرجع سابق، ص ٦٤٩.

وقد نص الفقهاء على قاعدة عامة مهمة، وهي: (أن الدعوى إذا فصلت مرة وحكم بها بمقتضى الشرع لا تُنقض ولا تُعاد)[١]، وهذه القاعدة تجعل للحكم في الشريعة الإسلامية حجية كبيرة وتضفي عليه احترامًا كبيرًا[٢]، والسبب في ذلك أنه يضع حدًّا للنزاع، ولأنه سبب لاستقرار الأوضاع والحقوق، واحترام الأحكام القضائية التي اكتسبت صفة القطعية، وسبب في إنهاء النزاع والخصومة[٣]، وبالتالي فإن تأصيل هذه المسألة في الشريعة الإسلامية يدخل تحت قاعدة: (الاجتهاد لا يُنقض بالاجتهاد أو بمثله)[٤]، ويتفرع عن هذه القاعدة فرعان:

الأول: إذا صدر حكم عن القاضي ليس فيه مخالفة لنص أو سنَّةٍ أو إجماع، وكان في مسألة اجتهادية، فإنه لا يجوز للقاضي الذي أصدر الحكم أن ينقض الحكم الذي صدر نتيجةً عن اجتهاده الأول باجتهاد جديد، فلو حكم القاضي بحكم في مسألة اجتهادية ثم تغير اجتهاده فإن الاجتهاد الأول لا يُنقض ويحكم في المستقبل بما رآه ثانيًا.

الثاني: صرح الفقهاء بأنه إذا أصدر القاضي حكمًا اجتهاديًّا في مسألة اجتهادية فلا يجوز لقاضٍ آخر أن ينقض اجتهاده باجتهاد آخر مادام الاجتهاد

---

(١) ابن عابدين، محمد أمين بن عمر، العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية، (دار المعرفة، د. ن، د. ت)، ج ١، ص ٢٩٨.

(٢) ياسين، محمد نعيم، نظرية الدعوى بين الشريعة الإسلامية وقانون المرافعات المدنية والتجارية، مرجع سابق، ص ٦٥٠.

(٣) الزحيلي، محمد، الإجراءات الجنائية الشرعية، دراسة مقارنة مع الأنظمة والقوانين المعاصرة، مرجع سابق، ج ١، ص ٥٨٦.

(٤) ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، مرجع سابق، ج ١، ص ٨٩، والسيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ص ١٠١.

الأول موافقًا للكتاب والسنة[1]، وأجمع الفقهاء على ذلك[2]مستدلين بالتالي:

١ ـ ما ثبت عن الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في قصة الحجرية أو الحمارية عندما منع الإخوة الأشقاء من التركة مع توريثه للإخوة لأم، ثم عرضت له قضية أخرى في العام التالي، فتغير اجتهاده وأشرك الإخوة الأشقاء مع الإخوة لأم في الثلث، فلما راجعه أهل القضية الأولى الذين لم يورثهم عندما تغير اجتهاده رغبةً منهم في مراجعته لحكمه وتوريثهم أسوة بالإخوة في القضية اللاحقة رفض، وقال: «تلك على ما قضينا، وهذه على ما نقضي»[3].

وجه الاستشهاد من هذه القصة أن الاجتهاد الأول لم ينتقض بالاجتهاد الثاني، والسبب أن الاجتهاد لا يُنقض باجتهاد آخر مثله.

٢ ـ ما ثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه لقي رجلًا فقال: ما صنعت؟ قال: قضى عليٌّ وزيدٌ بكذا، قال: لو كنت أنا لقضيت بكذا، قال: فما منعك والأمر إليك؟ قال: لو كنت أردك إلى كتاب الله أو إلى سنة نبيه ﷺ لفعلت، ولكني أردك إلى رأي، والرأي مشترك، فلم ينقض ما قاله عليٌّ وزيدٌ رضي الله عنهما[4].

---

(١) داود، أحمد محمد علي، أصول المحاكمات الشرعية، (دار الثقافة، المملكة الأردنية الهاشمية، عمَّان، ٢٠٠٤م)، ج ٢، ص ٧٥٩.

(٢) ابن قدامة، عبدالله بن محمد بن أحمد، المغني، مرجع سابق، ج ١٤، كتاب القضاء، ص ٣٤ وما بعدها، وكاراخانة، نور محمد، مجلة الأحكام العدلية، تحقيق نجيب هواويني، (، باكستان، كراتشي، د. ت)، القاعدة (١٦)، ص ١٨.

(٣) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، إعلام الموقعين عن رب العالمين، مرجع سابق، ج ١، ص ٨٦.

(٤) المرجع السابق، ج ١، ص ٥٢.

وجه الدلالة أنَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم ينقض الاجتهاد الصادر من علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت رضي الله عنهما، وأمضاه وعلل ذلك بأن الرأي مشترك وهذا دليل واضح على أن الاجتهاد لا ينقض بمثله.

٣ ـ ما ثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في رسالته المشهورة لقاضيه أبي موسى الأشعري رضي الله عنه: «... ولا يمنعنك قضاء قضيت فيه اليوم، فراجعت فيه رأيك، فهديت فيه لرشدك، أن تراجع فيه الحق، فإن الحق قديم لا يبطله شيء، ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل...»[١].

وجه الدلالة أن المطلوب مراجعة الحق في القضايا الأخرى المماثلة والمشابهة للقضية الأولى، فمتى اجتهد في الثانية ووجد الحق في الاجتهاد الثاني يعمل به في الحاضر والمستقبل ولا يغير اجتهاده السابق ولا ينقضه[٢].

٤ ـ أن أبا بكر رضي الله عنه حكم في مسائل خالفه عمر رضي الله عنه فيها، ولم ينقض حكمه، وحكم عمر رضي الله عنه في المشاركة بعدم المشاركة ثم بالمشاركة وقال: ذلك على ما قضينا، وهذا على ما نقضي، وقضى في الجد قضايا مختلفة. وعلته أنه ليس الاجتهاد الثاني بأقوى من الأول، وبالتالي فإنه يؤدي إلى أنه لا يستقر حكم وفي ذلك مشقة شديدة فإنه إذا نقض هذا الحكم نقض ذلك النقض وهلم جرّا[٣].

---

(١) سبق تخريجه في مصادر الضمانات المستمدة من التشريع الإسلامي، ص ٦٨.

(٢) الزحيلي، محمد، القضاء الشرعي القواعد والضوابط الفقهية، (دار الفكر، سوريا، دمشق، ١٤٣٦هـ)، ج ٢، ص ٩٨٣.

(٣) السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ص ١٠١، وابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، مرجع سابق، ج ١، ص ٨٩.

٥ ـ ورد في كتب القضاء أن شريحًا رحمه الله قضى بقضاءٍ آخر خالف فيه عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالبٍ رضي الله عنهما فلم ينقضا قضاءه، ولم يفسخاه لوقوعه من قاضٍ مجتهد فيما يسوغ فيه الاجتهاد[١].

٦ ـ من المعقول وقد سبق ذكره في ثنايا الأدلة السابقة أن الاجتهاد الثاني ليس بأقوى من الاجتهاد الأول الذي سبقه، فلا ترجيح بينهما لعدم وجود الدليل القاطع، ولأنه لو نقض الأول بالثاني فإنه سيؤدي إلى عدم استقرار الأحكام القضائية وثبوتها أصلًا، وفي ذلك مشقة شديدة، فإنه إذا نقض هذا الحكم نقض ذلك الحكم الجديد؛ لأنه ما من اجتهاد إلا ويجوز أن يتغير[٢].

٧ ـ أن في إعادة محاكمة المتهم عن فعل واحد أكثر من مرة منافاة للعدل الذي قامت عليه السماوات والأرض والذي أمر به الله عز وجل وأرسل به رسله.

ما تجب الإشارة إليه هو أن الأحكام التي يجوز الاجتهاد فيها، ويجوز أيضًا تغير الأحكام فيها نتيجة للاجتهاد، هي أحكام الجرائم التعزيرية التي ترك الشارع تحديد عقوباتها لولي الأمر، أما أحكام جرائم الحدود والقصاص والديات فهي ثابتة ومحددة بنصوص الكتاب والسنة النبوية ولا مجال للاجتهاد فيها بالتبديل أو التغيير.

---

(١) الزحيلي، محمد، القضاء الشرعي القواعد والضوابط الفقهية، مرجع سابق، ج ٢، ص ٩٨٣.

(٢) السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ص ١٠١، والزحيلي، محمد، القضاء الشرعي القواعد والضوابط الفقهية، مرجع سابق، ج ٢، ص ٩٨٣.

٣ .٥ .٣ ضمانة عدم جواز معاقبة المتهم على الواقعة أكثر من مرة في النظام السعودي

سبق القول بأن النظام السعودي نظام مستمد من الشريعة الإسلامية، وبالتالي فإن كل إجراء موافق لأحكام الشريعة الإسلامية، فإنه محل اعتبار في النظام السعودي وكل إجراء مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية، فإنه يكون محل رفض وعدم اعتبار فيه، فكل حكم قضائي صدر وفق الشروط والضوابط الشرعية فإنه حجة ولا يجوز نقضه، وبالتالي فإن كل حكم صدر على المتهم بشأن وقائع وأفعال معينة واكتسب صفة القطعية والثبوت فإنه لا يجوز فيه رفع دعوى قضائية أخرى على المتهم ذاته بخصوص الأفعال والوقائع ذاتها؛ وذلك لما يلي:

١ ـ حتى لا تصبح الأحكام القضائية الاجتهادية عرضة للنقض بأحكام اجتهادية أخرى؛ لأن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد، ولأن هذا الحكم لو انتقض لجاز على الحكم الذي يليه أن ينتقض، وهكذا.

٢ ـ حمايةً للمتهم من إرهاقه بمحاكمات لا فائدة منها.

٣ ـ حتى لا يقصد بها تشويه سمعة المتهم والتنكيل به من جهة لا تمتلك أدلة كافية لإقناع المحكمة بإدانته بالأفعال المنسوبة إليه.

٤ ـ أن فيه استنزافًا لجهد المحاكم في نظر دعاوى لا تحقق المصلحة العامة بالنظر فيها[1].

---

(١) الحرقان، عبدالحميد بن عبدالله، شرح نظام الإجراءات الجزائية، مرجع سابق، ص ٢٥٩.

وقد اشترط المنظم السعودي لعدم النظر في قضية سبق الفصل فيها شرطين أساسيين، هما:

١ ـ أن يصدر فيها حكم جزائي مكتسب صفة القطعية نتج عن محاكمة عادلة ومنصفة.

٢ ـ أن يكون الحكم قد صدر على الأفعال والأشخاص والوقائع المعروضة أنفسهم حاليًّا، سواء أكانت تلك الأحكام بالإدانة أم بالبراءة[١]، حيث نصت المادة السادسة والثمانون بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائية على أنه: «متى صدر حكم في موضوع الدعوى الجزائية بالإدانة أو عدم الإدانة بالنسبة إلى متهم معين، فإنه لا يجوز بعد ذلك أن تُرفع دعوى جزائية أخرى ضد هذا المتهم عن الأفعال والوقائع نفسها التي صدر في شأنها الحكم، وإذا رفعت دعوى جزائية أخرى يتمسك بالحكم السابق في أي حال كانت عليها الدعوى الأخيرة، ويجب على المحكمة أن تراعي ذلك، ولو لم يتمسك به الخصوم، ويثبت الحكم السابق بتقديم صورة مصدقة منه أو شهادة من المحكمة بصدده»، فيتضح من نص هذه المادة أن مبدأ عدم جواز محاكمة المتهم عن الفعل الواحد يعتبر من المبادئ العامة في النظام السعودي، والسبب في ذلك ما يلي:

أ ـ أنه مبدأ تقتضيه العدالة، ومقرر في جميع الشرائع والقوانين حتى لا يُعاقب المتهم على فعل واحد أكثر من مرة.

(١) المزمومي، محمد حميد، ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة دراسة مقارنة بين نظام روما ونظام الإجراءات الجزائية السعودي الجديد، (مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، العدد ٥٧، سنة ٢٠١٦م)، ص ٧٣ وما بعدها.

ب ـ أن في مراعاة هذا المبدأ (مبدأ عدم جواز محاكمة المتهم على الفعل أكثر من مرة) احترامًا لحجية الأحكام[1].

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

يقتضي عدم مراعاة هذه الضمانة في النظام السعودي البطلان المطلق لتعلقها بالنظام العام وحسن سير العدالة الجنائية، فقد نصت المادة السابعة والثمانون بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائية على أنه: «كل إجراءٍ مخالفٍ لأحكام الشريعة الإسلامية أو الأنظمة المستمدة منها يكون باطلًا».

٣ .٥ .٤ ضمانة عدم جواز معاقبة المتهم على الواقعة أكثر من مرة في القانون المصري

يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ القانونية الراسخة في القانون المصري، وأحد أهم الضمانات الرئيسة للمتهم عند محاكمته في الدعوى الجنائية، ويُعد أيضًا من الضمانات اللازمة لعدالة المحاكمة؛ لاقترانه بمبدأ الشرعية الإجرائية، ومبدأ استقلال القضاء وحيدته ونزاهته[2].

وقد أكد المشرع المصري على اعتبار هذه الضمانة من خلال ما يلي:

١ ـ نص قانون الإجراءات الجنائية المصري على أنه: «تنقضي الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة فيها إليه بصدور حكم نهائي فيها بالبراءة أو الإدانة، وإذا صدر حكم في

(١) عبدالبصير، عصام عفيفي، التعليق على نظام الإجراءات الجزائية في المملكة العربية السعودية، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٤٢٥هـ)، ص ٣٨٢.

(٢) عبدالخالق، عبدالمعطي، ضمانات حقوق الإنسان في الدستور – قانون العقوبات – قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ٢٩٧.

موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطعن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون»[1].

٢ ـ أكدت المادة التي تليها من القانون نفسه على أنه: «لا يجوز الرجوع في الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائيًّا بناءً على ظهور أدلة جديدة أو ظروف جديدة أو بناءً على تغيير الوصف القانوني للجريمة»[2].

٣ ـ وفي مادة أخرى أيضًا نص القانون نفسه على أنه: «يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالإدانة قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيًّا فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني ونسبتها إلى فاعلها، ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة سواء بُنِيَ على انتفاء التهمة أو على عـدم كفاية الأدلة، ولا تكون له هذه القوة إذا كان مبنيًّا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون»[3].

٤ ـ أكدت المحكمة الدستورية على هذا المبدأ ورفعته إلى مصاف المبادئ الدستورية، وقضت بأن مبدأ عدم جواز محاكمة المتهم عن فعل واحد مرتين ـ وإن لم يرد صراحة في الدستور ـ فإنه يعتبر جزءًا من الحقوق وثيقة الصلة بالحرية الشخصية، كما يعتبر أيضًا من الحقوق المسلم بها أوليًّا عند الدول الديمقراطية لقيام الدولة القانونية[4].

---

(١) انظر المادة (٤٥٤).

(٢) انظر المادة (٤٥٥).

(٣) انظر المادة (٤٥٦).

(٤) القاضي، محمد محمد مصباح، حق الإنسان في محاكمة عادلة، مرجع سابق، ص ٧٦، سرور، أحمد فتحي، القانون الجنائي الدستوري، مرجع سابق، ص ٥١٦.

٥ ـ قضت بذلك محكمة النقض المصرية وبينت أن لقوة الأمر المقضي للحكم الجنائي أثرها باعتباره عنوانًا للحقيقة وحجة على الجميع بما لا يقبل الجدل والمناقشة، ومن حق المحكمة إعمال قوة الأمر المقضي به للحكم الجنائي من تلقاء نفسها[١].

٦ ـ أكد على هذه الضمانة قانون العقوبات المصري في مادته الرابعة، حيث نصت على أنه: «لا تقام الدعاوى العمومية على مرتكب جريمة أو فعل في الخارج إلا من النيابة العمومية، ولا تجوز إقامتها على من يثبت أن المحاكم الأجنبية برأته ثم أسند إليه أو أنها حكمت عليه نهائيًّا واستوفى عقوبته».

أثر عدم مراعاة الضمانة

يعتبر الدفع بصدور حكم سابق في الواقعة من النظام العام، وبالتالي فإنه يجوز التمسك به وإثارته في أي مرحلة من مراحل الدعوى شريطة أن يكون قد صدر في الدعوى نفسها وعلى المتهمين أنفسهم حكم نهائي في الموضوع نفسه، وإذا تحقق ذلك فإن المحاكمة تعتبر باطلة بطلانًا متعلقًا بالنظام العام، وحسن سير العدالة الجنائية[٢].

---

(١) عثمان، دعاء محمد محسن، ضمانات المحاكمة العادلة في ضوء النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص ١١٨.

(٢) العيسوي، ناهد يسري، ضمانات المحاكمة الجنائية المنصفة، مرجع سابق، ص ١٢٢، وعبدالمنعم، سليمان، بطلان الإجراء الجنائي، مرجع سابق، ص ٨٩ وما بعدها.

٣ .٥ .٥ أوجه الاتفاق والاختلاف بين النظام السعودي والقانون المصري في ضمانة عدم جواز معاقبة المتهم على الواقعة أكثر من مرة

يتفق النظام السعودي مع القانون المصري فيما يلي:

١ ـ إقرار كلٍّ منهما هذه الضمانة باعتبارها أحد مقومات العدالة وأركانها عمومًا، وباعتبارها إحدى الضمانات الأساسية لسلامة إجراءات المحاكمات الجنائية وعدالتها.

٢ ـ رتب كلٌّ منهما جزاء البطلان المطلق عند الإخلال بهذا المبدأ لتعلقها بالنظام العام ومراعاة لحسن سير العدالة الجنائية.

ولا يوجد بينهما أي اختلاف حول هذه الضمانة.

الخاتمـــة

انطلقت فكرة هذا الكتاب من أن العدل مطلب كل الشعوب في ظل قيام سياسة التجريم والعقاب، والتي تستوجب ظهور العدالة الجنائية للنظر إلى المتهم على أنه إنسان له كيانه، وشخصيته، وحريته، وكرامته، وشعوره، بغض النظر عن طبيعة التهمة المنسوبة إليه، وأيًّا كانت حالته السياسية والاجتماعية والمالية، ومن حقه أن يتمتع بمحاكمة عادلة في جميع مراحل سير الدعوى الجنائية ابتداءً من مرحلة التحري والتحقيق الابتدائي، وانتهاءً بمرحلة المحاكمة وتنفيذ العقوبة.

وانطلاقًا من مبدأ الخوف من أن تطغى مصلحة السلطات العامة على ضمانات المتهم وحقوقه؛ قام المجتمع الدولي بإقرار كثير الضمانات الإجرائية والموضوعية الضرورية للمحاكمات الجنائية، التزمت بها غالبية الدول، في المجتمع الدولي، ووقعت من أجلها المعاهدات والاتفاقيات وسنت من أجلها النظم والقوانين الداخلية.

وقد تناولتُ الحديث عن الضمانات الدولية للمحاكمة الجنائية العادلة وبينت أن المقصود منها: مجموعة القواعد والأسس والالتزامات الشرعية والقانونية التي تكفل حفظ الحقوق وأداء الواجبات المقررة أثناء المحاكمات الجنائية بثبات وطمأنينة واستقلال تام، والتزام الأطراف بها، وعدم الاعتداء عليها، وبينتُ أيضًا أن ضمانات المحاكمة الجنائية تنقسم إلى قسمين: الأول: ضمانات إجرائية، والثاني: ضمانات موضوعية، وبيّنت أن لها أصلًا ثابتًا في الشريعة الإسلامية، وأن الشريعة الإسلامية صاحبة الفضل الأسبق والأتم في التأكيد على أهمية المحاكمات العادلة، وإقرار الضمانات اللازمة لها، وذلك من خلال استعراض كثير من النصوص الشرعية والقواعد الفقهية والوقائع

التي حدثت في عهد الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين، والتي تدل على تمسك الشريعة الإسلامية بتطبيق هذه الضمانات على الواقع، على عكس ما هو حاصل في بعض الأحكام الصادرة في العصر الحاضر، ثم بينت موقف كل من النظام السعودي والقانون المصري من هذه الضمانات وقارنت بينهما.

ومن أهم النتائج المستخلصة ما يلي:

١ ـ تهدف هذه الضمانات إلى تحقيق مقصد عظيم من مقاصد الشريعة الإسلامية، وهو إقامة الحق ونشر العدل وانتظام الأمر وحفظ النظام العام وجلب المصالح ودفع المفاسد.

٢ ـ تُعَدُّ مراعاة هذه الضمانات أثناء المحاكمة إعمالًا لنصوص الشريعة الإسلامية وأحكامها.

٣ ـ يعد استقلال القضاء ضمانة جوهرية، فلا يجوز التدخل في أعماله سواء من السلطات الأخرى أو الأفراد.

٤ ـ اتفقت القوانين الوضعية مع الشريعة الإسلامية على حق المتهم في محاكمة عادلة تُراعَى فيها جميع الضمانات المقررة شرعًا وقانونًا.

٥ ـ سبقت الشريعة الإسلامية القوانين الوضعية في إقرار ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة من خلال مصادرها الأصلية: الكتاب والسنة وعمل الخلفاء الراشدين.

٦ ـ يتفق النظام السعودي مع القانون المصري في أن كلًّا منهما رتب جزاء البطلان المتعلق بالنظام العام عند عدم مراعاة ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة في الجملة.

٧ ـ أن الأصل في المتهم «البراءة»، ولا يجوز العدول عن هذا الأصل إلا بدليل.

٨ ـ يقع الإثبات في الدعوى الجنائية على عاتق الادعاء العام، وليس على المتهم.

٩ ـ لا يُعد صمت المتهم أثناء محاكمته دليلًا ضده في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، إلا أن الشريعة الإسلامية قيَّدت حق الصمت بجرائم الحدود فقط، أما ما عداها فإن صمته يعتبر نكولًا يؤاخذ عليه.

١٠ ـ يتفق القانون الوضعي مع الشريعة الإسلامية في التأكيد على حق المتهم في الدفاع عن نفسه، بل إن الشريعة الإسلامية جعلته من الوسائل الواجبة التي تأخذ أحكام المقاصد من المحاكمة الجنائية.

١١ ـ أن الاستعانة بمترجم من الضمانات الضرورية لسلامة المحاكمات الجنائية وعدالتها إذا لم يكن للمتهم معرفة بلغة المحكمة، إعمالًا للقاعدة الشرعية: «ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب».

١٢ ـ يجب أن تكون المحاكمة الجنائية في مواجهة المتهم، واستثنى المنظم السعودي جرائم الإرهاب من هذا المبدأ عملًا بحكم الضرورة التي أوجبتها الشريعة الإسلامية وأجازت اعتبارها استثناءً في بعض الأحكام التي منها حالات الضرورة التي تحقق المصلحة العامة.

١٣ ـ يجب أن تكون المحاكمات علنية، وهو الأصل، ولكن يجوز أن تكون في جلسات سرية في حالات وظروف استثنائية حددها النظام والقانون شريطة أن تُتلى الأحكام القضائية في جلسات علنية.

١٤ ـ الأصل في المحاكمات أن تكون عاجلة، ولا يجوز تأخيرها إلا لسبب يقتضي ذلك، كأن يكون الفصل في الدعوى المنظورة متوقفًا على النظر في مسألة أولية يجب الفصل فيها.

١٥ ـ أن ضمانة حق المتهم في الطعن في الحكم القضائي الصادر ضده من أهم المبادئ القضائية المتفق عليها بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، لأنها تهدف إلى مراجعة وتقويم الأحكام القضائية بدقة أكثر، وعمق أبعد من الحكم الأول.

١٦ ـ يعد تسبيب الأحكام ضرورة شرعية وقانونية، لأنه يعني التكييف السليم للواقعة محل الحكم وإسقاط القاعدة الشرعية أو القانونية عليها لاختلاف الوقائع، وبالتالي فإن تطبيق القاعدة الشرعية أو القانونية عليها يختلف على الرغم من وحدة الركن المادي في الجريمة.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية

الأبِّي، صالح عبدالسميع، جواهر الإكليل شرح مختصر الشيخ خليل، (دار المعرفة، لبنان، بيروت، د. ت).

ابن أبي الدم، شهاب الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عبدالله، أدب القضاء، تحقيق محيي هلال السرحان، (مطبعة الإرشاد، جمهورية العراق، بغداد، ١٤٠٤هـ).

ـــــــــــــ، أدب القضاء، تحقيق أ. د محمد الزحيلي، دار الفكر، سورية، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ).

ابن أبي عمرو، معمر، الجامع، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، (المجلس العلمي بباكستان، توزيع المكتب الإسلامي، لبنان، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ)، ملحق بمصنف عبدالرزاق.

الأثير، أبو الحسن علي، الكامل في التاريخ، تحقيق عمر عبدالسلام تدمري، (دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت، ١٤١٧هـ).

أحمد، حسام الدين محمد، حق المتهم في الصمت دراسة مقارنة، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ط٣، ٢٠٠٣م).

أحمد، فؤاد عبدالمنعم، بحوث في النظام الجنائي الإسلامي وتطبيقه في المملكة العربية السعودية، (دار المطبوعات الجامعية، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، ١٤٣٥هـ).

ـــــــــــــ، مبدأ المساواة في الإسلام، (دار المطبوعات الجامعية، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، ط٢، ٢٠١٤م).

الأصفهاني، الراغب، مفردات ألفاظ القرآن الكريم، تحقيق صفوان داوودي، (دار القلم، سوريا، دمشق، ط ٣، ١٤٢٣هـ).

الأغبش، محمد الرضا، السياسة القضائية في عهد عمر بن الخطاب وصلتها بواقعنا المعاصر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤١٧هـ).

الألباني، محمد ناصر الدين، خطبة الحاجة، (المكتب الإسلامي، ١٤٠٠هـ).

الآمدي، علي بن أبي علي، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق الدكتور عبدالله بن علي الشهراني، (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، المملكة العربية السعودية، الرياض، رسالة ماجستير، منشورة، ١٤٣٣هـ).

الأنصاري، أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب، الخراج، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد وسعد حسن محمد، (المكتبة الأزهرية للتراث، جمهورية مصر العربية، القاهرة، د. ت).

أنيس، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، (دار إحياء التراث العربي، لبنان، بيروت، ط ٢، ١٣٩٣هـ).

البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير الناصر، (دار طوق النجاة، مصورة عن السلطانية، ١٤٢٢هـ).

البدري، محمد أحمد، الضمانات الدستورية للمتهم في مرحلة المحاكمة الجنائية دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، (جامعة طنطا، كلية الحقوق، جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه، غير منشورة).

بدوي، أحمد زكي، المصطلحات السياسية والدولية، (دار الكتاب المصري، مصر، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، لبنان بيروت، ط ٢، ١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م).

البركتي، محمد عميم الإحسان المجددي، التعريفات الفقهية، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٩م).

بريك، إدريس عبدالجواد، ضمانات المشتبه به في مرحلة الاستدلال ـ دراسة مقارنة، (دار الجامعة الجديدة، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٥م).

بسيوني، عبدالغني عبدالله، مبدأ المساواة أمام القضاء وكفالة حق التقاضي، منشأة المعارف، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، ط ٢، ٢٠٠٤م).

بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، (دار الشروق، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م).

بسيوني، محمود شريف، محيي الدين، خالد، الوثائق الدولية والإقليمية المعنية بالعدالة الجنائية، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ط٣، ٢٠١٢م).

البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق محمد بن عبدالله النمر وآخرين، (دار طيبة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط ٤، ١٤١٧هـ).

بني فضل، علاء باسم، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، (جامعة النجاح الوطنية، دولة فلسطين، نابلس، رسالة ماجستير، غير منشورة، ٢٠١١م).

البورنو، محمد صدقي، موسوعة القواعد الفقهية، (مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ط ٦، ١٤٢٤هـ).

البورنو، محمد صدقي، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، (مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ط ٤، ١٤١٦هـ).

بوضياف، عمار، المحاكمة العادلة في النظام الجنائي الإسلامي والمواثيق الدولية، دراسة منشورة، الشبكة العنكبوتية، www.startimes.com/f.aspx?t=20131596.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط ٣، ١٤٢٤هـ).

تاج الدين، مدني عبدالرحمن، أصول التحقيق الجنائي وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية دراسة مقارنة، (معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٥هـ).

التركماني، عدنان خالد، الإجراءات الجنائية الإسلامية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٠هـ).

الترمانيني، عبدالسلام، مفهوم العدل والعدالة في الشريعة الإسلامية، مجلة الحقوق والشريعة، (جامعة الكويت، كلية الحقوق والشريعة،الكويت،السنةالثانية،العددالأول،صفر١٣٩٨هـ).

ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبدالحليم، الحسبة في الإسلام أو وظيفة الحكومة الإسلامية، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، د. ت).

ـــــــــــــــ، مجموع الفتاوى، تحقيق عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، (مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة، ١٤١٦هـ).

الجرجاني، علي بن محمد بن علي، التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، (دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت، ط ٤، ١٤١٨هـ).

الجصاص، أحمد بن علي، أحكام القرآن، تحقيق عبدالسلام محمد شاهين، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط ٤، ١٤٣٤هـ).

الجوفان، ناصر بن محمد، استقلال القضاء في المملكة العربية السعودية، (مجلة العدل، المملكة العربية السعودية، الرياض، بحث منشور، العدد الأول، محرم ١٤٢٠هـ).

الجوفان، ناصر بن محمد، ضمانات عدالة القضاء في الفقه والنظام، (المعهد العالي للقضاء، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، غير منشورة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ).

الجويني، أبو المعالي عبدالملك بن عبدالله، غياث الأمم في التياث الظلم، (الغياثي)، تحقيق أ. د. فؤاد عبدالمنعم أحمد وأ. د. مصطفى حلمي، (مؤسسة الريان، لبنان، بيروت، دار الزاحم، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).

جيرار كورنو، معجم المصطلحات القانونية، ترجمة، منصور القاضي، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، ١٤١٨هـ).

جيرة، عبدالمنعم عبدالعظيم، نظام القضاء في المملكة العربية السعودية،

(معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٠٩هـ).

الجيزاني، محمد بن حسين، معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، (دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الرياض، رسالة دكتوراه، منشورة، ط ٥، ١٤٢٧هـ).

حجازي، إسراء حسين، ضمانات المحاكمة العادلة أمام القضاء الجنائي الدولي، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠١٥م).

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (دار المعرفة، لبنان، بيروت، ١٣٧٩هـ).

الحجيلان، صلاح إبراهيم، الملامح العامة لنظام الإجراءات الجزائية السعودي ودوره في حماية حقوق الإنسان، (منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بيروت، ١٤٢٧هـ).

الحديثي، عمر فخري، حق المتهم في محاكمة عادلة، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، (دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط ٢، ١٤٣١هـ).

الحرقان، عبدالحميد بن عبدالله، شرح نظام الإجراءات الجزائية، (مطابع الحميضي، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٣٦هـ).

ابن حزم، علي بن أحمد، مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، د. ت).

الحسون، مبدأ الشرعية في المسائل الجنائية في الفقه الإسلامي، وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية، (جامعة الملك سعود، كلية التربية،

المملكة العربية السعودية، الرياض، رسالة ماجستير، غير منشورة، ١٤٠٣هـ).

الحقيل، سليمان بن عبدالرحمن، حقوق الإنسان في الإسلام وتطبيقاتها، (مؤسسة الممتاز للطباعة والتجليد، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢١هـ).

حماد، محمد يوسف، حقوق وضمانات المتهم في مراحل الدعوى الجنائية - دراسة مقارنة، (جامعة القاهرة، كلية الحقوق، جمهورية مصر العربية، القاهرة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، ٢٠١١م).

حمودة، علي محمود، النظرية العامة في تسبيب الحكم الجنائي في مراحله المختلفة، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٤م).

حيدر، علي خواجة، درر الحكام في شرح مجلة الأحكام، تعريب فهمي الحسيني، (دار الجيل، لبنان، بيروت، ١٤١٤هـ).

خالد، خالد محمد، رجال حول الرسول، (دار الفكر للنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، ١٤٢١هـ).

الخرشة، محمد أمين، تسبيب الأحكام الجزائية، (دار الثقافة، الأردن، عمان، ١٤٣٢هـ).

أبو خضرة، محمد الغرياني المبروك، استجواب المتهم وضماناته في مراحل الدعوى الجزائية دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، منشورة، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠١١م).

خليل، أحمد، أصول المحاكمات المدنية، (منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بيروت، ٢٠١١م).

آل خنين، عبدالله بن محمد، تسبيب الأحكام القضائية في الشريعة الإسلامية، (دار ابن فرحون، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط ٣، ١٤٣٤هـ).

ـــــــــــــ، المحقق الجنائي في الفقه الإسلامي، (مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٦هـ).

خوين، حسن بشيت، ضمانات المتهم في الدعوى الجزائية - دراسة مقارنة، (دار الثقافة للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمّان، ط ٢، ١٤٣١هـ).

داود، أحمد محمد علي، أصول المحاكمات الشرعية، (دار الثقافة، المملكة الأردنية الهاشمية، عمّان، ٢٠٠٤م).

أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، (المكتبة العصرية، لبنان، بيروت، د. ت).

الدبيان، علي، الضمانات القضائية العامة في الأنظمة العدلية، (ندوة القضاء والأنظمة العدلية، وزارة العدل، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط٢، ١٤٢٥هـ).

الدرعان، عبدالله بن عبدالعزيز، المبسوط في قواعد الإجراءات الجزائية، (مكتبة التوبة، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٣٤هـ).

آل دريب، سعود بن سعد، التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية في ضوء الشريعة الإسلامية ونظام السلطة القضائية، (جامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤١٩هـ).

دستور جمهورية مصر العربية الصادر في عام ٢٠١٤م.

الروبي، أسامة، الشناوي، وليد، ضمانات استقلال القضاء، دراسة مقارنة بين الأنظمة القانونية في مصر والإمارات وسلطنة عمان وألمانيا، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠١٥م).

الزحيلي، محمد، حقوق الإنسان في الإسلام ـ دراسة مقارنة مع الإعلان العالمي والإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان، (دار ابن كثير، لبنان، بيروت، ط ٥، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م).

ـــــــــــ، حقوق الإنسان في الإسلام، دار الكلم الطيب، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م).

ـــــــــــ، الإجراءات الجنائية الشرعية، دراسة مقارنة مع الأنظمة والقوانين المعاصرة، (دار الفكر المعاصر، لبنان، بيروت، ١٤٣٦هـ -٢٠١٥م).

ـــــــــــ، القضاء الشرعي القواعد والضوابط الفقهية، (دار الفكر، سوريا، دمشق، ١٤٣٦هـ).

ـــــــــــ، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، (دار الفكر، لبنان، بيروت، ط ٥، ١٤٣٦هـ).

الزحيلي، وهبة مصطفى، التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، (دار الفكر المعاصر، سوريا، دمشق، ط ٢، ١٤١٨هـ).

زيتون، وضاح، المعجم السياسي، (دار أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي، الأردن، عمّان، ٢٠١٠م).

أبو زيد، إيمان عبدالستار، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، (مركز الدراسات العربية، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤م).

أبو زيد، عبدالناصر، مصادر حقوق الإنسان، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠١٤م).

زيد، محمد إبراهيم، نظم العدالة الجنائية في الدول العربية في المراحل السابقة لمرحلة المحاكمة، مجموعة أبحاث المؤتمر الدولي حول القضاء والعدالة، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ٢٠٠٦م).

زيدان، عبدالكريم، نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، (مؤسسة الرسالة، الجمهورية العربية السورية، دمشق، ط ٣، ١٤٣٢هـ).

الزيلعي، فخرالدين، عثمان بن علي، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، (دار المعرفة، لبنان، بيروت، ط ٢، د. ت).

السبكي، تاج الدين عبدالوهاب بن تقي الدين، الأشباه والنظائر، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩١م).

السبيعي، منيرة بنت سعود، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، (جامعة القاهرة، كلية الحقوق، جمهورية مصر العربية، القاهرة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، ٢٠١٠م).

سديرة، نجوى يونس، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية،

رسالة ماجستير، (دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، عمّان، ١٤٣٥هـ).

سرور، أحمد فتحي، الشرعية الإجرائية الجنائية، (المجلة الجنائية القومية، جمهورية مصر العربية، المجلد التاسع، العدد ٣، نوفمبر سنة ١٩٧٨).

ـــــــــــــ، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٣م).

سرور، أحمد فتحي، القانون الجنائي الدستوري، (دار الشروق، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ط ٢، ١٤٢٢هـ).

ـــــــــــــ، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ط ١٠، ٢٠١٦م).

ـــــــــــــ، الوسيط في قانون العقوبات القسم العام، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ط ٦، ٢٠١٥م).

ابن سعد، أبو عبدالله محمد بن سعد الهاشمي، الطبقات الكبرى، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ١٤١٠هـ).

السعيد، كامل، مفهوم المحاكمة العادلة وضماناتها، بحث من ضمن مجموعة أبحاث بعنوان دراسات جنائية معمقة في الفقه والقانون والقضاء المقارن، دار الثقافة، الأردن، عمّان، ١٤٢٣هـ).

سلامة، مأمون محمد، قانون الإجراءات الجنائية معلقًا عليه بالفقه

وأحكام النقض، دار الفكر العربي، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٩٨٠م).

أبو سليمان، عبدالوهاب إبراهيم، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، (مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط ٩، ١٤٢٦هـ).

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، الأشباه والنظائر، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ١٤١١هـ).

أبو شقة، محمد بهاء الدين، ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة الجنائية - دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة، (جامعة القاهرة، كلية الحقوق، جمهورية مصر العربية، القاهرة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، ٢٠٠٥م).

الشمري، محمد فلاح، نقض الأحكام الجنائية في الشريعة الإسلامية وتطبيقاته في القضاء السعودي، رسالة ماجستير، غير منشورة، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٢هـ).

شموط، حسن تيسير، العدالة القضائية وتطبيقاتها في الشريعة الإسلامية، (دار النفائس، الأردن، عمّان، ١٤٢٦هـ).

الشوافة، خالد شارع، التعليق على نظام الإجراءات الجزائية في مرحلتي الاستدلال والتحقيق، (مكتبة القانون والاقتصاد، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٣٣هـ).

الشوكاني، محمد بن علي، فتح القدير الجامع بين فنَّي الرواية والدراية

من علم التفسير، تحقيق عبدالرحمن عميرة، (دار الوفاء، مصر، المنصورة، ١٤٣٥هـ).

شيبوب، خليل، المعجم القانوني، (دار نشر الثقافة، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، ١٩٤٩م).

الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الرسل والملوك (تاريخ الطبري)، (دار التراث، لبنان، بيروت، ط ٢، ١٣٨٧هـ).

ـــــــــــــ، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق أحمد محمد شاكر، (مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م).

الطرابلسي، علاء الدين أبو الحسن علي بن خليل، معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام، (مؤسسة القدس، ١٤٣٠هـ).

طشطوش، هايل عبدالمولى، حقوق الإنسان بين الفكر الإسلامي والتشريع الوضعي، (دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٧م).

آل ظفير، سعد بن محمد، الإجراءات الجنائية في المملكة العربية السعودية ـ دراسة تفصيلية تأصيلية لنظام الإجراءات الجزائية السعودي، (مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط٢، ١٤٣٦هـ).

ابن عابدين، محمد أمين، رد المحتار على الدر المختار، (دار الفكر، لبنان، بيروت، ط ٢، ١٤١٢هـ).

ـــــــــــــ، العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية، (دار المعرفة، د. ن، د. ت).

ابـن عاشـور، محمـد الطاهـر، مقاصـد الشريعـة الإسـلامية، تحقيـق محمـد الحبيـب ابن الخوجة، (وزارة الأوقاف والشـؤون الإسـلامية، قطر، ١٤٢٥هـ).

أبـو عامر، محمد زكـي، الإجراءات الجنائية، (منشـورات الحلبـي الحقوقية، لبنان، بيروت، ٢٠١٠م).

عبدالباقـي، محمـد فـؤاد، المعجـم المفهـرس لألفـاظ القـرآن الكريـم، (دار الحديـث، جمهوريـة مـصر العربيـة، القاهـرة، ط ٣، ١٤١١هــ).

عبدالبصـير، عصـام عفيفـي، التعليـق عـلى نظـام الإجـراءات الجزائيـة في المملكـة العربيـة السـعودية، (دار النهضـة العربيـة، جمهوريـة مـصر العربيـة، القاهـرة، ١٤٢٥هـ).

عبدالخالـق، عبدالمعطـي، ضمانـات حقـوق الإنسـان في الدسـتور وقانـون العقوبـات وقانـون الإجـراءات الجزائيـة، (دار النهضـة العربيـة، جمهوريـة مـصر العربيـة، القاهـرة، ٢٠١٤م).

ابـن عبدربـه، أبو عمـر شـهاب الدين أحمد بـن محمـد، العقد الفريـد، (دار الكتـب العلميـة، لبنان، بـيروت، ١٤٠٤هـ).

عبدالـرؤوف خلـف الله أبـو الفضـل، مبـدأ المسـاواة أمـام القضـاء بـين الشريعـة الإسـلامية والقانـون الوضعـي، (دار الفكـر الجامعـي، جمهوريـة مـصر العربيـة، الإسـكندرية، ٢٠١٢م).

عبدالعزيـز، عمـر (الحسـام الشـهيد)، شرح أدب القـاضي للإمـام أبي بكـر الخصـاف، تحقيـق الشـيخ أبـو الوفـاء الأفغـاني، والشـيخ أبـو بكـر الهاشـمي، (دار الكتـب العلميـة، لبنـان، بـيروت، ١٤١٤هــ).

عبدالمنعم، سليمان، بطلان الإجراء الجنائي، (دار الجامعة الحديثة، مصر، الإسكندرية، ١٩٩٩م).

عبدالمنعم، محمود عبدالرحمن، معجم مصطلحات الألفاظ الفقهية، (دار الفضيلة، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٤١٩هـ).

عبيد، رؤوف، ضوابط تسبيب الأحكام الجنائية وأوامر التصرف في التحقيق، (دار الجيل، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٦م).

ـــــــــــــ، مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري، (دار الفكر العربي، جمهورية مصر العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٦م).

العتيبي، سعود بن عبدالعالي، الموسوعة الجنائية الإسلامية المقارنة بالأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية، (دار التدمرية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط ٢، ١٤٣٠هـ).

عثمان، دعاء محسن، ضمانات المحاكمة العادلة في ضوء النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، (جامعة القاهرة، كلية الحقوق، جمهورية مصر العربية، القاهرة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م).

ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبدالله، أحكام القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، (مكتبة الرياض الحديثة، المملكة العربية السعودية، الرياض، د. ت)، وأخرى (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط ٣، ١٤٢٤هـ).

عزيز، سردار علي، ضمانات المحاكمة العادلة للمتهم ـ دراسة مقارنة

بالشريعة الإسلامية، (دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٠م).

العصيمي، عبدالله محمد، ضمانات المحامي في نظام المحاماة السعودي: دراسة تأصيلية مقارنة، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، ١٤٣٣هـ).

عودة، عبدالقادر، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنًا بالقانون الوضعي، (دار الرسالة العالمية، الجمهورية العربية السورية، دمشق، ط ٢، ١٤٣٣هـ).

عوض، محمد محيي الدين، أصول الإجراءات الجزائية (نظرية البطلان)، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٤ـ ١٤٢٥هـ).

العيسوي، ناهد يسري، ضمانات المحاكمة الجنائية المنصفة، (جامعة عين شمس، كلية الحقوق، جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، ٢٠١٢م).

أبو غدة، حسن، الثقافة الإسلامية والتحديات الفكرية المعاصرة وحقوق الإنسان، (جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٣٥هـ).

غوث، طلحة بن محمد، الادعاء العام وأحكامه في الفقه والنظام، (دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٥هـ).

ابـن فارس، أحمـد، مقاييـس اللغة، تحقيـق عبدالسـلام محمد هـارون، (دار الجيـل، لبنان، بـيروت، ١٤١١هـ).

ابـن فرحـون، برهـان الدين أبـو الوفـاء إبراهيـم، تبصرة الحـكام في أصول الأقضيـة ومناهج الأحـكام، (دار الكتـب العلمية، لبنـان، بيروت، د. ت).

الفقيـه، عبدالمحسـن بن عـلي، ضمانـات المتهم في مرحلـة التحقيـق الجنائي في الفقـه والنظـام، (جامعـة الإمـام محمـد بـن سـعود الإسـلامية، المعهـد العالي للقضـاء، المملكة العربية السـعودية، الرياض، رسـالة ماجسـتير، غير منشـورة، ١٤١٨هـ).

فرحـات، عبـدالله حسـين، ضمانات المتهـم أمام المحكمـة الجنائيـة الدولية، (جامعـة القاهـرة، كلية الحقـوق، جمهورية مـصر العربيـة، القاهرة، رسـالة ماجسـتير، غير منشـورة، ٢٠١٢).

فـودة، عبدالحكـم، الـبراءة وعـدم العقـاب في الدعـوى الجنائيـة، (منشـأة المعـارف، جمهوريـة مـصر العربيـة، الإسـكندرية، ١٩٩٠م).

القـار، عبدالواحـد محمـد، قانـون حقـوق الإنسـان، (دار النهضـة العربية، جمهوريـة مـصر العربيـة، ط مطابع جامعـة القاهـرة، د. ت).

القـاضي، محمـد محمـد مصبـاح، حـق الإنسـان في محاكمـة عادلة – دراسـة مقارنـة، (دار النهضـة، مـصر، القاهـرة، ط ٢، د. ت).

القبائـلي، سـعد حمـاد صالـح، ضمانـات حق المتهـم في الدفـاع أمـام القضاء الجنائـي دراسـة مقارنـة، (دار النهضـة العربيـة، جمهوريـة مـصر العربيـة، القاهـرة، ١٩٩٨م).

القحطاني، سعود بن عبدالله، ضمانات المتهم في نظام الإجراءات الجزائية السعودي في مرحلة المحاكمة، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، رسالة ماجستير، غير منشورة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م).

ابن قدامة، عبدالله بن محمد بن أحمد، المغني، تحقيق عبدالله التركي، وعبدالفتاح الحلو، (دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٢هـ).

القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، (دار الكتب المصرية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ط ٢، ١٣٨٤هـ).

قلعهجي، معجم لغة الفقهاء، (دار النفائس للنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، ط ٢، ١٤٢٧هـ).

قنان، صالح رمضان، ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة الجنائية في التشريعين المصري والليبي، (جامعة القاهرة، كلية الحقوق، جمهورية مصر العربية، القاهرة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، ٢٠١٥م).

ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق محمد عبدالسلام إبراهيم، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ١٤١١هـ).

ابن قيم الجوزية، أبو عبدالله محمد بن أبي بكر، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق نايف بن أحمد الحمد، (دار التدمرية،

المملكة العربية السعودية، الرياض، ط ٣، ١٤٣٥هـ)، وأخرى (دار الحديث، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٤٢٣هـ).

الكباش، خيري أحمد، الحماية الجنائية لحقوق الإنسان ـ دراسة مقارنة في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والمبادئ الدستورية والمواثيق الدولية، (منشأة المعارف، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، ط ٢، ٢٠٠٨م، رسالة دكتوراه).

الكبيسي، عبدالستار سالم، ضمانات المتهم قبل وأثناء المحاكمة، (منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بيروت، ٢٠١٣م).

ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، (مكتبة العلوم والحكم، المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة، ١٤١٣هـ) وأخرى، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ١٤١٩هـ) وأخرى (دار طيبة، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط ٢، ١٤٢٠هـ).

اللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات الجزائية الصادرة بموجب القرار الوزاري رقم (١٤٢) وتاريخ ٢١/ ٣/ ١٤٣٦هـ.

اللبان، أسامة، سيد، الإجراءات الجزائية في المملكة العربية السعودية، (مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٣٥هـ).

ابن ماجه، أبو عبدالله محمد بن يزيد، سنن ابن ماجة، (مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، المملكة العربية السعودية، د. ت).

ابن مازة، عمر بن عبدالعزيز (الصدر الشهيد)، شرح أدب القاضي للخصاف، تحقيق محيي هلال السرحان، (وزارة الأوقاف العراقية، العراق، بغداد، ١٣٩٨هـ).

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، (المكتبة الأزهرية للتراث، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٤٣٤هـ) وأخرى (دار الحديث، جمهورية مصر العربية، القاهرة، د. ت).

متولي، عبدالحميد، مبادئ نظام الحكم في الإسلام مع المقارنة بالمبادئ الدستورية الحديثة، (منشأة المعارف، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، ط ٤، ١٩٧٨م).

مجلة الأحكام العدلية، تحقيق نجيب هواويني، (كاراخانة نور محمد، باكستان، كراتشي، د. ت).

مجمع اللغة العربية، معجم القانون، (الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

محب الدين، محمد مؤنس، شرح قانون الإجراءات الجنائية، (جامعة المنوفية، كلية الحقوق، جمهورية مصر العربية، منشورة بمعرفة المؤلف، د. ت).

محفوظ، أشرف محمود، الضمانات الدولية للمحاكمة العادلة والمنصفة، وموقف القانون المصري منها، (جامعة القاهرة، كلية الحقوق، جمهورية مصر العربية، القاهرة، رسالة ماجستير، غير منشورة، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م).

محمدن، محمد بن عبدالله، حقوق الإنسان والعدالة الجنائية، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٣١هـ).

المحمصاني، صبحي، أركان حقوق الإنسان، (دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٧٩م).

مخلوف، أحمد صالح، الوسيط في شرح التنظيم القضائي الجديد بالمملكة العربية السعودية، (معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٣٤هـ).

المرزوقي، محمد بن عبدالله، السلطة التنظيمية في المملكة العربية السعودية، (الشبكة العربية للأبحاث والنشر، لبنان، بيروت، ٢٠١٤م).

المرصفاوي، حسن صادق، المرصفاوي في أصول الإجراءات الجنائية، (منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٨م).

المزمومي، محمدحميد، الشامل في شرح نظام الإجراءات الجزائية في المملكة العربية السعودية، (المركز القومي للإصدارات القانونية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠١٦م).

ـــــــــــــ، ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة، دراسة مقارنة بين نظام روما ونظام الإجراءات الجزائية السعودي الجديد، (مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، العدد ٥٧، سنة ٢٠١٦م).

مسلم، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، (دار إحياء التراث العربي، لبنان، بيروت، د. ت).

الملا، سامي صادق، اعتراف المتهم دراسة مقارنة، (المطبعة العالمية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، رسالة دكتوراه، منشورة، ط ٢، ١٩٧٥م).

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، (دار صادر، لبنان، بيروت، الطبعة السابعة، ٢٠١١م).

مهدي عبدالرؤوف، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠١٣م).

المهوس، يوسف بن محمد، تسبيب الحكم القضائي بين الفقه الإسلامي والنظام القضائي السعودي، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٥هـ، رسالة ماجستير، غير منشورة).

الموجان، إبراهيم حسين، إيضاحات على نظام الإجراءات الجزائية، (د. ن، ط ٢، ١٤٢٧هـ).

موسى، أبو السعود عبدالعزيز، ضمانات المتهم (المدعى عليه) وحقوقه في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، (دار الفكر والقانون، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠١٥م).

ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، تحقيق زكريا عميرات، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، سنة ١٤١٩هـ).

النسائي، أحمد بن شعيب، سنن النسائي، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، (مكتب المطبوعات الإسلامية، سوريا، حلب، ط٢، ١٤٠٦هـ).

نظام الإجراءات الجزائية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم(م/ ٢) وتاريخ ٢٢/ ١/ ١٤٣٥هـ.

النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية الصادر بالأمر الملكي رقم(أ/ ٩٠) وتاريخ ٢٧/ ٨/ ١٤١٢هـ.

نظـام القضـاء السـعودي الصادر بالمرسـوم الملكـي رقـم (م / ٧٨) وتاريخ ١٩/ ٩/ ١٤٢٨هـ.

نظـام المحامـاة السـعودي الصادر بالمرسـوم الملكـي رقـم (م/ ٣٨) وتاريخ ٢٨/ ٧/ ١٤٢٢هـ.

نظـام محاكمـة الـوزراء الصـادر بالمرسـوم الملكـي رقـم (م/ ٨٨) وتاريـخ ٢٢/ ٩/ ١٣٨٠هـ.

نظـام المرافعـات الشرعية السـعودي الصادر بالمرسـوم الملكـي رقم (م/ ١) وتاريخ ٢٢/ ١/ ١٤٣٥هـ.

نظـام مكافحـة الإرهـاب وتمويلـه الصـادر بموجـب المرسـوم الملكـي رقم (م/ ١٦) وتاريـخ ٢٤/ ٢/ ١٤٣٥هـ.

نظـام هيئـة التحقيق والادعاء العام الصادر بالمرسـوم الملكـي رقم (م/ ٥٦) وتاريخ ٢٤/ ١٠/ ١٤٠٩هـ.

النقبـي، جمـال محمـد خلفـان، الإجـراءات الجنائيـة أمـام المحكمـة الجنائية الدوليـة، (أكاديميـة شرطـة دبي، كليـة القانـون وعلـوم الشرطـة، دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة، إمـارة دبي، رسـالة ماجسـتير، منشـورة، ١٤٣٢هـ).

أبـو نمـر، فـارس عبدالكريـم، الضمانـات القضائيـة للمتخاصمـين أمـام المحاكـم الشرعية في قطاع غـزة، (الجامعة الإسـلامية، كلية الشريعة والقانـون، دولـة فلسـطين، غـزة، رسـالة ماجسـتير، غير منشـورة، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م).

النـووي، محيـي الديـن يحيـى بـن شرف، المنهـاج شرح صحيـح مسـلم بن

الحجـاج، (دار إحيـاء الـتراث العـربي، لبنـان، بـيروت، ط ٢، ١٣٩٢هـ).

النويـري، أحمد بن عبدالوهـاب، نهاية الأرب في فنـون الأدب، (دار الكتب والوثائق القوميـة، جمهورية مصر العربيـة، القاهرة، ١٤٢٣هـ).

ابـن هشـام، عبدالملـك بـن هشـام، السـيرة النبوية، تحقيـق مصطفى السـقا وإبراهيـم الإبيـاري وعبدالحفيـظ الشـلبي، (شركـة مكتبـة ومطبعة مصطفـى البـابي الحلبـي وأولاده، مـصر، القاهـرة، ط ٢، ١٣٧٥هـ).

ابن الهمام، كمال الديـن محمـد عبدالواحـد، فتـح القديـر، (دار الفكر، د. ت).

الورقـان، أحمـد بـن إبراهيم، مبـدأ الشرعيـة الإجرائية في نظـام الإجراءات الجزائية السـعودي، دراسـة تأصيليـة مقارنة، (جامعـة نايف العربية للعلـوم الأمنية، المملكـة العربية السـعودية، الريـاض، ١٤٣٢هـ - أطروحـة دكتوراه، غير منشـورة).

(وزارة الأوقـاف والشـؤون الإسـلامية، الموسـوعة الفقهيـة الكويتيـة، الكويـت، طباعـة ذات السلاسـل، ط ٢، ١٤١٢هـ).

وكيـع، أبـو بكر محمـد بن خلـف الضبي، أخبـار القضاة، تحقيـق عبدالعزيز بـن مصطفـى المراغـي، (المكتبـة التجاريـة الكـبرى، جمهورية مصر العربية، القاهـرة، ١٣٦٦هـ).

ياسـين، محمـد نعيـم، نظريـة الدعـوى بـين الشريعـة الإسـلامية وقانـون المرافعـات المدنيـة والتجاريـة، (دار النفائـس، الأردن، ط ٢، ١٤٣٢هـ).

ثانيًا: الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية والإقليمية

الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (سان خوسيه) وأقرت هذه الاتفاقية في تاريخ ٢٢/ ١١/ ١٩٦٩م.

الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان وقعت هذه الاتفاقية في روما في الرابع من نوفمبر سنة ١٩٥٠م.

الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري هذه الاتفاقية اعتمدتها الجمعية العامة وعرضتها للتوقيع والتصديق بقرارها رقم (٢١٠٦ ألف) (د - ٢٠) المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥م، ودخلت حيز النفاذ في ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩م.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اعتمدت هذه الاتفاقية وصدق عليها بموجب قرار جمعية الأمم المتحدة رقم (٣٤/ ١٨٠) المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩م ودخلت حيز النفاذ في الثالث من أيلول/ سبتمبر ١٩٨١م.

اتفاقية حقوق الطفل اعتمدت هذه الاتفاقية بموجب قرار اللجنة العامة للأمم المتحدة رقم (٤٤/ ٢٥)المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩م.

اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، اعتمدت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٣٩/ ٤٦) المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤م.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اعتمد بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٢١٧) ألف (د - ٣) وتاريخ ١٠ ديسمبر لعام ١٩٤٨م.

إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام، صدر أثناء انعقاد المؤتمر الإسلامي التاسع عشر لوزراء الخارجية (دورة السلام والتكافل والتنمية) في القاهرة بجمهورية مصر العربية في المدة من ٩ - ١٣ محرم ١٤١١هـ الموافق ٣١ يوليو أغسطس ١٩٩٠م.

الضمانات التي تكفل حماية الذين يواجهون عقوبة الإعدام، اعتمدت هذه الضمانات بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٤/ ٥٠ المؤرخ في ٢٥ آيار/ مايو ١٩٨٤م.

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية اعتمد هذا العهد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة رقم (٢٢٠٠ ألف) وتاريخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر من عام ١٩٦٦م وأصبح نافذًا في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٧٦م.

قانون الإجراءات الجنائية المصري رقم (١٥٠) لعام (١٩٥٠) المعدل بالقانون رقم (٩٥) لسنة (٢٠٠٣م).

قانون السلطة القضائية المصري رقم (٤٦) لعام (١٩٧٢م).

قانون العقوبات المصري رقم (٥٨) لسنة ١٩٣٧م المعدل بالقانون رقم(٩٥) لسنة ٢٠٠٣م.

قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري رقم (١٣) لعام ١٩٨٦م.

المبادئ الرئيسة حول دور المحامي اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في هافانا من ٢٧ آب/ أغسطس إلى ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠م.

مبادئ حماية الأشخاص المصابين بمرض عقلي وتحسين العناية بالصحة العقلية اعتمدت ونشرت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٤٦/ ١١٩) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١م.

مجموعة القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، اعتمدت هذه القواعد في مؤتمر الأمم المتحدة الأول لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في جنيف عام ١٩٥٥ م وأقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراريه رقم ٦٦٣ جيم (د-٢٤) وتاريخ ٣١ تموز/ يوليو ١٩٥٧ ورقم ٢٠٧٦ (د-٦٢) وتاريخ ١٣ آيار/ مايو ١٩٧٧.

مجموعة المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية اعتمدت هذه المبادئ في مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في ميلانو من تاريخ ٢٦ آب/ أغسطس إلى أيلول/ ١٩٨٥م وأقرت بقراري الجمعية العامة رقم (٤٠/ ٣٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥م، ورقم (٤٠ / ١٤٦) المؤرخ في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر١٩٨٥م.

مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، اعتمدت هذه المبادئ ونشرت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم

(٤٣/ ١٧٣) المؤرخ في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨م.

مجموعة مبادئ بانجلور للسلوك القضائي مجموعة مبادئ بانجلور للسلوك القضائي تبنتها المجموعة القضائية لتدعيم الأمانة القضائية والمعدلة في اجتماع المائدة المستديرة لرؤساء المحاكم العليا المنعقدة في قصر السلام بلاهاي في ٢٥ -٢٦ نوفمبر سنة ٢٠٠٢م.

معايير الأمم المتحدة حول دور المدعي العام (عضو النيابة العامة) هذه المعايير اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المعقود في هافانا من ٢٧ آب/ أغسطس إلى ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠م.

الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، تم إقرار هذا الميثاق في عام ١٩٨١م.

ميثاق الأمم المتحدة، وقِّع ميثاق الأمم المتحدة في ٢٦ حزيران/ يونيه ١٩٤٥ في سان فرانسيسكو في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بنظام الهيئة الدولية وأصبح نافذًا في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٥، ويعتبر النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية جزءًا متممًا للميثاق، وقد اعتمدت الجمعية العامة في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣ التعديلات التي أدخلت على المواد ٢٣ و٢٧ و٦١ من الميثاق، والتي أصبحت نافذة في ٣١ آب/ أغسطس ١٩٦٥. كما اعتمدت الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥ التعديلات التي أدخلت على المادة ١٠٩ وأصبحت نافذة في ١٢ حزيران/ يونيه ١٩٦٨.

الميثاق العربي لحقوق الإنسان، اعتمد هذا الميثاق ونشر بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم (٥٤٢٧) المؤرخ في ١٥ سبتمبر ١٩٩٧م.

نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، اعتمد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في مدينة روما بإيطاليا في ١٧ يوليو ١٩٩٨م ودخل حيز التنفيذ في ١ يوليو ٢٠٠٢م.

نظام محكمة العدل الدولية، صدر هذا النظام عام ١٩٤٥م عندما أنشئت محكمة العدل الدولية بدلًا من محكمة العدل الدولية الدائمة.

The present book, in its conclusion, offers some inferences. Among the latter, the following are salient:

- All the above-stated guarantees cherish a noble objective enshrined in Islamic ***Sharia***. Specifically, it is establishing truth, disseminating justice; maintaining law and order; fetching virtues and eradicating vices;
- Such guarantees are considered concessions during trials in consonance to textual records of ***Sharia*** injunctions;
- Judicial independence is considered a fundamental guarantee. No interruption is permitted. Executive discretion, however, represents an exception;
- Man-made legislation concur with Islamic ***Sharia*** on ensuring the right of the accused in dispersing fair trials;
- Islamic ***Sharia*** has taken precedence on man-made legislations in providing guarantees through fair criminal trials. This is reliant on basic sources — ***Al-Quran***, Al-Sunnah and the precepts of guided Caliphs;
- It is incumbent that trials should be open. Simultaneously, however, confidential trial sessions may be conducted during exceptional circumstances. The latter must be in consonance to pertinent legal provisions.

- Guarantee of legal procedures in modern vs. Islamic ***Sharia***;
- Guarantee on the right of the accused on silence in both modern vs. Islamic ***Sharia***;
- Guarantee on the right of the accused on defense in both modern vs. Islamic ***Sharia***;
- Guarantee on the right of the accused in seeking assistance of interpreter in both man-made vs. ***Sharia*** legislations;
- Guarantee on the right of the accused for attendance and information on accusation directed against him in modern law vs. Islamic ***Sharia***;
- Guarantee on the right of the accused in presenting witnesses, interrogation and discussion of evidences on dispute between modern law and Islamic ***Sharia***;
- Guarantee on the right of the accused in fair and expeditious trial in modern law vs. Islamic ***Sharia***; and
- Guarantee on the right of the accused in filing appeal against judicial verdicts issued in modern law vs. Islamic ***Sharia***.

Third chapter presents discussion on objective guarantees for conducting expeditious trials in both modern law vs. Islamic ***Sharia***. Pursuant to this discussion, following issues are highlighted:

- Objective legal guarantee in modern law vs. Islamic ***Sharia***;
- Guarantee of judicial independence in modern law and Islamic ***Sharia***;
- Guarantee of causative factors contributing to judicial ruling in modern law vs. Islamic ***Sharia***;
- Guarantee of equality before judiciary in modern law vs. Islamic ***Sharia***;
- Guarantee of disallowance on follow-up against the accused more than once in modern law vs. Islamic ***Sharia***.

ABSTRACT

The present book expounds procedural and objective guarantees necessary to provide fair criminal trials. The latter are committed by a dominant majority of world nations. Pursuant to this commitment, inter-states accords are signed. Such international instruments observe the sanctity of both national laws and by-laws as well. The present book explains that such guarantees originate fundamentally from Islamic ***Sharia***. Its variant sources — textual records; jurisprudential rules; and historical precepts — provide illuminations. Finally, it exposes the comparative viewpoints of both Saudi law and Egyptian legislation on such guarantees.

The present book seeks to accomplish twin objectives. First, it provides an exposition on guarantees incorporated in international instruments — covenants and accords — on fair criminal trials. This includes human rights as well. This exposition provides its comparison with identical guarantees as enshrined in Islamic ***Sharia***. Second, the present book unfolds the comparative viewpoints of Saudi vs. Egyptian pertinent legislations on identical guarantees.

The present book, as a whole, comprises three chapters. First chapter provides detail on the nature of guarantees as prescribed in both man-made legislations vs. ***Sharia*** in dispersing fair criminal trials. Pursuant to this subject, following sub-titles are elaborated:

- Concept of guarantee and their relative importance in criminal trials;
- Nature of guarantee on fair criminal trials in International Law vs. Islamic ***Sharia*** ;
- Nature of guarantee on fair criminal trials in Saudi vs. Egyptian pertinent legislations;
- Sources of guarantee on fair criminal trials.

Second chapter provides discourse on procedural guarantees to ensure fair criminal trials in modern law vs. Islamic ***Sharia***. Related to this topic, following peripheral detail is provided:

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University for Security Sciences

International Guarantees on Providing Fair Criminal Trail

Dr. Waheed Bin Saeed Al-Wadei

Naif University Publishing House

Riyadh

2017A.D

ⓒ (٢٠١٧م)، دار جامعة نايف للنشر ـ الرياض ـ

المملكة العربية السعودية. ص.ب ٦٨٣٠ الرياض: ١١٤٥٢
هاتف ٢٤٦٣٤٤٤ (١١ ـ ٩٦٦+) فاكس ٢٤٦٤٧١٣ (١١ ـ ٩٦٦+)
البريد الإلكتروني: nuph@nauss.edu.sa

Copyright© (2016) Naif Arab University
for Security Sciences (NAUSS)

ISBN 978 - 603 - 8116 - 93 - 7

P.O.Box: 6830 Riyadh 11452 Tel. (+966-11) 2463444 KSA
Fax (+966 -11) 2464713 E-mail nuph@nauss.edu.sa.

ⓒ (١٤٣٨هـ) دار جامعة نايف للنشر

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الوادعي، وحيد بن سعيد
الضمانات الدولية للمحاكمة الجنائية العادلة/ وحيد بن سعيد الوادعي، الرياض ١٤٣٨هـ
٤٠٠ ص ، ١٧ ـ ٢٤ سم
ردمك: ٧ ـ ٩٣ ـ ٨١١٦ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨
١ ـ المحكمة الجنائية ٢ ـ القانون الجنائي الدولي أ ـ العنوان
ديوي ٣٤١,٧٧ ١٤٣٨/٦٦٣٨

رقم الإيداع: ١٤٣٨/٦٦٣٨
ردمك: ٧ ـ ٩٣ ـ ٨١١٦ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨

الإخراج الفني والطباعة: مطابع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
الرياض ـ هاتف: ٢٤٦٣٤٤٤ تحويلة: ١٦٣٠ / ١٦٣١ ـ فاكس: ٢٤٦٠٠٤٥


بسم الله الرحمن الرحيم

حقوق الطبع محفوظة لـ
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

جميع الأفكار الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي صاحبها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الجامعة

المحتويـــات

المقدمـــــــة ٣

الفصل الأول: ماهية الضمانات الوضعية والشرعية للمحاكمة الجنائية العادلة.. ٢٣

١ .١مفهوم الضمانات، وأهميتها للمحاكمة الجنائية ٢٥

١ .٢ماهية ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة في القانون الدولي والشريعة الإسلامية ٣٤

١ .٣ ماهية ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة في النظام السعودي والقانون المصري ٥٥

١ . ٤ مصادر ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة ٦٣

الفصل الثاني: الضمانات الإجرائية للمحاكمة الجنائية العادلة في القانون والشريعة الإسلامية ١١٥

٢ .١ ضمانة الشرعية الإجرائية في القانون والشريعة الإسلامية .. ١١٨

٢ .٢ ضمانة حق المتهم في الصمت في القانون والشريعة الإسلامية.. ١٥٢

٢ .٣ ضمانة حق المتهم في الدفاع في القانون والشريعة الإسلامية.. ١٦٨

٢ .٤ ضمانة حق المتهم في الاستعانة بمترجم في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية ١٨٧

٢ .٥ضمانة حق المتهم في تكليفه بالحضور وإحاطته علمًا بالتهمة الموجهة إليه وفي وجاهية المحاكمة في القانون والشريعة الإسلامية .. ١٩٨

٢ .٦ضمانة حق المتهم في علنية المحاكمة في القانون والشريعة الإسلامية.. ٢١٢

٢ .٧ ضمانة حق المتهم في إحضار شهوده واستجوابهم ومناقشة أدلة الخصم في القانون والشريعة الإسلامية ٢٢٩

٢ .٨ ضمانة حق المتهم في محاكمة عادلة وعاجلة في القانون والشريعة الإسلامية ٢٤٠
٢ .٩ ضمانة حق المتهم في الطعن في الحكم الصادر ضده في القانون والشريعة الإسلامية ٢٥٨
الفصل الثالث: الضمانات الموضوعية للمحاكمة العادلة في القانون والشريعة الإسلامية ٢٧٩
٣ .١ ضمانة الشرعية الموضوعية في القانون والشريعة الإسلامية . ٢٨١
٣ .٢ ضمانة استقلال القضاء في القانون والشريعة الإسلامية ٢٩٩
٣ .٣ ضمانة تسبيب الأحكام القضائية في القانون والشريعة الإسلامية. ٣١٢
٣ .٤ ضمانة المساواة أمام القضاء في القانون والشريعة الإسلامية.٣٢٦
٣ .٥ ضمانة عدم جواز معاقبة المتهم على الواقعة أكثر من مرة في القانون والشريعة الإسلامية.....٣٤٢
الخاتمـــــــة ٣٥٦
قائمة المراجع ٣٦٠

المقدمـة

«إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ (آل عمران).

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴿١﴾﴾ (النساء).

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ (الأحزاب)[1].

أما بعد:

فيقول الله ـ تبارك وتعالى ـ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ بِغَيۡرِ مَا ٱكۡتَسَبُواْ فَقَدِ ٱحۡتَمَلُواْ بُهۡتَٰنٗا وَإِثۡمٗا مُّبِينٗا ﴿٥٨﴾﴾ (النساء).

لقد فرضت السياسة الجنائية في جميع التشريعات والنظم والقوانين تجريم بعض الأفعال الضارة بمصلحة الفرد، والمجتمع، وقررت العقوبات المناسبة لها؛ لأنه لا يمكن لأي مجتمع من المجتمعات أن ينعم بالاستقرار،

---

(١) تسمى هذه الخطبة (خطبة الحاجة)، كما أطلق عليها العلماء، وكان النبي ﷺ يعلمها أصحابه، ويستفتح بها خطبة النكاح، وغيرها، وكان السلف يفتتحون بها خطبهم، وقد حققها الشيخ: محمد ناصر الدين الألباني في رسالة له بعنوان: (خطبة الحاجة)، (المكتب الإسلامي، ١٤٠٠هـ).

والطمأنينة، والتقدم، والنمو، والمدنية خارج إطار التجريم والعقاب، ولما كان الأمر كذلك فإنه من الضروري أن تظهر العدالة الجنائية، التي تستوجب النظر إلى المتهم باعتباره إنسانًا، له كيانه، وشخصيته، وحرياته، وكرامته، وشعوره، مهما كانت طبيعة التهمة المنسوبة إليه، وأيًّا كانت حالته السياسية، والاجتماعية، والمالية، ومن حقه أن يتمتع بمحاكمة عادلة، في جميع مراحل سير الدعوى الجنائية، ابتداءً من مرحلة التحري، والتحقيق الابتدائي، وانتهاءً بمرحلة المحاكمة، وتنفيذ العقوبة.

إن ذلك هو المطلب الرئيس لكل الشعوب، وغايتهم المنشودة؛ لأن أساس قيام الدول، واستمرارها، هو: إقامة الحق، ونشر العدل، وبث الطمأنينة بين الناس.

لقد اهتم المجتمع الدولي المعاصر، وعلى رأسه هيئة الأمم المتحدة، وكذلك كثير من المنظمات والاتحادات الدولية، والإقليمية الأخرى ذات الصفة الحكومية وغير الحكومية (الأهلية)، وجمعيات حقوق الإنسان، ومنظمات المحامين في أغلب الدول، إن لم يكن جميعها، بحق المتهم في محاكمة عادلة، واعتبروه من أرقى حقوق الإنسان في العصر الحاضر.

وانطلاقًا من مبدأ الخوف من أن تطغى مصلحة السلطات العامة في الدول على ضمانات حقوق المتهم فقد عمل المجتمع الدولي على إقرار كثير من الضمانات الإجرائية، والموضوعية الضرورية، والمهمة للمحاكمة، والتزم بها أغلب الدول في المجتمع الدولي، ووُقعت من أجلها المعاهدات، والاتفاقيات، وسُنت من أجلها القوانين، والنظم، إلا أن بعض تلك الاتفاقيات الدولية والقوانين الداخلية أكدت أهمية المحاكمة العادلة، والضمانات المصاحبة لها من الناحية النظرية فقط، أما الواقع العملي فيبدو فيها مخالفًا تمامًا في عدد من الحالات، كما أنه كان لهذا الخوف وهذا الاهتمام أثرهما الواضح، والجلي،

والفاعل في الكشف عن الجوانب الإجرائية المختلفة للمحاكمة العادلة، وفي دفع المختصين لمضاعفة الجهد، والاهتمام أكثر بهذا الحق، وإعادة النظر في النظم القانونية المعمول بها، وتطويرها[1].

وتُعد المحاكمات العادلة ـ سواء على المستوى الداخلي أو الدولي ـ أهم ضمانة لحقوق المتهم في جميع مراحل الدعوى الجنائية، ولاستقرار أحكام القانون.

وتعتبر الشريعة الإسلامية صاحبة فضل السبق في تأكيد أهمية المحاكمات العادلة، ويؤكد التاريخ والوقائع التي حدثت في عهد الرسول ﷺ، والخلفاء الراشدين ـ رضوان الله عليهم ـ، أن الشريعة الإسلامية تمسكت بأهمية تطبيق القواعد الشرعية على الواقع، على عكس ما هو حاصل في بعض الأحكام الصادرة في العصر الحاضر، سواء على المستوى الدولي أو الداخلي.

مشكلة الدراسة

تتلخص مشكلة الدراسة في محاولة استيضاح مدى التوافق بين الضمانات التي رسختها المواثيق والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان مع الضمانات التي قررتها الشريعة الإسلامية للمحاكمة الجنائية العادلة وبيان موقف المنظم السعودي والمشرع المصري من تلك الضمانات.

أهمية الدراسة

ويُعد التقدم في العلاقات الدولية، وخصوصًا فيما يتعلق بالتعاون في أعمال السلطة القضائية، وإجراءات المحاكمة، نقطة انطلاق مهمة في سبيل

(١) بوضياف، عمار، المحاكمة العادلة في النظام الجنائي الإسلامي والمواثيق الدولية، دراسة منشورة، الشبكة العنكبوتية، www.startimes.com/f.aspx?t=20131596.

إقرار كثير من الضمانات اللازمة لسلامة المحاكمة الجنائية، التي تقوم على مبدأ العدل، والمساواة، وذلك من خلال المعاهدات الجماعية، والقرارات الصادرة من المنظمات الدولية، أو حتى الأنظمة، والقوانين الداخلية للدول، التي تؤكد أهمية تحقيق الضمانات اللازمة لكلٍّ من المتهمين، والقضاة، والدفاع أمام المحاكم.

ويؤكد الواقع العملي خلاف ذلك في بعض الحالات التي يتم فيها تجاوز الالتزامات الدولية، وللأسف الشديد في كثير من الأحيان إهمالها؛ أو إغفالها، أو حتى تعطيلها دون مبرر، أو قد يكون هناك مبرر، ولكنه مبرر مخالف للعقل والمنطق والواقع، وهو ما ينتج عنه حدوث إشكالات، وخلل في تطبيق تلك الاتفاقيات، والمعاهدات، المتعلقة بإجراءات المحاكمة.

ويمكن إبراز أهمية الدراسة من ناحيتين: علمية، وعملية.

أولًا: الأهمية العلمية

تتجلى الأهمية العلمية لهذه الدراسة فيما يلي:

- أنها تعد إحدى الدراسات التي تُعنى بالقانون الدولي الجنائي، والقانون الجنائي الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان: دراسة، وتحليلًا، وتأصيلًا في الشريعة الإسلامية، بغرض الوقوف على الضمانات الدولية للمحاكمة العادلة.
- يركز الجهد لتأصيل هذه الضمانات في الشريعة الإسلامية، بهدف معرفة اتساقها مع عالمية الرسالة الإسلامية، استنادًا لكتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ، وبناءً على القواعد التشريعية الأخرى في الدين الإسلامي، المندرجة تحت باب السياسة الشرعية.

- يوضح مفهوم الضمانات الدولية للمحاكمة الجنائية العادلة، ويبين كيف تمثل هذه الضمانات حماية لحقوق المتهم خلال مرحلة المحاكمة الجنائية.

- يقدم تحليلًا للضمانات المستفادة من المعاهدات الدولية، ومن المصادر الأخرى ذات القوة الدولية، ومن المواثيق الإقليمية، وأنظمة المحاكم الجنائية الدولية، ثم يتناول كل ضمانة على حدة بالدراسة الشرعية، للنظر في مدى اتساقها مع كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ وعمل الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم.

- يناقش مدى رعاية أنظمة المملكة العربية السعودية، وقوانين جمهورية مصر العربية لهذه الضمانات.

- ستعمل هذه الدراسة - بإذن الله - على الإضافة المعرفية للقائمين على العدالة في المملكة العربية السعودية، وغيرها من الدول، خاصة فيما يتعلق بالقوانين الدولية المتعلقة بالمحاكمة العادلة، ومدى توافقها، أو اختلافها مع القواعد الداخلية، خاصة فيما يتعلق بالمحاكمة العادلة، وضوابطها.

ثانيًا: الأهمية العملية

تتجلى الأهمية العملية لهذه الدراسة فيما يلي:

- ستفيد هذه الدراسة - بإذن الله تعالى - السلطات التنظيمية في كلٍّ من المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، في لفت النظر لهذه الضمانات، ما قد يكون مساعدًا في تبصير السياسة القانونية بمستقبل تنظيمي، يغطي الضمانات الدولية للمحاكمة العادلة.

ـ تتجلى هذه الأهمية العملية من خلال الضمانات الدستورية للمحاكمة العادلة، التي تتحقق على يد قضاء نزيه، محايد، ومستقل، في إطار الشرعية الجزائية، المبنية على أساس قرينة البراءة الأصلية، وعلى احترام الحرية، والكرامة، وحقوق الدفاع، والتكافؤ في الوسائل بين جميع الأطراف.

ـ سوف يبين موقف النظام السعودي والقانون المصري من هذه الضمانات، ثم المقارنة بينهما.

المفاهيم والمصطلحات

ـ الضمانات

«الضَّمَانَاتُ» في الاصطلاح اللغوي: «الضَّمَانَاتُ»: جَمْعُ «ضَمَانَة»، وهي: مَصْدَرٌ لِلْفِعْلِ «ضَمِنَ، يَضمَنُ، ضَمَانًا»، فهو: ضامنٌ، وضَمِينٌ، ومَضْمُونٌ، و«الضَّامِنُ»، و«الضَّمِينُ»: الكَفِيلُ، والمُلْتَزِمُ، والغَارِمُ، و«الضَّمَانَةُ»: الكَفَالَةُ، والرِّعَايَةُ، والحِفْظُ، والالْتِزَامُ، ويقال: «ضَمِنَ الضَّامِنُ الرَّجُلَ ضَمَانًا»، أي: كَفلَهُ، أو التَزَمَ أن يُؤَدِّيَ عنه ما قد يُقَصِّرُ في أدائه، فإنه حين ضَمِنَ فقد استوعبتْ ذِمَّتُهُ ما تَحَمَّلَتْ[1].

---

(١) أنيس، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، (دار إحياء التراث العربي، لبنان، بيروت، ط٢، ١٣٩٣هـ)، المجلد الأول، ص ٥٤٤، مادة (ضَمِنَ)، وابن فارس، أحمد، مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، (دار الجيل، لبنان، بيروت، ١٤١١هـ)، المجلد: الثالث، ص ٣٧٢، مادة (ضَمِنَ)، وابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، (دار صادر، لبنان، بيروت، الطبعة السابعة، ٢٠١١م)، ج: ٩، ص ٦٤، مادة (ضَمِنَ).

الضمانات في الاصطلاح الشرعي: الضَّمَانُ فيما وقفت عليه من تعريفات الفقهاء، يُطلق على معنيين، هما:

١ ـ الكَفَالَةُ، أو التَّضْمِينُ.

٢ ـ الغَرَامَةُ، والتَّغْرِيمُ.

والمهم هنا هو: المعنى الأول فقط.

وقد رجعت إلى ما أورده بعض فقهاء المذاهب الأربعة في تعريفهم للضمان، واتضح أن تعريفاتهم لا تخرج عن معنى الكَفَالَةِ، والزَّعَامَةِ، وهي: (ضَمُّ ذِمَّةٍ إلى أخرى في حَقِّ المطالبة)[1].

وأصل هذه المعاني قول الحق ـ تبارك وتعالى ـ: ﴿... وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٌ ﴿٧٢﴾﴾ (يوسف).

وقد ذكر المفسرون أن المقصود بقوله «زعيم»: (كَفِيلٌ، وضَامِنٌ)[2].

---

(١) الزيلعي، فخر الدين، عثمان بن علي، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، (دار المعرفة، لبنان، بيروت، ط٢، د. ت)، ج ٤، ص ١٤٦، والأبِّي، صالح عبدالسميع، جواهر الإكليل شرح مختصر الشيخ خليل، (دار المعرفة، لبنان، بيروت، د. ت)، المجلد الثاني، ص ١٠٩، والباجوري، إبراهيم، حاشية الباجوري على ابن قاسم الغزي، (دار إحياء الكتب العربية، مصر، د. ت)، ج: ١، ص ٣٧٨، وابن قدامة، عبدالله بن محمد بن أحمد، المغني، تحقيق: أ.د. عبدالله التركي، د. عبدالفتاح الحلو، (دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٢هـ)، ج٧، ص٧١.

(٢) الجصاص، أحمد بن علي، أحكام القرآن، تحقيق: عبدالسلام محمد شاهين، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط ٤، ١٤٣٤هـ)، ج ٣، ص٢٢٦، والشوكاني، محمد بن علي، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، تحقيق: عبدالرحمن عميرة، (دار الوفاء، مصر، المنصورة، ١٤٣٥هـ)، ج ٣، ص ٥٨، وابن العربي، أبو بكر محمد بن عبدالله، أحكام القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، (مكتبة الرياض الحديثة، المملكة العربية السعودية، الريـــاض،==

إلا أن هذه المعاني غير مَقْصُودَةٍ في هذا المقام؛ لكونها تختص بالكفالة الشَّخْصِيَّةِ، أو الغُرْمِيَّةِ.

الضمانات في الاصطلاح القانوني: «مجموعة الحقوق، والضمانات، التي يقررها القانون لمتهم، أو من يمثله، من أجل تمكينه من دحض الاتهام الموجه إليه»[1].

كما عرفت أيضًا بأنها: «حماية الشخص من ضرر يهدده، أو تعويضه عن ضرر وقع عليه»[2].

ومن القانونيين من استخدم مصطلح: (الالتزام) بدلًا من: (الضمانة)؛ انطلاقًا من المعنى اللغوي للضمان، وقد عُرِّف (الالتزام) في الاصطلاح القانوني بأنه: «تعهد بتنفيذ، أو إسناد سياسة معينة إلى مجموعة، أو فئة، أو إلى شخص وضعت الثقة فيه»[3].

وقد عَرَّفْتُ الضمانات بأنها: «غطاءٌ شرعيٌّ، وقانونيٌّ، يشتمل على مجموعة القواعد، والأسس، والالتزامات، التي تكفل حفظ الحقوق، وأداء الواجبات المقررة شرعًا، وقانونًا، بثبات، وطمأنينة، واستقلال، والتزام الأشخاص بها، وعدم الاعتداء عليها).

== د. ت، المجلد الثالث، ص١٠٩٦، وابن كثير، إسماعيل، تفسير القرآن العظيم، (مكتبة العلوم والحكم، المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة، ١٤١٣هـ)، ج ٢، ص ٤٦٧.

(١) مجمع اللغة العربية، معجم القانون، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م، ص ٣١٤، مادة (حقوق وضمانات الدفاع).

(٢) شيبوب، خليل، المعجم القانوني، (دار نشر الثقافة، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، ١٩٤٩م)، ص٣٩٩.

(٣) زيتون، وضاح، المعجم السياسي، (دار أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي، الأردن، عمّان، ٢٠١٠م)، ص٤٣، مادة: (التزام).

ـ الدولية

الدولية في الاصطلاح اللغوي: «دَوْلِيَّةٌ» نسبة إلى «دَوْلَة»، مَصْدَرُ «دَوَلَ»، والدَّالُ والوَاوُ واللَّامُ أَصْلٌ يدل على تحوِّل شيء من مكان إلى مكان، قال أهل اللغة: «انْدَالَ القومُ»، إذا تحولوا من مكان إلى مكان، ومن هذا الباب: تداول القوم الشيء بينهم، إذا صار من بعضهم إلى بعض، و«الدَّوْلَة»، و«الدُّولَة» لغتان، وقيل: إن «الدَّوْلَة» في الحرب، و«الدُّولَة» في المال، وإنما سُمِّيَا بذلك من قياس الباب؛ لأنه أمر يتداولونه، فيتحول من هذا إلى ذاك، ومن ذاك إلى هذا[1]، و«الدَّوْلَةُ»: الاستيلاء، والغَلَبَةُ، والشيء المتداول، و«مجموع كبير من الأفراد، يقطن بصفة دائمة إقليمًا معينًا، ويتمتع بالشخصية المعنوية، وبنظام حكومي، وبالاستقلال السياسي»[2].

الدولية في الاصطلاح الشرعي: (مجموعة الإيالات[3]، تجتمع لتحقيق السيادة على أقاليم معينة لها حدودها، ومستوطنوها، فيكون الحاكم، أو الخليفة، أو أمير المؤمنين على رأس هذه السلطات)[4].

الدولية في الاصطلاح القانوني: «اصطلاح يطلق على مجموعة من الأفراد الذين تجمع بينهم روابط مشتركة، مثل: وحدة الجنس، أو اللغة، أو

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص ٣١٤، مادة (دَوَلَ).
(٢) أنيس، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، مرجع سابق، المجلد الأول، ص ٣٠٤، مادة (الدَّوْلَة).
(٣) الإيالة: السياسة، واستعملت في بعض كتب الأنظمة الإسلامية بمعنى السلطة، فيقال: إيالة القضاء، إيالة الحسبة.
انظر: (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية الكويتية، الكويت، طباعة ذات السلاسل، ط٢، ١٤١٢هـ)، ج ٢١، ص ٣٦، مادة (دولة).
(٤) المرجع السابق ، ج: ٢١، ص ٣٦، مادة (دولة).

العقيدة، أو المصالح المشتركة، ويعيشون على إقليم خاص بهم، ويخضعون لسلطة عليا، تتصف بالسيادة داخليًّا، وخارجيًّا»[1].

كما عرفت كلمة «الدولية» في الاصطلاح القانوني بأنها: «ذلك المبدأ القائل بأهمية المصالح المشتركة بين الدول، بحيث تعلو النزعةُ الدوليةُ المجتمعات القومية، التي يجب أن تخضع لرقابة عليا، كما تهدف الدولية إلى حل الخلافات التي تنشأ بين الدول، سواء أكانت ترجع إلى عوامل جغرافية، أم تاريخية، وتعمل على حلها بالوسائل السلمية، عن طريق إنشاء منظمات مشتركة، حيث إنها عبارة عن نظام ذي أهدافٍ موضوعية»[2].

ونعرّف الضمانات الدولية في ضوء ما سبق بأنها: «مجموعة القواعد، والمبادئ، والأسس الدولية، التي تكفل لأطراف المحاكمة الجنائية التمتع بحقوقهم المقررة لهم شرعًا، وقانونًا، بثبات، واستقرار، والتزام السلطة العامة بها، وعدم الاعتداء عليها، في ضوء الأنظمة، والقوانين، والمعاهدات، والوثائق الدولية المنظمة لذلك».

ـ المحاكمة

المحاكمة في الاصطلاح اللغوي: هي مصدر سداسي، ومشتقة من الفعل «حَاكَمَ، يُحَاكِمُ، مُحَاكَمَةً»، و«الـمُحَاكَمَةُ»: الـمُخَاصَمَةُ إلى الحاكم، يقال: حَاكَمَهُ إلى الحَكَم، أي: دعاه إليه، وبِكَ حَاكَمْتُ، أي: رَفَعْتُ الحُكْمَ إليك، ولا حُكْمَ إلا لك، والتَّحَاكُمُ والاحْتِكَامُ بِمَعْنًى وَاحِدٍ، وهو: رَفْعُ

(١) مجمع اللغة العربية، معجم القانون، مرجع سابق، ص ١٧، مادة (الدَّوْلَة).
(٢) بدوي، أحمد زكي، المصطلحات السياسية والدولية، (دار الكتاب المصري، مصر، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، لبنان، بيروت، ط ٢، ١٤٢٥هـ ـ٢٠٠٤م)، مادة (دَوْلِيَّة).

الخُصُومَةِ، يقال: «تَحَاكَمَا إلى الحَاكِمِ»، و«احْتَكَمَا إليه»، أي: رَفَعَا خُصُومَتَهُمَا إليه، و«الحَكَمَةُ»: القُضَاةُ[1].

المحاكمة في الاصطلاح الشرعي: «المخاصمة إلى الحاكم»[2].

المحاكمة في الاصطلاح القانوني: يمكننا تعريف المحاكمة في الاصطلاح القانوني اعتمادًا على البُعد الإجرائي لهذا المصطلح، ومن أهم تعريفات المحاكمة في القانون ما يلي: «تحقيقٌ تُجريه المحكمة في الجلسة، لتحصيل اقتناع لديها، في شأن وقائع الدعوى، من حيث حدوثها، ومن حيث نسبتها إلى المتهم»[3].

كما عُرِّفَتْ بأنها: «مجموعة الأعمال الإجرائية التي تتابع بنظام معين، يفرضه القانون من أجل الفصل في النزاع، وهي تنشأ ابتداءً من المطالبة القضائية، وتسير من خلال أعمال يقوم ببعضها الخصوم وممثلوهم، ويقوم ببعضها القاضي وأعوانه، وتنتهي عادة بصدور حكم في موضوع المطالبة، وقد تنتهي بغير هذا الحكم»[4].

في ضوء ما سبق فإنني أُعرّف المحاكمة بأنها: «مجموعة من الأعمال الإجرائية، تقوم بها المحكمة، بطرق معينة، حددها النظام، تبدأ من رفع

---

(١) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٨٦ وما بعدها، مادة (حَكَمَ).

(٢) البركتي، محمد عميم الإحسان المجددي، التعريفات الفقهية، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط٢، ٢٠٠٩م)، ص١٩٦، مادة (محاكمة).

(٣) مجمع اللغة العربية، معجم القانون، مرجع سابق، ص ٣٠٦، مادة (تحقيق نهائي أو محاكمة).

(٤) خليل، أحمد، أصول المحاكمات المدنية، (منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بيروت، ٢٠١١م)، ص ٣٧.

الدعوى الجنائية، وتسير من خلال التصرفات التي يقوم بها أطراف المحاكمة، وتنتهي بصدور حكم في موضوع الدعوى».

ـ العدل

العدل في الاصطلاح اللغوي: «العَدْلُ» كلمة مُشْتَقَّةٌ مِنَ الفِعْلِ «عَدَلَ»، العَيْن والدَّال واللَّام، و«العَدْلُ»: الإِنْصَافُ، ضِدُّ الجَوْرِ، وهو: إِعْطَاءُ الـمَرْءِ ما لَهُ، وأخذ ما عليه، وهو أيضًا: ما قام في النفس أنه مستقيم[1].

العدل في الاصطلاح الشرعي: «العَدْلُ: مَصْدَرٌ، بمعنى: العَدَالَة، وهي: عِبَارَةٌ عن: «الاستقامة على الطريق الحق بالاختيار، عمَّا هو محظور دينًا»[2].

كما عُرِّفَتِ العدالة بأنها: «صفة في الإنسان، تحمله على اجتناب الكبائر، وعدم الإصرار على الصغائر، وتجنب ما فيه خسة من التصرفات»[3].

العدل في الاصطلاح القانوني: «ما يمكن لكل واحد أن يتوق إليه شرعًا، (استنادًا إلى القانون)، وهي ترتكز على: إعطاء كل واحد حقه، ومن طلب العدالة يعني أنه طلب ما وجب له، أي: بحقه»[4].

---

(١) أنيس، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص ٥٨٨، مادة (عَدَلَ)، وابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، مرجع سابق، ج ١٠، ص ٦١ وما بعدها مادة (عَدَلَ).

(٢) عبدالمنعم، محمود عبدالرحمن، معجم مصطلحات الألفاظ الفقهية، (دار الفضيلة، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٤١٩هـ)، ج ٢، ص٤٨٠ مادة (العدالة).

(٣) قلعه جي، محمد رواس، معجم لغة الفقهاء، (دار النفائس للنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، ط٢، ١٤٢٧هـ)، ص ٢٧٦، مادة (عَدَالَة).

(٤) جيرار كورنو، معجم المصطلحات القانونية، ترجمة، منصور القاضي، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، ١٤١٨هـ)، ج ٢، ص١٠٧٨ وما بعدها، مادة (العَدْل).

وهناك من العلماء المسلمين المعاصرين من مَيَّزَ بين: (العَدْلِ) و(العَدَالَةِ)، وذَكَرَ أنه إن كانت اللفظتان مترادفتين في الشريعة الإسلامية، وكلتاهما بمعنًى واحد، فإن (العدل) يقتضي (المساواة)، بينما (العدالة) تقتضي مراعاة الظروف، والأحوال، فالعدالة بمفهومها المتقدم عبرت عنها الشريعة الإسلامية بكلمة (الإحسان)، بدليل قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ٩٠﴾ (النحل) حيث بينت الآية القرآنية بشكل واضح أن الله سبحانه وتعالى أوجب تطبيق القواعد القانونية التي سماها (العدل)، مقرونة بالعدالة، وهي (الإحسان)، وعليه فإن (العدل) معناه المساواة في المكافأة، إنْ خَيْرًا فَخَيْر، وإنْ شَرًّا فَشَرّ، أما (الإحسان) فهو: مقابلة الخير بأكثر منه، والشر بأقل منه، ويتضح من هذا المعنى أن (العَدَالَة) تفوق (العَدْل)، وتزيد عليه؛ والسبب: أن (العدل) يعني: أن يعطي الإنسان ما عليه وأن يأخذ ما له، بينما (العدالة) معناها: أن يعطي الإنسان أكثر مما عليه، وأن يأخذ أقل مما له، وينتج من ذلك أنَّ تحرِّي (العدل) واجب، وتحري (الإحسان) ندب وتطوع، فإذا وجد (العدل) تحققت المساواة بين الناس، وإذا وجد (الإحسان) تحقق التآخي بينهم، وهذه هي غاية الشريعة الإسلامية، التي بنيت على أن يقوم المجتمع على أساس من التآخي، والتواد، والتراحم[1].

ونعرّف المحاكمة العادلة بأنها: «مجموعة الإجراءات التي تتم بها الخصومة الجنائية القضائية، في المحكمة المختصة، من خلال المحافظة على جميع حقوق الإنسان، وكرامته، وحرياته».

---

(١) الترمانيني، عبدالسلام، مفهوم العدل والعدالة في الشريعة الإسلامية، مجلة الحقوق والشريعة، (جامعة الكويت، كلية الحقوق والشريعة، الكويت، السنة الثانية، العدد الأول، صفر ١٣٩٨هـ)، ص ٢٥٧ ـ ٢٦٨.

وفي ضوء ما سبق من التعريفات الواردة فإن التعريف الذي أراه مناسبًا أنها: غطاء شرعي، وقانوني يشتمل على مجموعة القواعد، والالتزامات، التي تكفل لأطراف المحاكمة الجنائية أداء واجباتهم، والتمتع بحقوقهم، المقررة لهم شرعًا، وقانونًا، بثبات، وطمأنينة، واستقرار (استقلال)، والتزام السلطة العامة بها، وعدم الاعتداء عليها، في ضوء الأنظمة، والقوانين، والمعاهدات، والوثائق الدولية المنظمة لذلك».

ـ القانون

«**القانون**» **في الاصطلاح اللغوي**: أَصْلُهَا «قَنَّنَ، يُقَنِّنُ، تَقْنِينًا»، أيْ: وَضَعَ القَوَانِينَ، والقَانونُ كَلِمَةٌ مُعَرَّبَةٌ من الرومية، أو الفارسية، ومعناها: مِقْيَاسُ كُلِّ شَيْءٍ، وطَرِيْقُهُ[1].

القانون في الاصطلاح الشرعي: «أَمْرٌ كُلِّيٌّ مُنْطَبِقٌ عَلَى جَمِيعِ جُزْئِيَّاتِهِ»، أو هو: «النظامُ المكتوبُ الذي تَعْمَلُ به الحُكومةُ ويُطَبِّقُهُ الشَّعْبُ»[2].

القانون في الاصطلاح القانوني: «القواعد التي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع، تنظيمًا مقترنًا بالجزاء الوضعي»[3].

ـ القضاء

القضاءُ في الاصطلاح اللغوي: إِحْكَام الأَمْرِ، وإِتْقَانه، وإِنْفَاذه لِجِهَتِهِ، وهو مَصْدَرُ الفِعْلِ «قَضَى، يَقْضِي، قَضَاءً»، قال الله تعالى: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ

(١) أنيس، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص٧٦٢ وما بعدها، مادة (قَنَنَ)، وابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج ١٢، ص ٢٠٦، مادة (قَنَنَ).

(٢) قلعه جي، معجم لغة الفقهاء، مرجع سابق، ص٣٢٣، مادة (قانون).

(٣) مجمع اللغة العربية، معجم القانون، مرجع سابق، ص ١٢٢، مادة (قانون).

سَمَوَاتٍ...﴿١٢﴾﴾ (فصلت)، أي: أَحْكَمَ خَلْقَهُنَّ، و«القَضَاءُ»: الحُكْمُ، قال ـ سبحانه وتعالى ـ: ﴿...فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ إِنَّمَا تَقْضِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَآ ﴿٧٢﴾﴾ (طه)، أي اصْنَع، واحْكُم، ولذلك سُمِّيَ القاضي قَاضِيًا؛ لأنه يَحْكُمُ الأَحْكَامَ، ويُنْفِذُهَا، وسُمِّيَت الـمَنِيَّةُ قَضَاءً؛ لأنها أَمْرٌ يَنْفُذُ في ابن آدم وفي غَيْرِهِ مِنَ الخَلْقِ[1].

القضاء في الاصطلاح الشرعي: «الفصلُ في الخصومات»[2].

القضاء في الاصطلاح القانوني: «جهاز قضائي يختص بالتحقيق، أو الفصل في الدعوى، أو الإشراف على تنفيذ العقوبات، والتدابير الاحترازية»[3].

ـ المتهم

المُتَّهَمُ في الاصطلاح اللغوي: «التُّهْمَةُ»: الظَّنُّ، و«اتَّهَمَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ، وأَتْهَمَهُ، وَأَوْهَمَه»، أي: أَدْخَلَ التُّهْمَةَ عليه، فهو مُتَّهَم، و«اتَّهَمْتُهُ»، أي: ظَنَنْتُ فيه ما نُسِبَ إِليه[4].

المتهم في الاصطلاح الشرعي: «مَنْ يُظَنُّ به ما نُسِبَ إليه مما يَسْتَحِقُّ به العُقُوبَة»[5].

---

(١) ابن فارس، أحمد، مقاييس اللغة، مرجع سابق، المجلد الخامس، ص٩٩، مادة (قَضَى).

(٢) قلعه جي، معجم لغة الفقهاء، مرجع سابق، ص٣٣٣، مادة (قَضَاء).

(٣) مجمع اللغة العربية، معجم القانون، مرجع سابق، ص ٣٣٢، مادة (قضاء).

(٤) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج ١٥، ص ٢٩٢، مادة (وَهَمَ).

(٥) قلعه جي، معجم لغة الفقهاء، مرجع سابق، ص٣٧٣، مادة (متهم).

المتهم في الاصطلاح القانوني: الشَّخْصُ الذي وُجِّهَ الاتِّهَامُ إِليهِ، لأنه ثارت حوله تهمٌ أو شُبُهَاتٌ قويةٌ لارتكابِ فِعْلٍ يُعَاقِبُ القانونُ عليه، ويلتزمُ الـمُتَّهمُ بِمواجَهةِ الإِجْراءاتِ التي يُقرِّرُها القَانونُ بِنَاءً على ذلك[1].

ونعرّف المتهم بأنه: (الشَّخْصُ الذي يُوَجَّهُ إِلَيهِ الاتِّهامُ، بارتكابِ فِعْلٍ مُعَاقَبٍ عَلَيهِ شَرْعًا، أو قَانُونًا، بِنَاءً على أَدِلَّةٍ، أو قَرَائِنَ، أو دَلَائِلَ، تَوَافَرَتْ لدى جِهَةِ التحقيق الابتدائي، أو النهائي).

ـ المحامي

المحامي في الاصطلاح اللغوي: المُحَامي في القضاء: المُدَافِعُ عن أَحَدِ الخَصْمَيْنِ، والـمُحَامَاةُ: حِرْفَةُ المُحَامِي[2].

المحامي في الاصطلاح الشرعي: «الوكيل عن الشخص في الخصومة، للدفاع عنه، وإبراز وجهة نظره للقاضي»[3].

المحامي في الاصطلاح القانوني: «مُدَافِعٌ عَنْ الـمُتَّهَم، أو الـمُدَّعِي الـمَدَنِيِّ، أو الـمَسْؤولِ المَدَنِيِّ، رُخِّصَ لَهُ بِذَلكَ قَانُونًا، ولَهُ حُقُوقٌ، ورُخَصٌ، يُقَرِّرُهَا القَانونُ، مُسْتَمَدَّةٌ من دَوْرِهِ في الدعوى الجنائية»[4].

نعرّف المحامي بأنه: (الشخص المخول نظامًا بصلاحية الدفاع عن المتهم وكالة، والترافع عنه في جميع مراحل الدعوى الجنائية، ابتداءً من تحريكها، وحتى صدور حكم قضائي فيها، وتنفيذه).

---

(١) مجمع اللغة العربية، معجم القانون، مرجع سابق، ص ٣٣٦، مادة (متهم).
(٢) أنيس، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، مرجع سابق، المجلد الأول، ص٢٠٠ وما بعدها، مادة (حَمَى).
(٣) قلعه جي، معجم لغة الفقهاء، مرجع سابق، ص٣٧٨، مادة (محام).
(٤) مجمع اللغة العربية، معجم القانون، مرجع سابق، ص ٣٣٦، مادة (محامٍ).

ـ الاتفاقيات

الاتفاقيات في الاصطلاح اللغوي: جمع «اتفاقية»، وهي الميثاق بين دولتين فأكثر يتعلق ببعض الشؤون[١].

الاتفاقيات في الاصطلاح الشرعي: «مأخوذة من «الوفق»، وهو المطابقة بين الشيئين، والاتفاق: موافقة فعل الإنسان القدر، ويقال في الخير والشر، والتوفيق نحوه، لكنه مختص بالخير»[٢].

الاتفاقيات في الاصطلاح القانوني: «اصطلاح مأخوذ من النظام الأنجلوسكسوني يعبر عن اتفاق بين الساسة بشأن موضوع معين يرتب التزامات متبادلة على عواتقهم بصفتهم الشخصية باحترام هذا القانون، ويكون الخروج عليه ماسًّا بشرف الملتزم دون أن يرتب أي مسؤولية قانونية على الدولة التي يمثلها»[٣].

ـ المعاهدات

المعاهدات في الاصطلاح اللغوي: مشتقة من الفعل «عاهَدَ، يعاهِدُ، معاهدة»، وهي: «ميثاق يكون بين اثنين أو جماعتين، وفي القانون الدولي اتفاق بين دولتين أو أكثر لتنظيم علاقات بينهما»[٤].

---

(١) أنيس، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص١٠٤٧، مادة (وَفقَ).

(٢) عبدالمنعم، محمود عبدالرحمن، معجم الألفاظ الفقهية، مرجع سابق، ج ١، ص ٥٣، مادة (الاتفاق).

(٣) مجمع اللغة العربية، معجم القانون، مرجع سابق، ص ٥٨٨، مادة (اتفاق الشرفاء).

(٤) أنيس، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص٦٣٤، مادة (عهد).

المعاهدات في الاصطلاح الشرعي: «الميثاق الذي يكون بين اثنين أو جماعتين»[1].

المعاهدات في الاصطلاح القانوني: «اصطلاح يعبر عن معاهدة بين دولتين بصرف النظر عمَّا إذا كانت المعاهدة تنطوي على التزامات متبادلة أو لا»[2] أو هو «اصطلاح يطلق على بعض المعاهدات السياسية، وهو وإن كان لا يعبر عن طائفة متميزة من طوائف هذه المعاهدات، فإنه يطلق عادة على بعض المعاهدات ذات الأهلية السياسية الخاصة، مثل عهد عصبة الأمم وعهد باريس لتحريم الحرب في العلاقات الدولية المبرم عام ١٩٢٨م»[3].

ونعرّف المعاهدة بأنها «ميثاق يكون بين جماعتين أو دولتين أو أكثر ينطوي على التزامات متبادلة بين الأطراف في أي مجال من المجالات».

ـ المواثيق

المواثيق في الاصطلاح اللغوي: من «الوثيقة» وهي: إحكام الأمر والأخذ بالثقة، و«الميثاق» من المواثقة والمعاهدة، ومعناه: العهد، وجمعه «مواثيق»، و«مياثيق»[4].

---

(١) عبدالمنعم، محمود عبدالرحمن، معجم الألفاظ الفقهية، مرجع سابق، ج ٣، ص٣١١، مادة (المعاهدة).

(٢) مجمع اللغة العربية، معجم القانون، مرجع سابق، ص ٦٦٨، مادة (معاهدة ثنائية).

(٣) المرجع السابق، ص ٦٤٥، مادة (عهد).

(٤) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، مرجع سابق، ج ١٥، ص١٥٢، مادة (وثق).

المواثيق في الاصطلاح الشرعي: «الميثاق» هو: «الوعد الموثق المؤكد»[١] وعرف الميثاق في الاصطلاح الشرعي أيضًا بأنه «العهد»[٢].

المواثيق في الاصطلاح القانوني: «مصطلح يطلق عادة على معاهدة دولية جماعية تؤدي إلى إنشاء منظمة دولية، وقد يطلق هذا المصطلح على معاهدة دولية ذات أهمية سياسية خاصة»[٣].

ـ النظام

النِّظامُ في الاصطلاح اللغوي: النُّونُ والظَّاءُ والمِيمُ أَصْلٌ يَدُلُّ على تَأْلِيفِ الشَّيءِ وتَكْثِيْفِهِ، «نَظَمَهُ، يَنْظِمُهُ، نَظْمًا، ونِظَامًا»، و«نَظَّمَهُ، فَانْتَظَمَ، وتَنَظَّمَ»، يُقَالُ: «نَظَمْتُ الخَرَزَ نَظْمًا»، و«نَظَمْتُ الشِّعْرَ، وغَيْرَه»، و«النِّظَامُ»: الخَيْطُ يَجْمَعُ الخَرَزَ، والخَيْطُ الذي يُنْظَمُ فيه اللُّؤْلُؤ، يقال: «نَظَّمَ الأَشْيَاءَ نَظْمًا»: أيْ: جَمَعَهَا، وضَمَّ بَعْضَهَا على بَعْضٍ، ويُقالُ: «نَظَّمَ أَمْرَهُ»، أي: أَقَامَهُ، ورَتَّبَهُ، وجَمْعُهَا «أَنْظِمَةٌ»، و«نُظُمٌ»، و«أَنَاظِيم»[٤].

النظام في الاصطلاح الشرعي: «مجموعة الأوامر، والنواهي، والإرشادات، التي تحدد الطريقة التي يجب اتباعها في تصرف معين»[٥].

---

(١) قلعه جي، محمد رواس، معجم لغة الفقهاء، مرجع سابق، ص٤٤٠، مادة (ميثاق).

(٢) عبدالمنعم، محمود عبدالرحمن، معجم الألفاظ الفقهية، مرجع سابق، ج ٣، ص ٣٨٣، مادة (ميثاق).

(٣) مجمع اللغة العربية، معجم القانون، مرجع سابق، ص ٦٧٩، مادة (ميثاق).

(٤) أنيس، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص٩٣٣، مادة (نَظَمَ)، وابن فارس، أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، المجلد الخامس، ص٤٤٣ وما بعدها، مادة (نَظَمَ)، وابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، مرجع سابق، ج ١٤، ص ٢٩٤، مادة (نَظَمَ).

(٥) قلعه جي، معجم لغة الفقهاء، مرجع سابق، ص٤٥٢، مادة (نِظَام).

النظام في الاصطلاح القانوني عرف بأنه: (ضَمُّ القَوَاعِدِ، والأَحْكَامِ، بَعْضها إلى بَعْضٍ، لِتَحْكُمَ شَيْئًا مُحَدَّدًا، وَتُنَظِّمُهُ)[1].

ونعرّف النظام بدورنا بأنه: (مَجْمُوعةٌ من القَواعِد، والالتزاماتِ الأساسيةِ، والجوهريةِ، التي تَحْكُمُ إجراءاتِ الـمُحَاكَمَةِ الجِنَائِيةِ، وَتُنَظِّمُهَا).

المنهج المتبع

تحقيقًا لأهداف الدراسة في تحديد الضمانات الدولية للمحاكمة الجنائية العادلة، واستنباطها من الاتفاقيات، والمعاهدات الدولية، وتأصيلها ما أمكن تأصيلًا شرعيًّا، والوقوف على تطبيقاتها في أنظمة المملكة العربية السعودية، وقوانين جمهورية مصر العربية؛ فقد تم استخدام المنهج الوصفي، بأسلوبه الاستقرائي، الاستنتاجي، وهو ما يسمى (الطريقة العلمية)، وسميت الطريقة العلمية بذلك لأنها تعتمد في نتائجها النهائية على الفرضيات، قبولًا، أو رفضًا، أي على صحة علاقة الفرضيات، والمقترحات للمشكلة البحثية، وفي ضوء سلامة هذه العلاقة يتم قبولها، أو رفضها[2] وكذلك المنهج المقارن.

كما أنني عندما شرعت في هذه الدراسة ابتدأت بالحديث عن الضمانات في القانون قبل الشريعة الإسلامية، وذلك لأمرين اثنين:

الأول: بيان حاكمية الشريعة الإسلامية وهيمنتها على جميع القوانين الوضعية في العالم.

الثاني: حتى يستقيم الكلام فلا يكون التأصيل سابقًا للمؤصَّل.

(١) المرزوقي، محمد بن عبدالله، السلطة التنظيمية في المملكة العربية السعودية، (مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٥هـ)، ص ٢٢.

(٢) أبو سليمان، عبدالوهاب إبراهيم، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، (مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط ٩، ١٤٢٦هـ)، ص ٦٤ وما بعدها.

الفصل الأول

ماهية الضمانات الوضعية
والشرعية للمحاكمة الجنائية العادلة

١. ماهية الضمانات الوضعية والشرعية للمحاكمة الجنائية العادلة ومصادرها

في هذا الفصل تتم مناقشة ماهية ضمانات المحاكمة الجنائيـة العادلة في القانون الدولي والشريعة الإسلاميـة، وماهيـة ضمانات المحاكمة الجنائيـة العادلـة في النظـام السعودي والقانون المصري، وبيان مصادر هذه الضمانـات، وذلك على النحو التالي:

١ .١ مفهوم الضمانات، وأهميتها للمحاكمة الجنائية

١ .١ .١ مفهوم الضمانات

الضمانات في الاصطلاح اللغوي: أصل الضمانات الممنوحة لأطراف المحاكمة الجنائية، جمع «ضمانة»، وهي مأخوذة من الضمان الذي هو الكفالة، والرعاية، والحفظ، والالتزام، يقال: «ضَمِنَ الضَّامِنُ الرَّجُلَ ضَمَانًا» أي: كَفلَهُ، أو التزمَ أن يؤديَ عنه ما قد يقصر في أدائه؛ فإنه حين ضَمِنَ فقد استَوعَبَتْ ذِمَّتُهُ ما تَحَمَّلَتْ[١].

(١) أنيس، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، (دار إحياء التراث العربي، لبنان، بيروت، ط٢، ١٣٩٣هـ)، المجلد الأول، ص٥٤٤، مادة (ضَمِنَ)، وابن فارس، أحمد، مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، (دار الجيل، لبنان، بيروت، ١٤١١هـ)، المجلد الثالث، ص٣٧٢، مادة (ضَمِنَ)، وابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، (دار صادر، لبنان، بيروت، الطبعة السابعة، ٢٠١١م)، ج ٩، ص٦٤، مادة (ضَمِنَ).

الضمانات في الاصطلاح القانوني: عرفت ضمانات المحاكمة الجنائية عند القانونيين بأنها (حماية الشخص من ضرر يهدده، أو تعويضه عن ضرر وقع عليه)[1].

الضمانات في الاصطلاح الشرعي: عرفت الضمانات الممنوحة لأطراف المحاكمة الجنائية عند فقهاء الشريعة بأنها: (الأمور التي تكفل حصول العدل والإنصاف)[2]، وهذا التعريف لا يخرج عن مضمون تعريف الضمان لغةً، الذي يطلق على الكفالة، والزعامة، والالتزام، والحفظ.

الضمانات في الاصطلاح النظامي: عرفت الضمانات في الاصطلاح النظامي بأنها (الحقوق التي يتمتع بها المتهم، والتي من أهمها حقه في الحرية، وإبداء الرأي، وحقه في الدفاع عن نفسه، أو انتداب محامٍ للدفاع عنه، وحقه في تطبيق الإجراءات التي تطبق على غيره، فلا تطبق عليه إجراءات استثنائية[3].

كما عرفت الضمانات في النظام أيضًا بأنها «ما تضمنته نظم الإجراءات الصادرة في المحاكم الشرعية من أصول، ومقررات، وضوابط تكفل حصول المتقاضين على العدالة أثناء ممارسة عملية القضاء، بحيث

(١) مجمع اللغة العربية، معجم القانون، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م، ص٣١٤، مادة (حقوق وضمانات الدفاع).

(٢) الجوفان، ناصر بن محمد، ضمانات عدالة القضاء في الفقه والنظام، (المعهد العالي للقضاء، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، غير منشورة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ)، ج/ ١، ص ٢٤.

(٣) القار، عبدالواحد محمد، قانون حقوق الإنسان، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، ط مطابع جامعة القاهرة، د. ت)، ص٤١٤.

تضمن لكل طرف حقوقه حال المرافعة، وتفيد بالقوة، والحصانة، والاستقرار للأحكام الصادرة عن المحاكم، ومؤسسات القضاء»[1].

وبالمقارنة بين مفهوم الضمان في الشريعة الإسلامية ومفهومه في النظام يتضح أن معنى الضمان في الشريعة الإسلامية الضمان الفقهي المعروف الذي يراد به التزام من يصح تبرعه بما وجب أو يجب على غيره، أما معناه في النظام فهو «الحقوق التي يتمتع بها المتهم، والالتزامات التي يجب على غيره القيام بها تجاهه»[2].

ويتبين أنّ وجه العلاقة بين التعريف اللغوي والاصطلاحي والنظامي والقانوني للضمانات هو أنها تصب في معنًى واحد، وهو الكفالة والرعاية والحفظ والالتزام التي يكفلها ويلتزم بها من يصح تصرفه، وهو المنظم أو المشرع[3] لأطراف المحاكمة الجنائية، في سبيل حفظ حقوقهم الممنوحة لهم شرعًا، وقانونًا.

(١) الدبيان، علي، الضمانات القضائية العامة في الأنظمة العدلية، (ندوة القضاء والأنظمة العدلية، وزارة العدل، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط ٢، ١٤٢٥هـ) المجلد الثالث، ص ٦ ـ ٧، وأبو نمر، فارس عبدالكريم، الضمانات القضائية للمتخاصمين أمام المحاكم الشرعية في قطاع غزة، (الجامعة الإسلامية في غزة، كلية الشريعة والقانون، دولة فلسطين،، رسالة مقدمة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القضاء الشرعي من كلية الشريعة والقانون في الجامعة الإسلامية بغزة، دراسة غير منشورة، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م)، ص ١٣.

(٢) الفقيه، عبدالمحسن بن علي، ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الجنائي في الفقه والنظام، (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المعهد العالي للقضاء، المملكة العربية السعودية، الرياض، رسالة ماجستير، غير منشورة، ١٤١٨هـ)، ص١٦.

(٣) إن استخدامي لمصطلح (المشرع) كان ـ فقط ـ تماشيًا مع المصطلحات القانونية المستخدمة في القوانين الوضعية، وإلا فإنني لا أتفق معها في الحقيقة؛ لأن المشرع هو الله ـ سبحانه وتعالى وحده ـ والتشريع له وحده ـ سبحانه ـ وليس لغيره.

وهناك من الباحثين من عرف الضمانات بالحقوق، مع إيماني التام بارتباطهما الوثيق ببعضهما، ولا أتفق معه فيما ذهب إليه، وأتفق مع الرأي الذي يرى اختلافهما في المضمون ويرجع السبب في ذلك إلى أن الحق سابق للضمانة والضمانة هي الوسيلة التي يمكن من خلالها العمل على تطبيق الحق وتفعيله على أرض الواقع وبدون وجود الضمانات لا يمكن التمتع بالحقوق غالبًا على الوجه الصحيح[1].

التعريف الإجرائي للضمانات يمكن تعريف ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة إجراءً بـأنها (غطاءٌ شرعيٌّ، وقانونيٌّ، يشتمل على مجموعة القواعد، والأسس، والالتزامات، التي تكفل لأطراف المحاكمة الجنائية حفظ حقوقهم المقررة لهم شرعًا وقانونًا، وأداء واجباتهم المفروضة عليهم، بثبات، وطمأنينة، واستقلال، والتزام الأشخاص بها، وعدم الاعتداء عليها، في ضوء الأنظمة، والقوانين، واللوائح، والأحكام المنظمة لذلك).

ويتضح من التعريفات السابقة أن الشريعة الإسلامية، وأغلب النظم، والقوانين، والمعاهدات، والاتفاقيات، والمواثيق الدولية قد كفلت لأطراف المحاكمة الجنائية كل ما يحفظ لهم حقوقهم، ويساعدهم على أداء واجباتهم، بثبات، واستقلال، وطمأنينة، في ضوء الأحكام الشرعية، والأنظمة، والقوانين، والقواعد المنظمة لذلك.

---

(١) محفوظ، أشرف محمود، الضمانات الدولية للمحاكمة العادلة والمنصفة، وموقف القانون المصري منها، (جامعة القاهرة، كلية الحقوق، جمهورية مصر العربية، القاهرة، رسالة ماجستير، غير منشورة، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م)، ص٥١ وما بعدها.

١ .١ .٢ أهمية الضمانات للمحاكمة الجنائية

يسعى النظام الإجرائي في الشريعة الإسلامية وتبعته نظم الإجراءات الجنائية الأخرى على اختلاف مشاربها لتحقيق حالة من التوازن في مرحلة المحاكمة بين مصلحة المجتمع المتمثلة في كشف الحقيقة ومحاسبة مرتكبي الجريمة من جهة، وبين مصلحة حماية حريات الناس وحقوق مستودعاتهم وأسرارهم الشخصية من أن تتعرض للانتهاك من جهة أخرى، وذلك من خلال النص على الإجراءات الجنائية، وإحاطتها بضمانات تحقق هذه الموازنة[١].

وإذا كانت هذه الضمانات تحقق السلامة بالنسبة للإجراء المتخذ، وتقدم للمتهم حماية يضمن بها حقه في براءته الأصلية، فإن أهمية تقرير الضمانات بالنسبة لبقية الأطراف (القاضي والمحامي) تختلف؛ حيث إن القاضي يعد بمثابة أداة يتم من خلالها أو بواسطتها تنفيذ الإجراء الجنائي، لذا فإن الضمانات بالنسبة له ليست موجهة لحماية حقه فقط، بل تتجه بشكل آخر لتكون عاملًا مساعدًا يمكنه من القيام بدوره المثالي على الوجهين الشرعي والقانوني، كما أن المحامي في المقابل يُعْتَبَرُ بمثابة المعاون للقاضي في السعي لإظهار الحقيقة، وذلك من خلال توضيح ما قد يخفى على القاضي أو يُشْكِلُ عليه من أحكام وردت في الشريعة الإسلامية، أو القانون، وكذلك مساعدة المتهم في الدفاع عن نفسه أثناء مرحلة المحاكمة.

---

(١) المرصفاوي، حسن صادق، المرصفاوي في أصول الإجراءات الجنائية، (منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٨م)، ص ٨ وما بعدها، وعبيد، رؤوف، مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري، (دار الفكر العربي، جمهورية مصر العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٦م)، ص ٦ وما بعدها.

وتُعْرَفُ أهمية أي موضوع قانوني ويمكن قياسها بمعرفة ما سيجنيه المجتمع ويحصله من مصلحة من وراء هذا الموضوع، مثل الأمن، والاستقرار، ومعرفة مدى إمكان دفع الضرر عنه من الفوضى والظلم، ومن هذا المنطلق فإن أهمية الضمانات تتجلى في نواحٍ كثيرةٍ، بعضها يعود بالنفع على المتهم، وبعضها على المجني عليه، وبعضها على المجتمع، فالنفع العائد على المتهم وعلى المجني عليه من هذه الضمانات يكون بحماية حقوق الإنسان بافتراض براءة المتهم؛ حيث إنه عندما توجه التهمة لشخص ما بارتكاب جريمة معينة أو الاشتراك فيها فإنه يواجه الدولة بأكملها، وينتج عن ذلك تعرضه لإجراءات قد تسلب منه حريته وبعض حقوقه المقررة له أصلًا، ولكن مبدأ البراءة هنا يتجلى ويحميه من العقاب بدون وجه حق، ويحميه كذلك من أي إجراء تعسفي قد يقيد حقوقه بأكثر من القدر اللازم، باعتبار أنه بريء أصلًا، ولا تجوز إدانته إلا بعد محاكمة يُسْتَوْفَى جميع شروطها، وأركانها، وضماناتها المقررة شرعًا، وقانونًا[1]، وبهذا يتبين كيف أن مبدأ افتراض البراءة يجعل الدولة تلتزم باحترام حقوق الإنسان، ومن بينها حق المتهم، كما أن من أهم الضمانات التي تُعنى بحقوق الإنسان: وَجَاهِيَّة إجراءات المحاكمة، وعلنيتها؛ حيث إن الوجاهية والعلنية تمكِّن أطراف المحاكمة الجنائية من حضور الإجراءات، والاطلاع على كيفية السير فيها، وتمكنهم من مناقشة الأدلة مناقشة شفهية، وعلنية، بحضور الخصوم والجمهور، وتساعد الخصوم في الاطلاع على الأدلة التي لم يتمكنوا من الاطلاع عليها خلال مرحلة التحقيق الابتدائي، ومناقشة الشهود، ومن ثم إعداد دفوعهم، كما

(١) عزيز، سردار علي، ضمانات المحاكمة العادلة للمتهم، دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية، (دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٠م، ص١٤ وما بعدها.

أنها تهدف إلى حماية المتهم من أي محاولة لإساءة استغلال إجراءات المحاكمة لإلحاق الأذى به بغير حق، وتؤدي إلى تمكينه من ممارسة حقوقه في الدفاع في ظل وجود الرقابة من الجمهور، ومحاولته إثبات براءته أمام الجمهور إن كان بريئًا، دون أن يستطيع أحد إخفاء هذه البراءة، أو تشويهها في ظل هذه الرقابة، كما أن كفالة حق الدفاع للمتهم توفر له الحرية الكاملة في الدفاع عن نفسه، سواء في مرحلة التحقيق النهائي أو المراحل التي تسبقها، حتى يتمكن من إظهار براءته من التهمة الموجهة إليه إن كان بريئًا فعلًا، وذلك من خلال الاستعانة بمحامٍ إذا عجز عن القيام بالدفاع بنفسه لضعفه، أو عدم خبرته، أو رأى أن المحامي أقدر منه على أداء هذه المهمة، ومن أهم الأهداف التي تتحقق عند الاستعانة بمحامٍ ما يلي:

الأول: المحافظة على مصلحة المتهم؛ من خلال تسهيل ممارسة حقوقه في الدفاع عن نفسه في مرحلة المحاكمة، وما يسبقها من مراحل، خصوصًا إذا لم تكن لديه الثقافة القانونية الكافية، أو لا يستطيع ممارسة حقه في الدفاع عن نفسه.

الثاني: الوصول لحكم عادل في القضية، لأن المحامي حين يقوم بالترافع والدفاع عن المتهم ليس له مصلحة شخصية بقدر ما يكون ذلك وظيفة اجتماعية، وهي معاونة الحاكم في إقامة العدل، والكشف عن الحقيقة.

ومن جهة أخرى فإن المحاكمة الجنائية العادلة بالإضافة إلى تحقيقها مصلحة للمتهم فإنها كذلك تحقق مصالح للمجتمع من خلال ما يلي:

أولًا: تحقيق أمن المجتمع؛ حيث إن توفير الوسائل التي تقوم عليها المحاكمة الجنائية العادلة، ومحاسبة المتهمين من قبل القاضي، تؤدي إلى كشف

الحقائق بدقة، ما يساعد على معرفة الفاعل الحقيقي للجريمة، وإنزال العقاب الملائم للجرم المرتكب، وبهذا يتحقق أمن المجتمع؛ لأنه يقلل من انتشار ظاهرة الجريمة في المجتمع من جهة، ولأنه يساعد على حماية الأبرياء من العقاب بمجرد الشكوك والشبهات، والذي يرفضه المجتمع من جهة أخرى.

ثانيًا: علنية المحاكمة تولِّد عند الجمهور الإحساس بالعدالة؛ لأنهم يرون الطريقة التي يتم بها تطبيق العدالة، ومدى حياد ونزاهة القضاة، وبالتالي تتولَّد لديهم الثقة، والطمأنينة بعدالة الأحكام الصادرة في المحاكم، كما أن العلنية تساعد على نشر الثقافة القانونية بين الجمهور الحاضر لجلسات المحاكمة.

ثالثًا: المحاكمات الجنائية العادلة تحقق الردع العام، فعندما يحضر الجمهور جلسات المحاكمة، ويرون ما سينزل بالجاني من العقوبة جزاءً لما أقدم عليه، يدركون أن أي مخالفة للأنظمة، أو القوانين، سوف تعرضهم للمساءلة، ومن ثم العقوبة أمام أعين الناس، وبهذا يرتدع كل من تُسَوِّلُ له نفسه ارتكاب جريمة أو مخالفة تستوجب العقاب لاحقًا[1].

ويتبين مما تقدم أنه لما كان الغرض والغاية من المحاكمة الجنائية منع الظلم وإزالته، وإقامة العدل، ورد الحقوق، ومعاقبة الجناة، وفصل الخصومات، وإنهاء العدوان، من أجل تحقيق الأمن، والمحافظة عليه، والمحافظة على الضروريات الخمس، وتطبيق الأحكام الشرعية، فإن إجراءات المحاكمة الجنائية تعتبر وسائل لتحقيق ذلك، وضمانات لها، حتى

---

(١) عزيز، سردار علي، ضمانات المحاكمة العادلة للمتهم، دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص١٤ وما بعدها.

يمكن الوصول إلى الهدف المطلوب، والغاية المنشودة، وعليه فإن الوسائل، والضمانات تأخذ أحكام الغايات؛ لأنه لا يمكن الوصول إلى الغايات إلا بالوسائل والضمانات، وعملًا بالقاعدة الأصولية: «ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب»[1].

وقد وضعت الأنظمة والقوانين إيمانًا منها بأهمية ضمانات الأحكام والوسائل التي تساعدها على تحقيق مقاصدها المذكورة من المحاكمة، وسنت القواعد والأسس اللازمة التي تكفل التطبيق اللائق لتحقيق العدالة بتحديد الإجراءات الكفيلة لذلك، وأوجبتها.

إن ما تجدر الإشارة إليه هو أن تلك الإجراءات، أو الضمانات، تُعد وسائل ضرورية لجميع أطراف المحاكمة الجنائية، حيث إنها ترشدهم إلى التزام الطريق السليم للكشف عن الحقيقة، وقياس مدى صلاحية الأدلة المقدمة من جهة التحقيق الابتدائي، ومعرفة الجناة الحقيقيين، ومعرفة الطريقة المثلى للتعامل معهم، والدفاع عن جميع الحقوق، حتى يتم بموجبها إثبات براءة البريء، وإدانة المتهم الحقيقي، ومحاسبته، وتطبيق العقوبات المشروعة والمقررة بحقه[2].

إن معظم الضمانات ـ إن لم تكن جميعها ـ تُعَدُّ علةً وسببًا في تمكين أطراف المحاكمة الجنائية من القيام بدورهم بالوجه الذي يحقق أهداف الشريعة الإسلامية، والقوانين الدولية المتمثلة في تحقيق التوازن بين المصلحة العامة ومصلحة المتهم، وكشف الحقيقة، ومحاسبة مرتكب الجريمة.

---

(١) السبكي، تاج الدين عبدالوهاب بن تقي الدين، الأشباه والنظائر، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م)، ج ٢، ص٨٨.

(٢) الزحيلي، محمد، الإجراءات الجنائية الشرعية، دراسة مقارنة مع الأنظمة والقوانين المعاصرة، (دار الفكر، سوريا، دمشق، ١٤٣٦هـ)، ج ١، ص٣٦ وما بعدها.

١ .٢ ماهية ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة في القانون الدولي والشريعة الإسلامية

١ .٢ .١ ماهية ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة في القانون الدولي

إن احترام كرامة الإنسان وحقوقه في حياته الخاصة المتمثلة في حقه في البراءة الأصلية التي يتمتع بها منذ ولادته، واحترام إنسانيته، وعدم امتهانها، واحترام حريته الشخصية، وعدم جواز تقييدها بدون سبب، أو مبرر قانوني، مكفول ومضمون في معظم نصوص القانون الدولي المتمثلة في المواثيق، والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، والاتفاقيات الإقليمية الأخرى.

إن ما تجب الإشارة إليه هو أن درجات هذا الاحترام تتفاوت، وتختلف من دولة إلى أخرى، ففي الدول الصناعية والمتقدمة علميًّا واقتصاديًّا توجد دول ذات سياسة استبدادية (ديكتاتورية)[1]، بمعنى أنها تستبعد أي معنًى لاحترام الفرد، وحرياته الخاصة، وعائلته، وحياتهم الخاصة، وتبرر ذلك بأنه من حق الدولة ممارسة الرقابة الكاملة على ساكنيها، وفي المقابل توجد

(١) الدكتاتورية هي: «لفظ مأخوذ من اللاتينية، وتعني: النظام السياسي المستبد الذي تتركز السلطة فيه بيد شخص أو هيئة واحدة مستبدة، ويقوم هذا الشخص أو تلك الهيئة بحكم البلاد عن طريق فرض قوانين استبدادية وإخضاع الشعب لها»، انظر: زيتون، وضاح، المعجم السياسي، مرجع سابق، ص ١٧٥، مادة (دكتاتورية).

دولٌ ذات سياسة ديمقراطية[1]، ترى أن أهمية التقاليد تتوقف على القانون، وخصوصًا على التطبيق، حيث إن سلطة البوليس العاملة على نصوص القانون قوية جدًّا على الرغم من أن القانون قد أخذ مركزه الطبيعي، والنتيجة أنها كسبت اليوم بُعدًا جديدًا مع التطور الهائل والسريع للعلوم والفنون.

وعلى صعيد الضمانات فقد مر التنظيم الدولي بمراحل مختلفة، وكان للتنظيمات الدولية دور كبير في إقرار كثير من الضمانات الدولية الخاصة بالمحاكمة الجنائية العادلة، وذلك من خلال التوقيع على كثير من المواثيق، والمعاهدات، والاتفاقيات، والمبادئ التي أقرتها التنظيمات العالمية والإقليمية المتطورة، والمتعاقبة، فقد أخذ مبدأ الالتزام بحماية حقوق الإنسان وضمانها شكله القانوني دوليًّا منذ ظهور عصبة الأمم[2] عام ١٩١٩م، والتي تعتبر أولى المنظمات الدولية التي اهتمت بالمحافظة على الأمن والسلم الدوليين في

(١) الديموقراطية: «نظام اجتماعي يؤكد قيمة الفرد وكرامته الشخصية الإنسانية، ويقوم على أساس مشاركة أعضاء الجماعة في إدارة شؤونها، وتتخذ هذه المشاركة أوضاعًا مختلفة، وقد تكون هذه الديمقراطية سياسية ويكون الشعب فيها مصدر السلطة، وتقرر الحقوق لجميع المواطنين على أساس من الحرية والمساواة لا تمييز بين الأفراد بسبب الأصل أو الجنس أو الدين أو اللغة...»، للاستزادة: بدوي، أحمد زكي، معجم المصطلحات السياسية والدولية، دار الكتاب المصري، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ط٢، ١٤٢٥هـ، ص ٤٢، مادة (ديمقراطية).

(٢) عصبة الأمم أول منظمة دولية ذات اختصاصات سياسية عامة نشأت غداة الحرب العالمية الأولى بهدف حفظ السلام ونبذ استخدام القوة واحترام القانون الدولي في العلاقات الدولية وزيادة التعاون الدولي، وكان عهد العصبة جزءًا من معاهدة فرساي التي تم التوقيع عليها في ٢٨ أبريل ١٩١٩م وانقضت العصبة قانونًا بنشأة هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م. للاستزادة: مجمع اللغة العربية، معجم القانون، مرجع سابق، ص ٦٤٤، مادة (عصبة الأمم).

العصر الحاضر؛ حيث كان لها دورها اليسير في تطوير أفكار حقوق الإنسان ومبادئها، حيث بدأت الفكرة تتجه نحو العالمية من خلال النص على حقوق الإنسان في عهد العصبة، والتي كان لها الأثر الأكبر في التأكيد على احترام الدول الأعضاء لهذه الحقوق، ولكن البداية الفعلية والرسمية للعمل بهذه الحقوق، وبلورتها، وترجمتها على أرض الواقع، وصياغتها على شكل قالب قانوني لم يكن إلا بعد ظهور منظمة الأمم المتحدة[1]، وهي المنظمة الدولية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية عام (١٩٤٥م)، حيث جاءت بمنظومة أكثر تطورًا، وأكثر عمقًا في نظرتها لهذه الحقوق والضمانات، فقامت بإقرار كثير من العهود، والاتفاقيات، والمواثيق المعنية بحقوق الإنسان عامةً، وبضمانات المحاكمة الجنائية العادلة على وجه الخصوص.

وعلى صعيد آخر ظهرت جامعة الدول العربية باعتبارها منظمة إقليمية لها أثرها الجلي في هذا المجال، كما أن هناك كثيرًا من المنظمات العالمية والإقليمية الأخرى التي أسهمت بفعالية في تعزيز أفكار حقوق الإنسان ومبادئها بصفة عامة، وعلى تأكيد أهمية ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة التي تُعد من أهم مبادئ حقوق الإنسان وأسسها تحديدًا على وجه الخصوص[2].

---

(١) منظمة الأمم المتحدة «منظمة سياسية دولية عالمية العضوية قامت في عام ١٩٤٥م عقب الحرب العالمية الثانية للعمل على منع نشوب الحرب ورسم ميثاقها نظامًا للأمن الجماعي يقوم على نبذ استخدام القوة في العلاقات الدولية وتوفير سبل تسوية المنازعات الدولية وأساليبها بالوسائل السلمية ودعم التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الدول الأعضاء بما يكفل تهيئة المناخ الدولي لسلام دائم». للاستزادة مجمع اللغة العربية، معجم القانون، مرجع سابق، ص ٦٠٣، مادة (الأمم المتحدة).

(٢) محفوظ، أشرف محمود، الضمانات الدولية للمحاكمة العادلة والمنصفة، وموقف القانون المصري منها، مرجع سابق، ص ٤٢.

وعليه فإنه يجب على المجتمع الدولي أن يتبنى موقفًا إيجابيًّا للتوفيق بين الوسائل والسبل الحديثة من جهة، وبين مبدأ احترام الحقوق والحريات الشخصية من جهة أخرى، وذلك لن يتم بالتأكيد إلا بتحليل طبيعة تلك الوسائل والسبل وقوتها وخصائصها، وبيان مدى توافقها مع المبادئ المعلنة في الاتفاقيات الدولية، والإعلانات العالمية والوطنية، وما ينتج عن المؤتمرات الدولية من محاولة لتحقيق التوازن بين مفهوم الكرامة الإنسانية وبين مصلحة المجتمع في الدولة.

وعلى صعيد أخص مما ذكر فإن هذه المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية ترى أنه إذا كان الهدف الرئيس من الإجراءات الجنائية هو كشف أبعاد الجريمة، ومعرفة مرتكبيها، ومعاقبتهم، فإنه من الواجب والضروري أن تكون هذه الإجراءات منظمة في كل مراحل الدعوى الجنائية، مع ملاحظة أنه مع كل هذه الرؤى، والمناداة بهذا التنظيم والترتيب، فإن حقوق المتهم لن تكون حقوقًا بالمعنى التام الصحيح، أو المفترض على أقل تقدير؛ لأنها ستكون مقيدة، وعليه فإن المسألة مسألة موازنة دقيقة بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع.

وتجدر الإشارة إلى أن فقهاء القانون الدولي اختلفوا في حقيقة تلك الإعلانات والمواثيق والاتفاقيات والمؤتمرات الدولية وطبيعتها، والتي يتم تنظيمها من قبل الهيئات الدولية والإقليمية والجمعيات القانونية، ومدى الالتزام بها إلى ثلاثة اتجاهات، وهل ترقى إلى مستوى الدساتير ومرتبتها أم تتفوق عليها؟

وقد اختلفوا في إجاباتهم عن هذا السؤال وانقسموا على ثلاثة اتجاهات أو آراء كما يلي:

الأول: جعل هذه المواثيق والاتفاقيات والإعلانات الخاصة بحقوق الإنسان لها قيمة تفوق ما للنصوص الدستورية من شأن، ويرجع السبب في ذلك إلى أن هذه المواثيق والمعاهدات تمخضت عن اتفاق وتم التصويت عليها من قبل أجهزة منتخبة، بالإضافة إلى أنها تعدّ عنصرًا مهمًّا في الدستور الاجتماعي في الدولة[1].

الثاني: يرى أن هذه المعاهدات، والمواثيق، والاتفاقيات، مجرد التزامات أدبية؛ لأنها تضمنت التأكيد على مبادئ محددة[2].

الثالث: يرى أصحاب الرأي الأخير وهم أعضاء مجلس الدولة الفرنسي أن هذه الإعلانات وإن خلت من القوة الملزمة فإنها تأخذ أحكام النصوص الدستورية التشريعية، وتعد في مرتبة أعلى، وأسمى منها، لكونها تنير الطريق للمشرعين، ولكونها أيضًا تحدد المبادئ القانونية العامة، والتي تتجسد لاحقًا على شكل قوانين مختلفة، يتحدد بموجبها المركز القانوني للفرد، ولكن هذا السمو له حدود، فهو لا يصل إلى درجة القانون الدستوري الداخلي ومستواه، وقد استقر قضاء مجلس الدولة الفرنسي على أن لهذه الإعلانات والاتفاقيات ـ التي تقدمت على الدستور ـ قيمتها الدستورية، وقد قرر المجلس الدستوري في فرنسا في عام ١٩٧١م عدم دستورية القانون الذي يخالف مقدمة الدستور[3].

---

(١) سرور، أحمد فتحي، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٣م)، ص١٤٦ وما بعدها، والكبيسي، عبدالستار سالم، ضمانات المتهم قبل وأثناء المحاكمة، (منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بيروت، ٢٠١٣م)، ص٦٨ وما بعدها.

(٢) الكبيسي، عبدالستار سالم، ضمانات المتهم قبل وأثناء المحاكمة، المرجع السابق، ص٦٩.

(٣) سرور، أحمد فتحي، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص١٤٦ وما بعدها، والكبيسي، عبدالستار سالم، ضمانات المتهم قبل وأثناء المحاكمة، مرجع سابق، ص ٦٨ وما بعدها.

ويرى بعض الباحثين أن هذه المواثيق، والاتفاقيات، والإعلانات، وإن جاءت خالية من عنصر الإلزام في الغالب، فإنها تعتبر مبادئ مهمة؛ حيث إنها نتاج لوعي الشعوب، وعصارة آرائها، وبالتالي فإنها تملي على المشرع التزامًا يحتم عليه إدخالها في الدستور والقانون، ويأتي هذا الالتزام تلبية لنداء الشعوب من خلال هذه الإعلانات، والاتفاقيات، والمواثيق تمامًا، كما يلتزم المشرع حين يضع القانون بتلبية آمال الشعب، والتعبير عن حاجاته[1].

وأتجه في جوابي عن مسألة الحكم على قوة ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة الواردة في المواثيق والمعاهدات الدولية، وهل تأخذ طابع الإلزام أو لا، وهل تأخذ تلك المعاهدات والاتفاقيات الدولية قوة الدساتير، إلى الأخذ بالرأي الأول الذي يرى أن لها قوة تماثل قوة الدستور، بل إنني أرى أنه يمكن أن تتفوق عليها، وذلك للأسباب التالية:

أولًا: إن الدولة حين وقعت على اتفاقية، أو معاهدة، أو ميثاق معين، فإنها قامت بهذا التصرف باعتبارها جزءًا من المنظومة الدولية التي تجتمع تحت مظلة الأمم المتحدة.

ثانيًا: إن الإعلانات، والاتفاقيات، والمعاهدات، والمواثيق الخاصة بحقوق الإنسان على وجه العموم مُجمع عليها من قبل جميع دول العالم تقريبًا، لا سيما تلك التي صدقت على تلك المواثيق، والمعاهدات، والاتفاقيات.

ثالثًا: حرصًا من تلك الدول على استقامة النظام الاجتماعي في مجتمعاتها، وهذا من الجانب النظري على أقل تقدير، أما مسألة الحكم

(١) الكبيسي، عبدالستار سالم، ضمانات المتهم قبل وأثناء المحاكمة، مرجع سابق، ص٧٠.

على قوة الاتفاقيات، والمواثيق، والمعاهدات، ومدى تأثيرها على الجانب العملي، أو التطبيقي في الدول، وخصوصًا تلك التي تُعنى بضمانات حقوق الإنسان في مجال المحاكمات الجنائية، فإن الواقع قد يكون مختلفًا؛ لأن المتأمل في الواقع العملي يجد أن بعض الدول تأخذ بهذه الاتفاقيات، والمعاهدات، والمواثيق في الجوانب الشكلية فقط، أي في جانب التنظير، والتقنين، والتشريع، بحكم أنها تعتبر جزءًا من المنظومة الدولية التي يجب أن تلتزم بقوانين الأمم المتحدة، ومعاهداتها، ومواثيقها، واتفاقياتها، وتأخذ بها عند وضع دستورها، وقوانينها الداخلية، ولكنها عند التقاضي والمحاكمات تطبق ما يمليه عليها قانون الحكم في البلد، سواءٌ أكان ديمقراطيًّا أم ديكتاتوريًّا، وهذا هو حال بعض الدول في العالم.

١ .٢ .٢ ماهية ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة في الشريعة الإسلامية

كرَّم الله سبحانه وتعالى الإنسان، وأحسن خلقه، وجعله الهدف الأساسي للتشريع الإسلامي، بل إنه المقصد الأسمى من إرسال الرسل، وإنزال الكتب، لإرشاده إلى الخير، وتحذيره من الشر والفساد، وحمايته من غواية الشيطان، وتنمية عقله، وتوسيع مداركه، والسمو بفكره وتصرفاته، فجاءت الشريعة الإسلامية مُؤَمِّنَةً لمصالحه، راعية لشؤونه، محققة لحاجاته، وجالبة له المصالح، ودارئة عنه المفاسد، حتى تصل به إلى درجة الكمال، كما أن الله سبحانه وتعالى لم يترك هذا الإنسان سُدًى، بل سخر له ما في السماوات وما في الأرض، وجعله نقطة الارتكاز الإنسانية للنبوات، ومحور الرسالات، وأرشده إلى أقوم السبل، فقال تعالى: ﴿...فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٨﴾﴾ (البقرة).

لقد حرص الإسلام على مراعاة حقوق الإنسان منذ أن خلق الله الإنسان، ونظم أحكام هذه الحقوق، ورعى شؤونها، وحافظ عليها في جميع نواحي الحياة ومراحلها، وفي جميع الأحوال، ومنع الاعتداء عليها، ووضع العقوبات لمن تجاوزها، ولم يترك تنظيمها للإنسان بل تفرَّد بها سبحانه وتعالى، حتى لا تكون لأحد مِنَّةٌ على أحد.

إن الشريعة الإسلامية الغرَّاء لم تقف عند وضع المبادئ فقط، بل تكفلت برعاية الإنسان، وضمان حقوقه، من لحظة ولادته، حتى مماته، ووضعت له الأحكام الشرعية الرشيدة، ومنحته جميع الحقوق؛ ليتمتع بها ويمارسها، ورسمت له الطريق القويم للوصول إلى مرتبة الكمال البشري في تصرفاته، ومشاعره، وعواطفه، وواقعه، من حيث علاقته بربه، ونفسه، ومجتمعه، وأمته، وحرصت على تأمين القواعد، والأسس، والضمانات الكفيلة بالتطبيق، والتنفيذ السليم.

إن ضمانات حقوق الإنسان في الدين الإسلامي كثيرة جدًّا، سواء على مستوى الجزئيات، أو التفاصيل، وقد حرص على التذكير بها على الدوام والاستمرار في جميع مصادر التشريع الإسلامي القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، والإجماع، وعَمَلِ الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم، وغيرها من مصادر التشريع الأخرى[1].

إن من مظاهر حرص الشريعة الإسلامية على المحافظة على حقوق الإنسان تنظيمها للمحاكمات الجنائية، وتأكيدها على ضمانات حقوق

(١) الزحيلي، محمد، حقوق الإنسان في الإسلام، دراسة مقارنة مع الإعلان العالمي والإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان، (دار ابن كثير، لبنان، بيروت، ط ٥، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م)، ص٣٦٢.

الإنسان فيها من أن تتعرض للاعتداء، أو التطاول، فالشريعة الإسلامية لم تقتصر على الإشارة إلى حقوق الإنسان، وبيانها نظريًّا، وجعلها مجرد شعارات يُنَادَى ويُتَاجَرُ بها فقط، بل أوجبت تطبيقها عمليًّا، لعلم الله سبحانه وتعالى بطبيعة هذا المخلوق (الإنسان)، الذي جُبِلَ على تعدي الحدود، والتهرب من الواجبات، والتعدي على حقوق الآخرين[1].

إن مما امتازت به الشريعة الإسلامية أنها عقيدة، وشريعة، وتطبيق عملي في الحياة والواقع، وليست مجرد شعارات براقة زائفة، هدفها المتاجرة بالقيم، والمبادئ، والحقوق، واستعمال مصطلح حقوق الإنسان بحسب المصالح والأهواء والتوجهات السياسية، فجعلت العقيدة والخوف من الله (الوازع الديني) هما الباعث الحقيقي للالتزام، والحافز الذاتي للتطبيق، وذلك من خلال رجاء ثواب الله ورضوانه، والطمع فيهما في الدارين لمن أقام حدود الله وأحكامه الشرعية، والخوف من عذابه وانتقامه في الدارين أيضًا لمن قصر في واجباته، وتهاون في تطبيقها، واعتدى على حقوق الآخرين، وليس ذلك فقط هو حقيقة ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة، ولكن هناك أيضًا قيام الدولة الراشدة، والحكومة العادلة، والقضاء السديد، التي تحيط بها الأخلاق الفاضلة، والقيم الرفيعة، والمعاملة الحسنة.

إن تحقيق ذلك كله على المستوى العملي مطلب جميع الشعوب في العالم كله.

لقد تناست المجتمعات الغربية التي تتباهى وتتفاخر بأنها صاحبة أكبر العهود وأعظمها التي تُنادي بضمان حقوق الإنسان، وكرامته، وحريته الشخصية، وتأمين حقوقه أن الشريعة الإسلامية قد سبقت عهودهم

(١) المرجع السابق، ص ٣٧٠ وما بعدها.

ومواثيقهم بأكثر من ألفٍ وأربعمائة عامٍ، مسجلة بذلك أروع انتصار لها في مجال صيانة الإنسانية، وحماية حقوقها، حيث قال الله تعالى في محكم التنزيل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا ٥٨﴾ (النساء) فلا خير في عدل في الإسلام لا نفاذ له، وقد انفرد التنظيم القضائي الإسلامي بخاصية ارتكازه على العقيدة والأخلاق، وهذه الخاصية جعلته يسمو على غيره من التنظيمات التي تفتقر إلى اعتبار العقيدة عند وضع الأنظمة والقوانين، وهذه الخاصية جعلت التنظيم القضائي الإسلامي أكثر ضمانًا للتطبيق، ويؤمن بها جانب العدالة أيضًا، ويعطى كل ذي حق حقه.

إن التنظيم القضائي في الإسلام يعتبر نقطة ارتكاز مهمة في كيان الدولة المسلمة؛ حيث إنها الحارسة على المجتمع والقضاء، وإليها يلجأ المتخاصمون للفصل بينهم في الخصومات، واستصدار الأحكام لصالح أحدهم[1].

لقد حرص الإسلام على تنظيم القضاء؛ حماية منه لحقوق الإنسان، ولأن الحقوق إذا لم تُراعَ، وتوفر لها الحماية فعلًا، ويتمتع بها الأفراد والمجتمعات؛ فما الفائدة منها؟!

ومن مظاهر ذلك وضع الإسلام الأحكام الشرعية الرشيدة، ومنح الإنسان جميع الحقوق التي يتمتع بها، ورسم له الطريق السليم للتمتع بها، وأرشده إلى أقوم السبل، ثم كلف الدولة الإسلامية الممثلة في سلطتها القضائية ونظامها القضائي بحماية تلك الحقوق، والمحافظة عليها، لتحقيق العدل والقسط، ومنع الظلم والعدوان، يقول الله تبارك وتعالى: ﴿لَقَدۡ

(١) الكبيسي، عبدالستار سالم، ضمانات المتهم قبل وأثناء المحاكمة، مرجع سابق، ص٢٤ ـ ٢٥.

أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ ...﴿٢٥﴾﴾ (الحديد)، ويقول سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿٥٨﴾﴾ (النساء).

يقول الإمام الجويني ـ رحمه الله ـ: «ثم لم ينحجز معظم الناس عن الهوى بالوعد والوعيد والترغيب والتهديد، فقيض الله السلاطين، وأولي الأمر، وازعين[1]، ليوفروا الحقوق على مستحقيها، ويبلغوا الحظوظ ذويها، ويكفوا المعتدين، ويعضدوا المقتصدين، ويشيدوا مباني الرشاد، ويحسموا معاني الغي والفساد، فتنتظم أمور الدنيا ويستمد منها الدين الذي إليه المنتهى..»[2].

ولما كان القضاء سلطة تتمتع بالنفوذ والقوة ولها الحق في إصدار الأحكام والقرارات، والناس يقفون أمامه محاطين بالشُّبَهِ وسوء الظن والتهم وافتراض العدوان والاعتداء مع احتمال مخالفة أحد الأطراف للقاضي في العقيدة أو المنهج أو السلوك، وهو ما قد يترتب عليه احتمال إساءة المعاملة وتجاوز الحدود وانتهاك الحرمات الشرعية من القاضي، واختلال حقوق الإنسان بتسلط القضاة على الخصوم أو حتى الخصوم على بعضهم بمرأًى من القضاة؛ لذا فقد جاء التنظيم القضائي الإسلامي واضح

(١) أصلها من الفعل «وَزَعَ» والوَزْعُ: الكفُّ والزجر والنهي والمنع والحبس، وهي هنا بمعنى موزعين الحقوق على أصحابها بمعنى مقسمين.

(٢) الجويني، أبو المعالي عبدالملك بن عبدالله، غياث الأمم في التياث الظلم، (الغياثي)، تحقيق أ.د. فؤاد عبدالمنعم أحمد وأ.د. مصطفى حلمي، (مؤسسة الريان، لبنان، بيروت، دار الزاحم، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م)، ص١٩٧ وما بعدها.

المعالم، مبينًا المنهج الأقوم لسير الإجراءات القضائية، مراعيًا حماية حقوق الأطراف، حتى حقوق المتهمين منهم، وكذلك من ثبتت التهمة بحقه واتصف بالإجرام وصدر بحقه حكم قضائي على الفعل الذي اقترفه فمنع امتهان كرامته والاعتداء على إنسانيته وإساءة معاملته، فقال سبحانه وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ٨﴾ (المائدة).

ويعد القضاء العادل في كل أمة رمز السيادة، والاستقلال، والعدل، والعزة؛ لأنه بالعدل قامت السموات والأرض، والأمة التي لا قضاء فيها لا حق فيها ولا عدل، وقد قال الخليفة الراشد أبو بكر الصديق رضي الله عنه: «أما بعد أيها الناس، فإني قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوِّموني، الصدق أمانة، والكذب خيانة، والضعيف فيكم قوي عندي حتى أريح عليه حقه إن شاء الله، والقوي منكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه إن شاء الله»[1] وعن عمير بن سعد أنه كان يقول على المنبر وهو أمير على حمص، وهو من أصحاب النبي ﷺ: «ألا إن الإسلام حائط منيع وباب وثيق، فحائط الإسلام العدل، وبابه الحق، فإذا نُقض الحائط وحُطِّم الباب استفتح الإسلام، فلا يزال الإسلام منيعًا ما اشتد السلطان، وليس شدة السلطان قتلًا بالسيف ولا ضربًا بالسوط، ولكن قضاءً بالحق

(١) ابن أبي عمرو، معمر، الجامع، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، (المجلس العلمي بباكستان، توزيع المكتب الإسلامي، لبنان، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ)، ملحق بمصنف عبدالرزاق، ج ١١، ص٣٣٦، والطبري، محمد بن جرير، تاريخ الرسل والملوك (تاريخ الطبري)، (دار التراث، لبنان، بيروت، ط ٢، ١٣٨٧هـ)، ج ٣، ص٢١٠.

وأخذًا بالعدل»[1]، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الله ينصر الدولة العادلة، وإن كانت كافرة، ولا ينصر الدولة الظالمة، وإن كانت مؤمنة»[2].

وحقيقة ضمانات المحاكمة الجنائية في الشريعة الإسلامية ما يلي:

١ ـ أن المحاكمة الجنائية العادلة وضماناتها جزءٌ لا يتجزأ من حقوق الإنسان عامة في الدين الإسلامي.

٢ ـ أن ضمانات المحاكمة العادلة ومراعاتها أمام القضاء تمثل شطرًا مهمًّا وخطيرًا من جملة الضمانات العامة لحقوق الإنسان في الإسلام؛ لأن المتهم في مرحلة المحاكمة أقرب ما يكون لحالة الضعف منه إلى القوة، وتتجلى القيمة الحقيقية لها من خلال صدق المناداة بها، والالتزام بموجبها بالتطبيق العملي لها أثناء المحاكمة الجنائية.

٣ ـ أن ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة تعد أهم جوانب حقوق الإنسان؛ لأن فيها ضمانًا لتطبيق بقية الحقوق وحمايتها ورعايتها، كما أنها تُمنح للشخص وهو في حالة الضعف، عندما يكون في موضع الاتهام، والشك، والريبة، أو عند تعرضه للاعتداء من غيره، فيحتاج

---

(١) ابن سعد، أبو عبدالله محمد بن سعد الهاشمي، الطبقات الكبرى، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ١٤١٠هـ)، ج ٤، ص٢٧٧، وخالد، خالد محمد، رجال حول الرسول، (دار الفكر للنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، ١٤٢١هـ)، وابن عبد ربه، أبو عمر شهاب الدين أحمد بن محمد، العقد الفريد، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ١٤٠٤هـ)، ج ١، ص ٢٧، والنويري، أحمد بن عبدالوهاب، نهاية الأرب في فنون الأدب، (دار الكتب والوثائق القومية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٤٢٣هـ)، ج٦، ص٣٥.

(٢) ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبدالحليم، الحسبة في الإسلام (وظيفة الحكومة الإسلامية)، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، د. ت)، ص ٧.

لليد الحانية، والقلب الرحيم، والعقل الواعي، والشعور الإنساني، والإحساس بالآخرين، والاعتدال، والموضوعية، والقضاء هو المكان الحقيقي لممارسة الإنسان لحقوقه، ومطالبته بها.

٤ ـ أن البحوث، والمؤتمرات، والندوات التي تتناول حقوق الإنسان وضماناته أثناء المحاكمات الجنائية تبقى وسائل نظرية، تستخدم للتذكير فقط، إن لم تأخذ طابع التفعيل والتطبيق على أرض الواقع، ويكون لها قوة تتابع تنفيذها وتطبيقها في الميدان.

٥ ـ أن الدعوات الملحة التي تنادي بحقوق الإنسان في جميع دول العالم، وخصوصًا غير المسلمة، ومنها دول أوربا، لم تأت عبثًا، وإنما جاءت ردَّ فِعْلٍ لما لاقاه الإنسان في العصور القديمة والوسطى في ظل وجود الدول الإقطاعية، والأنظمة الاستبدادية المادية، التي قامت في أوربا، وغيرها من دول العالم، فجاءت هذه المطالبات لتظهر للجميع أن حقوق الإنسان لا أصل لها في الغرب، ولا أساس لوجودها، وإنما لإخفاء العار في تاريخهم، ولتتبرأ من الأعمال والأفعال المشينة التي لقيها الإنسان بابتعاده عن دين الله سبحانه وتعالى وشريعته، وأن التاريخ الإسلامي منزه عن مثل ذلك[1].

ومن أهم الفروق بين ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي ما يلي:

كانت البشرية قبل مجيء الإسلام تعيش في ظلام الجهل، والظلم، والاستبداد؛ فكان القوي يسيطر على الضعيف، ويسلبه حقوقه، حتى جاء

(١) الزحيلي، محمد، حقوق الإنسان في الإسلام، دراسة مقارنة مع الإعلان العالمي والإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ٣٩٠ ـ ٣٩١.

الإسلام، وحفظ الحقوق وضمنها، ونظم علاقة الناس بربهم، وعلاقتهم فيما بينهم، وقرر المبادئ الخاصة بالحقوق بجميع أنواعها السياسية، والفكرية، والاجتماعية، والاقتصادية، والمدنية، والثقافية.. إلخ.

لقد قرر الإسلام للإنسان حقوقًا وضمانات ما سبقها إليه أي قانونٍ آخر من القوانين الوضعية الحديثة، ولا يمكن لأحدٍ أن يساوي بين الحقوق والضمانات التي قررها الإسلام وتلك التي قررتها القوانين الوضعية؛ لأن تلك التي قررتها الشريعة الإسلامية أشمل، وأعدل، وفيها من الحقوق والضمانات مالم تقرره القوانين الوضعية الحديثة، وما ذاك إلا لأن الدين الإسلامي خاتم الأديان، ورسالته خاتم الرسالات، جاء منهجه منهجًا متكاملًا، شاملًا، صالحًا لكل زمانٍ ومكان، ومحققًا للناس خيري الدنيا والآخرة، ومن أهم ما تميزت به ضمانات المحاكمة الجنائية في التشريع الإسلامي عن تلك الضمانات التي وردت في القانون الوضعي ما يلي:

١ ـ أنها ربانية المصدر، بمعنى أن مصدرها هو الله سبحانه وتعالى، فهي تشريعات ربانية، لا خلل فيها، ولا نقص، ولا تقصير، ولا ضيق نظر، فهي متوازنة، وتراعي مصلحة الفرد باعتباره من المنظومة الاجتماعية، وتراعي مصلحة المجتمع، أما في القوانين الوضعية فهي بشرية المصدر، أي أنها من وضع البشر وتقنينهم، فهم مركبون من النقص، وأخطاؤهم أكثر من صوابهم، إن أحاطوا بجزئية غفلوا عن أخـرى، وإن أحاطوا بأمر غفلوا عن آخر، وهنا يتجلى الفرق الكبير بين الأمرين، فالله سبحانه وتعالى هو الخالق، وهو الأعلم بحاجات الإنسان وما يصلحه، بخلاف الإنسان، فإنه ضعيف قاصر، لا يستطيع أن يعلم ما

في نفسه، ولا يستطيع إصلاحها، وغيره من باب أولى[1]، قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾ (الملك) وقال تعالى: ﴿مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا ﴿٥١﴾﴾ (الكهف).

٢ ـ أنها تنبثق من العقيدة الإسلامية، إنَّ منبع الضمانات في الإسلام هو عقيدة التوحيد، وهو الذي يقوم أساسه على (شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله)، ذلك المبدأ الذي تنطلق منه جميع الضمانات، والحقوق، والحريات؛ لأن الله ـ سبحانه تعالى ـ خلق الناس أحرارًا، متساوين، ويريدهم أحرارًا متساوين، وأمرهم بالمحافظة على تلك الضمانات والحقوق التي شرعها لهم، ومراعاتها، والحرص على الالتزام بها، والجهاد في سبيلها، والدفاع عنها، ومنع الاعتداء عليها، كما هو الحال في آيات القتال المتكررة في القتال والجهاد والتي منها قول الله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿١٩٠﴾﴾ (البقرة)[2].

أما في القوانين الوضعية فلم تظهر فكرة الضمانات بشكل رسمي عند الغرب إلا في القرن الثالث عشر الميلادي، الموافق للقرن السابع الهجري، أي بعد نزول الإسلام بسبعة قرون، وكان ذلك بشكل

---

(١) أبو غدة، حسن، الثقافة الإسلامية والتحديات الفكرية المعاصرة وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ١١١.

(٢) الزحيلي، محمد، حقوق الإنسان في الإسلام، دار الكلم الطيب، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م، ص ١٣٢، ومحمدن، محمد بن عبدالله، حقوق الإنسان والعدالة الجنائية، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٣١هـ)، ص٣٣.

جزئي، وذلك نتيجة ثورات طبقية وشعبية في أوربا، ثم في القرن الثامن عشر في أمريكا؛ لمقاومة التميز الطبقي، أو التسلط السياسي، أو الظلم الاجتماعي[1].

وقد نصت المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[2] على أنه «يولد جميع الناس أحرارًا متساوين في الكرامة والحقوق».

كما نص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[3] على أنه «لكل فرد الحق في الحرية، والسلامة الشخصية، ولا يجوز حرمان أحد من حريته، إلا على أساس من القانون، وطبقًا للإجراءات المقررة».

٣ ـ أنها تنبع من التكريم الإلهي للإنسان، فقد نص الله سبحانه وتعالى في مواضع كثيرة من القرآن الكريم على هذا المبدأ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿٧٠﴾﴾ (الإسراء) وقوله تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُواْ

(١) طشطوش، هايل عبدالمولى، حقوق الإنسان بين الفكر الإسلامي والتشريع الوضعي، (دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٧م)، ص١٠٥.

(٢) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اعتمد بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٢١٧) ألف (د ـ ٣) وتاريخ ١٠ ديسمبر لعام ١٩٤٨م، للاستزادة: بسيوني محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، (دار الشروق، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م)، المجلد الأول، ص٢٧.

(٣) اعتمد هذا العهد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة رقم (٢٢٠٠ ألف) وتاريخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر من عام ١٩٦٦م وأصبح نافذًا في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٧٦م، للاستزادة: المرجع السابق، المجلد الأول، ص٧٩ وما بعدها.

﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصۡرِهِمۡ لَقَدِيرٌ ﴿٣٩﴾﴾ (الحج)، فمدلول الآيات هنا واحد، ومتفق على أن ضمانات حقوق الإنسان في الإسلام نابعة من «التكريم الإلهي للإنسان»، وذلك ثابت بالنصوص الصريحة قطعية الدلالة، وهذا يُعد جزءًا من التصور الإسلامي، والعبودية لله، وفطرة الإنسان التي فطره الله عليها[1].

وقد قال أحد الباحثين: «كرامة الإنسان ينبوع كل الحقوق الأساسية، فهي دليل إنسانية البشر...»، ثم يقول: «إذا كانت الكرامة الإنسانية منهل حقوق الإنسان جميعًا، فقد كانت ولا تزال غاية جميع القوانين والدساتير الديمقراطية، وعماد حياة الفرد الاجتماعية المثالية...»، ثم يقول: «إن الكرامة الإنسانية التي هي عماد حرية الأفراد، وهي أيضًا عماد حرية الشعوب التي تتمثل في استقلال الدول»[2].

٤ ـ أنها منحة إلهية وتفضل من سبحانه وتعالى، إن هذه الضمانات والحقوق قررها الله سبحانه وتعالى تكريمًا وتشريفًا للإنسان؛ لأن الله سبحانه وتعالى يدرك أن حياة الإنسان لا تستقيم إلا بها؛ حتى تتحقق إنسانيته، ويرتفع عن مستوى غيره من المخلوقات، وذلك لما يتمتع به من مميزات كالعقل، والتفكير، والإدراك، والنطق، ووسائل التدبُّر والتفكير، ما يوحي بأن الله سبحانه وتعالى قد جعل هذه الضمانات والحقوق منحة منه لهذا الإنسان، حتى لا يمن عليه أحد بإقرار هذه الضمانات والحقوق، ولا يستذله، ولا

(١) الزحيلي، محمد، مرجع سابق، ص١٣٣، ومحمدن، محمد بن عبدالله، مرجع سابق، ص٣٣.

(٢) المحمصاني، صبحي، أركان حقوق الإنسان، (دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٧٩م)، ص ٦٠ وما بعدها.

يستعبده، أو يستغله من أجل منحة، أو حقٍّ من الحقوق، أو ضمانة من الضمانات، حفاظًا على إنسانيته وكرامته، وبالتالي فهي ليست من وضع البشر الذين يحكمهم القصور، والتأثر بمؤثرات الزمان، والمكان، والثقافة، أما حقوق الإنسان في القوانين الوضعية فهي ليست منحة، ولا هبة من أحد، حتى من الله تعالى، بل هي ضمانات وحقوق طبيعية، تولد مع الإنسان ككائن حي، مقطوع الصلة بالله تعالى[1].

٥ ـ أنها تتسم بالشمولية والسمو، أي أن هذه الضمانات والحقوق التي قررها الإسلام شاملة لجميع أنواع الضمانات، سواء الجنائية، أو القضائية، أو الاقتصادية، أو السياسية، أو الفكرية، أو الاجتماعية، أو المدنية.. إلخ، فهي ضمانات تسمو على غيرها من الضمانات والحقوق الأخرى التي سنتها القوانين الوضعية؛ لأن تلك الضمانات والحقوق التي أقرها الإسلام كانت وحيًا من عند الله، فهو سبحانه وتعالى هو الذي أقرها، وليس الإنسان[2].

٦ ـ أنها تتسم بالعالمية والذاتية، إن الشريعة الإسلامية في كل أحكامها، ومبادئها، وأنظمتها، ذات صبغة إنسانية، وخصيصة عالمية، فهي

---

(١) طشطوش، هايل عبدالمولى، حقوق الإنسان بين الفكر الإسلامي والتشريع الوضعي، مرجع سابق، ص١٠٥، والحقيل، سليمان بن عبدالرحمن، حقوق الإنسان في الإسلام وتطبيقاتها، (مؤسسة الممتاز للطباعة والتجليد، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢١هـ)، ص٢٢، وأبو غدة، حسن، الثقافة الإسلامية والتحديات الفكرية المعاصرة وحقوق الإنسان، (جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٣٥هـ)، ص١١١.

(٢) محمدن، محمد بن عبدالله، مرجع سابق، ص٣٣، وطشطوش، هايل عبدالمولى، حقوق الإنسان بين الفكر الإسلامي والتشريع الوضعي، مرجع سابق، ص٢٤.

رحمة للعالمين، وهداية للناس كافة، ومنهاج للبشرية عامة، ولهذا كانت تلك الضمانات التي قررها الإسلام مستحقة لكل إنسان تتم محاكمته، ويعيش على وجه الأرض، بغض النظر عن دينه، أو جنسه، أو لغته، أو قوميته، أو لونه، أو رأيه السياسي، حيث إنها مقررة لمجرد كونه إنسانًا فقط، فالضمانات في الإسلام ليست مقصورة على إقليم معين، بل إنها متعديةٌ ومتجاوزةٌ للحدود الوطنية والإقليمية؛ لأنها قيم ومبادئ عامة، وشاملة لكل الناس، قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٧﴾ (الأنبياء) فليس في الإسلام عنصرية، أو طبقية، أو عصبية، وإنما الناس فيه سواء، لا فضل لأحد على أحد إلا بالتقوى[1].

أما الضمانات في القوانين الوضعية فهي في غالبيتها تركز على الجوانب السياسية، وتطبيقها لها تطبيقًا انتقائيًّا، تحكمه المصالح السياسية، والاقتصادية للدول الكبرى، وكثيرًا ما غضت الدول الكبرى ـ التي تدعي المحافظة على حقوق الإنسان وحمايتها ـ الطرف عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في فلسطين، وأفغانستان، والشيشان، والبوسنة والهرسك، وغيرها من الدول المسلمة، وسكتت عن التجاوزات التي وقعت فيها[2].

٧ ـ أنها تتسم بالثبات والرسوخ، أي أن هذه الضمانات كاملة، وثابتة؛ لا تقبل الإلغاء، أو التبديل، أو التعطيل؛ لأنها جزء من الشريعة

---

(١) الحقيل، سليمان، حقوق الإنسان في الإسلام وتطبيقاتها، مرجع سابق، ص ٢٢، وطشطوش، هايل عبدالمولى، حقوق الإنسان بين الفكر الإسلامي والتشريع الوضعي، مرجع سابق، ص١٠٨.

(٢) أبو غدة، حسن، الثقافة الإسلامية والتحديات الفكرية المعاصرة وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ١١٢ ـ ١١٣.

الإسلامية، بينما في القوانين الوضعية تتعدل وتتبدل حسب موازين القوة والضعف، والأهواء، والتحالفات السياسية[١].

٨ ـ أنها ضرورات إنسانية، هذه الضمانات والحقوق ليست مجرد ضمانات أو حقوق الهدف منها مجرد وجودها أو تحقيقها فقط، ولكنها ضرورات إنسانية، تهم الفرد والجماعة، وتحقق المصالح الخمس، حيث إن ضمان حق الإنسان في الحياة يساوي إحدى الضرورات الخمس، وهي حفظ النفس، وضمان حقه في التملك، يساوي حفظ المال.. وهكذا[٢].

٩ ـ أنها تتسم بالتكامل، أي أن الضمانات والحقوق في التشريع الإسلامي متكاملة، فلا يمكن ممارسة ضمانة دون أخرى، أو على حساب ضمانة أخرى دون البقية، أو إعطاء أفضلية لأي ضمانة من الضمانات على حساب بقية الضمانات[٣].

١٠ ـ أنها سياسية وأساسية [٤] بمعنى أن الضمانات في الإسلام خاصة لجميع البشر سواء أكانوا مسلمين أم لا، بدون تمييز، أما تلك الضمانات التي في القوانين الوضعية فإنها تعتمد الولاء للقوة والغلبة، والرغبات والشهوات، وميزان الرضا والغضب، كما أنه ليس بالضرورة أن تشمل جميع الناس، وإن دل على ذلك التأصيل النظري، إلا أن الواقع العملي يخالفه.

---

(١) المرجع السابق، ص ١١١ ـ ١١٢.

(٢) محمدن، محمد بن عبدالله، مرجع سابق، ص٣٣ ـ ٣٤.

(٣) طشطوش، هايل عبدالمولى، حقوق الإنسان بين الفكر الإسلامي والتشريع الوضعي، مرجع سابق، ص٢٤.

(٤) محمدن، محمد بن عبدالله، مرجع سابق، ص ٣٤.

١ .٣ ماهية ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة في النظام السعودي والقانون المصري

١ .٣ .١ ماهية ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة في النظام السعودي

تعني ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة في النظام السعودي: «ما تضمنته نظم الإجراءات الصادرة في المحاكم الشرعية من أصول، ومقررات، وضوابط تكفل حصول المتقاضِيَيْنِ على العدالة، أثناء ممارسة عملية القضاء، بحيث تضمن لكل طرف حقوقه حال المرافعة، وتفيد بالقوة، والحصانة، والاستقرار للأحكام الصادرة عن المحاكم، ومؤسسات القضاء»[1].

ولعلِّي أعرِّف ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة في النظام السعودي بأنها: (غطاءٌ نظامي، يشتمل على مجموعة القواعد، والأسس، والالتزامات، التي تكفل لأطراف المحاكمة الجنائية حفظ حقوقهم، وأداء واجباتهم المقررة شرعًا، بثبات، وطمأنينة، واستقلال، والتزام الأشخاص بها، وعدم الاعتداء عليها، في ضوء الأنظمة العدلية، واللوائح، والأحكام المنظمة لذلك في المملكة العربية السعودية).

(١) الدبيان، علي، الضمانات القضائية العامة في الأنظمة العدلية، مرجع سابق، ص٦ ـ ٧، وأبو نمر، فارس عبدالكريم، الضمانات القضائية للمتخاصمين أمام المحاكم الشرعية في قطاع غزة، (دولة فلسطين، الجامعة الإسلامية في غزة، كلية الشريعة والقانون، رسالة مقدمة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القضاء الشرعي من كلية الشريعة والقانون في الجامعة الإسلامية بغزة، دراسة غير منشورة، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م)، ص ١٣.

إن المملكة العربية السعودية دولة مسلمة تستمد جميع أنظمتها من الشريعة الإسلامية، وهذا ما نصت عليه المادة الأولى من النظام الأساسي للحكم[1] «المملكة العربية السعودية، دولة إسلامية، ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ...»، وقد كفلت الأنظمة في المملكة العربية السعودية حقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق أطراف المحاكمة الجنائية وضماناتهم على وجه الخصوص، حيث نصت المادة السادسة والعشرون من النظام الأساسي للحكم على أنه: «تَحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية»، كما نصت الأنظمة العدلية على ضمانات حقوق الإنسان على وجه العموم، وعلى ضمانات أطراف المحاكمة الجنائية بشكل خاص، فقد نصت المادة الثانية من نظام الإجراءات الجزائية[2] على أنه: «لا يجوز القبض على أي إنسان، أو تفتيشه، أو توقيفه، أو سجنه، إلا في الأحوال المنصوص عليها نظامًا، ولا يكون التوقيف، أو السجن إلا في الأماكن المخصصة لكل منهما، وللمدة التي تحددها السلطة العامة، ويحظر إيذاء المقبوض عليه جسديًّا، أو معنويًّا، ويحظر كذلك تعريضه للتعذيب، أو المعاملة المهينة للكرامة»، وهذا ما أكدته أيضًا المادة السادسة والثلاثون من النظام الأساسي للحكم، حيث نصت على أنه: «تُوفِّر الدولة الأمن لجميع مواطنيها، والمقيمين على إقليمها، ولا يجوز تقييد تصرفات أحد، أو توقيفه، أو حبسه، إلا بموجب أحكام النظام»، كما نصت المادة الرابعة من نظام الإجراءات الجزائية على أنه «يحق لكل متهم أن يستعين بوكيل، أو

(١) صدر النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية بموجب الأمر الملكي رقم (أ/ ٩٠)وتاريخ ٢٧/ ٨/ ١٤١٢هـ.

(٢) نظام الإجراءات الجزائية السعودي الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ ٢) وتاريخ ٢٢/ ١/ ١٤٣٥هـ.

محامٍ للدفاع عنه في مرحلتي التحقيق، والمحاكمة»، كما تولى نظام المرافعات الشرعية[1] تنظيم حالات رد القضاة وتنحيهم، وتولى نظام القضاء[2] تحديد كل ما يختص بالسلك القضائي، وتشكيله، وتعيينه، وتنظيمه، وعليه فإن جميع الضمانات الخاصة بأطراف المحاكمة الجنائية التي وردت في النظام السعودي ما هي إلا أحكام نابعة من الشريعة الإسلامية.

وإذا كان الهدف من هذه الضمانات هو المحافظة على حقوق أطراف المحاكمة الجنائية، وحمايتها من الاعتداء عليها، أو المساس بها أثناء المحاكمة؛ فإنها تُسهم في الوقت نفسه في توفير مناخ مناسب، يساعد على الكشف عن الجريمة، وحقيقتها، وظروفها، وملابساتها، بشكل ينسجم مع مصلحة المجتمع من جهة، وبين مصلحة أطراف المحاكمة الجنائية، وحقوقهم، وكرامتهم من جهة ثانية، وبين ما تنص عليه المواثيق، والاتفاقيات، والمعاهدات الدولية التي حرصت على ضمانات أطراف المحاكمة من جهة ثالثة[3].

ومن تلك الضمانات على سبيل المثال حق المتهم ووكيله أو محاميه في حضور جميع إجراءات المحاكمة، وحق المتهم في تكليفه بحضور المحاكمة، وإحاطته علمًا بالتهمة المنسوبة إليه، وتوضيحها له، وحق المتهم في الاستعانة

---

(١) صدر نظام المرافعات الشرعية السعودي بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ ١) وتاريخ ٢٢/ ١/ ١٤٣٥هـ.

(٢) صدر نظام القضاء السعودي بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ ٧٨) وتاريخ ١٩/ ٩/ ١٤٢٨هـ.

(٣) القحطاني، سعود بن عبدالله، ضمانات المتهم في نظام الإجراءات الجزائية السعودي في مرحلة المحاكمة، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، رسالة ماجستير، غير منشورة، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م)، ص٩٨.

بمحامٍ أو وكيل، وكذلك حقه في الصمت أو السكوت، وحقه في إحضار شهوده، واستجوابهم، وسماع ما لديهم، وحقه في سماع شهود الخصم، ومناقشتهم، وحقه أيضًا في محاكمة عادلة، وناجزة، وحقه في محاكمة علنية، وألَّا يعاقب عن الجرم الذي ارتكبه أكثر من مرة، ونحوها من الضمانات الأخرى التي كفلها النظام السعودي لأطراف المحاكمة الآخرين.

وقد كفل النظام السعودي، بشقيه الإجرائي، والموضوعي، جميع الضمانات الخاصة بأطراف المحاكمة الجنائية، ورتب على مخالفتها البطلان، كجزاءٍ لمخالفة تلك الحقوق والضمانات أو إهمالها[1].

١ .٣ .٢ ماهية ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة في القانون المصري

عرِّفت ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة في القانون المصري بأنها: «القنوات، أو الوسائل التي يمنحها القانون للشخص؛ لكي يتمتع بموجبها بحقوقه وتحميها، وتكون له الحرية أن يستعمل هذه الوسائل أو لا يستعملها، دون أن يترتب على ذلك إخلال بالتزامٍ قانوني، ويشترط فيها أن تشتمل على التزام يقع على الطرف الآخر في الرابطة الإجرائية»[2].

(١) انظر المادة (١٨٧) وما بعدها من نظام الإجراءات الجزائية السعودي، وعوض، محمد محيي الدين، أصول الإجراءات الجزائية (نظرية البطلان)، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٤ـ١٤٢٥هـ)، ص ٨٨ وما بعدها.

(٢) العيسوي، ناهد يسري، ضمانات المحاكمة الجنائية المنصفة، (جامعة عين شمس، كلية الحقوق، جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، ٢٠١٢م)، ص٥، وبريك، إدريس عبدالجواد، ضمانات المشتبه به في مرحلة الاستدلال، دراسة مقارنة، (دار الجامعة الجديدة، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٥م)، ص ٣٢.

لقد حرص المشرع المصري عند وضعه للدستور والقوانين الداخلية ذات العلاقة بحقوق الإنسان بشكل عام وحقوق وضمانات المحاكمة الجنائية بشكل خاص على مراعاة حماية كيان الإنسان المادي والمعنوي، سواء أكان متهمًا، أم مشتبهًا به، أم فردًا عاديًّا، أسوة بغيره من المشرعين الوضعيين، فهو بهذه التشريعات والقوانين يهدف إلى حماية الحريات الشخصية للمشتبه به، أو حماية حرمة البدن، وهو الكيان الذي يباشر الحياة ووظائفها، أو حماية ما يهدف إلى ضمان حرية التنقل، وحماية حرمة الحياة الخاصة، والتي تصب كلها في النهاية عند الحرص على ضمان حسن سير العدالة الجنائية[1]، كما حرص أيضًا على الاهتمام بضمانات المحاكمة العادلة والمنصفة، ومراعاتها، وبيَّن أن هذه الضمانات ليست هدفًا لأطراف المحاكمة الجنائية أو أحدهم فقط، بل كانت هدفًا للمشرع المصري حين يضع القوانين التي تنظم المحاكمة الجنائية، وكذلك هدفًا للقاضي الذي يتولى الحكم في الموضوع؛ صيانة لهيبة القضاء، وقدسيته، وضمانًا لاستمرار ثقة الأفراد في عدالته[2].

لم يقتصر حرص المشرع المصري على مراعاة حقوق الإنسان وحرياته، ومراعاة ضمانات المحاكمة الجنائية عند وضعه للدستور[3] فقط، وإنما تعداه إلى القوانين الداخلية أيضًا، فقد نص القانون الدستوري في مادته الرابعة على أن «السيادة في الدولة قائمة على مبدأ المساواة، والعدل، وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين»، كما نصت المادة الحادية والخمسون من الدستور ذاته على أن «الكرامة حق لكل إنسان، ولا يجوز المساس بها، وتلتزم الدولة باحترامها،

(١) بريك، إدريس عبدالجواد، ضمانات المشتبه به في مرحلة الاستدلال، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص٧٥، والعيسوي، ناهد يسري، ضمانات المحاكمة الجنائية المنصفة، مرجع سابق، ص٥.

(٢) العيسوي، ناهد يسري، المرجع السابق، ص٩.

(٣) دستور جمهورية مصر العربية الصادر في عام ٢٠١٤م.

وحمايتها»، كما نصت المادة الخامسة والخمسون من الدستور ذاته أيضًا على أن «كل من يقبض عليه، أو يحبس، أو تقيد حريته، يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامته، ولا يجوز تعذيبه، ولا ترهيبه، ولا إكراهه، ولا إيذاؤه بدنيًّا، أو معنويًّا، ولا يكون حجزه أو حبسه إلا في أماكن مخصصة لذلك، لائقة إنسانيًّا، وصحيًّا، وتلتزم الدولة بتوفير وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة، ومخالفة شيء من ذلك جريمة، يعاقب مرتكبها وفقًا للقانون، وللمتهم حق الصمت، وكل قول يثبت أنه صدر تحت وطأة شيءٍ مما تقدم، أو التهديد بشيءٍ منه يهدر، ولا يعول عليه»، كما نصت المادة الثانية والتسعون من الدستور ذاته على أن «الحقوق والحريات اللصيقة بشخص المواطن لا تقبل تعطيلًا، ولا انتقاصًا، ولا يجوز لأي قانون ينظم ممارسة الحقوق والحريات أن يقيدها بما يمس أصلها وجوهرها»، كما نصت المادة الثالثة والتسعون من الدستور نفسه على أن «تلتزم الدولة بالاتفاقيات، والعهود، والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، التي تصدق عليها مصر، وتصبح لها قوة القانون بعد نشرها، وفقًا للأوضاع المقررة».

كما تناول الباب الرابع من الدستور من المادة الرابعة والتسعين وحتى التاسعة والتسعين سيادة القانون، حيث بينت المادة الرابعة والتسعون أن «سيادة القانون أساس الحكم في الدولة، وتخضع الدولة للقانون، واستقلال القضاء، وحصانته، وحيدته، ضمانات أساسية لحماية الحقوق، والحريات»، كما نصت المادة الخامسة والتسعون على أن «العقوبة شخصية، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على قانون، ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون»، ونصت المادة السادسة والتسعون على أن «المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية عادلة، تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه، وينظم القانون استئناف الأحكام الصادرة

في الجنايات، وتوفر الدولة الحماية للمجني عليهم، والشهود، والمتهمين، والمبلغين عند الاقتضاء، وفقًا للقانون»، كما نصت المادة السابعة والتسعون من الدستور نفسه على أن «التقاضي حق مصون ومكفول للجميع، وتلتزم الدولة بتقريب جهات التقاضي، وتعمل على سرعة الفصل في القضايا، ويحظر تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء، ولا يحاكم شخص إلا أمام قاضيه الطبيعي، والمحاكم الاستثنائية محظورة»، كما نصت المادة الثامنة والتسعون على أن «حق الدفاع أصالةً أو بالوكالة مكفول، واستقلال المحاماة وحماية حقوقها ضمانٌ لكفالة حق الدفاع، ويضمن القانون لغير القادرين ماليًّا وسائل الالتجاء إلى القضاء، والدفاع عن حقوقهم»، كما تناولت المادتان الرابعة والثمانون والسادسة والثمانون بعد المائة استقلال القضاء، حيث نصت المادة الرابعة والثمانون بعد المائة على أن «السلطة القضائية مستقلة، تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها، ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفقًا للقانون، ويبين القانون صلاحياتها، والتدخل في شؤون العدالة أو القضايا جريمة لا تسقط بالتقادم»، كما نصت المادة السادسة والثمانون بعد المائة على أن «القضاة مستقلون، غير قابلين للعزل، ولا سلطان عليهم في عملهم لغير القانون، وهم متساوون في الحقوق، والواجبات، ويحدد القانون شروط تعيينهم، وإعارتهم، وتقاعدهم، وإجراءات كل ذلك، وينظم مساءلتهم تأديبيًّا، ولا يجوز ندبهم كليًّا، أو جزئيًّا، إلا للجهات، وفي الأعمال التي يحددها القانون، وذلك كله بما يحفظ استقلال القضاء، والقضاة، وحيدتهم، ويحول دون تعارض المصالح، ويبين القانون الحقوق، والواجبات، والضمانات المقررة لهم»، كما نص الدستور على الحق في محاكمة علنية حيث نصت المادة السابعة والثمانون بعد المائة على أن «جلسات المحاكمة علنية، إلا إذا رأت المحكمة سريتها مراعاةً للنظام العام، أو الآداب، وفي جميع الأحوال يكون النطق

بالحكم في جلسة علنية»، كما تناول الدستور في مادته الثامنة والتسعين بعد المائة مهنة المحاماة، حيث نصت المادة على أن «المحاماة مهنة حرة، تشارك السلطة القضائية في تحقيق العدالة، وسيادة القانون، وكفالة حق الدفاع، ويمارسها المحامي مستقلًّا، وكذلك محامو الهيئات، وشركات القطاع العام، وقطاع الأعمال العام، ويتمتع المحامون جميعًا أثناء تأديتهم حق الدفاع أمام المحاكم بالضمانات، والحماية التي تقررت لهم في القانون، مع سريانها عليهم أمام جهات التحقيق والاستدلال، ويحظر في غير حالات التلبس القبض على المحامي، أو احتجازه أثناء مباشرته حق الدفاع، وذلك كله على النحو الذي يحدده القانون».

إن تطور فكرة الضمانات لم يكن استجابة لحقوق الإنسان وتماشيًا مع تيار الدفاع الاجتماعي في مصر فقط، وإنما على مستوى الكيان الدولي، فإذا تقرر أن الأصل في الإنسان أنه بريء بفطرته، وأن هذه البراءة ثابتة، وملازمة له حتى يترجح في حقه الاتهام؛ فإنه من اللازم والضروري حماية هذه الحقوق والحريات الشخصية، وتتجلى هذه الحماية في أن يكون القانون مصدر التنظيم الإجرائي، وأن تُفترض براءة المتهم في كل إجراء يتم اتخاذه ضده، وأن يوفر له الضمان القضائي، حتى إذا صدر ضده حكم قضائي بإدانته سقطت عنه قرينة البراءة، وأصبح المساس بحريته أمرًا جائزًا بنص القانون، ولكن ضمن الحدود التي يرسمها القانون، استكمالًا لقاعدة «شرعية الجرائم والعقوبات»[1].

---

(١) سرور، أحمد فتحي، الشرعية الدستورية وحماية حقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٣ م، ص١٧ وما بعدها، والعيسوي، ناهد يسري، ضمانات المحاكمة الجنائية المنصفة، مرجع سابق، ص٦.

إن دراسة الضمانات الخاصة بالمحاكمة الجنائية العادلة لا تعني تناول حقوق المتهم وضماناته والقضاء والدفاع فقط، وإنما تمتد لحقوق المجني عليه، والمتضرر من الجريمة في الحصول على تعويض يتناسب مع الضرر الذي أصابه، وذلك بتمكينه من تقديم أدلة الإثبات التي تؤيد الاتهام لضمان حقه الإنساني، كما تهدف في الوقت ذاته إلى حماية حق المجتمع في القصاص من الجاني؛ ليسود الأمن، ويتحقق التوازن بين حق المجتمع والحقوق الشخصية[1].

١ .٤ مصادر ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة

تمهيد وتقسيم

إذا كان قد سبقت الإشارة إلى أن صدور الضمانات الدولية للمحاكمة الجنائية العادلة بشكلها الحالي وقالبها القانوني الحديث كان مع ظهور هيئة الأمم المتحدة إبان الحرب العالمية الثانية، وواكب ظهور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام (١٩٤٨م)، فلابد من الإشارة إلى أن هذه المعلومة ليست دقيقة؛ لأن وجود هذه الضمانات سابق لهذا التاريخ بأكثر من ألف وأربعمائة سنة، بل إنه متقرر منذ أن خلق الله سبحانه وتعالى الأرض، وأوجد الإنسان لبنائها، وعمارتها، ولم يفرق سبحانه وتعالى بين المسلم وغير المسلم.

إن المتأمل في أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها يجد أنها قد تضمنت تلك الضمانات بصورة واضحة وجلية، وبالتالي فإنه من الغلط البين، والعيب الجلي، أن ينسب الفضل إلى غير أهله، ويُتناسى أن هذه الشريعة الإسلامية الغراء هي المصدر الأساسي لضمانات المحاكمة الجنائية العادلة.

---

(١) العيسوي، ناهد يسري، ضمانات المحاكمة الجنائية المنصفة، مرجع سابق، ص٦.

لقد تناست التشريعات الجنائية الوضعية ذلك، وتجاهلت هذه الحقيقة، فقامت بجمع بعض القواعد وصياغتها نتيجة لبعض الاجتماعات الدولية التي تمت بين مندوبي الدول الديمقراطية، وخرجت على شكل إعلانات، ومواثيق، واتفاقيات دولية عالمية، أو إقليمية، أو حتى وطنية، وكان القاسم المشترك بينها هو حماية حقوق الإنسان عن طريق إقرار هذه الأسس والقواعد، لتكون وسيلة قانونية في يد الإنسان المتهم؛ لحماية حقوقه من الاعتداء عليها من قبل سلطات الدولة، حيث إن هذه القواعد لها ذاتيتها الخاصة عن غيرها من القواعد القانونية الأخرى.

وخلاصة القول في هذا المقام أنه لم يُعرف أنه وُجِدَ أصلٌ ديني واضح، أو عالمي، أريد به حماية حقوق الإنسان، يمنع من أن يكون له مصادر أخرى وضعية.

إن قوانين ضمانات حقوق الإنسان وآلياتها على وجه العموم، أو في المحاكمات الجنائية على وجه الخصوص، تخضع بصفة خاصة لهذه القاعدة؛ والسبب أن هذه الضمانات المنشودة دينية المصدر والمنشأ؛ لأنها خاصة بالإنسان، وهذا الإنسان خلقه الله سبحانه وتعالى، وشمله بقواعد وأسس لحمايته من حين ولادته إلى ساعة وفاته، ولكن النفس الإنسانية تختلف، فمنها التقية المطمئنة التي فيها هداها، وأوتيت تقواها، وفيها اللوامة الخبيثة التي يصاحبها فجورها.

إن المصادر الأخرى غير الدينية قد تقترب من هذا الأصل والمصدر الديني، وقد تبتعد عنه بمقدار تقاربها، واتفاقها، أو اختلافها مع منهج الله وشريعته، وبالتالي فإن لكل مصدر من هذه المصادر أصوله، ومبادئه،

وضوابط البحث فيه[1]، والحديث عن هذه المصادر يتطلب تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، على النحو التالي:

الأول: التشريع الإسلامي.

الثاني: التشريع الدولي.

الثالث: النظم والقوانين الوطنية.

١ .٤ .١ التشريع الإسلامي

كان الإسلام سبَّاقًا في إقرار المبادئ والضمانات الخالدة الخاصة بالمحاكمة الجنائية العادلة؛ لأنه ليس هناك أدنى شك في أن الإنسان مهما بلغ به علمه ورقيُّه في وضع الضمانات اللازمة والكاملة للمحاكمة العادلة فلن يصل إلى الدرجة التي وصلت لها الشريعة الإسلامية الغراء في ضماناتها، ومبادئها الرشيدة العادلة التي ضمنت حقوق الإنسان وحمتها في أرقى الصور وأكملها، ومهما أصدرت الأمم من إعلانات واتفاقيات، ومهما سنت من تشريعات لضمان حماية حقوق الإنسان أثناء المحاكمة؛ فلن تصل إلى الصورة النموذجية لهذه الضمانات مثل تلك التي كفلتها الشريعة الإسلامية وأوجدتها[2]، ومن مصادر ضمانات المحاكمة الجنائية في الشريعة الإسلامية ما يلي:

---

(١) الكباش، خيري أحمد، الحماية الجنائية لحقوق الإنسان، دراسة مقارنة في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والمبادئ الدستورية والمواثيق الدولية، (منشأة المعارف، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، ط ٢، ٢٠٠٨م، رسالة دكتوراه، منشورة)، ص ٨٦ وما بعدها.

(٢) أبو زيد، إيمان عبدالستار، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، (مركز الدراسات العربية، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤م) ص١٢٦ ـ ١٢٧.

١ ـ القرآن الكريم، فقد نص الله سبحانه في كتابه العزيز على تكريمه للإنسان على سائر المخلوقات، فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿٧٠﴾﴾ (الإسراء)، كما قال تعالى أيضًا ـ مُؤَصِّلًا لمبدأ الشرعية في الإسلام، التي مؤداها عدم جواز مساءلة أي شخص أو اتخاذ أي إجراء جنائي ضده إلا بعد التأكد من ارتكابه لفعل مجرم، ومخالف لنصوص الشريعة الإسلامية والقانون، وأن يكون التجريم سابقًا للفعل، وليس لاحقًا له ـ: ﴿مَّنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۗ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾ (الإسراء)، كما أمر سبحانه وتعالى بعدم المساس بضمانات المتهم وحقوقه إلا بعد التثبت بالدليل القاطع، والبرهان الجلي، وليس بمجرد الشبهات والظنون، فقال سبحانه وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱجْتَنِبُوا۟ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ ۖ وَلَا تَجَسَّسُوا۟ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ۚ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢﴾﴾ (الحجرات). وقال عز وجل أيضًا: ﴿وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴿٢٨﴾﴾ (النجم).

كما نصت الشريعة الإسلامية أيضًا على استقلال القضاء، فالقاضي في الإسلام مستقل، ولا سلطان عليه إلا سلطان الشريعة الإسلامية، ثم ضميره الذي يُفترض فيه النزاهة، والعدل، طاعةً وامتثالًا لقول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُوا۟ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓا۟ أَوْ تُعْرِضُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ

كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١٣٥﴾﴾ (النساء)، ولقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿٥٨﴾﴾ (النساء) ولقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٩٠﴾﴾ (النحل).

٢ ـ السنة النبوية المطهرة، لقد رسخ الإسلام مبدأ العدالة والمساواة في الحقوق والإجراءات أمام القضاء أثناء المحاكمة، فلا فرق بين شخص وآخر، مهما بلغت درجته وشرفه، سواءٌ أكان مسلمًا أم غير مسلم، وهذا المبدأ أوجده الرسول ﷺ حيث قال ـ عليه الصلاة والسلام ـ في حديث المخزومية الصحيح، التي سرقت وأَهَمَّ قريشًا أمرُها، فأرسلوا حِبَّ رسول الله ﷺ أسامة بن زيد ـ رضي الله عنهما ـ للشفاعة عند رسول ﷺ والعفو عن المخزومية التي سرقت، فلم يقبل النبي ﷺ شفاعته وردها وغضب، ففي الحديث عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ أن أسامة كلم النبي ﷺ في امرأة، فقال: (إنما هلك من كان قبلكم أنهم كانوا يقيمون الحد على الوضيع ويتركون الشريف، والذي نفسي بيده لو أن فاطمة فعلت ذلك لقطعت يدها[1].

٣ ـ عمل الخلفاء الراشدين وسيرهم، رسَّخَ الخلفاء الراشدون ـ رضي الله عنهم ـ ما بدأ به الرسول ﷺ وأقره من ضمانات للقضاء،

(١) البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير الناصر، (دار طوق النجاة، مصورة عن السلطانية، ١٤٢٢هـ) ج٨، ص١٦٠، كتاب الحدود، باب إقامة الحدود على الشريف والوضيع، رقم الحديث ٦٧٨٧.

بدليل ما جاء في رسالة عمر بن الخطاب لأبي موسى الأشعري ـ رضي الله عنهما ـ: «أما بعد؛ فإن القضاء فريضة محكمة، وسنَّة مُتَّبَعَة، افهم إذا أُدلي إليك، فإنه لا ينفع كلمة حق لا نفاذ له، آسِ بين الناس في وجهك، ومجلسك، وعدلك، حتى لا يطمع شريف في حيفك، ولا يخاف ضعيف من جورك»[1].

كما أقر الدين الإسلامي مبدأ علنية المحاكمة، وتعجيلها، وعدم تأخيرها؛ حيث إن علنية المحاكمة تأخذ حكمها من المكان الذي كانت تقام فيه، وهو المسجد، حيث كان الرسول ﷺ يقضي بين الناس في المسجد، ولم يكن يمنع الناس من حضور جلسات القضاء، كما كانت إجراءات القضاء متتابعة وسريعة، ولا تستغرق وقتًا يزيد على المعقول، ما يدل على أن لسرعة المحاكمات وإنجازها أصلًا في الشريعة الإسلامية[2].

وعلى صعيد الاتفاقيات والمعاهدات والإعلانات أرى أنه من الضروري الإشارة إلى أهم الاتفاقيات والمعاهدات والإعلانات في الإسلام، ابتداءً من عصر صدر الإسلام وصحيفة المدينة في السنة الأولى من الهجرة النبوية المباركة، وانتهاءً بإعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام عام ١٩٩٠م.

---

(١) ابن القيم، محمد بن أبي بكر، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق محمد عبدالسلام إبراهيم، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ١٤١١هـ)، ج ١، ص٦٧ وما بعدها.

(٢) محمدن، محمد بن عبدالله، حقوق الإنسان والعدالة الجنائية، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٣١هـ)، ص ٩٠ وما بعدها، وأبو زيد، إيمان عبدالستار، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص١٢٦ ـ ١٢٨.

أولًا: صحيفة المدينة

كانت هذه الوثيقة أول وثيقة دستورية بالمعنى العصري والمفهوم الحديث، حيث نظمت علاقة سكان المدينة من المسلمين (المهاجرين والأنصار) والمشركين واليهود، فيما بينهم، وحددت علاقة كل طرف بالآخر، وجسدت الوحدة الوطنية بين أصحاب العقائد المختلفة، وجسدت الأمن والأمان والمساواة بين الناس[1]، فقد تضمنت الوثيقة في مقدمتها ما يلي: (هذا كتاب من الرسول ﷺ بين المؤمنين والمسلمين من قريش، وبين أهل يثرب، ومن تبعهم فلحق بهم، وجاهد معهم، أنهم أمة واحدة من دون الناس)، فقد صار الرابط الوحيد بينهم هو العقيدة الإسلامية، وقضت على الرابط العصبي، أو القبلي، أو العرقي[2]، فالناس متساوون في الحقوق والواجبات على جميع المستويات، ومن تلك الحقوق التي تساووا فيها: الحق في محاكمة عادلة، بجميع ضماناتها، والمستوفِيَة لشروط صحتها، وأركانها، بدون تمييز، أو تفرقة بسبب اللون، أو السن، أو العرق، أو الجنسية، أو غيرها.

ثانيًا: عهد عمر بن الخطاب لأبي موسى الأشعري رضي الله عنهما

كان هذا العهد في العام الرابع عشر من الهجرة النبوية، وقد تضمن شروط القضاء، وتطرق إلى أهم ضمانات المحاكمة العادلة، وهي وجوب المساواة بين الخصوم، وعدم التفرقة بينهم، حيث ورد فيه: «أما بعد، فإن

(١) ابن هشام، عبدالملك بن هشام، السيرة النبوية، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبدالحفيظ الشلبي، (شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، القاهرة، ط ٢، ١٣٧٥هـ)، ج ٢، ص٥٠١ وما بعدها، ومحمدن، محمد بن عبدالله، حقوق الإنسان والعدالة الجنائية، مرجع سابق، ص٥٥.

(٢) محمدن، محمد بن عبد الله، حقوق الإنسان والعدالة الجنائية، مرجع سابق، ص٥٩.

القضاء فريضة محكمة، وسنة متبعة، فافهم إذا أُدلي إليك؛ فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له، آسِ بين الناس في مجلسك، وفي وجهك، وقضائك، حتى لا يطمع شريف في حيفك، ولا ييأس ضعيف من عدلك، البينة على المدعي، واليمين على من أنكر، والصلح جائز بين المسلمين، إلا صلحًا أحلَّ حرامًا أو حَرَّمَ حَلالًا، ومن ادعى حقًّا غائبًا أو بينةً فاضرب له أمدًا ينتهي إليه، فإن بيَّنهُ أعطيته بحقه، وإن أعجزه ذلك استحللت عليه القضية، فإن ذلك هو أبلغ في العذر، وأجلى للعمى، ولا يمنعنك قضاء قضيت فيه اليوم، فراجعت فيه رأيك، فهديت فيه لرشدك، أن تراجع فيه الحق، فإن الحق قديم لا يُبطله شيء، ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل، والمسلمون عدول بعضهم على بعض، إلا مجربًا عليه شهادة زور، أو مجلودًا في حدٍّ، أو ظنينًا في ولاء أو قرابة؛ فإن الله تعالى تولى من العباد السرائر، وستر عليهم الحدود إلا بالبينات والأيمان، ثم الْفَهْمَ الْفَهْمَ فيما أُدلي إليك مما ورد عليك مما ليس في قرآن ولا سُنَّة، ثم قايس الأمور عند ذلك، واعرف الأمثال، ثم اعمد فيما ترى إلى أحبها إلى الله، وأشبهها بالحق، وإياك والغضب، والقلق، والضجر، والتأذي بالناس، والتنكر عند الخصومة، أو الخصوم، شك أبو عبيد؛ فإن القضاء في مواطن الحق مما يوجب الله به الأجر، ويحسن به الذكر، فمن خلصت نيته في الحق ولو على نفسه كفاه الله ما بينه وبين الناس، ومن تزين بما ليس في نفسه شانه الله، فإن الله تعالى لا يقبل من العباد إلا ما كان خالصًا، فما ظنك بثواب عند الله في عاجل رزقه، وخزائن رحمته، والسلام عليك ورحمة الله»[1].

(١) سبق تخريجها ص ٦٨.

ثالثًا: إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام[1]

صدر هذا الإعلان إيمانًا من الدول الأعضاء في هذا المؤتمر بالدور الحضاري والتاريخي للأمة الإسلامية، وتأكيدًا له، تلك الأمة التي تركت للعالم حضارة عالمية متوازنة تربط بين الدنيا والآخرة، وجمعت بين العلم والإيمان، وأنه يجب عليها المساهمة في الجهود البشرية التي تناولت حقوق الإنسان، بهدف حمايتها من الاستغلال والاضطهاد، وتأكيدًا لحريته، وحفظًا لحقوقه في أن يعيش حياةً كريمة تتفق مع الشريعة الإسلامية، وأصولها، وقيمها، ومبادئها الربانية.

لقد استشعرت دول المؤتمر آنذاك أن المجتمعات الغربية قد بلغت مبلغًا بعيدًا في مدارج العلوم المادية والدنيوية ومنازلها، التي منها حقوق الإنسان، ولكنها لا تزال خاوية وخالية من السند الرباني، والإيماني، والوازع الديني الذاتي، الذي يحرس حقوقها، ومضامينها، والذي يُعد لازمًا وضروريًّا لذلك التقدم، والحضارة المنشودة.

ولما كان الإيمان قائمًا بأن الحقوق السياسية والحريات العامة جزء لا يتجزأ من الدين الإسلامي، بحيث لا يملك أحدٌ الحق في تعطيلها، أو خرقها، أو تجاهلها؛ لأنها أحكام ربانية تكليفية أنزل الله بسببها الكتب، وبُعث من أجلها الرسل، وختم الله برسالة محمد ﷺ جميع الرسالات السماوية، التي أوجبت

(١) يُعد هذا الإعلان بمنزلة إرشادات عامة لدول العالم الإسلامي في مجال حقوق الإنسان، وقد صدر عن المؤتمر الإسلامي التاسع عشر لوزراء الخارجية (دورة السلام والتكافل والتنمية) الذي انعقد في القاهرة بجمهورية مصر العربية في المدة من ٩ ـ ١٣ محرم ١٤١١هـ الموافق ٣١ يوليو أغسطس ١٩٩٠م، وللاستزادة: بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص٣٩ وما بعدها.

رعايتها، وجعلت تلك الرعاية عبادة، وجعلت إهمالها أو تجاهلها عدوانًا عليها، ورتبت المسؤولية على كل فرد وحده، وعلى الأمة الإسلامية بالتضامن، فقد نص هذا الإعلان على أن البشر جميعهم أسرة واحدة، تجمعهم عبادة الله وحده، والتساوي بين الناس في أصل الكرامة الإنسانية، وفي أصل التكليف والمسؤولية، دون تمييز بينهم، لأي سبب كان، وأن العقيدة الصحيحة هي ضمان نمو هذه الكرامة، عن طريق تكامل الإنسان، وأن الناس كلهم عباد الله، ولا فضل لأحد على آخر إلا بالتقوى والأعمال الصالحة، وأن الحياة هبة من الله، وهي مكفولة لكل إنسان، وعلى الدول والمجتمعات والأفراد حماية هذا الحق من أي اعتداء عليه، ولا يجوز إزهاق أي روح بشرية بدون مقتضًى أو موجب شرعي، كما نصت على أن سلامة جسد الإنسان مصونة، ويحرم الاعتداء عليها، كما أنه لا يجوز المساس بها بدون مسوغ شرعي، وتتكفل الدولة بحماية ذلك، كما تضمن هذا الإعلان في مادته الثامنة عشرة أنه يحق لكل إنسان أن يعيش آمنًا على نفسه، ودينه، وأهله، وعرضه، وماله، كما نصت المادة التاسعة عشرة على مبدأ المساواة أمام الشرع، ويستوي في ذلك الحاكم والمحكوم، وأن حق اللجوء إلى القضاء مكفول للجميع، وأن المسؤولية شخصية، فلا يؤخذ أحد بجريرة غيره، كما أكدت «مبدأ الشرعية» بنوعيه: الإجرائي، والموضوعي، فقررت أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بموجب أحكام الشريعة، كما أكدت مبدأ «البراءة الأصلية»، فقررت براءة المتهم حتى تثبت إدانته بموجب محاكمة عادلة، تؤمن له فيها الضمانات الكفيلة بالدفاع عنه، كما منعت المادة العشرون القبض على أي إنسان، أو تقييد حريته، أو نفيه، أو عقابه بغير موجب شرعي، ومنعت تعريضه لأي نوع من أنواع التعذيب البدني، أو النفسي، أو إخضاعه لأي نوع من أنواع المعاملات المذلة، أو المهينة، أو القاسية، أو المنافية للكرامة الإنسانية.

وقبل أن أختم الحديث عن التشريع الإسلامي باعتباره أهم مصدر لضمانات المحاكمة الجنائية العادلة؛ أود الإشارة إلى ضرورة تقرير أمر مهم أراه مدخلًا أساسيًّا لتحقيق ما يسعى إليه أنصار حقوق الإنسان، والحريصون على غرس تلك الحقوق والحريات في النسيج الثقافي للحضارات المعاصرة، وهو أن الشريعة الإسلامية حسب رأي كثير من علماء المسلمين ليست محصورة في الفقه فقط، وإنما الفقه الحقيقي والمطلوب هو ما يقوم به العلماء المختصون من تفسير لنصوص القرآن الكريم، والسنة النبوية، واستقراء ما ثبت من سير السلف الصالح، وعلى رأسهم الخلفاء الراشدون، وعامة الصحابة، واستنباط الأحكام النظامية والقانونية من تلك الأدلة الجزئية، فإذا تم المطلوب الحقيقي أصبح الفقه بهذه الصورة جزءًا من مسيرة إنسانية، متطورة، لا نهاية لتطورها، وإذا كان اجتهاد الفقهاء القدامى، وما تركوه لنا من تراث خالد على مدى القرون السابقة يُعد ـ ولا يزال ـ مرجعًا غنيًّا بالسوابق القضائية، التي لا يزال كثير منها صالحًا ونافعًا، فإنها لا تُعد نهاية المطاف، وخصوصًا في مجال تطور الفقه، لأن التجديد مطلوب، والحاجة والضرورة ملحة، ما يعني أن المهمة ليست سهلة، بل شاقة، ودقيقة، وتحتاج إلى مزيد من الجهد، والمهارة الذهنية، والملكة القانونية، أكثر من غيرهم من الفقهاء القدامى؛ لأن المسافة الزمنية بين النصوص الشرعية والواقع الاجتماعي لم تكن قد اتسعت، مثل اتساعها على علماء العصر الحديث.

إن القضية الأهم في هذا المقام ليست قضية دفاع عن الإسلام فقط؛ ولكنها في المقام الأول قضية السعي للارتقاء بالواقع المعيش فيه إلى الأفق الرفيع الذي ارتضاه الإسلام لحقوق الإنسان وحرياته، وإذا كان المسلمون قد ازدادوا بحكم تجاربهم الطويلة اقتناعًا بضرورة توفير الحماية الفاعلة لحقوق الإنسان وحرياته، وخصوصًا فيما يخص المحاكمات الجنائية، فإن

عليهم الحرص على مضاعفة الجهود، وإيجاد الآليات المناسبة للدفاع عن تلك الحقوق، والمشاركة في أنشطة المنظمات المتخصصة التي تُعنى بهذه الحقوق وتتولى الدفاع عنها[1].

١ .٤ .٢ التشريع الدولي

يُعد هذا المصدر من أهم المصادر التي تؤسس للحماية الجنائية الوضعية لحقوق الإنسان، كما أنه يمكن القول بأن أهداف قواعد هذا المصدر لا تتعارض في الجملة مع الأهداف والمبادئ والأحكام الإسلامية ذات الصلة بضمانات حقوق الإنسان على وجه التحديد والخصوص.

لقد تكون من خلال هذا المصدر الدولي ما يسمى (قانون حقوق الإنسان)، أو (الشرعة الدولية لحقوق الإنسان)، أو (الميثاق الدولي لحقوق الإنسان)، وأصبح لهذا القانون ذاتيته، واستقلاله عمَّا يشابهه في النظام القانوني الدولي[2].

إن المقصود بالتشريع الدولي أو الشرعة الدولية لحقوق الإنسان عمومًا في الاصطلاح القانوني على وجه التحديد ثلاث وثائق، الأولى: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨م، الثانية: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عام ١٩٦٦م والملحقان الإضافيان له، الثالثة: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر عام ١٩٦٦م.

---

(١) الكباش، خيري أحمد، الحماية الجنائية لحقوق الإنسان، دراسة مقارنة في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والمبادئ الدستورية والمواثيق الدولية، مرجع سابق، ص ١٠٨ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق، ص ١١٧.

لقد أطلقت لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثانية المنعقدة في ديسمبر سنة ١٩٤٧م هذا المصطلح على سلسلة الوثائق التي يجري إعدادها في ذلك الوقت والمتمثلة في التالي:

أولًا: إعلان يحدد المبادئ أو المعايير العامة لحقوق الإنسان.

ثانيًا: اتفاقية دولية تضع حقوقًا واضحة ومحددة المعالم.

ثالثًا: وثيقة بشأن تدابير التنفيذ، ولكنَّ هناك اعتبارات عملية تسببت في تأخر صدور تلك الوثائق، فقد تبنت ذلك الجمعية العامة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨م، وفي عام ١٩٥١م - ١٩٥٢م وأثناء انعقاد اجتماع الجمعية العامة في دورتها السادسة طلبت الجمعية العامة من لجنة حقوق الإنسان أن تضع عهدين خاصين بحقوق الإنسان، الأول يشتمل على الحقوق المدنية والسياسية، والثاني يشتمل على الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وقد تم الانتهاء من إعداد العهدين وإقرارهما من الجمعية العامة في عام ١٩٦٦م[١].

تنوعت مصادر ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة في القانون الدولي أو التشريع الدولي؛ وذلك نظرًا لتعدد الإعلانات والاتفاقيات والمبادئ والمواثيق والمعاهدات المندرجة تحت مظلة أو مصطلح القانون الدولي وكثرتها، ومادام المقام هنا لا يتسع للإسهاب في الحديث عن تلك المصادر فسوف أتطرق لتلك المصادر بشيء من الإجمال؛ نظرًا لضرورة الإشارة إليها وتناولها، وسوف أقسم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع:

---

(١) انظر بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، المجلد الأول، ص٢٣.

الأول: الضمانات المستمدة من الإعلانات الدولية.

الثاني: الضمانات المستمدة من الاتفاقيات الدولية.

الثالث: الضمانات المستمدة من الاتفاقيات الإقليمية.

الفرع الأول: الضمانات المستمدة من الإعلانات الدولية والمبادئ العالمية

لقد حرصت الأمم المتحدة على مدى سنوات كثيرة منذ إنشائها على الاهتمام بحقوق الإنسان عمومًا، وبالجانب العدلي على وجه الخصوص، لا سيما فيما يتعلق بحق المساواة في إقامة العدل، والحرص على استقلال القضاء ونزاهته، ونحو ذلك من الحقوق الأخرى، فقامت ببحث المعايير واجبة التطبيق للقضاء على جميع أشكال الظلم والتمييز في هذا المقام، وصياغتها بشكل قانوني عن طريق وضع إستراتيجيات خاصة لتنفيذ هذه المعايير، ومن تلك الإستراتيجيات الموضوعة ما قامت به الأمم المتحدة من إصدار لكثير من الإعلانات الدولية التي تُعنى بحقوق الإنسان بصفة عامة، وضمانات المحاكمة الجنائية العادلة بصفة خاصة[1]، ومن أهم تلك الإعلانات والمبادئ العالمية التي كان لها الأثر الأبرز في إقرار أغلب ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة ما يلي:

أولًا: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

يُقصد بإعلان حقوق الإنسان بشكل عام: «اصطلاح يطلق على وثيقة تتضمن الحقوق والحريات العامة التي يجب كفالتها للإنسان، مثل إعلان الحقوق الصادر عقب الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م، والإعلان العالمي

(١) محفوظ، أشرف محمود، الضمانات الدولية للمحاكمة العادلة والمنصفة، وموقف القانون المصري منها، مرجع سابق، ص ٧٢ – ٧٣.

لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٤٨م»[١]، أما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[٢] فهو وثيقة أنشأتها وأعدتها منظمة الأمم المتحدة تتضمن الحقوق والحريات العامة التي يجب كفالتها للإنسان، وقد اكتسب هذا الإعلان أهمية خاصة، ويرجع سبب تلك الأهمية إلى أن جميع الحقوق الواردة فيه تُعد عامة لجميع الناس على اختلاف مشاربهم وألوانهم وأشكالهم ومعتقداتهم وجنسياتهم، ولجميع أعضاء المجتمع الدولي بدون استثناء، كما أن نصوص مواد هذا الإعلان قد انعكست على الدساتير الأساسية والقوانين الداخلية الوطنية لمعظم دول العالم، حيث تضمنت هذه الدساتير والقوانين أهم الحقوق والحريات الأساسية التي نص عليها هذا الإعلان العالمي وحرصت على احترامها وتقديرها[٣].

لقد نال هذا الإعلان اعترافًا واحترامًا واسعًا من قبل معظم دول العالم؛ لأنه تضمن مجموعة من المبادئ المعترف بها عالميًّا، التي تشكل في مجموعها الحد الأدنى من الحقوق والضمانات التي ينبغي أن يتمتع بها كل شخص في أي مكان في العالم باعتباره إنسانًا[٤]، حيث نصت المادة الأولى من هذا

---

(١) مجمع اللغة العربية، معجم القانون، مرجع سابق، ص ٥، مادة (إعلان حقوق الإنسان).

(٢) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اعتمد بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٢١٧) ألف (د - ٣) وتاريخ ١٠ ديسمبر لعام ١٩٤٨م، للاستزادة: بسيوني محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، المجلد الأول، ص٢٧.

(٣) أبو زيد، إيمان عبدالستار، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص١٢٨ - ١٢٩.

(٤) محفوظ، أشرف محمود، الضمانات الدولية للمحاكمة العادلة والمنصفة، وموقف القانون المصري منها، مرجع سابق، ص٧٣.

الإعلان على أنه: «يولد جميع الناس أحرارًا، ومتساوين في الكرامة والحقوق، وهم قد وُهبوا العقل والوجدان، وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضًا بروح الإخاء»، كما نصت المادة الثانية على أنه: «يحق لكل إنسان التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان بدون تمييز بسبب الجنس، أو اللون، أو العنصر، أو اللغة، أو الدين، وغير ذلك»، كما نصت المادة الخامسة منه على عدم جواز إخضاع أي شخص للتعذيب، أو المعاملة اللاإنسانية التي تحطّ من الكرامة، أو العقوبة القاسية، كما نصت المادة السابعة منه على حق الناس في المساواة أمام القانون، وعلى حق التمتع بالحماية القانونية دون تمييز، ونصت المادة الثامنة أيضًا على حق الفرد في اللجوء للمحاكم الوطنية لإنصافه من أي اعتداء يمثل انتهاكًا لحقوقه الأساسية الممنوحة له من الدستور، كما منعت المادة التاسعة اعتقال أي شخص، أو حجزه، أو نفيه تعسفًا، وأعطت المادة العاشرة منه الحق لكل إنسان أن يكون على قدم المساواة التامة مع الآخرين في أن تَنظر قضيته محكمة مستقلة، ومحايدة، نظرًا علنيًّا، ومنصفًا، للفصل في حقوقه، والتزاماته، أو أي قضية جنائية تقام ضده، كما كفلت المادة الحادية عشرة حق البراءة الأصلية للمتهم، والشرعية الجنائية الموضوعية، وكذلك حقه في الدفاع عن نفسه، كما منعت المادة الثانية عشرة تعريض الشخص للتدخل التعسفي في حياته الخاصة، أو في شؤون أسرته، أو مسكنه، أو مراسلاته، أو أن يتم التعرض له بحملات تمس شرفه وسمعته.

ثانيًا: مجموعة المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية[1]

لقد أكدت شعوب العالم في ميثاق الأمم المتحدة تصميمها على تهيئة الظروف التي يمكن أن تسود العدالة في ظلها، وعلى الظروف التي تساعد على تحقيق التعاون الدولي في ميدان تعزيز احترام حريات وحقوق الإنسان الأساسية وتشجيعها دون تفرقة أو تمييز.

وإذا كانت الإعلانات والمعاهدات والمواثيق الدولية الأخرى، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وغيرها؛ قد أرست كثيرًا من المبادئ والضمانات اللازمة للمحاكمات، مثل افتراض مبدأ البراءة، والمساواة أمام القانون والقضاء، والحق في محاكمة علنية، ونزيهة، ومستقلة يتم تشكيلها وفق القانون، وأن تكون المحاكمة عادلة، وناجزة، دون تأخير يستوجب ذلك، فإنه من الواجب على الحكومات أن تراعي، وتحترم، وتلتزم بأهم المبادئ الأساسية اللازمة لضمان استقلال القضاء، التي وُضعت من أجل مساعدة الدول في مهمتها المتعلقة بهذا الخصوص، وأن تعمل على تعزيزها، وأن تعرض هذه المبادئ على القضاة، والمحامين، والمختصين، والجمهور على وجه العموم.

وقد ركزت هذه المجموعة من المبادئ على الضمانات الأساسية لأعضاء السلك القضائي، التي رأت الأمم المتحدة أنها توفر الحد الأدنى من القواعد والضمانات اللازمة لاستقلال السلطة القضائية الواردة بالإعلان العالمي

(١) اعتمدت هذه المبادئ في مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في ميلانو من تاريخ ٢٦ آب/ أغسطس إلى أيلول/ ١٩٨٥م، وأقرت بقراري الجمعية العامة: رقم (٤٠/ ٣٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥م، ورقم (٤٠/ ١٤٦) المؤرخ في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر١٩٨٥م.

لحقوق الإنسان، وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[1]، حيث تضمن التأكيد على ضمان استقلال القضاة من التأثير عليهم، أو التدخل في شؤونهم الخاصة، أو العامة من قبل مؤسسات الدولة الحكومية، أو الأهلية، كما أنها أرست مبادئ يسترشد بها في مسألة استقلال القضاة، ومنها عدم التمييز بين القضاة، أو التأثير عليهم، أو التدخل في أعمالهم، أو ممارسة أي نوع من أنواع الضغوط عليهم خصوصًا أثناء تأديتهم لواجبات وظيفتهم القضائية، كما أقرت هذه المجموعة حق السلك القضائي في حرية التعبير عن الرأي، وتكوين الجمعيات، ووضعت كثيرًا من المعايير اللازمة والضرورية لاختيار أعضاء السلك القضائي وتعيينهم، والتي منها النزاهة، والكفاءة، وأن يكون الـمُعَيَّن على مستوًى مناسب من التعليم والتدريب، كما أقرت كثيرًا من الضمانات اللازمة لأعضاء السلك القضائي، مثل عدم جواز عزلهم، أو كف أيديهم عن العمل بدون مبرر نظامي أو قانوني، وأكدت على منحهم الحصانة القضائية، والأمان، والحماية اللازمة، كما أكدت على الواجبات التي ينبغي على القضاة مراعاتها، والالتزام بها، مثل النزاهة، والحيدة، والحفاظ على سرية العمل[2].

---

(١) اعتمد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وعرض للتوقيع والانضمام بقرار الجمعية العامة رقم (٢٢٠٠ /أ) وتاريخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦م، وبدأ العمل به في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٧٦. للاستزادة: بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، المجلد الأول، ص٧٩.

(٢) بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، المجلد الأول، ص٧٤٦ وما بعدها، ومحفوظ، أشرف محمود، الضمانات الدولية للمحاكمة العادلة والمنصفة، وموقف القانون المصري منها، مرجع سابق، ص ٧٤ وما بعدها.

ثالثًا: معايير الأمم المتحدة حول دور المدعي العام (عضو النيابة العامة)[1]

اهتمت هذه المعايير بمساعدة الدول في مهامها المتمثلة في ضمان فعالية دور أعضاء النيابات العامة وتعزيز هذا الدور، وأثر حيادهم وعدالتهم في الإجراءات الجنائية، فقد أكدت هذه المعايير على أن يتم اختيار المدعي العام أو عضو النيابة على أساس النزاهة، والكفاءة، والجدارة، والتعليم، والمؤهلات المناسبة لشَغْلِ الوظيفة، وليس على أساس المحاباة، أو التمييز بين الأشخاص على أساس اللون، أو الجنس، أو الدين، أو اللغة، أو الرأي السياسي، أو غيرها، كما تضمنت وجوب تأمين التعليم، والتدريب اللائق والمناسب لأعضاء النيابة، ووجوب توعيتهم بما يجب عليهم من واجبات، ومُثُلٍ أخلاقية تتطلبها المهنة، وكذلك تنبيههم إلى وجوب مراعاة الحماية الدستورية والقانونية لحقوق المتهم أو المشتبه به، وحتى الضحية، ومراعاة حقوق الإنسان عامة التي قررها القانون الدولي، كما كفلت لهم الحق في ممارسة واجباتهم الوظيفية وأدائها دون ترهيب، أو مضايقة، أو ضغوط، أو تدخلات غير لائقة، أو مساءلة قانونية أو مدنية بدون مبرر، كما كفلت لهم الحق في حرية التعبير، وحرية العقيدة، وتشكيل الرابطات والانضمام إليها، ويحق لهم بصفة خاصة المشاركة في الأمور المتصلة بالقانون وإقامة العدل، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وكذلك الانضمام إلى المنظمات المحلية والإقليمية والدولية، وتشكيلها، وحضور اجتماعاتها، والمشاركة في الحياة العامة، كما أكدت على وجوب أن تكون وظيفة عضو النيابة مفصولة تمامًا

---

(١) هذه المعايير اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المعقود في هافانا من ٢٧ آب/ أغسطس إلى ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠م. للاستزادة: بسيوني محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، المجلد الأول، ص٧٥٠ ـ ٧٥٦.

عن وظيفة القاضي، كما أكدت دور أعضاء النيابة الفعال في الإجراءات الجنائية، وفي حسن سير العدالة الجنائية وتحقيقها.

رابعًا: المبادئ الرئيسة حول دور المحامي[1]

تضمنت هذه المبادئ كثيرًا من الضمانات والقواعد اللازمة والخاصة بالمحامين، وأكدت في ديباجتها على أنه يجب على الدول والحكومات عند صياغة دساتيرها وقوانينها الداخلية وممارساتها الوطنية مراعاة المبادئ الأساسية الخاصة بدور المحامين في الإجراءات الجنائية واحترامها، ومن تلك الضمانات أنه يحق لكل شخص الاستعانة بمحامٍ يختاره هو من تلقاء نفسه إن أراد؛ لحمايته، والدفاع عنه وعن حقوقه في جميع مراحل الدعوى الجنائية، وأنه من الواجب على الحكومات توفير الإجراءات الفاعلة، والآليات القادرة على الاستجابة، التي تتيح الاستعانة بالمحامين بصورة فعالة، مع تساوي جميع الأشخاص المقيمين على أراضي الدولة والخاضعين لولايتها، بدون أي تمييز أو تفرقة بين شخص وآخر، كما كفلت توفير التمويل الكافي والموارد اللازمة لتقديم جميع الخدمات القانونية للفقراء، وغيرهم من الأشخاص المعدمين المحرومين، كما أنه على الحكومات والروابط الـمِهْنِيَّةِ إعداد وطرح البرامج التوعوية التي تستهدف الجمهور؛ لإعلامه بحقوقه وواجباته المقررة قانونًا، وبيان دور المحامين في حماية الحريات الأساسية، مع ضرورة مراعاة الفقراء والمحرومين وإيلائهم عناية خاصة؛ لمساعدتهم في الدفاع عن حقوقهم، سواء عن طريق المحامين أو عن طريق غيرهم، كما أنه على الحكومات أن تضمن قيام السلطة المختصة فورًا بإبلاغ جميع الأشخاص بأن لهم الحق في اختيار محامٍ

(١) اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في هافانا من ٢٧ آب/ أغسطس إلى ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠م. للاستزادة: بسيوني محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، المجلد الأول، ص٧٥٦ - ٧٦٠.

يتولى تمثيلهم، والدفاع عنهم أمام القضاء، ومساعدتهم في اختيار المحامي المناسب عند اقتضاء الحاجة لذلك في مدة لا تتجاوز ثمانيًا وأربعين ساعة من وقت القبض عليهم أو احتجازهم، كما يجب أن توفر لجميع المقبوض عليهم أو المحتجزين أو المسجونين فرصًا، وأوقاتًا، وتسهيلاتٍ تكفي لأن يزورهم محامٍ للحديث معهم، واستشارتهم، دون تأخير أو تدخل أو مراقبة، وبسرية تامةً، كما يجب على الحكومات أن تكفل للمحامين توفير التعليم، والتدريب المناسب، والتوعية إلى المثل والواجبات الأخلاقية للمحامين، وإلى حقوق الإنسان وحرياته الأساسية المعترف بها في القانون الوطني الدولي، كما يجب على المحامين أن يحافظوا على شرف المهنة وكرامتها، باعتبار أن مهنة المحاماة عامل أساسي في مجال إقامة العدل، كما يجب على المحامي إسداء المشورة لموكله فيما يتعلق بحقوقه والتزاماته القانونية، ومساعدته بشتى الطرق الملائمة، واتخاذ الإجراءات القانونية التي تكفل حفظ حقوقه، وخصوصًا أمام المحاكم بجميع أنواعها والسلطات الإدارية حسب الاقتضاء، كما يجب على المحامي أثناء حمايته حقوق موكله التمسك بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي يعترف بها القانون الدولي، وأن تكون تصرفاته حرة، متيقظة، تتماشى مع القانون والمعايير المعترف بها، وأخلاقيات المهنة القانونية، وأن يحترم دائمًا مصالح موكله بصدق وولاء.

خامسًا: مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن[1]

اهتمت هذه المبادئ بحماية حقوق الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز، أو السجن، أو تقييد الحرية، حيث نصت على

(١) اعتمدت هذه المبادئ ونشرت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٤٣/ ١٧٣) المؤرخ في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨م.

وجوب معاملة كل من يتعرض لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن معاملة إنسانية تحترم فيها كرامته، وتصان فيها حقوقه، ولا يجوز الانتقاص منها، أو تقييدها بحجة أن هذه المبادئ لا تعترف بهذه الحقوق، أو تعترف بها ولكن بدرجة أقل، كما أنه لا يجوز احتجاز أي شخص أو سجنه أو اتخاذ أي تدبير يمس حقوقه وحرياته الأساسية إلا بأمر من السلطة القضائية، أو سلطة أخرى، أو كان ذلك الأمر خاضعًا لرقابتها الفعلية، وأن تطبق على العموم سواسية بدون تمييز عنصري مهما كان نوعه، ولا يجوز تعريضه للتعذيب والمعاملة اللاإنسانية، وعلى الدول أن تمنع وتجرم أي فعل يتنافى مع الحقوق والواجبات الواردة في هذه المبادئ، وأن تُخضع كل من ارتكب هذه التصرفات المخالفة لعقوبات وجزاءات مناسبة، وأن تجري تحقيقات محايدة لو وردت شكاوى بهذا الخصوص، كما أوصت في المبدأ الثامن على ضرورة التفريق بين المتهمين الموقوفين، وبين السجناء المحكومين بالفصل بينهم قدر الإمكان، وأن يعامل كل شخص منهم معاملة تتناسب مع وضعه باعتباره مدانًا أو غير مدانٍ، كما أنه يحظر على كل سلطة مخولة بممارسة القبض أو التوقيف تجاوز حدودها المهنية وصلاحيتها المعطاة لها من النظام أو القانون، وعند وقوع مثل هذه التجاوزات أو المخالفات فإنه يحق للمتضرر التظلم أمام الجهة القضائية، أو أي سلطة أخرى لها الحق في محاسبة المتجاوز، كما أكدت وجوب تبليغ المقبوض عليه بسبب القبض عليه، والتهمة الموجهة له على وجه السرعة، كما أوجبت تسجيل أسباب القبض، ووقته، ووقت إيداع المتهم دار التوقيف، وكذلك تسجيل تاريخ مثوله لأول مرة أمام السلطة القضائية أو أي سلطة أخرى، وكذلك أوجبت على السلطة التي باشرت القبض على المتهم وتوقيفه تزويد المتهم الموقوف بحقوقه القانونية، وأن تفسر له تلك الحقوق وكيفية استعمالها، وباللغة التي يفهمها، حتى لو لزم الأمر

الاستعانة بمترجم شفهي فيما يخص الإجراءات القانونية اللاحقة للقبض عليه، وكذلك تمكين الشخص المحتجز أو المسجون من الاتصال بمن يريد من العالم الخارجي، وخصوصًا إذا كان محاميه أو أسرته، وإذا كان المحتجز أو الموقوف أو المسجون حدثًا أو غير قادر على فهم حقوقه وإدراكها، فإنه يجب على السلطة المختصة أن تتولى من تلقاء نفسها القيام بإخطار أسرته، أو أشخاص مناسبين يختارهم، أو حتى السفارة، أو القنصلية، أو البعثة الدبلوماسية التي يتبعها إن كان أجنبيًّا، وبدون تأخير قدر الإمكان، مع الاهتمام الخاص عند إبلاغ الوالدين أو الأوصياء، كما أكدت هذه المبادئ في الجملة ضرورة تمكين الشخص الموقوف أو المسجون من الاستعانة بمحامٍ لو أراد، وأن تعين له السلطة محاميًا عند عدم استطاعته توكيل محامٍ منٍ عنده، مع وجوب تمكينه من الاتصال بمحاميه، ومقابلته، والتشاور معه، وتقديم التسهيلات اللازمة لذلك، دون تأخير أو مراقبة، وبسرية كاملة، إلا في ظروف استثنائية يحددها القانون أو النظام، مثل المحافظة على الأمن، وحسن سير النظام والعدالة، كما منعت هذه المبادئ استغلال الموقوف أو المحتجز استغلالًا غير لائق بهدف انتزاع الاعترافات منه، أو إرغامه على تجريم نفسه، أو الإقرار بارتكاب جرم لم يفعله، أو الشهادة ضد شخص آخر، كما أنه لا يجوز تعريض المحتجز ـ أثناء استجوابه ـ للعنف أو التهديد أو لأي أسلوب آخر من أساليب الاستجواب التي تنال من قدرته على اتخاذ قراراته، أو حكمه على الأمور، كما تناولت هذه المبادئ حق المسجون أو المحتجز في الرعاية الصحية، والتعليمية، والثقافية، والإعلامية، مع مراعاة الشروط والضوابط المنظمة لذلك، كما أن هناك كثيرًا من الضمانات الواردة في هذه المبادئ لا يتسع المجال لذكرها في هذا المقام[1].

(١) للاستزادة: بسيوني محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، المجلد الأول، ص٦٥٦ وما بعدها.

سادسًا: مجموعة القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء[1]

تمثل هذه القواعد في جملتها وفي مجموعها الحد الأدنى من الشروط والمواصفات التي اعترفت الأمم المتحدة بأنها تمثل الحد الأدنى والمقبول في معاملة السجناء، وهي تتكون من جزأين:

الجزء الأول: ركز على القواعد والمبادئ العامة المتعلقة بالإدارة العامة للمؤسسات العقابية، وهو ما ينطبق على جميع المسجونين بغض النظر عن أسباب إيداعهم السجن، أو الفئة التي تطبق بحقهم تدابير أمنية أو إصلاحية صدر بها أمر من القاضي.

الجزء الثاني: ركز على القواعد التي تنطبق على المسجونين بجميع فئاتهم، وحاولت أن توفر لهم الحد الأدنى من المعاملة الإنسانية، التي تعتبر من أهم ضمانات المحاكمة العادلة من حيث عدم خروج العقوبة عن هدفها الأساسي، وهو التقويم والإصلاح.

إن ما يمكن قوله عن هذه القواعد في الجملة أنها حاولت تحديد أفضل المبادئ والقواعد العملية في معاملة السجناء وإدارة السجون، والذي يمثل القدر الواجب الالتزام به في سائر التوجهات التشريعية التي تُسهم في تقرير حقوق المحكوم عليهم من المسجونين وحرياتهم، كما أن هذه القواعد النموذجية لما كانت تمثل الحد الأدنى من الحماية للمسجونين؛ تهدف بذلك إلى تعميق فلسفة الإصلاح والتأهيل، كما أنها تستهدف ضمان نظامية وقانونية العقوبة المحكوم بها، وهو ما يسمى (الشرعية الموضوعية)، بما يضمن سلامة

(١) اعتمدت هذه القواعد في مؤتمر الأمم المتحدة الأول لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في جنيف عام ١٩٥٥م وأقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراريه: رقم ٦٦٣ جيم (د - ٢٤) وتاريخ ٣١ تموز/ يوليو ١٩٥٧م، ورقم ٢٠٧٦ (د - ٦٢) وتاريخ ١٣ آيار/ مايو ١٩٧٧م.

مرحلة المحاكمة، والمتمثلة في ضمان قانونية المحاكمة، وشرعية التنفيذ في السجون[1].

سابعًا: نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[2]

يُعد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية من أهم الأنظمة والاتفاقيات الدولية الخاصة بالمحاكمات الجنائية؛ لكونه يحتوي على كثير من ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة، ولأنه تناول كثيرًا من الأفعال التي تعد انتهاكًا لحقوق الإنسان، والتي تم تجريمها من قبل المجتمع الدولي الذي صدّق على هذا النظام.

قد يتبادر إلى الذهن تساؤل أو اعتراض بأن هذا النظام خاص بالجرائم الدولية أو الأشد خطورة على المستوى الدولي، أو خاص بالمحكمة الجنائية الدولية.

والجواب عن هذا التساؤل أن هذا النظام مع أنه خاص بالمحكمة الجنائية الدولية التي أنشئت أصلًا لمحاسبة مرتكبي أشد الجرائم خطورة على المستوى الدولي ومحاكمتهم[3]، ومع التحفظ الكبير على طبيعة أعمال المحكمة، وكيفية إحالة المتهمين إليها ومحاكمتهم، فإنه من ـ وجهة نظري ـ يُعد من أهم الأنظمة والاتفاقيات في مجال المحاكمات الجنائية العادلة، وأرجع السبب في ذلك لأمرين اثنين:

(١) محفوظ، أشرف محمود، الضمانات الدولية للمحاكمة العادلة والمنصفة، وموقف القانون المصري منها، مرجع سابق، ص ٧٧ وما بعدها، للاستزادة: بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، المجلد الأول، ص٦٤٣ وما بعدها.

(٢) اعتمد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في مدينة روما بإيطاليا في ١٧ يوليو ١٩٩٨م ودخل حيز التنفيذ في ١ يوليو ٢٠٠٢م.

(٣) هذا ما نصت عليه المادتان: الأولى، والرابعة من نظام روما الأساسي.

الأول: أنه اهتم ببيان الأعمال المجرمة والأشد خطورة دوليًّا، والتي تعد انتهاكًا لحقوق الإنسان على المستوى الدولي[1] وإجراءات المحاكمة فيها.

الثاني: أنه اهتم أيضًا بضمانات المحاكمة الجنائية العادلة ـ وذلك من الجانب النظري على أقل تقدير ـ وبالتالي فلا يسوغ إهمالها أو تغافلها في هذا المقام.

ومن أهم ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة التي تناولها النظام ما يلي:

١ ـ ضمانة حق المتهم في الدفع بعدم اختصاص المحكمة أو مقبولية الدعوى[2].

٢ ـ ضمانة عدم جواز محاكمة المتهم عن الجريمة ذاتها مرتين[3].

٣ ـ ضمانة الشرعية الجنائية الموضوعية (ضمانة شرعية الجرائم والعقوبات)[4].

٤ ـ أكدت على ضمانات أعضاء السلك القضائي واستقلالهم[5].

---

(١) هذا ما نصت عليه المواد من (من الخامسة إلى الثامنة) من النظام ذاته.

(٢) هذا ما نصت عليه المادة التاسعة عشرة من النظام.

(٣) هذا ما نصت عليه المادة العشرون من النظام.

(٤) مبدأ الشرعية الجنائية الموضوعية أو شرعية الجرائم والعقوبات معناها (أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص)، للاستزادة: عوض، محمد محيي الدين، أصول الإجراءات الجزائية (نظرية البطلان)، مرجع سابق، ص١، ومبدأ الشرعية الموضوعية أو شرعية الجرائم والعقوبات، نصت عليه المادتان (الثانية والعشرون والثالثة والعشرون) من نظام روما الأساسي.

(٥) هذه الضمانات تناولتها المواد (٤٠ – ٤١) وكذلك المواد (٤٦ ـ ٤٩) من نظام روما الأساسي.

٥ ـ كما تناولت المادة الخامسة والخمسون من النظام نفسه الضمانات الإجرائية للمحاكمة الجنائية العادلة، ومنعت إجبار المتهم على تجريم نفسه أو الاعتراف بأنه مذنب، ومنعت كذلك تعريضه لأي نوع من أنواع التهديد أو القسر أو الإكراه أو إخضاعه للتعذيب أو لأي شكل آخر من أشكال المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وقررت حق المتهم في الاستعانة بمترجم إذا كانت المحاكمة بلغة لا يفهمها، والحصول على الترجمات التحريرية اللازمة للوفاء بمقتضيات العدالة والإنصاف، كما منعت القبض على أي شخص واحتجازه وحرمانه من حريته تعسفًا بدون مبرر قانوني، كما أكدت حق المتهم في إبلاغه بالتهمة المنسوبة إليه قبل الشروع في استجوابه ومحاكمته، وعلى حقه في الصمت دون اعتبار صمته دليلًا على إدانته، وعلى حقه القانوني في الاستعانة بمحامٍ سواء على حسابه الخاص أو على حساب المحكمة، وأوجبت عدمً استجوابه ومحاكمته إلا بوجود محاميه الذي اختاره، ما لم يتنازل عن حقه طواعية في الاستعانة بمحامٍ.

٦ ـ راعى النظام ضمانة اعتماد التهم الموجهة للمتهم قبل المحاكمة وأن يمكَّن المتهم ومحاميه من الاطلاع على التهم والأدلة المادية المتوافرة ضده، وأن يكون ذلك في مدة معقولة، وأن يكون له حق الرد والدفاع عن نفسه والاعتراض على التهم الموجهة له والأحكام الصادرة ضده، كما أن له الحق في تقديم أدلة النفي ومناقشة شهود الإثبات[1].

---

(١) انظر المادة (٦١) من نظام روما.

٧ ـ أكد النظام على وجوب انعقاد المحاكمة في مكان المحكمة ما لم يتقرر غير ذلك[١].

٨ ـ أكد النظام ضمانة وجاهية المحاكمة[٢].

٩ ـ أكد النظام أهمية أن تكون المحاكمة عادلة وناجزة تُحترم فيها حقوق أطراف المحاكمة وأن تكون المحاكمة أيضًا علنية يحضرها من يريد[٣].

١٠ ـ أكدت المادة السابعة والستون أغلب حقوق المتهم وضماناته أثناء المحاكمة الجنائية.

١١ ـ تضمنت المادة الرابعة والسبعون العقوبات واجبة التطبيق بحق المتهم الذي ثبتت إدانته، وهذا هو مبدأ الشرعية الموضوعية، وهو أنه: «لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص».

١٢ ـ بيَّن النظام العقوبات المقررة بشأن من ثبت في حقهم الاتهام، فلا تجوز الزيادة عليها[٤]، والعوامل التي تجب مراعاتها عند إقرار العقوبة[٥].

١٣ ـ أكد النظام على حق المتهم في الاعتراض على الأحكام، وبيَّن الطرق التي يتم بها الاعتراض، والإجراءات اللازمة لذلك[٦].

---

(١) انظر المادة (٦٢) من نظام روما.
(٢) انظر المادة (٦٣) من نظام روما.
(٣) انظر المادة السابعة والستين من نظام روما.
(٤) انظر المادة (٧٧) من نظام روما.
(٥) انظر المادة الثامنة والسبعين من نظام روما.
(٦) انظر المواد (٨١ ـ ٨٤) من نظام روما.

ثامنًا: إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام

سبق تناول هذا الإعلان والحديث عنه في المطلب السابق[1] أثناء الحديث عن ضمانات المحاكمة العادلة المستمدة من التشريع الإسلامي.

إن ما تجدر الإشارة إليه هو الحديث عن القيمة القانونية لتلك الإعلانات والمبادئ العالمية وعن طبيعة إلزام الدول بها: هل هو إلزام قانوني أم إلزام أدبي؟

اختلف فقهاء القانون الدولي حول هذا الموضوع على ثلاثة آراء:

الأول: يرى أن هذه النصوص خالية من أي قوة قانونية، وبالتالي فهي غير ملزمة للدول الأعضاء في المنظمة، ويرجعون السبب في ذلك إلى أنها توضح الأهداف فقط من وجود المنظمة وتعمل على تفسير أي التزام يقع على عاتق أي دولة طرف في الميثاق، دون أن تكون تلك الاتفاقية في حد ذاتها مصدر التزام، كما أن الميثاق لم يحدد حقوق الإنسان الواجبة حمايتها بدليل أنه لم يبيِّن أو يوضح وسائل حماية تلك الحقوق وسبلها، ولم يجز للأفراد أو الجماعات التظلم من أي اعتداء يمس حقوقهم.

الثاني: يرى أنها ملزمة قانونًا، أي أن احترام نصوص حقوق الإنسان الواردة في الإعلانات تتمتع بالقوة القانونية الملزمة باعتبارها من المبادئ العامة المشكلة لسياسة منظمة الأمم المتحدة، حالها حال غيرها من قواعد القانون الدولي وأسسه.

الثالث: وهو ما أخذ به الفقه الحديث الذي اعتبر نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان جزءًا لا يتجزأ من القانون الدولي العرفي واعتياد

(١)سبق تخريجها، ص ٧١ - ٧٤ .

الدول ما ورد فيه من قواعد جعله يُعتبر جزءًا لا يتجزأ من القانون الدولي العرفي، وبالتالي فإن ما ورد فيه يُعتبر قواعد ملزمة[1].

وإنني أتفق مع أحد الباحثين فيما يراه من أن الإشكالية لا تنحصر أو تكمن في حجم الإلزام أو قوته الموجودة في هذه الإعلانات، بل تتعدى إلى ما هو أكبر بكثير من ذلك، إن المشكلة الكبرى تكمن في ميثاق الأمم المتحدة ذاته[2]، حيث إن المتأمل في هذا الميثاق الذي يُعد النواة الأساسية التي تنبع منها هذه الإعلانات وتتمخض بسببها هذه المبادئ؛ يجد أنه خالٍ أو عارٍ من النصوص المقررة للعدالة، كما أنه تغافل العدالة عندما تحدث عن أهداف الأمم المتحدة ومبادئها، بدليل أن المادة الأولى من مواد الميثاق المشار إليه تناولت مقاصد الأمم المتحدة في أهدافٍ أربعة، لم يكن أيٌّ منها قد تناول العدالة بين الشعوب أو الأمم أو العدالة في العلاقات الدولية[3].

---

(١) أبو زيد، عبدالناصر، مصادر حقوق الإنسان، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠١٤م)، ص٧٥ وما بعدها.

(٢) وُقِّع ميثاق الأمم المتحدة في ٢٦ حزيران/ يونيه ١٩٤٥م في سان فرانسيسكو في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بنظام الهيئة الدولية، وأصبح نافذًا في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٥م. ويعتبر النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية جزءًا متممًا للميثاق.

وقد اعتمدت الجمعية العامة في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣م التعديلات التي أدخلت على المواد ٢٣ و٢٧ و٦١ من الميثاق، والتي أصبحت نافذة في ٣١ آب/ أغسطس ١٩٦٥. كما اعتمدت الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥م التعديلات التي أدخلت على المادة ١٠٩، وأصبحت نافذة في ١٢ حزيران/ يونيه ١٩٦٨م.

(٣) أبو زيد، عبدالناصر، مصادر حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ٥٧ ـ ٥٨.

الفرع الثاني: الضمانات المستمدة من الاتفاقيات الدولية

تقرر في عرف القانون الدولي أنه لا يمكن إيجاد أي التزام قانوني إلا بقيام مجموعة من الدول بعقد اتفاق معين خاص بموضوع معين، ومنها الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان ولا يكفي مجرد التصويت عليها في الجمعية العامة للأمم المتحدة[1]، ولهذا السبب سعت الأمم المتحدة سعيًا حثيثًا إلى إقرار كثير من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، والتي منها حقه في محاكمة عادلة تكون ملزمة للموقعين عليها، ومنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، وغيرها من الاتفاقيات الأخرى التي اهتمت بحقوق الإنسان وأكدت عليها، والتي من ضمنها وجوبًا ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة، ومن تلك الاتفاقيات التي تناولت حقوق الإنسان ما يلي:

أولًا: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[2]

لقد كان هذا العهد بمثابة محاولة من المجتمع الدولي التابع لهيئة الأمم المتحدة إلى تقنين وتنظيم حقوق الإنسان المدنية والسياسية، انطلاقًا من إيمانهم العميق بالكرامة الأصيلة لبني البشر، وأنهم متساوون في الحقوق الثابتة لهم بأصل الخِلْقَة، وأن ذلك أساس العدل والحرية والسلام في العالم.

---

(١) محفوظ، أشرف محمود، الضمانات الدولية للمحاكمة العادلة والمنصفة، وموقف القانون المصري منها، مرجع سابق، ص ٧٩.

(٢) اعتمد هذا العهد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة رقم (٢٢٠٠ ألف)، وتاريخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر من عام ١٩٦٦م، وأصبح نافذًا في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٧٦م، للاستزادة: بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، المجلد الأول، ص٧٩ وما بعدها.

لقد جاء هذا العهد مؤيدًا ومؤكدًا للحقوق الإنسانية المدنية والسياسية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بل إنه سعى لتوسيع نطاق هذه الحقوق[1].

كما بيَّن ما على الدول والأفراد من مسؤوليات تجاه هذا العهد من التزام بتعزيز الاحترام والمراعاة العالميتين لحقوق الإنسان وحرياته سواء على مستوى الفرد أو الجماعة، فقد أوجب هذا العهد على الدول الأطراف احترام جميع الحقوق المعترف بها فيه وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد المتواجدين على إقليم كل دولة والداخلين تحت ولايتها دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين، أو الرأي، سياسيًّا كان أو غير سياسيٍّ، أو غير ذلك من الأسباب، كما تضمنت الفقرة الثالثة من المادة الثانية أن تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد بكفالة توفير السبل الفعالة للتظلم لكل شخص انتهكت حقوقه أو حرياته المعترف بها في هذا العهد حتى لو صدر هذا الانتهاك من أشخاص يحملون الصفة الرسمية أو الطابع الرسمي، كما تضمنت المادة الثالثة من العهد أن على الدول الأطراف كفالة المساواة بين الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في هذا العهد، كما نصت المادة السادسة على الحق في الحياة، وأنه لا يجوز حرمان أي شخص من حياته تعسفًا، وأنه يجب على القانون أن يحمي هذا الحق، وأنه لا يجوز الحكم بعقوبة الإعدام إلا أن تكون جزاءً على أشد الجرائم خطورة وبعد حكم نهائي صادر عن محكمة مختصة، وأن يكون ذلك الحكم وفقًا للتشريع النافذ وقت ارتكاب الجريمة، كما منع هذا العهد في مادته السابعة إخضاع أي شخص للتعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية

(١) محفوظ، أشرف محمود، الضمانات الدولية للمحاكمة العادلة والمنصفة، وموقف القانون المصري منها، مرجع سابق، ص ٨٠.

أو معاملة تحط من كرامته الإنسانية، وعلى وجه الخصوص ألا يتم إخضاعه لأي فحوصات طبية أو علمية إلا بعد موافقته واختياره طواعية وبدون إجبار أو إكراه، كما نصت المادة التاسعة على الحق في الحرية والأمان، وأنه لا يجوز توقيف أي شخص أو اعتقاله وحرمانه من حريته إلا في الأحوال والأسباب المنصوص عليها في القانون، وطبقًا للإجراء المقرر فيه، مع سرعة إبلاغه بسبب توقيفه والقبض عليه والتهمة الموجهة له، وسرعة إحالته إلى قاضٍ مختص، وأن يحاكم في مدة معقولة، أو الإفراج عنه، كما أوجبت المادة العاشرة أن يعامل جميع المحرومين من حرياتهم معاملة إنسانية تُحترم فيها الكرامة الأصيلة في الإنسان، ويفصل فيها المتهمون عن المحكومين أو المدانين إلا في ظروف استثنائية، كما نص هذا العهد في مادته الرابعة عشرة على تساوي الناس أمام القضاء، وأنه من حق أي شخص وُجِّهت له تهمة جزائية أو مدنية أن تنظرها محكمة مختصة وحيادية ومستقلة أنشئت بحكم القانون، وأن تكون محاكمة علنية، كما أكدت المادة ذاتها مبدأ (براءة الذمة) وأن المتهم دائمًا بريء حتى تثبت إدانته بموجب القانون وتمنح له جميع الضمانات المقررة في القانون، والتي منها أن يُبْلَغَ فورًا بالتهمة الموجهة إليه، وأن يكون الإبلاغ بلغة يفهمها، وأن يُعطَى الفرصة والتسهيلات الكافية لتجهيز دفاعه والاتصال بمحاميه، وأن تتم محاكمته بدون تأخير، وأن يُمَكَّن من مناقشة شهود الخصم بنفسه، أو من قِبَلِ غيره، وأن يستعين بمترجم عند الحاجة، وألا يُكرَه على الاعتراف أو الشهادة ضد نفسه أو ضد غيره، وألا يحاكم على الجرم الذي ارتكبه مرتين، كما نصت على الشرعية بشقيها الإجرائية والموضوعية وأكدت عليهما، كما أكد هذا العهد في مادته السادسة والعشرين تساوي الناس أمام القانون بدون أي تمييز لأي سبب، وأنه يجب على القانون أن يكفل الحماية الفعالة للناس على حد سواء من التمييز.

ثانيًا: اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة[1]

لقد أكدت هذه الاتفاقية حماية الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية والمهينة واللاإنسانية، وأكدت كثيرًا من الضمانات المهمة للمحاكمة الجنائية العادلة، حيث ألزمت هذه الاتفاقية في مادتها الأولى كل دولة من الدول الأطراف باتخاذ إجراءات تشريعية وإدارية وقضائية فعالة لمنع أعمال التعذيب في كل إقليم يقع تحت اختصاصها القضائي، مهما كانت الأسباب والظروف، كما نصت المادة الرابعة على أنه على كل دولة طرف تجريم جميع أعمال التعذيب والنص عليه في قانونها الجنائي، وأن يشمل ذلك أيضًا كل شخص قام أو حاول القيام بمحاولة ممارسة التعذيب، أو قام بأي عمل آخر من شأنه أن يشكل تواطؤًا أو مشاركة في التعذيب، وأن تجعل هذه الأعمال والأفعال مستوجبة للعقوبة المناسبة التي تأخذ في اعتبارها طبيعتها الخطرة، كما تضمنت الاتفاقية أيضًا أن تقوم كل دولة باستعراض منظم لقواعد الاستجواب والمحاكمة وتعليماتها وممارساتها وأساليبها، وكل ما يتعلق بالترتيبات المتعلقة بحجز الأشخاص الموقوفين أو المحتجزين أو المعتقلين في السجون في أي إقليم يقع تحت ولايتها القضائية، والترتيبات المتعلقة بمعاملتهم، منعًا من حدوث أي حالات تعذيب، مع وجوب إجراء تحقيق عادل وسريع ونزيه كلما قامت أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن عملًا من أعمال التعذيب قد ارتكب في أي إقليم من الأقاليم الواقعة تحت الولاية القضائية للدولة، كما أوجبت على كل دولة أن تضمن إنصاف كل

---

(١) اعتمدت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٣٩/ ٤٦) المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر١٩٨٤م، للاستزادة: بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، المجلد الأول، ص ٦٩٤ وما بعدها.

من يتعرض لأي عمل من أعمال التعذيب، ومنحته الحق في تعويض عادل ومناسب، كما ألزمت هذه الاتفاقية في المادة الخامسة عشرة كل دولة طرف بعدم الاستشهاد بأي أقوال ثبت أنه تم الإدلاء بها نتيجة للإكراه والتعذيب، باعتبارها دليلًا في الإجراءات.

ثالثًا: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[1]

لقد نصت هذه الاتفاقية على أنه انطلاقًا من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يؤكد مبدأ عدم جواز التمييز وأن الناس جميعًا على اختلافهم متساوون في الحقوق والكرامة، وأن لكل إنسان الحق في التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة في الإعلان العالمي المنوه عنه دون أي نوع من أنواع التمييز بما في ذلك التمييز بسبب الجنس، حيث اتفقت الدول الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية على شجب جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وعلى ضرورة اتخاذ الإجراءات والوسائل المناسبة، وبدون تأخير للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومن أهم الضمانات التي وردت في هذه الاتفاقية ما ورد في المادة الخامسة عشرة من وجوب اعتراف الدول الأطراف في الاتفاقية بمساواة المرأة للرجل أمام القانون، من حيث الأهلية، ومساواة الرجل كذلك في إبرام العقود وإدارة الممتلكات وتعاملهما على قدم المساواة في جميع مراحل إجراءات المحاكمة، وأن أي إجراء قانوني أو أي عقود أو صكوك خاصة ذات أثر قانوني تستهدف الحد من أهلية المرأة القانونية تعتبر لاغية وباطلة.

(١) اعتمدت هذه الاتفاقية وصدق عليها بموجب قرار جمعية الأمم المتحدة رقم (٣٤/ ١٨٠) المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩م، ودخلت حيز النفاذ في الثالث من أيلول/ سبتمبر ١٩٨١م، للاستزادة: بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، المجلد الأول، ص ٤٤٠ وما بعدها.

رابعًا: اتفاقية حقوق الطفل[1]

حيث أكدت هذه الاتفاقية أنه انطلاقًا من المبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة التي تؤكد أهمية الاعتراف بالكرامة المتأصلة لجميع البشرية وبحقوقهم المتساوية غير القابلة للتصرف، وانطلاقًا من أن الطفل يُعد أحد أفراد الأسرة التي تُعد النواة والوحدة الأساسية للمجتمع؛ فقد وقعت هذه الاتفاقية التي تضمنت كثيرًا من الحقوق والضمانات العامة للطفل باعتباره أحد أفراد المجتمع والخاصة بالمحاكمة الجنائية العادلة باعتباره متهمًا ارتكب فعلًا مخالفًا للقانون، فقد أكدت المادتان السابعة والثلاثون، والأربعون، أنه على الدول الأطراف أن تكفل عدم تعرض أي طفل للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة القاسية والمهينة أو اللاإنسانية، وألا تفرض عليه عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة بسبب جرائم ارتكبها مَن يقل عمره عن ثمانية عشر عامًا ، وألا يحرم أي طفل من حريته بصورة تعسفية أو غير قانونية، كما أنه لا يجوز اعتقاله أو احتجازه أو سجنه إلا بموجب أحكام القانون، كما تجب معاملة أي طفل محروم من حريته معاملة إنسانية تُحترم فيها كرامته المتأصلة باعتباره إنسانًا، وبطريقة تُراعى فيها ظروف من هم في سنِّه، وأن يفصل عن الأشخاص البالغين، كما أن له الحق في الاتصال بأهله وأسرته عن طريق المراسلات والزيارات، وكذلك له الحق في سرعة الحصول على مساعدة قانونية، أو أي نوع آخر من المساعدات المناسبة التي يحتاجها، وأن تُجْرَى محاكمته بسرعة في محكمة مختصة ومستقلة ونزيهة ومحايدة، وأن تفترض

---

(١) اعتمدت هذه الاتفاقية بموجب قرار اللجنة العامة للأمم المتحدة رقم (٤٤/ ٢٥) المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩م، للاستزادة: بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، المجلد الأول، ص٨٧٥ وما بعدها.

براءته حتى تثبت إدانته، وأن يخطر فورًا بالتهمة المنسوبة إليه، وألا يكره على الإدلاء بشهادة أو الاعتراف بذنب، وتأمين مترجم إذا احتاج الطفل ذلك ولم يكن يتقن اللغة أو اللهجة المستعملة.

خامسًا: الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري[1]

لقد أكدت الدول الأطراف في هذه الاتفاقية في جملتها على شجبها وتجريمها وإدانتها لجميع أشكال التمييز العنصري وأوجبت على جميع الأعضاء اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمواجهة أي تمييز في جميع المجالات والميادين والتي يدخل من ضمنها النظام القضائي كما في المادتين الأولى والثانية من هذه الاتفاقية[2].

الفرع الثالث: الضمانات المستمدة من الاتفاقيات الإقليمية

أولًا: الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب[3]

لقد أخذت الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية عند وضعها للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ما قررته وأكدته في ميثاق الوحدة الإفريقية الذي ينص على أن الحرص والمساواة والعدالة والكرامة

---

(١) هذه الاتفاقية اعتمدتها الجمعية العامة وعرضتها للتوقيع والتصديق بقرارها رقم (٢١٠٦ ألف) (د - ٢٠) المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥ م، ودخلت حيز النفاذ في ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩م، للاستزادة: بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، المجلد الأول، ص ٣٨٥ وما بعدها. وأقصد به جميع المتعاملين مع القضاء.

(٢) محفوظ، أشرف محمود، الضمانات الدولية للمحاكمة العادلة والمنصفة، وموقف القانون المصري منها، مرجع سابق، ص ٨٣.

(٣) تم إقرار هذا الميثاق في عام ١٩٨١م، للاستزادة: بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص ٣٧٩ وما بعدها.

أهداف أساسية لتحقيق التطلعات المشروعة للشعوب الإفريقية، حيث أكدت المادة الأولى وجوب اعتراف الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية الأطراف في هذا الميثاق بالحقوق والحريات والواجبات الواردة فيه، وأن عليها اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيقها، كما أكدت المادة الثانية منه أنه يحق لكل شخص التمتع بالحقوق والحريات المعترف بها والمكفولة في هذا الميثاق دون أي تمييز سواءٌ أكان بسبب العنصر أو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، كما ساوت المادة الثالثة بين الناس أمام القانون وفي أحقية الناس في المساواة في الحماية أمام القانون، كما تضمنت مادته الرابعة أنه لا يجوز انتهاك حرمة أي إنسان تعسفًا، وأنه من حقه أن تُحترم حياته وسلامة شخصه البدنية والمعنوية، كما بينت المادة الخامسة أن لكل فرد الحق في احترام كرامته واحترام شخصيته القانونية، وحظرت جميع أشكال استغلاله وامتهانه واستعباده أو تعذيبه بأي نوع من أنواع التعذيب، أو معاملته معاملة وحشية أو مُهينة أو لاإنسانية أو مذلة، وكفلت المادة السادسة الحق في الحرية والأمان الشخصي، ومنعت حرمان أي شخص من حريته إلا في حالات محددة سلفًا في القانون، وأنه لا يجوز القبض على أي شخص أو احتجازه تعسفًا، كما بينت المادة السابعة أن حق التقاضي مكفول للجميع، ويشتمل هذا الحق على الحق في اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصة في كل عمل يُعد خرقًا للحقوق الأساسية المعترف له بها، والتي تضمنتها الاتفاقيات والقوانين واللوائح والعرف السائد، كما أكدت مبدأ البراءة الأصلية، وأن الإنسان بريء حتى تثبت إدانته أمام محكمة مختصة، وأنه له الحق في محاكمته خلال مدة معقولة، كما أنه له الحق في الدفاع عنه واختيار من يراه مناسبًا للدفاع عنه، كما أكدت مبدأ الشرعية بشقيه الإجرائي والموضوعي، كما أكدت المادة الثامنة عشرة وجوب قيام الدولة بالقضاء على

كل أشكال التمييز ضد المرأة، وأن تقوم الدولة بكفالة كل حقوقها وحقوق الطفل، وفق ما ورد في الإعلانات والاتفاقيات الدولية، كما أكدت المادة السادسة والعشرون أنه يتعين على الدول الأعضاء ضمان استقلال المحاكم وإتاحة إنشاء المؤسسات الوطنية المختصة التي يعهد إليها بالنهوض وحماية الحقوق والحريات التي يكفلها الميثاق، وتحسينها.

ثانيًا: الميثاق العربي لحقوق الإنسان[1]

انطلقت حكومات الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية من إيمانها بكرامة الإنسان منذ أن أكرمها الله وأعزها بجعل الوطن العربي مهد الديانات وموطن الحضارات التي أكدت أن لكل فرد الحق في أن يحيا حياة كريمة تقوم على أسس العدل والحرية والسلام.

وحرصًا من الدول الأعضاء على تحقيق تلك المبادئ الخالدة التي أرستها الشريعة الإسلامية والديانات السماوية الأخرى في الأخوة والمساواة بين البشر، وتأكيدًا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأحكام العهدين الدوليين للأمم المتحدة بشأن الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام فقد أكد الميثاق في مواده أهم ضمانات حقوق الإنسان بشكل عام، وضمانات المحاكمة العادلة بشكل خاص، حيث أكدت وجوب أن تتعهد كل دولة طرف في هذا الميثاق بأن تكفل لكل إنسان موجود على أراضيها وخاضع لسلطتها حق التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة فيه بدون أي نوع من أنواع التمييز، وأنه لا يجوز تقييد أي حق من الحقوق

(١) اعتمد هذا الميثاق ونشر بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم (٥٤٢٧) المؤرخ في ١٥ سبتمبر ١٩٩٧م، للاستزادة: بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص ٥٠٨ وما بعدها.

الأساسية المقررة للإنسان، كما أنه لا يجوز فرض القيود على الحقوق والحريات المكفولة في هذا الميثاق سوى ما نص عليه القانون ويعتبره ضروريًّا لحماية النظام العام أو الحقوق أو حريات الآخرين والأخلاق العامة، كما حظرت المساس بالحقوق والضمانات الخاصة بمناهضة التعذيب والإهانة ومنعهما، والخاصة بالمحاكمة وعدم جواز تكرار المحاكمة عن فعل مرتين، وأكدت مبدأ الشرعية بشقيها الإجرائي والموضوعي، وأن لكل فرد الحق في الحياة والحرية والسلامة، وأن هذه الحقوق محمية بقوة القانون، وأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه، وأكدت الحق في الحرية والسلامة الشخصية ومنعت القبض على أي شخص أو حجزه أو توقيفه بغير سند قانوني، مع ضرورة إحالته إلى القضاء بدون تأخير، كما أكد الميثاق تساوي الناس جميعًا أمام القضاء، وأن حق التقاضي مكفول للجميع ما داموا يسكنون إقليم الدولة، وأن عقوبة الإعدام لا تكون إلا في الجنايات بالغة الخطورة، ولكل من حكم عليه بالإعدام الحق في التماس طلب العفو أو تخفيف العقوبة، وأنه لا يجوز تنفيذ حكم الإعدام في حق من يقل عمره عن ثمانية عشر عامًا، أو المرأة الحامل حتى تضع حملها، وعلى الأم المرضع حتى ينقضي عامان كاملان على تاريخ الولادة، كما حظر هذا الميثاق أن يعذب أي شخص أو يعامل معاملة لا إنسانية أو قاسية أو مهينة تحط من كرامته، وأنه لا بد أن يعامل المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية معاملة إنسانية، وألا تتم محاكمة أي شخص مرتين على جرم واحد، وقررت الحق لمن حوكم مرتين بأن يعترض، وله الحق في التعويض، وأكدت أنه لكل شخص شخصيته القانونية الملازمة له.

ثالثًا: الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان[1]

حرصًا من المجلس الأوربي على تحقيق اتحاد أوثق بين أعضائه، وإيمانًا منه بأن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتحقيق المزيد منها إحدى وسائل بلوغ هذا الهدف، وتأكيدًا منها على إيمانها العميق بأن هذه الحريات الأساسية تُعد أساس العدالة والسلام فقد عقدت دول المجلس العزم باعتبارها دولًا تسودها ثقافة فكرية واحدة ذات تراث مشترك من الـمُثُل والتقاليد والحرية واحترام القانون على اتخاذ الخطوات الأولى نحو التنفيذ الجماعي لبعض الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقامت بتوقيع هذه الاتفاقية التي تضمنت أن لكل إنسان الحق في الحياة، وهو حق محمي قانونًا، كما ضَمِنَتْ الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية لكل شخص يخضع لنظامها القانوني حق التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة في هذه الاتفاقية، كما منعت تعريض أي شخص للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة المهينة للكرامة، ومنحت كل شخص الحق في العيش بحرية والأمن لشخصه، ومنعت التعدي على هذه الحرية وحرمان صاحبها منها إلا في الأحوال المنصوص عليها قانونًا، كما منعت حبس أي شخص إلا بناءً على محاكمة قانونية أمام محكمة مختصة، وألا يتم القبض على أي شخص إلا بناءً على اشتباه معقول بارتكابه جريمة معينة، وأنه لا بد من إبلاغه فورًا عند القبض عليه بالتهمة الموجهة له وأسبابها، وأن يُعرض بسرعة على القاضي المختص، وأن تكون محاكمته علنية وأمام محكمة مختصة خلال مدة معقولة، ومن تم القبض عليه تعسفيًّا فله الحق في المطالبة بالتعويض، كما اعتبرت

---

(١) وقعت هذه الاتفاقية في روما في الرابع من نوفمبر سنة ١٩٥٠م، انظر: بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص ٥٤ وما بعدها.

هذه الاتفاقية مبدأ (البراءة الأصلية) في المتهم حتى تثبت إدانته، فإن وُجِّهَ له الاتهام فله الحق في إخطاره فورًا بطبيعة التهمة وسببها ومنحه الوقت الكافي والتسهيلات المناسبة لإعداد دفاعه، ومساعدته في اختيار محامٍ وتعيينه إن رغب في ذلك، ودفع تكاليفه إن لم تكن لديه القدرة على دفعها، مع وجوب السماح له بمقابلة شهود الخصوم ومناقشتهم، وتعيين مترجم إن كان لا يتكلم اللغة المستعملة في المحكمة أو لا يفهمها، كما منعت إدانة أي شخص ارتكب فعلًا لم يكن مجرمًا في القانون الوطني أو الدولي قبل ارتكابه له، ولكل إنسان حق التمتع بهذه الضمانات والحقوق والحريات الواردة في هذه المعاهدة أيًّا كان أساسه دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو الدين أو اللون أو المعتقد أو اللغة أو الرأي السياسي أو الاجتماعي.

رابعًا: الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (سان خوسيه)[1]

لقد حرصت الدول الأمريكية التي وقعت على هذه الاتفاقية على التأكيد على تعزيز إقامة نظام ديمقراطي مبني على الحرية الشخصية والعدالة الاجتماعية، وعلى احترام حقوق الإنسان الأساسية، إيمانًا منها بأن تلك الحقوق لم تُمنح للإنسان باعتباره مواطنًا في دولة ما وإنما انطلاقًا من الصفات الشخصية البشرية التي يتمتع بها، وحتى تكون هذه الاتفاقية بمثابة حماية دولية تدعم وتكمل الحماية التي توفرها القوانين الداخلية للدول الأعضاء، حيث نصت هذه الاتفاقية على ضمانات حقوق الإنسان بشكل عام، وضمانات المحاكمة الجنائية العادلة بشكل خاص، فقد أوجبت على الدول الأطراف احترام الحقوق والحريات المعترف بها في هذه الاتفاقية، وأن تضمن لكل الأشخاص الخاضعين لولايتها القانونية الممارسة الحرة والكاملة

(١) أقرت هذه الاتفاقية في تاريخ ٢٢/ ١١/ ١٩٦٩م، انظر: بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص ٢٠٣ وما بعدها.

لتلك القوة والحريات بدون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الدين أو اللغة أو الجنس أو الرأي السياسي أو الاجتماعي... إلخ، كما أكدت هذه الاتفاقية في مادتها الثالثة حق كل إنسان في الاعتراف بشخصيته القانونية، كما أكدت المادة الرابعة حقه في الحياة، وجرمت المادة الخامسة التعذيب بشتى أشكاله وصوره وأنواعه، ونصت المادتان السابعة والثامنة على ضمانات المحاكمة العادلة والحق في الحرية الشخصية والأمان الشخصي، فمنعت حبس أي شخص أو توقيفه إلا بسبب قانوني وفي الأحوال المنصوص عليها قانونًا، مع سرعة إبلاغه بالتهمة الموجهة له وبسبب القبض عليه، وأن يحال إلى المحكمة المختصة بدون تأخير أو إبطاء، وأكدت حقه في محاكمة عادلة مستوفية لجميع الضمانات اللازمة، مثل إجراء المحاكمة في وقت معقول، وأن تكون المحاكمة أمام محكمة مختصة مستقلة ونزيهة مؤسسة سابقًا وفق القانون، وأن يُراعَى أثناء المحاكمة مبدأ (براءة الذمة)، أي أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته وفق الإجراءات القانونية المحددة سلفًا، وله الحق في الدفاع عن نفسه مباشرة، أو عن طريق الاستعانة بمحامٍ، وأن يُعَيَّنَ له مترجم إن لم يفهم لغة المحكمة، كما أن له الحق في الاتصال بمحاميه سرًّا، وبِحُرِّيَة، وأن يعطى الوقت الكافي والتسهيلات اللازمة لإعداد دفاعه، كما أكدت حق الدفاع في استجواب الشهود الموجودين، وفي طلب الخبراء وغيرهم ممن قد يسهمون في إيضاح الحقائق، كما أكدت حق المتهم في الاعتراف بالذنب أو الشهادة على نفسه أو غيره، وأن له الحق في استئناف الحكم أمام محكمة أعلى من تلك التي أصدرت عليه الحكم الابتدائي، وأن تكون المحاكمة علنية وألا يحاكم المتهم مرتين في التهمة نفسها، ومن صدر بحقه حكم بالبراءة غير قابل للطعن والاستئناف فلا تجوز إعادة محاكمته للسبب نفسه، وقد أكدت المادة التاسعة تحريم رجعية القوانين، وبينت المادة العاشرة أن لكل من حكم عليه بحكم نهائي مشوب

بإساءة تطبيق أحكام العدالة الحق في التعويض طبقًا للقانون، وتناولت المادة الحادية عشرة حق الإنسان في احترام شرفه وصيانة كرامته، كما نصت المادة الرابعة والعشرون على أن الناس سواسية أمام القانون، وبالتالي لهم جميعًا الحق في الحماية القانونية بدون تمييز، كما أكدت المادة الخامسة والعشرون الحق في الحماية القضائية، فلكل إنسان الحق في اللجوء إلى محكمة مختصة لحماية نفسه من أي عمل ينتهك حقوقه الأساسية المعترف بها في دستور دولته أو قوانينها أو في هذه الاتفاقية، حتى لو كان هذا الانتهاك من أشخاص يعملون أثناء تأدية واجباتهم الرسمية.

ويود الباحث قبل أن يختم حديثة عن مصادر ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة في الاتفاقيات الدولية أن يبين طبيعة الالتزامات الناشئة والناتجة عن تلك الاتفاقيات، بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية السياسية، حيث إن تلك الالتزامات تعتبر التزامات وحقوقًا سلبية، بمعنى أن إعمالها وتحقيقها يتطلب في الأساس امتناع الدول الأطراف عن التدخل أو الاعتراض على تمتع الأشخاص بها، وممارستهم لها، وعليه فإن كل التزام ينشأ عن هذه الاتفاقيات الغرض منه تحقيق غاية فقط بغض النظر عن الوضع المادي أو الاقتصادي أو أي التزام آخر لدى الدولة[1].

١ .٤ .٣ الضمانات المستمدة من النظم والقوانين الوطنية

تتمثل مصادر ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة المستمدة من النظم الوطنية في النظام الأساسي للحكم، ونظام المرافعات الشرعية، ونظام الإجراءات الجزائية، ونظام القضاء، ونظام المحاماة، ونظام هيئة التحقيق والادعاء العام، وغيرها من الأنظمة الجزائية الأخرى المعمول بها في المملكة العربية السعودية، وسيكون الحديث عنها في سبعة فروع، على النحو التالي:

(١) أبو زيد، عبدالناصر، مصادر حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ١١٣ - ١١٤.

الفرع الأول: النظام الأساسي للحكم (الدستور)[1]

يُعد النظام الأساسي للحكم أو (الدستور) في المملكة العربية السعودية أحد أهم المصادر التنظيمية لضمانات المحاكمة الجنائية العادلة لأمرين اثنين، الأول: لكون أحكامه وبنوده مستقاة من أحكام الشريعة الإسلامية، والثاني: لأنه النظام الأسمى صاحب الصدارة في أنظمة الدولة، وباقي الأنظمة نابعة منه، وتنزل عند أحكامه وجوبًا عند تعارضها معه[2].

لقد نص النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية على مجموعة من أهم ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة، مثل أنها دولة إسلامية دستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ كما في مادته الأولى، وهذه أهم ضمانة على الإطلاق، لأن ضمانات حقوق الإنسان في الإسلام، والتي تدخل فيها ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة، مكفولة وجوبًا في كتاب الله تعالى وسنة رسوله محمد ﷺ منذ أكثر من ألفٍ وأربعمائة سنة وبالتالي فإن كل ضمانة وردت في الكتاب العزيز والسنة النبوية الشريفة والتشريع الإسلامي الخالد، ولو لم يتضمنها النظام الأساسي للحكم والأنظمة الأخرى فهي معتبرة بموجب نص هذه المادة، كما أكدت المادة الثامنة قيام الحكم في المملكة العربية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق أحكام الشريعة الإسلامية، كما أنها حظرت المصادرة العامة للأموال، ومنعت المصادرة الخاصة لها إلا بحكم قضائي، كما في المادة التاسعة عشرة، كما تضمنت المادة السادسة والعشرون حماية الدولة لحقوق الإنسان وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وضمانات المحاكمة الجنائية تدخل ضمنًا في حقوق الإنسان

---

(١) صدر النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية بموجب الأمر الملكي رقم (أ/ ٩٠) وتاريخ ٢٧/ ٨/ ١٤١٢هـ.

(٢) المرزوقي، محمد بن عبدالله، السلطة التنظيمية في المملكة العربية السعودية، (الشبكة العربية للأبحاث والنشر، لبنان، بيروت، ٢٠١٤م)، ص٦١ وما بعدها.

المكفولة من الشريعة الإسلامية، كما نص النظام في مادته الثامنة والثلاثين على شخصية العقوبة، وعلى مبدأ الشرعية الموضوعية في المحاكمة الجنائية، حيث إن «العقوبة شخصية، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على نص شرعي، أو نص نظامي، ولا عقاب إلا على الأعمال اللاحقة للعمل بالنص النظامي»، كما تضمن النظام في مادته السادسة والأربعين التأكيد على استقلال السلطة القضائية، وأنه لا سلطان لأحد عليهم، ولا يخضعون في قضائهم إلا لأحكام الشريعة الإسلامية، ومن المعلوم بالضرورة أن الشريعة الإسلامية قد كفلت لأطراف المحاكمة الجنائية ضماناتهم وحقوقهم كاملة، كما أكدت المادة السابعة والأربعين مبدأ المساواة بين المواطنين والمقيمين في حق التقاضي، وتضمنت المادة الثامنة والأربعون من النظام ذاته أهم ضمانة، وهي أن تطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية، وفقًا للكتاب والسنة، وتتجلى أهميتها في أن الشريعة الإسلامية قد كفلت وضمنت الحقوق بدون إفراط ولا تفريط.

الفرع الثاني: نظام المرافعات الشرعية السعودي[1]

إنما ذكرت هذا النظام في هذا المقام مع أنه خاص بالمرافعات المدنية، والمنظم قد أفرد الإجراءات الجزائية بنظام مستقل لأمور ثلاثة:

الأول: لأن بينهما عمومًا وخصوصًا، حيث إن نظام المرافعات الشرعية هو الأصل ونظام الإجراءات الجزائية مستقًى منه، باعتبار أن نظام المرافعات الشرعية عامٌّ لجميع أنواع إجراءات المرافعة التي تدخل فيها ضمنًا الإجراءات الجزائية الواردة في نظام الإجراءات الجزائية[2].

(١) صدر نظام المرافعات الشرعية السعودي بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ ١) وتاريخ ٢٢/ ١/ ١٤٣٥هـ.

(٢) صدر نظام الإجراءات الجزائية السعودي بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ ٢) وتاريخ ٢٢/ ١/ ١٤٣٥هـ.

الثاني: مع أن المنظم السعودي قد أفرد الإجراءات الجزائية بنظام مستقل، فإنه قد أحال في مسألة مهمة تعد من أهم ضمانات المحاكمة ـ وهي تنحي القضاة وردّهم ـ الواردة في المادة السادسة والأربعين بعد المائة إلى نظام المرافعات الشرعية[1]، كما أن المادة الأولى من هذا النظام قد تضمنت أن تقوم المحاكم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على القضايا المعروضة أمامها وفقًا لما دل عليه الكتاب والسنة.

الثالث: أن نظام الإجراءات الجزائية في مادته الثامنة عشرة بعد المائتين أحال إلى النظام المرافعات الشرعية لتطبيق أحكامه فيما لم يرد فيه حكم في نظام الإجراءات الجزائية وفيما لا يتعارض مع طبيعة الدعوى الجزائية.

الفرع الثالث: نظام الإجراءات الجزائية السعودي

تضمن نظام الإجراءات الجزائية كثيرًا من الضمانات المهمة للمحاكمة الجنائية العادلة، حيث تضمن في مادته الأولى وجوب تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على جميع القضايا المعروضة أمام المحاكم، وفقًا لما دل عليه الكتاب والسنة وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة، وأكدت المادة الثانية منه الحرية والكرامة الإنسانية، فمنعت القبض على أي شخص وسجنه إلا في الأحوال المنصوص عليها نظامًا، وأن تكون في الأماكن المخصصة، كما منعت تعذيب المتهم وإيذاءه بأي نوع من أنواع الإيذاء، ومعاملته معاملة مهينة للكرامة، وأكدت المادة الثالثة مبدأ الشرعية بشقيها الموضوعي والإجرائي، وبينت المادة الرابعة أن لكل متهم الحق في الاستعانة بمحامٍ خلال مرحلتي التحقيق والمحاكمة، كما أكدت المادة التاسعة

(١) وردت ضمانة تنحي القضاة وردِّهم في المواد الرابعة والتسعين وما بعدها إلى المائة من نظام المرافعات الشرعية.

الحق في الاعتراض على الأحكام الجزائية، وفي المادة العاشرة بيَّن المنظم أن الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف أو المؤيدة منها بالقتل أو القطع أو الرجم أو القصاص في النفس أو فيما دونها لا تكون نهائية إلا بعد تأييدها من المحكمة العليا، وأكدت المادة الحادية عشرة هذا المبدأ وأضافت عند عدم تأييد المحكمة العليا الحكم المعروض عليها وفق ما ورد في المادة العاشرة السابق ذكرها في هذا النظام أنها تنقض الحكم وتعيد القضية إلى محكمة الدرجة الأولى لتحكم فيها من جديد، من غير القضاة الذين نظروها في المرة الأولى، كما أكدت المادة الثانية عشرة أن تكون محاكمة الأحداث والفتيات وفق الأنظمة واللوائح المنظمة لذلك، كما أكد النظام مبدأ علنية الجلسات، كما في المادة الرابعة والخمسين بعد المائة، كما أوجبت المادة الستون بعد المائة مبدأ وجاهية المحاكمة، حيث تضمنت أن على المحكمة أن توجه التهمة إلى المتهم في الجلسة وتتلى عليه لائحة الدعوى وتوضح له، ويُعطَى صورة منها، ثم تسأله المحكمة عن الجواب، كما أكدت المادة الثالثة والستون على أنه لكل واحد من الخصوم أن يطلب سماع من يريد من الخصوم والشهود، كما أكدت المادتان الثامنة والتسعون بعد المائة والرابعة بعد المائتين على الحق في الاعتراض على الأحكام بطلب نقضها أمام المحكمة العليا أو التماس إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالعقوبة في الأحوال المنصوص عليها نظامًا، كما أكد النظام على ضمانة مهمة، وهي ضمانة تنحي القضاة وردهم عن الحكم في القضايا الجزائية في المادة السادسة والأربعين بعد المائة، وأحال إلى نظام المرافعات الشرعية لتطبيق أحكامه فيما لم يرد فيه حكم في نظام الإجراءات الجزائية، وفيما لا يتعارض مع طبيعة الدعوى الجزائية[1]، ومن ذلك الحالات التي يجب ـ أو يجوز ـ فيها رد القضاة وتنحيتهم.

(١) انظر المادة (٢١٨) من نظام الإجراءات الجزائية.

الفرع الرابع: نظام القضاء السعودي[1]

لقد تناول نظام القضاء السعودي كثيرًا من الضمانات المهمة للمحاكمة الجنائية العادلة وخصوصًا منها ذات الصلة بالسلطة القضائية من حيث استقلال أعضائها ونزاهتهم وحمايتهم من أي تأثير قد يؤدي إلى الإخلال بواجباتهم الوظيفية.

الفرع الخامس: نظام هيئة التحقيق والادعاء العام[2]

نظام هيئة التحقيق والادعاء العام لا يختلف عن سابقه (نظام القضاء)، باعتبار أن كلا النظامين خاص بالسلطة القضائية، ووجه الاختلاف بينهما أن نظام هيئة التحقيق والادعاء العام يتناول كل ما يخص سلطة التحقيق وواجباتهم ومهامهم، حيث بين كل ما له علاقة باستقلال أعضاء الهيئة ونزاهتهم وحمايتهم من أي مؤثرات قد تؤدي إلى الإخلال بواجباتهم الوظيفية.

الفرع السادس: نظام المحاماة السعودي[3]

لقد اهتمت النظم والتشريعات العالمية بمهنة المحاماة، باعتبارها ركنًا من أركان العدالة في المحاكمة الجنائية، وباعتبار أن حق الدفاع ضمانة من أهم ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة، على اعتبار أن مهنة المحاماة مهنة حرة تشارك السلطة القضائية وتساعدها في تحقيق العدالة، وتأكيد سيادة القانون

(١) صدر نظام القضاء السعودي بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ ٧٨) وتاريخ ١٤٢٨/ ٩/ ١٩هـ.

(٢) صدر نظام هيئة التحقيق والادعاء العام بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ ٥٦) وتاريخ ١٤٠٩/ ١٠/ ٢٤هـ.

(٣) صدر نظام المحاماة السعودي بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ ٣٨) وتاريخ ١٤٢٢/ ٧/ ٢٨هـ.

وكفالة حق الدفاع عن حقوق المتهمين وحرياتهم، فأكدت على استقلال المحامين، وأنه لا سلطان عليهم إلا ضمائرهم وأحكام القانون، كما بينت كثيرًا من الضمانات والحقوق اللازمة للمحامين باعتبار أن المحاماة ركن مهم من أركان المحاكمة الجنائية العادلة[1]، أما نظام المحاماة السعودي فإنه لم يتضمن الضمانات الواردة في التشريعات العالمية والعربية الأخرى، وإنما اكتفى بالنص على العقوبات التي يتم توقيعها على المحامي عند مخالفته وإخلاله بالواجبات والالتزامات الملقاة على عاتقه[2].

الفرع السابع: النظام الجزائي السعودي

النظام الجزائي في المملكة العربية السعودية يستمد وجوده من أحكام الشريعة الإسلامية، فقضايا الحدود والقصاص تكون الإجراءات فيها محددة، وتكون العقوبات فيها مقدرة ومنصوصًا عليها في الكتاب أو السنة، أما في قضايا التعازير فإن الشارع الحكيم قد ترك تقدير الإجراءات والعقوبات الخاصة بها لولي الأمر لتحديد ما يلائمها وما يحقق المصلحة ويدرأ المفسدة عن المجتمع، وقد صدرت أنظمة كثيرة في هذا المجال، منها:

١ ـ نظام مكافحة الرشوة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٣٦) وتاريخ ٢٩/ ١٢/ ١٤١٢هـ.

٢ ـ نظام مكافحة التزوير الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ١١) وتاريخ ١٨/ ٢/ ١٤٣٥هـ.

---

(١) محفوظ، أشرف محمود، الضمانات الدولية للمحاكمة العادلة والمنصفة، وموقف القانون المصري منها، مرجع سابق، ص٨٩.

(٢) العصيمي، عبدالله محمد، ضمانات المحامي في نظام المحاماة السعودي دراسة تأصيلية مقارنة، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، ١٤٣٣هـ)، ص ٩٤.

٣ ـ نظام انتحال صفة رجل السلطة العامة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٤٦) وتاريخ ٨/ ٩/ ١٤٠٨هـ.

٤ ـ ونظام مكافحة غسل الأموال الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٣١) وتاريخ ١١/ ٥/ ١٤٣٣هـ.

٥ ـ نظام مكافحة الإرهاب الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ١٦) وتاريخ ٢٤/ ٢/ ١٤٣٥هـ.

٦ ـ نظام عقوبات نشر الوثائق والمعلومات السرية وإفشائها الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٣٥) وتاريخ ٨/ ٥/ ١٤٣٢هـ.

٧ ـ نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ١٧) وتاريخ ٨/ ٣/ ١٤٢٨هـ.

٨ ـ نظام التعاملات الإلكترونية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ١٨) وتاريخ ٨/ ٣/ ١٤٢٨هـ.

٩ ـ النظام الجزائي الخاص بتزييف النقود وتقليدها الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ١٢) وتاريخ ٢٠/ ٧/ ١٣٧٩هـ المعدل بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ ٣٨) وتاريخ ٢٣/ ١/ ١٤٢١هـ.

١٠ ـ نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٣٩) وتاريخ ٨/ ٧/ ١٤٢٦هـ، وصدرت لائحته التنفيذية بموجب القرار رقم (٢٠١) وتاريخ ١٠/ ٦/ ١٤٣١هـ.

علمًا بأن بعض هذه الأنظمة صدرت لها أنظمة سابقة قبل عام ١٣٨٠هـ.

الفصل الثاني

الضمانات الإجرائيـة للمحاكمة الجنائية العادلـة في القانون والشريعة الإسلامية

٢ . الضمانات الإجرائية للمحاكمة الجنائية العادلة في القانون والشريعة الإسلامية

تمهيد وتقسيم

عند تناول الضمانات الإجرائية للمحاكمة الجنائية العادلة في القانون والشريعة الإسلامية فإنه يتعين الحديث عن ضمانة الشرعية الإجرائية في القانون والشريعة الإسلامية، وضمانة حق المتهم في الصمت في القانون والشريعة الإسلامية، وضمانة حق المتهم في الدفاع في القانون والشريعة الإسلامية، وضمانة حق المتهم في الاستعانة بمترجم في القانون والشريعة الإسلامية، وضمانة حق المتهم في تكليفه بالحضور، وإحاطته علمًا بالتهمة الموجهة إليه، وحقه في وجاهية المحاكمة في القانون والشريعة الإسلامية، وضمانة حق المتهم في علنية المحاكمة في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية، وضمانة حق المتهم في إحضار شهوده واستجوابهم، ومناقشة شهود الخصم في القانون والشريعة الإسلامية، وضمانة حق المتهم في محاكمة عادلة وعاجلة في القانون والشريعة الإسلامية، وضمانة حق المتهم في الطعن في الحكم الصادر ضده في القانون والشريعة الإسلامية، وعليه فإنه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى تسعة مباحث كما يلي:

٢ .١ضمانة الشرعية الإجرائية في القانون والشريعة الإسلامية

٢ .١ .١ ضمانة الشرعية الإجرائية في القانون الدولي

ماهية ضمانة الشرعية الإجرائية ومفهومها

يُقصد بمصطلح (الشرعية) أو (الشرعي) في المعاجم المتخصصة ما يلي:

الشرع: «نهج الطريق الواضح»[١].

الشرعي: «نسبة إلى الشرع، وهو ما كان مطابقًا لمقتضيات الشرع»[٢]، كما عُرفت الشرعية بأنها: «حالة ما أصبح شرعيًّا»[٣]، وعُرفت الشرعية أيضًا في معجم القانون بأنها: «مبدأٌ يقرر خضوع الدولة والأفراد للقانون، والالتزام بما تقضي به أحكامه»[٤].

فيتبين من جملة التعريفات أن معنى الشرعية في هذا المقام: استقامة الإجـراء، وسلامته، والالتزام بمقتضياته، وخضوع الدولة والأفراد الخاضعين لولايتها للقانون، ووجوب التزامهم بما يقتضيه من أحكام.

إن (الشرعية) باعتبارها مصطلحًا مجردًا تختلف باختلاف ما تضاف إليه، فإن أضيفت إلى الدستور كانت شرعية دستورية، وكان على الدولة وجوبًا

---

(١) الأصفهاني، الراغب، مفردات ألفاظ القرآن الكريم، تحقيق صفوان داوودي، (دار القلم، سوريا، دمشق، ط ٣، ١٤٢٣هـ).

(٢) قلعه جي، معجم لفة الفقهاء، مرجع سابق، ص ٢٣١، مادة (شرعي). مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني.

(٣) قلعه جي، معجم لفة الفقهاء، مرجع سابق، ص ٢٣١، مادة (الشرعية).

(٤) مجمع اللغة العربية، معجم القانون، مرجع سابق، ص٣٢٢، مادة (شرعية).

الالتزام بأحكامه، وإن أضيفت إلى النظام كانت شرعية نظامية، وكان على الأفراد المخاطبين به الالتزام بأحكامه[١]، وكذلك الشرعية إذا أضيفت إلى الجنائية كانت شرعية جنائية.. وهكذا.

ولما كان الحديث في هذا المقام عن ضمانة الشرعية الإجرائية في المحاكمة الجنائية العادلة فإن المقصود بمبدأ الشرعية الجزائية الإجرائية هو: أنَّ «الأصل في المتهم البراءة، ويحدد القانون الإجراءات الجنائية، وتخضع مباشرتها لضمان القضاء»[٢] كما عرفت أيضًا بأنها: «عدم جواز توقيع أي عقوبة جزائية على أي شخص إلا بعد ثبوت إدانته بناءً على حكم نهائي بعد محاكمة تجري وفقًا للوجه الشرعي»[٣]، وعرفت أيضًا بأنها: «لا تحديد للإجراءات الجنائية إلا بقانون يكفل الضمانات للحرية الشخصية تحت إشراف القضاء»[٤]، كما عرفت الشرعية الإجرائية أيضًا بأنها: «لا إجراء بغير سند من القانون»[٥].

ويتبين مما سبق أن مضمون الشرعية الإجرائية يتمثل في أمورٍ ثلاثة:

---

(١) الورقان، أحمد بن إبراهيم، مبدأ الشرعية الإجرائية في نظام الإجراءات الجزائية السعودي دراسة تأصيلية مقارنة، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م أطروحة دكتوراه، غير منشورة)، ص ٣٤.

(٢) سرور، أحمد فتحي، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص١٦٦.

(٣) عوض، محمد محيي الدين، أصول الإجراءات الجزائية (نظرية البطلان)، مرجع سابق، ص٢.

(٤) سرور، أحمد فتحي، الشرعية الإجرائية الجنائية، (المجلة الجنائية القومية، جمهورية مصر العربية، المجلد التاسع، العدد ٣ نوفمبر سنة ١٩٧٨)، ص ٣٤٠.

(٥) مهدي عبدالرؤوف، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠١٣م)، ص٤١.

الأول: أن يحدد القانون الجنائي كل إجراءٍ جنائي مع تقييد الجهات المختصة بالتنفيذ بنصوص ذلك القانون.

الثاني: ينظم القانون سير الإجراءات الجنائية مراعيًا ضمانة قرينة البراءة الأصلية وما ينبثق عنها من ضمانات دفاعية.

الثالث: ينظم القانون الإشراف القضائي على حسن سير الإجراءات الجنائية لضمان الحريات[1].

ولما كان الخطر الأكبر الذي يهدد الحقوق والحريات التي كفلها الدستور هو المواد الخاصة بالإجراءات الجنائية؛ فإن وظيفة المشرع هي توفير الضمانات اللازمة والكافية لهذه الحماية ويبين دور القاضي في تأمين هذه الحماية والمحافظة عليها من خلال سن الأنظمة والقوانين التي تبين كيفية التعامل مع الشخص المتهم[2].

إن الشرعية الجنائية جانبان:

الأول: جانب موضوعي (شرعية موضوعية)، ويندرج تحته قانون العقوبات، أو ما يسمى قاعدة (شرعية الجرائم والعقوبات) المتمثلة في قاعدة: (لا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على قانون).

والثاني: جانب إجرائي (شرعية إجرائية)، وجوهر هذه الشرعية الإجرائية أن الشرعية الموضوعية لا تكفي وحدها لحماية حرية الإنسان

---

(١) بريك، إدريس عبدالجواد، ضمانات المشتبه به في مرحلة الاستدلال، مرجع سابق، ص٨٨، ومهدي عبدالرؤوف، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ٤١.

(٢) سرور، أحمد فتحي، القانون الجنائي الدستوري، (دار الشروق، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ط ٢، ١٤٢٢هـ)، ص٨.

وكرامته عند القبض عليه أو حبسه أو اتخاذ أي إجراء لازم لمحاكمته مع افتراض إدانته، حيث إن كل إجراء يتخذ ضد الإنسان المتهم دون افتراض براءته الأصلية سوف يؤدي إلى مسألة كبرى أكثر خطورة وهي أن يتحمل عبء إثبات براءته مما نسب إليه، فإذا عجز عن إثبات براءته اعتبر مسؤولًا عن جريمة لم تصدر عنه، ما سينتج عنه حتمًا قصور في الحماية التي تَكْفُلُهَا القاعدة الموضوعية السابقة: (لا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على قانون)، حيث إنه بناءً على هذا المنطق يجوز المساس بحرية المتهم من غير تنظيم من القانون وإسناد الجرائم إلى شخص بريء عن طريق افتراض إدانته، لذلك كان من الضروري استكمال القاعدة الأولى (الموضوعية) بأخرى إجرائية؛ حتى تُحْكِمَ تنظيم الإجراءات التي تتخذ من الدولة ضد المتهم بحيث تحفظ وتضمن كرامة الإنسان وحقوقه وحريته الشخصية، مع أن كفالة هذه القاعدة الإجرائية لحريات المتهم الشخصية وحقوقه لا تكون إلا بشرط ضروري وأساسي، وهو أن يكون القانون المصدر الوحيد للتنظيم الإجرائي، وأن يكون مبدأ افتراض براءة المتهم محل احترام الدولة عند اتخاذ أي إجراء ضد المتهم مع توفير الضمان القضائي في الإجراءات[1].

إن أهمية هذه الضمانة تتجلى في كونها أصلًا أساسيًّا في النظام الإجرائي الجنائي لا يجوز بأي حال من الأحوال الخروج عنه أو تجاوزه، وإذا كانت قاعدة (شرعية الجرائم والعقوبات) هي التي تحدد سياسة التجريم والعقاب في الدولة فإن قاعدة (الشرعية الإجرائية) هي التي تحدد المسار الذي يجب

(١) سرور، أحمد فتحي، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ١٣٦ ـ ١٣٧.

أن ينتهجه المشرع الإجرائي، وتضع الإطار الذي يجب أن يلتزمه المخاطبون بقواعد الإجراءات الجنائية، وعليه فإن الأساس الذي تقوم عليه الشرعية الإجرائية والذي يجب على المشرع مراعاته أثناء سَنِّهِ للإجراءات الجنائية أمران:

الأول: موضوعي، ويقوم على مبدأ حماية حقوق الإنسان وحرياته.

الثاني: شكلي، ويقوم على المصدر الدستوري[1]، كما أن أهمية ضمانة مبدأ الشرعية في القانون الجنائي عمومًا تتجلى أيضًا في صيانتها لحقوق الإنسان من خطر التجريم والعقاب بغير الطرق التشريعية التي سمح بها النظام ومنحتها الدساتير لسلطة سن القوانين واللوائح الخاصة بمكافحة الجرائم وبسط الأمن في المجتمع[2].

إن الغاية من الشرعية الإجرائية في المحاكمة الجنائية ما يلي:

أولًا: تحديد المحاكم والسلطات القضائية التي تطبق قانون العقوبات بأسلوب محدد.

ثانيًا: تلمس الطريق الصحيح لمعرفة وقوع الأفعال المجرمة، ومعرفة فاعليها بأصح الطرق، وكيفية إنزال العقوبة المقررة شرعًا وقانونًا بهم، ما يعني ضرورة تقرير هذه الضمانة وأهميتها لإمكان تطبيق قانون العقوبات على الوجه السليم.

ثالثًا: تكملة الشق الآخر للشرعية الموضوعية، فإذا كانت الشرعية الموضوعية تتناول الأساس والموضوع والحقوق وبعض الإجراءات أحيانًا؛ فإن

---

(١) سرور، أحمد فتحي، المرجع السابق، ص ١٣٨.

(٢) تاج الدين، مدني عبدالرحمن، أصول التحقيق الجنائي وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، دراسة مقارنة، (معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٥هـ)، ص٧٣.

الشرعية الإجرائية تتناول الأصول والإجراءات والشكل في الغالب، وقد يتناول أحيانًا بعض الحقوق كحق المتهم في الدفاع والحق في التسوية بين الخصوم في الدعوى، وحق المتهم في البراءة الأصلية، حتى تثبت إدانته وغيرها[1].

لقد أكد القانون الدولي أن الأساس الذي تقوم عليه الشرعية الإجرائية هو أساس موضوعي يقوم على احترام حقوق الإنسان، وأساس شكلي يقوم على المصدر الدستوري في الدولة، ذلك المصدر الذي يحدد نطاق الأساس الموضوعي ومقصده في الدولة القانونية، حيث إن الدستور ليس عملًا منغلقًا ولا مقفلًا، وإنما هو عمل منفتح دائم التكوين، دائم الحركة، موجود في الحاضر، متفاعل مع المستقبل، ويقول (فيدل): (فإن الدستور يقول ما يجب أن نفعله ولا يمكنه أن يقول ما سنفعله)[2]، وإذا كان مبدأ سيادة القانون معناه: خضوع الدولة في أعمالها للقانون، فإن ذلك لا يكفي، بل لا بد من بيان المجال والنطاق الذي يتحدد به هذا القانون ومضمونه، وهذه هي الشرعية[3].

من أجل تلك الأسس والمبادئ أُقرت مواثيق كثيرة لحقوق الإنسان الدولية التي تناولت كل ما يعني المحاكمة الجنائية العادلة، وتضمنت على وجه الخصوص الشرعية الجنائية بشقيها الإجرائي والموضوعي؛ رغبة منها في التأكيد على الحريات، وكفالتها، وضبط تصرفات الدولة، وتنظيم أعمال

(١) الزحيلي، محمد، الإجراءات الجنائية الشرعية، دراسة مقارنة مع الأنظمة والقوانين المعاصرة، مرجع سابق، ص١٧.

(٢) سرور، أحمد فتحي، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص١٥١.

(٣) سرور، أحمد فتحي، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص١٣٩.

السلطات فيها عند الحاجة إلى اقتضاء حق المجتمع في مساءلة المتهم، ومحاسبة الجاني في حدود القانون.

ومن المواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية التي نصت على ضمانة الشرعية الإجرائية ما يلي:

١ ـ ميثاق الأمم المتحدة، حيث بينت الفقرة الثالثة من المادة الأولى منه أن من أغراض إنشاء هذه المنظمة ومقاصدها ـ أي منظمة الأمم المتحدة ـ تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعًا والتشجيع على ذلك بدون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو الدين أو اللغة، ومقتضى هذه المادة وجوب احترام كل ما يتعلق بحقوق الإنسان وكرامته وحرياته التي ينبثق منها مبدأ الشرعية الإجرائية عند توجيه الاتهام إليه.

وتمخض عن هذا الميثاق كثير من الإعلانات والعهود والمواثيق والاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تنص وتؤكد وجوب مراعاة مبدأ الشرعية الإجرائية في الإجراءات الجنائية.

٢ ـ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي نص في كل مواده على وجوب المحافظة على الحقوق والحريات واحترام الكرامة الإنسانية، فقد تضمنت المادة الحادية عشرة منه مبدأ البراءة الأصلية المندرج تحت مبدأ الشرعية الإجرائية، حيث نصت على أن كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئًا إلى أن تثبت إدانته قانونًا بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه[1].

---

(١) انظر: بسيوني، محمود شريف، محيي الدين، خالد، الوثائق الدولية والإقليمية المعنية بالعدالة الجنائية، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ط ٣، ٢٠١٢م)، ج ١، ص ٣٢ وما بعدها.

٣ ـ العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي تضمن في الفقرة الأولى من مادته الثانية أنه يجب على كل دولة طرف في هذا العهد أن تتعهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الساكنين في إقليمها والداخلين تحت ولايتها دون أي تمييز بسبب العرق أو الدين أو الجنس أو اللون أو اللغة أو غير ذلك، كما أكدت الفقرة الثانية من ذات المادة أنه يجب على كل دولة طرف ـ إذا كانت التدابير التشريعية أو غير التشريعية في نظامها لا تكفل إعمال تلك الحقوق والحريات المعترف بها في هذا العهد وتفعيلها ـ أن تقوم باتخاذ الإجراءات الضرورية لإعمال التدابير التشريعية وغير التشريعية[١].

٤ ـ المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية في موادها من (٢ ـ ٧) والتي نصت وأكدت مبدأ الشرعية بشقيه، لاسيما الإجرائية[٢].

٥ ـ المبادئ التوجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة في موادها الحادية عشرة، والثانية عشرة، والثالثة عشرة، والتي نصت على وجوب أن يكون للنيابة العامة دور فعال في الإجراءات الجنائية، وأن تكون أعمالهم دائمًا وفق القانون وأن تتصف بالإنصاف والسرعة مع وجوب مراعاة حقوق الإنسان وحمايتها واحترام كرامته الإنسانية بدون تحيز أو تمييز لأي سبب.

٦ ـ المبادئ الأساسية بشأن دور المحامين في المادة الأولى منها، والتي تضمنت أنه يحق لأي شخص طلب المساعدة من محامٍ يختاره بنفسه

(١) انظر: بسيوني، محمود شريف، محيي الدين، خالد، المرجع السابق، ج ١، ص ٥٨ وما بعدها.

(٢) انظر: بسيوني، محمود شريف، محيي الدين، خالد، المرجع السابق، ج ١، ص ٤٦٩ وما بعدها.

لحماية حقوقه وإثباتها والدفاع عنها في جميع مراحل الإجراءات الجنائية، والشرعية الإجرائية من أهم ضمانات حقوق المتهم في الدعوى الجنائية، وخصوصًا في مرحلة المحاكمة التي تعد أخطر مراحل الدعوى الجنائية.

٧ ـ الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان الذي أكد في مادته الثامنة عشرة الحق في محاكمة عادلة، حيث يجوز لكل شخص اللجوء إلى القانون لضمان احترام حقوقه القانونية، ويجب أن توفر له الإجراءات المبسطة والموجزة، ويحق للمحاكم أن تحميه من أي عمل مجحف ومخالف للحقوق الدستورية الجوهرية، وقد أكدت المادة السادسة والعشرون من الإعلان نفسه الحق في الإجراءات القانونية السليمة وأنه يجب افتراض البراءة في كل متهم حتى يثبت العكس، وهو إدانته، كما يحق لكل متهم الحصول على محاكمة عادلة من قبل المحاكم المختصة وفقًا للقوانين القائمة مسبقًا، وألا يتعرض لأي معاملة مهينة لإنسانيته.

٨ ـ الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان أكدت هذا المبدأ في المادة الثالثة، حيث نصت على عدم جواز إخضاع أي شخص للتعذيب أو المعاملة الإنسانية المهينة وأيضًا في الفقرة (أ) من أولًا من المادة الخامسة، حيث نصت على عدم جواز حبس أي شخص أو حرمانه من حريته إلا بعد محاكمة قانونية أمام محكمة مختصة، وأكدت ذلك أيضًا المادة السادسة من الاتفاقية ذاتها على مبدأ الشرعية الإجرائية من حيث حق المتهم في محاكمة علنية عادلة في مدة معقولة أمام محكمة مستقلة، وأن يكون صدور الحكم علنيًّا، مع اعتبار المتهم

بريئًا حتى تثبت إدانته وفق القانون، وأن يُمَكَّنَ من إعداد دفوعه بمنحه التسهيلات الكافية والوقت الكافي لذلك.

٩ـ الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب أكد في المادة الثانية وجوب تمتع كل شخص بالحقوق والحريات المعترف بها والمكفولة في هذا الميثاق دون أي تمييز، والشرعية الإجرائية من الحقوق والضمانات المكفولة قانونًا للمتهم، كما أكدت المادة الخامسة من الميثاق نفسه أن لكل فرد الحق في احترام كرامته الإنسانية والاعتراف بشخصيته القانونية وحظر استغلاله وامتهانه وممارسة التعذيب ضده، وكل ذلك من الشرعية الإجرائية.

١٠ ـ إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام، فقد أكدت المادتان التاسعة عشرة والعشرون مبدأ الشرعية الإجرائية فنصت على براءة المتهم حتى تثبت إدانته في محاكمة عادلة تؤمن له فيها كل الضمانات الكفيلة بالدفاع عنه، كما منعت القبض على أي شخص أو تقييد حريته أو نفيه أو عقابه بغير موجب شرعي، ولا يجوز تعريضه للتعذيب البدني أو النفسي أو أي نوع من أنواع المعاملات القاسية أو المذلة أو المهينة للكرامة الإنسانية، وكل ذلك من الشرعية الإجرائية.

١١ ـ الميثاق العربي لحقوق الإنسان[1] حيث أكدت المادة الثانية منه أنه «على كل دولة طرف في الميثاق أن تكفل لكل شخص خاضع لولايتها حق التمتع بالحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا

(١) اعتمد هذا الميثاق ونشر بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية (٥٤٢٧) المؤرخ في ١٥ سبتمبر ١٩٩٧م.

الميثاق، وأن تتخذ التدابير اللازمة لتأمين المساواة اللازمة والفعلية للتمتع بهذه الحقوق والضمانات».

ومن ضمن الضمانات والحقوق المنصوص عليها في جملة مواد هذا الميثاق: الشرعية الإجرائية، كما أكدت المادتان الرابعة عشرة والسادسة عشرة من الميثاق ذاته ضمانة الشرعية الإجرائية وبينت كثيرًا من الضمانات الإجرائية التي يجب أن يتمتع بها المتهم خلال مرحلة التحقيق والمحاكمة.

٢ .١ .٢ ضمانة الشرعية الإجرائية في الشريعة الإسلامية

اهتمت الشريعة الإسلامية بمبدأ الشرعية عمومًا، وأكدت عليه، فمنعت تجريم أي فعل والعقوبة عليه إلا بنص من الشريعة الإسلامية، كما بينت الطريقة المثلى في التعامل مع الإنسان المتهم بما يحفظ عليه كرامته وإنسانيته، وأرجعت السبب في ذلك إلى مراعاة كرامة الإنسان وحفظ حقوقه في نفسه وماله وعرضه، كما أوجبت أن تكون الأدلة والأحكام الشرعية هي الأساس الذي تهتدي به الدولة عند سنها للإجراءات الجزائية، وربطت مبدأ الشرعية عمومًا بسيادة وهيمنة وحاكمية الشريعة الإسلامية الذي يحتم على الدولة الإسلامية مراعاة ذلك والامتثال لأحكامها في جميع مناشطها[1].

لقد سبقت الشريعة الإسلامية الغراء القوانين الوضعية في إقرارها حقوق الإنسان المتصلة بالإجراءات الجزائية وصيانتها واحترامها، وعلى وجه الخصوص الشرعية الإجرائية، حيث أقرت العدل وأمرت به، وأوصى الله به الرسل عند تبليغهم للدعوة، بل جعلته من أهم الركائز الأساسية لقيام الدولة واستقرارها واستمرارها، فكان العدل هو خط الدفاع الأول

(١) تاج الدين، مدني عبدالرحمن، أصول التحقيق الجنائي وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص٧٣.

عن حقوق الإنسان وكرامته وحرياته من أن تتعرض للاعتداء والتطاول والتحكم من قبل السلطات العامة[1]، وكانت الشرعية الإجرائية الجزائية من أهم السبل المحققة لذلك، ويتجلى ذلك في كثير من النصوص الشرعية التي تجاوزت مائة آية[2] في القرآن الكريم وكذلك كثير من الأحاديث النبوية الشريفة وسير الخلفاء الراشدين، والقواعد الأصولية والفقهية التي استقر عليها علماء الشريعة الإسلامية، ومن ذلك ما يلي:

١ ـ قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿٧٠﴾﴾ (الإسراء).

يتبادر إلى الذهن مباشرة أن الله سبحانه وتعالى بيَّن في الآية الكريمة أنه قد كرّم الإنسان، وأوجب له الحقوق، وألزم نفسه عز وجل بالمحافظة عليها بتكريمه للإنسان في جميع المجالات، حتى صار ذلك في حكم الواجبات المأمور بها.

وإذا كان الله سبحانه وتعالى وهو الخالق المتصرف في شؤون عباده بما يريد، والمتحكم فيها قد التزم وألزم نفسه بتكريم الإنسان، وإقرار الحقوق له، ووعده بالمحافظة عليها، فإن التزام البشر وهم المخلوقون وامتثالهم لهذه الأوامر والواجبات فيما بينهم أوكد وأوجب.

---

(١) الورقان، أحمد بن إبراهيم، مبدأ الشرعية الإجرائية في نظام الإجراءات الجزائية السعودي دراسة تأصيلية مقارنة، مرجع سابق، ص٦٣.

(٢) انظر عبدالباقي، محمد فؤاد، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، (دار الحديث، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ط ٣، ١٤١١هـ).

ومن مظاهر التكريم الواردة في الآية الكريمة مراعاة حقوق المتهمين، والمحافظة عليها، واحترام إنسانيتهم، وتجريم إيذائهم وتعذيبهم، وتجريم المعاملة القاسية، واللاإنسانية المهينة، وعدم اضطهادهم، واحترام مبدأ البراءة الأصلية الموهوب لهم من الله سبحانه وتعالى بأصل خلقتهم ومن لحظة ولادتهم، وعدم زواله بدون موجب أو دليل قوي.

٢ ـ قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ٨﴾ (المائدة).

ينبه الله سبحانه وتعالى في الآية الكريمة كل من تولى أمرًا من أمور الناس إلى ضرورة العدل في تصرفاته، وعدم الجور في الأحكام والتصرفات والأفعال، وبين سبحانه وتعالى أن ذلك من أخلاق النبي ﷺ وأخلاق المؤمنين، بل إنه سبحانه وتعالى ألزم نبيه ﷺ بالالتزام بما حدده سبحانه وتعالى من الأحكام والحدود بدون تجاوز أو تقصير، فالعمل فيه بأمره سبحانه وتعالى والانتهاء إلى حده سبحانه وتعالى، فينبغي ألا تكون العداوة والبغضاء سببًا في الجور، وعدم العدل، وحين وصف الله سبحانه وتعالى العدل بقربه للتقوى من الظلم والجور؛ فما ذاك إلا لأن العادل يكون مطيعًا لله بعدله، فكان من أهل التقوى، ومن كان جائرًا كان لربه عاصيًا، وبالتالي كان بعيدًا عن التقوى[1].

(١) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق أحمد محمد شاكر، (مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م)، ج ١٠، ص ٩٥ وما بعدها.

وأضيف أن من مقتضيات العدل ولوازمه العدل في الإجراءات الجزائية وخصوصًا فيما يتعلق بمعاملة المتهمين من احترام لحقوقهم، وكرامتهم الإنسانية، وعدم الاعتداء على حرياتهم وتقييدها، إلا وفق الضوابط والشروط المحددة شرعًا ونظامًا.

٣ـ وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِىٓ أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا ۚ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِى ٱلْقُرَىٰٓ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَٰلِمُونَ ﴿٥٩﴾﴾ (القصص).

معنى الآية الكريمة أن الله سبحانه وتعالى لم يهلك القرى الظالمة بعد استحقاقها الهلاك والعقوبة، ومع أنه سبحانه وتعالى عالمٌ بأحوالهم ومطلع على سرائرهم فإنه لم يكتفِ بعلمه ليكون حجة عليهم، وإنما أرسل لهم الرسل وأنزل عليهم الكتب وأعذر إليهم بالعذاب والهلاك عند عدم امتثال أوامر رسلهم وما جاءت به رسالاتهم، فلما استمروا في ضلالهم وطغيانهم وأقامت رسلهم الحجّة عليهم واستحقوا العذاب أنزله الله سبحانه وتعالى عليهم، وفي هذا دليل على عدله سبحانه وتعالى حيث لم يهلكهم إلا بعد الإعذار إليهم وإنذارهم وإقامة الحجة عليهم[1].

٤ ـ وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٥٦﴾﴾ (الفرقان).

في هذه الآية دليل واضح وجليٌّ على أصل ضمانة الشرعية الإجرائية في الشريعة الإسلامية، فالله سبحانه وتعالى يبين أن النبي ﷺ ما هو إلا مبشر لقومه ونذير لهم من عذاب الله، والبشارة والإنذار

---

(١) القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أحمد البردوني ولإبراهيم أطفيش، (دار الكتب المصرية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ط ٢، ١٣٨٤هـ)، ج ١٣، ص٣٠٢.

هي حقيقة الشرعية الإجرائية، والثواب والعقاب الذي يكون في الآخرة هو نتيجة الموقف الذي تتخذه الأقوام من رسلها ودعواتهم، وبالتالي فإن الحكم النهائي في الآخرة بالجنة أو بالنار يأتي بعد جملة من الإجراءات المتمثلة في الأقوال والأفعال المشروعة التي قام بها الرسل والأنبياء لدعوة أقوامهم حتى قامت عليهم الحجة[1].

٥ ـ قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ۖ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ ۚ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿٢٥﴾﴾ (الحديد).

أي ليقوم الناس بالحق والعدل وهو اتباع الرسل فيما أخبروا به وطاعتهم فيما أمروا به، فإن الدين الذي جاؤوا به هو الحق الذي ليس وراءه حق، لأنه سبحانه وتعالى قال: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ ۚ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿١١٥﴾﴾ (الأنعام)، فالصدق في الإخبار، والعدل في الأوامر والنواهي[2].

وأضيف أن مما يقتضيه ويتضمنه العدل في الأوامر والنواهي مراعاة احترام كرامة الإنسان وحقوقه، والنهي عن انتهاكها أو

---

(١) البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق محمد ابن عبدالله النمر وآخرين، (دار طيبة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط ٤، ١٤١٧هـ)، ج ٦، ص٩١، والزحيلي، وهبة مصطفى، التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، (دار الفكر المعاصر، سوريا، دمشق، ط ٢، ١٤١٨هـ)، ج ١٩، ص ٩٣.

(٢) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تحقيق محمد حسين شمس الدين، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ١٤١٩هـ)، ج ٨، ص ٦٠.

التطاول عليها أو تقييدها بدون سبب أو مبرر من الشرع أو القانون يستوجب ذلك.

٦ ـ قول الرسول ﷺ: (إنما أنا بشر، وإنه يأتيني الخصم، فلعل بعضًا أن يكون أبلغ من بعض، أقضي له بذلك، وأحسب أنه صادق، فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار فليأخذها أو ليدعها[1]، فاليقين هنا ناتج عن الأدلة المادية المطروحة أمام الرسول ﷺ في مجلس القضاء، والتي ربما توافق الحقيقة والواقع، وربما قد تخالفهما، فالقاضي هنا يتخذ الإجراءات الجنائية اللازمة التي تتفق مع روح الشريعة الإسلامية ومقاصدها للوصول إلى الحق المنشود، ثم يحكم بناءً على ما يظهر له في مجلس القضاء.

٧ ـ ما ورد من قصة هلال بن أمية حين قذف امرأته عند النبي ﷺ بشريك بن سحماء، فقال النبي ﷺ: (البينة أو حد في ظهرك)، فقال: يا رسول الله، إذا رأى أحدنا على امرأته رجلًا ينطلق يلتمس البينة! فجعل النبي ﷺ يقول: (البينة وإلا حد في ظهرك)، فقال هلال: والذي بعثك بالحق إني لصادق، فلينزلن الله ما يبرئ ظهري من الحد، فنزل جبريل وأنزل عليه: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ أَزۡوَٰجَهُمۡ وَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمۡ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمۡ أَرۡبَعُ شَهَٰدَٰتِۭ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ٦ وَٱلۡخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعۡنَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ ٧ وَيَدۡرَؤُاْ عَنۡهَا ٱلۡعَذَابَ أَن تَشۡهَدَ أَرۡبَعَ شَهَٰدَٰتِۭ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ ٨ وَٱلۡخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ٩﴾ (النور)، فانصرف النبي ﷺ

(١) البخاري، صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير الناصر، (دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ)، ج٩، ص ٧٣، كتاب الأحكام، باب القضاء في قليل المال أو كثيره، رقم الحديث ٧١٨٤.

فأرسل إليها، فجاء هلال فشهد، والنبي ﷺ يقول: (إن الله يعلم أن أحدكما كاذب، فهل منكما تائب؟)، ثم قامت فشهدت، فلما كانت عند الخامسة وقفوها، وقالوا: إنها موجبة، قال ابن عباس: فتلكأت ونكصت، حتى ظننا أنها ترجع، ثم قالت: لا أفضح قومي سائر اليوم، فمضت، فقال النبي ﷺ: (أبصروها، فإن جاءت به أكحل العينين، سابغ الأليتين، خدلج الساقين، فهو لشريك بن سحماء)، فجاءت به كذلك، فقال النبي ﷺ: (لولا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولها شأن)[1].

٨ ـ قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: «لو وجدت رجلًا على حد من حدود الله لم أحده أنا، ولم أدع له أحدًا حتى يكون معي غيري»[2].

وجه الاستشهاد من الحديث السابق ومن هذا الأثر أن القاضي حين يقضي لا يجوز له القضاء بما يعلمه، وإنما بناءً على إجراءات، وأصول محددة، وثابتة شرعًا، الأصل فيها المحافظة على الحقوق، والحريات المكفولة شرعًا، مثل مبدأ (براءة الذمة)، وهذا هو أصل مبدأ الشرعية الإجرائية، حتى لا يكون هناك تعدٍّ أو تطاول أو اعتداء على حقوق المتهمين، وبهذا تتجلى أروع الصور لمراعاة الإسلام لمبدأ الشرعية الإجرائية، لا سيما في ظل وجود الرسول ﷺ ونزول الوحي عليه.

---

(١) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، ج ٦، ص ١٠٠، كتاب تفسير القرآن، باب: ﴿وَيَدْرَؤُا۟ عَنْهَا ٱلْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٨﴾﴾ (النور)، رقم الحديث ٤٧٤٧.

(٢) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط ٣، ١٤٢٤هـ)، ج ١٠، ص ٢٤٢، كتاب آداب القاضي، باب من قال: ليس للقاضي أن يقضي بعلمه، رقم الأثر (٢٠٥٠٥).

٩ ـ ما رواه عمرو بن العاص رضي الله عنه في قصة إسلامه قال: فلما جعل الله الإسلام في قلبي أتيت النبي ﷺ، فقلت: ابسط يمينك فَلْأُبَايِعْكَ، فبسط يمينه، قال: فقبضت يدي، قال: «ما لك يا عمرو؟» قال: قلت: أردت أن أشترط، قال: «تشترط بماذا؟» قلت: أن يُغفر لي، قال: «أما علمت أن الإسلام يهدم ما كان قبله، وأن الهجرة تهدم ما كان قبلها، وأن الحج يهدم ما كان قبله؟»[1].

وجه الاستشهاد من الحديث أن العقوبة الأخروية لا بد أن يسبقها إجراءات، وهذا ما حصل في هذا المقام من البشارة والإنذار، فقد بشَّرَ الرسول ﷺ عمرو بن العاص رضي الله عنه بأن الإسلام والهجرة والحج تهدم ما قبلها من الذنوب والآثام والمعاصي، وأما ما بعدها فإن عَمْرًا مسؤول عنها أمام الله سبحانه وتعالى ثم أمام أُولِي الأمر، وإنذار الله سبحانه وتعالى ببعث رسوله الله ﷺ هو أكبر دليل على اعتبار الدين الإسلامي لضمانة الشرعية الإجرائية ومراعاته لها.

١٠ ـ ما رواه جابر بن عبد الله رضي الله عنه في حديث صفة حجة الوداع عندما جاء النبي ﷺ فخطب الناس وقال: «إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم، كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا، في بلدكم هذا، ألا كل شيء من أمر الجاهلية تحت قدمي موضوع، ودماء الجاهلية موضوعة، وإن أول دم أضع من دمائنا دم ابن ربيعة بن الحارث، كان مسترضعًا في بني سعد فقتلته هذيل، وربا الجاهلية موضوع، وأول ربًا أضع ربانا ربا عباس بن عبدالمطلب، فإنه موضوع كله،

(١) مسلم، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، (دار إحياء التراث العربي، لبنان، بيروت، د. ت)، ج ١، ص ١١٢، باب كون الإسلام يهدم ما قبله، رقم الحديث (١٢١).

فاتقوا الله في النساء، فإنكم أخذتموهن بأمـان الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله، ولكم عليهن ألا يوطئن فرشكم أحدًا تكرهونه، فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضربًا غير مبرح، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف، وقد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به، كتاب الله، وأنتم تسألون عني، فما أنتم قائلون؟»، قالوا نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت، فقال بإصبعه السبابة، يرفعها إلى السماء وينكتها إلى الناس: «اللهم اشهد، اللهم اشهد، ثلاث مرات»[1].

وجه الاستشهاد من الحديث أن الله سبحانه وتعالى قد أقام الحجة على من شهد حجة الوداع خاصة، وعلى المسلمين عامة، ببعثه للرسول محمد ﷺ، وأن هذا بمثابة إنذار للناس جميعًا ببيان ما يحل لهم وما يحرم عليهم حتى يكونوا على بينة من أمرهم، وأنه بهذه الخطبة وبهذا الموقف قد قامت عليهم الحجة واتضح البيان، ولم يعد يخفى على الأمة شيء من أمورها المهمة، ومن وقع في الحرام المنهيِّ عنه بعد ذلك فقد استحق العقوبة المقررة شرعًا، وهذا هو مبدأ الشرعية الإجرائية.

١١ ـ أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه نهى الرجال أن يطوفوا مع النساء، فرأى رجلًا يصلي مع النساء فضربه بالدرة، فقال الرجل: والله إن كنت أحسنت لقد ظلمتني، وإن كنت أسأت فما علمتني، فقال عمر: أما شهدت عزمتي؟ فقال: ما شهدت لك عزمة، فألقى إليه الدرة وقال له: اقتص، قال: لا أقتص اليوم، قال: فاعف عني،

(١) مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، ج ٢، ص ٨٨٦، باب حجة النبي ﷺ، رقم الحديث (١٢١٨).

قال: لا أعفو، فافترقا على ذلك، ثم لقيه من الغد فتغير لون عمر، فقال له الرجل: يا أمير المؤمنين، كأني أرى ما كان مني قد أسرع فيك؟ قال: أجل، قال: فأشهد الله أني قد عفوت عنك»[1].

وجه الاستشهاد من الأثر أن فيه دليلًا واضحًا على أن المحاكمة الشرعية المنتهية بالعقوبة لا بد أن يسبقها إجـراءات وأفعال مخصوصة صحيحة وسليمة ومعتبرة شرعًا، وهي التي يتصدرها ابتداءً مبدأ «افتراض براءة الذمة» عند المتهم، فالخليفة الراشد عمر ابن الخطاب رضي الله عنه كان في اعتقاده أن الرجل قد رفض نهيه وتحذيره للناس من الصلاة مع النساء، وبالتالي كان مستحقًّا للعقوبة في نظر عمر بن الخطاب رضي الله عنه لمخالفته أمر الخليفة، ولكن لما عرف عمر أن الرجل لم يشهد النهي ولا التحذير أدرك رضي الله عنه أنه قد تجاوز في حكمه، وأخطأ في تنفيذ العقوبة لعدم تحققه وتثبته من حقيقة الأمر، فتراجع رضي الله عنه وطلب من الرجل أن يقتص منه، ولو كان عمر رضي الله عنه واثقًا من صحة الإجراء الذي قام به لما طلب من الرجل الاقتصاص منه؛ لأنه ينفذ حكمًا شرعيًّا، وهذه هي الشرعية الإجرائية.

١٢ ـ القواعد الفقهية الآتية:

أ ـ قاعدة «اليقين لا يزول بالشك»[2].

---

(١) الماوردي، أبو الحسن، علي بن محمد، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، (دار الحديث، جمهورية مصر العربية، القاهرة، د. ت)، ص ٣٦٢.

(٢) الزحيلي، محمد، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، (دار الفكر، لبنان، بيروت، ط ٥، ١٤٣٦هـ)، ج١، ص٩٧.

ب ـ قاعدة «الأصل براءة الذمة»[1].

ج ـ قاعدة «الأصل بقاء ما كان على ما كان»[2].

د ـ قاعدة «الأصل في الصفات العارضة العدم»[3].

هـ ـ قاعدة «الأمور بمقاصدها»[4].

و ـ قاعدة «العبرة بالقصد والمعنى، لا اللفظ والمبنى»[5].

لقد كان مبدأ البراءة الأصلية في الإنسان ذا اعتبار في الشريعة الإسلامية؛ لأنها الحالة الطبيعية التي يولد بها الإنسان، فهي حالة ترافقه وتستصحبه منذ خروجه إلى الدنيا، والجريمة أمر طارئ وشاذ، وما دامت البراءة ثابتة يقينًا، ومادامت الجريمة أمرًا طارئًا وشاذًّا، أي في حكم المشكوك فيه؛ فإنه يبقى الأصل على حاله حتى يثبت العكس، ويعمل بالقاعدة الشرعية المشار إليها: «اليقين لا يزول بالشك».

إن اليقين المقصود في هذا المقام هو اليقين القضائي، أو اليقين أمام القضاء، لأنه يثبت بالحجج والأدلة والبراهين، وليس بالحقيقة الفعلية، حيث

---

(١) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، الأشباه والنظائر، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ١٤١١هـ)، ص ٥٣.

(٢) ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، تحقيق زكريا عميرات، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، سنة ١٤١٩هـ)، ص ٤٩.

(٣) الزحيلي، محمد، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، مرجع سابق، ج ١، ص ١٣٨.

(٤) السبكي، تاج الدين عبدالوهاب، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ج ١، ص ٥٤.

(٥) الزحيلي، محمد، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، مرجع سابق، ج ١، ص٦٣.

إن الحقيقة القضائية قد تطابق الحقيقة الفعلية، وقد لا تطابقها، فالقاضي حين يحكم فإنه يحكم بالظاهر، وأمر السرائر متروك لله عز وجل[1].

ما تجب الإشارة إليه في هذا المقام هو أن الشريعة الإسلامية قد سبقت القوانين الوضعية في هيمنتها وحاكميتها على حقوق الإنسان عمومًا، وعلى حقوق وضمانات المتهمين على وجه الخصوص.

وإذا كانت القوانين الوضعية تتفاخر بأنها لم تترك شيئًا من حقوق المتهمين المتعلقة بالضمانات الإجرائية للمحاكمة العادلة إلا تناولتها في قوانينها ومعاهداتها ومواثيقها الدولية والإقليمية والمحلية مقارنة بالشريعة الإسلامية التي جاءت نصوصها المتعلقة بالضمانات الإجرائية قليلة جدًّا؛ فإن الرد على ذلك بالقول بأنه من المتقرر أن الإجـراءات الجزائية هي الوسيلة الوحيدة والمثلى للتطبيق السليم للأحكام القضائية سواء الشرعية أو القانونية، كما أن الشريعة الإسلامية قد سبقت القوانين الوضعية فيما يتعلق بحقوق الإنسان واعتبرتها فرائض واجبة.

إن قلة النصوص الشرعية التي تناولت الإجراءات الجزائية ليس عيبًا أو منقصة في الشريعة الإسلامية وإجراءاتها الجنائية، بل هي أمر طبيعي يدل على كمال رحمة الله بعباده، حيث إن الإجراءات الجزائية هي الوسيلة المثلى لتطبيق أحكام شرع الله في الأرض، كما أن تلك الوسائل والإجراءات متعلقة بمصالح العباد، وتختلف باختلاف المكان، وتطور الزمان، ولما كان الأمر كذلك فإنه من عظمة الشريعة الإسلامية، وكمالها، وشموليتها، ومرونتها أن اقتصرت في تشريعها على الأهداف، والغايات، وتركت التفصيل والتفريع

---

(١) ولد محمدن، محمد بن عبدالله، حقوق الإنسان والعدالة الجنائية، مرجع سابق، ص٩٣.

في هذه الإجراءات لأولياء الأمور، وعلماء الأمة، وحكامها، فقام الفقهاء مشكورين بتفصيل ذلك في كتب القضاء، وعلم القضاء، والتنظيم القضائي في التاريخ الإسلامي، ثم قاموا في العصر الحاضر بإصدار القوانين والأنظمة المحددة لذلك، أداءً لواجبهم في إقامة الدين، وسياسة الدنيا، مراعين في ذلك التالي:

١ ـ أن تحقق الإجراءات مصالح المسلمين المقررة والمعتبرة شرعًا، لأن تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة، ومن الواجب عليه القيام بجميع الإجراءات والأعمال التي تؤمن مصالح الناس بناءً على الاستحسان والعرف والاستصلاح وسد الذرائع.

٢ ـ أن تكون الإجـراءات مستمدة من النصوص الشرعية العامة والقواعد الكلية المقررة وألا تخالفها بأي حالٍ من الأحوال.

٣ ـ أن تكون الإجراءات منسجمة مع ظروف الزمان والعصر، متسمة بالتطور والحداثة العلمية والتقنيات، وأن تكون مواكبة لتطور الحياة المعاصرة من وسائل مادية وأجهزة متطورة ووسائل معينة وغيرها من الاكتشافات والاختراعات، ولذلك فهي متجددة متطورة تخضع دائمًا للتطوير والتجديد والتغيير والتبديل وفقًا لتغير المكان والزمان[1].

إن الشرعية الإجرائية الجزائية في الشريعة الإسلامية قائمة على مبدأ الموازنة بين الحقوق عمومًا، وبين حق الفرد ومصلحة المجتمع، والله سبحانه وتعالى حين خلق الفرد شرع له من الأحكام ما يتفق مع فطرته كما خلقه على طبيعة فردية وطبيعة اجتماعية، فالفردية تعتبر جزءًا أصيلًا من كيانه الإنساني،

(١) الزحيلي، محمد، الإجراءات الجنائية الشرعية، مرجع سابق، ص١٦.

فهو يحب نفسه ويميل لإثباتها واستقلالها في كل ما يخصها، كما أن فيه نزعة فطرية للاجتماع بغيره، والشريعة أو النظام الصالح هو الذي يراعي هاتين النزعتين بدون إفراط ولا تفريط؛ لأن الإسلام دين الوسطية والعدالة، فلا يعطي الفرد على حساب المجتمع فيصل به إلى درجة الدلال بكثرة الحقوق والمنح، ولا المجتمع على حساب الفرد بتكليف الفرد بالواجبات التي قد لا يطيقها، ويتضح مما سبق أن النظام الجزائي في الدين الإسلامي قائم على الشرعية الإجرائية الجزائية بمضمونه، كما أنه لا يختلف عن الشرعية الإجرائية الجزائية بمفهومها، فلا تجوز مباشرة أي إجراءٍ مخالفٍ لنص من الكتاب أو السنة، والأصل في الإنسان براءة ذمته، والقضاء هو الطريق إلى الفصل في الخصومات والنزاعات وتقييم الإجراءات واعتبارها[1].

٢ . ١ . ٣ ضمانة الشرعية الإجرائية في النظام السعودي

لقد كان النظام السعودي أحد الأنظمة التي أوجبت مراعاة هذه الضمانة وأكدت عليها سواء في دستورها (النظام الأساسي للحكم)[2] أو في نظمها الجزائية الإجرائية أسوةً بباقي دول العالم، إلا أن النظام السعودي يتفوق على الدساتير والأنظمة والقوانين العالمية الأخرى بأن مصدره الشريعة الإسلامية الغراء التي تتميز أنظمتها بالشمول، والواقعية، والعدل، والرحمة، وصلاحيتها لكل زمان ومكان، ومراعاة حقوق الإنسان جملةً وتفصيلًا، ومراعاة ظروف الزمان والمكان والحال، وتتطور بتطورها، وليس العقول البشرية القاصرة التي ينقصها كثير من الإدراك والوعي اللازم.

(١) الورقان، أحمد إبراهيم، مبدأ الشرعية الإجرائية في نظام الإجراءات الجزائية السعودي دراسة تأصيلية مقارنة، مرجع سابق، ص٧٢ وما بعدها.

(٢) صدر النظام الأساسي للحكم بموجب الأمر الملكي رقم (أ / ٩٠) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

لقد التزم المنظم السعودي عند سنِّه الأنظمة الخاصة بالدولة سواء في النظام الأساسيِّ للحكم أو في غيره من الأنظمة الأخرى بتطبيق الشريعة الإسلامية وأحكامها في جميع المجالات والمعاملات، ومن ذلك التزامه بأحكام النظام الجزائي الإسلامي عند سنِّه لجميع النظم الجزائية الإجرائية، ويتجلى ذلك الالتزام في تطبيقها جميع أحكام الشريعة الإسلامية، هذا التطبيق الذي أوجبه النظام الأساسي للحكم في مواده وكان ذلك على النحو التالي:

١ ـ نصت المادة السابعة منه على أن «يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله، وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة».

٢ ـ أكدت عليه المادة الثامنة بقولها: «يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية».

٣ ـ تضمنته المادة الثالثة والعشرون إجمالًا وأكدت عليه بقولها: «تحمي الدولة عقيدة الإسلام، وتطبق شريعته، وتأمر بالمعروف، وتنهى عن المنكر، وتقوم بواجب الدعوة إلى الله».

٤ ـ أكدت المادة السادسة والعشرون على حماية الدولة لحقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية وضوابطها بما نصه: «تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية».

٥ ـ أوجبت المادة الثامنة والأربعون على المحاكم تطبيق أحكام نصوص الكتاب والسنة وما يصدره ولي الأمر من الأنظمة التي لا تتعارض معهما، فنصت على أن «تُطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية، وفقًا لما دل عليه الكتاب والسنة، وما يُصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة».

٦ ـ بينت المادة السابعة والستون اختصاص السلطة التنظيمية في الدولة وضعها للأنظمة واللوائح التي تحقق المصلحة وتدرأ المفسدة وتدفعها في جميع شؤون الدولة ومصالحها وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها وأسسها ووفقًا للنظم الأساسية في الدولة، هذا النظام، ونظامَيْ مجلس الوزراء ومجلس الشورى، حيث نصت على أن «تختص السلطة التنظيمية بوضع الأنظمة واللوائح، فيما يُحقق المصلحة، أو يرفع المفسدة في شؤون الدولة، وفقًا لقواعد الشريعة الإسلامية، وتُمارس اختصاصاتها وفقًا لهذا النظام ونظامَيْ مجلس الوزراء ومجلس الشورى».

وأما ما يتعلق بنظام الإجراءات الجزائية السعودي فقد بيَّن المنظم لجميع السلطات التنظيمية والقضائية والتنفيذية في الدولة أن النظام[1] هو مصدر الإجراءات في الدعوى الجزائية، وذلك عند مباشرتها لمهامها في الدعوى الجزائية، وقيدها بما ورد في هذا النظام من نصوص تعالج هذا الموضوع[2]، ويمكن بيان ذلك على النحو التالي:

١ ـ في المادة الأولى أكد المنظم السعودي على أن «تطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية، وفقًا لما دل عليه الكتاب والسنة، وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة، وتتقيد في إجراءات نظرها بما ورد في هذا النظام» حيث قيدت هذا المادة في مضمونها إجراءات المحاكمة بما

(١) المقصود بالنظام هنا نظام الإجراءات الجزائية السعودي الصادربموجب المرسوم الملكي رقم (م/ ٢) وتاريخ ٢٢/ ١/ ١٤٣٥هـ.

(٢) الورقان، أحمد بن إبراهيم، مبدأ الشرعية الإجرائية في نظام الإجراءات الجزائية السعودي دراسة تأصيلية مقارنة، مرجع سابق، ص ٧٦.

ورد في هذا النظام من نصوص حاكمة لإجراءات سير المحاكمة الجنائية.

٢ ـ في المادة الثانية تم التأكيد على أنه «لا يجوز القبض على أي إنسان أو تفتيشه أو توقيفه أو سجنه إلا في الأحوال المنصوص عليها نظامًا، ولا يكون التوقيف أو السجن إلا في الأماكن المخصصة لكلٍّ منهما وللمدة التي تحددها السلطة المختصة، ويحظر إيذاء المقبوض عليه جسديًّا أو معنويًّا، ويحظر كذلك تعريضه للتعذيب أو المعاملة المهينة للكرامة» ففي هذه المادة منع المنظم اتخاذ أي إجراء فيه مساس بحريات المتهم أو حقوقه إلا في الأحوال المنصوص عليها نظامًا، كما أنه لم يجز أي تعدٍّ على كرامة المتهم المقبوض عليه ولم يُجِزْ تعذيبه أو إيذاءه أو معاملته معاملة مهينة للكرامة نهائيًّا.

٣ ـ تناولت المادة الثالثة مبدأ الشرعية بشقيه الموضوعي والإجرائي، حيث نصت على أنه «لا يجوز توقيع عقوبة جزائية على أي شخص إلا بعد ثبوت إدانته بأمر محظور شرعًا أو نظامًا بعد محاكمة تُجْرى وفقًا للمقتضى الشرعي» ففي النصف الأول من المادة تم التأكيد على الشرعية الموضوعية، وفي الجزء الأخير منها تم التأكيد على ضمانة الشرعية الإجرائية، حيث ألزم المنظم جهات الاختصاص في الدولة بعدم معاقبة أي شخص صدر بحقه حكم جزائي إلا بعد اكتساب الحكم صفة القطعية، ومن الطبيعي ألا يكتسب الحكم صفة القطعية إلا بعد استكمال جميع الإجراءات الخاصة بالمحاكمة الجنائية حسبما ورد في نص النظام.

٤ ـ في المادة السادسة أوجب المنظم على السلطة القضائية أن تتولى بنفسها محاكمة المتهمين فيما يسند إليهم من تهم وفقًا للمقتضى

الشرعي وطبقًا للإجراءات المنصوص عليها في هذا النظام، حيث نصت على: «تتولى المحاكم محاكمة المتهمين فيما يُسند إليهم من تُهم؛ وفقًا للمقتضى الشرعي وطبقًا للإجراءات المنصوص عليها في هذا النظام... إلخ».

٥ ـ حددت المادة الثانية عشرة الضوابط الخاصة بالتحقيق مع الأحداث والفتيات ومحاكمتهم، حيث نصت على أن «يكون التحقيق مع الأحداث والفتيات ومحاكمتهم وفقًا للأنظمة واللوائح المنظمة لذلك».

٦ ـ رتب المنظم السعودي جزاء البطلان على كل إجراء مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية، أو الأنظمة المستمدة منها، فقد نصت المادة السابعة والثمانون بعد المائة على أن «كل إجراء مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية أو الأنظمة المستمدة منها يكون باطلًا».

٧ ـ بينت المادتان الثامنة والثمانون والتاسعة والثمانون بعد المائة الحالات التي يحكم فيها ببطلان الإجراء، حيث نصت المادة الثامنة والثمانون بعد المائة على أنه: «إذا كان البطلان راجعًا إلى عدم مراعاة الأنظمة المتعلقة بولاية المحكمة من حيث تشكيلها أو اختصاصها بنظر الدعوى، فيتمسك به في أي حال كانت عليه الدعوى، وتقضي به ولو بغير طلب» ونصت المادة التاسعة والثمانون بعد المائة على أنه: «في غير ما نص عليه في المادة الثامنة والثمانين بعد المائة من هذا النظام إذا كان البطلان راجعًا إلى عيب في الإجراء يمكن تصحيحه فعلى المحكمة أن تصححه، وإن كان راجعًا إلى عيب لا يمكن تصحيحه فتحكم ببطلانه».

٨ ـ بينت المادة الثامنة والتسعون بعد المائة الحالات التي يجوز فيها نقض الأحكام والقرارات الصادرة أو المؤيدة من محاكم الاستئناف، حيث نصت على أنه: «للمحكوم عليه وللمدعي العام وللمدعي بالحق الخاص الاعتراض بطلب النقض أمام المحكمة العليا على الأحكام والقرارات التي تصدرها أو تؤيدها محاكم الاستئناف متى كان محل الاعتراض على الحكم ما يلي:

أ ـ مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض معها.

ب ـ صدور الحكم من محكمة غير مشكلة تشكيلًا سليمًا طبقًا لما نص عليه نظامًا.

ج ـ صدور الحكم من محكمة أو دائرة غير مختصة.

د ـ الخطأ في تكييف الواقعة أو وصفها وصفًا غير سليم».

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

أكدت على هذه الضمانة النصوص الشرعية وأحكامها والأنظمة المرعية المستمدة منها، وبالتالي فإن إهمالها وعدم مراعاتها يترتب عليه بطلان المحاكمة بطلانًا مطلقًا وفقًا لما نصت عليه المادة السابعة والثمانون بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائية «كل إجراء مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية أو الأنظمة المستمدة منها يكون باطلًا».

٢ .١ .٤ ضمانة الشرعية الإجرائية في القانون المصري

لا يختلف دستور جمهورية مصر العربية وقوانينها الداخلية عن دساتير باقي دول العالم وقوانينها التي راعت حقوق الإنسان ومبدأ الشرعية الإجرائية الجزائية واهتمت بها، فعلى صعيد الدستور نصت المادة الثانية

منه على أن «الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع» والشريعة الإسلامية كما ذكرت آنفًا قد كفلت جميع الحقوق والحريات على جميع الأصعدة والمستويات، كما ألزم المشرع المصري نفسه باحترام حقوق الإنسان وحرياته حسب ما هو مبين في الدستور فقد نصت المادة الخامسة على أن «يقوم النظام السياسي على أساس التعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات والتوازن بينها وتلازم المسؤولية مع السلطة، واحترام حقوق الإنسان وحرياته على الوجه المبين في الدستور»، كما ألزم المشرع الدولة بكفالة تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في جميع الحقوق وفقًا لأحكام الدستور، فقد نصت المادة الحادية عشرة منه على أن «تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقًا لأحكام الدستور» كما نصت المادة الحادية والخمسون على أن «الكرامة حق لكل إنسان ولا يجوز المساس بها، وتلتزم الدولة باحترامها وحمايتها»، فقد أوجب المشرع على الدولة احترام الكرامة الإنسانية وحمايتها في الدستور، كما أكدت المادة الثانية والخمسون من الدستور ذاته أن «التعذيب بجميع صوره وأشكاله جريمة لا تسقط بالتقادم»، فقد جرم الدستور المصري جميع أنواع التعذيب وأشكاله وجعله من الجرائم التي لا تسقط بالتقادم، كما ساوى الدستور بين الناس أمام القانون في الحقوق والحريات والواجبات ومنع جميع أشكال التمييز، بل إنه جعل التمييز والحض على الكراهية جريمة يعاقب عليها القانون، فقد نصت المادة الثالثة والخمسون على أنه: «المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة لا تمييز بينهم بسبب الدين أو العقيدة أو الجنس أو الأصل أو العرق أو اللون أو اللغة أو الإعاقة أو المستوى الاجتماعي أو الانتماء السياسي أو الجغرافي، أو

لأي سبب آخر، والتمييز والحض على الكراهية جريمة يعاقب عليها القانون وتلتزم الدولة باتخاذ جميع التدابير اللازمة للقضاء على جميع أشكال التمييز وينظم القانون إنشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض»، كما أوجب المشرع على الدولة إنشاء نظام قضائي خاصٍّ بالأطفال المجني عليهم والشهود، ومنع مساءلة الأطفال جنائيًّا إلا في الأحوال والمدة المنصوص عليها نظامًا، حيث نصت المادة الثمانون على: «تلتزم الدولة بإنشاء نظام قضائي خاص بالأطفال المجني عليهم والشهود، ولا تجوز مساءلة الطفل جنائيًّا أو احتجازه إلا وفقًا للقانون، وللمدة المحددة فيه... إلخ» كما منع المشرع المصري في الدستور انتقاص الحريات أو تعطيلها، والحقوق الأساسية اللصيقة بشخص المواطن، ومنع أي قانون خاص بتنظيم ممارسة الحقوق والحريات أن يقيدها بما يمس أصلها وجوهرها، فقد نصت المادة الثانية والتسعون على أن «الحقوق والحريات اللصيقة بشخص المواطن لا تقبل تعطيلًا ولا انتقاصًا، ولا يجوز لأي قانون ينظم ممارسة الحقوق والحريات أن يقيدها بما يمس أصلها وجوهرها»، وفي المادة الثالثة والتسعين أوجب المشرع المصري على الدولة الالتزام بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية التي تصدق عليها مصر، حيث نصت على أنه: «تلتزم الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق التي تصدق عليها مصر، وتصبح لها قوة القانون وفقًا للأوضاع المقررة»، والمواثيق والاتفاقيات والعهود الدولية في أغلبها نصت على مبدأ الشرعية الجنائية الإجرائية، وأكدت عليه في ثناياها، كما أكدت المادة الخامسة والتسعون على أن «العقوبة شخصية، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على قانون، ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ هذا القانون»، فقد أكدت هذه المادة على شخصية العقوبة، وعلى الشرعية الموضوعية، وأكدت أيضًا على مبدأ الشرعية الإجرائية ضمنًا، ولم تصرح

بها صراحةً حين بينت أن العقوبة لا توقع إلا بحكم قضائي، ما يدل على أن الحكم القضائي لا بد أن يسبقه إجراءات قانونية صارمة تكفل للمتهم حقوقه المعترف بها، وفي المادة السادسة والتسعين يتبين أنها نصت صراحة على ضمانة الشرعية الإجرائية، حيث ورد فيها أن «المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية عادلة تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه، وينظم القانون استئناف الأحكام الصادرة من الجنايات، وتوفر الدولة الحماية للمجني عليهم، والشهود، والمتهمين، والمبلغين عند الاقتضاء وفقًا للقانون»، فقد نص المشرع المصري في هذه المادة على مبدأ الشرعية الإجرائية صراحةً، وبيَّن أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته بموجب محاكمة عادلة تجرى وفق القانون يمنح فيها المتهم جميع الحقوق والضمانات المنصوص عليها في القانون، ويتجلى ذلك أيضًا في قانون الإجراءات الجنائية المصري[1]، حيث إن المشرع المصري قد نص على مبدأ الشرعية الإجرائية في الدعوى الجنائية عمومًا، وبيَّن أن النيابة العامة هي الجهة الوحيدة المختصة برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها، ولا يحق لأي جهة أخرى رفع الدعوى الجنائية إلا في الأحوال المبينة في القانون، فقد نصت المادة الثانية على أنه: «تختص النيابة العامة دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها ولا ترفع من غيرها إلا في الأحوال المبينة في القانون»، كما منع القانون تعطيل الدعوى الجنائية أو تركها أو وقفها إلا في الأحوال المبينة في القانون، وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة، وهذا تأكيد صريح على مبدأ الشرعية الإجرائية الذي يحدد الحالات والإجراءات التي يجوز بموجبها التعامل السلبي مع الدعوى الجنائية، وقيد ذلك بوجوب الرجوع إلى القانون لمعرفة الحالات التي تجيز ذلك، كما ألزم القانون المحاكم بالنظر في جميع المسائل الجنائية المعروضة أمامها، التي يتوقف

(١) قانون الإجراءات الجنائية المصري رقم (٥٠) لسنة ١٩٥٠م.

الحكم في الدعاوى الجنائية عليها، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، كما في المادة الحادية والعشرين بعد المائتين، التي نصت على أنه: «تختص المحكمة الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك».

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

رتب المشرع المصري جزاء البطلان المطلق المتعلق بالنظام العام عند مخالفة أحكام هذا القانون التي تتعلق بأي إجراءٍ جوهري أو ارتكاب مخالفة تمس النظام العام، وهذا ما أكدت عليه المادتان الحادية والثلاثون والثانية والثلاثون بعد الثلاثمائة من النظام ذاته، حيث نصت المادة الحادية والثلاثون بعد الثلاثمائة على أنه: «يترتب البطلان على عدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بأي إجراء جوهري»، كما نصت المادة الثانية والثلاثون بعد الثلاثمائة على أنه: «إذا كان البطلان راجعًا لعدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بتشكيل المحكمة أو بولايتها بالحكم في الدعوى أو باختصاصها من حيث نوع الجريمة المعروضة عليها أو بغير ذلك مما هو متعلق بالنظام العام؛ جاز التمسك به في أي حالة كانت عليها الدعوى وتقضي به المحكمة ولو بغير طلب».

يتبين مما تقدم أن المشرع المصري قد راعى ضمانة الشرعية الإجرائية، واعتبرها إحدى ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة، ورتب على عدم مراعاتها جزاء البطلان؛ لكونها متعلقة بالنظام العام وحسن سير العدالة الجنائي[1].

---

(١) يقصد بحسن سير العدالة الجنائية: «مراعاة القواعد الإجرائية المتعلقة بمصلحة المجتمع، وأيضًا القواعد التي تكفل وتضمن الحرية الفردية، وكذلك القواعد التي تضمن حق الدفاع»، انظر: عبدالمنعم، سليمان، بطلان الإجراء الجنائي، (دار الجامعة الحديثة، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، ١٩٩٩م)، ص ٨٩ وما بعدها.

٢ . ١ . ٥ أوجه الاتفاق والاختلاف بين موقف النظام السعودي والقانون المصري من ضمانة الشرعية الإجرائية

يتفق النظام السعودي مع القانون المصري في تقرير هذه الضمانة في جميع مراحل الدعوى الجنائية، وخصوصًا مرحلة المحاكمة أو التحقيق النهائي، وتتجلى مظاهر ذلك الاتفاق في التالي:

١ ـ كون النظام أو القانون مصدرًا للإجراءات الجزائية.

٢ ـ إلزام الجهات التنفيذية بالتقيد بنصوص النظام والقانون.

٣ ـ مراعاة مبدأ البراءة الأصلية في المتهم وما ينبثق عنها من ضمانات أخرى خاصة بالدفاع عن المتهم.

٤ ـ أوكلت مراعاة سير الإجراءات الجزائية وتنظيمها إلى النظام أو القانون.

٥ ـ إلزام القضاء بالإشراف على حسن سير الإجراءات الجزائية من أجل المحافظة على الحريات، وأوكلت تنظيم ذلك الإشراف إلى النظام أو القانون.

٦ ـ احترام حقوق الإنسان وكرامته واحترام حرياته المقررة والممنوحة له شرعًا وقانونًا.

٧ ـ اعتبار البطلان المطلق المتعلق بالنظام العام جزاءً حتميًّا عند عدم مراعاة ضمانة الشرعية الإجرائية.

ويختلفان في المصدر، فمصدر الشرعية الإجرائية في النظام السعودي هو الشريعة الإسلامية، بخلاف الشرعية الإجرائية في القانون المصري فإنه

يجب الأخذ في الحسبان المبادئ العامة المستمدة من أحكام القانون الجنائي، بالإضافة إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها مصر.

٢ . ٢ ضمانة حق المتهم في الصمت[١] في القانون والشريعة الإسلامية

٢ . ٢ . ١ ضمانة حق المتهم في الصمت في القانون الدولي

مفهوم حق المتهم في الصمت: يقصد بذلك (أن يكون للمتهم الحق وكامل الحرية في التزام الصمت والامتناع عن الإجابة عن الأسئلة التي توجه إليه، سواء أكان ذلك الامتناع من بداية المحاكمة، أم في بعض الأسئلة دون البعض الآخر)[٢].

ويمكن أن يعبر عن الصمت بأنه (امتناع الشخص عن التعبير عما بداخله، سواء بالقول أو الكتابة أو الإشارة والإيماء)[٣].

يعتبر حق الإنسان الطبيعي في الكلام حقًّا طبيعيًّا وأساسيًّا اكتسبه بمجرد إنسانيته، وما دام حقه في الكلام معتبرًا فحقه في الصمت له اعتباره

(١) يسمى «عدم الشهادة ضد النفس»، بحسب التعديل الخامس للدستور الأمريكي، ويعني أن يظل المتهم صامتًا بحسب القضاء الأمريكي، انظر: حماد، محمد يوسف، حقوق وضمانات المتهم في مراحل الدعوى الجنائية دراسة مقارنة، (جامعة القاهرة، كلية الحقوق، جمهورية مصر العربية، القاهرة، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، ٢٠١١م)، ص ٢٤٥.

(٢) قنان، صالح رمضان، ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة الجنائية في التشريعين المصري والليبي، (جامعة القاهرة، كلية الحقوق، جمهورية مصر العربية، القاهرة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، ٢٠١٥م)، ص ٣٩٨ وما بعدها.

(٣) حماد، محمد يوسف، حقوق وضمانات المتهم في مراحل الدعوى الجنائية دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ٢٤٥.

أيضًا في كل التشريعات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، فهو حق مكفول لكل شخص على وجه الأرض.

ولكن قد يتبادر إلى الذهن تساؤل مهم مضمونه أن حق الصمت مكفول للإنسان الطبيعي فما هو حال الإنسان المتهم الذي وُجِّهَتْ إليه أصابع الاتهام بارتكاب جريمة معينة؟ وهل هذا الحق مكفول له أيضًا في حال اتهامه أم لا؟

والجواب عن هذا التساؤل كما يلي: ترى القوانين الوضعية أنّ هذا الحق إذا كان مقررًا للإنسان الطبيعي باعتبار إنسانيته؛ فإنه من باب أولى مقررٌ في حق الإنسان الذي وُجهت إليه أصابع الاتهام بارتكاب جريمة معينة؛ لأن اتهامه بارتكاب جريمة معينة أو حتى في حال ثبوتها في حقه لا يعني خروجه من دائرة الإنسانية، ولا يعني خروجه من دائرة حق البراءة الأصلية المكفول له منذ ولادته، وبالتالي فإنه من حق أي شخص متهم أن يبقى في حالة صمت، وأن يتمسك بهذا المبدأ تجاه التهمة المنسوبة إليه سواء في مرحلة التحقيق الابتدائي أو حتى في مرحلة المحاكمة والتحقيق النهائي[1].

ولما كان حق المتهم في التدخل والمساهمة الإيجابية أثناء المحاكمة بالدفاع عن نفسه وتفنيد الأدلة القائمة ضده ومناقشة شهود الإثبات والخصوم وتقديم كل دفوعه التي يحاول دحض التهمة بها، فإن حق الصمت حق أصيل له دون أن يفسر هذا الصمت بأنه اعتراف بالتهمة الموجهة إليه، أو أنه دليل قائم على سلامة الاتهام الموجه إليه؛ لأنه ربما يكون هذا الصمت ناتجًا

(١) زيد، محمد إبراهيم، نظم العدالة الجنائية في الدول العربية في المراحل السابقة لمرحلة المحاكمة، مجموعة أبحاث المؤتمر الدولي حول القضاء والعدالة، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ٢٠٠٦م)، ج ٢، ص ١٤٣، والكبيسي، عبدالستار سالم، ضمانات المتهم قبل وأثناء المحاكمة، مرجع سابق، ص ١٢٢.

عن الخوف أو الحزن أو الاكتئاب أو خشية أن يقول شيئًا يسيء إلى مركزه القانوني قبل استشارة محاميه[1].

إن هذه الضمانة منبثقة عن مبدأ مهم وضروري وهو حق البراءة الأصلية الذي نصت عليه الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية والتي ألقت بعبء الإثبات في الدعوى الجنائية على سلطة الاتهام، باعتبار أن الأصل في المتهم البراءة، ولا يجوز أن يُكلف المتهم عناء إثبات براءته ودحض الاتهام عن نفسه، وبالتالي فإن للمتهم الحرية الكاملة في الكلام والدفاع عن نفسه أو التزام الصمت[2].

ويترتب على ضمانة حق المتهم في الصمت ثلاثة آثار بالغة الأهمية:

الأول: عدم جواز إجبار المتهم على الكلام، فلا يجوز بأي حالٍ من الأحوال إجبار المتهم على الكلام أو الشهادة ضد نفسه، لأن في إجباره معنى الضغط على إرادته وإكراهه، وبالتالي يعتبر كل ما يصدر عنه في هذا الخصوص باطلًا[3].

الثاني: عدم جواز معاقبة المتهم على صمته: من الآثار المهمة المترتبة على هذه الضمانة عدم جواز معاقبة المتهم على صمته، فمن غير المعقـول أن

---

(١) أحمد، حسام الدين محمد، حق المتهم في الصمت دراسة مقارنة، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ط ٣، ٢٠٠٣م، ص ١١، ومهدي، عبدالرؤوف، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ١٦٦٣.

(٢) سرور، أحمد فتحي، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ٢٠١ وما بعدها، والكباش، خيري أحمد، الحماية الجنائية لحقوق الإنسان، دراسة مقارنة في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والمبادئ الدستورية والمواثيق الدولية، مرجع سابق، ص ٦٣٨.

(٣) السبيعي، منيرة بنت سعود، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، (جامعة القاهرة، كلية الحقوق، جمهورية مصر العربية، القاهرة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، ٢٠١٠م)، ص ٤٦٤.

يمنح القانون المتهم حقوقًا ثم يقرر عليها العقوبة والجزاء عند ممارسة هذه الحقوق[1].

الثالث: عدم جواز تفسير الصمت ضد مصلحة المتهم، إن هذه النتيجة من النتائج التي تعد غاية في الأهمية، لأنه لا يجوز أن يفسر صمت المتهم دليلًا ضده، وبالتالي لا يجوز للمحكمة عند تكوين عقيدتها وقناعتها في الدعوى المنظورة أمامها استخلاص دليل الإدانة من صمت المتهم[2].

إن استخلاص المحكمة دليل الاتهام من مجرد صمت المتهم يجعل الحكم معيبًا، وذلك لسببين:

الأول: لأن فيه إهدارًا وتجاهلًا لحق البراءة الأصلية المكفول شرعًا وقانونًا.

الثاني: أنه ينطوي على فساد في الاستدلال، حيث إن مجرد صمت المتهم لا يعني عقلًا ولا دلالةً اعتراف المتهم بالتهمة المنسوبة إليه، ما يوحي بانتزاع المحكمة للنتيجة من مقدمات لا تقود إليها منطقيًّا[3].

---

(١) أبو شقة، محمد بهاء الدين، ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة الجنائية دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة، (جامعة القاهرة، كلية الحقوق، جمهورية مصر العربية، القاهرة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، ٢٠٠٥م)، ص ٣٩٤.

(٢) عثمان، دعاء محسن، ضمانات المحاكمة العادلة في ضوء النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، (جامعة القاهرة، كلية الحقوق، جمهورية مصر العربية، القاهرة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م)، ص ١٢٦، والسبيعي، منيرة بنت سعود، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص ٤٦٥، وقنان، صالح رمضان، ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة الجنائية في التشريعين المصري والليبي، مرجع سابق، ص ٤٠٣.

(٣) أبو شقة، محمد بهاء الدين، ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة الجنائية دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة، مرجع سابق، ص ٣٩٥.

لقد أكد القانون الدولي ضمانة حق المتهم في الصمت، ويتجلى ذلك في التالي:

١ ـ أوصى المؤتمر السادس لقانون العقوبات المنعقد في مدينة روما بإيطاليا سنة (١٩٥٣م) بألا يجبر المتهم على الإجابة عن الأسئلة الموجهة إليه، وألا يكره عليها، وعلل ذلك بحريته في اختيار الطريق الذي يسلكه ويراه محققًا لمصلحته.

٢ ـ أكدت هذه الضمانة لجنة حقوق الإنسان بهيئة الأمم المتحدة والمنعقدة في الخامس من يناير سنة (١٩٦٢م) حيث نادت بوجوب عدم إجبار المتهم على الشهادة ضد نفسه، كما أنه يجب قبل استجواب أي محبوس أو مقبوض عليه أن يحاط علمًا بأن له حق الصمت وعدم الكلام[١].

٣ ـ أكد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في الفقرة (ز) من (ثالثًا) من المادة الرابعة عشرة التي تناولت ضمانات المتهم أثناء النظر في قضيته على «ألا يُكْرَهَ على الشهادة ضد نفسه أو على الاعتراف بذنب».

٤ ـ أكد نظام روما الأساسي هذه الضمانة، حيث نصت الفقرة (ب) من (ثانيًا) من المادة الخامسة والخمسين الخاصة بحقوق المتهم أثناء التحقيق على أنّ للمتهم الحق في «التزام الصمت دون أن يعتبر هذا الصمت عاملًا في تقرير الذنب أو البراءة»، وكذلك تضمنت الفقرة (ز) من (أولًا) من المادة السابعة والستين من النظام ذاته التي

(١) حجازي، إسراء حسين، ضمانات المحاكمة العادلة أمام القضاء الجنائي الدولي، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠١٥م)، ص ٢٦٢.

تناولت حقوق المتهم أنه: «لا يجبر على الشهادة ضد نفسه أو على الاعتراف بالذنب، ويلزم الصمت، دون أن يدخل هذا الصمت في الاعتبار لدى تقرير الذنب أو البراءة».

وما نراه هو أن صمت المتهم لا يعد حقًّا أو ضمانة له أثناء محاكمته بدون سبب موجب لاعتباره، أي أنه إذا وجد ما يبرر صمت المتهم قُبِلَ منه ذلك، وإلا فلا، والسبب في ذلك أن الحقوق متعلقة بأطراف آخرين ينتظرون ما ستؤول إليه نتيجة هذه المحاكمة، سواء أكانت الحقوق متعلقة بالله عز وجل تعلقًا محضًا أو كانت حقوقًا مشتركة بين الله سبحانه وبين المجتمع، أو كانت حقًّا محضًا للمجتمع.

٢ .٢ .٢ ضمانة حق المتهم في الصمت في الشريعة الإسلامية

ذكر فقهاء الشريعة الإسلامية أنه ليس للمتهم حق الصمت أثناء نظر الدعوى، وإنما هو مخير بين أمرين، إما الإقرار، وإما الإنكار، فلو صمت المتهم فعلى القاضي أن يلزمه بالإجابة، فإن لم يجب فيحكم القاضي بنكوله[١]، وهذا النكول يعد نكولًا حكميًّا يُنَزّل منزلة النكول الحقيقي، ويكون جانيًا لعدم طاعته لولي الأمر فيؤدبه القاضي بالحبس[٢]، وهناك من الفقهاء من فصل في الأمر فقال: لا يترك المتهم عند صمته حتى يقر أو ينكر، ويجبر على

(١) ابن أبي الدم، شهاب الدين، أدب القضاء، تحقيق محيي هلال السرحان، (مطبعة الإرشاد، جمهورية العراق، بغداد، ١٤٠٤هـ)، ج ١، ص ٤٨٩ وما بعدها، وزيدان، عبدالكريم، نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، (مؤسسة الرسالة، الجمهورية العربية السورية، دمشق، ط ٣، ١٤٣٢هـ)، ص ١٢١.

(٢) الطرابلسي، علاء الدين أبو الحسن علي بن خليل، معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام، (مؤسسة القدس، ١٤٣٠هـ)، ص ١٢٦.

ذلك بالسجن، فإن تمادى ولم يتراجع عن صمته ضُرِبَ، فإن أصرّ اعتبر ذلك منه نكولًا وحكم عليه بالحق؛ لأن الإصرار على ذلك في قوة الإقرار[1].

بيد أن الأمر ليس على إطلاقه وإجماله، حيث إن الجرائم في الشريعة الإسلامية ليست على مستوًى واحد، فمن المعلوم والمقرر أن الجرائم في الشريعة الإسلامية تنقسم إلى ثلاثة أقسام جرائم الحدود، وجرائم القتل والقصاص والديات، وجرائم التعازير، والسؤال المهم هو:

ما أثر الصمت في كلٍّ من هذه الأقسام الثلاثة؟

الجواب: أثر الصمت يمكن تناوله على النحو التالي:

أولًا: جرائم الحدود: يرى بعض الفقهاء أن صمت المتهم عند توجيه الاتهام له بارتكاب جريمة حدية لا يعد اعترافًا منه بارتكابها، ويعللون لهذا الرأي بالتالي:

١ ـ أن جرائم الحدود لا تثبت إلا بالإقرار أو بالشهادة، وبعضها لا يثبت إلا بهما معًا.

٢ ـ أن الحدود تُدرأ بالشبهات، والسكوت يعتبر من الشبه الدارئة للحد.

٣ ـ جرائم الحدود يغلب عليها حق الله سبحانه وتعالى، وحقوق الله مبنية على الستر والمسامحة.

---

(١) ابن فرحون، برهان الدين أبو الوفاء إبراهيم، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، د. ت)، ج ١، ص ١٣٠، وياسين، محمد نعيم، نظرية الدعوى بين الشريعة الإسلامية وقانون المرافعات المدنية والتجارية، (دار النفائس، الأردن، ط ٢، ١٤٣٢هـ)، ص ٤٤٢، وموسى، أبو السعود عبدالعزيز، ضمانات المتهم (المدعى عليه) وحقوقه في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، (دار الفكر والقانون، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠١٥م)، ص ٧٣٦ وما بعدها.

٤ ـ أن جرائم الحدود يتشوف الشارع فيها دائمًا لدرئها ويغلب فيها جانب الستر.

٥ ـ جواز الرجوع عن جرائم الحدود، ولو بعد ثبوتها بالإقرار.

٦ ـ نصت القاعدة الفقهية على أنه: (لا ينسب لساكت قول)[١].

ثانيًا: جرائم الاعتداء على النفس وما دونها: هذا النوع من الجرائم مختلف عن سابقه، ولعل السبب في ذلك هو تعلقها بحقوق العباد أكثر من حق الله سبحانه وتعالى، بل إن حقوق العباد فيها قد تكون حقوقًا محضة، ولهذا فإن الصمت فيها يخضع للقاعدة الفقهية التي تنص على أنه: (لا ينسب لساكت قول؛ ولكن السكوت في معرض الحاجة إلى البيان بيان)[٢]. هذه القاعدة مشتملة على فقرتين، الفقرة الثانية منها: (ولكن السكوت في معرض الحاجة إلى البيان بيان) تُعد استثناءً من الفقرة الأولى (لا ينسب لساكت قول)، والتي تبين أن الشارع الحكيم قد ربط معاملات الناس بالألفاظ التي تدل على مقاصدهم، ولم يجعل السكوت حكمًا تُبنى عليه المعاملات أو الحقوق مثلما تُبنى عليه مع

---

(١) السبكي، تاج الدين عبدالوهاب، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ج ٢، كتاب الإجماع، ص ١٦٧، والبورنو، محمد صدقي، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، (مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ط ٤، ١٤١٦هـ)، ص ٢٠٥، وابن قيم الجوزية، أبو عبدالله محمد بن أبي بكر، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق سيد عمران، (دار الحديث، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٤٢٣هـ)، ص٩٥ وما بعدها، والتركماني، عدنان خالد، الإجراءات الجنائية الإسلامية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٠هـ)، ص ٢١٧ ـ ٢١٨.

(٢) المرجع السابق.

الألفاظ، وبينت أن السكوت يأخذ حكم النطق في كل موطن تظهر الحاجة فيه إلى بيان، وهو ما يسميه علماء الأصول «بيان الضرورة»، الذي يقوم فيه السكوت مقام الكلام والنطق، وذلك إما أن يكون لدلالة حال في المتكلم تدل على أن سكوته لو لم يكن بيانًا ما كان ينبغي عليه السكوت عنه، وإما أن يكون لأجل حالٍ قائم بالشخص، فيعتبر سكوته كلامًا لأجل حاله مثل سكوت الناكل عن اليمين، فإنه يعد بيانًا لثبوت الحق، وبالتالي فإن السكوت في موطن يجب الكلام فيه يعد إقرارًا، وإذا دلت القرائن ودلائل الحال على أن صمت المتهم رضًا منه وجب تنزيل الصمت منزلة النطق والكلام قطعًا[1]، فلو أن شخصًا وُجهت له تهمة القتل وسكت وهو يعلم علم اليقين أن ثبوت التهمة بحقه سوف ينتهي به إلى القتل، فإن سكوته يُعد اعترافًا بالجريمة وتأكيدًا للتهمة المنسوبة إليه، ولا يمكن أن يفسر صمته بأي تفسير آخر، لأن احتمالات السكوت الواردة في هذا المقام مهما ارتقت فلن تصل إلى درجة أن يقدم نفسه للموت إن لم يكن هو نفسه القاتل، وفي كل الأحوال مهما وجدت الحاجة إلى الصمت، بل وارتقت إلى درجة الضرورة؛ فلن ترتقي إلى درجة دفاع المتهم عن نفسه بالنطق والكلام في حال براءته، ولأن التزامه بالصمت مع براءته سيكون سببًا في إدانته المنتهية بالقتل، وهذا انتحار حرمته الشريعة الإسلامية[2].

---

(١) البورنو، محمد صدقي، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

(٢) التركماني، عدنان خالد، الإجراءات الجنائية الإسلامية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٢١٩.

ثالثًا: جرائم التعازير: غاية الشريعة الإسلامية من العقوبات التعزيرية تأديب الجاني وإصلاحه، والجرائم التعزيرية لا يخلو الحال فيها من أمرين، الأول: أن يكون فيها اعتداء على حق للأفراد وبالتالي لا يجوز للإمام أو الحاكم التنازل عن العقوبة أو العفو فيها. الثاني: أن يكون الاعتداء واقعًا على حقٍّ من حقوق الجماعة، فيجوز للحاكم العفو أو التنازل عنها.

وإذا توجه الاتهام إلى شخص بارتكاب جريمة تعزيرية تمس مصلحة الجماعة وسكت عن الإجابة وخصوصًا في الجرائم اليسيرة فإن الحاكم مخير بين أمرين، إن شاء عاقبه، وإن شاء عفا عنه، ويرجع السبب في تخيير الحاكم بين العفو وإنفاذ العقوبة أن السكوت ـ وإن كان مورثًا للشبهة ـ فإن العقوبة التعزيرية يمكن إيقاعها وتنفيذها مع الشبهة، وأما أن يُوجه الاتهام إلى الشخص بجريمة تعزيرية تمس حق الأفراد وكان المتهم ملتزمًا الصمت، فإنه يؤاخذ بالتهمة، لا سيما بعد أن يحلف المدَّعي اليمين على صدقه في دعواه، لأن حقوق العباد مبنية على المشاحة[1].

من خلال ما تقدم من رأي القانون الدولي والشريعة الإسلامية في ضمانة حق الصمت للمتهم فإنني أتفق مع رأي بعض الباحثين والقائل بعدم الاعتراف للمتهم بحقه في الصمت أثناء محاكمته لأنه إن كان بريئًا فسوف يحاول إثبات براءته ويطلب مناقشته حول التهمة المنسوبة إليه، وإن كان مرتكبًا للجريمة فسوف يتجه إلى الصمت ويتمسك به باعتباره حقًّا من

(١) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، (المكتبة الأزهرية للتراث، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٤٣٤هـ)، ص ٣٨٧، والتركماني، عدنان خالد، الإجراءات الجنائية الإسلامية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٢١٩ وما بعدها.

حقوقه، ويترك أجهزة العدالة المختصة تواصل البحث مسخرة كل إمكاناتها وجهدها ووقتها الذي هي في أمس الحاجة إليه لإنجاز القضايا في أسرع وقت ممكن، وفي النهاية قد تصل إليه وقد لا تصل؛ لبراعته في عدم ترك أي أثر أو دليل يدل عليه، ويمكنه بذلك الإفلات من العقوبة، وعند ذلك ما فائدة سن الأنظمة والقوانين التي تساعد المجرمين في الإفلات من العقوبة؟! في حين لو أنه تم استجوابه وأجبر على الكلام والرد على الأسئلة الموجهة له لكان من الممكن الوصول إلى الحقيقة[1].

٢ .٢ .٣ ضمانة حق المتهم في الصمت في النظام السعودي

النظام السعودي نظام إسلامي بحت، يستقي مواده وتشريعاته من أحكام الشريعة الإسلامية وأدلتها، التي تميزت بمراعاة حقوق الإنسان على جميع الأصعدة والمستويات، فقد نصت الأنظمة العدلية وغيرها من أنظمة المملكة الجزائية على هذا الأساس، فقد أكد النظام الأساسي للحكم على هذا المبدأ في مواده، حيث ورد ما يلي:

١ ـ نصت المادة السابعة منه على أنه: «يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ، وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة».

٢ ـ أكدت المادة الثامنة على قيام الحكم في الدولة على مبدأ العدل والمساواة وفق أحكام الشريعة الإسلامية: «يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية».

(١) موسى، أبو السعود عبدالعزيز، ضمانات المتهم (المدعى عليه) وحقوقه في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، مرجع سابق، ص ٩٤١.

٣ ـ التزمت الدولة بحماية عقيدة الإسلام وتطبيق الشريعة الإسلامية، وهذا ما أكدته المادة الثالثة والعشرون من النظام ذاته، بقولها: «تحمي الدولة عقيدة الإسلام، وتطبق شريعته، وتأمر بالمعروف، وتنهى عن المنكر، وتقوم بواجب الدعوة إلى الله».

٤ ـ التزم المنظم بمراعاة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية وضوابطها، فقد نصت المادة السادسة والعشرون على أنه: «تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية»، وفي المادة الثامنة والأربعين ألزم المنظم المحاكم بتطبيق الأحكام الشرعية وما يصدره ولي الأمر من أنظمة ولوائح لا تتعارض معها عند نظر القضايا المعروضة أمامها «تُطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية، وفقًا لما دل عليه الكتاب والسنة، وما يُصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة».

٥ ـ أكدت المادة السابعة والستون على أن تراعي السلطة التنظيمية عند سنها للأنظمة واللوائح كل ما يراعي تحقيق المصلحة ودرء المفسدة في جميع شؤون الدولة ومصالحها وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها، ووفقًا للنظم الأساسية في الدولة، فقد نصت على أنه: «تُطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية، وفقًا لما دل عليه الكتاب والسنة، وما يُصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة»، وعليه فقد أكدت الشريعة الإسلامية أنه (لا ينسب لساكتٍ قول، ولكن السكوت في معرض الحاجة إلى البيان بيان)[1] ومن خلال هذه القاعدة الفقهية التي تتكون من فقرتين يتضح أنها في فقرتها الأولى لم تنسب للساكت

(١) سبق تخريجها ص ١٥٩.

قولًا ولم تجعل من سكوته دليلًا على إدانته، ولكنها في الوقت نفسه لم تترك هذا الأمر على إطلاقه، بل قيدته في الفقرة الثانية من القاعدة حين بينت أن السكوت في معرض الحاجة إلى بيان، فليس كل سكوت معتبرًا ومقبولًا، ويعتبر حقًّا للمتهم يتجاوز من خلاله قفص الاتهام إلى فضاء البراءة، ولهذا فإن الصمت ـ أو السكوت ـ اعتبره بعض الشراح مرحلة بين الصمت والإنكار، بل إن صمته هذا يعد إنكارًا إذا لم توجد أدلة تعضد التهمة، فيحكم ببراءته استنادًا إلى مبدأ البراءة الأصلية، أما إذا كانت هناك أدلة على إدانته، ولم يدحضها، والتزم الصمت أمام القاضي؛ فإنه يحق للقاضي أن يعول عليها عند اقتناعه بها ويحكم بإدانته[1]، وعلى صعيد نظام الإجراءات الجزائية فقد نصت المادة الثانية بعد المائة منه على أنه: «يجب أن يكون استجواب المتهم في حالٍ لا يكون فيها تأثير على إرادة المتهم في إبداءِ أقواله ولا يجوز تحليفه ولا استعمال وسائل الإكراه ضده...»، ومعنى هذه المادة أنه ما دام النظام أعطى المتهم الحق في عدم تجريم نفسه أو عدم التأثير على إرادته عند إبداء أقواله بتحليفه أو استعمال أيٍّ من وسائل الإكراه ضده، فإن ذلك يقتضي عدم إجباره على الكلام إن كان يرغب في ذلك[2].

ولكنني لا أتفق مع هذا الرأي على إطلاقه، بل أرى أن السكوت قد يكون حقًّا في مَوَاطِنَ، وقد لا يكون كذلك، حسب التفصيل المذكور في المطلب السابق من تقسيم الجرائم إلى حدود وقصاص وتعازير، وأن منها ما يتعلق بحق الله تعلقًا محضًا، ومنها ما هو متعلق بحق العباد تعلقًا محضًا،

(١) عوض، محمد محيي الدين، أصول الإجراءات الجزائية، (نظرية البطلان)، مرجع سابق، ص ٩٦ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق، ص ٩٦ وما بعدها.

ومنها ما هو مشترك بينهما، والذي لا أرى أن هناك حاجة إلى ذكره في هذا المقام منعًا للتكرار[1].

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

إن أثر عدم مراعاة هذه الضمانة في جرائم الحدود يستوجب بطلان المحاكمة؛ لأن الحدود في الشريعة الإسلامية مبنية على الستر والدرء بالشبهات، وهذا المبدأ قررته الشريعة الإسلامية، وبالتالي فإن مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية تستوجب بطلان المحاكمة؛ إعمالًا لما نصت عليه المادة السابعة والثمانون بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائية السعودي، أما في جرائم القصاص والديات، والجرائم التعزيرية فعلى العكس تمامًا، حيث إن المتهم يؤاخذ بصمته، كما تبين.

٢ .٢ .٤ ضمانة حق المتهم في الصمت في القانون المصري

نص القانون المصري على اعتبار ضمانة حق المتهم في الصمت ورفض الكلام والإجابة عن الأسئلة الموجهة له، فقد نصت المادة الثالثة من الدستور المصري على أنه: «للمتهم حق الصمت»، وقد ذكر أحد الشراح أن هذه الضمانة تتنازعها نظريتان:

الأولى: إلزام المتهم بالكلام وإبداء الحقيقة.

الثانية: أن للمتهم مطلق الحرية في اختيار الصمت أو الكلام، والسائد هو النظرية الثانية التي أكدت حقه في الصمت باعتبار أن الأصل فيه البراءة[2].

---

(١) انظر المطلب الثاني من هذا المبحث (حق المتهم في الصمت في الشريعة الإسلامية)، ص (١٤٢).

(٢) سرور، أحمد فتحي، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ط ١٠، ٢٠١٦م)، ج ١، ١٠٢٢.

ولم أقف على نص صريح في قانون الإجراءات الجنائية المصري ينص صراحة على حق المتهم في الصمت، إلا أن المادة الرابعة والسبعين بعد المائتين نصت على أنه: «لا يجوز استجواب المتهم إلا إذا قبل ذلك، وإذا ظهر أثناء المرافعة والمناقشة بعض وقائع، يرى لزوم تقديم إيضاحات عنها من المتهم لظهور الحقيقة، يلفته القاضي إليها، ويرخص له بتقديم تلك الإيضاحات، وإذا امتنع المتهم عن الإجابة أو إذا كانت أقواله في الجلسة مخالفة لأقواله في محضر جمع الاستدلالات أو التحقيق، جاز للمحكمة أن تأمر بتلاوة أقواله الأولى»، وهناك من الشراح من استند إلى هذه المادة في إقرار حق المتهم في الصمت والامتناع عن الإجابة عن أي سؤال تطرحه المحكمة دون أن يؤخذ ذلك قرينة ضده[1]، فحضور المتهم في القانون المصري لا يتعلق بحضوره الجسدي فقط، وإنما يتعلق أيضًا بإنسانية المتهم وحقوقه[2].

وإذا كان حق الصمت من الحقوق المسلم بها للمتهم وفقًا للقواعد الدولية بما يستوجب معه اتخاذ صمته قرينة له على الإدانة أو إكراهه على الكلام، ولو معنويًّا، فإنه يجب ملاحظة أنه في بعض الأحوال أن توافر الأدلة ضد المتهم يقتضي أن يقدم تفسيرًا لها، لا سيما إذا كانت الجريمة جسيمة، والأدلة المتوافرة كثيرة وكافية لتوجيه الاتهام، ولكن إذا كان الصمت وحده هو الدليل المتوافر ضد المتهم، فإنه لا يجوز للمحكمة أن تستخلص منه دليلًا

(١) محب الدين، محمد مؤنس، شرح قانون الإجراءات الجنائية، (جامعة المنوفية، كلية الحقوق، جمهورية مصر العربية، منشورة بمعرفة المؤلف، د. ت)، ص ١١٤ وما بعدها.

(٢) الكباش، خيري أحمد، الحماية الجنائية لحقوق الإنسان، دراسة مقارنة في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والمبادئ الدستورية والمواثيق الدولية، مرجع سابق، ص ٦٣٨.

على إدانة المتهم، لأن المتهم حين اختار الصمت، فإنه يستخدم أحد حقوقه في الدفاع، التي لا تجيز له تقديم الدليل ضد نفسه[1].

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

رتب المشرع المصري على عدم مراعاة هذه الضمانة جزاء البطلان المتعلق بالنظام العام؛ حفاظًا على حسن سير العدالة الجنائية، حيث إن المشرع المصري نص في الدستور على أن حقوق الإنسان مكفولة، ونص صراحة على حق المتهم في الصمت في المادة الثالثة منه.

٢ .٢ .٥ أوجه الاتفاق والاختلاف بين موقف النظام السعودي والقانون المصري من ضمانة حق المتهم في الصمت

أوجه الاتفاق:

يتفق النظام السعودي مع القانون المصري في هذه الضمانة في الجملة، فالنظام السعودي يقرر للمتهم حقه في الصمت في جرائم الحدود المتعلقة بالله سبحانه وتعالى على وجه الخصوص؛ لأن الحدود تدرأ بالشبهات.

رتب كلٌّ منهما جزاء البطلان المتعلق بالنظام العام عند عدم مراعاة هذه الضمانة.

أوجه الاختلاف:

يختلفان في بقية الجرائم، التي فيها تعلق بحق العباد، أو الجرائم التعزيرية، فالمنظم السعودي لا يقر المتهم على الصمت، بل إنه يعتبر صمته نكولًا منه، وتجب مؤاخذته عليه، لا سيما مع توافر القرائن أو الدلائل التي تعضد الاتهام وتقويه، أما القانون المصري فيرى أن الصمت حق من حقوق المتهم الداخلة ضمن حقوقه في الدفاع.

---

(١) سرور، أحمد فتحي، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ج١، ص١٠٢٣.

٢ .٣ ضمانة حق المتهم في الدفاع في القانون والشريعة الإسلامية

استنادًا لمبدأ الشرعية الحاكم للدولة القانونية أو النظامية؛ فإنه يجب على المنظم أو المشرع كفالة إقامة التوازن بين حقوق الدولة (الادعاء العام)، وبين حقوق المتهم بالشكل الذي يضمن حريته، وجميع حقوقه، وكرامته الإنسانية، وحق المتهم في الدفاع عن نفسه بنفسه، أو توكيل محامٍ باعتباره واحدًا من جملة هذه الحقوق المكفولة التي تجب على الدولة حمايتها، واحترامها، وتمكين المتهم من مباشرته لها لضرورتها، ولزومها لتحقيق المحاكمة العادلة[١].

إن مفهوم حق الدفاع في المحاكمة الجنائية العادلة هو (حق أصيل يتمتع به المتهم بمجرد توجيه الاتهام إليه قانونًا ليستخدمه بنفسه أو عن طريق محاميه أمام القضاء لدحض التهمة المسندة إليه)[٢].

أهمية حق الدفاع في المحاكمة الجنائية

من خلال ما تقدم من تعريف حق الدفاع يتبين أنه حق لا يهدف إلى تحقيق مصالح خاصة بالمتهم فقط، وإنما يهدف إلى مصلحة أكبر وأعم وأشمل، وهي حماية مصالح المجتمع بأكمله، والمتمثلة في إظهار الحقيقة

---

(١) خوين، حسن بشيت، ضمانات المتهم في الدعوى الجزائية، دراسة مقارنة، (دار الثقافة للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمّان، ط ٢، ١٤٣١هـ) ج ٢، ص ١٢٠، وحجازي، إسراء حسين، ضمانات المحاكمة العادلة أمام القضاء الجنائي الدولي، مرجع سابق، ص ٢٤٨ ـ ٢٤٩.

(٢) القبائلي، سعد حماد صالح، ضمانات حق المتهم في الدفاع أمام القضاء الجنائي دراسة مقارنة، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٨م)، ص ١٦.

وتحقيق العدالة، وبالتالي فإن هذا الحق يعتبر معاونًا للقضاء في الوصول إلى حقائق غائبة منشودة، وفي المقابل لو غاب هذا الحق (حق الدفاع) فربما يؤدي ذلك إلى ضياع الحقوق وتزييف الحقائق، ما ينتج عنه في نهاية الأمر تضليل العدالة وإخفاء الحقيقة وضياعها والانزلاق في أخطاء قضائية خطيرة[1].

وبهذا يتبين أنه لا يختل معنى هذه الضمانة إذا قام المتهم بالدفاع عن نفسه بنفسه أو بواسطة محامٍ يختاره ويرتضيه، وقد وجدت أن هناك من الشراح من أفرد كلًّا منها بالحديث على اعتبار أنهما ضمانتان مستقلتان، فتناول كل ضمانة منهما على حدة، وهناك فريق آخر تحدث عنهما في ضمانة واحدة، باعتبار اتحاد الهدف والمضمون، ومنعًا للتكرار أثناء تناول نصوص المواد القانونية الخاصة بهما.

إن الحديث عن ضمانة حق المتهم في الدفاع في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية يستلزم الحديث عن هذه الضمانة في القانون الدولي، وفي الشريعة الإسلامية، وضمانة حق المتهم في الدفاع في النظام السعودي، وضمانة حق المتهم في الدفاع في القانون المصري، ثم أبين أوجه الاتفاق والاختلاف بين موقف النظام السعودي والقانون المصري من ضمانة حق المتهم في الدفاع؛ ولذا فإنني سأقسم هذا المبحث إلى خمسة مطالب على النحو التالي:

الأول: ضمانة حق المتهم في الدفاع في القانون الدولي.

الثاني: ضمانة حق المتهم في الدفاع في الشريعة الإسلامية.

الثالث: ضمانة حق المتهم في الدفاع في النظام السعودي.

---

(١) عبدالخالق، عبدالمعطي، ضمانات حقوق الإنسان في الدستور وقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠١٤م)، ص ٣٠٤، والقبائلي، سعد حماد صالح، ضمانات حق المتهم في الدفاع أمام القضاء الجنائي دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ١٦ ـ ١٧.

الرابع: ضمانة حق المتهم في الدفاع في القانون المصري.

الخامس: أوجه الاتفاق والاختلاف بين موقف النظام السعودي والقانون المصري من ضمانة حق المتهم في الدفاع.

٢ .٣ .١ ضمانة حق المتهم في الدفاع عن نفسه والاستعانة بوكيل أو محامٍ في القانون الدولي

أغلب المواثيق والعهود والاتفاقيات الدولية ـ إن لم يكن جميعها ـ نصت على هذه الضمانة، بهدف الوصول إلى محاكمة عادلة من الناحية الفعلية، وخصوصًا للمتهمين في الدعوى الجزائية، وأكدت على أن لكل فرد الحق أثناء محاكمته في الدفاع عن نفسه بنفسه أو بواسطة محامٍ يختاره للدفاع عنه:

١ ـ نصت الفقرة الأولى من المادة الحادية عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه: «كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئًا إلى أن تثبت إدانته قانونًا بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه».

٢ ـ أكدت الفقرة (ب) من ثالثًا من المادة الرابعة عشرة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه: «لكل متهم أن يُعطَى من الوقت ومن التسهيلات ما يكفيه لإعداد دفاعه وللاتصال بمحامٍ يختاره بنفسه»، كما نصت الفقرة (د) من (ثالثًا) من المادة نفسها على أنه: «من حق أي متهم أن يحاكم حضوريًّا، وأن يدافع عن نفسه بشخصه، أو بواسطة محامٍ من اختياره، وأن يخطر بحقه في وجود من يدافع عنه إذا لم يكن له من يدافع عنه، وأن تزوده المحكمة حكمًا، أي (وجوبًا) ـ كلما كانت مصلحة العدالة تقتضي ذلك ـ بمحامٍ

يدافع عنه دون تحميله أجرًا على ذلك، إذا كان لا يملك الوسائل الكافية لدفع هذا الأجر».

٣ ـ أكد المبدأ السابع عشر من مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن على أنه يحق للشخص المحتجز أن يحصل على مساعدة محامٍ وتقوم السلطة المختصة بإبلاغه بحقه فور القبض عليه مع توفير التسهيلات المعقولة لممارسته، وإذا لم يكن للمتهم محامٍ يختاره فإن له الحق في أن تعين له المحكمة محاميًا يدافع عنه بدون أن يتحمل المتهم أي تكاليف إذا كان لا يملك شيئًا، والفقرة الأولى من المبدأ الثامن عشر من المبادئ ذاتها أكدت على حق المتهم في الاتصال بمحاميه والتشاور معه.

٤ ـ أكدت الضمانة الخامسة من الضمانات التي تكفل حماية الذين يواجهون عقوبة الإعدام[1] على أنه: «لا يجوز تنفيذ عقوبة الإعدام إلا بموجب حكم نهائي صادر عن محكمة مختصة بعد إجراءات قانونية توفر كل الضمانات الممكنة لتأمين محاكمة عادلة، مماثلة على الأقل للضمانات الواردة في المادة (١٤) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك حق أي شخص مشتبه في ارتكابه جريمة يمكن أن تكون عقوبتها الإعدام أو متهم بارتكابها في الحصول على مساعدة قانونية كافية في كل مراحل المحاكمة».

٥ ـ أكدت مجموعة المبادئ الرئيسة حول دور المحامي في الفقرة الأولى منها على أنه: «لكلٍّ الحق في طلب المساعدة من محامٍ يختاره بنفسه

---

(١) اعتمدت هذه الضمانات بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٤/ ٥٠ المؤرخ في ٢٥ آيار/ مايو ١٩٨٤م.

لحماية حقوقه وإثباتها وللدفاع عنه في جميع مراحل الإجراءات الجنائية»، وفي الفقرة الثانية من المجموعة نفسها على أنه «تضمن الحكومات توفير إجراءات فاعلة وآليات قادرة على الاستجابة تتيح الاستعانة بالمحامين بصورة فعالة، وعلى قدم المساواة لجميع الأشخاص الموجودين على أراضيها الخاضعين لولايتها دون تمييز من أي نوع... إلخ»، كما بينت الفقرات من الخامسة إلى الثامنة أن الحكومات تضمن قيام السلطات المختصة فورًا بإبلاغ جميع الأشخاص بحقهم في المساعدة بمحامين يختارونهم أو أن يتم اختيار محامين على مستوى عالٍ من الخبرة والكفاءة التي تتفق مع طبيعة الجريمة المتهمين فيها وبدون مقابل مادي، مع كفالة إمكانية الاستعانة بمحامٍ فورًا خلال مدة لا تزيد على ثمانٍ وأربعين ساعة من وقت القبض عليهم أو احتجازهم مع توفير الفرص والتسهيلات اللازمة التي تكفي لأن يزور المحامون المتهمين ويتحدثوا معهم ويستشيروهم دون أي إبطاء أو مراقبة، وبسرية تامة.

٦ ـ نصت الفقرتان (ب) و(ج) من (ثالثًا) من المادة السادسة من الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان على أن يمنح المتهم الوقت الكافي والتسهيلات المناسبة لإعداد دفاعه، وأن له تقديم دفاعه بنفسه أو بمساعدة محامٍ يختاره هو، وإذا لم تكن لديه الإمكانات اللازمة لدفع تكاليف المحامي فإنها توفره له مجانًا كلما استدعى الأمر ذلك.

٧ ـ نصت الفقرات (ج، د، هـ) من (ثانيًا) من المادة الثامنة من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان على حق المتهم في الحصول على الوقت الكافي والوسائل المناسبة لإعداد دفوعه وأن له الحق في الدفاع عن نفسه شخصيًّا أو بواسطة محامٍ يختاره بنفسه، وأن له الحق في الاتصال

بمحاميه بحريّة وبسرية تامة، وإذا لم يستطع الاستعانة بمحام فإنه من حقه أن توفر له الدولة محاميًا من قبلها سواء بأجر أو بدون أجر، حسبما ينص عليه القانون المحلي.

٨ ـ نصت الفقرة (هـ) من المادة التاسعة عشرة من إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام على أن «المتهم بريء حتى تثبت إدانته بمحاكمة عادلة تؤمن له فيها كل الضمانات الكفيلة بالدفاع عنه».

٩ ـ أكد الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في الفقرة (د) من (١) من المادة السابعة على أن «حق التقاضي مكفول للجميع ويشمل ذلك حق الدفاع بما في ذلك الحق في اختيار مدافع عنه».

١٠ ـ نصت المادة السابعة من الميثاق العربي لحقوق الإنسان[١] على أن «المتهم بريء إلى أن تثبت إدانته بمحاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه».

١١ ـ أكدت الفقرتان (ج، د) من (١) من المادة الخامسة والخمسين من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي اهتمت بحقوق الأشخاص أثناء التحقيق على أنه «يحق للمتهم الاستعانة بالمساعدة القانونية التي يختارها، وإذا لم يكن لدى الشخص مساعدة قانونية توفر له تلك المساعدة في أي حالة تقتضي فيها دواعي العدالة ذلك، ودون أن يدفع الشخص تكاليف تلك المساعدة في أي حالة من هذا النوع، إذا لم تكن لديه الإمكانات الكافية لتحملها، ويجري استجوابه في حضور محامٍ، ما لم يتنازل الشخص طواعية عن حقه في

(١) اعتمد هذا الميثاق ونشر بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم (٥٤٢٧) المؤرخ في ١٥ سبتمبر ١٩٩٧م.

الاستعانة بمحامٍ»، كما نصت الفقرتان (ب) و(د) من (١) في المادة السابعة والستينً من النظام نفسه التي تناولت حقوق المتهم على أنه يتاح له ما يكفي من الوقت والتسهيلات لتحضير دفاعه، وللتشاور بحرية مع محامٍ من اختياره، وذلك في جو من السرية، وأن يكون حاضرًا في أثناءً المحاكمة، وأن يدافع عن نفسه بنفسه أو بالاستعانة بمساعدة قانونية من اختياره، وأن يبلغ إذا لم يكن لديه المساعدة القانونية بحقه هذا، وفي أن توفر له المحكمة المساعدة القانونية كلما اقتضت ذلك مصلحة العدالة، ودون أن يدفع أي أتعاب لقاء هذه المساعدة إذا لم تكن لديه الإمكانات الكافية لتحملها، وعلى هذا المعنى أكد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[١].

٢ .٣ .٢ ضمانة حق المتهم في الدفاع عن نفسه والاستعانة بوكيل أو محامٍ في الشريعة الإسلامية

إن الهدف من إيجاد منصب القضاء وما تفرع عنه من هيئات هو تحقيق المصلحة المتمثلة في جلب المنفعة ودرء الضرر؛ والذي يتجلى من خلال إنصاف المظلوم من الظالم، وإعادة الحقوق إلى أهلها ونصابها، ومحاسبة العابثين والمفسدين وكل من يحاول المساس بحق الأفراد والجماعة، ولأجل ذلك الهدف السامي كان من اللازم أن يُعطى المتهم الحق في الدفاع عن نفسه، مساواة بالمدعي الذي أُعطي الحق في عرض دعواه ضد المتهم[٢].

---

(١) انظر نص الفقرتين (ج) و(د) من (٢) من المادة (٥٥) من نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية.

(٢) التركماني، عدنان خالد، الإجراءات الجنائية الإسلامية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٨٤.

لقد سما المنهج الإسلامي بحماية هذا الحق إلى أبعد درجات الحماية، وحفظه أشد درجات الحفظ، ويتجلى ذلك في منحه للمتهم حق الدفاع عن نفسه مباشرة، أو توكيل محامٍ للدفاع عنه، إن لزم الأمر، وأعطى القاضي صلاحية تعيين المحامي عند حاجة المتهم لذلك، بل إن حماية الشريعة الإسلامية للمتهم لم تتوقف عند هذا الحد، حيث أوجبت أن يكون على إلمام كامل بجميع عناصر التهمة وملابساتها، والتأكد من سلامة المتهم ومدى إمكان مساءلته جنائيًّا وتمكين المتهم من الرد والدفاع عن نفسه، والعدول عن إقراره متى أراد ذلك، لا سيما إذا كان ذلك الإقرار هو الدليل الوحيد ضده[1]، ومن أدلة الشريعة الإسلامية على مشروعية حق المتهم في الدفاع عن نفسه ما يلي:

١ ـ قال تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ ﴿٢١﴾ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَىٰ دَاوُۥدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ ۖ قَالُوا۟ لَا تَخَفْ ۖ خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ فَٱحْكُم بَيْنَنَا بِٱلْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَٱهْدِنَآ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلصِّرَٰطِ ﴿٢٢﴾ إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِىَ نَعْجَةٌ وَٰحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِى فِى ٱلْخِطَابِ ﴿٢٣﴾ قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ ۖ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْخُلَطَآءِ لَيَبْغِى بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ۗ وَظَنَّ دَاوُۥدُ أَنَّمَا فَتَنَّٰهُ فَٱسْتَغْفَرَ رَبَّهُۥ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ۩ ﴿٢٤﴾ فَغَفَرْنَا لَهُۥ ذَٰلِكَ ۖ وَإِنَّ لَهُۥ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَـَٔابٍ ﴿٢٥﴾ يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴿٢٦﴾﴾ (ص).

---

(١) الكباش، خيري أحمد، الحماية الجنائية لحقوق الإنسان دراسة مقارنة في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والمبادئ الدستورية والمواثيق الدولية، مرجع سابق، ص ٦١٧ – ٦١٨.

وجه الاستشهاد من الآيات أن الله سبحانه وتعالى عاتب نبيه داود عليه السلام عندما حكم للمدعي دون أن يسمع رد المدعَى عليه وبيناته، كما أمره عز وجل بأن يحكم بين الناس بالحق والعدل ولا يتبع ما يمليه عليه هواه، وهو ما جعل داود عليه السلام يستغفر ربه ويخر ساجدًا منيبًا له[1]، فدلت هذه الآيات على وجوب سماع الدعوى وفهمها وسماع الدفاع من المتهم في الخصومة الجنائية، وأن ذلك من مقتضيات الحكم بين الناس بالعدل وعدم الجور حتى يكون الحكم موافقًا لأحكام الشريعة ومقاصدها وقواعدها الكلية التي نصت على أنه: (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)[2] كما جعلت (للوسائل أحكام المقاصد)[3].

٢ ـ دلت السنة النبوية على هذا الحق في قصة ماعز رضي الله عنه حينما أتى إلى النبي ﷺ معترفًا بالزنا ويريد من النبي ﷺ أن يطهره[4]، ووجه الدلالة من هذه القصة في مجمل رواياتها أن فيها معنًى جليًّا وواضحًا لضمانة حق المتهم، وهو ماعز رضي الله عنه، في الدفاع عند قاضيه محمد ﷺ، فمع أن ماعزًا رضي الله عنه جاء إلى النبي ﷺ مقرًّا ومعترفًا

---

(١) القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، ج ١٥، ص ١٧٧ وما بعدها.

(٢) البورنو، محمد صدقي، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، مرجع سابق، ص ٣٩٣، والبدري، محمد أحمد، الضمانات الدستورية للمتهم في مرحلة المحاكمة الجنائية دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، (جامعة طنطا، كلية الحقوق، جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة) ص ٢٩٩ - ٣٠٠.

(٣) البورنو، محمد صدقي، موسوعة القواعد الفقهية، (مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ١٤٢٤هـ)، ج ٨، ص ٧٧٥.

(٤) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، ج ٨، ص ١٦٧، رقم الحديث (٦٨٢٤).

بالزنا وهو يعلم بالنتيجة الحتمية والعقوبة المقررة له ـ وهي الرجم ـ فإن النبي ﷺ أقام لماعز رضي الله عنه دفاعًا لم يقمه ماعز لنفسه، وقصد الرسول ﷺ من ذلك أن يَعْدِلَ ماعزٌ أو يتراجع عن هذا الإقرار، لأنه الدليل الوحيد في هذه القضية، فلما أصر ماعز رضي الله عنه على هذا الإقرار أمام الرسول ﷺ الذي تأكد من سلامة إدراكه وتمييزه لما يقر به وتأكد هذا الإقرار منه أربع مرات والرسول ﷺ في كل مرة يشيح بوجهه الكريم عنه علّه يرجع، فلما تأكد الرسول عليه الصلاة والسلام من سلامة ماعز من العته والجنون ومن كل ما يؤثر عليه سأله: «ماذا تريد بإقرارك هذا؟»، قال ﷺ: أريد أن تطهرني، فالذي يتبين أن القاضي هنا، وهو الرسول ﷺ، قد منح ماعزًا الذي يقف في موقف الاتهام فرصة في مواجهة التهمة وأدلتها والرد عليها، ثم قام القاضي بواجبه وهو التأكد من سلامة المتهم الواقف أمامه من كل ما قد يؤثر على دليل الاتهام والتأكد من أن المتهم قد فهم التهمة الموجهة إليه والدليل القائم ضده ونتيجة ذلك الدليل[1]، وهذه هي حقيقة ضمانة دفاع المتهم عن نفسه.

أما ما يخص الاستعانة بوكيل أو محامٍ أثناء المحاكمة فقد اعترف النظام الإسلامي بهذا الحق وأقر للمتهم هذه الضمانة بدليل ما ورد في القرآن الكريم على لسان نبيه موسى عليه السلام عندما طلب من ربه سبحانه وتعالى أن يرسل معه أخاه هارون؛ لأنه أفصح منه في اللسان، وأقوى منه في الحجة، عندما أمره ربه بالذهاب إلى فرعون وبني إسرائيل لدعوتهم، قال تعالى:

(١) الكباش، خيري أحمد، الحماية الجنائية لحقوق الإنسان دراسة مقارنة في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والمبادئ الدستورية والمواثيق الدولية، مرجع سابق، ص ٦١٨ - ٦١٩.

﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي قَتَلْتُ مِنْهُمْ نَفْسًا فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ ﴿٣٣﴾ وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴿٣٤﴾ ﴾ (القصص).

وجه الاستشهاد من هاتين الآيتين أن نبي الله موسى عليه السلام حينما أرسله ربه عز وجل إلى بني إسرائيل خاف منهم لأنه سبق أن قتل واحدًا منهم، فطلب من ربه أن يرسل معه أخاه هارون عليه السلام مدافعًا عنه في التهمة المنسوبة إليه، وهي القتل، حيث إن هارون عليه السلام كان أفصح من أخيه موسى عليه السلام وأبلغ في الحجة، ومن أسباب تقرير ضمانة حق المتهم في الاستعانة بمحامٍ أن المتهم قد ينتابه بعض الاضطرابات النفسية نتيجة الاتهام، وهو ما قد ينتج عنه تشتت في الذهن وضياع للأفكار فلا يستطيع تقديم دفاعه بالشكل الصحيح والمطلوب، فيحتاج إلى الاستعانة بمحامٍ يساعده ويمنعه من الوقوع في الخطأ عند عرضه لدفوعه بحيث يساعد القاضي على تحقيق العدالة وكشف الحقيقة[1]، كما أن للوكالة بالخصومة أساسًا شرعيًّا، فقد قال تعالى: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُوا۟ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ إِن يُرِيدَآ إِصْلَٰحًا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَآ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا ﴿٣٥﴾ ﴾ (النساء)، فالحكمان هما في الحقيقة وكيلان عن طَرَفَي النزاع أو الخلاف.

وبهذا يتبين كيف كفلت الشريعة الإسلامية حق المتهم في الدفاع أيًّا كانت وسيلته، سواء بأن يتولى المتهم الدفاع عن نفسه بنفسه أو بواسطة محامٍ يستطيع معه عرض دفاعه بصورة صحيحة تخدم القاضي في الوصول

(١) البدري، محمد أحمد، الضمانات الدستورية للمتهم في مرحلة المحاكمة الجنائية دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، مرجع سابق، ص ٣٠٧.

إلى الحق وإصدار الحكم العادل في الدعوى، ما يدل على تفوق الشريعة الإسلامية على سائر القوانين الوضعية منذ أكثر من ألف وأربعمائة عام[1].

٢ .٣ .٣ ضمانة حق المتهم في الدفاع عن نفسه والاستعانة بوكيل أو محامٍ في النظام السعودي

لقد أكد النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية على أن المملكة دولة إسلامية تطبق في سياستها وجميع تعاملاتها أحكام الشريعة الإسلامية القائمة على الكتاب والسنة والعدل والشورى والمساواة[2] كما أكدت المادة السادسة والعشرون من الدستور ذاته على أنه: (تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية)، ومقتضى ذلك أن المملكة العربية السعودية ـ منهجًا ودستورًا ـ تراعي كل ما يتعلق بحقوق الإنسان، ومن جملة حقوق الإنسان التي راعتها الشريعة الإسلامية وأحكامها حق المتهم في الدفاع عن نفسه بنفسه أو عن طريق توكيل محامٍ يدافع عنه أثناء محاكمته، وعلى صعيد الأنظمة الإجرائية أكد نظام الإجراءات الجزائية على التالي:

١ ـ أكد في مادته الأولى على أنه: «تطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية، وفقًا لما دل عليه الكتاب والسنة، وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة وتتقيد في إجراءاتها بما ورد في هذا النظام»، فهذه المادة تقتضي أن يُمَكَّنَ المتهم من الدفاع عن نفسه بأي وسيلة مشروعة لا تتعارض مع أحكام الشريعة ونصوص هذا النظام.

(١) البدري، محمد أحمد، الضمانات الدستورية للمتهم في مرحلة المحاكمة الجنائية، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، مرجع سابق، ص ٣٠٧.

(٢) أكدت على ذلك نصوص المواد (١، ٧، ٨، ٢٣) من النظام الأساسي للحكم.

٢ ـ أكد في المادة الثالثة منه على حق المتهم في الدفاع عن نفسه، وله الحق في توكيل محامٍ إن أراد ذلك، حيث نصت على أنه «لا يجوز توقيع عقوبة جزائية على أي شخص إلا بعد ثبوت إدانته بأمر محظور شرعًا أو نظامًا بعد محاكمة تجرى وفقًا للمقتضى الشرعي»، ومما يقصد بالمقتضى الشرعي في هذه المادة أن يُمَكَّنَ المتهم من حقه في الدفاع عن نفسه مباشرة أو بواسطة محامٍ يدافع عنه.

٣ ـ منحت الفقرة الأولى من المادة الرابعة الحق للمتهم صراحة في الاستعانة بوكيل أو محامٍ للدفاع عنه في مرحلتي التحقيق والمحاكمة، فنصت على أنه: «يحق لكل متهم أن يستعين بوكيل أو محامٍ للدفاع عنه في مرحلتي التحقيق والمحاكمة».

٤ ـ أعطت المادة التاسعة والثلاثون بعد المائة المتهم الحق في الاستعانة بمحامٍ عند حضوره الوجوبي أمام المحكمة في الجرائم الكبيرة، كما منحته الحق في أن يطلب من المحكمة أن تندب له محاميًا للدفاع عنه على نفقة الدولة، أما في الجرائم الأخرى (أي غير الكبرى) فأجاز له النظام ندب محامٍ أو وكيل يختاره لتقديم دفاعه[1]، كما أوجب النظام على المحكمة عند توجيه التهمة إلى المتهم أن تسمع أقواله وتناقشه فيها مناقشة تفصيلية، سواءٌ في حالة إقرار المتهم أو في إنكاره، وفي حالة إنكار المتهم أو امتناعه عن الإجابة فعلى المحكمة أن تبدأ في

(١) آل ظفير، سعد بن محمد، الإجراءات الجنائية في المملكة العربية السعودية، دراسة تفصيلية تأصيلية لنظام الإجراءات الجزائية السعودي، (مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط ٢، ١٤٣٦هـ)، ص ٢٠١ وما بعدها، والموجان، إبراهيم حسين، إيضاحات على نظام الإجراءات الجزائية، (د. ن، ط ٢، ١٤٢٧هـ)، ص ١٨٤ وما بعدها.

النظر في باقي الأدلة وأن تستجوب المتهم استجوابًا مفصلًا حولها، وما تضمنته الدعوى[1].

٥ ـ أكدت المادة الثالثة والسبعون بعد المائة من النظام ذاته على حق المتهم أو وكيله في الدفاع، فقد نصت على وجوب أن تسمع المحكمة دعوى المدعى العام ثم جواب المتهم أو وكيله أو محاميه عنها، ثم دعوى المدعي بالحق الخاص، ثم جواب المتهم أو وكيله أو محاميه عنها، وأعطت الحق لكل طرف في التعقيب والرد على الطرف الآخر، وأن يكون المتهم هو آخر من يتكلم، وفي هذا دليل على أن المنظم السعودي قد منح المتهم الحق في الدفاع عن نفسه والاستعانة بوكيل أو محامٍ لو أراد ذلك، وإذا حكمت المحكمة في الدعوى دون أن تتيح الفرصة للمتهم أو محاميه لإبداء دفوعهم فإن حكمها يعد باطلًا ويجب نقضه لما وقع فيه من إخلال صريح بحق الدفاع[2].

٦ ـ فصلت اللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات الجزائية[3] في مادتها السادسة والتسعين الحديث عن الإجراءات اللازمة للاستعانة بمحامٍ على نفقة الدولة[4].

---

(١) هذا ما نصت عليه المادتان (١٦١، ١٦٢) من نظام الإجراءات الجزائية، والموجان، إبراهيم حسين، إيضاحات على نظام الإجراءات الجزائية، مرجع سابق، ص ٢٠٩ - ٢١٤.

(٢) الحجيلان، صلاح إبراهيم، الملامح العامة لنظام الإجراءات الجزائية السعودي ودوره في حماية حقوق الإنسان، (منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بيروت، ١٤٢٧هـ)، ص ٤٠٢.

(٣) صدرت اللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات الجزائية بموجب القرار رقم (١٤٢) وتاريخ ٢١/ ٣/ ١٤٣٦هـ.

(٤) آل ظفير، سعد بن محمد، الإجراءات الجنائية في المملكة العربية السعودية دراسة تفصيلية تأصيلية لنظام الإجراءات الجزائية السعودي، مرجع سابق، ص ٢١٢ وما بعدها.

ويرى أحد شراح النظام السعودي وجوب تعيين محامٍ للمتهم في القضايا الكبيرة ليدافع عنه، وإذا لم يعين المتهم محاميًا من عنده وجب على المحكمة أن تعين له محاميًا تختاره من جهتها[1].

الوكالة في الترافع عن الآخر أمام المحاكم السعودية

لم يُعَرِّفْ نظام المحاماة السعودي ولا لائحته التنفيذية الوكيل، ولم تبين المقصود منه، إلا أنه باستقراء نصوص النظام ولائحته التنفيذية يتبين أن المقصود بالوكيل كل شخص له حق الترافع عن الآخرين أمام المحاكم أو ديوان المظالم أو اللجان المشار إليها في المادة الأولى من نظام المحاماة، وليس من المحامين المقيدين في جدول الممارسين[2].

أوجه الاتفاق والاختلاف بين المحامي والوكيل

يتفق الوكيل والمحامي في اشتراط النظام في عدم ممارستهما لأي وظيفة حكومية باستثناء ما ورد في اللائحة التنفيذية بخصوص الوكيل من أنه يتولى الترافع عن الأجهزة الحكومية رئيس الجهاز، أو رئيس فرع الجهاز، أو من يفوضه من موظفي الجهاز بمذكرة رسمية للجهة المترافع أمامها، على أن يكون الموظف سعودي الجنسية[3]، وكذلك في حمل الجنسية السعودية، ويختلفان في التالي:

أولًا: أجاز النظام ممارسة مهنة المحاماة للمحامي السعودي ولغير السعودي، مع مراعاة الاتفاقيات المعمول بها بين المملكة وبلد من يرغب في

---

(١) الدرعان، عبدالله بن عبدالعزيز، المبسوط في قواعد الإجراءات الجزائية، (مكتبة التوبة، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٣٤هـ)، ص ٩٠٠ وما بعدها.

(٢) انظر المادة الثامنة عشرة من نظام المحاماة السعودي.

(٣) انظر الفقرة (١) من المادة (١٨) من اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة السعودي.

مزاولة مهنة المحاماة إذا كان غير سعودي[1]، بخلاف الوكيل، فإنه لا تجوز الوكالة إلا للشخص السعودي، ولم يجز النظام لغير السعودي التوكل عن الآخر والترافع عنه أمام المحاكم والجهات المختصة.

ثانيًا: لم يجز النظام للوكيل التوكل والترافع في أكثر من ثلاث قضايا منفردة لأكثر من ثلاثة أشخاص منفردين، ولا تقبل وكالته عن غيرهم[2]، باستثناء بعض الحالات الواردة في النظام، مثل الوكالة عن الأزواج أو الأصهار أو الأشخاص من ذوي القربى حتى الدرجة الرابعة، والممثل النظامي للشخص المعنوي، والوصي والقيم وناظر الوقف في قضايا الوصاية والقوامة ونظارة الوقف التي يقومون عليها[3].

والذي أراه أن جواز توكيل غير المحامي في النظام السعودي يعتبر من السلبيات، وليس من الإيجابيات، في ظل توجه العالم نحو التخصص.

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

هذه الضمانة من المبادئ المنصوص عليها في أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية، وبالتالي فإن إهمالها وعدم مراعاتها يستوجبان بطلان المحاكمة بطلانًا مطلقًا لمخالفته قاعدة إجرائية جوهرية[4] إعمالًا لنص المادة السابعة والثمانين بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائية.

---

(١) انظر المادة (٣) من نظام المحاماة السعودي.

(٢) انظر المادة الثامنة عشرة من نظام المحاماة السعودي.

(٣) انظر الفقرة (٥) من المادة (١٨) من نظام المحاماة السعودي.

(٤) الحرقان، عبدالحميد بن عبدالله، شرح نظام الإجراءات الجزائية، (مطابع الحميضي، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٣٦هـ)، ص ٥٠.

٢ .٣ .٤ ضمانة حق المتهم في الدفاع عن نفسه والاستعانة بوكيل أو محامٍ في القانون المصري

احترم القانون المصري حق المتهم في الدفاع عن نفسه وتوكيل محامٍ للدفاع عنه وأكد عليه، فقد أكد الدستور المصري في مادته الرابعة والخمسين على أنه: «في جميع الأحوال لا تجوز محاكمة المتهم في الجرائم التي يجوز الحبس فيها إلا بحضور محامٍ موكل أو منتدب»، كما نصت المادة السادسة والتسعون من الدستور ذاته على أن «المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية عادلة تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه»، كما أكدت المادة الثامنة والتسعون على أن حق دفاع المتهم عن نفسه سواء بالأصالة عن نفسه أو بالوكالة عن المتهم (أي: بمحامٍ) مكفول، وبين أنّ ضمانات استقلال المحامي وحماية حقوقه من ضمان كفالة حق المتهم في الدفاع، كما ألزم المشرع المصري القانون المصري بمساعدة غير القادرين ماليًّا عند حاجتهم إلى الالتجاء إلى القضاء والدفاع عن حقوقهم، ويعني «حق الدفاع أصالة مكفول» أنه يحق للمتهم أن يبدي وجهة نظره بحرية تامة بخصوص كل ما يتعلق بالاتهام الموجه ضده وتطبيق أحكام القانون عليه، وما يتبع ذلك من حقه في تقديم أدلة النفي ومناقشة أدلة الإثبات المقدمة ضده والطعن في الحكم الصادر ضده، أما حق الدفاع بالوكالة فيعني حق المتهم في توكيل محامٍ يتولى مهمة الدفاع عنه وعرض وجهة نظره أمام المحكمة في شأن الدعوى المقامة ضده[1]، ويتضح من ذلك أن الجرائم التي يجوز فيها حبس المتهم لا تجوز فيها محاكمة المتهم

(١) أبو خضرة، محمد الغرياني المبروك، استجواب المتهم وضماناته في مراحل الدعوى الجزائية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، منشورة، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠١١م)، ص ١٢٠١.

إلا بحضور محاميه أيًّا كان نوع الجريمة ما دامت مما يجوز فيه الحبس، وهذا ما نصت عليه المادة الرابعة والخمسون من الدستور المصري، والمنوه عنها أعلاه، وكذلك المادة السابعة والثلاثون بعد المائتين من قانون الإجراءات الجنائية المصري، والتي أوجبت على المحكمة إذا لم يكن للمتهم الحاضر في جنحة معاقب عليها بالحبس وجوبًا محام؛ أن تندب له محاميًا للدفاع عنه[1]، أما في الجنايات فإنه من المبادئ المقررة أنْ يكون لكل متهم في جناية من يدافع عنه، وقد أكد قانون الإجراءات الجنائية هذا المبدأ[2] فأوجب على المحامي العام من تلقاء نفسه أن يندب محاميًا لكل متهم بجناية إذا تمت إحالته إلى محكمة الجنايات إن لم يكن قد وكل محاميًا للدفاع عنه، وهذا المبدأ لا يعدّ ضمانة للمحامي فقط، وإنما هو ضمانة لحسن سير العدالة الجنائية، حيث إن المحامي لو تخلف عن الجلسة بدون عذر ولم يعين مكانه من ينوب عنه؛ حكم عليه من محكمة الجنايات بغرامة مقدارها خمسون جنيهًا، مع عدم الإخلال بالمحاكمة التأديبية إذا اقتضاها الحال[3].

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

هذه الضمانة من المبادئ الأساسية المتعلقة بالعدالة، ومن المبادئ الوثيقة الصلة بمبدأ «البراءة الأصلية»، وبالتالي فإنها تعد من المبادئ المتعلقة بالنظام

(١) سرور، أحمد فتحي، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ج ١، ص ١٣٥٣ - ١٣٥٤.

(٢) هذا ما نصت عليه المادة (٢١٤) من قانون الإجراءات الجنائية المصري.

(٣) هذا ما نصت عليه المادة (٣٧٥) من قانون الإجراءات الجنائية المصري، وانظر سرور، أحمد فتحي، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ج ١، ص ١٣٥٥، وأبو خضرة، محمد الغرياني المبروك، استجواب المتهم وضماناته في مراحل الدعوى الجزائية دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ١٢١٥ وما بعدها، ومهدي، عبدالرؤوف، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ١٥٥٦ وما بعدها، وكذلك ص ١٥٨٤ وما بعدها.

العام، ومراعاتها مراعاة لحسن سير العدالة الجنائية، لذا رتب المشرع المصري على إهمالها وعدم مراعاتها جزاء البطلان المتعلق بالنظام العام[1].

٢ .٣ .٥ أوجه الاتفاق والاختلاف بين موقف النظام السعودي والقانون المصري من ضمانة حق المتهم في الدفاع عن نفسه والاستعانة بوكيل أو محامٍ

أوجه الاتفاق:

١ ـ يتفق النظام السعودي مع القانون المصري في إقراره لمبدأ حق المتهم في الاستعانة بمحامٍ أثناء المحاكمة، وأنه إذا لم يستطع المتهم الاستعانة بمحامٍ على حسابه الخاص لقلة موارده المالية يجب على المحكمة أن تعين له محاميًا للدفاع عنه على نفقتها متى رأت المحكمة ضرورة ذلك، وحاجة المتهم الملحة لمن يدافع عنه.

٢ ـ رتب كلٌّ منهما جزاء البطلان المطلق المتعلق بالنظام العام عند إهمال هذه الضمانة وعدم مراعاتها.

أوجه الاختلاف:

١ ـ تميز القانون المصري على النظام السعودي عندما أوجب الاستعانة بمحامٍ في حال كون الجريمة من جرائم الجنايات، بخلاف المنظم السعودي، فإنه لم يلزم المحكمة بتوكيل محامٍ للدفاع عن المتهم في الجرائم المعاقب عليها بالقتل أو القطع أو الرجم إلا في حال طلب المتهم ذلك من المحكمة، أو رأت المحكمة ضرورة ذلك.

---

(١) عبدالمنعم، سليمان، بطلان الإجراء الجنائي، (دار الجامعة الحديثة، مصر، الإسكندرية، ١٩٩٩م)، ص ٨٩.

٢ ـ أجاز النظام السعودي مسألة توكيل غير المحامي ولو لم يكن يحمل رخصة محاماة، بخلاف القانون المصري الذي لم يتطرق لموضوع التوكيل أصلًا.

٢ .٤ ضمانة حق المتهم في الاستعانة بمترجم في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية

٢ .٤ .١ ضمانة حق المتهم في الاستعانة بمترجم في القانون الدولي

يقصد بالمترجم: «شخص تندبه المحكمة لترجمة أقوال المتهم إذا كان لا يتكلم لغة تفهمها المحكمة، ووضعه هو وضع الخبير»[١].

يحق لكل متهم بارتكاب فعل جنائي الحصول على مساعدة مترجم متخصص ذي كفاءة عالية وبـدون مقابل، وذلك عند جهله باللغة المستخدمة في المحكمة أو عدم فهمه لها حتى يساعده على فهم الاتهامات والاستفسارات والأسئلة الموجهة له، وينقل للمحكمة رده على الاتهامات الموجهة إليه[٢]، وبالتالي فإن هذا الحق يعتبر حقًّا أساسيًّا للمتهم حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه[٣].

(١) مجمع اللغة العربية، معجم القانون، مرجع سابق، ص ٣٣٦، مادة (مترجم).

(٢) حجازي، إسراء حسين، ضمانات المحاكمة العادلة أمام القضاء الجنائي الدولي، مرجع سابق، ص ٢٦٠، وأبو خضرة، محمد الغرياني، استجواب المتهم وضماناته في مراحل الدعوى الجنائية دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ٨٢٩ وما بعدها، ومحب الدين، محمد مؤنس، شرح قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

(٣) النقبي، جمال محمد خلفان، الإجراءات الجنائية أمام المحكمة الجنائية الدولية، (أكاديمية شرطة دبي، كلية القانون وعلوم الشرطة، دولة الإمارات العربية المتحدة، إمارة دبي، رسالة ماجستير، منشورة، ١٤٣٢هـ)، ص ١٧٠.

إن المقصود من هذه الضمانة التيسير على المحكمة في الوصول إلى الحقيقة وتحقيق العدالة، وكذلك التسهيل على المتهم في مباشرة حقه في الدفاع والحصول في النهاية على محاكمة عادلة.

إن حقيقة مهمة المترجم أثناء المحاكمة مساعدة القاضي في فهم كل ما يتلفظ به المتهم، ما يساعد القاضي على الإلمام بجوانب الدعوى المختلفة، وصولًا إلى الحقيقة كما ذكرت.

وإذا دفع المتهم بجهله باللغة الرسمية فإن ذلك يعد دفعًا موضوعيًّا يقتضي إثارته أمام محكمة الموضوع، ولا يقبل أمام محكمة الطعن أو الاستئناف، ومن مقتضيات الاستعانة بمترجم للمتهم الأجنبي أثناء المحاكمة أن يكون للمتهم الحق في ترجمة كل الأوراق والمستندات الواردة في الدعوى، التي يعتبر من الضروري إحاطة المتهم علمًا بمحتواها؛ وصولًا إلى الهدف المنشود وهو تحقيق العدالة[1].

لقد اعترفت المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية بهذه الضمانة وأقرتها، ومن تلك الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق ما يلي:

١ ـ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في فقرته الأولى من المادة الحادية عشرة نصَّ على أن «كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئًا إلى أن تثبت إدانته قانونًا بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه»، ومما تقتضيه هذه المادة أن توفير المترجم الكفء مع المتهم حتى يساعده أثناء محاكمته من أهم الضمانات القانونية اللازمة لدفاع المتهم عن نفسه.

(١) حجازي، إسراء حسين، ضمانات المحاكمة العادلة أمام القضاء الجنائي الدولي، مرجع سابق، ص ٢٦١، وأبو خضرة، محمد الغرياني، استجواب المتهم وضماناته في مراحل الدعوى الجنائية، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ٨٣٠ وما بعدها.

٢ ـ العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية نصَّ في الفقرة (و) من (ثالثًا) من المادة الرابعة عشرة على أنه: «يزود المتهم بترجمان إذا كان لا يفهم أو لا يتكلم اللغة المستخدمة في المحكمة».

٣ ـ مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن[١].

٤ ـ مجموعة الضمانات التي تكفل حماية الذين يواجهون عقوبة الإعدام[٢].

٥ ـ مبادئ حماية الأشخاص المصابين بمرض عقلي وتحسين العناية بالصحة العقلية[٣].

٦ ـ إعلان القاهرة حول حقوق الإسلام[٤].

٧ ـ الاتفاقية الأوربية لحماية حقوق الإنسان[٥].

---

(١) انظر المبدأ الرابع عشر منها.

(٢) اعتمدت هذه المجموعة بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١٩٨٤/ ٥٠) المؤرخ في ٢٥ آيار/ مايو ١٩٨٤م، وانظر: الضمانة الخامسة التي نصت على «عدم جواز تنفيذ عقوبة الإعدام إلا بموجب حكم نهائي صادر من محكمة مختصة بعد إجراءات قانونية توفر كل الضمانات الممكنة لتأمين محاكمة عادلة» ومقتضى هذه المادة أنه من الضمانات القانونية اللازمة للمحاكمة العادلة الاستعانة بمترجم إن استدعت الحاجة ذلك.

(٣) اعتمدت ونشرت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٤٦/ ١١٩) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١م، وانظر: (٢) من المبدأ الثامن عشر من هذه المبادئ والمتعلق بالضمانات الإجرائية.

(٤) انظر الفقرة (هـ) من المادة التاسعة عشرة.

(٥) انظر الفقرة (هـ) من المادة السادسة.

٨ ـ الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان[١].

٩ ـ الميثاق العربي لحقوق الإنسان[٢].

١٠ ـ نظام روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية[٣].

٢ .٤ .٢ ضمانة حق المتهم في الاستعانة بمترجم في الشريعة الإسلامية

إن من أهم القواعد والأسس الحاكمة لإجراءات التحقيق النهائي العادل فهم جميع الجوانب المتعلقة بالدعوى واستيعابها حتى يتمكن القاضي من الوصول إلى الحق والحكم الصحيح في الدعوى المطروحة أمامه؛ لأن الوصول إلى الحقيقة أمر واجب، والقاضي مأمور به، وذلك لا يتأتى إلا بفهم الدعوى المطروحة أمامه واستيعابها.

لقد أجازت الشريعة الإسلامية للقاضي الاستعانة بالمترجم المشهود له بالعدالة والصلاح عند الحاجة إليه[٤]، لأن المترجم يساعد القاضي ويعاونه

---

(١) انظر الفقرة (أ) من رقم (٢) من المادة الثامنة.

(٢) انظر المادة السابعة من مواد الميثاق، التي فيها يقتضي مفهوم (القانونية) وكذلك (تأمين حقوق الدفاع) التأكيد على حق المتهم في مترجم عند جهله باللغة المستخدمة في المحكمة.

(٣) انظر الفقرة (ج) من (١) من المادة (٥٥).

(٤) ابن أبي الدم، كتاب أدب القضاء، مرجع سابق، ص ٣٣٠ وما بعدها، وابن فرحون، محمد، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٥، وحيدر، علي خواجة، درر الحكام في شرح مجلة الأحكام، تعريب فهمي الحسيني، (دار الجيل، لبنان، بيروت، ١٤١٤هـ)، ج١، ص ٧٢، وزيدان، عبدالكريم، نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص ٤٩، والجويني، أبو المعالي، غياث الأمم في التياث الظلم، مرجع سابق، ص ١٧٥.

في الوصول إلى الحقيقة عن طريق ترجمة أقوال أطراف الدعوى إلى القاضي متى لزم الأمر، وكان لا يعرف لغتهم[1]، وقد نص الفقهاء على أنه إذا قَدِمَ إلى القاضي رجل أعجمي، ولم يفهم القاضي كلامه، فإنه يترجم له رجل ثقة عدل؛ لأن الترجمة بمنزلة الشهادة، فلا يقوم بها إلا من تُقبل منه الشهادة، وقول المترجم مقبول في جرائم الحدود والقصاص وسائر الحقوق؛ لأن الحاجة إلى معرفة الكلام قائمة مع عجز القاضي عنها[2] وإلا فكيف يمكن للقاضي فهم الدعوى والحكم فيها وهو جاهل بلغة أحد أطرافها؟!

وقد ورد اعتراض على هذا الأمر مضمونه أن قول المترجم يعد بدلًا عن قول الأصيل (المتهم)، ولا يصار إلى البدل إلا عند العجز عن قول الأصيل، والأبدال في الحدود والعقوبات لا مجال فيها، قياسًا على الشهادة على الشهادة، وكتاب القاضي على القاضي.

ويجاب عن هذا الاعتراض بأن ما ورد في هذا الاعتراض لا ينطبق على هذه المسألة؛ لأن الحكم هنا لا يبنى على قول المترجم، وإنما يبنى على قول الأصيل الذي ينقله المترجم حرفيًّا بمعناه، ولا يعرف كلام الأصيل إلا عن طريقه، ولا يصح أن يقال: إن الحكم هنا قائم على البدل؛ لأن الترجمة نقل للأصيل وليست بدلًا عنه، وكون قيام الحكم على قول المترجم مقام الحكم بالأصل وكونه لم يصر إليه إلا بعد العجز عن قول الأصيل؛ فإن ذلك لا يعني بحال من الأحوال أن يصير كلام

---

(١) زيدان، عبدالكريم، نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص ٤٩.

(٢) عبدالعزيز، عمر (الحسام الشهيد)، شرح أدب القاضي للإمام أبي بكر الخصاف، تحقيق الشيخ أبي الوفاء الأفغاني، والشيخ أبي بكر الهاشمي، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ١٤١٤هـ)، ص ٢٨٧.

المترجم بدلًا عن كلام الأصيل، بدليل أن البينة لا يصار إليها إلا عند العجز عن الإقرار وليست بدلًا عنه[1].

وأرى أن الاستعانة بالمترجم الثقة أثناء المحاكمة الجنائية عند الحاجة إليه ترتقي من درجة الجواز إلى درجة الوجوب؛ إعمالًا لقواعد الشريعة الإسلامية الكلية ومقاصدها وأدلتها التي نصت على أنَّه: (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)[2] كما أنّ (الوسائل لها أحكام المقاصد)[3]، ويدل على ذلك مقتضى قول الله عز وجل مخاطبًا نبيه داود عليه الصلاة والسلام: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴿٢٦﴾﴾ (ص)، وهذا دليل واضح على أنه يجب على القاضي أن يحكم بين الناس بالحق والعدل، ولا يتبع ما يمليه عليه هواه[4]، كما دلت هذه الآية أيضًا على وجوب استيعاب القاضي للدعوى وفهمها وسماع كلام المتهم في الخصومة الجنائية وفهمه فهمًا سليمًا، وذلك لا يتأتى مع المتهم الأجنبي الذي لا يستطيع القاضي فهم لغته إلا عن طريق مترجم ثقة؛ لأن ذلك من

---

(١) عبدالعزيز، عمر (الحسام الشهيد)، شرح أدب القاضي للإمام أبي بكر الخصاف، مرجع سابق، ص ٢٨٧ وما بعدها.

(٢) البورنو، محمد صدقي، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، مرجع سابق، ص ٣٩٣، والبدري، محمد أحمد، الضمانات الدستورية للمتهم في مرحلة المحاكمة الجنائية، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، مرجع سابق، ص ٢٩٨ وما بعدها.

(٣) البورنو، محمد صدقي، موسوعة القواعد الفقهية، (مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ١٤٢٤هـ)، ج ٨، ص ٧٧٥.

(٤) القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، ج ١٥، ص ١٧٧ وما بعدها.

مقتضيات الحكم بين الناس بالعدل وعدم الجور، وحتى يكون الحكم موافقًا لأحكام الشريعة ومقاصدها.

٢ .٤ .٣ ضمانة حق المتهم في الاستعانة بمترجم في النظام السعودي

من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام القضائي في المملكة العربية السعودية أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للمحاكم، وقد أكد النظام القضائي السعودي على أن يكون هناك مترجم يعاون القاضي في نقل أقوال أطراف الدعوى من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية؛ إذ إنه لا يجوز أن تُجْرَى المحاكمة بغير اللغة العربية، ولو اتفق الخصوم على ذلك[١].

إن نظام العدالة الجنائية السعودي كغيره من نظم العدالة الجنائية الأخرى، يعتمد إلى حد كبير على اعتراف المتهم كدليل في إثبات ارتكابه للجريمة المنسوبة إليه، ما يعني أنه يجب على القاضي بذل الوسع في تحري صحة هذا الاعتراف، وأنه موافق لما تضمنه من معلومات توافرت لدى سلطة التحقيق الابتدائي[٢].

لقد حرص المنظم السعودي على مراعاة تحري صحة الاعتراف الصادر من المتهم وخُلُوِّه من كل ما قد يعتريه من عيوب، فأوجب أن تُتلى لائحة الدعوى على المتهم، وأن توضح له، وأن يُعطى صورة منها، ثم تسأله

---

(١) مخلوف، أحمد صالح، الوسيط في شرح التنظيم القضائي الجديد بالمملكة العربية السعودية، (معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٣٤هـ)، ص ٤٥٣.

(٢) الحرقان، عبدالحميد بن عبدالله، شرح نظام الإجراءات الجزائية، مرجع سابق، ص ٢٤٦.

المحكمة عن الجواب، وراعى أن المتهم قد لا يجيد اللغة العربية فأوجب مراعاة ذلك، وأن يتم توجيه التهمة له وتزويده بكل ما يخص الدعوى من إجراءات بلغته التي يفهمها ويجيدها، وقد بينت اللائحة التنفيذية في الفقرة الأولى من المادة الثانية عشرة بعد المائة أنه «إذا لم يكن المتهم يفهم اللغة العربية؛ تُتلَى عليه لائحة الدعوى في جلسة المحكمة بلغته»، كما نصت المادة الثالثة والعشرون من نظام المرافعات الشرعية السعودي على أنَّ «اللغة العربية هي اللغة الرسمية للمحاكم وتسمع أقوال الخصوم والشهود ونحوهم من غير الناطقين باللغة العربية عن طريق مترجم، وتقدم ترجمة معتمدة من مكتب مرخص له باللغة العربية للأوراق المكتوبة بلغة أجنبية».

إن استعانة القاضي بالمترجم أمر ضروري، ولو مع إجادته للغة الأجنبية التي يتكلم بها المتهم أو الشاهد، وذلك حتى يتفرغ لأداء مهمته القضائية من ناحية، وحتى لا يتكون لديه رأي سابق في موضوع الدعوى من ناحية أخرى، وعليه فإنه يجب ألا يكون المترجم من الخصوم، أو من الشهود في الدعوى، كما أنه على المترجم أن يقوم بعمله بصدق وإخلاص وأمانة، فينقل الأقوال كما سمعها، كما تشمل الترجمة بمعناها الواسع لغة الإشارة الخاصة بالصم والبكم، حيث يتمكن القاضي من فهمها عند الحاجة إليها، وذلك إذا كان الخصوم أو أحدهم من ذوي الاحتياجات الخاصة الذين لا يستطيعون السمع أو النطق[1].

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

كل ما يوصل إلى حفظ الحقوق وصيانتها واحترام كرامة الإنسان هو مطلوب الشريعة الإسلامية ومقصدها، وضمانة حق المتهم في الاستعانة

(١) مخلوف، أحمد صالح، الوسيط في شرح التنظيم القضائي الجديد بالمملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٤٥٣ وما بعدها.

بمترجم من أهم الضمانات وأوكدها؛ لأن المتهم لن يستطيع الدفاع عن نفسه ودرء التهمة عنه ما لم يستطع فهم لغة المحكمة، وقد نصت القاعدة الشرعية على أنه: «ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب»، وعليه فإن عدم مراعاة هذه الضمانة وإهمالها مخالفة إجرائية جوهرية ومخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية، ما يجب معه بطلان المحاكمة بطلانًا مطلقًا[1] وفقًا لما نصت عليه المادة السابعة والثمانون بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائية السعودي.

٢ .٤ .٤ضمانة حق المتهم في الاستعانة بمترجم في القانون المصري

الأصل في المحاكمة أن تكون باللغة العربية، لأنها اللغة الرسمية في الدولة؛ استنادًا إلى المادة الثانية من الدستور المصري، التي نصت على أن «الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع»، وقد نص قانون السلطة القضائية المصري[2] على أن يلحق بكل محكمة العدد اللازم من المترجمين يقومون بنقل أقوال الخصوم أو الشهود إلى العربية بعد حلف اليمين[3]، فالذي يتضح أن طبيعة عمل هذه المادة محصور في الترجمة من ـ وإلى ـ اللغة العربية؛ لكون أطراف الدعوى أو أحدهم غير ناطق بالعربية[4]، أي أنه في حال تعذر إجراء المحاكمة باللغة الرسمية، وهي اللغة العربية، فإنه يجب على المحكمة الاستعانة

(١) الحرقان، عبدالحميد بن عبدالله، شرح نظام الإجراءات الجزائية، مرجع سابق، ص ٥٠.

(٢) قانون السلطة القضائية المصري رقم (٤٦) لعام (١٩٧٢م).

(٣) انظر المادة (١٦٥) من قانون السلطة القضائية المصري.

(٤) محب الدين، محمد مؤنس، شرح قانون الإجراءات الجنائية، ج ٢، مرجع سابق، ص ١٣٠.

بوسيط، وهو (المترجم)، بعد حلفه اليمين؛ لأن إجراءات المحاكمة لا بد أن تكون بلغة مفهومة للخصوم، وترتبط أهمية هذا الحق بضمانة حضور المتهم لجلسات المحاكمة لتمكينه من متابعة إجراءات الدعوى وأدلتها وتقديم دفاعه في ضوء ذلك[1]، حيث إن مبدأ مواجهة الخصوم يقتضي تمكين كل خصم من الاطلاع على حقيقة الاتهام الموجه إليه، وكذلك الاطلاع على أدلة خصمه ومناقشتها ودحضها، ما يستلزم الحوار بلغة المحكمة نفسها التي تنظر الدعوى[2] وهذا ما أكد عليه القانون المصري، حيث نص على أنَّ «لغة المحاكم هي اللغة العربية، وعلى المحكمة أن تسمع أقوال الخصم أو الشهود الذين يجهلونها بواسطة مترجم بعد حلف اليمين»[3].

إن الاستعانة بمترجم أمر موضوعي تقدره المحكمة في ضوء حرصها على حسن سير العدالة الجنائية، كما أن اللغة هي الوسيلة الأساسية للاتصال في جميع الإجراءات القانونية[4]، ومن ثم فإن إعمال العدالة يستوجب إيجاد القدرة الكافية على فهم لغة الإجراءات، وبناءً على ذلك، فإنه من المنطقي تزويد المتهم بمترجم بدون مقابل مادي ـ كالمحامي تمامًا ـ عند جهله باللغة التي تُجْرَى بها المحاكمة، وكانت موارده المالية لا تمكنه من الاستعانة بمترجم على نفقته الخاصة[5].

(١) سرور، أحمد فتحي، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ج ١، ص ١٣٤٨.

(٢) محب الدين، محمد مؤنس، شرح قانون الإجراءات الجنائية، ج ٢، مرجع سابق، ص ١٦٠.

(٣) انظر المادة (١٩) من قانون السلطة القضائية المصري.

(٤) حماد، محمد يوسف، حقوق وضمانات المتهم في مراحل الدعوى الجنائية دراسة مقارنة، ص٢٤١.

(٥) محب الدين، محمد مؤنس، شرح قانون الإجراءات الجنائية، ج ٢، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

لا يختلف الحال في القانون المصري عن الحال في النظام السعودي، لأن القانون المصري قد نص صراحة على ضرورة وجود مترجم عند الحاجة إليه، وجعله أمرًا موضوعيًّا تقدره المحكمة بناءً على ما يخدم حسن سير العدالة الجنائية، وبالتالي فإنه عندما يوجب الأمر إحضار مترجم وتغفل المحكمة هذا الأمر فإن المحاكمة تكون باطلة بطلانًا متعلقًا بالنظام العام[1].

٢ .٤ .٥ أوجه الاتفاق والاختلاف بين موقف النظام السعودي وموقف القانون المصري من ضمانة حق المتهم في الاستعانة بمترجم

يتفق النظام السعودي مع القانون المصري في إقراره لضمانة حق المتهم في الاستعانة بمترجم من حيث المبدأ، ويختلفان في التالي:

١ ـ اختلف القانون المصري عن النظام السعودي حين جعل المترجمين جزءًا من تشكيل المحكمة، بخلاف النظام السعودي، فلم ينص على ذلك.

٢ ـ اختلف النظام السعودي عن القانون المصري عندما أوجب الاستعانة بالمترجم دون مقابل عند الحاجة إليه استنادًا لمجانية التقاضي، بخلاف القانون المصري، فإنه أجاز الاستعانة بمترجم، ولكن على حساب المتهم، إلا أن يعجز عن تحمل التكاليف المالية، فعندئذٍ تتكفل المحكمة بدفع التكاليف، مثل المحامي تمامًا.

---

(١) عبدالمنعم، سليمان، بطلان الإجراء الجنائي، مرجع سابق، ص ٨٩ وما بعدها.

٢ .٥ ضمانة حق المتهم في تكليفه بالحضور وإحاطته علمًا بالتهمة الموجهة إليه وفي وجاهية المحاكمة في القانون والشريعة الإسلامية

٢ .٥ .١ ضمانة حق المتهم في تكليفه بالحضور وإحاطته علمًا بالتهمة الموجهة إليه وفي وجاهية المحاكمة في القانون الدولي

يُقصد بحق تكليف المتهم بحضور جلسات المحاكمة أن يتم تمكينه من حضور جلسات التحقيق النهائي الذي تجريه المحكمة في حضور جميع الخصوم في الدعوى[١].

ويُقصد بحق المتهم في إحاطته بالتهمة الموجهة إليه حق المتهم في معرفة الادعاءات والوقائع والأفعال المسندة إليه أو المشتبه في أنه ارتكبها؛ حتى يتمكن من تحقيق الدفاع عن نفسه[٢].

ويُقصد بوجاهية المحاكمة «وجوب أن تُجْرَى جميع إجراءات المحاكمة وجاهة، أي بصوت مسموع في الجلسة التي تعقدها»[٣]، بمعنى أن الخصوم والشهود والخبراء يدلون بأقوالهم وجاهةً أمام القاضي، وكذلك يناقشون فيها الطلبات، والدفوع، وتتم مرافعات الادعاء والدفاع كلها شفهيًّا، حيث

(١) القاضي، محمد محمد مصباح، حق الإنسان في محاكمة عادلة، دراسة مقارنة، (دار النهضة، مصر، القاهرة، ط ٢، د. ت)، ص ٨٥.

(٢) حجازي، إسراء حسين، ضمانات المحاكمة العادلة أمام القضاء الجنائي الدولي، مرجع سابق، ص ٢٤٦.

(٣) السعيد، كامل، مفهوم المحاكمة العادلة وضماناتها، بحث من ضمن مجموعة أبحاث بعنوان دراسات جنائية معمقة في الفقه والقانون والقضاء المقارن، مرجع سابق، ص ٣٠٥.

إنها تُعد من القواعد الأساسية التي تتميز بها إجراءات المحاكمة بصفة عامة، ولأن القاضي يعتمد على ما يُطرح أمامه في الجلسة لتكوين عقيدته، ولأن الشفهية تستند أصلًا إلى أساس فكري يساعد القاضي على بذل وسعه من أجل التوصل إلى حقيقة الأمر الجنائي وعدم اتخاذ الموقف السلبي من طرفي الخصومة[1].

إن مما يقتضيه حق المتهم في الدفاع عن نفسه ما يلي:

أولًا: تمكينه من حضور التحقيق النهائي الذي تجريه المحكمة؛ لأن حضوره يسهل له مناقشة الأدلة المقدمة ضده، ودحضها في الوقت المناسب، وهذا من الأصول العامة التي تقوم عليها الدعوى[2].

ثانيًا: أحقية كل طرف من الأطراف بإحاطته علمًا إحاطة شاملة بأدلة خصمه وبكل ما يطرح في الدعوى بصفة عامة، مع إعطائه الفرصة كاملة في الاطلاع عليها وتفنيدها ثم الرد عليها، إقرارًا وتحقيقًا لمبدأ المساواة بين الخصوم.

ثالثًا: وجوب أن تكون الأحكام الصادرة عن المحكمة ناتجة عن قناعة تامة بما توصلت إليه من حقائق أثناء سير إجراءات نظر الدعوى وجلساتها بحضور الخصوم، وما تم تقديمه من وثائق ومستندات نوقشت وجاهة وشفاهة أمام المحكمة، وبالتالي لا يجوز للقاضي أن يقضي بعلمه الشخصي.

---

(١) أبو خضرة، محمد الغرياني، استجواب المتهم وضماناته في مراحل الدعوى الجنائية، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ١١٤١ وما بعدها.

(٢) خوين، حسن بشيت، ضمانات المتهم في مرحلة الدعوى الجزائية، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ج٢، ص ١٢٧.

رابعًا: عدم جواز إبعاد أي طرف من أطراف الخصومة عن جلسات المحكمة أثناء نظر الدعوى ومناقشتها نهائيًّا إلا عند ارتكاب الخصم أي تصرف يقصد منه التشويش أو الإساءة، فيجوز للمحكمة إخراجه لمدة معينة ثم تتم إعادته إلى الجلسة[1].

إن ما يعزز أهمية هذه الضمانة المتمثلة في حضور المتهم المحاكمة وإحاطته علمًا بالتهمة الموجهة إليه وشفهية الترافع فيها هو أن في ذلك نوعًا من الرقابة على صحة الإجراء، وإدخال الطمأنينة إلى نفس المتهم[2].

لقد أكد القانون الدولي أهمية مراعاة تلك الضمانة، وتضمنته كثير من الاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية ذات العلاقة والصلة بحقوق الإنسان كما يلي:

١ ـ نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الفقرة الأولى من المادة الحادية عشرة منه على أن «كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئًا إلى أن يثبت ارتكابه لها قانونًا في محاكمة علنية تكون قد وفرت له فيها جميع الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه»، ومما تقتضيه هذه المادة أن من الضمانات اللازمة لدفاع المتهم عن نفسه ودحض الاتهام عنه تكليفه بالحضور وإحاطته علمًا بالتهمة المنسوبة إليه، وشفهية المحاكمة.

٢ ـ نص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في الفقرة (أ) من (ثالثًا) من المادة الرابعة عشرة على أن يتم إعلام المتهم سريعًا وبالتفصيل وفي لغة يفهمها بطبيعة التهمة الموجهة إليه وأسبابها.

---

(١) سديرة، نجوى يونس، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص ٢٦٣ وما بعدها.

(٢) عبدالمنعم، سليمان، بطلان الإجراء الجنائي، مرجع سابق، ص ١٦٢ وما بعدها.

٣ ـ نصت الفقرة (د) من (ثالثًا) من المادة نفسها على حق المتهم في المحاكمة الحضورية.

٤ ـ نصت المادة الخامسة من الضمانات التي تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام على أنه (لا يجوز تنفيذ عقوبة الإعدام إلا بموجب حكم نهائي صادر عن محكمة مختصة بعد إجراءات قانونية توفر كل الضمانات الممكنة لتأمين محاكمة عادلة، مماثلة على الأقل للضمانات الواردة في المادة (١٤) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية... إلخ).

٥ ـ أكدت الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان هذا المبدأ، فنصت الفقرة (أ) من (ثالثًا) من المادة السادسة على وجوب إخطار المتهم فورًا وبلغة يفهمها وبالتفصيل بطبيعة الاتهام الموجه ضده وسببه، كما نصت المادة نفسها في (أولًا) على أنه «لكل شخص عند الفصل في حقوقه المدنية والتزاماته أو في اتهام جنائي موجه إليه الحق في مرافعة علنية... إلخ»، ومعنى الترافع ومقتضاه شفهية المحاكمة، والمعنى ذاته أكدت عليه بقية الفقرات التالية.

٦ ـ مبادئ حماية الأشخاص المصابين بمرض عقلي وتحسين العناية بالصحة العقلية[١].

٧ ـ إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام[٢].

٨ ـ الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان[٣].

---

(١) انظر الفقرة (٥) من المبدأ الثامن عشر.
(٢) مقتضى الفقرة (هـ) من المادة التاسعة عشرة.
(٣) انظر الفقرة (ب) من (ثانيًا) من المادة الثامنة.

٩ ـ الميثاق العربي لحقوق الإنسان[١].

١٠ ـ نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية في فقرته الأولى من المادة الخامسة والخمسين.

٢ .٥ .٢ ضمانة حق المتهم في تكليفه بالحضور وإحاطته علمًا بالتهمة الموجهة إليه وفي وجاهية المحاكمة في الشريعة الإسلامية

الأصل في الفقه الإسلامي عدم صحة نظر القاضي للدعوى مع غياب أحد الخصوم، ولا أن يدخل أحد الخصوم مجلس الخصوم دون الآخر، ولا يجيب في غياب الآخر[٢]، إن تكليف المتهم بالحضور وإحاطته بتهمته ومواجهته بها أمر مهم وضروري، وتتبلور تلك الأهمية في تمكين المتهم من الاستفادة من حقه في الدفاع عن نفسه، حيث إن تكليفه بالحضور يكون من أجل إحاطته بالتهمة، فإذا حضر المتهم أحيط علمًا بالتهمة المنسوبة إليه، وإحاطته بالتهمة المنسوبة إليه هي في جملتها الوجاهية التي إذا حصلت عرف المتهم كيف يدافع عن نفسه، وهذا هو ما تقتضيه الشريعة الإسلامية[٣].

ومن الأدلة على اعتبار الشريعة الإسلامية لهذه الضمانة ما يلي:

---

(١) انظر المادة السابعة التي نصت على أن قانونية المحاكمة والضمانات الضرورية للدفاع تقتضي تكليف المتهم بالحضور وإحاطته علمًا بالتهمة الموجهة إليه وأن تكون المرافعة شفهية.

(٢) ابن فرحون، محمد، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٣، وياسين، محمد نعيم، نظرية الدعوى بين الشريعة الإسلامية وقانون المرافعات المدنية والتجارية، ص ٤٤٠.

(٣) التركماني، عدنان خالد، الإجراءات الجنائية الإسلامية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٢٠٤.

١ ـ حديث صفوان بن أمية رضي الله عنه أنه طاف بالبيت وصلى، ثم لف رداء له من برد، فوضعه تحت رأسه، فنام، فأتاه لص، فاستله من تحت رأسه، فأخذه، فأتى به النبي ﷺ، فقال: إن هذا سرق ردائي، فقال له النبي ﷺ: «أسرقت رداء هذا؟» قال: نعم. قال: «اذهبا به فاقطعا يده»[١].

٢ ـ ما ورد في قصة العسيف حينما قال النبي ﷺ: «اغد يا أنيس إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها»، قال: فغدا عليها، فاعترفت، فأمر بها رسول الله ﷺ، فرجمت[٢].

٣ ـ ما رواه علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن قاضيًا، فقلت: يا رسول الله، ترسلني وأنا حديث السن، ولا علم لي بالقضاء! فقال: «إن الله سيهدي قلبك، ويثبت لسانك، فإذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقضين حتى تسمع من الآخر، كما سمعت من الأول، فإنه أحرى أن يتبين لك القضاء»، قال: فما زلت قاضيًا، أو: ما شككت في قضاء بعد[٣].

تدل هذه الأحاديث بعد التأمل فيها على أن فيها إعلامًا للمتهمين بالتهم المنسوبة إليهم حين قال صفوان رضي الله عنه: (إن هذا سرق ردائي)، كما أن

---

(١) النسائي، أحمد بن شعيب، سنن النسائي، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، (مكتب المطبوعات الإسلامية، سوريا، حلب، ط ٢، ١٤٠٦هـ)، ج ٨، ص ٦٩، الحديث رقم (٤٨٨١) وصححه الألباني.

(٢) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٩١، رقم الحديث ٢٧٢٤ باب الشروط التي لا تحل في الحدود.

(٣) أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، (المكتبة العصرية، لبنان، بيروت، د. ت)، ج ٣، ص ٣٠١، رقم الحديث ٣٥٨٢، باب كيف القضاء، حسنه الألباني.

فيه دليلًا على وجاهية المحاكمة حين سأل رسول الله ﷺ المتهم: «أسرقت رداء هذا؟»، وهو بهذا يعطي المتهم ضمانة الدفاع عن نفسه في التهمة الموجهة إليه، كما أن رسول الله ﷺ لم يقتنع بهذا الاعتراف إلا لعلمه بأنه ناتج عن إدراك كامل من المتهم بطبيعة التهمة المنسوبة إليه[1]، وكذلك حينما أمر النبي ﷺ أنيسًا بالذهاب إلى المرأة وسؤالها، فإن في السؤال إبلاغًا لها بالتهمة المنسوبة إليها ومواجهة لها بالتهمة أثناء محاكمتها، ولم تنفذ بحقها العقوبة إلا بعد علمها وإحاطتها بالتهمة وإعطائها فرصتها في الدفاع عن نفسها، وفي الحديث الثالث دلالة على وجوب حضور المتهم، وسماع أقواله منه مباشرة، وهذا هو معنى وجاهية المحاكمة.

كما أجمع الفقهاء على أن المدعَى عليه إذا كان متهمًا بما يُدَّعَى به عليه ذلك فقد وجب على الحاكم أن يسمع من المتهم[2].

إن وجاهية المحاكمة وشفهيتها تقتضي أن تتم جميع إجراءات المحاكمة من طلبات ودفوع مشافهة، وبمواجهة جميع الخصوم، وأن يكون ذلك بصوت مسموع، وأن يدلي الشهود والخبراء بأقوالهم مشافهة، وألا يكتفي القاضي بما ورد في محاضر التحقيق المكتوبة، بل يعتبرها تمهيدًا للتحقيق الشفهي النهائي الذي يتم مباشرة من القاضي، ويواجه به الخصوم حتى يصل إلى درجة الاقتناع، كما أن في حضور المتهم للمحاكمة دورًا إيجابيًّا يتيح له تفنيد أدلة الاتهام، مع تقدير المحكمة لشخصيته أثناء توجيه الاتهام

(١) التركماني، عدنان خالد، الإجراءات الجنائية الإسلامية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٩٩ وأيضًا ص ٢٠٤ وما بعدها.

(٢) ابن حزم، علي بن أحمد، مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، د. ت)، ص ٥٤.

له، وكذلك الاستفسارات، كما يفتح أمامه باب مراعاة الظروف المخففة والاستفادة منها[1].

٢ .٥ .٣ ضمانة حق المتهم في تكليفه بالحضور وإحاطته علمًا بالتهمة الموجهة إليه وفي وجاهية المحاكمة في النظام السعودي

عند رفع القضية وإحالتها إلى المحكمة المختصة بنظر الدعوى يجب تكليف المتهم بالحضور أمامها استنادًا للمادة الخامسة والثلاثين بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائية التي نصت على أنه: «إذا رفعت الدعوى إلى المحكمة فإنه يكلف المتهم بالحضور أمامها، ويستغنى عن تكليفه بالحضور إذا حضر الجلسة ووجهت إليه التهمة»، كما أنه يجب على المحكمة توجيه التهمة للمتهم في الجلسة، وأن تتلى عليه لائحة الدعوى المقدمة من الادعاء العام وتوضح له ويعطى صورة منها ثم تسأله المحكمة عن جوابه عن الدعوى[2]، وهذا ما نص عليه نظام الإجراءات الجزائية في مادته الستين بعد المائة التي أكدت أنه: «تُوَجَّهُ التهمة إلى المتهم في الجلسة وتتلى عليه لائحة الدعوى وتوضح له ويعطى صورة منها ثم تسأله المحكمة الجواب عن ذلك»، كما نصت أن يكون تبليغ المتهم بالحضور طبقًا للقواعد المقررة في نظام المرافعات الشرعية السعودي[3] حيث يسلم أمر التبليغ إلى من وُجهت إليه (المتهم) في مكان إقامته أو عمله إن وجد، وإلا فيسلمها إلى من يقرر أنه وكيله أو يعمل في

(١) الزحيلي، محمد، الإجراءات الجنائية الشرعية دراسة مقارنة مع الأنظمة والقوانين المعاصرة، (دار الفكر المعاصر، لبنان، بيروت، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م)، ج ١، ص ٣٣٦ وما بعدها.

(٢) آل ظفير، سعد بن محمد، الإجراءات الجنائية في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٢١٤.

(٣) انظر المادة السابعة والثلاثين بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائية السعودي.

خدمته أو أنه من الساكنين معه من أهله وأقاربه وأصهاره، فإذا لم يوجد منهم أحد أو امتنع من وجد عن التسلم أو كان قاصرًا فيسلم الصورة ومرفقاتها بحسب الأحوال إلى عمدة الحي أو مركز الشرطة أو رئيس المركز أو معرف القبيلة الذين يقع مكان إقامة الموجه إليه التبليغ في نطاق اختصاصهم حسب الترتيب السابق مع أخذ توقيعهم على الأصل بالتسلم[1]، كما يعتبر مكان وقوع الجريمة هو آخر محل إقامة للمتهم ما لم يثبت خلافه[2] ويكون إبلاغ الموقوفين والمسجونين بوساطة مدير التوقيف أو السجن أو من يقوم مقامهما[3]، فإذا لم يتم إعلان ورقة التكليف بالحضور أصلًا أو لم يبلغ المتهم بالحضور تبليغًا صحيحًا ونتج عنه تغيبه وعدم حضوره فإن المحكمة لا تعتبر متصلة بالدعوى نظامًا وتكون إجراءات المحاكمة وما نتج عنها من أحكام باطلة[4].

إن الأصل في حضور إجراءات المحاكمة للمتهم هو الجواز، بمعنى أنه حق له، وليس واجبًا عليه، لذا فإن المقصود من هذه الضمانة تمكين المتهم من حضور الجلسات ومتابعة الإجراءات، وليس الحضور الفعلي، أي أنه إذا تم تمكين المتهم من الحضور ولم يحضر فإن الإجراءات تكون سليمة وصحيحة، وإلا لاتخذ المتهم تغيبه المتعمد عن حضور الإجراءات عذرًا

(١) انظر المادة الرابعة عشرة من نظام المرافعات الشرعية السعودي.
(٢) انظر المادة السابعة والثلاثين بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائية السعودي.
(٣) انظر المادة الثامنة والثلاثين من نظام الإجراءات الجزائية السعودي.
(٤) المزمومي، محمد، الشامل في شرح نظام الإجراءات الجزائية في المملكة العربية السعودية، (المركز القومي للإصدارات القانونية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠١٦م)، ص ١٦٨، وعوض، محمد محيي الدين، أصول الإجراءات الجزائية (نظرية البطلان)، مرجع سابق، ص ٨٩ وما بعدها.

لإبطال المحاكمة[1]، إلا أن المنظم السعودي قد أوجب حضور المتهم في الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف[2] مع عدم الإخلال بحقه في الاستعانة بوكيل أو محام، وأجاز له فيما عداها أن ينيب عنه وكيلًا أو محاميًا لتقديم دفاعه، وللمحكمة في كل الأحوال أن تأمر بحضوره شخصيًّا[3].

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

هذه الضمانة ضرورية لإحقاق الحق ونشر العدل والمحافظة على حقوق المتهم التي أكدت عليها الشريعة الإسلامية، وفي مقدمتها حق «البراءة الأصلية»، لأنه عندما يسمح للمتهم بحضور محاكمته ويحاط علمًا بالتهمة الموجهة إليه، وتكون محاكمته بمواجهته وحضوره فإنه سيستطيع حينها الدفاع عن نفسه ومعرفة كل ما يدور في جلسة المحاكمة، بخلاف ما لو كانت المحاكمة غيابية، وهذا الحق كفلته الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية، وبالتالي فإن عدم مراعاة هذه الضمانة يستوجب بطلان المحاكمة بطلانًا مطلقًا، وفقًا لما نصت عليه المادة السابعة والثمانون بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائية.

---

(١) الحرقان، عبدالحميد بن عبدالله، شرح نظام الإجراءات الجزائية، مرجع سابق، ص ٢٣٥ وما بعدها.

(٢) الجرائم الكبيرة هي جرائم يتم تحديدها من قبل وزير الداخلية بناءً على ما يرفع له من رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام استنادًا إلى المادة الثانية عشرة بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائية التي نصت على أنه: «يحدد وزير الداخلية بناءً على توصية رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام ما يعد من الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف وينشر ذلك في الجريدة الرسمية»، وكان آخر قرار صدر من وزير الداخلية بهذا الخصوص هو القرار رقم (٢٠٠٠) المؤرخ في ١٠/ ٦/ ١٤٣٥هـ.

(٣) انظر المادة (١٣٩) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي.

٢ .٥ .٤ ضمانة حق المتهم في تكليفه بالحضور وإحاطته علمًا بالتهمة الموجهة إليه وفي وجاهية المحاكمة في القانون المصري

اعتبر القانون المصري حضور المتهم إجراءات المحاكمة الجنائية من أهم الضمانات التي يجب توفيرها له، والسبب في ذلك أن الحضور حق مقرر له ولمصلحته حتى يتمكن من تحضير دفاعه ومناقشة شهود الخصم، وباقي أطراف الخصومة، وحتى يحيط إحاطة تامة خلال حضوره بجميع عناصر الدعوى المطروحة أمام المحكمة في هذه المرحلة الحاسمة التي تدخل فيها الدعوى حوزة القضاء، ليقول في المتهم كلمته الأخيرة، سواء بالبراءة أو بالإدانة[١]، وبالتالي فإن القانون المصري يقضي بحق المتهم في حضور جميع مراحل التحقيق النهائي، وعدم جواز إبعاده عن الجلسات إلا في الأحوال المبينة في القانون، حتى يتمكن المتهم من مراقبة السير في التحقيق وأقوال المتهمين الآخرين والشهود وليوجه أسئلته إليهم وليحضر دفاعه بناءً على ذلك، ولذلك فإن إبعاد المتهم عن الجلسة بدون مبرر قانوني يُعدُّ مخالفة قانونية، وبالتالي فإن حضور المتهم جلسات المحاكمة شرط أساسي وضروري لصحتها، وإبعاده دون سبب يؤدي إلى بطلانها بطلانًا متعلقًا بالنظام العام[٢]، وقد أكد القانون المصري على هذه الضمانة في المادة السبعين بعد المائتين من قانون الإجراءات الجنائية بقوله: «يحضر المتهم الجلسة بغير قيود ولا أغلال، إنما تُجرى عليه الملاحظة اللازمة، ولا يجوز إبعاده عن الجلسة أثناء نظر الدعوى، إلا إذا وقع منه تشويش يستدعى ذلك، وفى هذه

(١) القبائلي، سعد حماد صالح، ضمانات حق المتهم في الدفاع أمام القضاء الجنائي دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص١٧١.

(٢) موسى، أبو السعود عبدالعزيز، ضمانات المتهم (المدعى عليه) وحقوقه في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، مرجع سابق، ص ٩٢٣ وما بعدها.

الحالة تستمر الإجراءات إلى أن يمكن السير فيها بحضوره، وعلى المحكمة أن توقفه على ما تم في غيبته من الإجراءات».

إن تمكين المتهم من حضور جلسات المحاكمة ما هو إلا تحقيق لمقتضيات الحياد وتمكين للقاضي من الوفاء بواجب تفريد العقوبة بالنسبة للمتهم، فإذا ظهر أن المتهم لم يبلغ أو كان تبليغه تبليغًا باطلًا وجرت المحاكمة في غيابه كان الحكم فيها باطلًا؛ لأن الإعلان المستوفي لشرائط سلامته القانونية هو وحده الذي يصل المتهم بالدعوى أمام قضاء الحكم، وهو وحده المعيار القانوني لتوافر التمكين للحضور بالنسبة له، كما أن المتهم إذا لم يتمكن من حضور جلسات المحاكمة أو أي إجراء من إجراءاتها التي تجريها المحكمة كان ذلك الإجراء باطلًا ومبطلًا للحكم الناتج عنه إذا استند القاضي إلى ذلك الإجراء في حكمه، لأن المتهم لم يتمكن من مناقشة الدليل المستفاد منه[1]، وبناءً على ذلك فإنه لا يجوز إبعاد المتهم عن جلسات المحاكمة إلا في حالات استثنائية حددها القانون، وتعتبر المحاكمة في هذه الحالة حضورية؛ لأن الإبعاد كان بسبب ارتكابه خطأ منه[2].

وإذا حضر المتهم المحكمة من تلقاء نفسه سقط حقه في التكليف بالحضور، لأن المقصود من التكليف والإبلاغ بالحضور قد حصل، وهو الحضور إلى المحكمة، وهذا ما نص عليه قانون الإجراءات الجنائية المصري، حيث أكد على جواز الاستغناء عن تكليف المتهم بالحضور إذا حضر الجلسة ووجهت إليه التهمة من النيابة العامة[3].

---

(١) أبو عامر، محمد زكي، الإجراءات الجنائية، (منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بيروت، ٢٠١٠م)، ص ٨٢٩ وما بعدها.

(٢) أبو عامر، محمد زكي، الإجراءات الجنائية، المرجع السابق، ص ٨٣١.

(٣) انظر المادة (٢٣٢) من قانون الإجراءات الجنائية المصري.

لقد أخذ المشرع المصري بهذه الضمانة وأوجب حضور المتهم في جرائم الجنايات والجنح المعاقب عليها قانونًا بالحبس الفوري، أما في المخالفات والجنح غير المعاقب عليها بالحبس الفوري فأجاز المشرع أن يوكل المتهم وكيلًا ينوب عنه في حضور إجراءات المحاكمة وتقديم دفاعه مع احتفاظ المحكمة بحقها في تكليف المتهم بالحضور شخصيًّا، حيث نص القانون المصري على أنه: «يجب على المتهم فى جنحة معاقب عليها بالحبس الذي يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به أن يحضر بنفسه، أما في الجنح الأخرى وفى المخالفات فيجوز له أن ينيب عنه وكيلاً لتقديم دفاعه، وهذا مع عدم الإخلال بما للمحكمة من الحق في أن تأمر بحضوره شخصيًّا»[1]، وأعطى القانون المتهم وجميع الخصوم الحق في الاطلاع على أوراق الدعوى بمجرد إعلانهم بالحضور أمام المحكمة[2].

إن الفرق الجوهري بين حضور المتهم التحقيق الابتدائي وحضوره التحقيق النهائي هو أن حضوره التحقيق الابتدائي ماديٌّ، بينما حضوره التحقيق النهائي حضور فعال، لأنه حين يحضر المحاكمة يكون له حق مناقشة الخصوم وشهودهم وتفنيد أدلتهم وتوجيه الأسئلة إلى من يشاء من الخصوم، وبناءً على هذه الأهمية وجبت دعوته لحضور إجراءات المحاكمة بناءً على إجراءات قانونية صحيحة[3].

---

(١) انظر المادة (٢٣٧) من قانون الإجراءات الجنائية المصري.

(٢) انظر المادة (٢٣٦) من قانون الإجراءات الجنائية المصري.

(٣) القبائلي، سعد حماد صالح، ضمانات حق المتهم في الدفاع أمام القضاء الجنائي دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ١٨٤ وما بعدها.

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

رتب القانون المصري جزاء البطلان المتعلق بالنظام العام عند عدم مراعاة هذه الضمانة، لتعلقه بحسن سير العدالة الجنائية[1].

٢ .٥.٥ أوجه الاتفاق والاختلاف بين موقف النظام السعودي والقانون المصري من ضمانة حق المتهم في تكليفه بالحضور وإحاطته علمًا بالتهمة الموجهة إليه وفي وجاهية المحاكمة

يتفق النظام السعودي مع القانون المصري في إقرارهما هذه الضمانة، وتتجلى مظاهر هذا الاتفاق في النقاط التالية:

١ ـ أن المتهم له حق حضور محاكمته، وليس لأحد الحق في أن يمنعه منها إلا في أحوال معينة حددها النظام والقانون.

٢ ـ للمتهم الحق في إحاطته علمًا بالتهمة المنسوبة إليه.

٣ ـ للمتهم الحق في أن تكون المحاكمة وجاهية (حضورية).

٤ ـ إلزام المتهم بالحضور في القضايا الكبيرة الموجبة للتوقيف في النظام السعودي، وفي جرائم الجنايات والجنح المعاقب عليها بالحبس الفوري في القانون المصري، مع الاتفاق بينهما أيضًا على عدم الإخلال بحقه في الدفاع عن نفسه والاستعانة بمحامٍ للدفاع عنه.

٥ ـ أعطى كلٌّ من النظام السعودي والقانون المصري الحقَّ للمحكمة في إلزام المتهم بالحضور متى رأت ضرورة حضوره بغض النظر عن نوع التهمة المنسوبة إليه.

٦ ـ رتب كلٌّ منهما جزاء البطلان المطلق المتعلق بالنظام العام عند عدم مراعاة هذه الضمانة.

ولم أقف على وجه للاختلاف بينهما.

(١) عبدالمنعم، سليمان، بطلان الإجراء الجنائي، مرجع سابق، ص ٨٩ وما بعدها.

٢ .٦ ضمانة حق المتهم في علنية المحاكمة في القانون والشريعة الإسلامية

٢ .٦ .١ ضمانة حق المتهم في علنية المحاكمة في القانون الدولي

يقصد بعلنية المحاكمة: «تمكين جمهور الناس بغير تمييز من الاطلاع على إجراءات المحاكمة والعلم بها»[١].

لما كانت الغاية من المحاكمات هي تحقيق العدالة بمحاسبة مرتكبي الجرائم ومعاقبتهم؛ فإن ضمانة علنية المحاكمة من الضمانات والقواعد المهمة التي لا بد من توافرها في المحاكمات الجنائية؛ لأنها تهدف إلى إقامة حسن سير العدالة الجنائية، وبالتالي فإن علنية المحاكمة ضمان أساسي لعدالة القضاء واستقلاليته، فالمتهم ـ أو محاميه ـ سيشعر بالأمان وهو يدفع الاتهام، ولن يجد حرجًا من إبداء كل ما من شأنه رد التهمة ودحضها، كما أن هذه الضمانة لا تقتصر على المتهم وحده، بل تتعداه إلى الادعاء العام، فهي ضمانة لعدم انحراف هذا الجهاز عن مقتضيات العدالة الجنائية، كما أن فيه إحاطة للرأي العام بما يجري أثناء المحاكمات، ومن جهة أخرى فإن العلنية تضمن أيضًا عدم انحراف المحكمة عن القانون، كما تضمن أيضًا عدم التأثير على أيٍّ من أطراف الدعوى، وأيضًا عدم إصدار أحكام مخالفة للقانون بسبب مراقبة الرأي العام لما يجري في قاعة المحاكمة، وهذه العلنية لا تقتصر على إجراءات المحاكمة فقط بل تمتد إلى النطق بالحكم[٢].

---

(١) السعيد، كامل، مفهوم المحاكمة العادلة وضماناتها، بحث من ضمن مجموعة أبحاث بعنوان دراسات جنائية معمقة في الفقه والقانون والقضاء المقارن، (دار الثقافة، الأردن، عمَّان، ١٤٢٣هـ)، ص ٢٩٧.

(٢) سديرة، نجوى يونس، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، رسالة ماجستير، (دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، عمَّان، ١٤٣٥هـ)، ص ٢٠٣ وما بعدها.

إن من أهم أهداف علنية المحاكمة ومقاصدها ما يلي:

أولًا: دعم ثقة الجمهور بالقضاء، فعندما تُجْرَى المحاكمة تحت أنظار الجمهور ورقابته سوف يتبين لهم حياد المحكمة وتجردها ومدى التزامها بأحكام القانون.

ثانيًا: احترام الحقوق والحريات الشخصية، حيث إن العلنية تمنع القضاة من المساس بحقوق المتهم وحرياته الشخصية بدون مبرر أو سند قانوني، بخلاف ما لو كانت المحاكمة سرًّا وبدون رقابة من الجمهور.

ثالثًا: تحقيق العدالة، إن العلنية ستحمل القضاة على تحري الدقة في الإنصاف ودفع الظلم عن المظلومين واحترام القانون وتطبيقه التطبيق السليم وعدم التمييز في المعاملة بين المتهمين.

رابعًا: تحقيق مصلحة المجتمع، إن العلنية يتبعها اطمئنان الجمهور إلى عدم إفلات المجرمين من العقوبة، وإلى عدم مخالفة المحكمة أحكام القانون، وأن العدالة تطبق بإجراءات صحيحة.

خامسًا: تحقيق الردع والزجر، فعندما يحضر الجمهور المحاكمة فإنهم سوف يرون مصير المجرمين ويكون في ذلك عظة وعبرة حتى لا يقع أحدهم فيما وقع فيه المجرم فينال المصير نفسه[1].

---

(١) انظر فيما سبق: الحديثي، عمر فخري، حق المتهم في محاكمة عادلة، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، (دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط ٢، ١٤٣١هـ)، ص ١٢١ وما بعدها، والسعيد، كامل، مفهوم المحاكمة العادلة وضماناتها، بحث من ضمن مجموعة أبحاث بعنوان دراسات جنائية معمقة في الفقه والقانون والقضاء المقارن، مرجع سابق، ص ٢٩٩ وما بعدها، وسديرة، نجوى يونس، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص ٢١١ وما بعدها.

ويتحقق مبدأ العلنية بأحد أمرين:

الأول: حضور الجمهور، فلكل فرد من الناس بدون تمييز حق حضور المحاكمات بقدر ما يتسع المحل المخصص للجمهور.

الثاني: النشر، فمن حضر المحاكمة من الجمهور فإنه من حقه أن ينقل ما رآه في جلسات المحاكمة، وما نتج عنها من أحكام للرأي العام ونشره في الصحف[1].

كما أن نطاق العلنية يكون شاملًا لجميع إجراءات المحاكمة ابتداءً باستدعاء الشهود والخصوم في الجلسة، وسؤال المتهم عن التهمة، وطلبات الادعاء العام وسماع الدفاع، وانتهاءً بالنطق بالحكم، ما عدا المداولة التي تكون بعد قفل باب الترافع في الدعوى، فإنها مستثناة من مبدأ العلنية، والواجب فيها أن تكون سرية، وعند النطق بالحكم لابد أن يكون ذلك في جلسة علنية؛ حتى لو تمت المحاكمة سرًّا، إلا أن النطق في الحكم لا بد أن يكون في جلسة علنية[2].

إلا أن القانون قد أذن بإجراء المحاكمات في جلسات سرية، وتغاضى عن مبدأ العلنية في حالات، بَيَّنَهَا القانون، وهي كما يلي:

---

(١) سرور، أحمد فتحي، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ج ١، ص ١٣٢٠، والحديثي، عمر فخري، حق المتهم في محاكمة عادلة، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ١٢٢ وما بعدها.

(٢) الحديثي، عمر فخري، حق المتهم في محاكمة عادلة، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ١٢٣ وما بعدها.

أولًا: مراعاة النظام العام[1] والآداب العامة[2] ومنع فئات معينة من حضور الجلسات، وذلك في الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي أو الخارجي خشية أن يؤدي انتشار أخبار المحاكمة إلى تهديد أمن الدولة ونظامها، أو كانت جرائم تمس العرض والأخلاق فيجوز للمحكمة أن تنظر القضية في جلسة سرية، أو كانت هناك فئات معينة كالنساء والأطفال عندما تكون طبيعة الدعوى مما يستوجب منعهم من حضورها، وهو منع نسبي على فئة دون أخرى من الجمهور، دون أن تشمل السرية الخصوم ووكلاءهم، فهم لا يمكن إبعادهم إلا في حالة ما إذا صدر من أحدهم ما يستوجب إبعاده عن الجلسة، على أن يتم إبلاغه بما تم أثناءها خلال غيابه[3].

ثانيًا: الأحداث أو الأطفال، فهذا استثناء آخر من القاعدة الأساسية (قاعدة العلنية)، ويرجع السبب في ذلك إلى حرص القانون أو النظام على عدم تأثر الحدث بسبب اطلاع الناس عليه، ولعدم التشهير به، ومراعاة لشعوره أن يسيطر عليه الغرور عندما يجد نفسه موطن

---

(١) النظام العام (كل ما يتعلق بالمبادئ التي تعبر عن المصالح والقيم الأساسية العليا للمجتمع)، للاستزادة: الحديثي، عمر فخري، حق المتهم في محاكمة عادلة، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ١٢٤.

(٢) الآداب العامة (مجموعة القواعد الخلقية التي يعتبرها المجتمع أساسًا لا يجوز الخروج عنه)، للاستزادة: مجمع اللغة العربية، معجم القانون، مرجع سابق، ص ٤٥، مادة (آداب عامة).

(٣) السعيد، كامل، مفهوم المحاكمة العادلة وضماناتها، بحث من ضمن مجموعة أبحاث بعنوان دراسات جنائية معمقة في الفقه والقانون والقضاء المقارن، ص ٣٠١ وما بعدها، وخوين، حسن بشيت، ضمانات المتهم في الدعوى الجزائية، مرجع سابق، ج ٢، ص ٩٩ وما بعدها.

اهتمام الحضور في المحكمة والصحافة ووسائل الإعلام الأخرى عندما تنشر أخباره[1]، وقد أكد القانون الدولي على هذه الضمانة واهتم بهذا المبدأ، ويتجلى ذلك في المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات التالية:

١ ـ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث أكدت الفقرة الأولى من المادة الحادية عشرة على أنه: «كل متهم بجريمة يعتبر بريئًا إلى أن يثبت ارتكابه لها في محاكمة علنية» وكذلك المادة العاشرة من الإعلان ذاته.

٢ ـ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي نص في الفقرة (١) من المادة الرابعة عشرة على أن «كل حكم في قضية جنائية أو دعوى مدنية يجب أن يصدر بصورة علنية، ويجوز منع الصحافة والجمهور من حضور المحاكمة كلها أو بعضها لدواعي الآداب العامة أو النظام العام أو الأمن القومي، أو كان الأمر يتصل بأحداث تقتضي مصلحتهم خلاف ذلك أو كانت الدعوى تتعلق بخلافات زوجية أو بالوصاية على أطفال»، والمعنى ذاته أكدته بقية الفقرات.

٣ ـ مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن[2].

٤ ـ مجموعة الضمانات الخاصة بمن يحكم عليهم بالإعدام[3].

---

(١) سرور، أحمد فتحي، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ج ١، ص ١٣١٩.

(٢) انظر المبدأ رقم (٣٦).

(٣) انظر المادة (٥) من الضمانات.

٥ ـ المبادئ الخاصة بالمصابين بمرض عقلي[١].

٦ ـ الاتفاقية الأوربية لحماية حقوق الإنسان[٢].

٧ ـ ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوربي[٣].

٨ ـ الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان[٤].

٩ ـ الميثاق العربي لحقوق الإنسان[٥].

١٠ ـ النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[٦].

٢ .٦ .٢ ضمانة حق المتهم في علنية المحاكمة في الشريعة الإسلامية

تُعد علنية المحاكمة ضمانة مهمة للمتهم، لأن محاكمته تتم في جلسة علنية من خلال إجراءات يتاح له فيها العلم بالتهمة المسندة إليه وحرية الدفاع عن نفسه وإبداء أقواله بحرية تامة ومواجهة أدلة الاتهام في محاكمة علنية منصفة يتاح له فيها نفي الاتهام المنسوب إليه[٧].

---

(١) انظر الفقرة (٧) من المبدأ (١٨).

(٢) انظر الفقرة رقم (١) من المادة (٦).

(٣) بدأ العمل به في السابع من ديسمبر عام ٢٠٠٠م، وفي الضمانة نفسها انظر: المادة (٤٧) من هذا الميثاق.

(٤) انظر الفقرة (٥) من المادة (٨).

(٥) هذا ما اقتضته المادة (٧) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

(٦) انظر الفقرة (٧) من المادة (٦٤) من النظام.

(٧) البدري، محمد أحمد، الضمانات الدستورية للمتهم في مرحلة المحاكمة الجنائية، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، مرجع سابق، ص ٢٤٧.

إن الأصل في القضاء في الشريعة الإسلامية أن تكون المحاكمة علنية، ولا يجوز أن تكون سرية إلا في أحوالٍ وظروف معينة[1]، وتتجلى أهمية العلنية فيما يلي:

١ ـ حتى تكون الدعوى معلومة لعامة الناس، فيدخل فيها من يجد أنها تتعدى إليه، أو له علاقة بها.

٢ ـ حتى تحصل الطمأنينة لدى الخصوم من خلال اطِّلاعهم على كل ما يدور داخل قاعة المحاكمة.

٣ ـ تحقيق الزجر والردع للحاضرين[2].

٤ ـ تأمين رقابة الجمهور على أعمال القضاء.

٥ ـ تمكين من يرغب في حضور الجلسات ومشاهدة المرافعات.

٦ ـ ضمان حسن سير العدالة الجنائية.

٧ ـ ضمان المصلحة العامة.

٨ ـ دعم الثقة بالقضاء[3].

إن العلة من تقرير علنية المحاكمة في النظام القضائي الإسلامي هي أن في ذلك ضمانة من حيث تأكد القاضي من سلامة الاتهام الموجه إلى المتهم من خلال التحقيق الذي يجريه بنفسه مع المتهم، ثم يصدر الحكم عليه نتيجة

(١) أبو السعود، عبدالعزيز، ضمانات المتهم (المدعى عليه) وحقوقه في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، مرجع سابق، ص ٤٥١.

(٢) ياسين، محمد نعيم، نظرية الدعوى بين الشريعة الإسلامية وقانون المرافعات المدنية والتجارية، مرجع سابق، ص ٤٣٦.

(٣) الزحيلي، محمد، الإجراءات الجنائية الشرعية، دراسة مقارنة مع الأنظمة والقوانين المعاصرة، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٣٠ وما بعدها.

ما أسفر عنه تحقيقه مع المتهم من نتائج، وحتى ينفي القاضي الشبهة عنه في الانحياز إلى أحد الأطراف[1].

ومن مظاهر العلنية في النظام القضائي الإسلامي أن القضاء في السابق كان في المسجد أو في مكان عام، وكان القاضي يدعو العلماء إلى مجلس القضاء لمشاورتهم والاستئناس بآرائهم عندما يُشْكِلُ عليه أمر من الأمور في الدعوى استئناسًا بقوله تعالى: ﴿... وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ... ﴿١٥٩﴾﴾(آل عمران)، مع العلم بأن النبي ﷺ ليس في حاجة للمشورة من أحد، لأنه مسدد بالوحي من الله سبحانه وتعالى، ولكن حتى تكون سنّة للقضاة والحكام من بعده[2]، وهذا نوع من أنواع الرقابة على القاضي، ويُعد أجدى وأنفع من مراقبة العوام له، حيث إن اللحن في الحجج والالتواء في الاستنتاج غدا في أيامنا أيسر طرقًا وأوسع مجالًا ممَّا مضى، لا سيما مع وجود مهنة المحاماة التي أصبحت من أربح المهن، ولم يعد الهدف منها إظهار الحق وإزهاق الباطل، وإنما جمع المال وكسب الشهرة، بغض النظر عن الهدف الرئيس من هذه المهنة، وهو مساعدة العدالة في إظهار الحق ورد الحقوق إلى أصحابها، وإتاحة الفرصة للعلماء بالرقابة على القضاة ومعاونيهم أفضل من مراقبة العامة من الناس؛ لأن العلماء أقدر من غيرهم على اكتشاف انحرافهم وفنونهم في الالتواء والتأويل[3]، كما أن القضاء في المسجد والأماكن العامة أنفى للتهمة عن

(١) البدري، محمد أحمد، الضمانات الدستورية للمتهم في مرحلة المحاكمة الجنائية، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، مرجع سابق، ص ٢٤٨ وما بعدها.

(٢) ابن فرحون، برهان الدين أبو الوفا، إبراهيم، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٦ - ٢٩.

(٣) ياسين، محمد نعيم، نظرية الدعوى بين الشريعة الإسلامية وقانون المرافعات المدنية والتجارية، مرجع سابق، ص ٤٣٩.

القاضي، وأسهل للناس للدخول عليه[1]، وخير دليل على اعتبار النظام القضائي الإسلامي لمبدأ علنية المحاكمة أن رسول الله ﷺ كان يباشر القضاء في مسجده، وكان الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم يجلسون للفصل بين الخصومات في المساجد، بل إن بعض القضاة كانوا يقضون بين الناس في الطرقات العامة من غير مضايقة للمارّة[2].

وقد ذكر أحد الباحثين أن الفقهاء لم ينصّوا على وجوب نظر الخصومات في جلسة علنية، ولم يستنبطوا ذلك الوجوب من الواقع الكريم الذي كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه من نظر الخصومات في جلسات علنية، إلا أن ذلك لا يمنع ولي الأمر من الحق في فرضه على القضاة لا سيما في الزمن الحاضر الذي أصبحت فيه الحاجة أشد وأقوى من قبل بسبب فساد الزمان وعدم التشدد في شروط تولية القضاة[3].

إن العلنية ـ وإن كانت هي الأصل في المحاكمات في الشريعة الإسلامية ـ فإن هناك استثناءات ترد عليها، فهناك حالات تجب فيها السرية، ولكنها محددة في النظام الإسلامي إذا رأى القاضي أن المصلحة الشرعية تقتضي ذلك، أو إذا طلبها أحد الخصوم ورأى القاضي أن طلبه مقبول، حيث إن القاضي يعمل ما فيه مصلحة الناس وما فيه احتياط، وأن جعل المرافعة سرية فيما يخشى وقوف الناس عليه مما ينبغي كتمانه من أمور الدعوى والخصوم هو

---

(١) الطرابلسي، علاء الدين أبو الحسن علي بن خليل، معين الحكام فيما يترد بين الخصمين من الأحكام، مرجع سابق، ص ٣٥.

(٢) ياسين، محمد نعيم، نظرية الدعوى بين الشريعة الإسلامية وقانون المرافعات المدنية والتجارية، مرجع سابق، ص ٤٣٦.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٣٦ وما بعدها.

من النظر للخصوم ومن رعاية مصالحهم المشروعة[1]، وخير دليل على هذا ما فعله الرسول ﷺ في قصة العسيف: أتى إليه رجلٌ من الأعراب، فقال: يا رسول الله، أنشدك الله إلا قضيت لي بكتاب الله، فقال الخصم الآخر وهو أفقه منه: نعم، فاقض بيننا بكتاب الله، وَأْذَنْ لي، فقال رسول الله ﷺ: «قل»، قال: إن ابني كان عسيفًا على هذا، فزنا بامرأته، وإني أُخبرت أن على ابني الرجم، فافتديت منه بمائة شاة، ووليدة، فسألت أهل العلم، فأخبروني أن ما على ابني جلد مائة وتغريب عام، وأن على امرأة هذا الرجم، فقال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله، الوليدة والغنم رد، وعلى ابنك جلد مائة، وتغريب عام، اغد يا أنيس إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها»، قال: فغدا عليها، فاعترفت، فأمر بها رسول الله ﷺ فرجمت[2].

فقد أرسل النبي ﷺ أنيسًا إلى المرأة ليسألها هل زنت، فإن اعترفت أمره برجمها، وإن لم تعترف أمره بتركها، فهذه المحاكمة في شقها الأول جرت بصورة علنية، وفي شقها الثاني الخاص بالمرأة كانت سرية، عندما رأى النبي ﷺ المصلحة في ذلك[3].

٢ . ٦ . ٣ ضمانة حق المتهم في علنية المحاكمة في النظام السعودي

أكد النظام السعودي على مبدأ علنية المحاكمة الجنائية، حيث نص نظام الإجراءات الجزائية السعودي على أن «جلسات المحاكم علنية، ويجوز

(١) زيدان، عبدالكريم، نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص ١٢١ وما بعدها.

(٢) سبق تخريجه ص ٢٠٣.

(٣) التركماني، عدنان خالد، الإجراءات الجنائية الإسلامية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ١٦٠.

للمحكمة استثناءً أن تنظر الدعوى كلها أو بعضها في جلسات سرية، أو تمنع فئات معينة من الحضور فيها، مراعاة للأمن أو محافظة على الآداب العامة، أو كان ذلك ضروريًّا لإظهار الحقيقة»[1] وهذا ما نص عليه نظام المرافعات الشرعية السعودي أيضًا[2]، وعليه فإن الأصل في جلسات المحاكمة الجنائية في النظام السعودي أن تكون علنية، ولمن أراد حضورها الحق في ذلك، إلا أن المنظم السعودي ـ استثناءً من مبدأ العلنية ـ أعطى القاضي الحق في نظر الدعوى كلها أو بعضها في جلسات سرية، أو يمنع فئات معينة من الحضور؛ مراعاة فيها للأمن، أو للمحافظة على الآداب العامة، أو إذا كان ذلك ضروريًّا لإظهار الحقيقة، واستثناءً من مبدأ العلنية أيضًا ما نصت عليه المادة الثانية والأربعون بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائية التي أعطت رئيس جلسة المحاكمة الحق في إخراج من يخل بنظامها استنادًا إلى سلطته في ضبط الجلسة وإدارتها، وهذا الاستثناء الوارد من مبدأ العلنية إنما يهدف إلى مراعاة ما يقتضيه نظر الدعوى من الهدوء والوقار، وتنظيم الدخول إلى جلسات المحاكمة إذا كانت الأعداد التي ترغب في حضور الجلسة تفوق الطاقة الاستيعابية لقاعة المحاكمة[3].

وإذا كان المنظم السعودي قد أباح سرية الجلسات استثناءً مراعاة لبعض الظروف المنصوص عليها نظامًا على وجه التحديد فإنه أوجب أن يكون النطق بالحكم في جلسة علنية ولو كانت الدعوى قد نظرت في جلسات

---

(١) انظر نظام الإجراءات الجزائية المادة (١٥٤).

(٢) انظر المادة (٦٤) من نظام المرافعات الشرعية السعودي.

(٣) الحرقان، عبدالحميد بن عبدالله، شرح نظام الإجراءات الجزائية، مرجع سابق، ص ٢٣٠.

سرية مع وجوب حضور جميع أطراف الدعوى والقضاة الذين اشتركوا في إصدار الحكم ما لم يحدث لأحدهم مانع من الحضور[1].

ومن مظاهر العلنية في النظام السعودي حرص المنظم السعودي وتأكيده على ضرورة نشر الأحكام الجزائية، حيث نص نظام القضاء السعودي[2] على أن «ينشأ في وزارة العدل مركز للبحوث ويؤلف من عددٍ كافٍ من الأعضاء المتخصصين لا يقل مؤهل أيٍّ منهم عن الشهادة الجامعية، ويتولى نشر الأحكام القضائية المختارة بعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء»[3].

ومن أهم أهداف نشر تلك الأحكام تمكين الجمهور من الاطلاع على ما يصدره القضاء من أحكام مما يمكنهم من فرض الرقابة اللازمة على أعمال القضاء دون انتهاكٍ لخصوصية أطراف الدعوى[4].

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

هذا المبدأ من المبادئ الأساسية التي نصت عليها الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية في المملكة العربية السعودية، إعمالًا لمبدأ العدالة والمساواة، وبالتالي فإن عدم مراعاة هذا المبدأ ينتج عنه بطلان المحاكمة بطلانًا مطلقًا لمخالفته للنظام العام، وعدم مراعاة حسن سير العدالة الجنائية، وإعمالًا

---

(١) هذا ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة (١٨١) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي، ومخلوف، أحمد صالح، الوسيط في شرح التنظيم القضائي الجديد بالمملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٤٦.

(٢) صدر نظام القضاء السعودي الجديد بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ ٧٨) وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ.

(٣) انظر الفقرة (٣) من المادة (٧١) من نظام القضاء السعودي الجديد.

(٤) الحرقان، عبدالحميد بن عبدالله، شرح نظام الإجراءات الجزائي، مرجع سابق، ص ٢٣٢ وما بعدها.

لنص المادة السابعة والثمانين بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائية التي نصت على بطلان كل إجراء مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المستمدة منها.

٢ .٦ .٤ ضمانة حق المتهم في علنية المحاكمة في القانون المصري

يقصد بعلانية الجلسات في القانون المصري أن تكون قاعة الجلسة مفتوحة لمن يشاء حضورها من الجمهور[١].

إن الأصل في المحاكمات أن تكون علنية، ويُعد هذا الأصل من الأصول الدستورية[٢]، ومن ضمانات حقوق الإنسان، وأحد المبادئ العامة في القانون[٣].

إن المقصود بالعلنية في الجلسات تمكين حضور الجمهور بدون تمييز من الاطلاع على إجراءات المحاكمة والعلم بها، وأبرز مظاهر ذلك هو السماح لهم بدخول قاعة المحاكمة والاطلاع على ما يجري فيها من إجراءات وما يدور فيها من مناقشات وأقوال ومرافعات، فالعلانية تعني إذن وجوب قبول غير أطراف الدعوى باعتبارهم شهودًا وسامعين للإجراءات داخل قاعة المحاكمة[٤].

---

(١) أبو عامر، محمد زكي، الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ٨٣١.

(٢) سرور، أحمد فتحي، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ج ١، ص ١٣١٩.

(٣) مهدي، عبدالرؤوف، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ١٥٠٨.

(٤) عبدالخالق،عبدالمعطي، ضمانات حقوق الإنسان في الدستور ـ قانون العقوبات ـ قانون الإجراءات الجنائية، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠١٤م)، ص ٢٨٥.

ويَرجع السبب في أهمية العلنية إلى كونها ضمانة أساسية من ضمانات حقوق الدفاع وكذلك ضمانًا للصالح العام، ولأن الجمهور يتمكن من خلالها من متابعة أعمال القضاء، وهو ما يعزز ويدعم مبدأ الثقة به، حيث إن العلنية لإجراءات المحاكمة تعد الوسيلة الرقابية الفريدة من أجل فاعلية العدالة، ومن خلالها يستطيع الإعلام نشر معلومات محايدة تتعلق بنشاط المحاكم، يجعلها تسهم بصدق وشفافية في تقويم أعمال القضاء دون التأثير في مجرياته[١].

إن الأساس القانوني لهذه الضمانة هو ما نص عليه الدستور المصري من أن «جلسات المحاكم علنية، إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية؛ مراعاة للنظام العام أو الآداب، وفي جميع الأحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية»[٢]، وكذلك قانون الإجراءات الجنائية، بقوله: «يجب أن تكون الجلسة علنية، ويجوز للمحكمة مع ذلك مراعاة النظام العام، أو محافظة على الآداب، أن تأمر بسماع الدعوى كلها أو بعضها في جلسة سرية، أو تمنع فئات معينة من الحضور فيها»[٣]، وكذلك قانون السلطة القضائية الذي أكّد على أن «تكون جلسات المحاكم علنية إلا إذا أمرت المحكمة بجعلها سرية؛ مراعاة للآداب أو محافظة على النظام العام، ويكون النطق بالحكم في جميع الأحوال في جلسة علنية، ونظام الجلسة وضبطها منوطان بالرئيس»[٤]، كما أكد قانون

(١) سرور، أحمد فتحي، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ج ١، ص ١٣١٩، ومحب الدين، محمد مؤنس، شرح قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٤١.

(٢) انظر المادة (١٨٧) من الدستور المصري لسنة (٢٠١٤م).

(٣) انظر المادة (٢٦٨) من قانون الإجراءات الجنائية المصري.

(٤) انظر المادة (١٨) من قانون السلطة القضائية.

المرافعات المدنية والتجارية[1] على هذا المبدأ، فقال: «تكون المرافعة علنية إلا إذا رأت المحكمة من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب أحد الخصوم إجراءها سرًّا؛ محافظة على النظام العام أو مراعاة للآداب أو لحرمة الأسرة»[2].

ونظرًا لأهمية مبدأ العلنية فإن المشرع لم يجعله مقصورًا على المرافعات في الإجراءات الجنائية، وإنما يسري على جميع الإجراءات بلا تخصيص في نوع الدعوى المقامة[3].

إن مبدأ العلنية يقتضي أنه من حق أي شخص حضور جلسات المحاكمة، ولكن لا يعني إطلاقًا أنه يحق له نقل ما يدور في جلسات المحاكمة إلى بيته أو مكتبه أو التقاط الصور للمتهمين أو الشهود أو القضاة، حيث إن ذلك لا صلة له بمبدأ العلنية، حيث إن المقصود من هذا المبدأ علنية إجراءات المحاكمة من سماع شهادات الشهود ومناقشاتهم وسماع أقوال الخبراء وسماع مرافعات الاتهام والدفاع، أما التقاط الصور فهو مسألة إدارة الجلسة، وهي منوطة برئيس الجلسة[4].

وإذا كان الأصل في المحاكمات أن تكون علنية وصولًا إلى تحقيق المحاكمات العادلة؛ فإن المشرع المصري قيد هذا المبدأ استثناءً في حالات أجاز فيها للمحكمة نظر الدعاوى وسماعها كلها أو بعضها في جلسات سرية،

---

(١) قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري رقم (١٣) لعام ١٩٨٦م.

(٢) انظر المادة (١٠١) من قانون المرافعات المدنية والتجارية.

(٣) عبدالخالق، عبدالمعطي، ضمانات حقوق الإنسان في الدستور ـ قانون العقوبات ـ قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ٢٨٦.

(٤) مهدي، عبدالرؤوف، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ١٥٠٨وما بعدها.

حسب تقديرها لظروف الدعوى مراعاة للنظام العام أو محافظة على الآداب، كما أن هذه السرية قد تمتد إلى جميع الإجراءات أو بعضها في أحوال معينة قررها القانون، وقد يتخذ هذا المنع أو السرية في صورة منع فئات معينة من حضور جلسات المحاكمة، كمنع النساء وصغار السن أو عامة الناس أو الصحفيين للمحافظة على النظام العام والآداب[1].

ويرى البعض أن العلنية قد تضر بالمتهم أحيانًا، ومع كونه بريئًا حتى تثبت إدانته بحكم نهائي صادر عن محكمة مختصة، فإن وضعه في حالة الاتهام قد يبقى عالقًا في أذهان الجمهور فضلًا على المتهم، ما يؤدي إلى بنائهم لعلاقاتهم الاجتماعية معه على أساس الشك الذي يساورهم في ثقتهم به حتى في حالة حكم المحكمة ببراءته، والجواب عن هذا الاعتراض أن المتهم لا يضره وقوفه أمام المحكمة علنًا ليقول القضاء كلمته، كما أن الادعاء بتعلق موقف الاتهام في ذهن المتهم والجمهور سيتبدد حال صدور الحكم بالبراءة علنًا، بالإضافة إلى ما تقرره المحكمة أحيانًا من نشر الأحكام القضائية في الصحف[2]، كما أن هذا التعلق يجب ألا يكون له وجود في مجتمع يؤمن بعدالة قضائه وحصانة أحكامه المبنية على تحقيق قضائي دقيق وعادل[3].

---

(١) أبو خضرة، محمد الغرياني، استجواب المتهم وضماناته في مراحل الدعوى الجنائية، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ١١٣٦.

(٢) الكبيسي، عبدالستار سالم، ضمانات المتهم قبل وأثناء المحاكمة، مرجع سابق، ص ٦٢٧.

(٣) أبو خضرة، محمد الغرياني، استجواب المتهم وضماناته في مراحل الدعوى الجنائية، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ١١٤٠.

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

ويترتب على الإخلال بمبدأ علنية المحاكمة في القانون المصري بطلان إجراءات المحاكمة بطلانًا متعلقًا بالنظام العام وضمانة لحسن سير العدالة الجنائية[1].

٢ .٦ .٥ أوجه الاتفاق والاختلاف بين موقف النظام السعودي والقانون المصري من ضمانة حق المتهم في علنية المحاكمة

يتفق النظام السعودي مع القانون المصري في إقرار هذه الضمانة، وتبرز مظاهر هذا الاتفاق في النقاط التالية:

١ ـ أن الأصل في المحاكمات أن تكون في جلسات علنية.

٢ ـ أنه يجوز ـ استثناءً من الأصل ـ أن تعقد المحاكمات في جلسات سرية لظروف معينة حددها النظام والقانون، وهي على سبيل الحصر مراعاة النظام العام والآداب العامة، والخلافات العائلية.

٣ ـ وجوب أن يكون النطق بالحكم في جلسة علنية، حتى وإن كانت جلسات المرافعة قد تمت بسرية.

٤ ـ اتفق كلٌّ منهما على جواز نشر الأحكام القضائية في الصحف واعتبار ذلك داخلًا تحت مبدأ العلنية.

٥ ـ رتب كلٌّ منهما جزاء البطلان المطلق المتعلق بالنظام العام عند عدم مراعاة هذه الضمانة إعمالًا لمبدأ مراعاة النظام وحسن سير العدالة الجنائية.

---

(١) عبدالمنعم، سليمان، بطلان الإجراء الجنائي، مرجع سابق، ص ٢٦٥ وما بعدها.

ولا يوجد بينهما وجه اختلاف في هذه الضمانة إلا أن اختلاف البيئة والظروف الاجتماعية بين المجتمعين قد تفرض نوعًا من الخصوصية على علنية المحاكمة في النظام السعودي.

٢ .٧ ضمانة حق المتهم في إحضار شهوده واستجوابهم ومناقشة أدلة الخصم في القانون والشريعة الإسلامية

٢ .٧ .١ ضمانة حق المتهم في إحضار شهوده واستجوابهم ومناقشة أدلة الخصم في القانون الدولي

تعتبر الشهادة في القانون الجنائي من أهم الأدلة في القضايا الجنائية؛ لأن الشهود هم آذان العدالة وعيونها، بما لهم من أثر مهم في تكوين القاضي لعقيدته ورأيه في الدعوى المنظورة أمامه، وخصوصًا إذا لم يكن أمام القاضي إلا شهادة الشهود كدليل في القضية، والعثور على شاهد سواءٌ أكان شاهد نفي أم إثبات يعد مكسبًا للعدالة، لا سيما إذا كان صادقًا، وقد يحضر الشاهد بطلب من المتهم أو من السلطة العامة، فتباشر المحكمة بالحصول على شهادة الشهود سواءٌ أكانت شهادة نفي أم إثبات، كما أن أداء الشهادة يعد التزامًا قانونيًّا وأدبيًّا مفروضًا على كلٍ من توافرت لديه أي معلومة عن الجريمة المرتكبة أن يتقدم بها إلى المحكمة مساهمة منه في إظهار الحقيقة وتحقيق العدالة، وتأكيدًا لقيمتها القانونية من حيث كونها حقًّا للمتهم وواجبًا على المحكمة[1].

وتعني هذه الضمانة حق المتهم في طلب بيِّناته وشهوده ومناقشة أدلة الخصوم وشهودهم أثناء المرافعة؛ حتى تكون جزءًا من البيِّنات التي يبنى

(١) حجازي، إسراء حسين، ضمانات المحاكمة العادلة أمام القضاء الجنائي الدولي، مرجع سابق، ص ٢٥٧.

عليها حكم المحكمة عند الفصل في القضية، وهي تشمل بشكل خاص الطلبات المقدمة إلى المحكمة من أجل إثبات ادعاء معين أو نفي ادعاء آخر كطلب الاستماع إلى شهادة بعض الشهود أو ندب خبير لأخذ رأيه في مسألة معينة ومهمة للفصل في الدعوى، أو طلب إجراء كشف أو ضم أوراق أو مستندات إلى الدعوى[1].

إن قيمة هذه الضمانة وأهميتها ـ من وجهة نظري ـ تتجليان في أمرين:

الأول: أن تلك الدفوع والطلبات الموضوعية والدفاعية التي تقدم بها المتهم أثناء محاكمته إنما قصد بها تحقيق غايته من الخصومة في الدعوى.

الثاني: أن هذه الطلبات المقدمة أثناء المرافعة ستكون لها قيمتها وأثرها المتهم في سير الدعوى لأنها ستكون جزءًا من البينات المتوافرة، وبالتالي فإنه عقيدة القاضي ورأيه سيكونان مبنيين على هذه الأدلة، وسيصدر حكمه بناءً عليها[2].

ويمكن من خلال هذه الضمانة تحقيق النتائج التالية:

أولًا: كفالة التطبيق السليم لمبدأ الاقتناع القضائي، حيث إن المحكمة لا تبني قناعتها إلا على أساس يقيني يقوم على الدليل المعروض أمامها، وليس على صورة أو ملخص يدخله سوء احتمال التحريف أو سوء العرض، فينتج عنه فساد اقتناع المحكمة.

ثانيًا: كفالة العرض السليم لأدلة الدعوى والارتقاء بها عن التشويه والتأويل والانحراف، أو إصلاح ما قد يعتري الدليل من الفساد أو الخطأ.

(١) خوين، حسن بشيت، ضمانات المتهم في الدعوى الجزائية، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٣٠.

(٢) المرجع السابق، ج ٢، ص ١٣٠ وما بعدها.

ثالثًا: إضفاء الحياة والحركة على المحاكمة، حيث إنهما تتيحان تعاونًا كاملًا وتامًّا بين المحكمة وأطراف الدعوى من أجل الوصول إلى فهم سليم لجميع عناصرها.

رابعًا: إتاحة الطريق وتسهيله أمام شفهية الإجراءات وعلنية المحاكمة[1].

وباستقراء نصوص القانون الدولي المتمثلة في الاتفاقيات والمواثيق والمعاهدات والإعلانات العالمية يتبين أنها قد كفلت هذا الحق للمتهم أثناء محاكمته، ومنها ما يلي:

١ ـ نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن «كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئًا إلى أن تثبت إدانته قانونًا بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه»[2] وإحضار شهود المتهم ومناقشتهم والاستماع إلى شهود الخصم من الضمانات اللازمة والضرورية للدفاع عن المتهم أثناء المحاكمة عملًا بمقتضى هذه المادة.

٢ ـ نص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على أنه لكل متهم الحق في مناقشة شهود الاتهام بنفسه أو من قبل غيره، وأن يحصل على الموافقة على استدعاء شهود النفي بذات الشروط المطبقة في حالة شهود الاتهام[3].

---

(١) السعيد، كامل، مفهوم المحاكمة العادلة وضماناتها، بحث من ضمن مجموعة أبحاث بعنوان دراسات جنائية معمقة في الفقه والقانون والقضاء المقارن، مرجع سابق، ص ٣١٤.

(٢) انظر الفقرة (١) من المادة الحادية عشرة.

(٣) انظر الفقرة (هـ) من (٣) من المادة الرابعة عشرة.

٣ ـ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والذي أكد أن للمتهم الحق في أن يستجوب شهود الإثبات بنفسه أو بواسطة آخرين، وأن يؤمن له حضور شهود النفي واستجوابهم بالشروط نفسها المتعلقة بشهود الإثبات، ويكون للمتهم الحق في إبداء أوجه الدفاع وتقديم أدلة أخرى مقبولة... إلخ»[١].

٤ ـ نصت الضمانات التي تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام على عدم جواز تنفيذ عقوبة الإعدام إلا بموجب حكم نهائي صادر عن محكمة مختصة بعد إجراءات قانونية توفر كل الضمانات الممكنة لتأمين محاكمة عادلة مماثلة على الأقل للضمانات الواردة في المادة (١٤) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك حق أي مشتبه في جريمة يمكن أن تصل عقوبتها إلى الإعدام، أو متهم بارتكابها على مساعدة قانونية في كل مراحل المحاكمة[٢]، فمضمون هذه المادة ومقتضاها ضرورة توفير الحد الأدنى من الضمانات اللازمة والضرورية للمحاكمة العادلة، ومناقشة شهود النفي والإثبات واستجوابهم من أوكد ضمانات المحاكمة العادلة، وأهمها؛ لكون عقيدة المحكمة وآرائها وأحكامها تُبنى على ما يتم عرضه من أدلة أثناء جلسات المحاكمة.

٥ ـ أكدت الاتفاقية الأمريكية على حق المتهم في استجواب الشهود الموجودين في المحكمة وفي استحضار الخبراء بوصفهم شهودًا ونحوهم ممن يلقون الضوء على وقائع القضية[٣]، والمعنى ذاته أكد عليه بقية الفقرات.

---

(١) انظر الفقرة (هـ) من (١) من المادة السابعة والستين.

(٢) انظر المادة الخامسة.

(٣) انظر الفقرة (و) من (٢) من المادة الثامنة.

٦ ـ إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان[١].

٧ ـ الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان[٢].

٨ ـ الميثاق العربي لحقوق الإنسان[٣].

٢ .٧ .٢ ضمانة حق المتهم في إحضار شهوده واستجوابهم ومناقشة أدلة الخصم في الشريعة الإسلامية

اهتم النظام القضائي الإسلامي بشهادة الشهود، وجعل لها الأثر البالغ في إظهار الحقيقة، وأمر القاضي بالاعتماد عليها عند نظره للدعاوى وإصدار الأحكام، بل إنه جعلها من الأدلة الرئيسة في إثبات الدعاوى وإثبات الحقوق ومعاقبة الجاني[٤]، فقد قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَاۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُواْۚ وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١٣٥﴾﴾ (النساء)، وقال تعالى: ﴿...وَلَا تَكْتُمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿٢٨٣﴾﴾ (البقرة)، ويقول عز وجل: ﴿...وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌۚ وَإِن تَفْعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقٌۢ بِكُمْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٨٢﴾﴾ (البقرة)، وقد أجاز العلماء للمتهم سؤال شهود الإثبات، لأنه الأقدر على مواجهتهم وسؤالهم وتذكيرهم بما يريد أن يذكرهم به، وإذا تذكروا فلهم

---

(١) انظر الفقرة (هـ) من المادة التاسعة عشرة.

(٢) انظر الفقرة (د) من (١) من المادة السادسة.

(٣) انظر المادة السابعة.

(٤) أبو السعود، عبدالعزيز، ضمانات المتهم (المدعى عليه) وحقوقه في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، مرجع سابق، ص ٦٩٤ وما بعدها.

حق الرجوع، لأن ذلك كله في مصلحة المتهم[1]، إن الهدف من منح المتهم حق إحضار شهوده ومناقشتهم مع شهود الإثبات (الخصم) هو استيضاح الصورة الحقيقية والقناعة منهم، فيبدأ الادعاء العام بتوجيه الأسئلة إليهم، ثم المجني عليه إن كان حاضرًا، يليه المتهم لإيضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عنها في إجاباتهم على أن تستمع المحكمة شهادة كل شاهد وحده، ثم يأتي دور المحكمة في توجيه الأسئلة إلى الشهود واستجوابهم فيما أدلوا به في شهادتهم بما يساعد على ظهور الحقيقة، وتَضْمَنُ المحكمة للشهود الحماية من كل ما يخيفهم أو يؤدي إلى اضطراب أفكارهم، ولكن يجب على المحكمة منع توجيه الأسئلة التي ليس لها علاقة بالدعوى، لأنه ضياع للوقت في غير ما يفيد[2].

٢ .٧ .٣ ضمانة حق المتهم في إحضار شهوده واستجوابهم ومناقشة أدلة الخصم في النظام السعودي

نصت المادة الثانية والستون بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائية السعودي على أنه: «إذا أنكر المتهم التهمة المنسوبة إليه أو امتنع عن الإجابة فعلى المحكمة أن تشرع في النظر في الأدلة المقدمة وتجري ما تراه لازمًا في شأنها، وأن تستجوب المتهم تفصيلًا في شأن تلك الأدلة وما تضمنته الدعوى، ولكل من طرفي الدعوى مناقشة شهود الطرف الآخر وأدلته بإذن من المحكمة»، كما نصت المادة الثالثة والستون بعد المائة من النظام نفسه على

(١) ابن فرحون، برهان الدين أبو الوفاء إبراهيم، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٩.

(٢) الزحيلي، محمد، الإجراءات الجنائية الشرعية دراسة مقارنة مع الأنظمة والقوانين المعاصرة، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٣٨ وما بعدها.

أنه «لكلٍّ من الخصوم أن يطلب سماع من يرى من شهود والنظر فيما يقدمه من أدلة، وأن يطلب القيام بإجراء معين من إجراءات التحقيق... إلخ».

يعتبر الشهود في الدعاوى عماد البينة وأساسها، لذا فإن من حق أي خصم من الخصوم أن يطلب من المحكمة سماع من يرى من الشهود[1]، حيث إنه لن يتمكن المتهم من الدفاع عن نفسه ودحض التهمة الموجهة إليه وتفنيدها إلا بالاطلاع على أدلة الخصوم ابتداءً[2]، ولذلك قرر النظام أنه لا يجوز للمحكمة أن تستند في أحكامها إلا على الأدلة المقدمة والمطروحة أمام المحكمة أثناء المرافعة، حيث نصت المادة التاسعة والسبعون بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائية السعودي على أنه: «تستند المحكمة في حكمها إلى الأدلة المقدمة إليها أثناء نظر القضية، ولا يجوز للقاضي أن يقضي بعلمه، ولا بما يخالف علمه».

ولما كان عبء الإثبات في الدعوى الجنائية على الادعاء العام فإن دور المتهم هو الدفاع عن نفسه ضد التهمة الموجهة إليه، وهذا غالبًا ما يكون في تفنيد الأدلة المقدمة من المدعي العام، وأوجب النظام على المدعي العام أن يحيط الدائرة القضائية التي تنظر الدعوى كتابيًّا عند ظهور أدلة نفي مؤكدة فور علمه بها[3]، كما كفل النظام للمتهم أو محاميه حق الإجابة عن دعوى المدعي العام والمدعي بالحق الخاص، وأعطت كل طرف حق التعقيب على

---

(١) الحجيلان، صلاح إبراهيم، الملامح العامة لنظام الإجراءات الجزائية السعودي ودوره في حماية حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ٣٨٢.

(٢) الحرقان، عبدالحميد بن عبدالله، شرح نظام الإجراءات الجزائية، مرجع سابق، ص ٢٣٧.

(٣) هذا ما أكدته الفقرة الثانية من المادة الثالثة والعشرين بعد المائة من اللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات الجزائية، وانظر: الحرقان، عبدالحميد بن عبدالله، شرح نظام الإجراءات الجزائية، مرجع سابق، ص ٢٣٧ وما بعدها.

أقوال الطرف الآخر على أن يكون المتهم أو محاميه آخر من يتكلم قبل قفل باب المرافعة[1]، ويعتبر عدم مراعاة المحكمة لهذا الحق إخلالًا بحق الدفاع[2].

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

قررت الشريعة الإسلامية هذا الحق للمتهم، وأكد عليه النظام السعودي، وبالتالي فإن عدم مراعاتها وإغفالها يستوجب بطلان المحاكمة بطلانًا مطلقًا؛ لتعلقها بالنظام العام وحسن سير العدالة الجنائية، وإعمالًا لنص المادة السابعة والثمانين بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائية.

٢. ٧ . ٤ ضمانة حق المتهم في إحضار شهوده واستجوابهم ومناقشة شهود الخصم في القانون المصري

إن الأصل أن تلتزم المحكمة بسماع الشهود الذين يطلب المتهم أو دفاعه سماعهم، سواءٌ أكانوا شهود نفي أم إثبات، وهذا الالتزام قائم حتى ولو كان الاستماع إلى الشهود قد تم في مرحلة التحقيق الابتدائي، فإذا رفضت المحكمة طلب متهم بسماع شاهد معين فإنها تكون قد أخلَّت بحق من حقوق الدفاع، وبالتالي فإن الحكم الصادر نتيجة هذه المحاكمة يكون معيبًا، ومتى حضر الشاهد وجب الاستماع إليه ولو لم يتمسك الدفاع بهذا الحق، ويتصل بهذا الحق أنه يجب على المحكمة أن تأمر بضبط الشاهد الذي تخلف عن الحضور وإحضاره، رغم إعلانه، فإن امتنع القاضي عن ذلك كان مخلًّا بحق من حقوق المتهم في الدفاع[3].

---

(١) انظر نص المادة (١٧٣) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي.

(٢) الحجيلان، صلاح إبراهيم، الملامح العامة لنظام الإجراءات الجزائية السعودي ودوره في حماية حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ٣٨٢.

(٣) أبو خضرة، محمد الغرياني المبروك، استجواب المتهم وضماناته في مراحل الدعوى الجزائية دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ١٢٥٥، ومهدي، عبدالرؤوف، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ١٧٢٢.

إن المحكمة لا تعد متصلة اتصالًا صحيحًا بالدعوى، ولن تكون على بينة من أمرها ما لم تسمع الشهود بنفسها وتناقشهم فيما جاء في شهاداتهم، لأن سماع الشاهد في جلسة علنية حضورية من جديد ينبه الشاهد إلى خطورة أقواله، لا سيما إذا كان سبق له أن أدلى بشهادته في مرحلة التحقيق الابتدائي، وسيدفعه إلى الإصرار عليها إن كان صادقًا فيها أو العدول عنها إن كان كاذبًا، كما أن سماع المتهم أو وكيله لشهادة الشاهد يمكنه من مراقبتها وتمحيصها إن أراد الدفاع، ولأن الأصل في الأحكام الجنائية أن تُبنى على المرافعة التي تحصل أمام القاضي نفسه الذي أصدر الحكم، وعلى التحقيق الشفهي الذي أجراه بنفسه، حيث إن أساس المحاكمة الجنائية هو حرية القاضي في تكوين عقيدته من التحقيق الشفوي الذي يجريه بنفسه ويسمع فيه الشهود[1]، وهذا ما قرره قانون الإجراءات الجنائية حينما أكد على أن «يبدأ التحقيق في الجلسة بالمناداة على الخصوم والشهود، ويسأل المتهم عن اسمه ولقبه وسنه وصناعته ومحل إقامته ومولده، وتُتلى التهمة الموجهة إليه بأمر الإحالة أو بورقة التكليف بالحضور على حسب الأحوال ثم تقدم النيابة العامة والمدعي بالحقوق المدنية ـ إن وجد ـ طلباتهما، وبعد ذلك يسأل المتهم عما إذا كان معترفًا بارتكاب الفعل المسند إليه، فإن اعترف جاز للمحكمة الاكتفاء باعترافه، والحكم عليه بغير سماع الشهود، وإلا تسمع شهادة شهود الإثبات، ثم يتم توجيه الأسئلة للشهود من المتهم، ثم المسؤول عن الحقوق المدنية، وللنيابة العامة وللمجني عليه وللمدعي بالحقوق المدنية أن يستجوبوا الشهود المذكورين

(١) موسى، أبو السعود عبدالعزيز، ضمانات المتهم (المدعى عليه) وحقوقه في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، مرجع سابق، ص ٩٠٦ وما بعدها، ومهدي، عبدالرؤوف، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ١٧١٩.

مرة أخرى؛ لإيضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عليها في أجوبتهم»[1] كما أكد في المادة الأخرى على أنه: «بعد سماع شهادة شهود الإثبات يُسمع شهود النفي ويُسألون بمعرفة المتهم أولًا، ثم بمعرفة المسؤول عن الحقوق المدنية، ثم بمعرفة النيابة العامة، ثم بمعرفة المجني عليه، ثم بمعرفة المدعي بالحقوق المدنية، وللمتهم والمسؤول عن الحقوق المدنية أن يوجها للشهود المذكورين أسئلة مرة أخرى لإيضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عليها في أجوبتهم عن الأسئلة التي وجهت إليهم، ولكل من الخصوم أن يطلب إعادة سماع الشهود المذكورين لإيضاح الوقائع التي أدوا شهادتهم عليها أو تحقيقها، أو أن يطلب سماع شهود غيرهم لهذا الغرض»[2]، ولا يجوز للمحكمة الافتئات على هذا الحق لأي علة كانت، إلا إذا تعذر سماع الشاهد لأي سبب من الأسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنًا[3].

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

رتب المشرع المصري على عدم مراعاة هذا المبدأ جزاء البطلان المتعلق بالنظام العام، لإخلاله بمبدأ حسن سير العدالة الجنائية[4].

---

(١) انظر المادة (٢٧١) من قانون الإجراءات الجنائية المصري.

(٢) انظر المادة (٢٧٢) من قانون الإجراءات الجنائية المصري.

(٣) موسى، أبو السعود عبدالعزيز، ضمانات المتهم (المدعى عليه) وحقوقه في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، مرجع سابق، ص ٩٠٧ وما بعدها.

(٤) عبدالمنعم، سليمان، بطلان الإجراء الجنائي، مرجع سابق، ص ٨٩ وما بعدها.

٢ .٧ .٥ أوجه الاتفاق والاختلاف بين موقف النظام السعودي والقانون المصري من ضمانة حق المتهم في إحضار شهوده واستجوابهم ومناقشة شهود الخصم

يتفق النظام السعودي مع القانون المصري في إقرار هذه الضمانة، ويمكن إبراز مظاهر هذا الاتفاق من خلال التالي:

١ ـ اتفقا على أنه إذا أنكر المتهم التهمة المنسوبة إليه أو امتنع عن الإجابة فعلى المحكمة أن تشرع في استجواب المتهم استجوابًا تفصيليًّا وأن تبدأ في النظر في الأدلة المقدمة وتجري ما تراه لازمًا بشأنها.

٢ ـ اتفقا على حق المتهم في أن يطلب سماع من يراه من شهود النفي أو الإثبات وأن يقدم ما يراه من الأدلة.

٣ ـ اتفقا على أنه يحق للمتهم أو محاميه مناقشة الشهود وأن يكون المتهم آخر من يتكلم.

٤ ـ اتفقا على أن القاضي لا يبني رأيه ولا يُكَوِّنُ عقيدته في الدعوى المنظورة أمامه من خلال علمه، وإنما من خلال الأدلة المطروحة أمامه والإجراءات التي تمت أثناء نظر الدعوى.

٥ ـ رتب كلٌّ منهما جزاء البطلان المطلق عند عدم مراعاة هذا المبدأ وإغفاله.

ولم يظهر لي وجه اختلاف بينهما في هذه الضمانة.

٢ .٨ ضمانة حق المتهم في محاكمة عادلة وعاجلة في القانون والشريعة الإسلامية

٢ .٨ .١ ضمانة حق المتهم في محاكمة عادلة وعاجلة في القانون الدولي

إن الوصول إلى العدالة لا يعني صدور القرار العادل والحل المنصف فقط، وإنما يتعداه إلى لزوم صدوره في الوقت المحدد والمطلوب، وذلك لأن عامل الزمن له أهميته في تحقيق العدالة، والعدالة إذا تأخرت عن وقتها المناسب فقد لا يؤدي ذلك إلى رفع الظلم وزواله[١].

ويقصد بهذه الضمانة أن يتم الفصل في الدعوى خلال مدة معقولة، وفقًا للمدد المتبعة في الإجراءات[٢].

كما عرفت أيضًا هذه الضمانة بأنها «التزام السلطات القضائية بتوفير محاكمة للمتهم على ما اقترفه خلال مدة معقولة ابتداءً من تاريخ الاتهام وانتهاءً بصدور الحكم البات النهائي فيه»[٣]، وعليه فإن مفهوم المخالفة لهذا الضمانة استبعاد مفهوم المحاكمة المتسرعة التي تضيع معها وتهدر حقوق

---

(١) الحديثي، عمر فخري، حق المتهم في محاكمة عادلة دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ١٣٢.

(٢) السعيد، كامل، مفهوم المحاكمة العادلة وضماناتها، بحث من ضمن مجموعة أبحاث بعنوان دراسات جنائية معمقة في الفقه والقانون والقضاء المقارن، مرجع سابق، ص ٣١٦.

(٣) حجازي، إسراء حسين، ضمانات المحاكمة العادلة أمام القضاء الجنائي الدولي، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

الدفاع ومدد الطعن في الأحكام[1]، كما أن مبدأ سرعة الفصل في الدعاوى في وقت معقول واجب عام ومبدأ يجب على المحكمة التزامه تحقيقًا للمصلحتين العامة والخاصة، إلا أن هذه المعقولية في التوقيت لا بد أن يراعى فيها ظروف كل قضية لأنها مسؤولية تتعلق بالوقائع، وبالتالي فإن قاضي الموضوع يقع على عاتقه مسؤولية تقدير عناصر الواقعة وطبيعتها تلك الظروف التي يتوقف عليها تحديد الموعد المناسب والمعقول للفصل في الدعوى، كما أن سلوك أطراف الدعوى وتعاونهم مع المحكمة من الظروف المساعدة والمهيئة لسرعة الفصل في الدعوى[2].

إن من أهم الأغراض التي تتحقق مع سرعة المحاكمة ما يلي:

أولًا: إنه من لوازم الوفاء بمقتضيات الزجر العام ومنع الجاني من العود إلى الجريمة مسارعة القضاء بإنزال العقوبة عليه حتى يدرك الناس ويتأكد الشعور لديهم بالتلازم الموجود والفوري بين الجريمة وعقوبتها[3].

ثانيًا: حفظ حقوق المتهم في الأمن والاستقرار النفسي والوجداني وكذلك حقه في الدفاع[4].

---

(١) السعيد، كامل، مفهوم المحاكمة العادلة وضماناتها، بحث من ضمن مجموعة أبحاث بعنوان دراسات جنائية معمقة في الفقه والقانون والقضاء المقارن، مرجع سابق، ص ٣١٦.

(٢) القاضي، محمد محمد مصباح، حق الإنسان في محاكمة عادلة دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ٦٢.

(٣) الحديثي، عمر فخري، حق المتهم في محاكمة عادلة دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ١٣٤.

(٤) حجازي، إسراء حسين، ضمانات المحاكمة العادلة أمام القضاء الجنائي الدولي، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

ثالثًا: من مستلزمات المحافظة على كرامة المتهم وآدميته وعدم بقائه طويلًا معلق المصير تعجيل القضاء بالبت في موضوع الحكم على المتهم بالبراءة إن كان بريئًا أو بالإدانة إن كان مذنبًا[١].

رابعًا: حفظ حق المجتمع في ضمان فاعلية الأجهزة القضائية تحقيقًا للردع العام[٢].

خامسًا: إن سرعة الفصل في الدعوى له الأثر الكبير في تحقيق العدالة، حيث إنه من المقرر والمتعارف عليه أن العدالة البطيئة نوع من أنواع الظلم[٣]، ولأهمية هذه الضمانة أكدت عليها كثير من الإعلانات والمواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، ومنها ما يلي:

١ ـ العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي أكد على وجوب محاكمة المتهم دون تأخير لا مبرر له[٤].

٢ ـ الاتفاقية الأوربية لحماية حقوق الإنسان التي نصت على أنه من حق أي شخص يلقى عليه القبض أن يعرض فورًا على القاضي أو أي موظف آخر مخول قانونًا بممارسة أعمال السلطة القضائية، وأن يقدم للمحاكمة خلال مدة معقولة أو يفرج عنه مع الاستمرار في المحاكمة[٥].

---

(١) الحديثي، عمر فخري، حق المتهم في محاكمة عادلة دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ١٣٤.

(٢) حجازي، إسراء حسين، ضمانات المحاكمة العادلة أمام القضاء الجنائي الدولي، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

(٣) الحديثي، عمر فخري، حق المتهم في محاكمة عادلة دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ١٣٤.

(٤) انظر الفقرة (ج) من (٣) من المادة الرابعة عشرة.

(٥) انظر (٣) من المادة الخامسة.

٣ ـ ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوربي الذي راعى هذه الضمانة وأكد على أنه من حق أي شخص المحاكمة خلال وقت معقول[١].

٤ ـ الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان التي نصت على هذه الضمانة وأكدت على أنه من حق أي شخص متهم محاكمة تتوافر فيها الضمانات الكافية وتُجرى خلال وقت معقول[٢].

٥ ـ نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، حيث أكد عليها عند تناوله حقوق المتهم، وبين أنه من حق المتهم أن يحاكم دون أي تأخير لا موجب لـه[٣]، وعلى المعنى ذاته أكدت بقية الفقرات التالية.

٦ ـ الضمانات التي تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام[٤].

٧ ـ إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام[٥].

٨ ـ الميثاق العربي لحقوق الإنسان[٦].

٢ .٨ .٢ ضمانة حق المتهم في محاكمة عادلة وعاجلة في الشريعة الإسلامية

إن الأصل في القضاء الإسلامي أنه متى أصبحت الدعوى صالحة وجاهزة للحكم فيها فإنه يجب على القاضي أن يحكم فيها فورًا وبدون تأخير، وإلا كان بتأخره آثمًا؛ وعلة ذلك ما يلي:

---

(١) انظر المادة السابعة والأربعين.

(٢) انظر رقم (١) من المادة الثامنة.

(٣) انظر الفقرة (ج) من (١) من المادة السابعة والستين.

(٤) انظر المادة الخامسة.

(٥) مقتضى الفقرة (هـ) من المادة التاسعة عشرة.

(٦) مقتضى المادة السابعة.

١ ـ ما يترتب على هذا التأخير في إصدار الأحكام من إلحاق الضرر بأطراف الدعوى أو أحدهم، وتعطيل مصالحهم وضياع حقوقهم[١].

٢ ـ أن الغرض من القضاء الفصل في الخصومات وحسم المنازعات، فإذا انتهى القاضي من سماع أقوال الخصوم وما يقدمونه من حجج وأجوبة ودفوع وطعون، وأصبح الحق واضحًا جليًّا أمامه وجب عليه إصدار حكمه فورًا وإيصال الحقوق إلى أصحابها.

٣ ـ أن الإسراع في فصل الخصومة في وقت قصير أفضل لئلا يتأخر وصول الحق إلى أصحابه فيطول انتظارهم[٢].

٤ ـ ثبت عن رسول الله ﷺ أنه كان يقضي في مجلس الخصومة بدون تأخير، ويتجلى ذلك في التالي:

أ ـ حديث قصة العسيف[٣]، حيث أجاب الرسول الرسول ﷺ أطراف الدعوى فورًا في مجلس القضاء وبدون تأخير بأن على ابن المدعى عليه جلد مائة وتغريب عام، وعلى زوجة المدعي الرجم، وأمر ﷺ أنيسًا رضي الله عنه بأن ينطلق إلى زوجة المدعي فيسألها فإن اعترفت فليرجمها، فاعترفت فرجمها في الحال، وفي هذا دلالة واضحة وجلية على وجوب الإسراع في

---

(١) الأغبش، محمد الرضا، السياسة القضائية في عهد عمر بن الخطاب وصلتها بواقعنا المعاصر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤١٧هـ)، ص ١٣٦.

(٢) زيدان، عبدالكريم، نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص ٢١٨، وياسين، محمد نعيم، نظرية الدعوى بين الشريعة الإسلامية وقانون المرافعات المدنية التجارية، مرجع سابق، ٤٥٧.

(٣) سبق تخريجه في ص ٢٠٣.

الفصل في الخصومات وعدم تأخيرها إلا لمبرر وسبب معقول، مثل أن يتوقف إصدار الحكم على التثبت من مسألة أولية يجب الوقوف عليها، وهذا ما حصل في قصة العسيف، عندما أمر الرسول ﷺ أنيسًا بعدم تنفيذ حد الرجم إلا بعد سؤال زوجة المدعي وإقرارها بالزنا، فلما أقرت رجمها في الحال.

وجه الدلالة أن تأجيل التنفيذ عند وجود مقتضاه وعند وجود مبرر معقول واجب في الشريعة الإسلامية.

ب ـ حديث قصة ماعز رضي الله عنه عندما اعترف بالزنا[1].

وجه الاستشهاد أن رسول الله ﷺ أمر برجم ماعز رضي الله عنه فورًا وبدون تأخير بعد أن تأكد من توافر المقتضى الشرعي وعدم وجود الموانع من إقامة حد الزنا عليه.

ج ـ قضاؤه عليه الصلاة والسلام بين كعب بن مالك وعبدالله بن أبي حدرد رضي الله عنهما بالنصف في دينٍ كان بينهما، وكانت أصواتهما قد ارتفعت إلى أن جاءهما النبي ﷺ وأشار إلى كعب ابن مالك بأن يقبل بنصف الدين[2].

وجه الدلالة أن النبي ﷺ خرج إلى كعب بن مالك وابن أبي حدرد رضي الله عنهما عندما علت أصواتهما وارتفعت بسبب دين كان بينهما فأنهى النبي ﷺ خصومتهما في الحال وأصلح بينهما في المجلس نفسه بنصف الدين مما يدل على مشروعية الإسراع في إنهاء الخصومة والفصل فيها.

---

(١) سبق تخريجه في ص ١٧٦.

(٢) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب الصلح، باب هل يشير الإمام بالصلح، ج ٣، ص ١٨٧، الحديث رقم (٢٧٠٦).

د ـ عن عبدالله بن الزبير رضي الله عنهما أن رجلًا من الأنصار خاصم الزبير عند النبي ﷺ في شراج الحرة، التي يسقون بها النخل، فقال الأنصاري: سَرِّح الماء يمر، فأبى عليه، فاختصما عند النبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ للزبير: «اسقِ يا زبير، ثم أرسل الماء إلى جارك»، فغضب الأنصاري، فقال: إن كان ابن عمتك؟! فتلوَّن وجه رسول الله ﷺ، ثم قال: «اسقِ يا زبير، ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر»، فقال الزبير: والله إني لأحسب هذه الآية نزلت في ذلك، قال تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾ (النساء)[1].

وجه الاستشهاد أن الرسول ﷺ فصل في الخصومة مباشرة بعد أن استمع إلى الدعوى ولم يؤخر إصدار الحكم فيها، وهو ما يدل على مشروعية التعجيل في إصدار الأحكام ووجوبه وعدم التأخر فيها.

هـ ـ ماثبت عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن رجلًا أسلم ثم تهود، فأتى معاذ بن جبل وهو عند أبي موسى فقال: ما لهذا؟ قال: أسلم ثم تهود، قال: «لا أجلس حتى أقتله، قضاء الله ورسوله ﷺ»[2].

---

(١) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب المساقاة، باب سكر الأنهار، ج ٣، ص ١١١، الحديث رقم (٢٣٥٩).

(٢) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب الأحكام، باب الحاكم يحكم بالقتل على من وجب عليه دون الإمام الذي فوقه، ج ٩، ص ٦٥، الحديث رقم (٧١٥٧).

وجه الدلالة من هذا الأثر أن سرعة الفصل في الدعاوى والحكم فيها بدون تأخير من الأمور الواجبة والمأمور بها في الشريعة الإسلامية وأنها من قضاء الله عز وجل وقضاء رسوله ﷺ.

٥ ـ كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما وهو أمير الشام: «أما بعد.. كتبت إليك في القضاء بكتاب لم آلك فِيْهِ ونفسي خيرًا، فالزم خصالًا يسلم دينك، وتأخذ بأفضل حظيك عليك؛ إِذَا حضر الخصمان فالبينة العدول، والأيمان القاطعة؛ أدنِ الضعيف حتى يجترئ قلبه وينبسط لسانه، وتعاهد الغريب، فإنه إن طال حبسه ترك حقه، وانطلق إِلَى أهله، وإنما أبطل حقه من لم يرفع به رأسًا، واحرص على الصلح بين الناس ما لم يستبن لك القضاء»[1]، وفي رواية أخرى: «كتب عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه إلى أبي عبيدة بن الجراح وهو بالشام: «أما بعد؛ فإني كتبت إليك بكتابك لم آلك ونفسي خيرًا، الزم خمس خلال يسلم لك دينك وتحظ بأفضل حظيك، إذا حضرك الخصمان فعليك بالبينات العدول والأيمان القاطعة، ثم أدن الضعيف حتى تبسط لسانه ويجترئ قلبه، وتعهد الغريب فإنه إذا طال حبسه ترك حاجته وانصرف إلى أهله، وإن الذي أبطل من لم يرفع به رأسًا، واحرص على الصلح ما لم يستبن لك القضاء، والسلام»[2].

---

(١) وكيع، أبو بكر محمد بن خلف الضبي، أخبار القضاة، تحقيق عبدالعزيز بن مصطفى المراغي، (المكتبة التجارية الكبرى، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٣٦٦هـ)، ج ١، ص ٧٤ – ٧٥.

(٢) الأنصاري، أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب، الخراج، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد وسعد حسن محمد، (المكتبة الأزهرية للتراث، جمهورية مصر العربية، القاهرة، د. ت)، ص ١٣٠.

وجه الدلالة وجوب الإسراع والتعجيل في إصدار الأحكام على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم، وأن تأخير الحكم فيها من الظلم والجور المنهي عنهما، كما أن إنجاز المحاكمة والإسراع في إجراءاتها من السياسة الشرعية التي بعث الله بها رسوله ﷺ وأنزل بها كتبه، يقول ابن القيم رحمه الله تعالى: «فإن الله سبحانه أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط، وهو العدل الذي قامت به الأرض والسماوات، فإذا ظهرت أمارات العدل وأسفر وجهه بأي طريق كان فثم شرع الله ودينه، والله سبحانه أعلم وأحكم وأعدل أن يخص طرق العدل وأماراته وأعلامه بشيء، ثم ينفي ما هو أظهر منها وأقوى دلالة وأبين أمارة، فلا يجعله منها، ولا يحكم عند وجودها وقيامها بموجبها، بل قد بين سبحانه بما شرعه من الطرق أن مقصوده إقامة العدل بين عباده وقيام الناس بالقسط، فأي طريق استخرج بها العدل والقسط فهي من الدين وليست مخالفة له»[1].

وجه الاستشهاد من كلام ابن القيم رحمه الله أن كل طريق تؤدي إلى قيام الناس بالقسط وإقامة العدل بينهم فإنها من الدين الواجب القيام به، والإسراع في المحاكمة من أهم الضمانات والطرق التي تؤدي إلى إقامة العدل وإيصال الحقوق إلى أصحابها.

وقد قال الشيخ محمد الطاهر بن عاشور رحمه الله تعالى: «بقي علينا إكمال القول في مقصد التعجيل بإيصال الحقوق إلى أصحابها، وهو مقصد من السمو بمكان، فإن الإبطاء بإيصال الحق إلى صاحبه عند تعيينه بأكثر مما يستدعيه تتبع طريق ظهوره، يثير مفاسد كثيرة، منها:

---

(١) ابن القيم، أبو عبدالله محمد بن أبي بكر، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق نايف بن أحمد الحمد، (دار التدمرية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط ٣، ١٤٣٥هـ)، ج ١، ص ٣١.

١ ـ حرمان صاحب الحق من الانتفاع بحقه، وذلك إضرار به.

٢ ـ إقرار غير المستحق على الانتفاع بشيء ليس له، وهو ظلم للمحق.

وقد أشار إلى هذين قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٨﴾﴾ (البقرة).

٣ ـ استمرار المنازعة بين المحق والمحقوق، وفي ذلك فساد حصول الاضطراب في الأمة، فإن كان في الحق شبهة للخصمين ولم يتضح المحق من المحقوق، ففي الإبطاء مفسدة بقاء التردد في تعيين صاحب الحق، وقد يمتد التنازع بينهما في ترويج كلٍّ شبهته، وفي كلتا الحالتين تحصل مفسدة تعريض الأخوة الإسلامية للوهن.

٤ ـ تطرق التهمة إلى الحاكم في تريثه بأنه يريد إملال المحق حتى يسأم متابعة حقه فيتركه فينتفع المحقوق ببقائه على ظلمه، فتزول حرمة القضاء من نفوس الناس. وزوال حرمته من النفوس مفسدة عظيمة، فهذا تعليله من جهة المعنى والنظر»[1].

٢ .٨ . ٣ ضمانة حق المتهم في محاكمة عادلة وعاجلة في النظام السعودي

يتضح باستقراء مواد النظام السعودي حرص المنظم على مراعاة هذا المبدأ على وجه العموم ابتداءً من مرحلة الاستدلالات وانتهاءً بمرحلة المحاكمة، وبما أن هذه الدراسة تُعنَى بضمانات المحاكمة الجنائية العادلة

(١) ابن عاشور، محمد الطاهر، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ١٤٢٥هـ)، ج ٣، ص ٥٣٦.

فسيقتصر الحديث في هذا المقام على مراعاة النظام للسرعة في إجراءات المحاكمة وإنجازها.

إن مظاهر حرص المنظم السعودي على حصول المتهم على محاكمة عادلة وناجزة تتجلى في التالي:

أولًا: إعلام الخصوم بالحضور أمام المحكمة المختصة قبل انعقاد الجلسة بوقت كافٍ، فقد نص نظام الإجراءات الجزائية السعودي على أن يكون الحضور في المحكمة بعد ثلاثة أيام على الأقل من تاريخ تبليغ الخصوم بلائحة الدعوى، كما يجوز إنقاص هذا الموعد إلى ساعة واحدة بشرط أن يحصل تبليغ الخصم أو الخصوم في حال إنقاص الموعد، وأن يكون بإمكانه الوصول إلى المحكمة في الموعد المحدد[١]، كما نص نظام المرافعات الشرعية على أن يكون موعد حضور الخصوم أمام المحكمة العامة ثمانية أيام على الأقل من تاريخ تبليغ صحيفة الدعوى[٢]، كما أنه يجوز إحضار المتهم المقبوض عليه متلبسًا بالجريمة إلى المحكمة فورًا وبغير موعد[٣]، ولكن إذا طلب المتهم بعد حضوره مهلة لإعداد دفوعه، فإنه يجب على المحكمة أن تمنحه الفرصة الكافية لذلك[٤]، وذلك مراعاة لحقوق المتهم في الدفاع عن نفسه وحتى لا يتسبب الحرص على سرعة المحاكمة وإنجازها في عدم تمكين المتهم في الدفاع عن نفسه فيترتب على تلك السرعة إفشال المحاكمة وعدم نجاحها وبطلانها[٥].

(١) انظر المادة (١٣٦) من نظام الإجراءات الجزائية.
(٢) انظر المادة (٤٤) من نظام المرافعات الشرعية السعودي.
(٣) انظر المادة (١٣٦) من نظام الإجراءات الجزائية.
(٤) انظر المادة (١٣٦) من نظام الإجراءات الجزائية.
(٥) عوض، محمد محيي الدين، أصول الإجراءات الجنائية (نظرية البطلان)، مرجع سابق، ص ١٠٧.

ثانيًا: أن غياب المتهم بعد تكليفه بالحضور وعدم إرساله وكيلًا في الأحوال التي يسوغ فيها ذلك لا يمنع المحكمة من سماع دعاوى وبينات المدعي غيابيًّا مع مراعاة عدم صدور الحكم إلا في جلسة علنية، وبحضور المتهم ومواجهته، لأن الأحكام الجنائية وجاهية وعلنية، وللقاضي مراعاة لمبدأ إنجاز المحاكمة وعدم تأخيرها أن يأمر بالقبض على المتهم المتغيب أو المتخلف عن حضور جلسات المحاكمة وتوقيفه إذا كان تخلفه أو تغيبه لعذر غير مقبول، وهذا ما أكد عليه نظام الإجراءات الجزائية، حيث نصت المادة الأربعون بعد المائة على أنه: «إذا لم يحضر المتهم المكلف بالحضور بحسب النظام في اليوم المعين في ورقة التكليف بالحضور ولم يرسل وكيلًا عنه في الأحوال التي يسوغ فيها التوكيل، فيسمع القاضي دعوى المدعي وبيناته ويرصدها في ضبط القضية ولا يحكم إلا بعد حضور المتهم، وللقاضي أن يصدر أمرًا بتوقيفه إذا لم يكن تخلفه لعذر مقبول».

ثالثًا: جرائم الجلسات، أيضًا من مظاهر مراعاة النظام السعودي لمبدأ عدالة المحاكمات وإنجازها إعطاؤه القاضي الحق في نظر الجرائم والاعتداءات التي تقع أثناء جلسات المحاكمة مباشرة إذا كانت من اختصاص المحكمة التي وقع الاعتداء أثناء انعقادها، وإذا كانت من اختصاص محكمة أخرى فتحال إلى المحكمة المختصة بنظر مثل تلك الجرائم والاعتداءات، وإذا لم تنظر تلك الاعتداءات أو الجرائم في الحال، وكانت داخلة في اختصاص المحكمة النوعي، فإن نظرها يكون وفقًا للقواعد العامة المتبعة بالنسبة لأي جريمة[1].

(١) انظر المواد (١٤٣، ١٤٤، ١٤٥) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي.

فالمنظم السعودي منح المحكمة الحق في أن تحكم في الحال بعد سماع أقوال المتهم في أي جريمة، أو تعدٍّ، أو إهانة وقعت على هيئتها أو أحد أعضائها أو موظفيها[1].

رابعًا: أنه يحق للمحكمة رفض طلبات الخصوم المقدمة أثناء المحاكمة إذا كان الغرض منها المماطلة أو الكيد أو تضليل العدالة أو رأت المحكمة أن إجابة طلبه لا فائدة منها، حيث نص نظام الإجراءات الجزائية السعودي على أنه: «لكلٍّ من الخصوم أن يطلب سماع من يرى من شهود والنظر فيما يقدمه من أدلة وأن يطلب القيام بإجراء معين من إجراءات التحقيق، وللمحكمة أن ترفض الطلب إذا رأت أن الغرض منه المماطلة أو الكيد أو التضليل، أو أنه لا فائدة من طلبه»[2].

الأثر المترتب على عدم مراعاة هذه الضمانة

لا يترتب على عدم مراعاة هذه الضمانة بطلان المحاكمة أو بطلان الحكم الناتج عنها وخصوصًا إذا كان التأخير بناءً على طلب المتهم أو كان التأخير لسبب من جانبه[3].

بيد أنني لا أتفق مع هذا الرأي على إطلاقه، فأرى بطلان المحاكمة بطلانًا نسبيًّا، لأنه يجب النظر إلى نوع المصلحة التي تحميها أو تهدف إليها القاعدة الإجرائية، فإذا ترتب على التأخر في السير في إجراءات المحاكمة مصلحة

---

(١) عوض، محمد محيي الدين، أصول الإجراءات الجنائية (نظرية البطلان)، مرجع سابق، ص ١٠٨.

(٢) انظر المادة (١٦٣) من نظام الإجراءات الجزائية.

(٣) عوض، محمد محيي الدين، أصول الإجراءات الجنائية (نظرية البطلان)، مرجع سابق، ص ١٠٣.

عامة فإن البطلان المترتب على مخالفتها بطلانٌ مطلق، وإذا كان الأمر متعلقًا بمصلحة خاصة بالخصوم فإن البطلان المترتب على هذا بطلان نسبي[١]، والتأخر في إجراءات المحاكمة وعدم إنجازها له تعلق بمصلحة الخصوم، ولهذا السبب كان البطلان نسبيًّا.

٢ .٨ .٤ ضمانة حق المتهم في محاكمة عادلة وعاجلة في القانون المصري

مضمون هذه الضمانة التزام الجهات القضائية بتوفير محاكمة عادلة للمتهم خلال مدة معقولة منذ توجيه الاتهام إليه وحتى صدور الحكم الجنائي البات بإدانته أو براءته[٢]، وقد نص الدستور المصري على وجوب سرعة الفصل في القضايا[٣] مع كون هذه المادة عامة لجميع قضايا المنازعات وليست خاصة بالقضايا الجنائية[٤].

إنه من حق المتهم أن يحصل على حكم المحكمة دون إبطاء أو تأخير، وفي وقت مناسب ومعقول بغض النظر عن طبيعة الحكم الصادر لأنه إن كان الحكم قد صدر في صالحه فقد حصل على حقه الذي كان يطالب به واستراح بعد أن حقق بغيته، وإن كان الحكم الصادر ضده ارتاح من مواصلة تحمل أعباء ومصاريف التقاضي والانتظار لمدة أطول، واستعد لتنفيذ مقتضيات

(١) عبدالمنعم، سليمان، بطلان الإجراء الجنائي، مرجع سابق، ص ٩٠ وما بعدها.
(٢) أبو خضرة، محمد الغرياني المبروك، استجواب المتهم وضماناته في مراحل الدعوى الجزائية دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ١٢٦٤.
(٣) انظر المادة (٩٧) من الدستور.
(٤) السعيد، كامل، مفهوم المحاكمة العادلة وضماناتها، بحث من ضمن مجموعة أبحاث بعنوان دراسات جنائية معمقة في الفقه والقانون والقضاء المقارن، مرجع سابق، ص ٣١٦.

ذلك الحكم[1]، ولم يغفل المشرع المصري عن التأكيد على هذه الضمانة إيمانًا منه بأهميتها، حيث ورد كثير من النصوص في قانون الإجراءات الجنائية، حيث أكد على عدم جواز تأجيل نظر الدعوى المقامة في جرائم القذف بطريق النشر في إحدى الصحف أو غيرها من المطبوعات أكثر من مرة واحدة لمدة لا تزيد على ثلاثين يومًا، وينطق الحكم مشفوعًا بأسبابه[2]، كما أكدت على المبدأ نفسه المادة السادسة والسبعون بعد المائتين (مكرر)[3]؛ فحدد المشرع أن يكون تكليف المتهم بالحضور قبل يوم واحد من المحاكمة في قضايا الجنح، وثلاثة أيام كاملة في قضايا الجنايات من غير مواعيد مسافة الطريق، وأوجب أن تنظر القضية في جلسة تعقد في غضون أسبوعين من تاريخ إحالتها للمحكمة المختصة.

---

(١) عبدالخالق، عبدالمعطي، ضمانات حقوق الإنسان في الدستور ـ قانون العقوبات ـ قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ٢٩٢.

(٢) انظر المادة (١٢٣) من قانون الإجراءات الجنائية المصري.

(٣) حيث نصت على أنه: «يحكم على وجه السرعة في القضايا الخاصة بالأحداث، الخاصة بالجرائم المنصوص عليها في الأبواب: الأول والثاني، والثاني مكرر والثالث والرابع، والرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨ من قانون العقوبات إذا وقعت بواسطة الصحف، والقانون رقم ٣٩٤ لسنه ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنه ١٩٥٤، ويكون تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة في القضايا المبينة بالفقرة السابقة قبل انعقاد الجلسة بيوم كامل في مواد الجنح وثلاثة أيام كاملة في مواد الجنايات، غير مواعيد مسافة الطريق، ويجوز أن يكون الإعلان بواسطة أحد المحضرين أو أحد رجال السلطة العامة، وتنظر القضية في جلسة تعقد في ظرف أسبوعين من يوم إحالتها على المحكمة المختصة، وإذا كانت القضية محالة إلى محكمة الجنايات يقوم رئيس محكمة الاستئناف المختصة بتحديد جلسة في الميعاد المذكور».

وفي جرائم الجلسات منح المشرع المصري الحق للمحكمة الجنائية في إقامة الدعوى على المتهم الذي تطاول على المحكمة أو على أحد أعضائها في الحال وتحكم فيها بعد سماع أقوال النيابة العامة ودفاع المتهم، وهذا في جرائم الجنايات، أما في جرائم الجنح والمخالفات فإنها تحرك الدعوى الجنائية وتحكم فيها في الحال[٤][٥] استنادًا لنص المادة الرابعة والأربعين بعد المائتين من قانون الإجراءات الجنائية المصري.

إن هذه النصوص لا تحصر الأحوال التي تجب فيها مراعاة سرعة الفصل في القضايا الجنائية وإنجازها، ولكنها تؤكد بوجه خاص أحوالًا معينة على سبيل التخصيص وليس على سبيل الحصر فسرعة الفصل في القضايا أو الدعاوى في وقت معقول واجب عام تلتزم به المحكمة تحقيقًا للمصلحة العامة والخاصة على السواء، مع أنه لا يجوز التضحية بحق الدفاع في سبيل السرعة في الإجراءات حتى لا يتسبب هذا المبدأ أو هذه الضمانة في ضياع ضمانة أخرى وهي كفالة حقوق الدفاع[٦].

---

(٤) سرور، أحمد فتحي، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ج ١، ص ١٢٩٤، ومهدي، عبدالرؤوف، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ١٩٢٣.

(٥) نصت المادة (٢٤٤) من قانون الإجراءات الجنائية المصري على أنه: «إذا وقعت جنحة أو مخالفة فى الجلسة، يجوز للمحكمة أن تقيم الدعوى على المتهم فى الحال، وتحكم فيها بعد سماع أقوال النيابة العامة ودفاع المتهم.

ولا يتوقف رفع الدعوى فى هذه الحالة على شكوى أو طلب إذا كانت الجريمة مـن الجرائم المنصوص عليها فى المواد: ٣، ٨، ٩ من هذا القانون، أما إذا وقعت جناية يصدر رئيس المحكمة أمرًا بإحالة المتهم إلى النيابة العامة بدون إخلال بحكم المادة ١٣ من هذا القانون».

(٦) القاضي، محمد محمد مصباح، حق الإنسان في محاكمة عادلة، مرجع سابق، ص ٦٢.

الجدير بالذكر هنا أن مبدأ إنجاز المحاكمة ومعقولية الموعد الذي يتعين فيه الفصل في الدعوى يتوقف على ظروف كل قضية، لأنها مسؤولية تتعلق بالوقائع، وقاضي الموضوع هو الذي يقع على عاتقه تقدير عناصر الواقعة وطبيعتها، حيث إنها هي التي يتوقف عليها تحديد الموعد المعقول للفصل في الدعوى بالإضافة إلى سلوك أطراف الدعوى وتعاونهم مع المحكمة لسرعة الفصل في الدعوى[1]، ومن أهم السلبيات والمساوئ الناتجة عن البطء في التقاضي ما يلي:

أولًا: زوال مصلحة المدعي من دعواه لأنه كثيرًا ما تتعلق المصلحة العليا في الطلب بتحققه في وقت معين، فإذا انقضى الوقت مضت معه المصلحة بدون رجعة.

ثانيًا: ترك الخصومة لفقد الأمل في القضاء وجدواه، فعند طول مدة التقاضي يمل المتقاضي لطول مدة الانتظار، ويفقد الأمل في الحصول على حقه عن طريق المحكمة.

ثالثًا: إن بطء التقاضي في الدعوى الجنائية يسبب للمتهم آلامًا نفسية بسبب وضعه في موضع الاتهام لكون ذلك مما يمس شرفه واعتباره وقدره بين الناس لا سيما مع مبدأ علنية المحاكمات، كما أن طول مدة المحاكمة قد يفقده قدرته أو يضعفها على جمع الأدلة التي تفند أداة الاتهام، كما أنها قد تؤدي إلى إصابة الشهود بالنسيان، ما قد يؤثر على معرفة الحقيقة[2].

---

(١) أبو خضرة، محمد الغرياني المبروك، استجواب المتهم وضماناته في مراحل الدعوى الجزائية دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ١٢٧٢.

(٢) عبدالخالق، عبدالمعطي، ضمانات حقوق الإنسان في الدستور ـ قانون العقوبات ـ قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ٢٩٢.

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

هذه الضمانة متعلقة بمصلحة الخصوم وبالتالي فإن عدم مراعاتها يترتب عليه بطلان المحاكمة بطلانًا نسبيًّا[1].

٢ .٨ .٥ أوجه الاتفاق والاختلاف بين موقف النظام السعودي والقانون المصري من ضمانة حق المتهم في محاكمة عادلة وعاجلة

يتفق النظام السعودي مع القانون المصري في إقرار ضمانة حق المتهم في محاكمة سريعة وعاجلة، ومن مظاهر هذا الاتفاق ما يلي:

١ ـ يتفقان في إقرارهما لهذا المبدأ باعتباره أحد مقومات العدالة في المحاكمات الجنائية.

٢ ـ يتفقان على وجوب إعلان الخصوم قبل الجلسة بوقت كافٍ.

٣ ـ يتفقان على جواز أن تصدر المحكمة حكمها على جرائم الجلسات الواقعة أثناء انعقاد جلسات المحاكمة.

ولم أقف على أي وجه للاختلاف بينهما.

---

(١) عبدالمنعم، سليمان، بطلان الإجراء الجنائي، مرجع سابق، ص ٩٠ وما بعدها.

٢ .٩ ضمانة حق المتهم في الطعن في الحكم الصادر ضده في القانون والشريعة الإسلامية

٢ .٩ .١ ضمانة حق المتهم في الطعن في الحكم الصادر ضده في القانون الدولي

يمكن تعريف الطعن في الأحكام بأنه: «مجموعة الإجـراءات التي تستهدف إعادة طرح موضوع الدعوى على القضاء، أو تستهدف تقدير الحكم في ذاته، وذلك ابتغاء إلغائه أو تعديله»[١].

يُعد الطعن في الأحكام من أهم الضمانات الرئيسة لتحقيق عدالة المحاكمة، وتتجلى تلك الأهمية في التالي:

١ ـ أن أحقية المتهم في الدفاع عن نفسه تقتضي إتاحة الفرصة له في الوصول إلى جميع درجات التقاضي المتاحة قانونًا، وذلك هو مبدأ حق الطعن في الأحكام، وهو مبدأ استقرت عليه جميع النظم القانونية، وإنكاره يعد إنكارًا للعدالة المنصوص عليها في النظم القانونية[٢].

٢ ـ أن الوصول إلى الحقيقة أو إلى ضمان حسن تطبيق القانون وتحقيق أهدافه بالشكل السليم بناء على الحكم الابتدائي في الخصومة

---

(١) السعيد، كامل، مفهوم المحاكمة العادلة وضماناتها، بحث من ضمن مجموعة أبحاث بعنوان دراسات جنائية معمقة في الفقه والقانون والقضاء المقارن، مرجع سابق، ص ٣٢٦.

(٢) سديرة، نجوى يونس، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص ٣٠١.

الجنائية قد يكون أمرًا صعبًا، حيث إن الحكم الجنائي الابتدائي قد تشوبه بعض العيوب أو الأخطاء الموضوعية أو الإجرائية، أو يتبين بعد صدوره أنه قد خالف القانون أو الواقع، ما يجعل فتح باب الطعن أمرًا واجبًا ومتعينًا[1].

٣ ـ أن ضمانة الطعن في الأحكام تؤدي دورًا إصلاحيًّا مهمًّا للحكم الجنائي بقصد ضمان الوصول إلى الحقيقة وحسن تطبيق القانون وتحقيق أهدافه، وذلك في حدود معينة تظهر في أمرين، هما:

أ ـ تفادي ما قد يشوب الحكم الجنائي من أخطاء إجرائية أو موضوعية لها تعلق بالواقع أو القانون، وذلك إما بالإلغاء أو التعديل.

ب ـ تعديل الحكم بعد صدوره إن وجد أنه مخالف للواقع أو القانون، أو إذا تبين أنه صدر قانون أصلح للمتهم، أو في حالات طلب إعادة النظر[2].

أما الحالات التي يجوز فيها الطعن ويكون مقبولًا حالتان:

الأولى: أن يكون الطعن في الأحكام التي تفصل في موضوع الدعوى، فلو كان الطعن في أي قرارات أو أوامر إدارية ليس لها تعلق بموضوع الدعوى لم يُقبل الطعن نهائيًّا.

الثانية: وجود المصلحة للمتهم في رفع الطعن، ويُقصد بالمصلحة للمتهم هنا إن كان المتهم يريد بطعنه في الحكم إلغاءه أو تعديله فيما أضر به، ما

---

(١) سرور، أحمد فتحي، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ج ٢، ص ٥.

(٢) المرجع السابق.

يعني أن المتهم قد خسر الدعوى أو حُكِمَ عليه في جزءٍ منها، وما سوى ذلك فلا يُقبل منه الطعن[1].

والطعن في الأحكام له نوعان: الطعن بطرق عادية، والطعن بطرق غير عادية (استثنائية)، فالطرق العادية هي التي تسمح بطبيعتها بنقل الدعوى برمتها إلى محكمة الطعن وإعادة بحث الموضوع من جديد أمامها، وهي المعارضة والاستئناف، ولا تتقيد بأسباب معينة ومحددة من قبل القانون، أما طرق الطعن غير العادية فلا تسمح أصلًا بنقل الدعوى برمتها إلى محكمة الطعن، ولا تنفتح هذه الطرق إلا لأسباب معينة محددة في القانون بقصد إبطال الحكم المطعون فيه، كما أنها لا تجيز النظر في الطعن إلا في حدود معينة حددها القانون[2].

أهم نتائج التفريق بين طرق الطعن ما يلي:

١ ـ أن طرق الطعن العادية لا تتقيد بأسباب معينة، بخلاف طرق الطعن غير العادية فلا يجوز الالتجاء إليها إلا بناءً على أسباب محددة في القانون على سبيل الحصر.

٢ ـ أن المحكمة المختصة بنظر طرق الطعن العادية لها وظيفة عامة شاملة لجميع جوانب الدعوى، وهو ما يسمى الأثر الناقل للطعن العادي، أما المحكمة المختصة بنظر طرق الطعن غير العادية فإن لها وظيفة ذاتية خاصة تنحصر في مناقشة أوجه الطعن ولا تستطيع الخروج عنها.

---

(١) خوين، حسن بشيت، ضمانات المتهم في الدعوى الجزائية، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٨١ وما بعدها.

(٢) سرور، أحمد فتحي، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ج ٢، ص ٦.

٣ ـ من مميزات طرق الطعن العادية أنها تحول بذاتها بحسب الأصل دون تنفيذ الأحكام الجنائية ما لم يرد نص قانوني يفيد خلاف ذلك، أما في الطرق غير العادية فإنها لا تحول بذاتها دون تنفيذ الأحكام إلا في عقوبة الإعدام، حيث يجب إيقاف تنفيذها عند الطعن فيها بالنقض[١].

إن طرق الطعن العادية تتميز بعمومية أسباب الطعن والأثر الناقل للطعن، وأثرها في إيقاف تنفيذ الأحكام المطعون فيها، أما طرق الطعن غير العادية فإنها تتميز بخصوصية أسباب الطعن وعدم توافر الأثر الناقل للطعن وعدم قابليتها بذاتها لإيقاف تنفيذ الأحكام المطعون فيها[٢].

وقد راعت المواثيق والاتفاقيات والعهود الدولية هذه الضمانة، ولم تغفلها، ويمكن بيان ذلك على النحو التالي:

١ ـ أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الفقرة (١) من المادة الحادية عشرة على أن «كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئًا إلى أن يثبت ارتكابه لها قانونًا في محاكمة علنية تكون قد وفرت له فيها جميع الضمانات اللازمة للدفاع عنه»، ومقتضى هذه المادة وجوب توفير الضمانات اللازمة للدفاع عن المتهم أثناء محاكمته، ومن أهم الضمانات اللازمة حقه في الطعن في الحكم الصادر ضده بالإدانة.

٢ ـ نص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه «لكل شخص أدين بجريمة حق اللجوء وفقًا للقانون إلى محكمة أعلى كيما تعيد النظر في قرار إدانته وفي العقاب الذي حكم به عليه»[٣].

---

(١) سرور، أحمد فتحي، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ج ٢، ص ٧.
(٢) المرجع السابق، ج ٢، ص ٦.
(٣) انظر الفقرة (٥) من المادة (١٤).

٣ ـ أكدت الضمانات التي تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام على أنه «لا يجوز تنفيذ عقوبة الإعدام إلا بموجب حكم نهائي صادر عن محكمة مختصة بعد إجراءات قانونية توفر كل الضمانات الممكنة لتأمين محاكمة عادلة، مماثلة على الأقل للضمانات الواردة في المادة (١٤) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بما في ذلك حق أي شخص مشتبه في ارتكابه جريمة يمكن أن تكون عقوبتها الإعدام أو متهم بارتكابها في الحصول على مساعدة قانونية كافية في كل مراحل المحاكمة»، كما نصت المادة التي تليها على أنه «لكل من يحكم عليه بالإعدام الحق في الاستئناف لدى محكمة أعلى، وينبغي اتخاذ الخطوات الكفيلة بجعل هذا الاستئناف إجباريًّا»[١].

٤ ـ أكد نظام روما الأساسي على هذه الضمانة، حيث أجاز للمتهم أو المدعي العام نيابة عن ذلك الشخص أن يتقدم باستئناف استنادًا إلى أيٍّ من الأسباب التالية: الغلط الإجرائي، الغلط في الوقائع، الغلط في القانون، أي سبب آخر يمس نزاهة أو موثوقية الإجراءات أو القرار، كما أجازت للمدعي العام أو الشخص المدان أن يستأنف أي حكم بالعقوبة وفقًا للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات بسبب عدم التناسب بين الجريمة والعقوبة[٢]، وعلى هذا المضمون أكدت بقية الفقرات التالية.

٥ ـ إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام[٣].

٦ ـ الاتفاقية الأوربية[٤].

---

(١) انظر المادتين (٥) و(٦).

(٢) انظر المادة الحادية والثمانين من نظام روما.

(٣) انظر الفقرة (هـ) من المادة التاسعة عشرة.

(٤) انظر رقم (٢) من المادة السادسة.

٧ ـ ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوربي[١].

٨ ـ كذلك الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان[٢].

٩ ـ الميثاق العربي لحقوق الإنسان[٣].

٢ .٩ .٢ ضمانة حق المتهم في الطعن في الحكم الصادر ضده في الشريعة الإسلامية

كفل التنظيم القضائي الإسلامي للمتهم حقه في الطعن في الأحكام القضائية التي صدرت ضده، بل إنه جعل نقض الحكم الجنائي في بعض الأحيان واجبًا متى كان حكم القاضي مخالفًا للنصوص القطعية أو الإجماع، يقول الصدر الشهيد: «اعلم أن قضايا القضاة التي ترفع إلى القاضي لا تخلو من ثلاثة أوجه: إما أن تكون جورًا بخلاف الكتاب أو السنة أو إجماع العلماء، وإما أن تكون في محل الاجتهاد إذا اجتهد فيه العلماء والفقهاء، وإما بقول مهجور.

ففي الوجه الأول فالقاضي الذي رفع إليه القضية ينقضها، ولا ينفذها، حتى لو أنفذها ثم رفع إلى قاضٍ ثالثٍ فإنه ينقضها، لأنه متى خالف الكتاب أو السنة أو الإجماع كان حكمه باطلًا، وضلالًا، والباطل لا يجوز الاعتماد عليه، فعلى القاضي الثاني أن ينقضها»[٤]، ويقول ابن حزم في مراتب الإجماع:

---

(١) انظر الفقرة (١) من المادة الثامنة والأربعين.

(٢) انظر الفقرة رقم (١) من المادة الثامنة.

(٣) انظر المادة السابعة.

(٤) ابن مازة، عمر بن عبدالعزيز (الصدر الشهيد)، شرح أدب القاضي للخصاف، تحقيق محيي هلال السرحان، (وزارة الأوقاف العراقية، العراق، بغداد، ١٣٩٨هـ)، ج ٣، ص ١٠٩.

«إن حكم بما يخالف الإجماع فإن حكمه مردود»[1]، ويقول ابن عابدين في حاشيته: «ثم اعلم أنهم قسموا الحكم ثلاثة أقسام: قسم يرد بكل حال، وهو ما خالف النص أو الإجماع»[2]، وقال ابن قدامة: «ولا يَنْقُضُ من حكم غيره إذا رفع إليه إلا ما خالف نصَّ كتاب أو سُنَّةٍ أو إجماعًا»[3]، كما أنه يأخذ حكم الإباحة إذا كان صحيحًا في نفسه، ولكنه خالف أحكام الولاية، سواء أكانت تلك المخالفة نوعية أم مكانية أم زمانية، فلا يجوز للحاكم الإمضاء ويجوز له النقض[4].

ومن الأدلة على حق المتهم في الطعن على الأحكام من القرآن الكريم ما يلي:

١ ـ قال تعالى: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيۡمَٰنَ إِذۡ يَحۡكُمَانِ فِي ٱلۡحَرۡثِ إِذۡ نَفَشَتۡ فِيهِ غَنَمُ ٱلۡقَوۡمِ وَكُنَّا لِحُكۡمِهِمۡ شَٰهِدِينَ ٧٨ فَفَهَّمۡنَٰهَا سُلَيۡمَٰنَۚ وَكُلًّا ءَاتَيۡنَا حُكۡمٗا وَعِلۡمٗاۚ وَسَخَّرۡنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلۡجِبَالَ يُسَبِّحۡنَ وَٱلطَّيۡرَۚ وَكُنَّا فَٰعِلِينَ ٧٩﴾ (الأنبياء).

---

(١) ابن حزم، علي بن أحمد، مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، مرجع سابق، ص ٤٩.

(٢) ابن عابدين، محمد أمين، رد المحتار على الدر المختار، (دار الفكر، لبنان، بيروت، ط ٢، ١٤١٢هـ)، ج ٥، ص ٣٩٤.

(٣) ابن قدامة، عبدالله بن أحمد، المغني، تحقيق الدكتور عبدالله التركي، والدكتور عبدالفتاح الحلو، (دار عالم الكتب، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م)، ج ١٤، ص ٣٤.

(٤) الشمري، محمد فلاح، نقض الأحكام الجنائية في الشريعة الإسلامية وتطبيقاته في القضاء السعودي، رسالة ماجستير، غير منشورة، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٢هـ)، ص ١١١ وما بعدها.

وجه الاستشهاد من هاتين الآيتين: يخبر المولى عز وجل في كتابه العزيز عن قصة النبيين داوود وابنه سليمان عليهما الصلاة والسلام عندما اجتهد داوود عليه السلام وأخطأ ولم يوفق في الحكم، فحكم فيها سليمان عليه السلام بعد أن فهم المسألة وأدركها، فأصاب في حكمه، وأصبح حكمه ناقضًا لحكم والده، ولم يرد ذلك في معرض الذم لنبينا داوود؛ لأنه أمرٌ قابل للاجتهاد»[1].

٢ ـ قال تعالى: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحْتِ ۚ فَإِن جَآءُوكَ فَٱحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ۖ وَإِن تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيْـًٔا ۖ وَإِنْ حَكَمْتَ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٤٢﴾﴾ (المائدة).

وجه الدلالة من هذه الآية قول مالك: «إذا حكَّم رجلٌ رجلًا فحكمه ماضٍ، وإن رفع إلى قاضٍ أمضاه، إلا أن يكون جورًا»[2]، أي أنه يجب نقض الحكم القضائي عند ظهور الجور البيّن من القاضي والميل عن طريق العدل والإنصاف في هذا الحكم[3].

ومن السنة النبوية المطهرة ما يلي:

---

(١) ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تحقيق سامي محمد سلامة، (دار طيبة، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط ٢، ١٤٢٠هـ)، ج ٥، ص ٣٥٥ وما بعدها.

(٢) الزحيلي، وهبة مصطفى، التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، (دار الفكر المعاصر، سوريا، دمشق، ط ٢، ١٤١٨هـ)، ج ٦، ص ١٩٨، وابن العربي، محمد بن عبدالله، أحكام القرآن، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط ٣، ١٤٢٤هـ)، ج ٢، ص ١٢٤.

(٣) الشمري، محمد فلاح، نقض الأحكام الجنائية في الشريعة الإسلامية وتطبيقاته في القضاء السعودي، مرجع سابق، ص ٨٦.

١ ـ ما ورد في شرح الإمام النووي على صحيح مسلم في باب (نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور) من قوله ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»، وفي الرواية الثانية: «من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد»[١]، قال أهل العربية: الرد هنا بمعنى: المردود، ومعناه: فهو باطل غير معتد به، وهذا الحديث قاعدة عظيمة من قواعد الإسلام، وهو من جوامع كلمه ﷺ فإنه صريح في رد كل البدع والمخترعات.. وهذا الحديث مما ينبغي حفظه واستعماله ـ في إبطال المنكرات ـ، وإشاعة الاستدلال به»[٢].

وجه الاستشهاد بهذا الدليل: يبين هذا الحديث أن من أوجد وأدخل على المسلمين ما ليس من شريعتهم ولا من دينهم فهو عمل مردود عليه، والحكم المخالف للأدلة الشرعية وأصول القضاء ليس من الشريعة الإسلامية فوجب رده ونقضه.

٢ ـ ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «بينما امرأتان معهما ابناهما، جاء الذئب، فذهب بابن إحداهما، فقالت هذه لصاحبتها: إنما ذهب بابنك أنت، وقالت الأخرى: إنما ذهب بابنك، فتحاكمتا إلى داود، فقضى به للكبرى، فخرجتا على سليمان بن داود عليهما السلام، فأخبرتاه، فقال: ائتوني بالسكين أشقه بينكما، فقالت الصغرى: لا، ويرحمك الله، هو ابنها، فقضى به للصغرى»[٣].

---

(١) هذه الرواية وردت في فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، (دار المعرفة، لبنان، بيروت، ١٣٧٩هـ)، ج ٥، ص ٣٠٢، باب قوله تعالى: ﴿...أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ...﴿١٢٨﴾﴾(النساء)،رقم الحديث(٢٦٩٧).

(٢) النووي، محيي الدين يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (دار إحياء التراث العربي، لبنان، بيروت، ط ٢، ١٣٩٢هـ)، ج ١٢، ص ١٦.

(٣) مسلم، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، (دار إحياء التراث العربي، لبنان، بيروت، د، ت)، ج ٣، ص ١٣٤٤، باب باب بيان اختلاف المجتهدين، رقم الحديث ١٧٢٠.

وجه الاستشهاد من الحديث أنه لما تبين لسليمان أن حكم والده داود عليهما السلام مجانب للصواب حكم بالحكم الصحيح الموافق للحق بعد أن تبين له أن الحق مع الصغرى.

الدليل على وجوب هذا الحق من الإجماع:

ما حكاه ابن حزم الظاهري في بداية حديثه عن كتاب الأقضية في (مراتب الإجماع): «اتفقوا أن من ولاه الإمام القرشي الواجبة طاعته الأحكام فإن أحكامه إذا وافقت الحق نافذة، على أنه إن حكم بما يخالف الإجماع فإن حكمه مردود»[1].

وكذلك الدليل على هذا الحق من آثار الصحابة الكتاب الذي بعثه عمر ابن الخطاب إلى قاضيه أبي موسى الأشعري رضي الله عنهما: «أما بعد، لا يمنعك قضاء قضيته بالأمس راجعت الحق، فإن الحق قديم، لا يبطل الحق شيء، ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل» ورواه أحمد بن حنبل وغيره عن سفيان. وقالوا في الحديث: «لا يمنعك قضاء قضيته بالأمس راجعت فيه نفسك وهديت فيه لرشدك أن تراجع الحق، فإن الحق قديم، وإن الحق لا يبطله شيء، ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل»[2].

وجه الاستشهاد أن الخليفة الراشد عمر بن الخطاب وجه قاضيه أبا موسى الأشعري رضي الله عنهما جميعًا إلى الاحتياط في القضاء وضرورة مراجعة الأحكام القضائية التي يصدرها، ومتى ظهر له الحق بعد القضاء

---

(١) ابن حزم، علي بن أحمد، مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، مرجع سابق، ص ٤٩.

(٢) البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط ٣، ١٤٢٤هـ)، ج ١٠، ص ٢٠٤، باب من اجتهد ثم رأى أن اجتهاده خالف نصًّا، الحديث رقم (٢٠٣٧٢).

فلا يمنعه ذلك القضاء السابق من الرجوع إلى الحق؛ لأن الحق قديم لا يبطله شيء[1].

٢ .٩ .٣ ضمانة حق المتهم في الطعن في الحكم الصادر ضده في النظام السعودي

من أهم المبادئ القضائية في النظام السعودي مبدأ التقاضي على درجتين، الذي يُقصد به أن النزاع الواحد تنظره محكمتان على التوالي: محكمة الدرجة الأولى، ثم محكمة الدرجة الثانية، وهي محكمة الاستئناف، بحيث يتم عرض الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى بحق المتهم على محكمة الدرجة الثانية في حال عدم قناعة المحكوم عليه بالحكم أو كانت الجريمة معاقبًا عليها بالقتل أو القطع أو الرجم؛ لكي تعيد النظر في الحكم الصادر وتتأكد من صوابه وعدالته[2].

لقد أعطى المنظم السعودي الحق لجميع أطراف الدعوى في الطعن في الأحكام الجزائية، فقد نصت المادة التاسعة من نظام الإجراءات الجزائية على أنه: «تكون الأحكام الجزائية قابلة للاعتراض عليها وفقًا للأحكام المنصوص عليها في هذا النظام»، فمن حق المحكوم عليه أو المدعي العام أو المدعي بالحق الخاص طلب استئناف الأحكام الصادرة عن محاكم الدرجة الأولى أو تدقيقها خلال المدة المقررة نظامًا، وقد حدد المنظم طرق الاعتراض على الأحكام على الطرق التالية:

---

(١) الشمري، محمد فلاح، نقض الأحكام الجنائية في الشريعة الإسلامية وتطبيقاته في القضاء السعودي، مرجع سابق، ص ٩٣.

(٢) مخلوف، أحمد صالح، الوسيط في شرح التنظيم القضائي الجديد بالمملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٥٥.

الطريقة الأولى: الاستئناف والتدقيق

وتعد من أقدم طرق الطعن الموجودة، وتقوم على أساس فكرة الحكم الأسلم بالنظر إلى الحكم الصادر في الاستئناف، أو على فكرة الخطأ المحتمل في الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى، وهو الأسلم، لأن ما يقوم به قضاة الاستئناف من المراجعة والتقويم للدعوى ذاتها يتميز بدقة أكثر وعمق أبعد من الحكم الأول[1]، أما التدقيق فمعناه: «رفع الحكم إلى محكمة الاستئناف لتدقيقه من غير حاجة إلى حضور خصوم أو غيرهم لإجراء مرافعة أمام محكمة الاستئناف»[2]، وقد تضمن نظام الإجراءات الجزائية ولائحته الإجراءات الخاصة للاستئناف والتدقيق وأحكام كلٍّ منهما على النحو التالي:

أولًا: يجوز لأطراف الدعوى طلب استئناف الأحكام الصادرة من محاكم الدرجة الأولى أو تدقيقها خلال المدة المقررة نظامًا، ويجب على المحكمة أن تبلغهم بهذا الحق عند النطق بالحكم، على أن يحدد المجلس الأعلى للقضاء الأحكام التي يُكتفى بتدقيقها من محكمة الاستئناف دون الحاجة إلى الترافع أمامها ولو لم تطلب محكمة الاستئناف ذلك[3].

كما نصت اللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات الجزائية على أنه يجب أن يدون في الضبط إعلام أطراف الدعوى بحقهم في الاعتراض على

---

(١) آل ظفير، سعد بن محمد، الإجراءات الجنائية في المملكة العربية السعودية، دراسة تفصيلية تأصيلية لنظام الإجراءات الجزائية السعودي، مرجع سابق، ص ٢٣٢، وأبو عامر، محمد زكي، الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ١٠٨٧ وما بعدها.

(٢) آل ظفير، سعد بن محمد، الإجراءات الجنائية في المملكة العربية السعودية دراسة تفصيلية تأصيلية لنظام الإجراءات الجزائية السعودي، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

(٣) انظر المادة (١٩٢) من نظام الإجراءات الجزائية.

الحكم والمدة المحددة لذلك، وأن الحكم سيكتسب صفة القطعية بمضي تلك المدة دون تقديم مذكرة الاعتراض، ما لم يكن الحكم واجب التدقيق[1].

ثانيًا: تحدد المحكمة بعد النطق بالحكم موعدًا أقصاه عشرة أيام لتسلم صورة صك الحكم مع إثبات ذلك في ضبط القضية وأخذ توقيع الخصوم[2].

ثالثًا: حدد النظام مدة الاعتراض بطلب الاستئناف أو التدقيق بثلاثين يومًا، فإذا لم يتقدم المعترض باعتراضه خلال هذه المدة سقط حقه في الاستئناف أو التدقيق، ما لم يكن الحكم قد صدر بالقتل أو الرجم أو القطع، أو القصاص فيما دون النفس، فيجب رفعه إلى محكمة الاستئناف، ولو لم يطلب الخصوم ذلك[3].

الطريقة الثانية: النقض

وهو الاعتراض على الحكم بطلب نقضه، ولا يستهدف عرض النزاع كاملًا أمام الجهة القضائية المختصة، والسبب في ذلك أنه من المفترض أن تكون الدعوى قد عرضت على محكمتين سابقتين وهما محكمة الدرجة الأولى ومحكمة الاستئناف، ولكنها عرضت الآن للتأكد من مطابقة الحكم الصادر

---

(١) انظر الفقرة (١) من المادة (١٣٩) من اللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات الجزائية.

(٢) انظر المادة (١٩٣) من نظام الإجراءات الجزائية.

(٣) انظر المادة (١٩٤) من نظام الإجراءات الجزائية، وانظر آل ظفير، سعد بن محمد، الإجراءات الجنائية في المملكة العربية السعودية، دراسة تفصيلية تأصيلية لنظام الإجراءات الجزائية السعودي، مرجع سابق، ص ٢٣٤ وما بعدها، والحرقان، عبدالحميد بن عبدالله، شرح نظام الإجراءات الجزائية السعودي، مرجع سابق، ص ٢٦٦.

للشريعة والنظام مع التسليم بصحة الوقائع المستند إليها من محكمة الموضوع عند إصدارها للحكم[1].

وتنظر المحكمة العليا المختصة في طلبات النقض متى كان محل الاعتراض على الحكم ما يلي:

١ ـ مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض معها.

٢ ـ صدور الحكم من محكمة غير مشكلة تشكيلًا سليمًا طبقًا لما نص عليه نظامًا.

٣ ـ صدور الحكم من محكمة أو دائرة غير مختصة.

٤ ـ الخطأ في تكييف الواقعة، أو وصفها وصفًا غير سليم[2].

الطريقة الثالثة: طلب إعادة النظر

وهو «[3]طلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالعقوبة في حالات محددة على سبيل الحصر لإصلاح خطأ قضائي تعلق بتقدير الدعوى»، وقد حدد النظام السعودي الحالات التي يسوغ فيها طلب إعادة النظر وهي على النحو التالي:

١ ـ إذا حكم على المتهم في جريمة قتل ثم وجد المدَّعى قتله حيًّا.

٢ ـ إذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة، ثم صدر حكم على شخص آخر من أجل الواقعة نفسها وكان بين الحكمين تناقض يفهم منه عدم إدانة أحد المحكوم عليهما.

---

(١) الحرقان، عبدالحميد بن عبدالله، شرح نظام الإجراءات الجزائية السعودي، مرجع سابق، ص ٢٦٦.

(٢) انظر المادة (١٩٨) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي.

(٣) آل ظفير، سعد بن محمد، الإجراءات الجنائية في المملكة العربية السعودية، دراسة تفصيلية تأصيلية لنظام الإجراءات الجزائية السعودي، مرجع سابق، ص ٢٤٠.

٣ ـ إذا كان الحكم قد بُني على أوراق ظهر بعد الحكم تزويرها، أو بُني على شهادة قُضي من الجهة المختصة بعد الحكم بأنها شهادة زور.

٤ ـ إذا كان الحكم مبنيًّا على حكمٍ صادرٍ من إحدى المحاكم ثم أُلغي هذا الحكم.

٥ ـ إذا ظهر بعد الحكم بينات أو وقائع لم تكن معلومة وقت المحاكمة، وكان من شأن هذه البينات أو الوقائع عدم إدانة المحكوم عليه أو تخفيف العقوبة[١].

يتبين مما ذكر أن من خصائص إعادة النظر أنه لا يجوز اللجوء إليه إلا عند اكتساب الحكم صفة القطعية أو النهائية، كما أنه لا يجوز اللجوء إليه إلا إذا شاب الحكم خطأ من حيث الوقائع فلا يعتبر وسيلة لإصلاح الأخطاء المتعلقة بتطبيق القانون، ومنها أيضًا أن طلب إعادة النظر لا يُلجأ إليه إلا عند ظهور وقائع جديدة بعد صدور الحكم النهائي بالإدانة، ولو كانت تلك الحقائق والوقائع موجودة لما حكمت المحكمة بالإدانة أو كان الحكم بعقوبة أخف، ولذلك فإن الهدف من إعادة النظر هو تصحيح الخطأ القضائي الذي وقع على المحكوم عليه بالإدانة عن طريق طلب إعادة النظر في الحكم على ضوء الوقائع الجديدة[٢].

ويلاحظ من حالات إعادة النظر أنها تقتصر على الأحكام المتعلقة بإدانة المحكوم عليه، أما أحكام البراءة فلا يجوز الطعن فيها أو الاعتراض عليها

(١) هذا ما نصت عليه المادة (٢٠٤) من نظام الإجراءات الجزائية.

(٢) الحرقان، عبدالحميد بن عبدالله، شرح نظام الإجراءات الجزائية السعودي، مرجع سابق، ص ٢٧٤ وما بعدها، وآل ظفير، سعد بن محمد، الإجراءات الجنائية في المملكة العربية السعودية، دراسة تفصيلية تأصيلية لنظام الإجراءات الجزائية السعودي، مرجع سابق، ص ٢٤٠ وما بعدها.

مهما كان الخطأ الواقع الذي عابها، والسبب في ذلك أن المصلحة العامة تقتضي استقرار الأحكام النهائية وحماية مبدأ عدم جواز محاكمة المتهم نفسه على الفعل ذاته مرتين حتى وإن ظهرت أدلة تثبت ارتكابه للفعل الذي اتهم به[1].

الجدير بالذكر أن النظام القضائي السعودي أخذ بمبدأ وجاهية الأحكام الجنائية إلا أنه استثناءً من هذا المبدأ أجاز الأحكام الغيابية في حق المتهمين في قضايا الإرهاب، حيث نص نظام مكافحة الإرهاب وتمويله[2] على أنه: «للمحكمة أن تصدر حكمًا غيابيًّا في حق المتهم بارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام إذا تبلغ تبليغًا صحيحًا عن طريق وسائل التبليغ أو إحدى وسائل الإعلام الرسمية، وللمحكوم عليه حق الاعتراض على الحكم»[3].

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

انفرد النظام السعودي عن بقية الأنظمة والقوانين الدولية بالتأكيد والنص على بطلان كل إجراءٍ مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية أو الأنظمة المرعية المستمدة منها[4]، فقد نص نظام الإجراءات الجزائية في مادته الأولى على أن الشريعة الإسلامية والأنظمة المستمدة منها والتي لا تخالفها هي

(١) الحرقان، عبدالحميد بن عبدالله، شرح نظام الإجراءات الجزائية السعودي، مرجع سابق، ص ٢٧٤.

(٢) صدر نظام مكافحة الإرهاب وتمويله بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ ١٦) وتاريخ ٢٤/ ٢/ ١٤٣٥هـ.

(٣) انظر المادة (٩) من نظام مكافحة الإرهاب وتمويله.

(٤) آل ظفير، سعد بن محمد، الإجراءات الجنائية في المملكة العربية السعودية دراسة تفصيلية تأصيلية لنظام الإجراءات الجزائية السعودي، مرجع سابق، ص ٢٦١ وما بعدها.

مصدر هذا النظام، وفي المادة السابعة والثمانين بعد المائة من النظام ذاته نصت على بطلان أي إجراء مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية أو الأنظمة المستمدة منه، وبناءً عليه فقد رتب المنظم السعودي جزاء البطلان على عدم مراعاة هذه الضمانة باعتبار أنها مخالفة لأصل من الأصول التي قامت عليها الشريعة الإسلامية وهو احترام الإنسان وتكريمه بالمحافظة على حقوقه وحرياته المكفولة له منذ ولادته، ولمخالفته قاعدة إجرائية جوهرية تهدف لحماية المصلحة العامة ورعايتها[1].

٢ .٩ .٤ ضمانة حق المتهم في الطعـن في الحكم الصادر ضده في القانون المصري

عُرِّف الطعن في الحكم في القانون المصري بأنه: «النعي عليه بمخالفة القانون أو الواقع»[2].

لقد وضع المشرع المصري طرقًا محددة للطعن في الأحكام القضائية، بهدف احترام الأحكام القضائية من جهة، فلا تتعرض للنقد بدون تنظيم تشريعي، ومن جهة أخرى يحتمل أن يكون قد شابتها أخطاء فيجب تصحيحها فلا يكتسب الحكم المطعون فيه قوة الأمر المقضي لحين مراجعته[3].

إن قابلية الطعن في الأحكام الجنائية تُعد ضمانة مهمة للمحاكمة العادلة، لأنها تؤدي إلى صدور حكم عادل في موضوع الدعوى، لأن السماح

(١) الحرقان، عبدالحميد بن عبدالله، شرح نظام الإجراءات الجزائية السعودي، مرجع سابق، ص ٥٠.

(٢) مهدي، عبدالرؤوف، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ١٨٧٢.

(٣) مهدي، عبدالرؤوف، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، المرجع السابق، ص ١٨٧٢.

بهذا المبدأ يخدم المصلحة الخاصة للمتهم والمصلحة العامة للمجتمع، حيث إنه لا مصلحة لأحد في صدور الأحكام الخطأ أو إجازتها، وإذا كان عدم السماح بالطعن في الأحكام أو التضييق من نطاقها يعد اتجاهًا استبداديًّا فإن التوسع في السماح فيها يعد إهدارًا للاستقرار القانوني، ولهذا فإن السياسة التشريعية تتمثل في التوفيق بين هذين الاعتبارين، وذلك بالسماح للطعن في جميع الأحكام مع حصر طرق الطعن وإخضاعها لتنظيم محكم متكامل، تتجلى معالمه في اللجوء إلى الطعن وفق إجراءات ومواعيد محددة[1].

وقد قسم المشرع المصري طرق الطعن إلى قسمين:

الأول: طرق الطعن العادية.

الثاني: طرق الطعن غير العادية.

والطرق العادية هي التي تسمح بطبيعتها بنقل الدعوى برمتها إلى محكمة الطعن وإعادة بحث الموضوع من جديد أمامها، وهي المعارضة والاستئناف، ولا تتقيد بأسباب معينة حددها القانون.

أما طرق الطعن غير العادية فهي التي لا تسمح بحسب الأصل بنقل الدعوى برمتها إلى محكمة الطعن، ولا تنفتح هذه الطرق إلا لأسباب معينة حددها القانون بقصد إبطال الحكم المطعون فيه، ولا تجيز نظر الطعن إلا في حدود معينة حددها القانون، وهي النقض، وطلب إعادة النظر[2].

---

(١) السعيد، كامل، مفهوم المحاكمة العادلة وضماناتها، بحث من ضمن مجموعة أبحاث بعنوان دراسات جنائية معمقة في الفقه والقانون والقضاء المقارن، مرجع سابق، ص ٣٢٧.

(٢) سرور، أحمد فتحي، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ج ٢، ص ٧، ومهدي، عبدالرؤوف، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ١٨٧٩.

إنه من المتقرر أن اللجوء إلى الطعن في الأحكام لا يكون إلا عند حدوث خلل أو خطأ في الحكم الجنائي نتج عنه إلحاق الضرر بالمحكوم عليه مما يستوجب الطعن فيه، ويمكن إيجاز الحديث عن هذا الخطأ والطرق والحالات التي يجوز اللجوء إلى الطعن فيها، وهما حالتان، بيانهما على النحو التالي:

الأولى: وجود «خطأ عام»، أي شامل، غير محدد، يستقيم في جوهره على نظام القرائن المعروف، حيث يفترض خطأ الحكم إذا جرت المحاكمة في ظل غياب ضمانة أساسية من ضمانات سلامة الحكم، وهي «حضور المتهم»، وبالتالي فإن غيابه يقيم قرينة مفادها «افتراض وجود الخطأ في الحكم»، وهذا هو سبب المعارضة ومحور أحكامها، أما «الخطأ المحتمل في الحكم» فهو أساس «الاستئناف»، الذي يهدف إلى التحقق من سلامة الحكم أو تحقيقها قبل حيازة الحكم الحجية، والخطأ العام لا يقوم على أساس التمسك بخطأ محدد وقع بالفعل في الحكم وإنما يقوم على افتراض هذا الخطأ واحتماله[1].

الثانية: وجود «الخطأ المحدد»، وهو الخطأ الذي وقع بالفعل في الحكم ويمكن تحديده بذاته، وهذا النوع لا يكون إلا بعد عبور الحكم مرحلة تصحيح الخطأ العام أو افتراض سلامته القانونية، وهذا الخطأ قد يكون في القانون ويأخذ شكل مخالفة القانون، وهذا هو سبب الطعن «بالنقض»، كما أن الخطأ قد يكون «في الواقع» وهذا هو سبب الطعن بـ «إعادة النظر»، فطبيعة الخطأ المحدد التي جعلته يفرض نفسه أمام طريق التصحيح الواجب اتباعه نحو هذا الخطأ فيكون أمام إحدى مرحلتين:

---

(١) أبو عامر، محمد زكي، الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ١٠٥٣ وما بعدها.

١ ـ طلب نقض الحكم أو «طلب إعادة نظر الدعوى»، وهي مرحلة يتم التحقق فيها من وقوع الخطأ فعلًا في الحكم، وتنتهي إما بنقض الحكم أو إبرامه.

٢ ـ إعادة نظر الدعوى إذا نقض الحكم[١].

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

هذه الضمانة متعلقة بالنظام العام وحسن سير العدالة الجنائية، وبالتالي فإن المشرع المصري رتب على عدم مراعاة هذه الضمانة جزاء البطلان المطلق لمخالفته قاعدة جوهرية[٢].

٢ .٩ .٥ أوجه الاتفاق والاختلاف بين موقف النظام السعودي والقانون المصري من ضمانة حق المتهم في الطعن في الحكم الصادر ضده

أوجه الاتفاق: يتفق النظام السعودي مع القانون المصري فيما يلي:

١ ـ إقرارهما لهذه الضمانة واعتبارها إحدى مقومات المحاكمة الجنائية العادلة وإحدى ضماناتها المهمة.

٢ ـ أن هناك طريقتين للطعن، طريقة عادية، وتتمثل في المعارضة والاستئناف، وطريقة غير عادية، وتتمثل في طلب النقض والتماس إعادة النظر.

٣ ـ أن كلًّا منهما رتب على عدم مراعاة هذه الضمانة جزاءَ البطلان المطلق لمخالفة النظام العام وعدم مراعاة حسن سير العدالة الجنائية.

---

(١) أبو عامر، محمد زكي، الإجراءات الجنائية، المرجع السابق، ص ١٠٥٤.

(٢) عبدالمنعم، سليمان، بطلان الإجراء الجنائي، مرجع سابق، ص ٨٩ وما بعدها.

ويختلفان في أنّ المشرع المصري اعتبر المعارضة من طرق الطعن العادية، في حين أن المنظم السعودي أوردها استثناءً في نظام مكافحة الإرهاب نظرًا للظروف المحيطة بأعمال تلك الجرائم وطبيعتها.

الفصل الثالث

الضمانات الموضوعية للمحاكمة العادلة في القانون والشريعة الإسلامية

٣ . الضمانات الموضوعية للمحاكمة العادلة في القانون والشريعة الإسلامية

تمهيد وتقسيم

عند بحث الضمانات الموضوعية للمحاكمة الجنائية العادلة في القانون والشريعة الإسلامية فإنه يتعين الحديث عن ضمانة الشرعية الموضوعية في القانون والشريعة الإسلامية، وضمانة حق المتهم في استقلال القضاء في القانون والشريعة الإسلامية، وضمانة حق المتهم في تسبيب الأحكام القضائية في القانون والشريعة الإسلامية، وضمانة حق المتهم في المساواة أمام القضاء في القانون والشريعة الإسلامية، وضمانة حق المتهم في عدم جواز معاقبته على الواقعة أكثر من مرة في القانون والشريعة الإسلامية، وعليه فإنه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى خمسة مباحث.

١.٣ ضمانة الشرعية الموضوعية في القانون والشريعة الإسلامية

١.١.٣ ضمانة الشرعية الموضوعية في القانون الدولي

مفهوم هذه الضمانة أنه لا توجد جريمة ولا عقوبة ولا تدبير احترازي إلا بنص، بمعنى أنه لا يجوز محاكمة أي شخص عن واقعة غير مجرمة بنص القانون، كما أنه لا يجوز توقيع أي عقوبة أو تدبير احترازي سوى تلك المقررة في نصوص القانون[1].

لقد ظهرت هذه القاعدة لكي تحمي الإنسان من خطر التجريم والعقاب الذي قد يصدر من غير أداة التشريع التي هي القانون، حتى يكون بعيدًا

(١) العيسوي، ناهد، ضمانات المحاكمة الجنائية المصنفة، مرجع سابق، ص ١٩.

عن خطر القياس في التجريم والعقاب، وحتى يكون في مأمن من رجعية القانون[1].

إن المقصود من هذه الضمانة هو أن مصادر التجريم والعقاب محصورة في نصوص القانون فقط، فتحديد الأفعال التي تعد جرائم وبيان أركانها وتحديد العقوبات المقررة لها سواء من حيث نوعها أو مقدارها من اختصاص المشرع وعمله، والسبب في ذلك أن لهذه الضمانة اتصالًا وثيقًا بالحريات العامة والحقوق الفردية من حيث إن الفرد إذا قام بفعل لم يجرمه القانون فهو في مأمن من المسؤولية الجنائية بناءً على هذه القاعدة، كما أنه ليس في وسع السلطة العامة لومه أو محاسبته لأجل ذلك الفعل الذي قام به، وعليه فإن هذا المبدأ يضع حدودًا واضحة تفصل بين الفعل المشروع والفعل غير المشروع[2].

يقوم مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات بصفة أساسية على دعامتين، هما:

الأولى: حماية الحرية الشخصية.

الثانية: حماية المصلحة العامة.

فأما حماية الحرية الشخصية فهي نتيجة التحكم الذي عانت منه العدالة الجنائية لمدة طويلة من الزمن فجاء هذا المبدأ ليضع حدودًا واضحة لتجريم الأفعال قبل ارتكابها، فيبصرهم من خلال نصوص محددة وجلية بكل ما هو مشروع أو غير مشروع من الأفعال قبل القيام بها، وحتى يبعث الأمن

---

(١) سرور، أحمد فتحي، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ١٣٤.

(٢) الكباش، خيري أحمد، الحماية الجنائية لحقوق الإنسان، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ٤٠٣.

والطمأنينة في نفوسهم، ويحول أيضًا دون تحكم القاضي، فلا يملك إدانة أي شخص إلا إذا كانت الجريمة المنسوبة إلى المتهم والعقوبة التي يتعرض لها قد سبق النص عليهما في القانون.

وأما حماية المصلحة العامة فتتحقق من خلال إسناد وظيفة التجريم والعقاب والإجراءات الجنائية إلى المشرع وحده، تطبيقًا لمبدأ انفراد المشرع بالاختصاص في مسائل الحقوق والحريات على اعتبار أن القيم والمصالح المحمية من قانون العقوبات لا يمكن تحديدها إلا بواسطة الشعوب أو من يمثلها، وهو ما يمكن التعبير عنه بالقيم الجوهرية العليا التي يصدر القانون الجنائي لحمايتها، وأن التعبير عن إرادة هذه الشعوب لا بد أن يكون بيد السلطة التشريعية التي بيدها سلطة تقرير وتحديد الأفعال التي يجب أن تجرم، وتحديد العقوبات المناسبة لها حتى تكون مشروعة، فإذا تم ذلك عرف الأفراد مسبقًا القيم والمصالح المحمية من قبل القانون[1] والتي بُني عليها المجتمع، بحيث يسهم ذلك في تنمية الروح الاجتماعية ويحقق التماسك الاجتماعي ويحافظ على الثقة بين الدولة والشعب، ويحقق الاستقرار في المجتمع الذي يقوم عليه الأمن القانوني[2].

لقد أكد كثير من الإعلانات والمواثيق والاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية على هذه الضمانة؛ وبيانها على النحو التالي:

١ ـ أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه «لا يدان أي شخص بجريمة بسبب أي عمل أو امتناع عن عمل لم يكن في حينه يشكل جرمًا بمقتضى القانون الوطني أو الدولي، كما لا توقع عليه أي

(١) المقصود قانون العقوبات.

(٢) سرور، أحمد فتحي، الوسيط في قانون العقوبات القسم العام، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ط ٦، ٢٠١٥م)، ص ٧٩ وما بعدها.

عقوبة أشد من تلك التي كانت سارية في الوقت الذي ارتكب فيه الفعل الجرمي»[1] والمعنى ذاته أكدته بقية الفقرات التالية.

٢ ـ العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية[2].

٣ ـ الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان[3].

٤ ـ ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوربي[4].

٥ ـ الميثاق العربي لحقوق الإنسان[5].

٦ ـ الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان[6].

٧ ـ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[7].

٨ ـ نص إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام على أنه: «لا جريمة ولا عقوبة إلا بموجب أحكام الشريعة»[8].

إن من أهم النتائج المترتبة على ربط قاعدة (شرعية الجرائم والعقوبات) بحماية الحرية الشخصية ما يلي:

أولًا: مراعاة ألا تكون العقوبة الجنائية التي توقعها الدولة بتشريعاتها مهينة في ذاتها أو بالغة القسوة.

---

(١) انظر الفقرة (٢) من المادة (١١).
(٢) انظر الفقرة (١) من المادة (١٥).
(٣) انظر الفقرة (١) من المادة (٧).
(٤) انظر الفقرة (١) من المادة (٤٩).
(٥) انظر المادة (٦).
(٦) انظر المادة (٩).
(٧) انظر المادتين (٢٢) و(٢٣).
(٨) انظر الفقرة (د) من المادة (١٩).

ثانيًا: مراعاة رجعية القانون الأصلح للمتهم، وأنه ضرورة حتمية، يقتضيها صون الحرية الفردية.

ثالثًا: أن تكون الأفعال المجرمة بنصوص قانون العقوبات واضحة ومحددة بصورة قاطعة بما يحول دون التباسها بغيرها، وبمراعاة أن تكون دومًا جلية وواضحة في بيان الحدود الضيقة لنواهيها.

رابعًا: مراعاة أنَّ هناك ركنًا ماديًّا لكل جريمة لا يمكن أن تقوم بدونه، يتمثل أساسًا في فعلٍ أو امتناع عن فعلٍ وقع مخالفة لنص عقابي، فلا يجوز اعتبار النوايا المضمرة في نفس الإنسان واقعة في حدود التجريم[1].

٣ .١ .٢ ضمانة الشرعية الموضوعية في الشريعة الإسلامية

سبقت الشريعة الإسلامية بعدالتها ومراعاتها لمبدأ الشرعية الموضوعية واحترامه والأخذ بنتائجه وتطبيقها المجتمعات الغربية بأكثر من اثني عشر قرنًا من الزمان، بل إن المجتمعات الغربية لم تأت بجديد فقد أخذت مبتكرات الشريعة الإسلامية[2].

إن تصرفات العباد من الأقوال والأفعال لا تخلو من أحد أمرين:

الأول: عبادات يصلح الله بها دينهم وتستقيم بها أمورهم.

الثاني: عادات يحتاجون إليها في دنياهم.

فأما العبادات فبعد استقراء أصول الشريعة يتبين أنها التي أمر الله بها وأوجبها ولا يثبت الأمر بها إلا بالشرع، وأما العادات التي يحتاجها الناس

(١) سرور، أحمد فتحي، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ١٣٥ وما بعدها.

(٢) عودة، عبدالقادر، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنًا بالقانون الوضعي، (دار الرسالة العالمية، الجمهورية العربية السورية، دمشق، ط ٢، ١٤٣٣هـ)، ج ١، ص ١٨٧.

في حياتهم واعتادوها فالأصل فيها الإباحة وعدم الحظر، ولا يجوز حظرها أو حظر شيء منها إلا بأمر من الله سبحانه وتعالى، وما ذاك إلا لأن الأوامر والنواهي شرع الله، والعبادات لا بد أن تكون مأمورة بها، فما لم يثبت أنه مأمور به لا يحكم بأنه عبادة، وما لم ينه عنه ويحظر من قبل الشارع لا يمكن الحكم عليه بأنه محظور؛ لأن الأصل في العبادات التوقيف؛ فلا يشرع منها إلا ما شرعه الله وأوجبه[1]، وقد دلت أدلة كثيرة من الكتاب والسنة والإجماع وغيرها من أدلة التشريع الإسلامي على اعتبار هذه الضمانة ومراعاتها من قبل الشارع الحكيم، وسأستعرض بعض الأدلة التي نصت على مراعاة ذلك المبدأ، وهي على النحو التالي:

أولًا: من القرآن الكريم:

قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِىٓ أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِنَا ۚ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِى ٱلْقُرَىٰٓ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَـٰلِمُونَ ﴿٥٩﴾﴾ (القصص).

وجه الدلالة من هذه الآية الكريمة: يخبر الله سبحانه وتعالى عن عظيم عدله وتمامه وجزيل كرمه بأنه لا يعذب أحدًا ظالمًا لنفسه بإهلاكه ابتداءً، وإنما يهلك من قامت عليه الحجة بعصيانه أوامر رسوله الذي بعثه الله له بأن ينتهي عن ظلمه لنفسه وشركه بالله سبحانه وتعالى، وحتى لا يتوهم أحد أن عقوبة الله عز وجل قد سبقت إعذاره وإنذاره لتلك القرى التي حل بها عذاب الله جل وعلا، قال تعالى: ﴿... إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَـٰلِمُونَ ﴿٥٩﴾﴾ (القصص)، أي

(١) ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم، (شيخ الإسلام)، مجموع الفتاوى، تحقيق عبدالرحمن ابن محمد بن قاسم، (مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة، ١٤١٦هـ)، ج ٢٩، ص ١٦ وما بعدها.

لا ينزل بهم الهلاك والعذاب إلا بعد إصرارهم على الظلم بعد بعثة الرسل إليهم وإبلاغهم برسالة ربهم، أما إذا انتهوا فلا مؤاخذة عليهم[1].

قال تعالى: ﴿مَّنِ ٱهۡتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهۡتَدِي لِنَفۡسِهِۦۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيۡهَاۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٞ وِزۡرَ أُخۡرَىٰۗ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا ١٥﴾ (الإسراء).

وجه الاستشهاد: يخبر سبحانه عن تمام عدله بأنه لا يعذب أحدًا بإدخاله النار إلا بعد أن يقيم عليه الحجة بإرسال الرسل إليه[2]، وقد قال القرطبي في تفسيره عند حديثه عن هذه الآية: «أي لم نترك الخلق سُدًى، بل أرسلنا الرسل، وفي هذا دليل على أن الأحكام لا تثبت إلا بالشرع... والجمهور على أن هذا في حكم الدنيا، أي أن الله لا يهلك أمة بعذاب إلا بعد الرسالة إليهم والإنذار»[3].

قال تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغۡفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ وَإِن يَعُودُواْ فَقَدۡ مَضَتۡ سُنَّتُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٣٨﴾ (الأنفال).

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ أَوۡ كَفَّٰرَةٞ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوۡ عَدۡلُ ذَٰلِكَ صِيَامٗا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمۡرِهِۦۗ عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَۚ وَمَنۡ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنۡهُۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٞ ذُو ٱنتِقَامٖ ٩٥﴾ (المائدة).

(١) ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي بن محمد سلامة، (دار طيبة، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط ٢، ١٤٢٠هـ)، ج ٦، ص ٢٤٨، والحسون، مبدأ الشرعية في المسائل الجنائية في الفقه الإسلامي، وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية، (جامعة الملك سعود، كلية التربية، المملكة العربية السعودية، الرياض، رسالة ماجستير، غير منشورة، ١٤٠٣هـ)، ص ٦٧.

(٢) ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي بن محمد سلامة، مرجع سابق، ج ٥، ص ٥٣.

(٣) القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، ج ١٠، ص ٢٣١.

وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡبَيۡعُ مِثۡلُ ٱلرِّبَوٰاْۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمۡرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۖ وَمَنۡ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ٢٧٥﴾ (البقرة).

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدۡ سَلَفَۚ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةٗ وَمَقۡتٗا وَسَآءَ سَبِيلًا ٢٢ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ وَبَنَاتُكُمۡ وَأَخَوَٰتُكُمۡ وَعَمَّٰتُكُمۡ وَخَٰلَٰتُكُمۡ وَبَنَاتُ ٱلۡأَخِ وَبَنَاتُ ٱلۡأُخۡتِ وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِيٓ أَرۡضَعۡنَكُمۡ وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِ وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمۡ وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِي دَخَلۡتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمۡ تَكُونُواْ دَخَلۡتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ وَحَلَٰٓئِلُ أَبۡنَآئِكُمُ ٱلَّذِينَ مِنۡ أَصۡلَٰبِكُمۡ وَأَن تَجۡمَعُواْ بَيۡنَ ٱلۡأُخۡتَيۡنِ إِلَّا مَا قَدۡ سَلَفَۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ٢٣﴾ (النساء).

وجه الاستشهاد من الآيات السابقة أن الشخص لا يؤاخذ بأفعاله المخالفة للنصوص إذا كانت قد صدرت منه قبل نزولها، حيث إن المؤاخذة لا تتم إلا بعد قيام الحجة وصدور التشريع الخاص بتحريمها أو المنع منها[1].

ثانيًا: من السنة النبوية:

١ ـ قصة إسلام عمرو بن العاص رضي الله عنه المشهورة[2].

وجه الاستشهاد من هذه القصة أن الصحابي الجليل عندما مد يده لمبايعة النبي ﷺ تذكر ما كان عليه في الجاهلية من الذنوب والمعاصي

(١) الحسون، مبدأ الشرعية في المسائل الجنائية في الفقه الإسلامي، وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٩٧.

٢) سبق ذكرها والإشارة إليها في الفصل السابق ص ١٣٥.

وتذكر إسرافه في حق نفسه فسحب يده وامتنع عن مبايعة النبيﷺ خوفًا من استحقاقه للعقاب جرّاء ما اقترفه من أقوال وأفعال، ولأنه أصبح الآن داخلًا تحت ولاية الحكم الإسلامي، ولكن الرسول صلوات ربي وسلامه عليه صحح مفاهيمه ونفى تلك الظنون الواهية وأنه بمجرد دخوله في الإسلام ستُمحى ذنوبه ولا يؤاخذ بما صدر منه أيام الجاهلية، وإنما سيكون الثواب والعقاب بما يقوم به بعد إسلامه من خير أو شر[1].

وفي ذلك دلالة واضحة على مراعاة الدين الإسلامي لمبدأ الشرعية الموضوعية وأنه لا جريمة ولا عقوبة قبل الإنذار والإعذار.

٢ ـ حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنه في صفة حجة الوداع[2].

وجه الاستشهاد من الحديث أن فيه إقرارًا لمبدأ الشرعية الموضوعية المتضمن أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، حيث بين عليه الصلاة والسلام أن القتل وأخذ المال الحرام والربا حرام اعتبارًا من ذلك اليوم ـ أي يوم حجة الوداع ـ وما كانوا يفعلونه قبل إسلامهم أو بعد إسلامهم، ولكن قبل نزول الوحي وصدور التشريع الإسلامي بتحريمه والنهي عنه، فهم غير مستحقين للعقاب عليه... إلخ.

ثالثًا: من آثار الصحابة رضوان الله عليهم

أكتفي بذكر قصة الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما رأى رجلًا يطوف مع النساء وقد سبق أن نهى ﷺ عن طواف الرجال مع النساء[3].

---

(١) الحسون، مبدأ الشرعية في المسائل الجنائية في الفقه الإسلامي، وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٩٩.

(٢) سبق ذكرها والإشارة إليها في الفصل السابق ص ١٣٥- ١٣٦.

(٣) سبق ذكرها والإشارة إليها في الفصل السابق ص ١٣٦-١٣٧.

وجه الاستشهاد أن فيه دليلًا واضحًا على اعتبار مبدأ الشرعية الموضوعية في الشريعة الإسلامية، فالخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه اعتقد أن الرجل لما طاف مع النساء كان عنده علم بنهيه عن الطواف معهم واعتبره بفعله هذا مخالفًا لنهيه فاستحق العقوبة، ولكن لما تأكد عمر أن الرجل لم يحضر العزمة ولم يعلم بالنهي استسمحه وطلب منه أن يقتص منه، ولو لم يكن لهذه القاعدة اعتبار لما طلب منه عمر أن يقتص منه.

رابعًا: القواعد الفقهية التي تتضمن مبدأ الشرعية الموضوعية:

١ ـ «لا حكم لأفعال العقلاء قبل ورود الشرع»[١].

وجه الدلالة والاستشهاد بهذه القاعدة أن أفعال المكلفين لا تسمى أحكامًا شرعية قبل ورود الدليل الشرعي الذي ينص عليها، فلا يمكن وصف الفعل بالحل أو الحرمة قبل ورود الدليل بذلك، وبالتالي لا يمكن وصف الفعل بأنه جريمة إلا بناءً على نص شرعي أو قانوني يُدخل ذلك الفعل تحت حكم الحل أو الحرمة[٢].

٢ ـ « الأصل في الأشياء الإباحة حتى يدل الدليل على التحريم»[٣].

---

(١) الآمدي، علي بن أبي علي، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق الدكتور عبدالله بن علي الشهراني، (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، المملكة العربية السعودية، الرياض، رسالة ماجستير، غير منشورة، ١٤٣٣هـ)، ج ١، ص ٣٥٩.

(٢) الحسون، مبدأ الشرعية في المسائل الجنائية في الفقه الإسلامي، وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ١٠٧ وما بعدها.

(٣) السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ص ٦٠، وابن نجيم، زين الدين بن محمد، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ص ٥٦، والزحيلي، محمد، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، مرجع سابق، ج ٢، ص ٨١٣.

وهذه القاعدة عامة وشاملة لجميع الأقوال والأفعال والأعيان والمنافع والمضار وغيرها[1]، فمقتضى هذه القاعدة أن كل فعل أو ترك أو غيرهما يعتبر مباحًا عملًا بمقتضى مبدأ الإباحة الأصلية، فلا يلام من أتى فعلًا لم ينه عنه أو امتنع عن فعل لم يأت الأمر به، فالإنسان مخير بين الفعل والترك، وبالتالي فلا تجريم ولا عقاب على فعل لم يُنص على تجريمه والعقاب عليه[2].

وإذا كانت القوانين الوضعية تتفاخر بتطبيقها للشرعية الموضوعية، فإن الشريعة الإسلامية تفخر بتميزها في تطبيقها لهذا المبدأ، فمن حيث الأسبقية تميزت الشريعة بمعرفتها لهذا المبدأ قبل القوانين الوضعية باثني عشر قرنًا على الأقل، وعليه فالقوانين الوضعية لم تأت بجديد، وإنما أخذت واستفادت مما ابتكرته الشريعة الإسلامية، ومن حيث التطبيق على وجه العموم فتطبيق هذه القاعدة في الشريعة الإسلامية يختلف باختلاف كل جريمة ونوعها، ففي الجرائم الخطيرة التي يتأثر بها أمن الجماعة ونظامها تأثرًا شديدًا، تتشدد الشريعة تشددًا تامًّا في تحديد الجريمة وتعيين العقوبة، وهذا هو المتبع في جرائم الحدود وجرائم القصاص والدية، وتتساهل في الجرائم الأقل خطورة، وهي جرائم التعازير بصفة عامة، وتساهل الشريعة في تطبيق العقوبة يتجلى في وضع عدة عقوبات لجريمة واحدة، وتترك القاضي يختار ما يراه مناسبًا من هذه العقوبات، أما في جرائم التعازير المقررة للمصلحة العامة فإن الشريعة تتساهل في تطبيق القاعدة من ناحية التجريم، فتكتفي بوضع نصوص عامة جدًّا يدخل تحتها أي فعل يمس المصلحة العامة

(١) الزحيلي، محمد، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، المرجع السابق، ج ٢، ص ٨١٣.

(٢) الحسون، مبدأ الشرعية في المسائل الجنائية في الفقه الإسلامي، وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ١٠٨ وما بعدها.

والنظام العام، بخلاف القوانين الوضعية فإنها تطبق القاعدة بطريقة واحدة على كل الجرائم، كما أن الشريعة تراعي مرونة النص وعمومه عند التجريم، والتعميم في النص يأخذ مداه، بحيث يندرج تحته كل ما يمكن تصوره من الحالات الداخلية تحت باب التعازير ما عدا الحدود والقصاص، فإنها تضيق من دائرة التعميم، بخلاف القوانين الوضعية فإن الأصل فيها تحديد الجريمة وتعيينها تعيينًا دقيقًا وأن تبين أركانها الأساسية التي لا تقوم بغيرها، وبالتالي فإن الأفعال التي تندرج تحت النصوص محدودة، وأما العقوبة فإن القاعدة العامة في التشريع الإسلامي أن تحدد تحديدًا لا يتطرق إليه شك أو احتمال ولا يترك للقاضي أن يجتهد بعقوبة من عنده، وقد ميزت الشريعة في الجرائم التي تمس أمن الجماعة والنظام العام كجرائم الحدود والقصاص والديات وبين غيرها من الجرائم كجرائم التعازير، ففي القسم الأول لكل جريمة عقوبة أو عقوبات محددة لا خيار للقاضي في إنزالها وهو ملزم بالحكم بها متى ثبت لديه موجبها، أما في القسم الثاني وهو جرائم التعازير فقد عينت الشريعة مجموعة من العقوبات وتُرك الاختيار للقاضي حسبما يراه ملائمًا، وتركت له تقدير الحد الأعلى والحد الأدنى من العقوبة إذا كانت ذات حدين، وأن يوقف تنفيذ العقوبة أو يمضيها طبقًا لما يراه ملائمًا لحال المجرم وظروف الجريمة، بخلاف القوانين الوضعية التي حددت لكل جريمة عقوبة في الغالب تكون ذات حدين أو عقوبتين، وتترك للقاضي أن يختار إحداهما أو يختارهما معًا... إلخ[1].

(١) عودة، عبدالقادر، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنًا بالقانون الوضعي، مرجع سابق، ج ١، ص ١٨٧ وما بعدها.

٣ .١ .٣ ضمانة الشرعية الموضوعية في النظام السعودي

تأكيدًا لما سبقت الإشارة إليه في الفصل السابق من أن مصدر التنظيم في المملكة العربية السعودية هو الشريعة الإسلامية[١]، فإن المنظم السعودي قد راعى مبدأ الشرعية الموضوعية عند سنّهِ للأنظمة واللوائح، وما ذاك إلا لأن الشريعة الإسلامية هي المرجعية العليا لجميع الأنظمة والسلطات في المملكة العربية السعودية، وبناءً عليها تصدر جميع الأنظمة واللوائح، وبالتالي فإن الأحكام تصدر تبعًا لذلك[٢]، فقد نص النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية صراحة على أن جميع التعاملات والأحكام ومن ضمنها الأحكام الجنائية لا بد أن تكون وفق أحكام الشريعة الإسلامية، حيث ورد النص على أنه: «تطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية وفقًا لما دل عليه الكتاب والسنة وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة»[٣]، كما قيّد المنظم السلطة التنظيمية عند ممارستها لأعمالها واختصاصاتها في سن الأنظمة واللوائح بالالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال استنباط الأحكام التفصيلية من أدلتها وقواعدها الكلية ومصادرها المعتمدة[٤].

---

(١) انظر المبحث الأول من الفصل السابق عند الحديث عن (ضمانة الشرعية الإجرائية) ص ١٤١. وما بعدها وقد اكتفيت بالإشارة إليه في هذا المقام منعًا للتكرار.

(٢) أحمد، فؤاد عبدالمنعم، بحوث في النظام الجنائي الإسلامي وتطبيقه في المملكة العربية السعودية، (دار المطبوعات الجامعية، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، ١٤٣٥هـ)، ص ٣٠.

(٣) انظر المادة (٤٨) من النظام الأساسي للحكم.

(٤) أحمد، فؤاد عبدالمنعم، بحوث في النظام الجنائي الإسلامي وتطبيقه في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٣٠ وما بعدها.

وانطلاقًا من تأكيد النظام الأساسي للحكم الواضح والصريح على اعتماد الشريعة الإسلامية مرجعًا وحيدًا في تحديد القضايا الجنائية وإصدار الأحكام عليها فقد نص نظام الإجراءات الجزائية على التالي:

١ـ «تطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية وفقًا لما دل عليه الكتاب والسنة وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة وتتقيد في إجراءات نظرها بما ورد في هذا النظام»[1].

٢ ـ جاءت المادة الثالثة من النظام ذاته ـ أي نظام الإجراءات الجزائية ـ مؤكدة تأكيدًا صريحًا على مبدأ الشرعية الموضوعية فنصت على أنه: «لا يجوز توقيع عقوبة جزائية على أي شخص إلا بعد ثبوت إدانته بأمر محظور شرعًا أو نظامًا، بعد محاكمة تُجرى وفقًا للمقتضى الشرعي»، فهذه المادة قد نصت صراحة على أنه لا تجريم لفعل ولا عقوبة عليه إلا بنص شرعي أو نظامي صادر قبل ارتكاب الشخص لذلك الفعل المجرم أو المنهي عنه، وبمعنى آخر كل فعل نهى عنه الشارع الحكيم أو توعد عليه بعقوبة يعتبر جريمة شرعية، وكل فعل توعد المنظم بالعقوبة عليه عند ارتكابه فإنه يعتبر جريمة أو مخالفة نظامية، وهذه هي شرعية التجريم، أو شرعية الجريمة، وكذلك الحال بالنسبة لشرعية العقوبة، فإن الجزاء المنصوص عليه من الشارع الحكيم يُعد نتيجة لما ارتكبه الشخص من فعل محرم أو معصية منهي عنها، وهذه هي العقوبة التي أنيط بولي الأمر أو من ينيبه مسؤولية تطبيقها[2]، وهذا ما أكد عليه النظام الأساسي للحكم

(١) انظر المادة الأولى من نظام الإجراءات الجزائية.

(٢) الشوافة، خالد شارع، التعليق على نظام الإجراءات الجزائية في مرحلتي الاستدلال والتحقيق، (مكتبة القانون والاقتصاد، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٣٣هـ)، ص ١٩ وما بعدها.

فيما نصه: «العقوبة شخصية، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على نص شرعي، أو نص نظامي، ولا عقاب إلا على الأعمال اللاحقة للعمل بالنص النظامي»[١].

آثار عدم مراعاة هذه المبدأ

إن عدم مراعاة هذا المبدأ يترتب عليه بطلان المحاكمة بطلانًا مطلقًا؛ لمخالفته أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المستمدة منها، ولتعلقها بالنظام العام وحسن سير العدالة الجنائية[٢]، فقد نص نظام الإجراءات الجزائية على أنه: «كل إجراء مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية أو الأنظمة المستمدة منها يكون باطلًا»[٣]، كما نصت المادة الأخرى على أن البطلان إذا كان راجعًا لعيب في الإجراء لا يمكن تصحيحه يحكم ببطلانه[٤].

٣ .١ .٤ ضمانة الشرعية الموضوعية في القانون المصري

يعد مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات في القانون المصري ذا قيمة دستورية، حيث يعود أساس هذا المبدأ وجذوره إلى متطلبات سيادة القانون ونظام الحكم الديمقراطي بالإضافة إلى أن الدستور نص عليها صراحة[٥]، فقد نص المشرع على هذه الضمانة في الدستور المصري بقوله: «العقوبة شخصية

---

(١) انظر المادة (٣٨).

(٢) آل ظفير، سعد بن محمد، الإجراءات الجنائية في المملكة العربية السعودية دراسة تفصيلية تأصيلية لنظام الإجراءات الجزائية السعودي، مرجع سابق، ص ٢٥٢ وص ٢٦٠ وما بعدها، والحرقان، عبدالحميد بن عبدالله، شرح نظام الإجراءات الجزائية، مرجع سابق، ص ٥٣ وما بعدها.

(٣) انظر المادة (١٨٧).

(٤) انظر المادة (١٨٩).

(٥) سرور، أحمد فتحي، القانون الجنائي الدستوري، مرجع سابق، ص ٣٥.

ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على قانون، ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون»[1] كما أكد الدستور أيضًا مبدأ سيادة القانون وديمقراطية الحكم بقوله: «سيادة القانون أساس الحكم في الدولة، وتخضع الدولة للقانون...»[2] كما أكد في مادة أخرى على مبدأ ديمقراطية الحكم وسيادة القانون في مطلع مواد الدستور فنص صراحة على أن «جمهورية مصر العربية دولة ذات سيادة، ...، نظامها جمهوري ديمقراطي، يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون...»[3].

إن معنى شرعية الجرائم والعقوبات في القانون المصري لا تجريم لفعل ولا عقوبة عليه إلا بناءً على نص قانوني ساري المفعول، والمشرع وحده هو الذي يملك بيان الأفعال التي تستوجب العقوبة، وهو وحده الذي يملك تحديد العقوبات التي توقع على مرتكبيها، وفي حدود تلك النصوص القانونية تتحدد صلاحية القاضي وسلطاته في تجريم الأفعال وكذلك في إقرار العقوبة التي تناسب الجريمة المرتكبة من غير اجتهاد في التجريم أو اختيار للعقوبة بدون نص قانوني[4].

إن من أهم النتائج المترتبة على مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات ما يلي:

١ ـ الالتزام بتوقيع العقوبة الخاصة بكل جريمة بنص القانون حيث يلتزم القاضي الجنائي بالحكم على المتهم بالعقوبة المقررة قانونًا على الجرم الذي ارتكبه المتهم دون غيرها من العقوبات، وإذا حكم بغيرها كان جزاؤه البطلان.

(١) انظر المادة (٩٥) من الدستور المصري.

(٢) انظر المادة (٩٤) من الدستور المصري.

(٣) انظر المادة الأولى من الدستور المصري.

(٤) عبدالخالق، عبدالمعطي، ضمانات حقوق الإنسان في الدستور ـ قانون العقوبات ـ قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ١٣٣.

٢ ـ حظر القياس في النصوص الجنائية يمنع القاضي الجنائي من القياس عند تفسيره للنصوص الجنائية المتعلقة بالتجريم والعقوبة، ويرجع السبب في ذلك إلى أن القاضي عند قياسه سيختلق جرائم جديدة لم ينص عليها المشرع أو الحكم بعقوبة لم يرد بها نص قانوني وهذا اعتداء على مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات.

٣ ـ عدم رجعية النصوص الجنائية لا يجوز للقاضي أن يطبق قانون العقوبات فيما يختص بمسائل التجريم والعقاب إلا على الوقائع اللاحقة على العمل بهذا القانون، وهذا المبدأ يتقيد به كلٌّ من المشرع والقاضي إلا أن هناك استثناء في حالة واحدة وهي ما إذا كان تطبيق القانون العقابي الجديد الصادر بعد ارتكاب الواقعة الإجرامية التي يحاكم عليها المتهم من مصلحته[١].

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

لقد رتب المشرع المصري جزاء البطلان المطلق عند عدم مراعاة هذه الضمانة لتعلقها بالنظام العام وحسن سير العدالة الجنائية[٢]، ومما يتعلق بالنظام العام كل قاعدة قررها المشرع واعتبرها ضمانة لأي طرف من أطراف المحاكمة الجنائية ومنها الشرعية الموضوعية[٣].

---

(١) انظر الفقرة (٢) من المادة (٥) من قانون العقوبات المصري رقم (٥٨) لسنة ١٩٣٧م المعدل بالقانون رقم (٩٥) لسنة ٢٠٠٣م، والبدري، محمد أحمد، الضمانات الدستورية للمتهم في مرحلة المحاكمة الجنائية دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، مرجع سابق، ص ٢٠٠ وما بعدها.

(٢) انظر المادة (٢٣٢) من قانون الإجراءات الجنائية.

(٣) مهدي عبدالرؤوف، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ٢٣٠.

٣ . ١ . ٥ أوجه الاتفاق والاختلاف بين موقف النظام السعودي والقانون المصري من ضمانة الشرعية الموضوعية

أوجه الاتفاق: يتفق النظام السعودي مع القانون المصري في التالي:

١ ـ أن كلًّا منهما اعتبر ضمانة الشرعية الموضوعية من أسس ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة.

٢ ـ أن كلًّا منهما أكد أنه لا تجريم إلا للأفعال المجرمة بنص النظام أو القانون اللاحق لتاريخ نفاذ كلٍّ منهما.

٣ ـ أن كلًّا منهما قد رتب جزاء البطلان المطلق عند الإخلال بهذه الضمانة وعدم مراعاتها.

أوجه الاختلاف: يختلف النظام السعودي عن القانون المصري في التالي:

١ ـ أن الشرعية الموضوعية في القانون المصري مشتقة من القانون الفرنسي، وبالتالي فإن مصدرها القوانين الوضعية، أما الشرعية الموضوعية في النظام السعودي فإنها مشتقة أصلًا من أحكام الشريعة الإسلامية مباشرة وما يسنّه ولي الأمر من أنظمة وأحكام وتعليمات لا تتعارض معها.

٢ ـ أن المشرع المصري أكد عدم تجريم أي فعل إلا بنص القانون، وأي تجريم لفعل لم ينص عليه القانون يعتبر باطلًا، وهذا في جميع الجرائم، أما النظام السعودي فإنه محكوم بالتشريع الجنائي الإسلامي الذي قسم الجرائم إلى ثلاثة أقسام: جرائم الحدود، وجرائم القصاص والديات، وجرائم التعازير.

فالقسمان الأول والثاني لا مجال لولي الأمر في الاجتهاد فيهما؛ لأنهما محدودان بنصوص شرعية ثابتة، وأما القسم الثالث وهو التعازير فهو متروك لولي الأمر ليتعامل معه بما يحقق المصلحة للأمة ويدفع المفسدة عنها.

٣ . ٢ ضمانة استقلال القضاء في القانون والشريعة الإسلامية

٣ . ٢ . ١ ضمانة استقلال القضاء في القانون الدولي

يقصد باستقلال القضاء في القانون الدولي «أن يكون القضاة مستقلين في عملهم ولا سلطان عليهم لغير ضمائرهم وأحكام القانون»[١]، ويعتبر هذا المبدأ ضمانة مهمة وأساسية لحماية الحقوق والحريات وتطبيقًا مهمًّا لمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث في الدولة الذي تقره كل النظم الدستورية في العالم، وكذلك تحرير القضاة واستقلالهم من أي تدخل قد يؤثر في أحكامهم من وعد أو وعيد أو ترغيب أو ترهيب فلا يقعون تحت أي نوع من أنواع الضغط النفسي أو المادي[٢].

يرتكز هذا المبدأ على أساس مهم، وهو أن استقلال القضاء ضمانة مهمة لتحقيق العدل القضائي والمساواة بين الخصوم، وعليه فإن هذه النتائج المنشودة لن تتحقق مالم يتمتع القاضي بالاستقلال التام والحرية الكاملة

(١) الروبي، أسامة، الشناوي، وليد، ضمانات استقلال القضاء دراسة مقارنة بين الأنظمة القانونية في مصر والإمارات وسلطنة عمان وألمانيا، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠١٥م)، ص ٢٠.

(٢) شموط، حسن تيسير، العدالة القضائية وتطبيقاتها في الشريعة الإسلامية، (دار النفائس، الأردن، عمّان، ١٤٢٦هـ)، ص ٤٥ وما بعدها، والكبيسي، عبدالستار سالم، ضمانات المتهم قبل وأثناء المحاكمة، مرجع سابق، ص ١٦٠، والروبي، أسامة، الشناوي، وليد، ضمانات استقلال القضاء، دراسة مقارنة بين الأنظمة القانونية في مصر والإمارات وسلطنة عمان وألمانيا، مرجع سابق، ص ٢٠.

والإرادة السليمة وعدم الضغط أو التأثير عليه، سواءٌ أكان ذلك بصورة مباشرة أم غير مباشرة[١] بحيث لا تتدخل السلطتان التشريعية والتنفيذية في عمله، ولا يكون خضوعه إلا لنصوص القانون وأحكامه، وهذا الضابط الأخير هو الذي يحقق لاستقلال القضاء تكامله ومعناه الإيجابي[٢] كما أنه يبث روح الثقة والاطمئنان في نفوس المتقاضين، ويوفر للقضاء قدسيته، ويؤدي إلى ترسيخ العدالة[٣]، كما يؤكد ثقة الرأي العام في نزاهة السلطة القضائية وأمانتها[٤].

وتتجلى أهمية هذه الضمانة عند مباشرة الإجراءات الجزائية، وعندما يكون المساس بالحريات والحقوق والشخصية أمرًا متاحًا وضروريًّا لتحقيق المصلحة العامة، وذلك من خلال المحاكمة العادلة والمنصفة التي تنتهي بتوقيع العقوبة المناسبة والملائمة للفعل المضر بمصلحة الفرد أو المجتمع[٥].

وأكد كثير من الإعلانات والمواثيق والاتفاقيات والمعاهدات الدولية على مبدأ استقلال القضاء وأهميته لإيمان أطرافها التام بأهمية هذا المبدأ، ولما

---

(١) الحديثي، عمر فخري، حق المتهم في محاكمة عادلة دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ٩٩.

(٢) سديرة، نجوى يونس، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص ٩١.

(٣) العيسوي، ناهد، يسري، ضمانات المحاكمة الجنائية المنصفة، مرجع سابق، ص ٣٨.

(٤) الكبيسي، عبدالستار سالم، ضمانات المتهم قبل وأثناء المحاكمة، مرجع سابق، ص ١٦١.

(٥) العيسوي، ناهد، يسري، ضمانات المحاكمة الجنائية المنصفة، مرجع سابق، ص ٣٨.

يحققه من مصلحة تتمثل في استقرار شعوبها والحفاظ على كرامتهم نتيجة الإجراءات القضائية النزيهة والعادلة[١]، وبيان ذلك على النحو التالي:

١ ـ أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على مبدأ استقلال القضاء وأن لكل متهم الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة محايدة[٢].

٢ـ أكد على هذا المبدأ أيضًا العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي نصّ على أنّ «الناس جميعًا سواءٌ أمام القضاء ومن حق كل فرد لدى الفصل في أي تهمة جزائية توجه إليه أو في حقوقه والتزاماته في أي دعوى مدنية أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلني من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية منشأة بحكم القانون...»[٣]، والمعنى ذاته أكدته بقية الفقرات التالية.

٣ ـ الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان[٤].

٤ ـ الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان[٥].

٥ ـ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[٦].

٦ ـ ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوربي[٧].

---

(١) الكبيسي، عبدالستار سالم، ضمانات المتهم قبل وأثناء المحاكمة، مرجع سابق، ص ١٦١.

(٢) انظر المادة (١٠).

(٣) انظر الفقرة (١) من المادة (١٤).

(٤) انظر الفقرة (١) من المادة (٦).

(٥) انظر الفقرة (١) من المادة (٨).

(٦) انظر المادة (٤٠).

(٧) انظر المادة (٤٧).

٧ ـ مجموعة مبادئ بانجلور للسلوك القضائي[١].

٨ ـ مجموعة المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية، والتي أكدت في جملتها على أهمية هذا المبدأ، حيث نصت على ضرورة التزام الدولة بكفالة استقلال القضاء، والتزامها بالتأكيد على هذا المبدأ في دستورها بالنص عليه فيه، وإلزام جميع السلطات في الدولة باحترام هذا المبدأ ومراعاته، كما تضمنت التأكيد على اختصاص السلطة القضائية بالنظر في جميع الدعاوى والمسائل القضائية[٢].

من خلال ما تقدم فإنه يمكن القول إن تلك المبادئ والمعاهدات والمواثيق الدولية قد تضمنت مجموعة من الضمانات التي تشكل الحد الأدنى لاستقلال السلطة القضائية، والتي يفترض توافرها لقيام السلطة القضائية المستقلة في أي مجتمع، ومن تلك العناصر والضمانات ما يلي:

١ ـ النص على مبدأ استقلال السلطة القضائية ضمن دستور الدولة.

٢ ـ وجوب احترام باقي سلطات الدولة الأخرى لمبدأ استقلال السلطة القضائية.

٣ ـ شمول ولاية السلطة القضائية لجميع النزاعات والمسائل ذات الطابع القضائي[٣].

---

(١) مجموعة مبادئ بانجلور للسلوك القضائي تبنتها المجموعة القضائية لتدعيم الأمانة القضائية والمعدلة في اجتماع المائدة المستديرة لرؤساء المحاكم العليا المنعقدة في قصر السلام بلاهاي في ٢٥ – ٢٦ نوفمبر سنة ٢٠٠٢م، للاستزادة انظر: بسيوني، محمود شريف، ومحيي الدين، خالد، الوثائق الدولية والإقليمية المعنية بالعدالة الجنائية، مرجع سابق، ج ١، ص ٥٢٣.

(٢) انظر المواد (١ – ٧).

(٣) محفوظ، أشرف محمود، الضمانات الدولية للمحاكمة العادلة والمنصفة وموقف القانون المصري منها، مرجع سابق، ص ٢٩٠ وما بعدها.

٣ . ٢ . ٢ ضمانة استقلال القضاء في الشريعة الإسلامية

سبقت الشريعة الإسلامية الغرّاء كل هذه النصوص بأكثر من أربعة عشر قرنًا من الزمان عندما فصلت بين السلطات الثلاث[١]، حيث إن مبدأ الاستقلال متقرر في قواعد الشريعة الإسلامية، فقد منعت الحاكم من التدخل في أعمال هذه الولايات التي منها القضاء بقصد الإخلال بسير العدالة وتسيير الحكم لصالح أحد الأطراف في القضية، حيث أمرت الشريعة الإسلامية بالعدل في الأحكام، وهذا من أهم مضامين استقلال القضاء، ومن النصوص الشرعية التي تناولت ذلك ما يلي:

١ ـ قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا ٥٨﴾ (النساء).

٢ ـ قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ٩٠﴾ (النحل).

٣ ـ قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُۚ وَلَا تَكُن لِّلۡخَآئِنِينَ خَصِيمٗا ١٠٥﴾ (النساء).

٤ ـ كما أمر سبحانه وتعالى بالعدل ولو مع عدم المحبة، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ ٨﴾ (المائدة).

---

(١) محب الدين، محمد مؤنس، شرح قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢١ وما بعدها.

٥ ـ ما ثبت عن رسول الله ﷺ: «من أعان على خصومة بظلم فقد باء بغضب من الله»[١].

٦ ـ ويقول الرسول ﷺ: «من أعان على خصومة بظلم أو يعين على ظلم لم يزل في سخط الله حتى ينزع»[٢].

فيتضح من الأدلة السابقة أمر الشارع الحكيم بوجوب إقامة العدل بين الناس، والخطاب هنا يفيد العموم ويشمل الحاكم والمحكوم بدون تفريق أو استثناء.

وما دام الحاكم ملزمًا من قبل الشارع الحكيم بتطبيق شرع الله فيما يقوم به من مهام وواجبات فإن غيره من باب أولى ممن يلي مثل هذه الولايات كالقاضي فإنه يجب عليه تطبيق شرع الله في جميع ما يقوم به ويتخذه من إجراءات وقرارات وأحكام، ولن يتحقق العدل وتطبيق شرع الله من قبل القاضي إلا باستقلاله عن السلطات الأخرى في الدولة حتى لا يقع تحت أي تأثير خارجي من شأنه أن يغير مسار القضية ويُحَيِّدهَا عن مسارها الصحيح، وقد كفل له الشرع ذلك بدليل ما ثبت في الصحيحين عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه أنه قال: «بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في العسر واليسر، وفي المنشط والمكره وعلى أثرة علينا، وألا ننازع الأمر أهله، وأن نقوم

(١) أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د. ت)، باب فيمن يعين على خصومة من غير أن يعلم أمرها، ج/ ٣، ص ٣٠٤، حديث رقم (٣٥٩٨).

٢) ابن ماجه، عبدالله محمد بن يزيد، سنن ابن ماجة، (مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، المملكة العربية السعودية، د. ت)، باب من ادعى ما ليس له وخاصم فيه، ج/ ٢، ص ٧٧٨، حديث رقم (٣٢٠).

ـ أو نقول ـ بالحق أينما كنا، لا نخاف في الله لومة لائم» متفق عليه، واللفظ لمسلم[1].

ومن مظاهر استقلال القضاء في الإسلام منع الوساطة في الأحكام الشرعية بدليل «ما ورد في قصة المخزومية التي سرقت في عهد رسول الله ﷺ، حين أهمَّ قريشًا شأنها فقالوا ومن يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد، فتغير أو تلون وجه الرسول ﷺ وقال: «أتشفع في حدٍّ من حدود الله»، فقال أسامة: استغفر لي يا رسول الله، فلما كان العشي قام رسول الله ﷺ فاختطب فأثنى على الله تعالى بما هو أهله ثم قال: «أما بعد.. فإنما أهلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، والذي نفسي بيده، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها»، ثم أمر بتلك المرأة فقطع يدها، متفق عليه[2].

وقد تناول الفقهاء ضمانة استقلال القضاء تحت شرط «الكفاية اللائقة»، بل إنهم اعتبروه من شروط انعقاد أهلية القضاء، وعرفت الكفاية اللائقة عند بعض الفقهاء بأنها: (التشمير والاستقلال بالأمر ومواتاة النفس على الجد...)[3].

---

(١) البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ: «سترون بعدي أمورًا تنكرونها»، ج ٨، ص ٨٧ – ٨٨، ومسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية، ج ٣، ص ١٤٧٠، حديث رقم (١٧٠٩).

(٢) البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، مرجع سابق، ج ٥، ص ١٥١، رقم الحديث (٤٣٠٤)، ومسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، مرجع سابق، باب قطع السارق الشريف، ج ٣، ص ١٣١٥، رقم الحديث (١٦٨٨).

(٣) ابن أبي الدم، شهاب الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عبدالله، أدب القضاء، تحقيق أ. د. محمد الزحيلي، (دار الفكر، دمشق، سورية، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ)، ص ٨١.

كما ورد في كتاب (تبصرة الحكام) (أن من صفات الكمال في القاضي ألا يخشى في الله لومة لائم)[1].

وهذه النصوص جميعها تنص على حماية استقلال القاضي الذي يعتبر عنصرًا مهمًّا من عناصر العدالة، ويفترض أن يسعى لتحقيقها.

٣ .٢ .٣ ضمانة استقلال القضاء في النظام السعودي

يقصد باستقلال القضاء في النظام السعودي «ألا يقع القاضي تحت تأثير سلطة أو شخص يصرفه عن تحقيق ما نصب من أجله وهو إقامة العدل بين الناس ورفع الظلم عنهم وإيصال الحقوق إلى أصحابها»[2].

وأعرّف استقلال القاضي بأنه: (عدم خضوع القاضي أثناء تأديته لواجباته الوظيفية لأي سلطان في الدولة إلا لسلطان الشريعة والنظام).

إن ارتباط هذا الجهاز بالعدالة إنما هو بسبب الأعباء والمهام الملقاة على عاتقه والتي لها اتصال وثيق بحقوق الناس وحرياتهم ومصالحهم وصيانتها والمحافظة على الضروريات الخمس التي أوجب الشارع مراعاتها، وبالتالي فإنه من الواجب أن يكون على قدر كبير من الاستقلال التام وعدم الوقوع تحت تأثير أي سلطة من السلطات الأخرى في الدولة، وما ذلك إلا لأن إجراءات القضاء قد تنطوي على المساس بحريات الأفراد وحقوقهم مما قد يؤثر سلبًا على القاضي في اتخاذه لقراراته وإجراءاته.

---

(١) ابن فرحون، أبو الوفاء إبراهيم بن محمد، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٠.

(٢) الجوفان، ناصر بن محمد، استقلال القضاء في المملكة العربية السعودية، (مجلة العدل، المملكة العربية السعودية، الرياض، بحث منشور، العدد الأول، محرم ١٤٢٠هـ)، ص ١٤٣.

وقد راعى المنظم السعودي هذه الضمانة وأكد عليها بالنسبة للقضاء؛ ويتجلى ذلك في التالي:

١ ـ نص النظام الأساسي للحكم على أنَّ «القضاء سلطة مستقلة، ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية»[١].

٢ ـ نص نظام القضاء الجديد في مادته الأولى على أنّ «القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية، وليس لأحد التدخل في القضاء»، وهذا دليل واضح على تمتع أعضاء السلك القضائي في النظام السعودي بضمانة الاستقلال، كما بينت استقلال القضاء عن السلطتين التنظيمية والتنفيذية عندما نصت على أنه «ليس لأحد التدخل في القضاء»[٢] فالقاضي مهما كانت درجته في سلك القضاء يتم تعيينه بأمر ملكي، أي أن تعيينه يكون من أعلى وأسمى سلطة في البلاد، ويعتبر مستقلًّا بمجرد تعيينه وصدور الأمر الملكي بذلك[٣].

إن عدم خضوع القضاء إلا لما تقتضيه مصلحة الوصول إلى الحقيقة وفي وضع معين مع الأخذ في الاعتبار المصلحة العامة وحماية الأرواح والقيم والممتلكات أمر لازم وضروري لتحقيق العدالة المنشودة، ولن تتأتى هذه المصلحة إلا بتمتع أعضاء السلك القضائي بالقدر اللازم من الاستقلال

---

(١) انظر المادة (٤٦) من النظام الأساسي للحكم.

(٢) مخلوف، أحمد صالح، الوسيط في شرح التنظيم القضائي الجديد بالمملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٤٢.

(٣) آل دريب، سعود بن سعد، التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية في ضوء الشريعة الإسلامية ونظام السلطة القضائية، (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤١٩هـ)، ص ٥١٩.

وحرية العمل، وتأكيدًا لهذا المبدأ وحرصًا من المنظم السعودي على استقلال القضاء عن السلطتين التنظيمية والتنفيذية وعن كل ما قد يؤثر عليه فقد جرّم نظام محاكمة الوزراء[1] تدخل أعضاء مجلس الوزراء والموظفين المعينين بمرتبة وزير في أعمال القضاء، حيث نصت المادة الخامسة منه على المعاقبة بالسجن لمن يتدخل شخصيًّا في شؤون القضاء والهيئات والدوائر الحكومية[2].

آثار عدم مراعاة هذه الضمانة

إن عدم مراعاة هذا المبدأ يترتب عليه بطلان المحاكمة بطلانًا مطلقًا؛ لمخالفته أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المستمدة منها، ولتعلقه بالنظام العام[3] وحسن سير العدالة الجنائية، فقد نص نظام الإجراءات الجزائية على أنه: «كل إجراء مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية أو الأنظمة المستمدة منها يكون باطلًا»[4]، كما نصت المادة الأخرى على أن البطلان إذا كان راجعًا لعيب في الإجراء لا يمكن تصحيحه يحكم ببطلانه[5].

---

(١) صدر نظام محاكمة الوزراء بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٨٨) وتاريخ ٢٢/ ٩/ ١٣٨٠هـ.

(٢) جيرة، عبدالمنعم عبدالعظيم، نظام القضاء في المملكة العربية السعودية، (معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٠٩هـ)، ص ٦٤ وما بعدها.

(٣) آل ظفير، سعد بن محمد، الإجراءات الجنائية في المملكة العربية السعودية دراسة تفصيلية تأصيلية لنظام الإجراءات الجزائية السعودي، مرجع سابق، ص ٢٥٢ وص ٢٦٠ وما بعدها، والحرقان، عبدالحميد بن عبدالله، شرح نظام الإجراءات الجزائية، مرجع سابق، ص ٥٣ وما بعدها.

(٤) انظر المادة (١٨٧).

(٥) انظر المادة (١٨٩).

٣ . ٢ . ٤ ضمانة استقلال القضاء في القانون المصري

أكد القانون المصري على ضمانة استقلال القضاء وعدّها ضمانة أساسية، حتى يستطيع القاضي أن يؤدي رسالته في تمكين سيادة القانون وتدعيم السلام بين الناس وتوقيع العقاب باسم الهيئة الاجتماعية[١].

لقد راعى المشرع المصري هذا المبدأ وضمنه دستور الدولة وقوانينها الداخلية ذات العلاقة حيث نص الدستور المصري على أنّه: «تخضع الدولة للقانون، واستقلال القضاء وحصانته وحيدته ضمانات أساسية لحماية الحقوق والحريات»[٢]، كما نص على أن «السلطة القضائية مستقلة، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر أحكامها وفق القانون، ويبين القانون صلاحياتها، والتدخل في شؤون العدالة أو القضايا جريمة لا تسقط بالتقادم»[٣] وفي مادة أخرى أكد الدستور على أن القضاة مستقلون وغير قابلين للعزل ولا سلطان عليهم في عملهم لغير القانون[٤]، وقد أكدت المحكمة العليا في مصر هذه المبادئ وقررت أن السلطة القضائية تعد سلطة أصيلة تقف على قدم المساواة مع السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتستمد كيانها ووجودها من الدستور ذاته، وليس من التشريع، وبالتالي فإن الدستور قد أناط بها وحدها وسيلة تحقيق العدالة مستقلة عن باقي السلطات، ومن ثم فلا يجوز أن تهدر ولاية تلك السلطة عن طريق التشريع[٥].

---

(١) مهدي، عبدالرؤوف، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ١٢١٠ وما بعدها.

(٢) انظر المادة (٩٤) من الدستور المصري.

(٣) انظر المادة (١٨٤) من الدستور المصري.

(٤) انظر المادة (١٨٦) من الدستور المصري.

(٥) أبو شقة، محمد بهاء الدين، ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة الجنائية دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة، مرجع سابق، ص٤٢ وما بعدها.

إن استقلال القضاء يعني حريته في ممارسة ولايته العامة في نطاق القانون، ويتحقق بأحد أمرين:

الأول: أن القضاء مستقل عن غيره من السلطات الأخرى ولا سلطان لأحد عليه إلا بالقانون.

الثاني: أن المحكمة مستقلة عن غيرها من ناحية قضائها، فلا تعتمد على غيرها: فإذا عرضت مسائل قانونية يتوقف على الفصل فيها الفصل في الدعوى بأكملها فهي وحدها التي تفصل فيها، ولا يتحقق استقلال المحكمة إلا بتحديد اختصاصاتها طبقًا للقانون في إطار الهيكل التنظيمي للقضاء، كما أنه يتحقق الاختصاص من حيث المكان والشخص والنوع ونوع العقوبة كما قرره القانون دون الاعتماد على تقدير السلطة التنفيذية[1].

الجزاء المترتب على عدم مراعاة هذه الضمانة في القانون المصري

لقد رتب المشرع المصري جزاء البطلان المطلق عند عدم مراعاة هذه الضمانة لتعلقها بالنظام العام وحسن سير العدالة الجنائية[2]، ومما يتعلق بالنظام العام كل قاعدة قررها المشرع واعتبرها ضمانة لأي طرف من أطراف المحاكمة الجنائية، ومنها استقلال السلطة القضائية[3].

---

(١) محب الدين، محمد مؤنس، شرح قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ج ٢، ص ٩٤.

(٢) انظر المادة (٢٣٢) من قانون الإجراءات الجنائية.

(٣) مهدي عبدالرؤوف، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ٢٣٠، وعبدالمنعم، سليمان، بطلان الإجراء الجنائي، مرجع سابق، ص ٨٩ وما بعدها.

٣ . ٢ . ٥ أوجه الاتفاق والاختلاف بين موقف النظام السعودي والقانون المصري من ضمانة استقلال القضاء

يتفق النظام السعودي مع القانون المصري في كل ما يتعلق بهذه الضمانة، وتتجلى مظاهر هذا الاتفاق في النقاط التالية:

١ ـ عدم خضوعهما أثناء تأديتهما لواجباتهما الوظيفية لأي سلطة في الدولة إلا لسلطان الشريعة والنظام أو القانون.

٢ ـ اعتبر كل منهما السلطة القضائية إحدى السلطات الثلاث التي تقوم عليها الدولة مع السلطتين التشريعية والتنفيذية.

٣ـ أنهما منعا أي سلطة في الدولة من التدخل في أعمال القضاء بما في ذلك السلطتين التشريعية والتنفيذية ورتبت العقوبات اللازمة على ذلك عند التدخل في أعمال القضاء.

٤ ـ استقلال السلطة القضائية عن بقية السلطات في الدولة.

٥ ـ رتب كلٌّ منهما جزاء البطلان المطلق عند عدم مراعاة هذه الضمانة لتعلقها بالنظام العام وحسن سير العدالة الجنائية في كلٍّ منهما.

ولم أقف على أي اختلاف بينهما.

٣.٣ ضمانة تسبيب الأحكام القضائية في القانون والشريعة الإسلامية

٣.٣.١ ضمانة تسبيب الأحكام القضائية في القانون الدولي

يقصد بتسبيب الأحكام القضائية: «التسجيل الدقيق والكامل للنشاط القانوني المبذول من المحكمة حتى النطق بالحكم، وهذا النشاط هو مجموعة من الأسانيد الواقعية والمنطقية والقانونية التي استقام عليها هذا المنطوق»[١].

طبيعة التسبيب القانونية من خلال ما سبق من تعريف التسبيب يتبين أن فكرة التسبيب تقوم على ركيزتين أساسيتين:

الأولى: أنه إجراء، حيث إنه بواسطته يعرض القاضي في حكمه مجموعة الاعتبارات والدوافع القانونية والواقعية التي قادته إلى النتيجة التي خلص إليها في قضائه.

والثانية: أنه نتيجة، إذ إنّ هذه الأسباب تعبر عن العملية العقلية والذهنية التي دارت في عقل القاضي ويقينه عند بحثه عن الحكم المناسب للدعوى المعروضة أمامه للفصل فيها، فهو نشاط ذو طبيعة قانونية؛ لأن القاضي عند تسبيبه للأحكام القضائية يكون محكومًا بالأصول والضوابط القانونية التي لا يمكن إغفالها[٢].

---

(١) أبو عامر، محمد زكي، الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ٩٦٦.

(٢) الخرشة، محمد أمين، تسبيب الأحكام الجزائية، (دار الثقافة، الأردن، عمان، ١٤٣٢هـ)، ص ٧٠ وما بعدها.

أهمية التسبيب في الأحكام القضائية

١ ـ يعتبر التسبيب بالنسبة للقاضي الطريق الوحيد حتى يكون حكمه متفقًا مع القانون فلا يتعرض الحكم للبطلان أو الإلغاء[١]، وبمعنى آخر فإن التسبيب يعتبر أساسًا قانونيًّا للحكم وبدونه لا يصبح الحكم سليمًا من الناحية القانونية[٢].

٢ ـ أن التسبيب ضمان لعدم إصدار القضاء أحكامه بناءً على الأهواء الشخصية من جانب القضاة[٣].

٣ ـ أن في التسبيب ضمانة مهمة لصالح الرأي العام، فالتسبيب يساعد الرأي العام على معرفة الأحكام الصادرة من القضاء وفهمها، كما أنه يساعد على كسب ثقة أطراف الدعوى، ويدفع عن المحكمة الظنون والشك والريبة[٤].

٤ ـ أنه يعتبر ضمانة مهمة للخصوم، لأنه بواسطة التسبيب يتمكن الخصوم من معرفة السند الواقعي، والأساس القانوني، الذي أقام عليه القاضي حكمه، ما يترتب عليه مباشرة حقهم في الطعن وإبداء الدفاع أمام محكمة الطعن[٥].

---

(١) عبيد، رؤوف، ضوابط تسبيب الأحكام الجنائية وأوامر التصرف في التحقيق، (دار الجيل، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٦م)، ص ٨، وسرور، أحمد فتحي، القانون الجنائي الدستوري، مرجع سابق، ص ٥١٤.

(٢) سرور، أحمد فتحي، القانون الجنائي الدستوري، مرجع سابق، ص ٥١٤.

(٣) الخرشة، محمد أمين، تسبيب الأحكام الجزائية، مرجع سابق، ص ٦٧.

(٤) حمودة، علي محمود، النظرية العامة في تسبيب الحكم الجنائي في مراحله المختلفة، رسالة دكتوراه، منشورة، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٤م)، ص ٨٤.

(٥) سرور، أحمد فتحي، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ٣٦٢.

٥ ـ أن التسبيب ضمانة أكيدة لحكمة وعدالة البراءة أو الإدانة[١].

٦ ـ أن تسبيب الأحكام يفتح الطريق أمام المحكمة الأعلى (الاستئناف أو التمييز) لمراقبة المحاكم الأدنى (الابتدائية) في كيفية فهمها لوقائع الدعوى والأدلة المقدمة، ولن تؤتي هذه الرقابة ثمارها مالم تكن الأحكام مسببة تسبيبًا صحيحًا وكافيًا، فبدون التسبيب لن تستطيع محاكم الدرجة الأعلى أداء دورها في الرقابة على صحة الأحكام[٢].

وقد أكد كثير من الاتفاقيات الدولية على ضمانة تسبيب الأحكام، منها ما يلي:

١ ـ نصت الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان على أن «تصدر أحكام محكمة حقوق الإنسان الأوربية مسببة»[٣].

٢ ـ نصت الفقرة الأولى من المادة السادسة والخمسين من نظام محكمة العدل الدولية[٤]على وجوب أن يكون الحكم مسببًا، والمعنى ذاته أكدته بقية الفقرات التالية.

٣ ـ الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان[٥].

٤ ـ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[٦].

---

(١) سرور، أحمد فتحي، القانون الجنائي الدستوري، مرجع سابق، ص ٥١٤.

(٢) بني فضل، علاء باسم، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، (جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، رسالة ماجستير، غير منشورة، ٢٠١١م)، ص ١٥١، والخرشة، محمد أمين، تسبيب الأحكام الجزائية، مرجع سابق، ص ٦٨ وما بعدها.

(٣) انظر المادة (٥١).

(٤) صدر هذا النظام عام ١٩٤٥م عندما أنشئت محكمة العدل الدولية بدلًا من محكمة العدل الدولية الدائمة.

(٥) انظر المادة (٦٦).

(٦) انظر الفقرتين (٢) و(٥) من المادة (٧٤).

٢.٣.٣ ضمانة تسبيب الأحكام القضائية في الشريعة الإسلامية

يقصد بتسبيب الأحكام القضائية في الشريعة الإسلامية «بيان القاضي ما بنى عليه حكمه القضائي من الأحكام الكلية، وأدلتها الشرعية، وذكر الوقائع القضائية المؤثرة وصفة ثبوتها بطرق الحكم المعتدِّ بها»[١]، والتسبيب في الشريعة الإسلامية نوعان: تسبيب شرعي، وتسبيب واقعي.

النوع الأول: التسبيب الشرعي للأحكام، ويُقصد به: «بيان الحكم الكلي الشرعي في الواقعة ودليله من الكتاب والسنة وأقوال أهل العلم، ووجه الدلالة منه، وتفسيره عند الاقتضاء»[٢] أي أنه يجب على القاضي أن يبين للمتقاضين حكم الشريعة الإسلامية في الواقعة المنظورة أمامه ويدلل عليها، كما عليه أن يبين لأطراف الدعوى أن الأدلة التي سيبني عليها أحكامه القضائية هي الكتاب، والسنة، والإجماع والقياس، وما تكلم به الصحابة والعلماء[٣].

النوع الثاني: التسبيب الواقعي للأحكام، ويقصد به: «بيان الواقعة المؤثرة في الحكم القضائي وصفة ثبوتها»[٤].

وتسبيب الأحكام في الشريعة ثابت ومشروع بنص الكتاب والسنة النبوية وفعله ﷺ في قضائه، فمن الأدلة على ذلك ما يلي:

---

(١) آل خنين، عبدالله بن محمد، تسبيب الأحكام القضائية في الشريعة الإسلامية، (دار ابن فرحون، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط ٣، ١٤٣٤هـ)، ص ١٧.

(٢) آل خنين، عبدالله بن محمد، تسبيب الأحكام القضائية في الشريعة الإسلامية، المرجع السابق، ص ٢٣.

(٣) ابن فرحون،، أبو الوفاء إبراهيم بن محمد، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٤ وما بعدها.

(٤) آل خنين، عبدالله بن محمد، تسبيب الأحكام القضائية في الشريعة الإسلامية، المرجع السابق، ص ٢٤.

أولًا: تعليل القرآن الكريم للأحكام الكلية:

١ ـ قال الله تعالى: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٧﴾﴾ (الحشر).

٢ ـ قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٠٤﴾﴾ (التوبة).

٣ ـ قال تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴿١٦٠﴾﴾ (النساء).

٤ ـ قال تعالى: ﴿...وَأَشْهِدُوٓا۟ إِذَا تَبَايَعْتُمْ ۚ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ۚ وَإِن تَفْعَلُوا۟ فَإِنَّهُۥ فُسُوقٌۢ بِكُمْ ۗ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٨٢﴾﴾ (البقرة).

وجه الدلالة من هذه الآيات الكريمة أن الله سبحانه وتعالى يبين العلل والمصالح والأوصاف والمعاني المؤثرة التي بنيت عليها الأحكام ليبين أن الحكم متعلق بها حيث وجودها وأنها مقتضية لأحكامها وأنها لا تتخلف عنها إلا لمانع اقتضى تخلفها، حيث إن العلة هي الوصف المشتمل على الحكمة الباعثة على تشريع الحكم[1].

---

(١) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق محمد عبدالسلام إبراهيم، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ١٤١١هـ)، ج ١، ص ١٥١، والجيزاني، محمد بن حسين، معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، (دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الرياض، رسالة دكتوراه، منشورة، ط ٥، ١٤٢٧هـ)، ص ٢٠٠ وما بعدها.

ثانيًا: تعليل السنة للأحكام الكلية

لقد جاءت السنة النبوية معللة للأحكام مبينة للأوصاف المؤثرة فيها مدللة على ارتباطها بها متعدية بتعدي أوصافها وعللها[1]، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

١ ـ ما ورد في قصة ابنة حمزة بنت عبد المطلب رضي الله عنه عندما اختصم على حضانتها علي وجعفر ابنا أبي طالب وزيد بن حارثة فقضى النبي ﷺ بها لخالتها، وعلل حكمه ﷺ بقوله: «الخالة بمنزلة الأم»[2].

٢ ـ ما رواه سهل بن سعد، قال: اطلع رجل من جحر في حجر النبي ﷺ، ومع النبي ﷺ مدرى يحك به رأسه، فقال: «لو أعلم أنك تنظر لطعنت به في عينك، إنما جعل الاستئذان من أجل البصر»[3].

وجه الدلالة أن النبي ﷺ بين أنَّ علة مشروعية الاستئذان من أجل غض البصر وحفظه.

٣ ـ قوله ﷺ عن الصدقة: «إن هذه الصدقات إنما هي أوساخ الناس، وإنها لا تحل لمحمد، ولا لآل محمد»[4]، وجه الدلالة من الحديث أن النبي ﷺ علل عدم قبوله وآله الصدقة بأنها من أوساخ الناس.

---

(١) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، إعلام الموقعين عن رب العالمين، مرجع سابق، ج ١، ص ١٥٢.

(٢) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، ج ٥، ص ١٤١، باب عمرة القضاء، رقم الحديث ٤٢٥١.

(٣) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، ج ٨، ص ٥٤، باب الاستئذان من أجل البصر، رقم الحديث ٦٢٤١.

(٤) مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، مرجع سابق، ج ٢، ص ٧٥٤، باب ترك استعمال آل النبي على الصدقة، حديث رقم (١٠٧٢).

ثالثًا: أفعال النبي ﷺ في قضائه

ما ثبت عن أنس رضي الله عنه أن الربَيعَ عَمَّتَهُ كسرت ثنية جارية، فطلبوا إليها العفو فأبوا، فعرضوا الأرش فأبوا، فأتوا رسول الله ﷺ وأبوا إلا القصاص، فأمر رسول الله ﷺ بالقصاص، فقال أنس بن النضر: يا رسول الله، أتكسر ثنية الربيع؟ لا والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنيتها، فقال رسول الله ﷺ: «يا أنس، كتاب الله القصاص»، فرضي القوم فعفوا، فقال رسول الله ﷺ: «إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره»[1].

وجه الاستشهاد من الحديث أن النبي ﷺ علل حكمه بالقصاص من الربيع، وأنّه بناه على ما ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٥﴾﴾ (المائدة)[2].

٣ .٣ .٣ ضمانة تسبيب الأحكام القضائية في النظام السعودي

بالتأمل في النظام القضائي في المملكة العربية السعودية يتبين أن المنظم السعودي قد ألزم القضاة بتسبيب الأحكام القضائية وأوجب عليهم ذلك ومنع صدور أي حكم قضائي إلا أن يكون مبنيًّا على أسبابٍ نظامية وواقعية ويمكن إبراز موقف النظام السعودي من خلال التالي:

---

(١) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، ج ٦، ص ٢٤، باب ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى ... ﴿١٧٨﴾﴾(البقرة)، رقم الحديث (٤٥٠٠).

(٢) آل خنين، عبدالله بن محمد، تسبيب الأحكام القضائية في الشريعة الإسلامية، المرجع السابق، ص ٣١ وما بعدها.

١ ـ نصت الفقرة الثانية من المادة الحادية والثمانين بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائية على أنه: (تصدر المحكمة بعد الحكم صكًّا مشتملًا على اسم المحكمة التي أصدرت الحكم، وتاريخ إصداره، وأسماء القضاة، وأسماء الخصوم ووكلائهم وأسماء الشهود، والجريمة موضوع الدعوى وملخص لما قدمه الخصوم من طلبات، أو دفاع، وما استُنِدَ إليه من الأدلة والحجج، وخلاصة الدعوى، وعدد ضبط الدعوى، وتاريخ ضبطها، ثم أسباب الحكم ونصه ومستنده الشرعي، ثم يوقع عليه ويختمه القاضي أو القضاة الذين اشتركوا في الحكم).

٢ ـ نصت اللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات الجزائية على أنه: «إذا قررت المحكمة إرجاء الفصل في طلبات المدعي بالحق الخاص أو المتهم استنادًا إلى المادة (الثمانين بعد المائة) من النظام فيضمن ذلك مع أسبابه في الحكم الصادر في الدعوى الجزائية»[1].

٣ ـ نصت المادة الثانية بعد المائتين على أنه: «مع عدم الإخلال بما نصت عليه المادتان (العاشرة) و(الحادية عشرة) من هذا النظام، إذا قبلت المحكمة العليا الاعتراض شكلًا، فتفصل في موضوع الاعتراض استنادًا إلى ما في الملف من الأوراق، دون أن تتناول وقائع القضية، فإن لم تقتنع بالأسباب التي بُنِيَ عليها الاعتراض أيدت الحكم، وإلا نقضت الحكم كله أو بعضه ـ بحسب الحال ـ مع ذكر المستند، وتعيد القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لتحكم فيها من جديد من غير من نظرها، فإن كان النقض للمرة الثانية ـ وكان الموضوع بحالته صالحًا للحكم ـ وجب عليها أن تحكم في الموضوع»، فقد

(١) انظر الفقرة (١) من المادة (١٢٩) من اللائحة.

أوجب النظام على محكمة الدرجة الثانية عند نقضها للحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى أن تسبب إجراء النقض الذي قامت به.

٤ ـ نصت الفقرة الثالثة عشرة من تعليمات تمييز الأحكام الشرعية[١] على أنه: «إذا تبين للهيئة[٢] أن الحكم قد خالف نصًّا من الكتاب أو السنة أو الإجماع فعليها أن تعد قرارًا بذلك مع بيان مستندها الشرعي، ويبعث القرار من قبل الرئيس للمحكمة التي أصدرت الحكم».

٥ ـ أكدت الفقرة التاسعة عشرة من التعليمات ذاتها على أنه يجب على القاضي ذكر الحيثيات والأسباب التي بنى عليها حكمه بما نصه: «على القاضي ذكر الحيثيات التي يبني عليها حكمه».

من خلال ما تقدم يتبين أن تسبيب الأحكام واجب، والتزام القضاة به أوجب، حيث إن إغفال التسبيب يعرض الأحكام للطعن بالنقض، وبالتالي فإنه يشكل ضمانة أساسية لصحة الأحكام، وضمانة مهمة لتحقيق العدالة الجنائية، حيث إنه من غير الممكن قياس مدى صحة الأحكام، وسلامة موقف القاضي من عدمه إلا بالتسبيب، وكذلك هل كان إصدار الحكم ناتجًا عن إلمام كامل بما تضمنه ملف الدعوى (القضية) من أوراق ومستندات وحيثياتٍ أم لا، كما أن فيه حملًا للقضاة على الحرص وبذل المزيد من الجهد في تمحيص القضايا قبل إصدار الأحكام عليها، كما أنه يُمَكِّن أطراف النزاع من الاطلاع على جميع تفصيلات الحكم ومسوغاته، وهل كانت هذه الأسباب مطابقة للواقع وللحكم الشرعي أم لا، كما أن التسبيب يمكنهم من الطعن

---

(١) صدرت الموافقة على العمل بهذه التعليمات بموجب الأمر الملكي رقم (٢٤٨٣٦) المؤرخ في ٢٩/ ١٠/ ١٣٨٦هـ، وعممت على المحاكم بالخطاب رقم (٢٦٨١/ ٣/ م) في ٢٥/ ١١/ ١٣٨٣هـ.

(٢) أي هيئة التمييز آنذاك.

في الحكم أمام محكمة الدرجة الأعلى عند عدم القناعة به، أو قد تكون تلك الأسباب سبيلًا لقناعتهم بالحكم ونزولهم عنده وتسليمهم به[1].

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

إن عدم تسبيب الأحكام أو قصور التسبيب فيها يعتبر من أهم أسباب الطعن في الحكم وتعييبه ويستوجب ضرورة مراجعته، وبالتالي فإن البطلان المطلق هو الجزاء الإجرائي الذي يلحق بالحكم حال عدم تسبيبه أو حال قصوره وعدم كفايته[2]؛ لتعلقه بالنظام العام، ومراعاة لحسن سير العدالة الجنائية.

وقد أخذ المنظم السعودي بهذا الاتجاه ورتب على عدم مراعاة التسبيب أو قصوره جزاء البطلان المطلق، حيث نص نظام الإجراءات الجزائية على ذلك بقوله: «كل إجراء مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية، أو الأنظمة المستمدة منها، يكون باطلًا»[3]، كما نصت المادة الأخرى على أنه: «في غير ما نص عليه في المادة (الثامنة والثمانين بعد المائة) من هذا النظام، إذا كان البطلان راجعًا إلى عيب في الإجراء يمكن تصحيحه، فعلى المحكمة أن تصححه، وإن كان راجعًا إلى عيب لا يمكن تصحيحه، فتحكم ببطلانه»[4].

---

(١) المهوس، يوسف بن محمد، تسبيب الحكم القضائي بين الفقه الإسلامي والنظام القضائي السعودي، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٥هـ، رسالة ماجستير، غير منشورة)، ص ١٣٨.

(٢) عبدالمنعم، سليمان، بطلان الإجراء الجنائي، مرجع سابق، ص ٢٢٦ وما بعدها.

(٣) انظر المادة (١٨٧).

(٤) انظر المادة (١٨٩).

٣ .٣ .٤ ضمانة تسبيب الأحكام القضائية في القانون المصري

تعتبر ضمانة تسبيب الأحكام من أهم الضمانات الدستورية للمتهم أثناء المحاكمة الجنائية في القانون المصري، لأن تسبيب الأحكام دليل على مدى التزام المحكمة باتباع القواعد والإجراءات المنصوص عليها في القانون ومدى احترامها للضمانات المقررة للمتهم من قبل المشرع ومدى التزامها بها[١].

لقد ألزم المشرع المصري القضاة بتسبيب الأحكام الجنائية التي يصدرونها ضمانًا لجديتها وثقة في عدالتها[٢]، حيث نص قانون الإجراءات الجنائية على أنه: «يجب أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بني عليها، وكل حكم بالإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها، وأن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه»[٣]، كما أكد المشرع على المبدأ ذاته أيضًا في المادة التي تليها والخاصة بالفصل في الطلبات المقدمة من الخصوم والتي توجب على القضاة تسبيب الأحكام عند الفصل في الطلبات، حيث نصت المادة على: «يجب على المحكمة أن تفصل في الطلبات التي تقدم لها من الخصوم وتبين الأسباب التي تستند إليها»[٤].

---

(١) البدري، أحمد حامد، الضمانات الدستورية للمتهم في المحاكمة الجنائية دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، مرجع سابق، ص ٣٢٠، وأبو خضرة، محمد الغرياني المبروك، استجواب المتهم وضماناته في مراحل الدعوى الجنائية دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ١١٥٣.

(٢) سرور، أحمد فتحي، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ج ١، ص ١٤٦٢.

(٣) انظر المادة (٣١٠).

(٤) انظر المادة (٣١١).

وقد قالت محكمة النقض المصرية عن هذه الضمانة إن تسبيب الأحكام من أهم وأعظم الضمانات التي قررها القانون وفرضها على القضاة؛ لأنه دليل قيامهم بما عليهم من واجبات متمثلة في تدقيق البحث وإمعان النظر للتعرف على الحقيقة المعلنة من قبلهم والتي تخص الفصل في القضايا المعروضة أمام القضاء، وبه وحده ـ أي بتسبيب الأحكام ـ يسلمون من مظنة التحكم والاستبداد، لأنه كالعذر فيما يرونه ويقدمونه بين يدي الخصوم والجمهور، وبه يرفعون ما قد يتبادر إلى الأذهان من الشكوك والريبة فيدعون الجميع إلى عدلهم مطمئنين[1].

كما حدد المشرع المصري في المادة الثانية عشرة بعد الثلاثمائة من قانون الإجراءات الجنائية الموعد الخاص بتحرير الحكم المسبب، ومن الذي يتولى التوقيع على نسخة الحكم الأصلية بأسبابها، حيث نصت على: «يحرر الحكم بأسبابه كاملًا خلال ثمانية أيام من تاريخ صدروه بقدر الإمكان، ويوقع عليه رئيس المحكمة وكاتبها، وإذا كان الحكم صادرًا من المستشار الفرد أو من المحكمة الجزئية وكان القاضي الذي أصدره قد وضع أسبابه بخطه، ويجوز لرئيس محكمة الاستئناف أو رئيس المحكمة الابتدائية حسب الأحوال أن يوقع بنفسه على نسخة الحكم الأصلية، أو بندب أحد القضاة للتوقيع عليها بناء على تلك الأسباب، فإذا لم يكن القاضي قد كتب الأسباب بخطه يبطل الحكم لخلوه من الأسباب».

ووجه الدلالة من هذه المادة أن المشرع المصري لم يغفل التسبيب في المواد الخاصة بالأحكام الجنائية.

---

(١) أبو عامر، محمد زكي، الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ٩٦٦، وسرور، أحمد فتحي، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ج ١، ص ١٤٦٤ وما بعدها.

إنه من خلال النظر في المواد السابقة يتبين أنها نصوص عامة تشمل جميع الأحكام سواء أكانت أحكام الإدانة أم البراءة، إلا أن الأحكام الصادرة بالبراءة لا تحتاج عادة إلى القدر نفسه والمستوى نفسه من التسبيب الذي تحتاج إليه أحكام الإدانة، ويرجع السبب في ذلك إلى أن أحكام الإدانة تتطلب بالإضافة إلى بيان الواقعة استظهار توافر جميع أركان القانونية للجريمة وأدلة الإثبات التي جعلت المحكمة تقتنع بموجبها بثبوت الجريمة مع بيان الظروف الأخرى ذات الأثر القانوني كالظروف المخففة أو المشددة، في حين أن الأحكام الصادرة بالبراءة قد لا تحتاج سوى الحديث عن عدم توافر أحد أركان الجريمة أو عدم اقتناع المحكمة بالأدلة أو اطمئنانها إليها لأسباب موضوعية[1].

وبالتالي فإن الأسباب يجب أن تكون واضحة خالية من الغموض والإبهام والتجهيل، بمعنى أن التسبيب المعتبر للحكم هو تحرير الأسانيد والحجج التي بُني عليها الحكم والمنتجة في الدعوى، سواء أكانت قانونية أم واقعية، وحتى يتحقق ذلك الغرض فإنه لا بد أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يمكن من خلاله الوقوف على مسوغات ما قضى به، أما لو تم إفراغ الحكم في عبارات عامة أو غامضة أو مجهولة فإن الغرض الذي قصده المشرع من إيجاب تسبيب الأحكام لن يتحقق[2].

---

(١) البدري، أحمد حامد، الضمانات الدستورية للمتهم في المحاكمة الجنائية دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، مرجع سابق، ص ٣٢٣.

(٢) سرور، أحمد فتحي، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ج ١، ص ١٤٦٤.

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة في القانون المصري

اعتبر القانون المصري عدم تسبيب الحكم الجنائي أو قصوره سببًا وجيهًا للطعن فيه ورتب عليه البطلان المطلق كجزاء عند وجوده[١]، وهذا ما أكده قانون الإجراءات الجنائية الذي نص على أنه: «إذا لم يكن القاضي قد كتب الأسباب بخطه يبطل الحكم لخلوه من الأسباب»[٢]، باعتبار أن إغفال تسبيب الأحكام أو قصورها يعتبر إهمالًا لإجراءٍ جوهري، كما أن فيه عدم مراعاة لأحكام القانون المتعلقة بأي إجراءات جوهرية[٣]، وتسبيب الأحكام من الإجراءات الجوهرية التي رتب القانون على إغفالها أو قصورها البطلان[٤].

٣.٣.٥ أوجه الاتفاق والاختلاف بين موقف النظام السعودي والقانون المصري من ضمانة تسبيب الأحكام القضائية

يتفق النظام السعودي مع القانون المصري في هذه الضمانة، ويتجلى ذلك من خلال التالي:

١ ـ إقرارهما لهذه الضمانة بشكل عام واعتبارها إحدى المقومات الأساسية لسلامة الأحكام القضائية.

٢ ـ أنها تعد ضمانة أساسية لأطراف المحاكمة الجنائية.

٣ ـ أنها تعد ضمانة أساسية من ضمانات صحة المحاكمات الجنائية.

---

(١) عبدالمنعم، سليمان، بطلان الإجراء الجنائي، مرجع سابق، ص ٢٢٦ وما بعدها.

(٢) انظر المادة (٣١٢).

(٣) عبدالمنعم، سليمان، بطلان الإجراء الجنائي، مرجع سابق، ص ٢٢٦.

(٤) سلامة، مأمون محمد، قانون الإجراءات الجنائية معلقًا عليه بالفقه وأحكام النقض، (دار الفكر العربي، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٩٨٠م)، ص ٩٧٩.

٤ ـ رتب كلٌّ منهما جزاء البطلان المطلق عند عدم مراعاة هذه الضمانة وإغفالها.

ولا يوجد اختلاف بينهما في هذه الضمانة.

٣ .٤ ضمانة المساواة أمام القضاء في القانون والشريعة الإسلامية

٣ .٤ .١ ضمانة المساواة أمام القضاء في القانون الدولي

يقصد بهذه الضمانة: «المساواة في المعاملة بغير تمييز للمراكز القانونية الواحدة»[١]، كما عرفت المساواة أمام القضاء بأنها: «ممارسة جميع مواطني الدولة لحق التقاضي على قدم المساواة أمام محاكم واحدة وبلا تمييز أو تفرقة بينهم بسبب الأصل أو الجنس أو اللون أو العقيدة أو الآراء الشخصية»[٢]، وهذا يعني أن تساوي الجميع في إجراءات التقاضي أمام المحاكم أمر مطلوب، وأن لكل إنسان الحق في اللجوء إلى المحاكم أيًّا كانت درجتها ونوعها، والتي يجب عليها معاملة الناس معاملة متساوية، حيث إن مبدأ المساواة أمام القضاء يعد أحد عناصر المساواة أمام القانون[٣].

---

(١) سرور، أحمد فتحي، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ٣٢٦.

(٢) بسيوني، عبدالغني عبدالله، مبدأ المساواة أمام القضاء وكفالة حق التقاضي، (منشأة المعارف، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، ط ٢، ٢٠٠٤م)، ص ١٩.

(٣) أبو زيد، إيمان عبدالستار، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص ٢٦٦.

حقيقة هذه الضمانة وطبيعتها

هذه الضمانة تعني تساوي الجميع أمام القضاء، وأن لكل فرد متهم في قضية جنائية مجموعة من الضمانات تجب مراعاتها عند محاكمته كحد أدنى للمحاكمات الجنائية العادلة شريطة أن تُجرَى إجراءات تلك المحاكمة في مساواة تامة بين الخصوم، فلا يجوز اتهام أيٍّ من الخصوم أمام المحكمة بدون شبهة أو أدلة قانونية، كما لا يجوز توقيع أي عقوبة على المتهم بناء على أهواء الخصوم وأمزجتهم[1].

تجدر الإشارة إلى أن المساواة بين الخصوم وإن كانت تعد التزامًا على عاتق المحكمة، فإنها لا تعتبر قيدًا على حرية القاضي في تشكيل قناعته، كما أنه لا يتعارض مع سلطة القاضي التقديرية في تحديد العقوبة المناسبة، وينتج من ذلك أن المساواة المنشودة لا تعني معاملة جميع فئات المتهمين مع ما بينها من تفاوت وتباين معاملة متساوية ومتكافئة، إن المساواة المقصودة هي عدم التمييز بين الأنداد[2].

ويتجلى مبدأ المساواة أمام القضاء في أمرين مهمين، هما:

الأول: توافر المبدأ الأساسي الذي يقضي بالمساواة في معاملة الدفاع والادعاء على قدم المساواة بحيث يضمن إتاحة الفرص المتساوية لكل طرف في إعداد مرافعته والترافع خلال المحاكمة، بحيث يتحقق التوازن بين حقوق الدفاع وحقوق الاتهام.

---

(١) سديرة، نجوى يونس، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص ٢٢٨.

(٢) سرور، أحمد فتحي، القانون الجنائي الدستوري، مرجع سابق، ص٤٣٩ وما بعدها، وأبو زيد، إيمان عبدالستار، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص ٢٦٧.

الثاني: أنه يحق لكل متهم أن يعامل على قدم المساواة مع غيره من المتهمين الذين قاموا بارتكاب جرائم مماثلة بدون أدنى تمييز، ومهما كانت الأسباب[1].

أهمية مبدأ المساواة أمام القضاء

تتجلى أهمية المساواة أمام القضاء فيما يلي:

١ ـ أنها تولد لدى أطراف الدعوى الثقة والاطمئنان بتمتعهم بحقوقهم القانونية بالتساوي مع غيرهم أمام القضاء.

٢ ـ أنها تتطلب إجراء المحاكمة في جلسات علنية، وفي ذلك كفالة لحماية المبادئ العامة لحق المتهم في محاكمة عادلة.

٣ ـ أن مبدأ المساواة يقتضي عند اختلاف المراكز القانونية للمتهمين وتباينها أن يكون الاختلاف في معاملة الأطراف مبنيًّا على معيار موضوعي يستند إلى مبررات عدم تكافؤ المراكز، حتى يمكن الوصول إلى الغاية من القانون، وهي تحقيق المصلحة العامة.

٤ ـ أن مبدأ المساواة يفترض ألا يُبنى الحكم الصادر على المتهم على أساس عناصر لم يطلع عليها المتهم أو محاميه.

٥ ـ أن مبدأ المساواة أمام القضاء يقتضي وجب التوفيق بينه وبين مبدأ سلطة القاضي في التفريد العقابي وأنه لا تناقض بينهما.

٦ ـ أن هذا المبدأ يقتضي عدم جواز محاكمة المتهم أو معاقبته على جريمة سبق أن أدين بها أو بُرِّئ منها بحكم نهائي[2].

(١) سديرة، نجوى يونس، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص ٢٢٩ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٣٠ وما بعدها.

لقد أكد القانون الدولي على مبدأ المساواة أمام القضاء، ويتجلى ذلك في الإعلانات والمعاهدات والاتفاقيات والمواثيق التالية:

١ ـ نصت المادة العاشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه: «لكل إنسان على قدم المساواة التامة مع الآخرين الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحايدة...».

٢ ـ نص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن «الناس جميعًا سواء أمام القضاء»[١]، كما نص العهد ذاته على أن من حق المتهم أن يتمتع أثناء النظر في قضيته وعلى قدم المساواة التامة بكثير من الضمانات المهمة[٢].

٣ ـ نص إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان على أن «الناس سواسية أمام الشرع يستوي في ذلك الحاكم والمحكوم»[٣]، كما أكد على المبدأ ذاته بقية الفقرات التالية.

٤ ـ الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان[٤].

٥ ـ الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان[٥].

٦ ـ النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[٦].

٧ ـ الميثاق العربي لحقوق الإنسان[٧].

---

(١) انظر الفقرة (١) من المادة (١٤).
(٢) انظر الفقرة (٣) من المادة (١٤).
(٣) انظر الفقرة (أ) من المادة (١٩).
(٤) انظر الفقرة (١) من المادة (٦).
(٥) انظر المادة (٤٧).
(٦) انظر الفقرة (١) من المادة (٢٧).
(٧) انظر المادة (٩).

إن ما أوردته من نصوص الإعلانات والمواثيق والمعاهدات الدولية يعد دليلًا واضحًا على إدراك المجتمع الدولي لأهمية ضمانة المساواة بين الخصوم أمام القضاء، وأنها من أهم المبادئ التي تساعد على تحقيق العدالة واستقرار الشعوب.

٣ .٤ .٢ ضمانة المساواة أمام القضاء في الشريعة الإسلامية

يقصد بهذا المبدأ في الشريعة الإسلامية عدم اختلاف المحاكم أو تفاوتها باختلاف الأشخاص الذين يتقاضون أمامها أو تفاوتهم، فليس للحاكم محكمة خاصة، وليس هناك ميزة لطبقة اجتماعية معينة[١].

تتفاخر المجتمعات الغربية الحديثة بإقرارها لهذا المبدأ في دساتيرها وقوانينها الداخلية ووُقِّعت من أجله كثير من المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق العالمية والإقليمية، متناسية أن الشريعة الإسلامية قد أقرت هذا المبدأ منذ نزول الوحي على سيدنا محمد ﷺ منذ أكثر من ألف وأربعمائة سنة على أسس جلية ومتينة، حيث جاءت مقررة لمبدأ المساواة التامة بين جميع البشر، تاركة تلك المساواة على إطلاقها مساواة بين الأفراد ومساواة بين الجماعات ومساواة بين الحاكم والمحكومين[٢]، ودليل ذلك قول الحق تبارك وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ١٣﴾ (الحجرات).

(١) أحمد، فؤاد عبدالمنعم، مبدأ المساواة في الإسلام، (دار المطبوعات الجامعية، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، ط ٢، ٢٠١٤م)، ص ٨١.

(٢) عودة، عبدالقادر، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنًا بالقانون الوضعي، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٥٠ وما بعدها، والبدري، أحمد حامد، الضمانات الدستورية للمتهم في مرحلة المحاكمة الجنائية دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، مرجع سابق، ص ١٢٦ وما بعدها.

إن القاعدة في الإسلام أن تكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد لمبدأ المساواة بين الناس، حيث إنها كفلت حق المساواة للناس جميعًا أمام القانون، وألا يعلو أحد على آخر أمام القانون مهما علا شأنه، فأمير المؤمنين والولاة كلهم متساوون مع غيرهم من أفراد الأمة أمام القانون، ولا امتياز لهم دون غيرهم، كما أنهم متساوون أمام القضاء؛ لأن المساواة أمام القضاء أساس في الحكم، ومظهر من مظاهر العدل[1]، وليس للخليفة أو الولاة محاكم خاصة، وليس في الإسلام عمومًا منزلة أو ميزة خاصة لطائفة أو أسرة معينة، أو لجنس معين أو لون أو لثروة وتجارة إلا بالتقوى والعلم والعمل الصالح، بيد أن الإسلام لا يحول دون تفاوت درجات الأفراد أو مراكزهم إذا كان هذا التفاوت والتمايز راجعًا إلى التفاوت في العلم والتقوى والعمل الصالح، فقد قال الله تعالى: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٣٢﴾﴾ (الزخرف) وقال سبحانه: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِّمَّا عَمِلُوا ۖ وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿١٩﴾﴾ (الأحقاف)، وقال سبحانه: ﴿لَّا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً ۚ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ ۚ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٩٥﴾﴾ (النساء) بل إن التفضيل كان بين الرسل أنفسهم، فقال سبحانه: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۘ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ ۖ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ ۚ ...﴿٢٥٣﴾﴾ (البقرة)، فالإسلام لا ينكر أو يستنكر مثل ذلك التفاوت بين الأفراد في الدرجات[2].

(١) محمدن، محمد بن عبدالله، حقوق الإنسان والعدالة الجنائية، مرجع سابق، ص ٩٢.

(٢) متولي، عبدالحميد، مبادئ نظام الحكم في الإسلام مع المقارنة بالمبادئ الدستورية الحديثة، (منشأة المعارف، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، ط ٤، ١٩٧٨م)، ص ٣٨٧ وما بعدها.

إن القاضي في الإسلام مأمور بالمساواة بين الخصوم فيما يستطيعه من أمور المساواة ومظاهرها ومعانيها، فالقاعدة في القضاء (أنه يجب على القاضي المساواة بين الخصوم في كل شيء يقدر عليه فيما لا يعذر بتركه)، ومن مظاهر تلك المساواة مساواة القاضي بين الخصوم في المجلس، والنظرة، ولين الكلام والبشاشة، فلا يبتسم لأحد الخصوم دون الآخر ولا يظهر الاهتمام والإصغاء لطرف دون آخر ولا يتكلم مع طرف بلغة لا يفهمها الآخر ما دام قادرًا على الكلام بلغة يفهمها الخصوم، حتى إنه يجب أن يساوي بين الأب وابنه والخليفة والرعية، والمسلم وغير المسلم[1].

وقد دل القرآن الكريم والسنة النبوية وعمل الخلفاء الراشدين على مراعاة الإسلام لضمانة مبدأ المساواة أمام القضاء، وكان ذلك على النحو التالي:

١ ـ قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا ٥٨﴾ (النساء).

٢ ـ ما ورد في قصة المخزومية التي سرقت في عهد رسول الله ﷺ، حين أهمَّ قريشًا شأنها، فقالوا: ومن يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد؟ فتغير أو تلون وجه الرسول ﷺ وقال: «أتشفع في حدٍّ من حدود الله؟!»، فقال أسامة: استغفر لي يا رسول الله، فلما كان العشي قام رسول الله فاختطب فأثنى على الله تعالى بما هو أهله ثم قال: «أما بعد.. فإنما أهلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، والذي نفسي بيده، لو أن فاطمة

(١) زيدان، عبدالكريم، نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص ١١٥ وما بعدها.

بنت محمد سرقت لقطعت يدها، ثم أمر بتلك المرأة فقطع يدها) متفق عليه[1].

٣ ـ الحلف الذي عقده الرسول ﷺ بين المهاجرين وبين أهل المدينة من المسلمين واليهود والمشركين فيما نصه: «إنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده، فإن مرده إلى الله تعالى، وإلى محمد رسول الله ﷺ»[2].

٤ ـ عندما تولى الخليفة الراشد أبو بكر الصديق رضي الله عنه الخلافة حرص على السير على منهج رسول الله ﷺ، ومن مظاهر ذلك خطبته بعد تولي الخلافة: «أيها الناس، إني قد وليت عليكم ولست بخيركم... الضعيف فيكم القوي عندي حتى أزيح عليه حقه إن شاء الله، والقوي فيكم الضعيف عندي حتى آخذ منه الحق إن شاء الله»[3].

٥ ـ رسالة الخليفة الراشد عمر بن الخطاب إلى قاضيه أبي موسى الأشعري والتي نصها: «آسِ بين الناس في وجهك ومجلسك وفضائلك حتى لا يطمع شريف في حيفك، ولا ييأس ضعيف من عدلك»[4].

٦ ـ تخاصم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب مع أحد الرعية من المسلمين،

---

(١) سبق تخريجه، ص ٦٧.

(٢) ابن هشام، عبدالملك، السيرة النبوية، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبدالحفيظ الشلبي، (شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، جمهورية مصر العربية، ط ٢، ١٣٧٥هـ)، ج ١، ص ٥٠٤.

(٣) الأزدي، معمر بن أبي عمرو، الجامع، تحقيق:حبيب الرحمن، الأعظمي، المجلس العلمي، باكستان، توزيع المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢،١٤٠٣هـ،ج ١١، ص ٣٣٦٠..

(٤) البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، مرجع سابق، ج ١٠، ص ٢٢٩، رقم الحديث، (٢٠٤٦٠).

فأبى رضي الله عنه أن يتميز بمحكمة خاصة، وقال لزيد بن ثابت: «في بيته يؤتى الحكم»، ردًّا على سؤال زيد هلّا بعثت إليَّ فآتيك يا أمير المؤمنين»[١].

٧ ـ تفقد الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه درعه فوجدها عند نصراني أو يهودي يعرضها في السوق يريد بيعها، فلم يأخذها منه قسرًا وحاكمه عند قاضي المسلمين[٢].

فيتضح مما سبق أن الاسلام حريص على إقرار مبدأ المساواة بما في ذلك المساواة أمام القضاء، فجعلت جميع المتهمين أو أطراف الخصومة عمومًا متساوين أمام القضاء وذلك لأنها أدركت خطورة إغفال هذا المبدأ وأنه ربما يؤدي إلى ضياع الحقوق وفساد الأمة وكثرة الإجرام، فبدلًا من أن يكون القضاء وسيلة لإحقاق الحق ومنع الظلم ومعاقبة المجرم يصبح وسيلة للفساد والإفساد والخروج عن الحق وضياعه والجرأة عليه بفعل الباطل وارتكاب المنكرات[٣].

---

(١) ابن الهمام، كمال الدين محمد عبدالواحد، فتح القدير، (دار الفكر، د. ت)، ج ٧، ص ٣١٥.

(٢) ابن الأثير، أبو الحسن علي، الكامل في التاريخ، تحقيق عمر عبدالسلام تدمري، (دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت، ١٤١٧هـ)، ج ٢، ص ٧٥٠، وأحمد، فؤاد عبدالمنعم، مبدأ المساواة في الإسلام، مرجع سابق، ص ٨٢، وعبدالرؤوف، خلف الله أبو الفضل، مبدأ المساواة أمام القضاء بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، (دار الفكر الجامعي، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، ٢٠١٢م)، ص ٥٦ وما بعدها.

(٣) التركماني، خالد، الإجراءات الجنائية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ١٠١ وما بعدها.

٣ .٤ .٣ ضمانة المساواة أمام القضاء في النظام السعودي

يعتبر النظام القضائي في المملكة العربية امتدادًا للنظام القضائي الإسلامي لكونه كما ذكرت في السابق يعتمد الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي والوحيد له في التنظيم والذي يكرس من خلاله مبدأ المساواة بين الخصوم أمام القضاء، وبناءً عليه فقد أكد المنظم السعودي على هذا المبدأ، ونص عليه صراحة في مواد النظام الأساسي للحكم كما جاءت مضامين مواد أنظمة الإجراءات الجزائية والمرافعات الشرعية مؤكدة لهذا المبدأ باعتباره مبدأً جوهريًّا في النظام القضائي السعودي[1]، ومن النصوص النظامية التي كرّست هذا المبدأ ونصت عليه نصوص النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية والتي منها ما يلي:

١ ـ نصت المادة الثامنة على أنه: «يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية».

٢ ـ نصت المادة السابعة والأربعون من النظام ذاته على أن «حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والـمُقيمين في المملكة، ويُبين النظام الإجراءات اللازمة لذلك».

٣ ـ نصت المادة السابعة من النظام ذاته على أنه: «يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله، وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة»، وكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ يقتضيان المساواة والعدل بين الناس في شتى نواحي الحياة التي يعتبر القضاء جزءًا منها.

---

(١) اللبان، أسامة، سيد، الإجراءات الجزائية في المملكة العربية السعودية، (مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٣٥هـ)، ص ٢٧٩.

٤ ـ نصت المادة الثالثة والعشرون من النظام ذاته على أنه: «تحمي الدولة عقيدة الإسلام وتطبق شريعته...»، ومقتضى تطبيق الشريعة إقامة العدل وتطبيق المساواة بين الناس بدون استثناء في كل أمور الحياة.

٥ ـ نصت المادة السادسة والعشرون من النظام ذاته على أنه: «تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية»، ومن أهم حقوق الإنسان التي كفلتها الشريعة الإسلامية «مبدأ المساواة بين الناس».

٦ ـ منعت المادة الحادية والأربعون بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائية القاضي من الحكم على الخصم الذي تخلف عن الحضور إلا بعد حضوره، وأجازت له سماع دعوى المدعي وضبطها، وفي ذلك دليل واضح على تقرير المنظم السعودي مبدأ المساواة وإتاحة الفرصة للخصوم أمام القضاء.

٧ ـ نص نظام الإجراءات الجزائية على هذا المبدأ عندما قرر أن لكل من الخصوم مناقشة شهود الطرف الآخر أدلته بعد أخذ الإذن من المحكمة[١].

٨ ـ كما نص نظام المرافعات الشرعية على هذا المبدأ في كثير من المواطن، فقد ألزم المحكمة أن تنادي الخصوم على السواء في الوقت المعين لنظر قضاياهم[٢]، كما منعت المحكمة القاضي أو المدعي العام من أن يكون وكيلًا عن أحد الخصوم في الدعوى المنظورة ولو كانت منظورة أمام محكمة غير المحكمة التابع لها[٣]، وفي ذلك تحقيق لمبدأ

---

(١) انظر المادة (١٦٣) من نظام الإجراءات الجزائية.
(٢) انظر المادة (٦٣) من نظام المرافعات الشرعية.
(٣) انظر المادة (٥٤) من نظام المرافعات الشرعية.

المساواة، وأجاز النظام للقاضي تحقيقًا لمبدأ المساواة أن يسأل المدعي عن دعواه قبل استجواب المدعى عليه[1].

٩ ـ ونصت المادة الحادية والستون بعد المائة من نظام المرافعات الشرعية ـ مؤكدة لمبدأ المساواة وإعمالًا له ـ على أنه: «لا يجوز للمحكمة أثناء المداولة أن تسمع توضيحات من أحد الخصوم إلا بحضور الخصم الآخر»[2].

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

رتب المنظم السعودي على عدم مراعاة مبدأ المساواة بين الخصوم أمام القضاء جزاء البطلان المطلق؛ وذلك لما يلي:

١ ـ مخالفته لأحكام الشريعة الإسلامية التي أكدت على مبدأ المساواة عمومًا وفي مجلس القضاء بين الخصوم خصوصًا، وقد نص النظام على أن أي إجراء مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية أو الأنظمة المستمدة منها يكون باطلًا[3].

٢ ـ تعلقها بالنظام العام.

٣ ـ مراعاةً لحسن سير العدالة الجنائية.

وعلى صعيد آخر وحرصًا من المنظم السعودي على مراعاة مبدأ المساواة بين الخصوم في مجلس القضاء والابتعاد عن كل ما قد يزعزع الثقة في حياد القاضي ونزاهته فقد حدد المنظم السعودي حالات يكون فيها القاضي غير

---

(١) انظر المادة (٦٦) من نظام المرافعات الشرعية.

(٢) انظر مخلوف أحمد صالح، الوسيط في شرح التنظيم القضائي الجديد بالمملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٤٨ وما بعدها.

(٣) انظر المادة (١٨٧) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي.

صالح لنظر الدعوى بقوة النظام ولو لم يتمسك الخصوم بها، وهي حالات رد القاضي وتنحيته[1]، وهذا ليس عند عدم مراعاته هذا المبدأ فقط مع الخصوم في مجلس القضاء في الإجراءات المطروحة أمامه، وإنما أيضًا في حالة الخوف من عدم تطبيق القاضي لمبدأ المساواة في المستقبل، فمنعه المنظم من النظر في أي قضية يكون أحد أطرافها تربطه به علاقة زواج أو قرابة أو مصاهرة إلى الدرجة الرابعة، أو كان بينه وبين أحد الخصوم مودة أو صداقة أو اعتاد مؤاكلته أو قبول الهدية منه، تسمى هذه الحالات حالات عدم صلاحية القاضي[2].

٣ .٤ .٤ ضمانة المساواة أمام القضاء في القانون المصري

يقصد بالمساواة عمومًا في القانون المصري: «المعاملة بغير تمييز للمراكز القانونية الواحدة»[3].

ويقصد بالمساواة أمام القضاء: «تساوي الجميع في إجراءات التقاضي أمام المحاكم، فكل إنسان له الحق في اللجوء إلى المحاكم، وعلى هذه الأخيرة أن تعامل الناس معاملة متساوية»[4].

---

(١) انظر المواد من (٩٤) إلى (١٠٠) من نظام المرافعات الشرعية السعودي والتي بينت حالات الرد والتنحي الوجوبية والجوازية.

(٢) دويدار، طلعت محمد، الوسيط في شرح نظام المرافعات الشرعية الجديد ولائحته التنفيذية بالمملكة العربية السعودية، (دار حافظ، المملكة العربية السعودية، جدة، ط ٣، ١٤٣٦هـ)، ص ٨٠ وما بعدها.

(٣) سرور، أحمد فتحي، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ٣٢٦.

(٤) أبو زيد، إيمان عبدالستار، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص ٢٦٦.

إن فاعلية العدالة الجنائية تستوجب احترام مبدأ المساواة أمام السلطة القضائية؛ لارتباطه الوثيق بحقوق الإنسان[١].

ويراد بالمساواة في هذا المقام المساواة الإجرائية التي تتطلب عند تحقيقها من قبل المشرع وضع شروط موضوعية نظرًا لتماثل المراكز القانونية التي تلقى المعاملة نفسها، ومن هذا المنطلق يجب على المشرع عند تحديده للتماثل بين تلك المراكز القانونية أن يكون مبنيًّا على أسس وضوابط موضوعية تتفق مع الهدف من القانون والمصلحة العامة، لأنه عند عدم مراعاة تلك الضوابط فإنه سينتج عنها اختلاف في المراكز القانونية وسيتبعه بالتالي اختلاف في القاعدة القانونية التي تحكم كلًّا من هذه المراكز بما يستوجب اختلاف المعاملة القانونية لأصحابها[٢].

وأكد الدستور المصري على مبدأ المساواة أمام القانون عمومًا، حيث نصت المادة الأربعون منه على أنه: «المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين، أو العقيدة».

إن تحقيق المساواة بين الدفاع والاتهام ضروري بقدر الإمكان؛ لأنه من لوازم المحاكمة العادلة أن يمتلك الدفاع الوسائل الضرورية لتفنيد الأدلة المقدمة ضد المتهم بواسطة الادعاء بالإضافة إلى حقه في تقديم أدلته التي تفيد براءته[٣].

---

(١) سرور، أحمد فتحي، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ٣٢٥.

(٢) سرور، أحمد فتحي، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، المجلد الأول، ص ١٧٣.

(٣) القاضي، محمد محمد مصباح، حق الإنسان في محاكمة عادلة، مرجع سابق، ص ٩٩.

إن هذه المساواة المطلوبة بين مركزي الاتهام والدفاع إنما هي بسبب الاختلاف الحاصل بينهما بسبب طبيعة كلٍّ منهما، والذي يمكن إبرازه من خلال ما يلي:

١ ـ تجب إحاطة الدفاع بالتهمة والوقائع التي تستند إليها.

٢ ـ يحق للدفاع الاستفادة من مبدأ البراءة الأصلية.

٣ ـ يملك الاتهام كثيرًا من وسائل القوة التي يستخدمها أثناء مراحل التحقيق والمحاكمة.

٤ ـ يملك المتهم حق الصمت أثناء المحاكمة.

٥ ـ يملك المتهم حق الإتيان بأدلة غير مشروعة في سبيل تفنيد أدلة الاتهام، وهذا ما لا يملكه الاتهام الذي يجب أن يتقيد بالإجراءات المشروعة في أعماله.

٦ ـ يجب على سلطة الاتهام أو الادعاء الالتزام بالموضوعية في التصرفات، وخصوصًا عند طرح الآراء، وهو ما لا يجب على الدفاع الالتزام به[١]، وهذا فيما يخص الجانب الإجرائي.

وفي الجانب الموضوعي راعى المشرع المصري أيضًا المساواة بين المواطنين وغيرهم وبين الذكور والإناث فيما عدا بعض القوانين التي ميزت بين المرأة والرجل في بعض الجرائم التي منها على سبيل المثال جريمة الزنا[٢]، وكذلك جريمة القتل في حالة التلبس بالزنا المنصوص عليها في قانون العقوبات[٣]، أما في القوانين الإجرائية فقد عاملت القوانين الرجل والمرأة على قدم المساواة

---

(١) أبو خضرة، محمد الغرياني المبروك، استجواب المتهم وضماناته في مراحل الدعوى الجنائية دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ١٠٢١.

(٢) انظر المواد (٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٧) من قانون العقوبات.

(٣) انظر المادة (٢٣٧).

في جميع النواحي، بل إنها قررت بعض الحقوق والضمانات للمرأة مراعاة لطبيعتها، ومن ذلك ضمانتها أثناء مدة الاحتجاز، وكذلك ما تضمنه القانون من إقرار الحماية الخاصة بالنسبة للأطفال الذين يتعرضون للاحتجاز[1].

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

رتب المشرع المصري على الإخلال بهذه الضمانة جزاء البطلان المطلق؛ لكونها متعلقة بالنظام العام وحسن سير العدالة الجنائية، حيث إن الدستور المصري نص على أن الدولة قامت على العدل والمساواة بين الخصوم، والإخلال بهذا المبدأ يُعد مخالفة جوهرية تستلزم أن يكون البطلان المطلق جزاءً عليها[2].

٣ . ٤ . ٥ أوجه الاتفاق والاختلاف بين موقف النظام السعودي والقانون المصري من ضمانة المساواة أمام القضاء

يتفق النظام السعودي مع القانون المصري فيما يلي:

١ ـ إقرار كلٍّ منهما لمبدأ المساواة أمام القضاء.

٢ ـ اعتباره كلٌّ منهما من الضمانات الجوهرية واللازمة لسلامة إجراءات المحاكمة الجنائية وعدالتها، ومن المبادئ الأساسية التي قامت عليها الدولتان ونصتا عليه في النظام الأساسي للحكم والدستور الخاصين بكل منهما.

٣ ـ رتب كلٌّ منهما جزاء البطلان المطلق عند عدم مراعاة هذا المبدأ.

ولا يوجد بينهما أي اختلاف في هذه الضمانة.

---

(١) محفوظ، أشرف محمود، الضمانات الدولية للمحاكمة العادلة والمنصفة وموقف القانون المصري منها، مرجع سابق، ص٢٧٩.

(٢) عبدالمنعم، سليمان، بطلان الإجراء الجنائي، مرجع سابق، ص ٨٩ وما بعدها.

٣ .٥ ضمانة عدم جواز معاقبة المتهم على الواقعة أكثر من مرة في القانون والشريعة الإسلامية

٣ .٥ .١ ضمانة عدم جواز معاقبة المتهم على الواقعة أكثر من مرة في القانون الدولي

يقصد بهذه الضمانة عدم جواز محاكمة أي شخص أو معاقبته أكثر من مرة على الجريمة ذاتها وفقًا لمقتضيات العدالة؛ لأن تجريم الأفعال وتقدير العقوبات عليها يجب أن يكون بموجب نصوص قانونية صريحة ومحددة صونًا للحريات الفردية[١].

ويعرف هذا المبدأ باسم حجية الحكم الجنائي أمام القضاء الجنائي[٢]، والذي يُقصد به أن يكون للحكم أثر مانع من إعادة نظر الموضوع مرة أخرى بين الخصوم أنفسهم وعن الواقعة نفسها، أي أنه بمجرد صدور حكم قضائي باتٍّ بإدانة المتهم أو ببراءته مستنفدًا جميع طرق الطعن العادية، فإن الدعوى الجنائية تكون منتهية بالنسبة إليه[٣].

ويترتب على هذا المبدأ أنه لا يجوز لأطراف الخصومة إعادة طرح النزاع مرة أخرى بدعوى وجود خطأ في تحديد العلاقة الموضوعية بين طرفي الخصومة، مادامت طرق الطعن العادية قد استنفدت، والحكم القضائي الصادر في موضوع الدعوى قد أَعطَى وصفًا قانونيًّا دقيقًا ومعينًا للدعوى

---

(١) العيسوي، ناهد يسري، ضمانات المحاكمة الجنائية المنصفة، مرجع سابق، ص ١٢٢.

(٢) سرور، أحمد فتحي، القانون الجنائي الدستوري، مرجع سابق، ص ٥١٥.

(٣) عثمان، دعاء محسن محمد، ضمانات المحاكمة العادلة في ضوء النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص ١١٧.

وحكم استنادًا عليه بالبراءة أو بالإدانة، وبالتالي فإن هذا الوصف القانوني يأخذ قوة الشيء المحكوم به ويجعل الدعوى الجزائية منتهية بموجبه، فلا يجوز إعادة طرحها مرة أخرى إلا بطرق الطعن غير العادية، وهي إعادة النظر[1]، وبالتالي فإن مؤدَّى هذه الضمانة وخلاصتها أنه لا تجوز محاكمة أي شخص ومعاقبته أكثر من مرة على الجريمة ذاتها[2].

لقد تدرج هذا المبدأ حتى احتل مكانة مهمة كأحد أهم المبادئ الدستورية التي تحمي حقوق الأفراد، وأصبح من المبادئ المسلَّم بها في كلٍّ من قانون العقوبات الدولي أو الداخلي[3].

وتتجلى أهمية هذا المبدأ فيما يلي:

١ ـ أن عدم جواز محاكمة المتهم على الفعل الواحد أكثر من مرة سوف يحول دون تعريضه لعدة عقوبات بسبب ارتكاب هذا الفعل، ما يجعل ذلك الأمر متعارضًا مع مبدأ التناسب في العقاب، حيث إن هذه الضمانة ترتكز في الوقت ذاته على تأسيس التجريم والعقاب على مبدأ الضرورة والتناسب.

٢ ـ ترجع أهمية هذا المبدأ في إمكانية حجية الشيء المحكوم فيه في اكتساب الحكم الجنائي لقوة الشيء المحكوم به، وهي صفة أوجبتها اعتبارات الاستقرار القانوني وفكرة العدالة والحفاظ على الحريات

---

(١) فودة، عبدالحكم، البراءة وعدم العقاب في الدعوى الجنائية، (منشأة المعارف، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، ١٩٩٠م)، ص ١٠١.

(٢) فرحات، عبدالله حسين، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، (جامعة القاهرة، كلية الحقوق، جمهورية مصر العربية، القاهرة، رسالة ماجستير، غير منشورة، ٢٠١٢)، ص ١٣٩.

(٣) سرور، أحمد فتحي، القانون الجنائي الدستوري، مرجع سابق، ص ٥١٦.

العامة، حيث إن فكرة مبدأ الاستقرار القانوني تعني صعوبة تقبل المجتمع للمراكز القلقة وغير المستقرة التي تتردد ما بين الإدانة والبراءة أو تنوع العقوبة في مجال الإدانة، وبالتالي فإنه من الطبيعي أن يُعْطَى الحكم النهائي قوة لوقف الدعوى عند حد معين وذلك لكفالة الاستقرار القانوني، وإلا اعتبرت الأحكام بدون هذه القوة والحجية سيفًا مسلطًا على المتهمين بما يؤثر عليهم ويتنافى مع السياسات الجنائية الحديثة[1].

وقد أكدت الإعلانات والمواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية على وجوب مراعاة هذه الضمانة كما يلي:

١ ـ نص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه: «لا يجوز تعريض أحد مجددًا للمحاكمة أو العقاب على جريمة سبق أن أدين بها أو بُرِّئَ منها بحكم نهائي وفقًا للقانون وللإجراءات الجنائية في كل بلد»[2].

٢ ـ أكد نظام المحكمة الجنائية الدولية في المادة العشرين منه على عدم جواز المحاكمة عن الجريمة ذاتها مرتين، كما يلي:

أ ـ لا يجوز إلا كما هو منصوص عليه في هذا النظام الأساسي محاكمة أي شخص أمام المحكمة عن سلوك شَكَّلَ الأساس لجرائم كانت المحكمة قد أدانت الشخص بها أو برأته منها».

ب ـ لا تجوز محاكمة أي شخص أمام محكمة أخرى عن جريمة من تلك المشار إليها في المادة (٥) كان قد سبق لذلك الشخص أن أدانته بها المحكمة أو برأته منها.

---

(١) عثمان، دعاء محمد محسن، ضمانات المحاكمة العادلة في ضوء النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص ١١٨.

(٢) انظر الفقرة (٧) من المادة (١٤).

ج ـ الشخص الذي يكون قد حوكم أمام محكمة أخرى عن سلوك يكون محظورًا أيضًا بموجب المادة (٦) أو المادة (٧) أو المادة (٨) لا تجوز محاكمته أمام المحكمة فيما يتعلق بالسلوك نفسه إلا إذا كانت الإجراءات في المحكمة الأخرى حدث فيها ما يلي:

ـ اتخذت لغرض حماية الشخص المعني من المسؤولية الجنائية عن جرائم تدخل في اختصاص المحكمة.

ـ لم تجرِ بصورة تتسم بالاستقلال أو النزاهة وفقًا لأصول المحاكمات المعترف بها بموجب القانون الدولي، أو جرت في هذه الظروف على نحو لا يتسق مع النية إلى تقديم الشخص المعني للعدالة.

وعلى الضمانة ذاتها أكد كلٌّ من ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوربي[١]، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان[٢]، والميثاق العربي لحقوق الإنسان[٣].

٣ .٥ .٢ ضمانة عدم جواز معاقبة المتهم على الواقعة أكثر من مرة في الشريعة الإسلامية

من أهم الآثار الناتجة عن الحكم الجنائي في الشريعة الإسلامية أنه يصبح واجب النفاذ متى كان وفق الضوابط والأصول الشرعية، فلا يجوز للقاضي الرجوع عنه، ولا يجوز لغيره من القضاة نقضه ولو كان مخالفًا لمذهبهم[٤]،

(١) انظر المادة (٥٠).

(٢) انظر الفقرة (٤) من المادة (٨).

(٣) انظر المادة (١٦).

(٤) ياسين، محمد نعيم، نظرية الدعوى بين الشريعة الإسلامية وقانون المرافعات المدنية والتجارية، مرجع سابق، ص ٦٤٩.

وقد نص الفقهاء على قاعدة عامة مهمة، وهي: (أن الدعوى إذا فصلت مرة وحكم بها بمقتضى الشرع لا تُنقض ولا تُعاد)[١]، وهذه القاعدة تجعل للحكم في الشريعة الإسلامية حجية كبيرة وتضفي عليه احترامًا كبيرًا[٢]، والسبب في ذلك أنه يضع حدًّا للنزاع، ولأنه سبب لاستقرار الأوضاع والحقوق، واحترام الأحكام القضائية التي اكتسبت صفة القطعية، وسبب في إنهاء النزاع والخصومة[٣]، وبالتالي فإن تأصيل هذه المسألة في الشريعة الإسلامية يدخل تحت قاعدة: (الاجتهاد لا يُنقض بالاجتهاد أو بمثله)[٤]، ويتفرع عن هذه القاعدة فرعان:

الأول: إذا صدر حكم عن القاضي ليس فيه مخالفة لنص أو سنَّةٍ أو إجماع، وكان في مسألة اجتهادية، فإنه لا يجوز للقاضي الذي أصدر الحكم أن ينقض الحكم الذي صدر نتيجةً عن اجتهاده الأول باجتهاد جديد، فلو حكم القاضي بحكم في مسألة اجتهادية ثم تغير اجتهاده فإن الاجتهاد الأول لا يُنقض ويحكم في المستقبل بما رآه ثانيًا.

الثاني: صرح الفقهاء بأنه إذا أصدر القاضي حكمًا اجتهاديًّا في مسألة اجتهادية فلا يجوز لقاضٍ آخر أن ينقض اجتهاده باجتهاد آخر مادام الاجتهاد

---

(١) ابن عابدين، محمد أمين بن عمر، العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية، (دار المعرفة، د. ن، د. ت)، ج ١، ص ٢٩٨.

(٢) ياسين، محمد نعيم، نظرية الدعوى بين الشريعة الإسلامية وقانون المرافعات المدنية والتجارية، مرجع سابق، ص ٦٥٠.

(٣) الزحيلي، محمد، الإجراءات الجنائية الشرعية، دراسة مقارنة مع الأنظمة والقوانين المعاصرة، مرجع سابق، ج ١، ص ٥٨٦.

(٤) ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، مرجع سابق، ج ١، ص ٨٩، والسيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ص ١٠١.

الأول موافقًا للكتاب والسنة[1]، وأجمع الفقهاء على ذلك[2]مستدلين بالتالي:

١ ـ ما ثبت عن الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في قصة الحجرية أو الحمارية عندما منع الإخوة الأشقاء من التركة مع توريثه للإخوة لأم، ثم عرضت له قضية أخرى في العام التالي، فتغير اجتهاده وأشرك الإخوة الأشقاء مع الإخوة لأم في الثلث، فلما راجعه أهل القضية الأولى الذين لم يورثهم عندما تغير اجتهاده رغبةً منهم في مراجعته لحكمه وتوريثهم أسوة بالإخوة في القضية اللاحقة رفض، وقال: «تلك على ما قضينا، وهذه على ما نقضي»[3].

وجه الاستشهاد من هذه القصة أن الاجتهاد الأول لم ينتقض بالاجتهاد الثاني، والسبب أن الاجتهاد لا يُنقض باجتهاد آخر مثله.

٢ ـ ما ثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه لقي رجلًا فقال: ما صنعت؟ قال: قضى عليٌّ وزيدٌ بكذا، قال: لو كنت أنا لقضيت بكذا، قال: فما منعك والأمر إليك؟ قال: لو كنت أردك إلى كتاب الله أو إلى سنة نبيه ﷺ لفعلت، ولكني أردك إلى رأي، والرأي مشترك، فلم ينقض ما قاله عليٌّ وزيدٌ رضي الله عنهما[4].

---

(١) داود، أحمد محمد علي، أصول المحاكمات الشرعية، (دار الثقافة، المملكة الأردنية الهاشمية، عمَّان، ٢٠٠٤م)، ج ٢، ص ٧٥٩.

(٢) ابن قدامة، عبدالله بن محمد بن أحمد، المغني، مرجع سابق، ج ١٤، كتاب القضاء، ص ٣٤ وما بعدها، وكاراخانة، نور محمد، مجلة الأحكام العدلية، تحقيق نجيب هواويني، (، باكستان، كراتشي، د. ت)، القاعدة (١٦)، ص ١٨.

(٣) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، إعلام الموقعين عن رب العالمين، مرجع سابق، ج ١، ص ٨٦.

(٤) المرجع السابق، ج ١، ص ٥٢.

وجه الدلالة أنَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم ينقض الاجتهاد الصادر من علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت رضي الله عنهما، وأمضاه وعلل ذلك بأن الرأي مشترك وهذا دليل واضح على أن الاجتهاد لا ينقض بمثله.

٣ ـ ما ثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في رسالته المشهورة لقاضيه أبي موسى الأشعري رضي الله عنه: «... ولا يمنعنك قضاء قضيت فيه اليوم، فراجعت فيه رأيك، فهديت فيه لرشدك، أن تراجع فيه الحق، فإن الحق قديم لا يبطله شيء، ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل...»[١].

وجه الدلالة أن المطلوب مراجعة الحق في القضايا الأخرى المماثلة والمشابهة للقضية الأولى، فمتى اجتهد في الثانية ووجد الحق في الاجتهاد الثاني يعمل به في الحاضر والمستقبل ولا يغير اجتهاده السابق ولا ينقضه[٢].

٤ ـ أن أبا بكر رضي الله عنه حكم في مسائل خالفه عمر رضي الله عنه فيها، ولم ينقض حكمه، وحكم عمر رضي الله عنه في المشاركة بعدم المشاركة ثم بالمشاركة وقال: ذلك على ما قضينا، وهذا على ما نقضي، وقضى في الجد قضايا مختلفة. وعلته أنه ليس الاجتهاد الثاني بأقوى من الأول، وبالتالي فإنه يؤدي إلى أنه لا يستقر حكم وفي ذلك مشقة شديدة فإنه إذا نقض هذا الحكم نقض ذلك النقض وهلم جرّا[٣].

---

(١) سبق تخريجه في مصادر الضمانات المستمدة من التشريع الإسلامي، ص ٦٨.

(٢) الزحيلي، محمد، القضاء الشرعي القواعد والضوابط الفقهية، (دار الفكر، سوريا، دمشق، ١٤٣٦هـ)، ج ٢، ص ٩٨٣.

(٣) السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ص ١٠١، وابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، مرجع سابق، ج ١، ص ٨٩.

٥ ـ ورد في كتب القضاء أن شريحًا رحمه الله قضى بقضاءٍ آخر خالف فيه عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالبٍ رضي الله عنهما فلم ينقضا قضاءه، ولم يفسخاه لوقوعه من قاضٍ مجتهد فيما يسوغ فيه الاجتهاد[١].

٦ ـ من المعقول وقد سبق ذكره في ثنايا الأدلة السابقة أن الاجتهاد الثاني ليس بأقوى من الاجتهاد الأول الذي سبقه، فلا ترجيح بينهما لعدم وجود الدليل القاطع، ولأنه لو نقض الأول بالثاني فإنه سيؤدي إلى عدم استقرار الأحكام القضائية وثبوتها أصلًا، وفي ذلك مشقة شديدة، فإنه إذا نقض هذا الحكم نقض ذلك الحكم الجديد؛ لأنه ما من اجتهاد إلا ويجوز أن يتغير[٢].

٧ ـ أن في إعادة محاكمة المتهم عن فعل واحد أكثر من مرة منافاة للعدل الذي قامت عليه السماوات والأرض والذي أمر به الله عز وجل وأرسل به رسله.

ما تجب الإشارة إليه هو أن الأحكام التي يجوز الاجتهاد فيها، ويجوز أيضًا تغير الأحكام فيها نتيجة للاجتهاد، هي أحكام الجرائم التعزيرية التي ترك الشارع تحديد عقوباتها لولي الأمر، أما أحكام جرائم الحدود والقصاص والديات فهي ثابتة ومحددة بنصوص الكتاب والسنة النبوية ولا مجال للاجتهاد فيها بالتبديل أو التغيير.

---

(١) الزحيلي، محمد، القضاء الشرعي القواعد والضوابط الفقهية، مرجع سابق، ج ٢، ص ٩٨٣.

(٢) السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ص ١٠١، والزحيلي، محمد، القضاء الشرعي القواعد والضوابط الفقهية، مرجع سابق، ج ٢، ص ٩٨٣.

٣ .٥ .٣ ضمانة عدم جواز معاقبة المتهم على الواقعة أكثر من مرة في النظام السعودي

سبق القول بأن النظام السعودي نظام مستمد من الشريعة الإسلامية، وبالتالي فإن كل إجراء موافق لأحكام الشريعة الإسلامية، فإنه محل اعتبار في النظام السعودي وكل إجراء مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية، فإنه يكون محل رفض وعدم اعتبار فيه، فكل حكم قضائي صدر وفق الشروط والضوابط الشرعية فإنه حجة ولا يجوز نقضه، وبالتالي فإن كل حكم صدر على المتهم بشأن وقائع وأفعال معينة واكتسب صفة القطعية والثبوت فإنه لا يجوز فيه رفع دعوى قضائية أخرى على المتهم ذاته بخصوص الأفعال والوقائع ذاتها؛ وذلك لما يلي:

١ ـ حتى لا تصبح الأحكام القضائية الاجتهادية عرضة للنقض بأحكام اجتهادية أخرى؛ لأن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد، ولأن هذا الحكم لو انتقض لجاز على الحكم الذي يليه أن ينتقض، وهكذا.

٢ ـ حمايةً للمتهم من إرهاقه بمحاكمات لا فائدة منها.

٣ ـ حتى لا يقصد بها تشويه سمعة المتهم والتنكيل به من جهة لا تمتلك أدلة كافية لإقناع المحكمة بإدانته بالأفعال المنسوبة إليه.

٤ ـ أن فيه استنزافًا لجهد المحاكم في نظر دعاوى لا تحقق المصلحة العامة بالنظر فيها[1].

---

(١) الحرقان، عبدالحميد بن عبدالله، شرح نظام الإجراءات الجزائية، مرجع سابق، ص ٢٥٩.

وقد اشترط المنظم السعودي لعدم النظر في قضية سبق الفصل فيها شرطين أساسيين، هما:

١ ـ أن يصدر فيها حكم جزائي مكتسب صفة القطعية نتج عن محاكمة عادلة ومنصفة.

٢ ـ أن يكون الحكم قد صدر على الأفعال والأشخاص والوقائع المعروضة أنفسهم حاليًّا، سواء أكانت تلك الأحكام بالإدانة أم بالبراءة[١]، حيث نصت المادة السادسة والثمانون بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائية على أنه: «متى صدر حكم في موضوع الدعوى الجزائية بالإدانة أو عدم الإدانة بالنسبة إلى متهم معين، فإنه لا يجوز بعد ذلك أن تُرفع دعوى جزائية أخرى ضد هذا المتهم عن الأفعال والوقائع نفسها التي صدر في شأنها الحكم، وإذا رفعت دعوى جزائية أخرى يتمسك بالحكم السابق في أي حال كانت عليها الدعوى الأخيرة، ويجب على المحكمة أن تراعي ذلك، ولو لم يتمسك به الخصوم، ويثبت الحكم السابق بتقديم صورة مصدقة منه أو شهادة من المحكمة بصدده»، فيتضح من نص هذه المادة أن مبدأ عدم جواز محاكمة المتهم عن الفعل الواحد يعتبر من المبادئ العامة في النظام السعودي، والسبب في ذلك ما يلي:

أ ـ أنه مبدأ تقتضيه العدالة، ومقرر في جميع الشرائع والقوانين حتى لا يُعاقب المتهم على فعل واحد أكثر من مرة.

(١) المزمومي، محمد حميد، ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة دراسة مقارنة بين نظام روما ونظام الإجراءات الجزائية السعودي الجديد، (مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، العدد ٥٧، سنة ٢٠١٦م)، ص ٧٣ وما بعدها.

ب ـ أن في مراعاة هذا المبدأ (مبدأ عدم جواز محاكمة المتهم على الفعل أكثر من مرة) احترامًا لحجية الأحكام[1].

أثر عدم مراعاة هذه الضمانة

يقتضي عدم مراعاة هذه الضمانة في النظام السعودي البطلان المطلق لتعلقها بالنظام العام وحسن سير العدالة الجنائية، فقد نصت المادة السابعة والثمانون بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائية على أنه: «كل إجراءٍ مخالفٍ لأحكام الشريعة الإسلامية أو الأنظمة المستمدة منها يكون باطلًا».

٣ .٥ .٤ ضمانة عدم جواز معاقبة المتهم على الواقعة أكثر من مرة في القانون المصري

يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ القانونية الراسخة في القانون المصري، وأحد أهم الضمانات الرئيسة للمتهم عند محاكمته في الدعوى الجنائية، ويُعد أيضًا من الضمانات اللازمة لعدالة المحاكمة؛ لاقترانه بمبدأ الشرعية الإجرائية، ومبدأ استقلال القضاء وحيدته ونزاهته[2].

وقد أكد المشرع المصري على اعتبار هذه الضمانة من خلال ما يلي:

١ ـ نص قانون الإجراءات الجنائية المصري على أنه: «تنقضي الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة فيها إليه بصدور حكم نهائي فيها بالبراءة أو الإدانة، وإذا صدر حكم في

(١) عبدالبصير، عصام عفيفي، التعليق على نظام الإجراءات الجزائية في المملكة العربية السعودية، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٤٢٥هـ)، ص ٣٨٢.

(٢) عبدالخالق، عبدالمعطي، ضمانات حقوق الإنسان في الدستور – قانون العقوبات – قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص ٢٩٧.

موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطعن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون»[1].

٢ ـ أكدت المادة التي تليها من القانون نفسه على أنه: «لا يجوز الرجوع في الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائيًّا بناءً على ظهور أدلة جديدة أو ظروف جديدة أو بناءً على تغيير الوصف القانوني للجريمة»[2].

٣ ـ وفي مادة أخرى أيضًا نص القانون نفسه على أنه: «يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالإدانة قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيًّا فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني ونسبتها إلى فاعلها، ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة سواء بُنِيَ على انتفاء التهمة أو على عـدم كفاية الأدلة، ولا تكون له هذه القوة إذا كان مبنيًّا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون»[3].

٤ ـ أكدت المحكمة الدستورية على هذا المبدأ ورفعته إلى مصاف المبادئ الدستورية، وقضت بأن مبدأ عدم جواز محاكمة المتهم عن فعل واحد مرتين ـ وإن لم يرد صراحة في الدستور ـ فإنه يعتبر جزءًا من الحقوق وثيقة الصلة بالحرية الشخصية، كما يعتبر أيضًا من الحقوق المسلم بها أوليًّا عند الدول الديمقراطية لقيام الدولة القانونية[4].

---

(١) انظر المادة (٤٥٤).

(٢) انظر المادة (٤٥٥).

(٣) انظر المادة (٤٥٦).

(٤) القاضي، محمد محمد مصباح، حق الإنسان في محاكمة عادلة، مرجع سابق، ص ٧٦، سرور، أحمد فتحي، القانون الجنائي الدستوري، مرجع سابق، ص ٥١٦.

٥ ـ قضت بذلك محكمة النقض المصرية وبينت أن لقوة الأمر المقضي للحكم الجنائي أثرها باعتباره عنوانًا للحقيقة وحجة على الجميع بما لا يقبل الجدل والمناقشة، ومن حق المحكمة إعمال قوة الأمر المقضي به للحكم الجنائي من تلقاء نفسها[١].

٦ ـ أكد على هذه الضمانة قانون العقوبات المصري في مادته الرابعة، حيث نصت على أنه: «لا تقام الدعاوى العمومية على مرتكب جريمة أو فعل في الخارج إلا من النيابة العمومية، ولا تجوز إقامتها على من يثبت أن المحاكم الأجنبية برأته ثم أسند إليه أو أنها حكمت عليه نهائيًّا واستوفى عقوبته».

أثر عدم مراعاة الضمانة

يعتبر الدفع بصدور حكم سابق في الواقعة من النظام العام، وبالتالي فإنه يجوز التمسك به وإثارته في أي مرحلة من مراحل الدعوى شريطة أن يكون قد صدر في الدعوى نفسها وعلى المتهمين أنفسهم حكم نهائي في الموضوع نفسه، وإذا تحقق ذلك فإن المحاكمة تعتبر باطلة بطلانًا متعلقًا بالنظام العام، وحسن سير العدالة الجنائية[٢].

---

(١) عثمان، دعاء محمد محسن، ضمانات المحاكمة العادلة في ضوء النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص ١١٨.

(٢) العيسوي، ناهد يسري، ضمانات المحاكمة الجنائية المنصفة، مرجع سابق، ص ١٢٢، وعبدالمنعم، سليمان، بطلان الإجراء الجنائي، مرجع سابق، ص ٨٩ وما بعدها.

٣ .٥ .٥ أوجه الاتفاق والاختلاف بين النظام السعودي والقانون المصري في ضمانة عدم جواز معاقبة المتهم على الواقعة أكثر من مرة

يتفق النظام السعودي مع القانون المصري فيما يلي:

١ ـ إقرار كلٍّ منهما هذه الضمانة باعتبارها أحد مقومات العدالة وأركانها عمومًا، وباعتبارها إحدى الضمانات الأساسية لسلامة إجراءات المحاكمات الجنائية وعدالتها.

٢ ـ رتب كلٌّ منهما جزاء البطلان المطلق عند الإخلال بهذا المبدأ لتعلقها بالنظام العام ومراعاة لحسن سير العدالة الجنائية.

ولا يوجد بينهما أي اختلاف حول هذه الضمانة.

الخاتمـــة

انطلقت فكرة هذا الكتاب من أن العدل مطلب كل الشعوب في ظل قيام سياسة التجريم والعقاب، والتي تستوجب ظهور العدالة الجنائية للنظر إلى المتهم على أنه إنسان له كيانه، وشخصيته، وحريته، وكرامته، وشعوره، بغض النظر عن طبيعة التهمة المنسوبة إليه، وأيًّا كانت حالته السياسية والاجتماعية والمالية، ومن حقه أن يتمتع بمحاكمة عادلة في جميع مراحل سير الدعوى الجنائية ابتداءً من مرحلة التحري والتحقيق الابتدائي، وانتهاءً بمرحلة المحاكمة وتنفيذ العقوبة.

وانطلاقًا من مبدأ الخوف من أن تطغى مصلحة السلطات العامة على ضمانات المتهم وحقوقه؛ قام المجتمع الدولي بإقرار كثير الضمانات الإجرائية والموضوعية الضرورية للمحاكمات الجنائية، التزمت بها غالبية الدول، في المجتمع الدولي، ووقعت من أجلها المعاهدات والاتفاقيات وسنت من أجلها النظم والقوانين الداخلية.

وقد تناولتُ الحديث عن الضمانات الدولية للمحاكمة الجنائية العادلة وبينت أن المقصود منها: مجموعة القواعد والأسس والالتزامات الشرعية والقانونية التي تكفل حفظ الحقوق وأداء الواجبات المقررة أثناء المحاكمات الجنائية بثبات وطمأنينة واستقلال تام، والتزام الأطراف بها، وعدم الاعتداء عليها، وبينتُ أيضًا أن ضمانات المحاكمة الجنائية تنقسم إلى قسمين: الأول: ضمانات إجرائية، والثاني: ضمانات موضوعية، وبيّنت أن لها أصلًا ثابتًا في الشريعة الإسلامية، وأن الشريعة الإسلامية صاحبة الفضل الأسبق والأتم في التأكيد على أهمية المحاكمات العادلة، وإقرار الضمانات اللازمة لها، وذلك من خلال استعراض كثير من النصوص الشرعية والقواعد الفقهية والوقائع

التي حدثت في عهد الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين، والتي تدل على تمسك الشريعة الإسلامية بتطبيق هذه الضمانات على الواقع، على عكس ما هو حاصل في بعض الأحكام الصادرة في العصر الحاضر، ثم بينت موقف كل من النظام السعودي والقانون المصري من هذه الضمانات وقارنت بينهما.

ومن أهم النتائج المستخلصة ما يلي:

١ ـ تهدف هذه الضمانات إلى تحقيق مقصد عظيم من مقاصد الشريعة الإسلامية، وهو إقامة الحق ونشر العدل وانتظام الأمر وحفظ النظام العام وجلب المصالح ودفع المفاسد.

٢ ـ تُعَدُّ مراعاة هذه الضمانات أثناء المحاكمة إعمالًا لنصوص الشريعة الإسلامية وأحكامها.

٣ ـ يعد استقلال القضاء ضمانة جوهرية، فلا يجوز التدخل في أعماله سواء من السلطات الأخرى أو الأفراد.

٤ ـ اتفقت القوانين الوضعية مع الشريعة الإسلامية على حق المتهم في محاكمة عادلة تُراعَى فيها جميع الضمانات المقررة شرعًا وقانونًا.

٥ ـ سبقت الشريعة الإسلامية القوانين الوضعية في إقرار ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة من خلال مصادرها الأصلية: الكتاب والسنة وعمل الخلفاء الراشدين.

٦ ـ يتفق النظام السعودي مع القانون المصري في أن كلًّا منهما رتب جزاء البطلان المتعلق بالنظام العام عند عدم مراعاة ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة في الجملة.

٧ ـ أن الأصل في المتهم «البراءة»، ولا يجوز العدول عن هذا الأصل إلا بدليل.

٨ ـ يقع الإثبات في الدعوى الجنائية على عاتق الادعاء العام، وليس على المتهم.

٩ ـ لا يُعد صمت المتهم أثناء محاكمته دليلًا ضده في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، إلا أن الشريعة الإسلامية قيَّدت حق الصمت بجرائم الحدود فقط، أما ما عداها فإن صمته يعتبر نكولًا يؤاخذ عليه.

١٠ ـ يتفق القانون الوضعي مع الشريعة الإسلامية في التأكيد على حق المتهم في الدفاع عن نفسه، بل إن الشريعة الإسلامية جعلته من الوسائل الواجبة التي تأخذ أحكام المقاصد من المحاكمة الجنائية.

١١ ـ أن الاستعانة بمترجم من الضمانات الضرورية لسلامة المحاكمات الجنائية وعدالتها إذا لم يكن للمتهم معرفة بلغة المحكمة، إعمالًا للقاعدة الشرعية: «ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب».

١٢ ـ يجب أن تكون المحاكمة الجنائية في مواجهة المتهم، واستثنى المنظم السعودي جرائم الإرهاب من هذا المبدأ عملًا بحكم الضرورة التي أوجبتها الشريعة الإسلامية وأجازت اعتبارها استثناءً في بعض الأحكام التي منها حالات الضرورة التي تحقق المصلحة العامة.

١٣ ـ يجب أن تكون المحاكمات علنية، وهو الأصل، ولكن يجوز أن تكون في جلسات سرية في حالات وظروف استثنائية حددها النظام والقانون شريطة أن تُتلى الأحكام القضائية في جلسات علنية.

١٤ ـ الأصل في المحاكمات أن تكون عاجلة، ولا يجوز تأخيرها إلا لسبب يقتضي ذلك، كأن يكون الفصل في الدعوى المنظورة متوقفًا على النظر في مسألة أولية يجب الفصل فيها.

١٥ ـ أن ضمانة حق المتهم في الطعن في الحكم القضائي الصادر ضده من أهم المبادئ القضائية المتفق عليها بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، لأنها تهدف إلى مراجعة وتقويم الأحكام القضائية بدقة أكثر، وعمق أبعد من الحكم الأول.

١٦ ـ يعد تسبيب الأحكام ضرورة شرعية وقانونية، لأنه يعني التكييف السليم للواقعة محل الحكم وإسقاط القاعدة الشرعية أو القانونية عليها لاختلاف الوقائع، وبالتالي فإن تطبيق القاعدة الشرعية أو القانونية عليها يختلف على الرغم من وحدة الركن المادي في الجريمة.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية

الأبِّي، صالح عبدالسميع، جواهر الإكليل شرح مختصر الشيخ خليل، (دار المعرفة، لبنان، بيروت، د. ت).

ابن أبي الدم، شهاب الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عبدالله، أدب القضاء، تحقيق محيي هلال السرحان، (مطبعة الإرشاد، جمهورية العراق، بغداد، ١٤٠٤هـ).

ـــــــــــــ، أدب القضاء، تحقيق أ. د محمد الزحيلي، دار الفكر، سورية، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ).

ابن أبي عمرو، معمر، الجامع، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، (المجلس العلمي بباكستان، توزيع المكتب الإسلامي، لبنان، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ)، ملحق بمصنف عبدالرزاق.

الأثير، أبو الحسن علي، الكامل في التاريخ، تحقيق عمر عبدالسلام تدمري، (دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت، ١٤١٧هـ).

أحمد، حسام الدين محمد، حق المتهم في الصمت دراسة مقارنة، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ط٣، ٢٠٠٣م).

أحمد، فؤاد عبدالمنعم، بحوث في النظام الجنائي الإسلامي وتطبيقه في المملكة العربية السعودية، (دار المطبوعات الجامعية، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، ١٤٣٥هـ).

ـــــــــــــ، مبدأ المساواة في الإسلام، (دار المطبوعات الجامعية، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، ط٢، ٢٠١٤م).

الأصفهاني، الراغب، مفردات ألفاظ القرآن الكريم، تحقيق صفوان داوودي، (دار القلم، سوريا، دمشق، ط ٣، ١٤٢٣هـ).

الأغبش، محمد الرضا، السياسة القضائية في عهد عمر بن الخطاب وصلتها بواقعنا المعاصر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤١٧هـ).

الألباني، محمد ناصر الدين، خطبة الحاجة، (المكتب الإسلامي، ١٤٠٠هـ).

الآمدي، علي بن أبي علي، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق الدكتور عبدالله بن علي الشهراني، (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، المملكة العربية السعودية، الرياض، رسالة ماجستير، منشورة، ١٤٣٣هـ).

الأنصاري، أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب، الخراج، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد وسعد حسن محمد، (المكتبة الأزهرية للتراث، جمهورية مصر العربية، القاهرة، د. ت).

أنيس، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، (دار إحياء التراث العربي، لبنان، بيروت، ط ٢، ١٣٩٣هـ).

البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير الناصر، (دار طوق النجاة، مصورة عن السلطانية، ١٤٢٢هـ).

البدري، محمد أحمد، الضمانات الدستورية للمتهم في مرحلة المحاكمة الجنائية دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، (جامعة طنطا، كلية الحقوق، جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه، غير منشورة).

بدوي، أحمد زكي، المصطلحات السياسية والدولية، (دار الكتاب المصري، مصر، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، لبنان بيروت، ط ٢، ١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م).

البركتي، محمد عميم الإحسان المجددي، التعريفات الفقهية، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٩م).

بريك، إدريس عبدالجواد، ضمانات المشتبه به في مرحلة الاستدلال ـ دراسة مقارنة، (دار الجامعة الجديدة، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٥م).

بسيوني، عبدالغني عبدالله، مبدأ المساواة أمام القضاء وكفالة حق التقاضي، منشأة المعارف، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، ط ٢، ٢٠٠٤م).

بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، (دار الشروق، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م).

بسيوني، محمود شريف، محيي الدين، خالد، الوثائق الدولية والإقليمية المعنية بالعدالة الجنائية، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ط٣، ٢٠١٢م).

البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق محمد بن عبدالله النمر وآخرين، (دار طيبة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط ٤، ١٤١٧هـ).

بني فضل، علاء باسم، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، (جامعة النجاح الوطنية، دولة فلسطين، نابلس، رسالة ماجستير، غير منشورة، ٢٠١١م).

البورنو، محمد صدقي، موسوعة القواعد الفقهية، (مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ط ٦، ١٤٢٤هـ).

البورنو، محمد صدقي، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، (مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ط ٤، ١٤١٦هـ).

بوضياف، عمار، المحاكمة العادلة في النظام الجنائي الإسلامي والمواثيق الدولية، دراسة منشورة، الشبكة العنكبوتية، www.startimes.com/f.aspx?t=20131596.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط ٣، ١٤٢٤هـ).

تاج الدين، مدني عبدالرحمن، أصول التحقيق الجنائي وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية دراسة مقارنة، (معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٥هـ).

التركماني، عدنان خالد، الإجراءات الجنائية الإسلامية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٠هـ).

الترمانيني، عبدالسلام، مفهوم العدل والعدالة في الشريعة الإسلامية، مجلة الحقوق والشريعة، (جامعة الكويت، كلية الحقوق والشريعة،الكويت،السنةالثانية،العددالأول،صفر١٣٩٨هـ).

ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبدالحليم، الحسبة في الإسلام أو وظيفة الحكومة الإسلامية، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، د. ت).

ـــــــــــــــ، مجموع الفتاوى، تحقيق عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، (مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة، ١٤١٦هـ).

الجرجاني، علي بن محمد بن علي، التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، (دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت، ط ٤، ١٤١٨هـ).

الجصاص، أحمد بن علي، أحكام القرآن، تحقيق عبدالسلام محمد شاهين، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط ٤، ١٤٣٤هـ).

الجوفان، ناصر بن محمد، استقلال القضاء في المملكة العربية السعودية، (مجلة العدل، المملكة العربية السعودية، الرياض، بحث منشور، العدد الأول، محرم ١٤٢٠هـ).

الجوفان، ناصر بن محمد، ضمانات عدالة القضاء في الفقه والنظام، (المعهد العالي للقضاء، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، غير منشورة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ).

الجويني، أبو المعالي عبدالملك بن عبدالله، غياث الأمم في التياث الظلم، (الغياثي)، تحقيق أ. د. فؤاد عبدالمنعم أحمد وأ. د. مصطفى حلمي، (مؤسسة الريان، لبنان، بيروت، دار الزاحم، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).

جيرار كورنو، معجم المصطلحات القانونية، ترجمة، منصور القاضي، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، ١٤١٨هـ).

جيرة، عبدالمنعم عبدالعظيم، نظام القضاء في المملكة العربية السعودية،

(معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٠٩هـ).

الجيزاني، محمد بن حسين، معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، (دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الرياض، رسالة دكتوراه، منشورة، ط ٥، ١٤٢٧هـ).

حجازي، إسراء حسين، ضمانات المحاكمة العادلة أمام القضاء الجنائي الدولي، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠١٥م).

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (دار المعرفة، لبنان، بيروت، ١٣٧٩هـ).

الحجيلان، صلاح إبراهيم، الملامح العامة لنظام الإجراءات الجزائية السعودي ودوره في حماية حقوق الإنسان، (منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بيروت، ١٤٢٧هـ).

الحديثي، عمر فخري، حق المتهم في محاكمة عادلة، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، (دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط ٢، ١٤٣١هـ).

الحرقان، عبدالحميد بن عبدالله، شرح نظام الإجراءات الجزائية، (مطابع الحميضي، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٣٦هـ).

ابن حزم، علي بن أحمد، مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، د. ت).

الحسون، مبدأ الشرعية في المسائل الجنائية في الفقه الإسلامي، وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية، (جامعة الملك سعود، كلية التربية،

المملكة العربية السعودية، الرياض، رسالة ماجستير، غير منشورة، ١٤٠٣هـ).

الحقيل، سليمان بن عبدالرحمن، حقوق الإنسان في الإسلام وتطبيقاتها، (مؤسسة الممتاز للطباعة والتجليد، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢١هـ).

حماد، محمد يوسف، حقوق وضمانات المتهم في مراحل الدعوى الجنائية - دراسة مقارنة، (جامعة القاهرة، كلية الحقوق، جمهورية مصر العربية، القاهرة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، ٢٠١١م).

حمودة، علي محمود، النظرية العامة في تسبيب الحكم الجنائي في مراحله المختلفة، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٤م).

حيدر، علي خواجة، درر الحكام في شرح مجلة الأحكام، تعريب فهمي الحسيني، (دار الجيل، لبنان، بيروت، ١٤١٤هـ).

خالد، خالد محمد، رجال حول الرسول، (دار الفكر للنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، ١٤٢١هـ).

الخرشة، محمد أمين، تسبيب الأحكام الجزائية، (دار الثقافة، الأردن، عمان، ١٤٣٢هـ).

أبو خضرة، محمد الغرياني المبروك، استجواب المتهم وضماناته في مراحل الدعوى الجزائية دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، منشورة، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠١١م).

خليل، أحمد، أصول المحاكمات المدنية، (منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بيروت، ٢٠١١م).

آل خنين، عبدالله بن محمد، تسبيب الأحكام القضائية في الشريعة الإسلامية، (دار ابن فرحون، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط ٣، ١٤٣٤هـ).

ـــــــــــــ، المحقق الجنائي في الفقه الإسلامي، (مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٦هـ).

خوين، حسن بشيت، ضمانات المتهم في الدعوى الجزائية - دراسة مقارنة، (دار الثقافة للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمّان، ط ٢، ١٤٣١هـ).

داود، أحمد محمد علي، أصول المحاكمات الشرعية، (دار الثقافة، المملكة الأردنية الهاشمية، عمَّان، ٢٠٠٤م).

أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، (المكتبة العصرية، لبنان، بيروت، د. ت).

الدبيان، علي، الضمانات القضائية العامة في الأنظمة العدلية، (ندوة القضاء والأنظمة العدلية، وزارة العدل، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط٢، ١٤٢٥هـ).

الدرعان، عبدالله بن عبدالعزيز، المبسوط في قواعد الإجراءات الجزائية، (مكتبة التوبة، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٣٤هـ).

آل دريب، سعود بن سعد، التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية في ضوء الشريعة الإسلامية ونظام السلطة القضائية، (جامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤١٩هـ).

دستور جمهورية مصر العربية الصادر في عام ٢٠١٤م.

الروبي، أسامة، الشناوي، وليد، ضمانات استقلال القضاء، دراسة مقارنة بين الأنظمة القانونية في مصر والإمارات وسلطنة عمان وألمانيا، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠١٥م).

الزحيلي، محمد، حقوق الإنسان في الإسلام ـ دراسة مقارنة مع الإعلان العالمي والإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان، (دار ابن كثير، لبنان، بيروت، ط ٥، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م).

ـــــــــــ، حقوق الإنسان في الإسلام، دار الكلم الطيب، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م).

ـــــــــــ، الإجراءات الجنائية الشرعية، دراسة مقارنة مع الأنظمة والقوانين المعاصرة، (دار الفكر المعاصر، لبنان، بيروت، ١٤٣٦هـ -٢٠١٥م).

ـــــــــــ، القضاء الشرعي القواعد والضوابط الفقهية، (دار الفكر، سوريا، دمشق، ١٤٣٦هـ).

ـــــــــــ، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، (دار الفكر، لبنان، بيروت، ط ٥، ١٤٣٦هـ).

الزحيلي، وهبة مصطفى، التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، (دار الفكر المعاصر، سوريا، دمشق، ط ٢، ١٤١٨هـ).

زيتون، وضاح، المعجم السياسي، (دار أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي، الأردن، عمّان، ٢٠١٠م).

أبو زيد، إيمان عبدالستار، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، (مركز الدراسات العربية، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤م).

أبو زيد، عبدالناصر، مصادر حقوق الإنسان، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠١٤م).

زيد، محمد إبراهيم، نظم العدالة الجنائية في الدول العربية في المراحل السابقة لمرحلة المحاكمة، مجموعة أبحاث المؤتمر الدولي حول القضاء والعدالة، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ٢٠٠٦م).

زيدان، عبدالكريم، نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، (مؤسسة الرسالة، الجمهورية العربية السورية، دمشق، ط ٣، ١٤٣٢هـ).

الزيلعي، فخرالدين، عثمان بن علي، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، (دار المعرفة، لبنان، بيروت، ط ٢، د. ت).

السبكي، تاج الدين عبدالوهاب بن تقي الدين، الأشباه والنظائر، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩١م).

السبيعي، منيرة بنت سعود، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، (جامعة القاهرة، كلية الحقوق، جمهورية مصر العربية، القاهرة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، ٢٠١٠م).

سديرة، نجوى يونس، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية،

رسالة ماجستير، (دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، عمّان، ١٤٣٥هـ).

سرور، أحمد فتحي، الشرعية الإجرائية الجنائية، (المجلة الجنائية القومية، جمهورية مصر العربية، المجلد التاسع، العدد ٣، نوفمبر سنة ١٩٧٨).

ـــــــــــــ، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٣م).

سرور، أحمد فتحي، القانون الجنائي الدستوري، (دار الشروق، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ط ٢، ١٤٢٢هـ).

ـــــــــــــ، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ط ١٠، ٢٠١٦م).

ـــــــــــــ، الوسيط في قانون العقوبات القسم العام، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ط ٦، ٢٠١٥م).

ابن سعد، أبو عبدالله محمد بن سعد الهاشمي، الطبقات الكبرى، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ١٤١٠هـ).

السعيد، كامل، مفهوم المحاكمة العادلة وضماناتها، بحث من ضمن مجموعة أبحاث بعنوان دراسات جنائية معمقة في الفقه والقانون والقضاء المقارن، دار الثقافة، الأردن، عمّان، ١٤٢٣هـ).

سلامة، مأمون محمد، قانون الإجراءات الجنائية معلقًا عليه بالفقه

وأحكام النقض، دار الفكر العربي، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٩٨٠م).

أبو سليمان، عبدالوهاب إبراهيم، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، (مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط ٩، ١٤٢٦هـ).

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، الأشباه والنظائر، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ١٤١١هـ).

أبو شقة، محمد بهاء الدين، ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة الجنائية – دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة، (جامعة القاهرة، كلية الحقوق، جمهورية مصر العربية، القاهرة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، ٢٠٠٥م).

الشمري، محمد فلاح، نقض الأحكام الجنائية في الشريعة الإسلامية وتطبيقاته في القضاء السعودي، رسالة ماجستير، غير منشورة، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٢هـ).

شموط، حسن تيسير، العدالة القضائية وتطبيقاتها في الشريعة الإسلامية، (دار النفائس، الأردن، عمّان، ١٤٢٦هـ).

الشوافة، خالد شارع، التعليق على نظام الإجراءات الجزائية في مرحلتي الاستدلال والتحقيق، (مكتبة القانون والاقتصاد، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٣٣هـ).

الشوكاني، محمد بن علي، فتح القدير الجامع بين فنَّي الرواية والدراية

من علم التفسير، تحقيق عبدالرحمن عميرة، (دار الوفاء، مصر، المنصورة، ١٤٣٥هـ).

شيبوب، خليل، المعجم القانوني، (دار نشر الثقافة، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، ١٩٤٩م).

الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الرسل والملوك (تاريخ الطبري)، (دار التراث، لبنان، بيروت، ط ٢، ١٣٨٧هـ).

ـــــــــــــ، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق أحمد محمد شاكر، (مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م).

الطرابلسي، علاء الدين أبو الحسن علي بن خليل، معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام، (مؤسسة القدس، ١٤٣٠هـ).

طشطوش، هايل عبدالمولى، حقوق الإنسان بين الفكر الإسلامي والتشريع الوضعي، (دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٧م).

آل ظفير، سعد بن محمد، الإجراءات الجنائية في المملكة العربية السعودية ـ دراسة تفصيلية تأصيلية لنظام الإجراءات الجزائية السعودي، (مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط٢، ١٤٣٦هـ).

ابن عابدين، محمد أمين، رد المحتار على الدر المختار، (دار الفكر، لبنان، بيروت، ط ٢، ١٤١٢هـ).

ـــــــــــــ، العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية، (دار المعرفة، د. ن، د. ت).

ابـن عاشـور، محمـد الطاهـر، مقاصـد الشريعـة الإسـلامية، تحقيـق محمـد الحبيـب ابن الخوجة، (وزارة الأوقاف والشـؤون الإسـلامية، قطر، ١٤٢٥هـ).

أبـو عامر، محمد زكـي، الإجراءات الجنائية، (منشـورات الحلبـي الحقوقية، لبنان، بيروت، ٢٠١٠م).

عبدالباقـي، محمـد فـؤاد، المعجـم المفهـرس لألفـاظ القـرآن الكريـم، (دار الحديـث، جمهوريـة مـصر العربيـة، القاهـرة، ط ٣، ١٤١١هــ).

عبدالبصـير، عصـام عفيفـي، التعليـق عـلى نظـام الإجـراءات الجزائيـة في المملكـة العربيـة السـعودية، (دار النهضـة العربيـة، جمهوريـة مـصر العربيـة، القاهـرة، ١٤٢٥هـ).

عبدالخالـق، عبدالمعطـي، ضمانـات حقـوق الإنسـان في الدسـتور وقانـون العقوبـات وقانـون الإجـراءات الجزائيـة، (دار النهضـة العربيـة، جمهوريـة مـصر العربيـة، القاهـرة، ٢٠١٤م).

ابـن عبدربـه، أبو عمـر شـهاب الدين أحمد بـن محمـد، العقد الفريـد، (دار الكتـب العلميـة، لبنان، بـيروت، ١٤٠٤هـ).

عبدالـرؤوف خلـف الله أبـو الفضـل، مبـدأ المسـاواة أمـام القضـاء بـين الشريعـة الإسـلامية والقانـون الوضعـي، (دار الفكـر الجامعـي، جمهوريـة مـصر العربيـة، الإسـكندرية، ٢٠١٢م).

عبدالعزيـز، عمـر (الحسـام الشـهيد)، شرح أدب القـاضي للإمـام أبي بكـر الخصـاف، تحقيـق الشـيخ أبـو الوفـاء الأفغـاني، والشـيخ أبـو بكـر الهاشـمي، (دار الكتـب العلميـة، لبنـان، بـيروت، ١٤١٤هــ).

عبدالمنعم، سليمان، بطلان الإجراء الجنائي، (دار الجامعة الحديثة، مصر، الإسكندرية، ١٩٩٩م).

عبدالمنعم، محمود عبدالرحمن، معجم مصطلحات الألفاظ الفقهية، (دار الفضيلة، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٤١٩هـ).

عبيد، رؤوف، ضوابط تسبيب الأحكام الجنائية وأوامر التصرف في التحقيق، (دار الجيل، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٦م).

ـــــــــــــ، مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري، (دار الفكر العربي، جمهورية مصر العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٦م).

العتيبي، سعود بن عبدالعالي، الموسوعة الجنائية الإسلامية المقارنة بالأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية، (دار التدمرية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط ٢، ١٤٣٠هـ).

عثمان، دعاء محسن، ضمانات المحاكمة العادلة في ضوء النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، (جامعة القاهرة، كلية الحقوق، جمهورية مصر العربية، القاهرة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م).

ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبدالله، أحكام القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، (مكتبة الرياض الحديثة، المملكة العربية السعودية، الرياض، د. ت)، وأخرى (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط ٣، ١٤٢٤هـ).

عزيز، سردار علي، ضمانات المحاكمة العادلة للمتهم ـ دراسة مقارنة

بالشريعة الإسلامية، (دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٠م).

العصيمي، عبدالله محمد، ضمانات المحامي في نظام المحاماة السعودي: دراسة تأصيلية مقارنة، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، ١٤٣٣هـ).

عودة، عبدالقادر، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنًا بالقانون الوضعي، (دار الرسالة العالمية، الجمهورية العربية السورية، دمشق، ط ٢، ١٤٣٣هـ).

عوض، محمد محيي الدين، أصول الإجراءات الجزائية (نظرية البطلان)، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٤ـ ١٤٢٥هـ).

العيسوي، ناهد يسري، ضمانات المحاكمة الجنائية المنصفة، (جامعة عين شمس، كلية الحقوق، جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، ٢٠١٢م).

أبو غدة، حسن، الثقافة الإسلامية والتحديات الفكرية المعاصرة وحقوق الإنسان، (جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٣٥هـ).

غوث، طلحة بن محمد، الادعاء العام وأحكامه في الفقه والنظام، (دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٥هـ).

ابـن فارس، أحمـد، مقاييـس اللغة، تحقيـق عبدالسـلام محمد هـارون، (دار الجيـل، لبنان، بـيروت، ١٤١١هـ).

ابـن فرحـون، برهـان الدين أبـو الوفـاء إبراهيـم، تبصرة الحـكام في أصول الأقضيـة ومناهج الأحـكام، (دار الكتـب العلمية، لبنـان، بيروت، د. ت).

الفقيـه، عبدالمحسـن بن عـلي، ضمانـات المتهم في مرحلـة التحقيـق الجنائي في الفقـه والنظـام، (جامعـة الإمـام محمـد بـن سـعود الإسـلامية، المعهـد العالي للقضـاء، المملكة العربية السـعودية، الرياض، رسـالة ماجسـتير، غير منشـورة، ١٤١٨هـ).

فرحـات، عبـدالله حسـين، ضمانات المتهـم أمام المحكمـة الجنائيـة الدولية، (جامعـة القاهـرة، كلية الحقـوق، جمهورية مـصر العربيـة، القاهرة، رسـالة ماجسـتير، غير منشـورة، ٢٠١٢).

فـودة، عبدالحكـم، الـبراءة وعـدم العقـاب في الدعـوى الجنائيـة، (منشـأة المعـارف، جمهوريـة مـصر العربيـة، الإسـكندرية، ١٩٩٠م).

القـار، عبدالواحـد محمـد، قانـون حقـوق الإنسـان، (دار النهضـة العربية، جمهوريـة مـصر العربيـة، ط مطابع جامعـة القاهـرة، د. ت).

القـاضي، محمـد محمـد مصبـاح، حـق الإنسـان في محاكمـة عادلة – دراسـة مقارنـة، (دار النهضـة، مـصر، القاهـرة، ط ٢، د. ت).

القبائـلي، سـعد حمـاد صالـح، ضمانـات حق المتهـم في الدفـاع أمـام القضاء الجنائـي دراسـة مقارنـة، (دار النهضـة العربيـة، جمهوريـة مـصر العربيـة، القاهـرة، ١٩٩٨م).

القحطاني، سعود بن عبدالله، ضمانات المتهم في نظام الإجراءات الجزائية السعودي في مرحلة المحاكمة، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، رسالة ماجستير، غير منشورة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م).

ابن قدامة، عبدالله بن محمد بن أحمد، المغني، تحقيق عبدالله التركي، وعبدالفتاح الحلو، (دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٢هـ).

القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، (دار الكتب المصرية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ط ٢، ١٣٨٤هـ).

قلعهجي، معجم لغة الفقهاء، (دار النفائس للنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، ط ٢، ١٤٢٧هـ).

قنان، صالح رمضان، ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة الجنائية في التشريعين المصري والليبي، (جامعة القاهرة، كلية الحقوق، جمهورية مصر العربية، القاهرة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، ٢٠١٥م).

ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق محمد عبدالسلام إبراهيم، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ١٤١١هـ).

ابن قيم الجوزية، أبو عبدالله محمد بن أبي بكر، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق نايف بن أحمد الحمد، (دار التدمرية،

المملكة العربية السعودية، الرياض، ط ٣، ١٤٣٥هـ)، وأخرى (دار الحديث، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٤٢٣هـ).

الكباش، خيري أحمد، الحماية الجنائية لحقوق الإنسان ـ دراسة مقارنة في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والمبادئ الدستورية والمواثيق الدولية، (منشأة المعارف، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، ط ٢، ٢٠٠٨م، رسالة دكتوراه).

الكبيسي، عبدالستار سالم، ضمانات المتهم قبل وأثناء المحاكمة، (منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بيروت، ٢٠١٣م).

ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، (مكتبة العلوم والحكم، المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة، ١٤١٣هـ) وأخرى، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ١٤١٩هـ) وأخرى (دار طيبة، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط ٢، ١٤٢٠هـ).

اللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات الجزائية الصادرة بموجب القرار الوزاري رقم (١٤٢) وتاريخ ٢١/ ٣/ ١٤٣٦هـ.

اللبان، أسامة، سيد، الإجراءات الجزائية في المملكة العربية السعودية، (مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٣٥هـ).

ابن ماجه، أبو عبدالله محمد بن يزيد، سنن ابن ماجة، (مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، المملكة العربية السعودية، د. ت).

ابن مازة، عمر بن عبدالعزيز (الصدر الشهيد)، شرح أدب القاضي للخصاف، تحقيق محيي هلال السرحان، (وزارة الأوقاف العراقية، العراق، بغداد، ١٣٩٨هـ).

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، (المكتبة الأزهرية للتراث، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٤٣٤هـ) وأخرى (دار الحديث، جمهورية مصر العربية، القاهرة، د. ت).

متولي، عبدالحميد، مبادئ نظام الحكم في الإسلام مع المقارنة بالمبادئ الدستورية الحديثة، (منشأة المعارف، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، ط ٤، ١٩٧٨م).

مجلة الأحكام العدلية، تحقيق نجيب هواويني، (كاراخانة نور محمد، باكستان، كراتشي، د. ت).

مجمع اللغة العربية، معجم القانون، (الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

محب الدين، محمد مؤنس، شرح قانون الإجراءات الجنائية، (جامعة المنوفية، كلية الحقوق، جمهورية مصر العربية، منشورة بمعرفة المؤلف، د. ت).

محفوظ، أشرف محمود، الضمانات الدولية للمحاكمة العادلة والمنصفة، وموقف القانون المصري منها، (جامعة القاهرة، كلية الحقوق، جمهورية مصر العربية، القاهرة، رسالة ماجستير، غير منشورة، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م).

محمدن، محمد بن عبدالله، حقوق الإنسان والعدالة الجنائية، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٣١هـ).

المحمصاني، صبحي، أركان حقوق الإنسان، (دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٧٩م).

مخلوف، أحمد صالح، الوسيط في شرح التنظيم القضائي الجديد بالمملكة العربية السعودية، (معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٣٤هـ).

المرزوقي، محمد بن عبدالله، السلطة التنظيمية في المملكة العربية السعودية، (الشبكة العربية للأبحاث والنشر، لبنان، بيروت، ٢٠١٤م).

المرصفاوي، حسن صادق، المرصفاوي في أصول الإجراءات الجنائية، (منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٨م).

المزمومي، محمدحميد، الشامل في شرح نظام الإجراءات الجزائية في المملكة العربية السعودية، (المركز القومي للإصدارات القانونية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠١٦م).

ـــــــــــــ، ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة، دراسة مقارنة بين نظام روما ونظام الإجراءات الجزائية السعودي الجديد، (مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، العدد ٥٧، سنة ٢٠١٦م).

مسلم، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، (دار إحياء التراث العربي، لبنان، بيروت، د. ت).

الملا، سامي صادق، اعتراف المتهم دراسة مقارنة، (المطبعة العالمية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، رسالة دكتوراه، منشورة، ط ٢، ١٩٧٥م).

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، (دار صادر، لبنان، بيروت، الطبعة السابعة، ٢٠١١م).

مهدي عبدالرؤوف، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، (دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠١٣م).

المهوس، يوسف بن محمد، تسبيب الحكم القضائي بين الفقه الإسلامي والنظام القضائي السعودي، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٥هـ، رسالة ماجستير، غير منشورة).

الموجان، إبراهيم حسين، إيضاحات على نظام الإجراءات الجزائية، (د. ن، ط ٢، ١٤٢٧هـ).

موسى، أبو السعود عبدالعزيز، ضمانات المتهم (المدعى عليه) وحقوقه في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، (دار الفكر والقانون، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠١٥م).

ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، تحقيق زكريا عميرات، (دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، سنة ١٤١٩هـ).

النسائي، أحمد بن شعيب، سنن النسائي، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، (مكتب المطبوعات الإسلامية، سوريا، حلب، ط٢، ١٤٠٦هـ).

نظام الإجراءات الجزائية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم(م/ ٢) وتاريخ ٢٢/ ١/ ١٤٣٥هـ.

النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية الصادر بالأمر الملكي رقم(أ/ ٩٠) وتاريخ ٢٧/ ٨/ ١٤١٢هـ.

نظـام القضـاء السـعودي الصادر بالمرسـوم الملكـي رقـم (م / ٧٨) وتاريخ ١٩/ ٩/ ١٤٢٨هـ.

نظـام المحامـاة السـعودي الصادر بالمرسـوم الملكـي رقـم (م/ ٣٨) وتاريخ ٢٨/ ٧/ ١٤٢٢هـ.

نظـام محاكمـة الـوزراء الصـادر بالمرسـوم الملكـي رقـم (م/ ٨٨) وتاريـخ ٢٢/ ٩/ ١٣٨٠هـ.

نظـام المرافعـات الشرعية السـعودي الصادر بالمرسـوم الملكـي رقم (م/ ١) وتاريخ ٢٢/ ١/ ١٤٣٥هـ.

نظـام مكافحـة الإرهـاب وتمويلـه الصـادر بموجـب المرسـوم الملكـي رقم (م/ ١٦) وتاريـخ ٢٤/ ٢/ ١٤٣٥هـ.

نظـام هيئـة التحقيق والادعاء العام الصادر بالمرسـوم الملكـي رقم (م/ ٥٦) وتاريخ ٢٤/ ١٠/ ١٤٠٩هـ.

النقبـي، جمـال محمـد خلفـان، الإجـراءات الجنائيـة أمـام المحكمـة الجنائية الدوليـة، (أكاديميـة شرطـة دبي، كليـة القانـون وعلـوم الشرطـة، دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة، إمـارة دبي، رسـالة ماجسـتير، منشـورة، ١٤٣٢هـ).

أبـو نمـر، فـارس عبدالكريـم، الضمانـات القضائيـة للمتخاصمـين أمـام المحاكـم الشرعية في قطاع غـزة، (الجامعة الإسـلامية، كلية الشريعة والقانـون، دولـة فلسـطين، غـزة، رسـالة ماجسـتير، غير منشـورة، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م).

النـووي، محيـي الديـن يحيـى بـن شرف، المنهـاج شرح صحيـح مسـلم بن

الحجـاج، (دار إحيـاء الـتراث العـربي، لبنـان، بـيروت، ط ٢، ١٣٩٢هـ).

النويـري، أحمد بن عبدالوهـاب، نهاية الأرب في فنـون الأدب، (دار الكتب والوثائق القوميـة، جمهورية مصر العربيـة، القاهرة، ١٤٢٣هـ).

ابـن هشـام، عبدالملـك بـن هشـام، السـيرة النبوية، تحقيـق مصطفى السـقا وإبراهيـم الإبيـاري وعبدالحفيـظ الشـلبي، (شركـة مكتبـة ومطبعة مصطفـى البـابي الحلبـي وأولاده، مـصر، القاهـرة، ط ٢، ١٣٧٥هـ).

ابن الهمام، كمال الديـن محمـد عبدالواحـد، فتـح القديـر، (دار الفكر، د. ت).

الورقـان، أحمـد بـن إبراهيم، مبـدأ الشرعيـة الإجرائية في نظـام الإجراءات الجزائية السـعودي، دراسـة تأصيليـة مقارنة، (جامعـة نايف العربية للعلـوم الأمنية، المملكـة العربية السـعودية، الريـاض، ١٤٣٢هـ - أطروحـة دكتوراه، غير منشـورة).

(وزارة الأوقـاف والشـؤون الإسـلامية، الموسـوعة الفقهيـة الكويتيـة، الكويـت، طباعـة ذات السلاسـل، ط ٢، ١٤١٢هـ).

وكيـع، أبـو بكر محمـد بن خلـف الضبي، أخبـار القضاة، تحقيـق عبدالعزيز بـن مصطفـى المراغـي، (المكتبـة التجاريـة الكـبرى، جمهورية مصر العربية، القاهـرة، ١٣٦٦هـ).

ياسـين، محمـد نعيـم، نظريـة الدعـوى بـين الشريعـة الإسـلامية وقانـون المرافعـات المدنيـة والتجاريـة، (دار النفائـس، الأردن، ط ٢، ١٤٣٢هـ).

ثانيًا: الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية والإقليمية

الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (سان خوسيه) وأقرت هذه الاتفاقية في تاريخ ٢٢/ ١١/ ١٩٦٩م.

الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان وقعت هذه الاتفاقية في روما في الرابع من نوفمبر سنة ١٩٥٠م.

الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري هذه الاتفاقية اعتمدتها الجمعية العامة وعرضتها للتوقيع والتصديق بقرارها رقم (٢١٠٦ ألف) (د - ٢٠) المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥م، ودخلت حيز النفاذ في ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩م.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اعتمدت هذه الاتفاقية وصدق عليها بموجب قرار جمعية الأمم المتحدة رقم (٣٤/ ١٨٠) المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩م ودخلت حيز النفاذ في الثالث من أيلول/ سبتمبر ١٩٨١م.

اتفاقية حقوق الطفل اعتمدت هذه الاتفاقية بموجب قرار اللجنة العامة للأمم المتحدة رقم (٤٤/ ٢٥)المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩م.

اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، اعتمدت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٣٩/ ٤٦) المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤م.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اعتمد بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٢١٧) ألف (د - ٣) وتاريخ ١٠ ديسمبر لعام ١٩٤٨م.

إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام، صدر أثناء انعقاد المؤتمر الإسلامي التاسع عشر لوزراء الخارجية (دورة السلام والتكافل والتنمية) في القاهرة بجمهورية مصر العربية في المدة من ٩ - ١٣ محرم ١٤١١هـ الموافق ٣١ يوليو أغسطس ١٩٩٠م.

الضمانات التي تكفل حماية الذين يواجهون عقوبة الإعدام، اعتمدت هذه الضمانات بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٤/ ٥٠ المؤرخ في ٢٥ آيار/ مايو ١٩٨٤م.

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية اعتمد هذا العهد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة رقم (٢٢٠٠ ألف) وتاريخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر من عام ١٩٦٦م وأصبح نافذًا في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٧٦م.

قانون الإجراءات الجنائية المصري رقم (١٥٠) لعام (١٩٥٠) المعدل بالقانون رقم (٩٥) لسنة (٢٠٠٣م).

قانون السلطة القضائية المصري رقم (٤٦) لعام (١٩٧٢م).

قانون العقوبات المصري رقم (٥٨) لسنة ١٩٣٧م المعدل بالقانون رقم(٩٥) لسنة ٢٠٠٣م.

قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري رقم (١٣) لعام ١٩٨٦م.

المبادئ الرئيسة حول دور المحامي اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في هافانا من ٢٧ آب/ أغسطس إلى ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠م.

مبادئ حماية الأشخاص المصابين بمرض عقلي وتحسين العناية بالصحة العقلية اعتمدت ونشرت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٤٦/ ١١٩) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١م.

مجموعة القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، اعتمدت هذه القواعد في مؤتمر الأمم المتحدة الأول لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في جنيف عام ١٩٥٥ م وأقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراريه رقم ٦٦٣ جيم (د-٢٤) وتاريخ ٣١ تموز/ يوليو ١٩٥٧ ورقم ٢٠٧٦ (د-٦٢) وتاريخ ١٣ آيار/ مايو ١٩٧٧.

مجموعة المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية اعتمدت هذه المبادئ في مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في ميلانو من تاريخ ٢٦ آب/ أغسطس إلى أيلول/ ١٩٨٥م وأقرت بقراري الجمعية العامة رقم (٤٠/ ٣٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥م، ورقم (٤٠ / ١٤٦) المؤرخ في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر١٩٨٥م.

مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، اعتمدت هذه المبادئ ونشرت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم

(٤٣/ ١٧٣) المؤرخ في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨م.

مجموعة مبادئ بانجلور للسلوك القضائي مجموعة مبادئ بانجلور للسلوك القضائي تبنتها المجموعة القضائية لتدعيم الأمانة القضائية والمعدلة في اجتماع المائدة المستديرة لرؤساء المحاكم العليا المنعقدة في قصر السلام بلاهاي في ٢٥ -٢٦ نوفمبر سنة ٢٠٠٢م.

معايير الأمم المتحدة حول دور المدعي العام (عضو النيابة العامة) هذه المعايير اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المعقود في هافانا من ٢٧ آب/ أغسطس إلى ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠م.

الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، تم إقرار هذا الميثاق في عام ١٩٨١م.

ميثاق الأمم المتحدة، وقِّع ميثاق الأمم المتحدة في ٢٦ حزيران/ يونيه ١٩٤٥ في سان فرانسيسكو في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بنظام الهيئة الدولية وأصبح نافذًا في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٥، ويعتبر النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية جزءًا متممًا للميثاق، وقد اعتمدت الجمعية العامة في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣ التعديلات التي أدخلت على المواد ٢٣ و٢٧ و٦١ من الميثاق، والتي أصبحت نافذة في ٣١ آب/ أغسطس ١٩٦٥. كما اعتمدت الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥ التعديلات التي أدخلت على المادة ١٠٩ وأصبحت نافذة في ١٢ حزيران/ يونيه ١٩٦٨.

الميثاق العربي لحقوق الإنسان، اعتمد هذا الميثاق ونشر بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم (٥٤٢٧) المؤرخ في ١٥ سبتمبر ١٩٩٧م.

نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، اعتمد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في مدينة روما بإيطاليا في ١٧ يوليو ١٩٩٨م ودخل حيز التنفيذ في ١ يوليو ٢٠٠٢م.

نظام محكمة العدل الدولية، صدر هذا النظام عام ١٩٤٥م عندما أنشئت محكمة العدل الدولية بدلًا من محكمة العدل الدولية الدائمة.

The present book, in its conclusion, offers some inferences. Among the latter, the following are salient:

- All the above-stated guarantees cherish a noble objective enshrined in Islamic ***Sharia***. Specifically, it is establishing truth, disseminating justice; maintaining law and order; fetching virtues and eradicating vices;
- Such guarantees are considered concessions during trials in consonance to textual records of ***Sharia*** injunctions;
- Judicial independence is considered a fundamental guarantee. No interruption is permitted. Executive discretion, however, represents an exception;
- Man-made legislation concur with Islamic ***Sharia*** on ensuring the right of the accused in dispersing fair trials;
- Islamic ***Sharia*** has taken precedence on man-made legislations in providing guarantees through fair criminal trials. This is reliant on basic sources — ***Al-Quran***, Al-Sunnah and the precepts of guided Caliphs;
- It is incumbent that trials should be open. Simultaneously, however, confidential trial sessions may be conducted during exceptional circumstances. The latter must be in consonance to pertinent legal provisions.

- Guarantee of legal procedures in modern vs. Islamic ***Sharia***;
- Guarantee on the right of the accused on silence in both modern vs. Islamic ***Sharia***;
- Guarantee on the right of the accused on defense in both modern vs. Islamic ***Sharia***;
- Guarantee on the right of the accused in seeking assistance of interpreter in both man-made vs. ***Sharia*** legislations;
- Guarantee on the right of the accused for attendance and information on accusation directed against him in modern law vs. Islamic ***Sharia***;
- Guarantee on the right of the accused in presenting witnesses, interrogation and discussion of evidences on dispute between modern law and Islamic ***Sharia***;
- Guarantee on the right of the accused in fair and expeditious trial in modern law vs. Islamic ***Sharia***; and
- Guarantee on the right of the accused in filing appeal against judicial verdicts issued in modern law vs. Islamic ***Sharia***.

Third chapter presents discussion on objective guarantees for conducting expeditious trials in both modern law vs. Islamic ***Sharia***. Pursuant to this discussion, following issues are highlighted:

- Objective legal guarantee in modern law vs. Islamic ***Sharia***;
- Guarantee of judicial independence in modern law and Islamic ***Sharia***;
- Guarantee of causative factors contributing to judicial ruling in modern law vs. Islamic ***Sharia***;
- Guarantee of equality before judiciary in modern law vs. Islamic ***Sharia***;
- Guarantee of disallowance on follow-up against the accused more than once in modern law vs. Islamic ***Sharia***.

ABSTRACT

The present book expounds procedural and objective guarantees necessary to provide fair criminal trials. The latter are committed by a dominant majority of world nations. Pursuant to this commitment, inter-states accords are signed. Such international instruments observe the sanctity of both national laws and by-laws as well. The present book explains that such guarantees originate fundamentally from Islamic ***Sharia***. Its variant sources — textual records; jurisprudential rules; and historical precepts — provide illuminations. Finally, it exposes the comparative viewpoints of both Saudi law and Egyptian legislation on such guarantees.

The present book seeks to accomplish twin objectives. First, it provides an exposition on guarantees incorporated in international instruments — covenants and accords — on fair criminal trials. This includes human rights as well. This exposition provides its comparison with identical guarantees as enshrined in Islamic ***Sharia***. Second, the present book unfolds the comparative viewpoints of Saudi vs. Egyptian pertinent legislations on identical guarantees.

The present book, as a whole, comprises three chapters. First chapter provides detail on the nature of guarantees as prescribed in both man-made legislations vs. ***Sharia*** in dispersing fair criminal trials. Pursuant to this subject, following sub-titles are elaborated:

- Concept of guarantee and their relative importance in criminal trials;
- Nature of guarantee on fair criminal trials in International Law vs. Islamic ***Sharia*** ;
- Nature of guarantee on fair criminal trials in Saudi vs. Egyptian pertinent legislations;
- Sources of guarantee on fair criminal trials.

Second chapter provides discourse on procedural guarantees to ensure fair criminal trials in modern law vs. Islamic ***Sharia***. Related to this topic, following peripheral detail is provided:

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University for Security Sciences

International Guarantees on Providing Fair Criminal Trail

Dr. Waheed Bin Saeed Al-Wadei

Naif University Publishing House

Riyadh

2017A.D